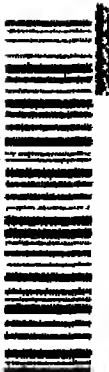


المَلَائِكَةُ وَالْبَصَائِرُ

في
أحكام العشرة الطاهرة

تأليف
الفقيه الحديث الشيخ يوسف البحراني
مفتي دارالعلوم الشريعة الإسلامية في بيروت

دار الأضواء
بيروت



0020481

Bibliotheca Alexandrina





الْحَدِّ الْقَوَالِبُ
في
أحكام الميت: الخامسة

الطبعة الثانية مصححة
جميع الحقوق محفوظة
١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م

دار الأضواء

بيروت - الغنيم - مشارف عبد الله الحاج . بناية الرميثة
ص.ب. ٢٥/٤٠ - بريق الغنيم - حسكر

الجدال في البصائر

في أحكام العترة الطاهرة

تأليف

الفقيه المحدث الشيخ يوسف البحراني

المنوفى ١١٨٦ هـ

حَقَّقَهُ وَخَلَّقَ نَصْرَهُ ، مُحَمَّدُ تَقِيّ الأَيَّرَوَانِي

الجزء الخامس عشر

دار الأضواء

بيروت • لبنان

بسم الله الرحمن الرحيم

الباب الثاني

في الاحرام وما يتبعه ، ومنه حكم الحصر والصد
والبحث فيه يقع في مقاصد :

المقصد الاول في مقدمات

وهي امور : الاول - توفير شعر الرأس من اول ذي القعدة إذا
أراد التمتع ، ويتأكد عند هلال ذي الحجة . والمشهور بين الاصحاب ان
ذلك على سبيل الاستحباب ، وهو قول الشيخ في الجمل وابن ادريس وسائر
التأخرين . وقال الشيخ في النهاية : فإذا اراد الانسان ان يحج متمتعاً
فعليه ان يوفر شعر رأسه ولحيته من اول ذي القعدة ولا يمس شيئاً
منها . وهو يعطي الوجوب . ونحوه قال في الاستبصار . وقال الشيخ
المفيد في المقنعة : إذا اراد الحج فليوفر شعر رأسه في مستهل ذي القعدة
فان حلقه في ذي القعدة كان عليه دم يهرقه .

والذي وقفت عليه من الاخبار المتعلقة بهذه المسألة روايات :

منها — ما رواه الشيخ في الصحيح عن ابن سنان عن ابي عبد الله

(عليه السلام) (١) قال : « لا تأخذ من شعرك - و انت تريد الحج - في ذي القعدة ، ولا في الشهر الذي تريد فيه الخروج الى العمرة » .
وما رواه ايضاً في الحسن - وابن بابويه في الصحيح - عن معاوية بن عمار عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٢) قال : « الحج اشهر معلومات : شوال وذو القعدة وذو الحجة ، فمن اراد الحج وفر شعره اذا نظر الى هلال ذي القعدة ، ومن اراد العمرة وفر شعره شهراً » .
وما رواه الكليني في الحسن او الصحيح عن عبدالله بن سنان عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٣) قال : « اعف شعرك للحج اذا رأيت هلال ذي القعدة ، وللعمرة شهراً » .

وعن الحسين بن ابي العلاء في الحسن به (٤) قال : « سألت ابا عبدالله (عليه السلام) عن الرجل يريد الحج ، يأخذ من رأسه في شوال كله ما لم ير الهلال ؟ قال : لا بأس ما لم ير الهلال » .
وعن اسماعيل بن جابر (٥) قال : « قلت لأبي عبدالله (عليه السلام) كم اوفر شعري اذا اردت هذا السفر ؟ قال : اعفه شهراً » .
وعن اسحاق بن عمار (٦) قال : « قلت لأبي الحسن موسى (عليه

-
- (١) الوسائل الباب ٢ من الاحرام . والراوي في المخطوطة والمطبوعة هو « ابن مسكان » تبعاً للوسائل ، وفي التهذيب ج ٥ ص ٤٦ وص ٤٤٥ هو « ابن سنان » وكذا في الوافي باب (اشهر الحج وتوفير الشعر فيها) .
(٢) الوسائل الباب ٢ من الاحرام . والشيخ يرويه عن الكليني .
(٣) الوسائل الباب ٢ من الاحرام .
(٤) الوسائل الباب ٤ من الاحرام .
(٥) التهذيب ج ٥ ص ٤٧ ، والوسائل الباب ٣ من الاحرام .
(٦) التهذيب ج ٥ ص ٤٤٥ ، والوسائل الباب ٣ من الاحرام .

(السلام) ! كم اوفر شعري اذا اردت العمرة ؟ قال : ثلاثين يوماً .
وقال الصدوق (١) بعد نقل صحيحة معاوية بن عمار المتقدمة : وقد
يجزى الحاج بالرخص ان يوفر شعره شهراً ، روى ذلك هشام بن الحكم
واسماعيل بن جابر عن الصادق (عليه السلام) ورواه اسحاق بن عمار
عن ابي الحسن موسى بن جعفر (عليه السلام) . وطريق الصدوق الى
هشام بن الحكم صحيح .

والظاهر - كما استظهره في الوافي - حمل رواية اسماعيل بن جابر
على العمرة لا الرخصة . كما ذكره الصدوق (قدس سره) .
وعن سعيد الاعرج عن ابي عبد الله (عليه السلام) (٢) قال :
« لا يأخذ الرجل - اذا رأى هلال ذي القعدة واراد الخروج - من رأسه
ولا من لحيته » .

وعن ابي حمزة عن ابي جعفر (عليه السلام) (٣) قال : « لا تأخذ
من شعرك - وانت تريد الحج - في ذي القعدة ، ولا في الشهر الذي تريد
فيه الخروج الى العمرة » .

وموثقة محمد بن مسلم عن ابي عبد الله (عليه السلام) (٤) قال :
« خذ من شعرك اذا ازمعت على الحج شوال كله الى غرة ذي القعدة » .
وبهذه الاخبار اخذ القائلون بالوجوب ، وهي ظاهرة في ذلك
كما لا يخفى .

وقال العلامة في المختلف - بعد ان نقل صحيحة معاوية بن عمار
المتقدمة دليلاً للقائلين بالوجوب - ما صورته : والجواب : نقول بموجب

(١) الفقيه ج ٢ ص ١٩٧ و ١٩٨ .

(٢) و (٣) و (٤) الوسائل الباب ٢ من الاحرام .

الحديث ، فان المستحب مأمور به كالواجب . قال في المدارك راداً عليه - ونعم ما قال - ! ان اراد يكون المستحب مأموراً به انه تستعمل فيه صيغة « افعل » حقيقة منعناه ، لان الحق انها حقيقة في الوجوب كما هو مذهبه (رحمه الله) في كتبه الاصولية ، وان اراد ان المندوب يطلق عليه هذا اللفظ اعني : « المأمور به » سلمناه ولا ينفعه .

واما ما ذكره الفاضل الخراساني في الذخيرة - حيث قال بعد نقل الاخبار المذكورة : وبهذه الاخبار استدل من زعم وجوب التوفير ، ونحن حيث توقفنا في دلالة الامر في اخبارنا على الوجوب لم يستقم لنا الحكم بالوجوب ، فيثبت حكم الاستحباب بانضمام الاصل - فهو من جملة تشكيكاته الضعيفة وتوهمات السخيفة ، وليت شعري اذا كانت الاوامر الواردة في الاخبار لا تدل على الوجوب ، فالواجب عليه القول باباحة جميع الاشياء وعدم التحريم والوجوب في حكم من احكام الشريعة بالكلية ، لانه متى كانت الاوامر لا تدل على الوجوب والنواهي لا تدل على التحريم ، فليس الا القول بالاباحة وتحليل المحرمات وسقوط الواجبات ، وهو خروج عن الدين من حيث لا يشعر قائله .

واستدل العلامة في المختلف للقول المشهور بموثقة سماعة عن ابي عبدالله (عليه السلام) (١) قال : « سألته عن الحجامة وحلق القفا في اشهر الحج . فقال ! لا بأس به ، والسواك والنورة » وردها في المدارك بضعف السند وقصور الدلالة .

ويدل عليه ايضاً رواية زبدة عن محمد بن خالد الخزاز (٢) قال : « سمعت ابا الحسن (عليه السلام) يقول : اما انا فأخذ من شعري حين اريد

الخروج . يعني : الى مكة للاحرام .

وانت خبير بان الظاهر من الروايات المتقدمة ان هذا التوفير - وجوباً او استحباباً - إنما هو بالنسبة الى شعر الرأس . ولهذا حمل في الاستبصار رواية الخزاز على ما قبل ذي القعدة او على ما سوى شعر الرأس .

وتؤيده رواية ابي الصباح الكناني (١) قال : « سألت ابا عبدالله (عليه السلام) عن الرجل يريد الحج ، يأخذ من شعره في اشهر الحج؟ فقال : لا ، ولا من لحيته ، ولكن يأخذ من شاربه واطفاره . وليطّل ان شاء » وبه يظهر ضعف الدلالة في موثقة سماعة المذكورة .

ثم انه لا يخفى انه ليس في شيء من الاخبار المذكورة ما يدل على التقييد بالتمتع كما هو المذكور في كلامهم ، فالقول بالتعميم اظهر . وبذلك صرح جملة من متأخري المتأخرين ايضاً .

واما ما ذكره الشيخ المفيد (قدس سره) من وجوب الدم بالخلق في ذي القعدة فاستدل عليه الشيخ في التهذيب بما رواه عن جميل بن دراج (٢) قال : « سألت ابا عبدالله (عليه السلام) عن متمتع حلق رأسه بمكة . قال : ان كان جاهلاً فليس عليه شيء ، وان تعمد ذلك في اول الشهور للحج بثلاثين يوماً فليس عليه شيء ، وان تعمد بعد الثلاثين التي يوفر فيها الشعر للحج فان عليه دمًا يهرقه » .

(١) الوسائل الباب ٤ من الاحرام . وفي المخطوطة والمطبوعة « يريد الكناسي » وقد اوردناه كما ورد في كتب الحديث . راجع التهذيب ج ٥ ص ٤٨ .

(٢) الوسائل الباب ٥ من الاحرام ، والباب ٤ من التقصير .

واجاب في المدارك عنها (اولاً) : بالطعن في السند باشماله على علي بن حديد . و (ثانياً) : بالمنع من الدلالة ، قال : فانها انما تضمنت لزوم الدم بالخلق بعد الثلاثين التي يوفر فيها الشعر للحج ، وهو خلاف المدعى . مع ان السؤال ، انما وقع عن من حلق رأسه بمكة ، والجواب مقيد بذلك السؤال لعود الضمير الواقع فيه الى المسؤول عنه ، فلا يمكن الاستدلال بها على لزوم الدم بذلك على وجه العموم . وبالجمله فهذه الرواية ضعيفة السند متهافة المتن ، فلا يمكن الاستناد اليها في اثبات حكم مخالف للاصل . انتهى .

اقول : فيه اولاً - ان الطعن في السند لا يقوم حجة على المتقدمين كالشيخ ونحوه من لا أثر لهذا الاصطلاح عندهم ، كما اشرنا اليه في غير موضع من ما تقدم .

وثانياً - ان هذه الرواية قد رواها الصدوق في الفقيه (١) عن جميل ابن دراج ، وطريقه اليه في المشيخة صحيح ، كما لا يخفى على من راجع ذلك . وهو انما نقل الرواية عن التهذيب ، وهي فيه ضعيفة كما ذكره .

وثالثاً - ان ما طعن به على الدلالة مردود ، بان ظاهر سؤال السائل وان كان خاصاً بمن حلق رأسه بمكة ، وظاهره ان ذلك بعد عمرة التمتع ، إلا ان الامام (عليه السلام) اجابه بجواب مفصل يشتمل على شقوق المسألة كملا في مكة أو غير مكة ، فبين حكم الجاهل والمتعمد ، وانه على تقدير التعمد ان كان في اول شهور الحج - يعني : شوال - في مدة ثلاثين يوماً فلا شيء عليه ، وان تعمد بعد الثلاثين التي يوفر فيها الشعر ،

يعني : بعد دخول الثلاثين المذكورة ، والمراد ذو القعدة كما مر في الاخبار من انه يوفر الشعر من اول ذي القعدة ، لا ان معناه بعد مضي الثلاثين كما توهمه ، فانه معنى مغسول عن الفصاحة لا يمكن نسبته الى تلك الساحة . وبالجمله فانه لا بد من تقدير مضاف في البين ، وليس تقدير المضى الذي هو في الفساد اظهر من ان يراد بأولى من تقدير الدخول الذي به يتم المراد وتنظم الرواية مع الروايات السابقة على وجه لا يعتريه الشك والايراد .

وبذلك يظهر لك صحة الرواية ووضوح دلالتها على المدعى ، وان مناقشته فيها - وان تبعه فيها من تأخر عنه كما هي عادتهم غالباً - من ما لا ينبغي ان يلتفت اليه ولا يعرج في مقام التحقيق عليه .

ثم ان هذه الرواية قد تضمنت ان الجاهل معذور لا شيء عليه . والظاهر ان الناسي ايضاً كذلك ، لما رواه الشيخ في الصحيح عن جميل عن بعض اصحابه عن احدهما (عليهما السلام) (١) : « في متمتع حلق رأسه ؟ فقال : ان كان ناسياً او جاهلاً فليس عليه شيء ، وان كان متمتعاً في اول شهور الحج فليس عليه اذا كان قد اعناه شهراً » .

وبمضمون رواية جميل المذكورة قال في كتاب الفقه الرضوي (٢) حيث قال : « واذا حلق المتمتع رأسه بمكة فليس عليه شيء ان كان جاهلاً ، وان تعمد ذلك في اول شهور الحج بثلاثين يوماً فليس عليه شيء ، وان تعمد بعد الثلاثين التي يوفر فيها شعر الحج فان عليه دماً » . ومعنى العبارة للمذكورة : ان المتمتع متى حلق رأسه بمكة - يعني :

(١) الوسائل الباب ٤ من التقصير .

(٢) ص ٢٩ و ٣٠ .

عوض التقصير من العمرة - جاهلاً فلا شيء عليه ، لموضع جهله . وان تعمد الحلق ، يعني : في مكة او غيرها . وهذا بيان للحكم آخر غير الاول لا ارتباط له به ، وهو انه لما كان يستحب توفير الشعر للحج ، فان حلقه في اول شهور الحج في مدة ثلاثين يوماً - يعني : شهر شوال - فليس عليه شيء ، وان تعمد بعد الثلاثين التي يوفر فيها شعرالحج - يعني : بعد دخولها ، وهي عبارة عن اول ذي القعدة - فان عليه دمًا . وهذا هو معنى رواية جميل الذي ذكرناه .

الثاني - تنظيف جسده ، وقص اظفاره ، والاخذ من شاربته ، وطلي جسده وابطيه . ولا خلاف في استحباب ذلك نصاً وفتوى .

ويدل على ذلك روايات كثيرة ! منها - صحيحة معاوية بن عمار عن ابي عبدالله (عليه السلام) (١) قال : « اذا انتهيت الى العقيق من قبل العراق او الى وقت من هذه المواقيت ، وانت تريد الاحرام - ان شاء الله - فانتف ابطيك ، وقلم اظفارك ، واطل عاتك ، وخذ من شاربك . ولا يضرك باي ذلك بدأت . ثم استك ، واغتسل ، والبس ثوبيك . وليكن فراغك من ذلك - ان شاء الله - عند زوال الشمس ، فان لم يكن ذلك عند زوال الشمس فلا يضرك » .

وصحيحة حريز (٢) قال : « سألت ابا عبد الله (عليه السلام) عن التهيؤ للاحرام . فقال : تقليم الاظفار ، واخذ الشارب ، وحلق العانة » . وحسنة حريز ايضاً عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٣) قال : « السنة في الاحرام : تقليم الاظفار ، واخذ الشارب ، وحلق العانة » .

(١) الفقيه ج ٢ ص ٢٠٠ ، والوسائل الباب ١٥٦ من الاحرام .

(٢) و(٣) الوسائل الباب ٦ من الاحرام .

وصحيحة معاوية بن وهب (١) قال : « سألت أبا عبد الله (عليه السلام) - ونحن بالمدينة - عن التهيؤ للاحرام . قال : اطل بالمدينة ، وتجهز بكل ما تريد ، واغتسل ان شئت ، وان شئت استمعت بقميصك حتى تأتي مسجد الشجرة » .

ثم انه قد ذكر الاصحاب انه متى اطل فانه يجوز له لاهرامه ما لم تمض خمسة عشر يوماً .

وربما كان المستند فيه ما رواه الشيخ عن علي بن ابي حمزة (٢) قال : « سألت ابو بصير ابا عبد الله (عليه السلام) وانا حاضر ، فقال : اذا اطلت للاحرام الأول كيف اصنع في الطلعة الاخيرة ؟ وكم بينهما ؟ قال : اذا كان بينهما جمعتان (خمسة عشر يوماً) فاطل » .

وروى ثقة الاسلام في الكافي عن ابي بصير عن ابي عبد الله (عليه السلام) (٣) قال : « لا بأس بان تطلي قبل الاحرام بخمسة عشر يوماً » .

وظاهر هذه الرواية الاكتفاء بالطلعة المتقدمة على الاحرام بخمسة عشر يوماً ، وانه لا يستحب اعادة الطلعة للاحرام بعد مضي هذه المدة ، مع ان ظاهر الاولى هو استحباب الاعادة بعد مضي خمسة عشر يوماً .

وروى الصدوق في الفقيه (٤) في الصحيح عن معاوية بن عمار عن ابي عبد الله (عليه السلام) « انه سأل عن الرجل يطلي قبل ان يأتي

(١) الفقيه ج ٢ ص ٢٠٠ ، والوسائل الباب ٧ من الاحرام .

(٢) الوسائل الباب ٧ من الاحرام . والشيخ يرويه عن الكليني .

(٣) الوسائل الباب ٧ من الاحرام .

(٤) ج ٢ ص ٢٠٠ ، والوسائل الباب ٧ من الاحرام .

الوقت بست ليال . قال : لا بأس به . وسأله عن الرجل يطلي قبل أن يأتي مكة بسبع ليال أو ثمان ليال . قال : لا بأس به .
والظاهر أن التحديد بالخمسة عشر المذكورة إنما هو لبيان أقصى غاية الاجزاء ، فلا ينافيه استحباب ذلك قبل مضي المدة المذكورة .
ويؤيده ما رواه ثقة الاسلام في الكافي (١) عن عبدالله بن ابي يعفور « قال : كنا بالمدينة فلاحاني زرارة في نتف الابط وحلقه ، فقلت : حلقه افضل ، وقال زرارة : نتفه افضل . فاستأذنا على ابي عبدالله (عليه السلام) فاذن لنا ، وهو في الحمام يطلي ، قد اطل ابطيه ، فقلت : لزرارة : يكفيك . قال : لا ، لعله فعل هذا لما لا يجوز لي ان افعله . فقال : فيما انتما ؟ فقلت : ان زرارة لاحاني في نتف الابط وحلقه ، فقلت : حلقه افضل ، وقال زرارة : نتفه افضل . فقال : اصبت السنة واخطأها زرارة ، حلقه افضل من نتفه ، وطلبيه افضل من حلقه . ثم قال لنا : اطلينا . فقلنا : فعلنا منذ ثلاث . فقال : اعيدا ، فان الاطلاع طهور » .

الثالث - الغسل . والمشهور استحبابه ، بل قال في المنتهى : انه لا يعرف فيه خلافا ، مع انه في المختلف نقل عن ابن ابي عقيل انه قال : غسل الاحرام فرض واجب . وقد تقدم الكلام في ذلك في باب الاغسال .

وتحقيق البحث في المقام يقتضي بسطه في مواضع : الاول - هل يجب التيمم بدلاً عنه لو تعذر ؟ قولان ، المشهور العدم ، ونقل عن الشيخ

(١) الفروع ج ١ ص ٢٥٥ وج ٢ ص ٢٢١ ، والوسائل الباب ٣٢

— ١٢ — (لو اغتسل ثم اكل او لبس ما لا يجوز للمحرم) ج ١٥

وجماعة : القول بوجوب ذلك . وربما بنى ذلك على القول برفع الاضلال المستحبة ، وبه جزم الشهيد الثاني . وقد تقدم تحقيق القول في ذلك في كتاب الطهارة .

الثاني - لو اغتسل ثم اكل او لبس ما لا يجوز للمحرم اكله ولبسه اعدا الغسل استحباباً في ظاهر كلام الاصحاب .

ويدل عليه ما رواه الشيخ في الصحيح عن معاوية بن عمار عن ابي عبدالله (عليه السلام) (١) قال : « اذا لبست ثوباً لا ينبغي لك لبسه ، او اكلت طعاماً لا ينبغي لك اكله ، فاعد الغسل » .

وفي الصحيح عن عمر بن يزيد عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٢) قال : « اذا اغتسلت للاحرام ، فلا تمنع ، ولا تطيب ، ولا تأكل طعاماً فيه طيب ، فتميد الغسل » .

وعن محمد بن مسلم عن ابي جعفر (عليه السلام) (٣) قال : « اذا اغتسل الرجل وهو يريد ان يحرم ، فلبس قميصاً قبل ان يلي ، فعليه الغسل » .

وما رواه ثقة الاسلام في الكافي عن علي بن ابي حمزة (٤) قال : « سألت ابا عبدالله (عليه السلام) عن رجل اغتسل للاحرام ثم لبس قميصاً قبل ان يحرم . قال : قد انتقض غسله » .

وانت خبير بان هذه الروايات إنما دلت على اعادة الغسل بالنسبة الى اشياء مخصوصة ، وهو لبس ما لا ينبغي ، واكل ما لا ينبغي ، والتطيب

(١) و(٢) الوسائل الباب ١٣ من الاحرام .

(٣) الوسائل الباب ١١ من الاحرام . والشيخ يرويه عن الكليني .

(٤) الوسائل الباب ١١ من الاحرام .

ج ١٥ (تقديم الغسل على الميقات اذا خيف عوز الماء فيه) — ١٢ —

واما التقنع في رواية عمر بن يزيد فالظاهر انه داخل في لبس ما لا ينبغي والمدعى في كلامهم اعم من ذلك كما عرفت . ولهذا استظهر السيد السند في المدارك عدم استحباب الاعادة بفعل ما عدا ذلك من تروك الاحرام لفقد النص . ويعضده ما ورد في من قلم اظفاره بعد الغسل من انه لا يعيده وإنما يمسحها بالماء ، كما رواه الشيخ في الحسن عن جميل بن دراج عن بعض اصحابه عن ابي جعفر (عليه السلام) (١) : « في رجل اغتسل للاحرام ثم قلم اظفاره ؟ قال : يمسحها بالماء ولا يعيد الغسل » الثالث - انه يجوز له تقديم الغسل على الميقات اذا خاف عوز الماء فيه . ولو وجده فيه استحباب له الاعادة .

ويدل على الحكمين المذكورين ما رواه الشيخ في الصحيح عن هشام ابن سالم (٢) « قال : ارسلنا الى ابي عبدالله (عليه السلام) ونحن جماعة ونحن بالمدينة : انا نريد ان نودعك . فارسل الينا : ان اغتسلوا بالمدينة فاني اخاف ان يعز عليكم الماء بذي الحليفة ، فاغتسلوا بالمدينة ، والبسوا ثيابكم التي تحرمون فيها ، ثم تعالوا فرادى او مثاني . فقال له ابن ابي يعفور : ما تقول في دهنه بعد الغسل للاحرام ؟ فقال : قبل وبعد ومع ليس به بأس . قال : ثم دعا بقارورة بان سليخة ليس فيها شيء فامرنا فادهنا منها . فلما اردنا ان نخرج قال : لا عليكم ان تغتسلوا ان وجدتم ماء اذا بلغت ذى الحليفة » .

وظاهر جملة من الاخبار جواز تقديم الغسل على الميقات مطلقاً :

(١) التهذيب ج ٥ ص ٦٦ ، والوسائل الباب ١٢ من الاحرام .

(٢) التهذيب ج ٥ ص ٦٣ و ٦٤ و ص ٣٠٣ ، والوسائل الباب ٨ من الاحرام

وبالباب ٣٠ من تروك الاحرام .

— ١٤ — (يجزىء الغسل للنهار في اوله وللليل في اوله) ج ١٥

نحو ما رواه الشيخ في الصحيح عن الحلبي (١) قال : « سألت ابا عبدالله (عليه السلام) عن الرجل يقتسل بالمدينة للاحرام ، أيجزئه عن غسل ذي الحليفة ؟ قال : نعم » وصحيفة معاوية بن وهب المتقدمة في الامر الثاني (٢) .

وما رواه الكليني عن ابي بصير (٣) قال : « سألته عن الرجل يقتسل بالمدينة لاحرامه ، أيجزئه ذلك من غسل ذي الحليفة ؟ قال : نعم . فاتاه رجل وانا عنده ، فقال : اغتسل بعض اصحابنا فعرضت له حاجة حتى امسى ؟ فقال : يعيد الغسل ، يقتسل نهائراً ليومه ذلك وليلاً ليلته » .

الرابع - انه قد صرح الاصحاب بانه يجزىء الغسل في اول النهار ليومه وفي اول الليل ليلته ما لم ينم . ويدل عليه جملة من الاخبار : منها - رواية ابي بصير المتقدمة في سابق هذا الموضع .

ومنها : صحيفة عمر بن يزيد - وربما وجد في نسخ التهذيب عثمان ابن يزيد ، ولعله من تحريفات صاحب التهذيب ، كما لا يخفى على من له انس بما جرى له فيه - عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٤) قال : « من اغتسل بعد طلوع الفجر كفاه غسله الى الليل في كل موضع يجب فيه الغسل ، ومن اغتسل ليلاً كفاه غسله الى طلوع الفجر » .

(١) الوسائل الباب ٨ من الاحرام .

(٢) ص ١٠

(٣) فروع الكافي ج ١ ص ٢٥٥ ، والوسائل الباب ٨ و ٩ من الاحرام .

(٤) التهذيب ج ٥ ص ٦٤ ، والوسائل الباب ٩ من الاحرام

وعن ابي بصير وسماعة في الموثق كلاهما عن ابي عبدالله (عليه السلام) (١) قال : « من اغتسل قبل طلوع الفجر - وقد استحم قبل ذلك - ثم احرم من يومه اجزأه غسله ، وان اغتسل في اول الليل ثم احرم في آخر الليل اجزأه غسله » والظاهر ان المراد بالاستحمام : التنوير والتنظيف .

وما رواه ثقة الاسلام عن عمر بن يزيد في الصحيح او الحسن عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٢) قال : « غسل يومك ليومك ، وغسل ليلتك ليلتك » .

والظاهر ايضاً الاكتفاء بغسل اليوم لذلك اليوم واللييلة التي بعده ، وغسل اللييلة لتلك اللييلة واليوم الذي بعدها :

لما رواه الصدوق في الصحيح عن جميل عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٣) قال : « غسل يومك يجزئك ليلتك ، وغسل ليلتك يجزئك ليومك » . وما رواه ابن ادريس في مستطرفات السرائر عن كتاب جميل عن حسين الخراساني عن احدهما (عليهما السلام) (٤) انه سمعه يقول : « غسل يومك ... الحديث » .

والأفضل هنا اعادة الغسل ، لرواية ابي بصير المتقدمة الدالة على انه متى امسى ودخل عليه الليل ولم يأت بالاحرام اعاد الغسل . إلا ان يحمل هذا الخبر على ما عدا غسل الاحرام .

واما ما يدل على استحباب اعادة الغسل بالنوم فهو ما رواه الكليني والشيخ عنه عن النضر بن سويد في الصحيح عن ابي الحسن (عليه

السلام) (١) قال : « سألته عن الرجل يغتسل للاحرام ثم ينام قبل ان يحرم . قال : عليه اعادة الغسل » .

وما رواه ايضاً في الصحيح عن عبد الرحمان بن الحجاج (٢) قال : « سألت ابا ابراهيم (عليه السلام) عن الرجل يغتسل لدخول مكة ثم ينام ، فيتوضأ قبل ان يدخل ، أيجزئه ذلك او يعيد ؟ قال : لا يجزئه لانه انما دخل بوضوء »

وما رواه ايضاً عن علي بن ابي حمزة عن ابي الحسن (عليه السلام) (٣) قال : قال لي : « إن اغتسلت بمكة ثم نمت قبل ان تطوف فاعد غسلك » . وهل ينتقض الغسل الاول بالنوم ؟ ظاهر السيد السند في المدارك العدم ، حيث قال : والاصح عدم انتقاض الغسل بذلك وان استحجب الاعادة . وظاهر الاخبار المذكورة الانتقاض ، ولا سيما الثاني .

إلا ان الاصحاب لم ينقلوا في هذه المسألة إلا صحيحة ابن سويد ، وهي وان احتملت ما ذكره إلا ان ظاهر الرواية التي ذكرناها هو الانتقاض . وبذلك يظهر ما في قوله بعد ذكر ما قدمنا نقله عنه : بل لا يبعد عدم تأكيد الاستحباب ، كما تدل عليه صحيحة العيص ... ثم ساق الرواية الآتية :

واما ما رواه الصدوق في الفقيه في الصحيح عن العيص بن القاسم (٤) قال : « سألت ابا عبدالله (عليه السلام) عن الرجل يغتسل للاحرام بالمدينة ويلبس ثوبين ثم ينام قبل ان يحرم . قال : ليس عليه غسل » فالظاهر حمله على الرخصة . وقيل انه محمول على نفى تأكيد

(١) و(٤) الوسائل الباب ١٠ من الاحرام .

(٢) و(٣) الوسائل الباب ٦ من مقدمات الطواف وما يتبعها .

الاستحباب . وفيه ما عرفت .

وحمله الشيخ على ان المراد به نفى الوجوب . وهو بعيد ، لان سوق الخبر يقتضي ان سقوط الاعادة للاعتداد بالغسل المتقدم ، لا لكون غسل الاحرام غير واجب كما ذكره .

ونقل عن ابن ادريس انه نفى استحباب الاعادة بذلك . وهو مردود بما ذكرناه من الاخبار الصحيحة الصريحة في الاعادة ، بل في انتقاض الغسل السابق كما عرفت .

والحق الشهيد في الدروس بالنوم غيره من النواقض ، قال في المدارك بعد نقل ذلك عنه : ونفى عنه الشارح البأس ، نظراً الى ان غيره اقوى منه . ثم قال : وهو ضعيف ، والاصح عدم الاستحباب ، لانتفاء الدليل وربما كان في صحيحة جميل المتقدمة اشعار بذلك .

اقول : ما ذكره من اشعار الصحيحة المذكورة بذلك صحيح ، لانه يبعد ان لا يحدث الانسان من اول اليوم - لو اغتسل في اوله - الى آخر تلك الليلة ، إلا ان صحيحة عبد الرحمان بن الحجاج التي تضمنت الغسل لدخول مكة مشعرة ايضاً بانه ينبغي ان يكون الدخول بالغسل من غير ان ينقضه بنافض من حدث وغيره ، لأن قوله : « لا يجزئه » لانه إنما دخل بوضوء » من ما يشير الى انه لا بد ان يكون الدخول بغسل غير منتقض بشيء من النواقض .

واصرح منها في ذلك موثقة اسحاق بن عمار المروية في التهذيب (١) قال : « سأله عن غسل الزيارة ، يغتسل بالنهار ويزور بالليل بغسل واحد . قال : يجزئه ان لم يحدث ، فان احدث ما يوجب وضوء فليعد غسله »

(١) الوسائل الباب ٣ من زيارة البيت .

١٨ — (لو احرم بغير غسل او صلاة تدارك واعاد الاحرام) ج ١٥

ونحوها موثقته في الكافي ايضاً (١) .

وبذلك يظهر قوة ما نقله في المدارك عن الشهيدين . وحينئذ فيجب تخصيص صحيحة جميل ونحوها بهذه الاخبار الدالة على الاعادة بحدث النوم او غيره . ويظهر ان ما ذهب اليه في المدارك - وان كان هو ظاهر المشهور - بمحل من القصور .

الخامس - لو احرم بغير غسل او صلاة ثم ذكر ، تدارك ما تركه واعاد الاحرام . ذكر ذلك الشيخ وجمع من الاصحاب . وصرح في المبسوط بان الاعادة على سبيل الاستحباب .

واستدل عليه في التهذيب بما رواه عن الحسين بن سعيد عن اخيه الحسن (٢) قال : « كتب الى العبد الصالح ابي الحسن (عليه السلام) : رجل احرم بغير صلاة او بغير غسل جاهلاً او عالماً ، ما عليه في ذلك ؟ وكيف ينبغي له ان يصنع ؟ فكتب : يعيده . »

ورواه في الكافي ايضاً عن علي بن مهزيار (٣) قال : « كتب الحسن ابن سعيد الى ابي الحسن (عليه السلام) ... الحديث . »

قال في المدارك : وإنما حملنا الاعادة على الاستحباب لان السؤال إنما وقع عن ما ينبغي لا عن ما يجب . وفيه ما قدمنا ذكره في غير مقام من ان لفظ ، « ينبغي ولا ينبغي » في الأخبار اكثر كثير في معنى الوجوب والتحريم ، وان استعمل في هذا المعنى الذي ذكره احياناً ، وان الحمل على أحدهما يتوقف على القرينة .

(١) الوسائل الباب ٣ من زيارة البيت .

(٢) و(٣) الوسائل الباب ٢٠ من الاحرام .

ج ١٥ (الاحرام عقيب الظهر او اية فريضة او نافلة للاحرام) — ١٩ —

ونقل عن ابن ادريس انه انكر استحباب الاعادة . وهو جيد على اصوله الغير الاصيله .

وهل المعتبر الاحرام الأول او الثاني ؟ فالشهيذان على انه الاول ، قال في المسالك : والمعتبر هو الأول ، إذ لا سبيل الى ابطال الاحرام بعد انعقاده . وعلى هذا ينبغي ان يكون المعاد هو اللبس والتلبية لا التية . وظاهر العلامة في المختلف انه الثاني ، حيث قال : لا استبعاد في استحباب اعادة الفرض لاجل النفل ، كما في الصلاة المكتوبة إذا دخل المصلي فيها بغير اذان ولا اقامة ، فانه يستحب اعادتها . واجاب عنه في المسالك بان الفرق بين المقامين واضح ، فان الصلاة تقبل الابطال بخلافه . واستشكل العلامة في القواعد في ان ايها المعتبر . وقطع بوجوب الكفارة بتخلل الموجب بينهما .

وربما امكن توجيه الاشكال بان الأول لم يقع فاسداً ، فلا سبيل الى ابطاله بعد انعقاده ، فيكون هو المعتبر المبرىء للذمة . وان الامر باعادته يدل على عدم اعتباره . ولانه ارجح في نظر الشارع ، فيكون اولى بالاعتبار .

وفيه انه لا منافاة بين الاعادة لطلب الكمال وبين براءة الذمة بالاول . ولان عدم اعتباره لا يدل على ابطاله . وقد عرفت انه لا دليل على ابطاله بعد انعقاده . ومن ما ينسب الى الشهيد ان المعتبر في الاجزاء الاول وفي الكمال الثاني . وهو ظاهر في ما ذكرناه . وقضية قطعه بالكفارة بتخلل الموجب بينهما إنما يتم على تقدير صحة الاول وتعلق غرض الشارع به .

الرابع - ان يحرم عقيب فريضة الظهر او فريضة فان لم يتفق صلى للاحرام

— ٢٠ — (الاحرام عقيب الظهر او اية فريضة او نافلة للاحرام) ج ١٥

ست ركعات ، واقلها ركعتان .

ويدل على ذلك جملة من الاخبار ، كصحيحة معاوية بن عمار عن ابي عبدالله (عليه السلام) (١) انه قال : « لا يكون احرام إلا في دبر صلاة مكتوبة او نافلة ، فان كانت مكتوبة احرمت في دبرها بعد التسليم وان كانت نافلة صليت ركعتين واحرمت في دبرها ، فاذا انفتحت من الصلاة فاحمد الله (عز وجل) واثن عليه ... الحديث » .

وصحيحته الاخرى عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٢) قال : « اذا اروت الاحرام في غير وقت صلاة فريضة فصل ركعتين ثم احرم في دبرهما » وثالثة له ايضاً عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٣) قال : « صل المكتوبة ثم احرم بالحج او بالتمتع ، واخرج بغير تلبية حتى تصعد الى اول البيداء ... الحديث » .

وما رواه الشيخ عن معاوية بن عمار وعبيد الله الحلبي كلاهما عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٤) قال : « لا يضرك بليل احرمت او نهار إلا ان افضل ذلك عند زوال الشمس » .

وعن الحلبي في الصحيح (٥) قال : « سألت ابا عبدالله (عليه السلام) أليلاً أحرم رسول الله (صلى الله عليه وآله) ام نهاراً ؟ فقال : بل نهاراً فقلت : فاية ساعة ؟ قال : صلاة الظهر » .

وما رواه الصدوق والكليني في الصحيح عن الحلبي عن ابي عبدالله

(١) الوسائل الباب ١٦ من الاحرام .

(٢) الوسائل الباب ١٨ من الاحرام .

(٣) الوسائل الباب ٣٤ من الاحرام .

(٤) و(٥) الوسائل الباب ١٥ من الاحرام .

ج ١٥ (الاحرام عقيب الظهر او اية فريضة او نافلة للاحرام) — ٢١ —

(عليه السلام) (١) قال : « سألته أليلاً احرم رسول الله (صلى الله عليه وآله) ام نهاراً ؟ فقال : نهاراً . فقلت : أي ساعة ؟ قال : صلاة الظهر . فسألته متى ترى ان نحرم ؟ فقال : سواء عليكم ، إنما احرم رسول الله (صلى الله عليه وآله) صلاة الظهر ، لان الماء كان قليلاً كان يكون في رؤوس الجبال ، فيهجر الرجل الى مثل ذلك من الغد ، ولا يكاد يتقدرون على الماء ، وإنما احدثت هذه المياه حديثاً » .

اقول . والظاهر ان هذه الاخبار الثلاثة هي مستند الاصحاب في ما ذكروه من استحباب الاحرام عقيب فريضة الظهر . وظاهر الخبر الاخير ان السبب في احرامه (صلى الله عليه وآله) في ذلك الوقت إنما هو قلة الماء وإنما يؤتى به بعد الهجرة اليه في اليوم السابق في ذلك الوقت ، ولهذا لما سأله الراوي : « متى ترى ان نحرم ؟ قال : سواء عليكم » يعني : أي وقت اردتم . ثم ذكر له العلة في احرامه (صلى الله عليه وآله) بعد صلاة الظهر . نعم (٢) صحيحة الحلبي تضمنت ان افضل ذلك عند زوال الشمس ولعل وجه الجمع بينهما انه لما اتفق احرامه (صلى الله عليه وآله) في ذلك الوقت للعلة المذكورة صار الفضل في ذلك الوقت . إلا ان قوله (عليه السلام) : « سواء عليكم » من ما ينافر ذلك ، وان كان الجواز لا ينافي الاستحباب .

وما رواه الشيخ عن ابي بصير عن ابي عبد الله (عليه السلام) (٣) . قال : « تصلي للاحرام ست ركعات تحرم في دبرها » وهذه الرواية هي

(١) الوسائل الباب ١٥ من الاحرام .

(٢) اوردنا العبارة هنا كما جاءت في المخطوطة .

(٣) الوسائل الباب ١٨ من الاحرام .

— ٢٢ — (الاحرام عقيب الظهر او اية فريضة او نافلة للاحرام) ج ١٥

مستندهم في الاستحباب بعد الست ركعات .

وما رواه ابن بابويه في الموثق عن ابي الحسن (عليه السلام) (١)
« في الرجل يأتي ذا الحليفة او بعض الاوقات بعد صلاة العصر او في
غير وقت صلاة ؟ قال : لا ، ينتظر حتى تكون الساعة التي يصلي فيها
وإنما قال ذلك مخافة الشهرة » هكذا صورة الخبر في الفقيه (٢) .

وظاهر المحدث الكاشاني ان قوله : « وإنما ... الى آخره » هو من
كلام صاحب الفقيه حيث لم يذكره في متن الخبر وإنما ذكره في البيان
نقلًا عنه . وظاهر غيره من نقل الخبر انه من متن الخبر ، وكأنه بناء
على ذلك من كلام بعض الرواة .

وما رواه الشيخ في التهذيب عن ادريس بن عبدالله (٣) قال :
« سألت ابا عبدالله (عليه السلام) عن الرجل يأتي بعض المواقيت
بعد العصر كيف يصنع ؟ قال : يقيم الى المغرب . قلت : فان ابي جماله
ان يقيم عليه ؟ قال : ليس له أن يخالف السنة . قلت : أله ان يتطوع
بعد العصر ؟ قال : لا بأس به ، ولكني اكرهه للشهرة ، وتأخير ذلك
أحب الي . قلت : كم أصلي إذا تطوعت ؟ قال : اربع ركعات » .
وفي هذا الخبر ما يكشف عن الخبر المتقدم من الامر بانتظار الساعة
التي يصلي فيها لثلاث يصلي نافلة في الاوقات المكروهة فيها الصلاة عند
العامّة (٤) فيعرف بالتشيع ويؤخذ به . والظاهر ان المراد بقوله : « ليس

(١) و (٣) الوسائل الباب ١٩ من الاحرام

(٢) ج ٢ ص ٢٠٨

(٤) راجع طرح التثريب في شرح التقريب لعبد الرحيم العراقي الشافعي

ج ٢ ص ١٨٢ الى ص ١٨٤ .

ج ١٥ (هل السنة وقوع الاحرام بعد الفريضة والنافلة ؟) — ٢٣ —

له ان يخالف السنة « اي يحرم من غير صلاة .

فوائد

الاولى - ينبغي ان يعلم انه على تقدير القول بكرامة الصلاة في الاوقات المشهورة فان صلاة الاحرام مستثناة من ذلك ، كما استفاضت به الاخبار :

ومنها - قوله (عليه السلام) في صحيحة معاوية بن عمار (١) : « خمس صلوات لا تترك على حال : اذا طفت بالبيت ، واذا اردت ان تحرم ... الحديث » .

وقوله (عليه السلام) في رواية ابي بصير (٢) : « خمس صلوات تصليها في كل وقت : منها : صلاة الاحرام » الى غير ذلك من الاخبار .
الثانية - المفهوم من الاخبار التي ذكرناها في المقام - وهي التي وقفنا عليها من اخبار المسألة - ان السنة في الاحرام ان يحرم عقيب فريضة ان اتفق وإلا عقيب نافلة ، وفضلها ست ركعات واقلها اثنتان . والمفهوم من كلام الاصحاب هو الجمع بين النافلة والفريضة ، مقدماً للنافلة على الفريضة كما في بعض ، او مؤخراً لها كما في آخر .

قال الشيخ في المبسوط : وفضل الاوقات التي يحرم فيها عند الزوال ويكون ذلك بعد فريضة الظهر ، فان اتفق ان يكون في غير هذا الوقت جاز ، والافضل ان يكون عقيب فريضة ، فان لم يكن وقت فريضة صلى ست ركعات من النوافل واحرم في دبرها ، فان لم يتمكن من ذلك اجزاء ركعتان .

(١) و(٢) الوسائل الباب ٣٩ من مواقيت الصلاة ، والباب ١٩ من

الاحرام .

وظاهر هذه العبارة عدم الجمع ، وهو المفهوم من الاخبار .
ثم قال بعد ذلك باسطر : ويجوز ان يصلى صلاة الاحرام اي وقت
كان من ليل او نهار ما لم يكن وقت فريضة قد تضيق ، فان تضيق
الوقت بدأ بالفرض ثم بصلاة الاحرام ، وان كان اول الوقت بدأ بصلاة
الاحرام ثم بصلاة الفرض .

ولا يخفى ما بين الكلامين من المدافعة والمنافاة ، مع عدم وجود
دليل على هذا الكلام الاخير - كما عرفت - من اخبار المسألة . ونحو
ذلك عبارته في النهاية في الموضعين الظاهرين في التنافي رأي العين .
والظاهر ان المراد بقوله في الكلام الاول : « والافضل ان يكون عقيب
فريضة » يعني : مع تقديم نافلة الاحرام على الفريضة والجمع بينهما ،
بمعنى ان الافضل تقديم النافلة وعقد الاحرام عقيب الفريضة دون العكس
ويكون مقيداً باتساع الوقت ، كما يشعر به الكلام الاخير . وبه يندفع
التنافي عن كلامه .

وقريب من عبارتي المبسوط والنهاية عبارة المحقق في الشرائع .
ويكشف عن ما ذكرناه عبارة ابن ادريس في السرائر حيث قال :
وافضل الاوقات التي يحرم الانسان فيها بعد الزوال ، ويكون ذلك بعد
فريضة الظهر ، فعلى هذا تكون ركعتا الاحرام المندوبة قبل فريضة الظهر
بحيث يكون الاحرام عقيب صلاة الظهر ... ثم ساق الكلام على نحو
ما ذكره الشيخ في الموضعين المتقدمين . ونحو ذلك من ما يدل على الجمع
كلام الشيخ المفيد في المقنعة ، والعلامة في المنتهى والقواعد والتذكرة
والشهيد في الدروس . وكل ذلك مع تقديم النافلة على الفريضة . ونقل
في المختلف عن ابن ابي عقيل ما يشعر بتقديم الفريضة على النافلة ، وبه

ج ١٥ (هل السنة وقوع الاحرام بعد الفريضة والنافلة ؟) — ٢٥ —

صرح ابن حمزة في الوسيلة ، حيث قال : وإذا كان بعد فريضة صلى ركعتين له واحرم بعدهما ، وان صلى ستاً كان افضل .

قال في المسالك - بعد قول المصنف : ويحرم عقيب فريضة الظهر او فريضة غيرها ، وان لم يتفق صلى قبل الاحرام ست ركعات ، واقله ركعتان - ما لفظه : ظاهر العبارة يقتضي انه مع صلاة الفريضة لا يحتاج الى سنة الاحرام وإنما يكون عند عدم الظهر او فريضة . وليس كذلك . وإنما السنة ان يصلى سنة الاحرام أولاً ثم يصلى الظهر أو غيرها من الفرائض ثم يحرم ، فان لم يتفق ثم فريضة اقتصر على سنة الاحرام الست او الركعتين . ولا فرق في الفريضة بين اليومية وغيرها ، ولا بين المؤداة والمقتضية . وقد اتفق اكثر العبارات على القصور عن تأدية المراد هنا .

اقول : وهذه العبارة نظير صدر عبارتي المبسوط والنهاية كما قدمنا ذكره . و اشار بقوله ؛ « وقد اتفق اكثر العبارات ... الى آخره » الى نحو هذه العبارة التي اقتصر فيها على الاحرام بعد الفريضة من غير الاتيان بسنة الاحرام .

ثم قال (قدس سره) - بعد قول المصنف : ويوقع نافلة الاحرام تبعاً له ولو كان وقت فريضة - ما صورته : اي تابعة للاحرام ، فلا يكره ولا يحرم فعلها في وقت الفريضة قبل ان يصلى الفريضة ، كما لا يحرم أو يكره فعل النوافل التابعة للفرائض كذلك . وقد خرجت هذه بالنص كما خرجت تلك ، فان ايقاع الاحرام في وقت الفريضة بعدها وبعد النافلة يقتضي ذلك غالباً . انتهى .

اقول : وعبارة المصنف هنا نظير عجز عبارتي المبسوط والنهاية

— ٢٦ — (هل السنة وقوع الاحرام بعد الفريضة والنافلة ؟) ج ١٥

- كما قدمنا - في الدلالة على ان الاحرام وقت الفريضة بعد سنة الاحرام والفريضة جميعاً . ولا ريب ان هذا مناف لما قدمه في صدر عبارته التي اعترض عليها الشارح . والعجب انه (قدس سره) لم يتنبه لذلك . والظاهر ان وجه الجمع بين الكلامين هو ما قدمناه ، كما هو صريح عبارة السرائر .

ثم العجب من اتفاق كلمتهم (نور الله تعالى مراقدهم) على اعتبار الجمع في وقت الفريضة بين سنة الاحرام والفريضة مع عدم وجوده في النصوص المتقدمة . واعجب من ذلك دعوى شيخنا المشار اليه في كلامه الثاني وجود النص في قوله : « وقد خرجت هذه بالنص » والنصوص المتقدمة - كما دريت - ظاهرة الدلالة في الاحرام عقيب الفريضة او النافلة كل على حده .

نعم في كتاب الفقه الرضوي ما يدل على ما ذكره ، ولعله المستند عند المتقدمين فجرى عليه المتأخرون .

قال (عليه السلام) في الكتاب المذكور (١) : فان كان وقت صلاة فريضة فصل هذه الركعات قبل الفريضة ثم صل الفريضة - وروى ان افضل ما يحرم الانسان في دبر الصلاة الفريضة - ثم احرم في دبرها ليكون افضل . انتهى .

وقد ذكرنا في غير موضع من ما تقدم ان كثيراً ما يذكر المتقدمون بعض الاحكام التي لم يرد لها مستند في كتب الاخبار المشهورة ويوجد مستندها في هذا الكتاب ، فلعل هذا من ذاك . والصدوق في الفقيه (٢) قد افق بمضمون هذه الرواية .

وبما حققناه في المقام يظهر ان ما ذكره في المدارك - من نسبة القول المذكور الى جده (قدس الله سرهما وروحيهما) خاصة وبحثه معه - ليس في محله ، بل هو قول كافة الاصحاب كما تلوناه عليك .

الثالثة - قد اختلفت كلمة الاصحاب في ما يقرأ في سنة الاحرام ، فقيل انه يقرأ في الاولى بعد الحمد « قل يا ايها الكافرون » وفي الثانية بعد الحمد « قل هو الله احد » صرح به الشيخ في النهاية ، وابن ادريس في السرائر ، والعلامة في التذكرة والمتن ، وفي المبسوط عكس ذلك ، وفي الشرائع بعد ذكر القول الاول قال : وفيه رواية اخرى .

وانت خبير باننا لم نقف في الاخبار على ما يتعلق بهذه المسألة إلا على ما رواه الكليني في الحسن عن معاذ بن مسلم عن ابي عبدالله (عليه السلام) (١) قال : « لا تدع ان تقرأ بـ « قل هو الله احد » و « قل يا ايها الكافرون » في سبع مواطن ! في الركعتين قبل الفجر ، وركعتي الزوال ، وركعتين بعد المغرب ، وركعتين من اول صلاة الليل ، وركعتي الاحرام ، والفجر اذا اصبحت بها ، وركعتي الطواف » قال الشيخ في التهذيب (٢) بعد ان اورد هذه الرواية : وفي رواية اخرى ! انه يبدأ في هذا كله بـ « قل هو الله احد » وفي الثانية بـ « قل يا ايها الكافرون » إلا في الركعتين قبل الفجر فانه يبدأ بـ « قل يا ايها الكافرون » ثم يقرأ في الركعة الثانية بـ « قل هو الله احد » .

(١) الوسائل الباب ١٥ من القراءة في الصلاة

(٢) ج ١ ص ١٥٥ ، وكذا في فروع الكافي ج ١ ص ٨٧ ، وفي الوسائل عنهما

في الباب ١٥ من القراءة في الصلاة .

المقصد الثاني في كفيته

وهي تشتمل على واجب ومندوب ، فالكلام هنا يقع في مقامين ؛
الاول في الواجب ، وهو - كما ذكره الاصحاب (رضوان الله عليهم) -
ثلاثة :

الاول - النية بان يقصد بقلبه الى امور اربعة ؛ ما يحرم به من
حج او عمرة متقرباً ، ونوعه من تمتع او قران او افراد ، وصفته من
وجوب او ندب ، وما يحرم له من حجة الاسلام او غيرها . كذا ذكره
(عطر الله مراقدهم) .

والعلامة في المنتهى - بعد ان اعتبر في نية الاحرام المقصد الى هذه
الامور الاربعة - قال ؛ ولو نوى الاحرام مطلقاً ولم ينو حجاً ولا عمرة
انفقد احرامه ، وكان له صرفه الى ايها شاء . ولا يخفى ما بين الكلامين
من المدافعة .

ثم استدلل على صحة نية الاحرام مطلقاً بانه عبادة منوية . وبحديث
امير المؤمنين (عليه السلام) (١) وقوله ؛ « اهلاً لكاهلال النبي صلى
الله عليه وآله » وتقريره (صلى الله عليه وآله) على ذلك وقوله ؛ « كن على
احرامك مثلي وانت شريكى في هديي » .

اقول ؛ والامر في النية عندنا هين ، وقد تقدم الكلام فيها في كتاب
الطهارة مستوفى ، وفي اثناء مباحث الكتاب . واما حديث اهلال
امير المؤمنين (عليه السلام) فسياًتي الكلام فيه في المقام ان شاء الله تعالى .
والاظهر عندي في هذا المقام هو الوقوف على ما رسمته النصوص
الواردة عنهم (عليهم السلام) ؛

(١) الوسائل الباب ٢ من اقسام الحج

ومن اوضحها واكملها ما رواه المشايخ الثلاثة (نور الله تعالى مراقدهم) في الصحيح عن معاوية بن عمار عن ابي عبدالله (عليه السلام) (١) انه قال : « لا يكون احرام إلا في دبر صلاة مكتوبة او نافلة ، فان كانت مكتوبة احرمت في دبرها بعد التسليم ، وان كانت نافلة صليت ركعتين واحرمت في دبرها ، فاذا انفتحت من صلاتك فاحمد الله واثن عليه ، وصل على النبي (صلى الله عليه وآله) وقل : اللهم اني اسألك ان تجعلني من استجاب لك وأمر بوعدك واتبع امرك ، فاني عبدك وفي قبضتك ، لا اوق إلا ما وقيت ، ولا آخذ إلا ما اعطيت ، وقد ذكرت الحج فاسألك ان تعزم لي عليه على كتابك وسنة نبيك (صلى الله عليه وآله) وتقويني على ما ضعفت عنه ، وتسلم مني مناسكي في سر منك وعافية ، واجعلي من وفدك الذين رضيت وارتضيت وسميت وكتبت ، اللهم اني خرجت من شقة بعيدة ، وانفقت مالي ابتغاء مرضاتك ، اللهم فتمم لي حجتي وعمرتي ، اللهم اني اريد التمتع بالعمرة الى الحج على كتابك وسنة نبيك (صلى الله عليه وآله) فان عرض لي عارض يحبسني فحلني حيث حبستني لقدرك الذي قدرت علي ، اللهم ان لم تكن حجة فعمرة ، احرم لك شعري وبشري ولحمي ودمي وعظامي ونخي وعصي من النساء والثياب والطيب ، ابتغي بذلك وجهك والدار الآخرة . قال : ويجزئك ان تقول هذا مرة واحدة حين تحرّم . ثم قم فامش هنيئة ، فاذا استوت بك الارض ماشياً كنت اوراقياً فلب » وروى الشيخ في الصحيح عن حماد بن عثمان عن ابي عبدالله (عليه

(١) الفروع ج ٤ ص ٣٣١ ، والتهذيب ج ٥ ص ٧٧ ، والفتاوى ج ٢ ص

٢٠٦ ، والوسائل الباب ١٦ من الاحرام .

(السلام) (١) قال : « قلت له : اني اريد ان اتمتع بالعمرة الى الحج فكيف اقول ؟ قال : تقول : اللهم اني اريد ان اتمتع بالعمرة الى الحج على كتابك وسنة نبيك (صلى الله عليه وآله) . وان شئت اضمرت الذي تريد » وبمضمونها رواية ابي الصباح مولى بسام الصيرفي (٢) . وفي الصحيح عن عبدالله بن سنان عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٣) قال : « اذا اردت الاحرام والتمتع فقل : اللهم اني اريد ما امرت به من التمتع بالعمرة الى الحج ، فيسر ذلك لي وتقبله مني واعني عليه ، وحلني حيث حبستني لقدرك الذي قدرت علي ، احرم لك شعري وبشري من النساء والطيب والثياب . وان شئت فلب حين تمنهض ، وان شئت فاخره حتى تركب بعيرك وتستقبل القبلة فافعل » .

وفي كتاب الفقه الرضوي (٤) قال بعد ذكر العبارة المتقدمة نقلها عنه : فاذا فرغت فارفع يديك ومجد الله كثيراً، وصل على محمد (صلى الله عليه وآله) كثيراً، وقل : اللهم اني اريد ما امرت به من التمتع بالعمرة الى الحج على كتابك وسنة نبيك (صلى الله عليه وآله) فان عرض لي عرض يحبسني فحلني حيث حبستني لقدرك الذي قدرت علي ، اللهم ان لم تكن حجة فعمرة . ثم تلي سراً بالتلبية الاربعة وهي المفترضات ، تقول لبيك ... الى آخره . اقول : وغاية ما يستفاد من هذه الاخبار هو ان المكلف ينبغي ان

(١) الوسائل الباب ١٧ من الاحرام

(٢) الوسائل الباب ١٧ من الاحرام . والراوي في التهذيب ج ٥ ص ٧٨

وغیره كما اوردهنا هنا . نعم في الوسائل ورد بلفظ « ابي الصلاح » .

(٣) الوسائل الباب ١٦ من الاحرام

(٤) ص ٢٧

يقول هذا القول وقت الاحرام والدعاء والاشتراط على ربه في حله حيث حبسه . ومن الظاهر البين ان النية حقيقة امر وراء ذلك ، وهي القصد الى الفعل بعد تصور الداعي الباعث له على حركته من وطنه وتوجهه الى هذا الوجه وخروجه ، وان عبر عن ذلك بالنية مجازاً فلا مشاحة في ذلك .

اذا عرفت ذلك فاعلم ان في المقام فوائد : الاولى : قال الشيخ في المبسوط - على ما نقله في المختلف - : لو احرم مبهما ولم ينو لا حجاً ولا عمرة كان غييراً بين الحج والعمرة ايها شاء فعل إذا كان في اشهر الحج ، وان كان في غيرها لم يشعقد احرامه إلا بالعمرة . وبذلك صرح العلامة في المنتهى مستنداً الى حديث علي (عليه السلام) (١) واحرامه لما رجع من اليمن ، وقال : « اهلاً لك كاهلال النبي صلى الله عليه وآله » مع انه رده في المختلف - بعد نقله عن الشيخ - بأن الواجب عليه احد النسكين ، وإنما يتميز احدهما عن الآخر بالنية . وهو جيد . ويؤيده ما قدمناه في بحث النية من كتاب الطهارة ، من ان مدار الافعال - وجوداً وعدمياً ، واتحاداً وتعددأ ، وصحة وبطلاناً وجزائها ثواباً وعقاباً - على القصد والنيات ، كما دلت عليه الاخبار المذكورة في ذلك المقام .

ثم انه في المختلف اجاب عن حديث علي (عليه السلام) بالمنع من انه لم يعلم اهلال النبي (صلى الله عليه وآله) . ولا يخلو من بعد . وسيأتي تحقيق القول فيه ان شاء الله تعالى .

الثانية - قال المحقق في الشرائع : لو احرم بالحج والعمرة وكان

(١) الوسائل الباب ٢ من اقسام الحج

في اشهر الحج كان غيراً بين الحج والعمرة اذا لم يتعين عليه احدهما ، وان كان في غير اشهر الحج تعين للعمرة . ولو قيل بالبطلان في الاول ولزوم تجديد النية كان اشبه .

قال في المسالك بعد نقل العبارة المذكورة ! اراد بالاول الاحرام بهما في اشهر الحج . والقائل بالصحة فيه ابن ابي عقيل وجماعة ، وله شواهد من الاخبار . والاصح البطلان .

اقول ! لا ريب ان ابن ابي عقيل وان قال بالاحرام بالحج والعمرة في نية واحدة بشرط سياق الهدي كما تقدم ذكره ، لكنه لا يقول بالتخيير بين الحج والعمرة ، بل هو قائل بوجوب الاتيان بهما : العمرة اولاً ثم الحج ، وانه لا يحل من العمرة بعد الاتيان بافعالها كما في المتمتع الغير القارن ، وإنما يحل بعد الاتيان بافعال الحج كملاً ، كما تقدم تحقيق الكلام في ذلك في البحث الثاني من المطلب الثاني من المقدمة الرابعة (١) .

وفي المدارك نقل القول بالتخيير في هذه الصورة عن الشيخ في الخلاف والظاهر انه الاظهر ، لانه موافق لما قدمنا نقله عن المبسوط ، وان كان قد فرض المسألة ثمة في ما لو لم ينو حجاً ولا عمرة ، وهنا في ما لو نواهما معاً . ثم رده في المدارك بانه ضعيف جداً ، قال : لان المنوى - اعنى ! وقوع الاحرام الواحد للحج والعمرة معاً - لم يثبت جوازه شرعاً ، فيكون التعبد به باطلاً ، وغيره لم تتعلق به النية . مع ان العلامة في المنتهى نقل عن الشيخ في الخلاف انه قال : لا يجوز القران بين حج وعمرة باحرام واحد . وادعى على ذلك الاجماع . انتهى . وهو جيد .

اقول ! ومع تسليم صحة وقوع الاحرام للحج والعمرة - بناء على

ج ١٥ (قصد الاحرام بما احرم به شخص آخر من النسك) — ٣٣ —

مذهب ابن ابي عقيل ومن قال بقوله - فالقول بالتخيير يحتاج الى دليل فان مقتضى قول اولئك إنما هو وجوب الاتيان بهما معاً ، وانه لا يحل من احرامه حتى يأتي بالعمرة ثم الحج ، فالقول بالتخيير في الصورة المذكورة لا وجه له .

ثم ظاهر عبارة المحقق المذكورة : انه لو احرم بهما في غير اشهر الحج تعين للعمرة ، حيث لم يتعرض لرده . وهو ظاهر الشيخ في المبسوط والعلامة في المنتهى في المسألة الاولى . وهو ايضاً غير جيد ، كما ذكره في المدارك وقبله جده (قدس الله روحيهما) في المسالك ، لان العبادات توقيفية ، ولم يثبت عن الشارع مثل ذلك . وبجرد كون الزمان لا يقبل غير العمرة المفردة - كما احتجاجوا به - لا يصلح دليلاً شرعياً .

الثالثة - قد صرح الاصحاب (رضوان الله عليهم) بانه لو قال : « كاحرام فلان » وكان عالماً بما احرم صح ، لحصول النية المعتبرة . واما لو كان جاهلاً ، فان حصل العلم قبل الطواف قيل : الاصح صحته ، فان امير المؤمنين (عليه السلام) لما قدم من اليمن احرم كذلك ولم يكن عالماً بما احرم به النبي (صلى الله عليه وآله) وانكشف الحال له قبل الطواف . وان استمر الاشتباه لموت او غيبة قال الشيخ : يتمتع احتياطاً للحج والعمرة ، لانه ان كان متمتعاً فقد وافق وان كان غيره فالعدول عنه جائز . ورد بان العدول انما يسوغ في حج الافراد خاصة اذا لم يكن متمتعاً عليه . ونقل في المسالك قولاً بالبطلان في الصورة المذكورة ، قال : وهو احوط . قال في التذكرة : ولو بان ان فلاناً لم يحرم انعقد مطلقاً وكان له صرفه الى اي نسك شاء . وكذا لو لم يعلم هل احرم فلان ام لا ؟ لاصالة عدم احرامه . قال في المدارك : وهو حسن .

— ٣٤ — (قصد الاحرام بما احرم به شخص آخر من النسك) ج ١٥

اقول : وعندي في اصل المسألة اشكال ، فان المستند في ذلك انما هو قول امير المؤمنين (عليه السلام) لما قدم من اليمن : « اهلاً لآ كاهلال النبي صلى الله عليه وآله » (١) والذي يظهر لي من الخبر المذكور اختصاص ذلك به (عليه السلام) حيث ان الصدوق في الفقيه (٢) ذكر حكاية حج النبي (صلى الله عليه وآله) - وان لم يسنده - بهذه الصورة : قال : « ونزلت المتعة على النبي (صلى الله عليه وآله) عند المروة بعد فراغه من السعي ، فقال : ايها الناس هذا جبرئيل (عليه السلام) - و اشار بيده الى خلفه - ... وساق الكلام الى ان قال : وكان النبي (صلى الله عليه وآله) ساق معه مائة بدنة ، فجعل لعي (عليه السلام) منها اربعا وثلاثين ولنفسه ستاً وستين ، ونحرها كلها بيده ... الى ان قال : وكان علي (عليه السلام) يفتخر على الصحابة ويقول : من فيكم مثلي وانا شريك رسول الله (صلى الله عليه وآله) في هديه ، من فيكم مثلي وانا الذي ذبح رسول الله (صلى الله عليه وآله) هديي بيده « ولا ريب ان الصدوق وان لم يسنده هنا إلا انه لم يذكره إلا بعد ورود الخبر به عنده . وهو ظاهر في ما ذكرناه ، فان افتخار علي (عليه السلام) على الصحابة - بكونه شريك رسول الله (صلى الله عليه وآله) في هديه - اظهر ظاهر في ما ذكرناه ، ولو كان هذا الحكم عاماً في جميع الناس - كما يدعونه - لم يكن لافتخاره (عليه السلام) بذلك وجه . ونحن قد قدمنا الخبر برواية الشيخ والكليني في صدر المقدمة الرابعة (٣)

(١) الوسائل الباب ٢ من اقسام الحج .

(٢) ج ٢ ص ١٥٣ ، والوسائل الباب ٢ من اقسام الحج .

(٣) ج ١٤ ص ٣١٥

على غير هذا النحو ، إلا انه لا يخلو من الاشكال كما نبهنا عليه ثمة .
وحينئذ فان وقفوا على مضمون الخبر - من انه متى اهل كاهلال فلان ،
فبان ان فلاناً ساق الهدى ، فانه يكون شريكاً في هديه ، كما تضمنه
حديث علي (عليه السلام) - فقيه ان افتخاره (عليه السلام) بذلك
ينافي القول بالعموم كما ادعوه ، وان خرجوا عنه في ذلك لم يتم لهم
الاستدلال به .

وبذلك يظهر لك ما في الفروع التي فرعوها في المسألة من الاختلال.
بل مع صحة الاستدلال بالخبر - كما ادعوه - لا تخلو ايضاً من الاشكال
ولا سيما ما استحسنته في المدارك من كلام التذكرة ، فاني لا اعرف
له وجه حسن مع بناء العبادات على التوقيف . وما رد به كلام الخلاف
في سابق هذه المسألة - كما قدمنا نقله عنه - جارها ايضاً .

الرابعة - قد صرح الاصحاب (رضوان الله عليهم) بانه لو نوى
الاحرام بنسك ولبي بغيره انعقد ما نواه دون ما تلفظ به ، لان المدارك
على النية ، واللفظ لا اعتبار به . وهو كذلك .

ويدل عليه ما رواه الشيخ في الصحيح عن احمد بن محمد بن
ابي نصر (١) قال : « قلت لابي الحسن علي بن موسى (عليه السلام) :
كيف اصنع اذا اردت ان اتمتع ؟ فقال ! لب بالحج وانو المتعة ، فاذا
دخلت مكة ، طقت بالبيت ، وصليت الركعتين خلف المقام ، وسعيت بين
الصفا والمروة ، وقصرت ، فنسختها وجعلتها متعة » .

وقد تقدمت صحيحة زرارة المنقولة عن كتاب الكشي في التنبيه

الخامس من البحث الرابع من المطلب الثاني في حج الافراد والقران (١)
دالة على ما دلت عليه الصحيحة المذكورة .

واما ما ذكره في المدارك في معنى صحيحة احمد بن محمد بن محمد بن ابي نصر -
حيث نقلها الى قوله : « وانو المتعة » كما هو احد روايتي الشيخ لها ، فانه
زواها تارة كما ذكره في المدارك (٢) واخرى كما نقلناه (٣) - من ان المراد انه
يهل بحج التمتع وينوي الاتيان بعمره التمتع قبله - فهو ناشئ عن الغفلة
عن ملاحظة الرواية الاخرى ، فانها صريحة في فسخ ما اتى به اولاً
من حج الافراد والعدول عنه ، وانه ينوي بما اتى به عمرة التمتع .
ونحوها صحيحة زرارة المشار اليها (٤) حيث قال فيها : « وعليك
بالحج ان تهل بالافراد وتنوي الفسخ ، اذا قدمت مكة وطفقت وسعيت
فسخت ما اهللت به وقلبت الحج عمرة ، واحللت الى يوم التروية ... الحديث »
والاخبار في هذا المقام مختلفة ، فبعضها يدل على ما دل عليه هذان
الخبران من التلبية بحج الافراد وضممار التمتع ، وبعضها يدل على
التلبية بالعمره التمتع بها الى الحج . والوجه في تلك الاخبار التقية .

(١) ج ١٤ ص ٤٠١

(٢) التهذيب ج ٥ ص ٨٠ ، والوسائل الباب ٢٢ من الاحرام . واللفظ
في التهذيب هكذا : « ينوي المتعة ويحرم بالحج » وفي الوسائل كما في
الاستبصار ج ٢ ص ١٦٨ : « ينوي العمرة ويحرم بالحج » . والذي اوردته
في المدارك هو اللفظ الوارد في الرواية المتقدمة سؤالا وجواباً .

(٣) التهذيب ج ٥ ص ٨٦ .

(٤) الوسائل الباب ١٤ من اعداد الفرائض من كتاب الصلاة ، والباب
٥ من اقسام الحج .

ولا بأس بإيراد جملة من الاخبار المذكورة ، فمنها - ما رواه في الكافي في الموثق عن اسحاق بن عمار (١) قال : « قلت لابي ابراهيم (عليه السلام) : ان اصحابنا يختلفون في وجهين من الحج ، يقول بعضهم : احرم بالحج مفرداً ، فاذا طفت بالبيت وسعيت بين الصفا والمروة فاحل واجعلها عمرة . وبعضهم يقول : احرم وانو المتعة بالعمرة الى الحج . أي هذين احب اليك ؟ قال : انو المتعة » .

وما رواه في الصحيح عن الحضرمي والشحام ومنصور بن حازم (٢) قالوا : « امرنا ابو عبد الله (عليه السلام) ان نلبي ولا نسمي شيئاً . وقال : اصحاب الانصار احب الي » ونحوها موثقة اسحاق بن عمار (٣) وصحيحة ابان بن تغلب (٤) .

وما رواه الشيخ في التهذيب في الصحيح عن حمران بن اعين (٥) قال : « سألت ابا جعفر (عليه السلام) عن التلبية . فقال لي : لب بالحج فاذا دخلت مكة طفت بالبيت وصليت واحللت » وبمضمونها صحيحة زائدة (٦) .

وما رواه الشيخ في الصحيح عن عبد الملك بن اعين (٧) قال : « حج جماعة من اصحابنا فلما وافوا المدينة دخلوا على ابي جعفر (عليه السلام) فقالوا : ان زارة امرنا ان نهل بالحج اذا احرمنا . فقال لهم :

(١) الوسائل الباب ٤ من اقسام الحج ، والباب ٢١ من الاحرام .

(٢) و(٣) الوسائل الباب ١٧ من الاحرام .

(٤) الوسائل الباب ٢١ من اقسام الحج ، والباب ٢١ من الاحرام .

(٥) و(٦) الوسائل الباب ٢٢ من الاحرام

(٧) الوسائل الباب ٣ من اقسام الحج

تمتعوا . فلما خرجوا من عنده دخلت عليه ، فقلت له ؛ جعلت فداك والله لئن لم تخبرهم بما اخبرت به زارة ليأتين الكوفة وليصبحن بها كذاباً . قال ؛ ردهم علي . قال ؛ فدخلوا عليه ، فقال ؛ صدق زارة ثم قال ؛ اما والله لا يسمع هذا بعد اليوم احد مني « اقول ؛ الظاهر ان مراده (عليه السلام) يعني ؛ لا يسمع الامر بالتمتع .

وروى في التهذيب في الصحيح عن اسماعيل الجعفي (١) قال ؛ « خرجت انا وميسر واناس من اصحابنا ، فقال لنا زارة ؛ لبوا بالحج . فدخلنا على ابي جعفر (عليه السلام) فقلنا له ؛ اصلحك الله انا نريد الحج ونحن قوم ضرورة اوكلنا ضرورة ، فكيف نصنع ؟ فقال ؛ لبوا بالعمرة . فلما خرجنا قدم عبد الملك بن اعين ، فقلت له ؛ ألا تعجب من زارة ؟ قال لنا ؛ لبوا بالحج . وان ابا جعفر (عليه السلام) قال لنا ؛ لبوا بالعمرة . فدخل عليه عبد الملك بن اعين ، فقال له ؛ ان اناساً من مواليك امرهم زارة ان يلبوا بالحج عنك ، وانهم دخلوا عليك فامرتهم ان يلبوا بالعمرة . فقال ابو جعفر (عليه السلام) ؛ يريد كل انسان منهم ان يجمع على حده اعدهم علي . فدخلنا ، فقال ؛ لبوا بالحج ، فان رسول الله (صلى الله عليه وآله) لبى بالحج » .

اقول ؛ لا يخفى ان الامر من زارة لهم بالاهلال بالحج انما كان تقية ، كما هو صريح حديث الكشي للمتقدم ، ومراده الاعلان بذلك ظاهراً بين الناس مع اضرار التمتع في انفسهم ، فلا ينفلي امره (عليه السلام) لهم بالعمرة ، ولكنهم لما لم يفهموا ذلك ، وانه يؤدي الى الطعن في زارة الذي هو من اخص خواصه (عليه السلام) افتاهم

بالتقية وقرروهم على الحج بما يحج به العامة . وغاضه ذلك منهم فقال :
« يريد كل انسان منهم ان يسمع على حده » .

الخامسة - قالوا : اذا نسي بماذا احرم ، فان كان احد النسكين متعينا عليه انصرف ذلك الاحرام اليه . قال في المدارك : وبه قطع العلامة ومن تأخر عنه ، لان الظاهر من حال المكلف انه إنما يأتي بما هو فرضه . قال : وهو حسن ، خصوصاً مع العزم المتقدم على الاتيان بذلك الواجب . وان لم يكن احد النسكين متعينا عليه ، فقل بالتخير بين الحج والعمرة . وهو اختيار الشيخ في المبسوط وجمع من الاصحاب ، لانه لا سبيل الى الحكم بالخروج من الاحرام بعد الحكم بانعقاده ، ولا ترجيح لأحدهما على الآخر . وقال في الخلاف يجعله للعمرة ، لأنه ان كان متمتعاً فقد وافق ، وان كان غيره فالعدول منه الى غيره جائز . قال : واذا احرم للعمرة لا يمكنه ان يجعلها حجة مع القدرة على الاتيان بافعال العمرة ، فلماذا قلنا يجعله عمرة على كل حال . واستحسنه العلامة في المنتهى . قال في المدارك بعد نقل ذلك :
ولعل التخيير اجود .

اقول : وعندى في جميع شقوق هذه المسألة اشكال ، لعدم الدليل الواضح في هذا المجال . وبناء الاحكام الشرعية على مثل هذه التعليقات لا يخلو من المجازفة في احكام الملك المتعال ، سيما مع تكاثر الاخبار بالسكوت عن ما لم يرد فيه نص ، وارجاع الامر اليهم (صلوات الله عليهم) والوقوف على جادة الاحتياط في كل ما اشتبه حكمه ، كما استفاضت به اخبار التثليث (١) .

(١) الوسائل الباب ١٢ من صفات القاضي وما يقتضي به

الثاني - التلبيات الاربع ، فلا ينعقد الاحرام لستمع ولا لمفرد إلا بها . وهو من ما وقع الاجماع عليه نصاً وقتوى .
وتحقيق الكلام في هذا المقام يتوقف على رسم مسائل :
الاولى - اختلف الاصحاب في اشتراط مقارنة التلبية للنية ، فقال ابن ادريس باشتراط مقارنتها لها كمقارنة التحريمة لنية الصلاة . واليه ذهب الشهد في اللمعة . ونقل في المسالك عن الشيخ علي انه تبهما على ذلك . وقال في الدروس ؛ الثالث - مقارنة النية للتلبيات ، فلو تقدم عليها او تأخرن لم ينعقد . ويظهر من الرواية والفتوى جواز تأخير التلبية عنها .

وقال العلامة في المنتهى ؛ ويستحب لمن حج على طريق المدينة ان يرفع صوته بالتلبية اذا علت راحلته البيداء ان كان راكباً ، وان كان ماشياً فحيث يحرم . وان كان على غير طريق المدينة لبي من موضعه ان شاء ، وان مشى خطوات ثم لبي كان افضل . ثم ساق جملة من الروايات الدالة على تأخير التلبية الى البيداء في الاحرام من مسجد الشجرة ، وقال بعدها ؛ اذا ثبت هذا فان المراد بذلك ان الاجهار بالتلبية مستحب من البيداء ، وبينها وبين ذي الحليفة ميل ، وهذا يكون بعد التلبية سراً في الميقات الذي هو ذو الحليفة ، لان الاحرام لا ينعقد إلا بالتلبية ، ولا يجاوز الميقات إلا محرماً .

اقول ؛ ظاهره حمل الروايات الدالة على تأخير التلبية الى البيداء على تأخير الجهر بها ، فيجب عليه الاتيان بها سراً في الميقات بعد عقد نية الاحرام . وهو ظاهر الصدوق في الفقيه (١) حيث اوجب التلبية

سراً في الميقات ثم الاعلان بها اذا استوت به الارض ان كان في غير طريق المدينة ، وإلا فاذا بلغ البيداء عند الميل ان كان في طريق المدينة . ويحكى عن بعض الاصحاب انه جمل التلبية مقارنة لشدة الازار . وكلام اكثر الاصحاب خال عن اشتراط المقارنة . بل يحكى عن كثير منهم التصريح بعدم الاشتراط .

اقول : والمستفاد من الاخبار على وجه لا يقبل المدافعة والانكار هو جواز التأخير ، ومنها صحيحة معاوية بن عمار ، وقد تقدمت في صدر المقام الأول من هذا المقصد (١) .

وصحيحة عبدالله بن سنان (٢) قال : « سمعت ابا عبدالله (عليه السلام) يقول : ان رسول الله (صلى الله عليه وآله) لم يكن يلي حتى يأتي البيداء » .

وما رواه الشيخ في الصحيح عن معاوية بن عمار عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٣) قال : « لا بأس ان يصلي الرجل في مسجد الشجرة ويقول الذي يريد ان يقوله ولا يلي ، ثم يخرج فيصيب من الصيد وغيره ، فليس عليه فيه شيء » .

وما رواه الصدوق عن حفص بن البختري ومعاوية بن عمار وعبد الرحمن بن الحجاج والحلي جميعاً عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٤) قال : « اذا صليت في مسجد الشجرة فقل - وانت قاعد في دبر الصلاة

(١) ص ٢٩

(٢) الوسائل الباب ٣٤ من الاحرام .

(٣) الوسائل الباب ١٤ من الاحرام .

(٤) الوسائل الباب ٣٥ و ٤٦ من الاحرام . وظاهر الفقيه ج ٢ -

قبل ان تقوم - ما يقول المحرم ، ثم قم فامش حتى تبلغ الميل وتستوي بك البيداء ، فاذا استوت بك البيداء فلب . وان اهللت من المسجد الحرام للحج فان شئت لبيت خلف المقام ، وافضل ذلك ان تمضي حتى تأتي الرقطاء وتلي قبل ان تصير الى الابطح » .

وعن عبد الرحمان بن الحجاج في الصحيح عن ابي عبدالله (عليه السلام) (١) « انه صلى ركعتين وعقد في مسجد الشجرة ثم خرج ، فاتي بخبيص فيه زعفران فاكل - قبل ان يلي - منه » .

وعن هشام بن الحكم في الصحيح عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٢) قال : « ان احرمت من غمرة او يريد البعث صليت وقلت ما يقول المحرم في دبر صلاتك ، وان شئت لبيت من موضعك ، والفضل ان تمشي قليلاً ثم تلي » .

وما رواه الشيخ في الصحيح عن عبد الرحمان بن الحجاج عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٣) : « في الرجل يقع على اهله بعد ما يعقد الاحرام ولم يلب ؟ قال : ليس عليه شيء » .

وعن منصور بن حازم في الصحيح عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٤) قال : « اذا صليت عند الشجرة فلا تلب حتى تأتي البيداء حيث يقول الناس يخسف بالجيش » .

- ص ٢٠٧ ان الحديث ينتهي بقوله (ع) : « فلب » وان ما بعده من كلام الصدوق . ويظهر ذلك ايضاً من الوافي باب (وقت التلبية وكيفيتها) .

(١) و(٣) الوسائل الباب ١٤ من الاحرام .

(٢) الفقيه ج ٢ ص ٢٠٨ ، والوسائل الباب ٣٥ من الاحرام .

(٤) الوسائل الباب ٣٤ من الاحرام .

وعن عبد الله بن سنان (١) قال : « سمعت ابا عبد الله (عليه السلام) يقول : ان رسول الله (صلى الله عليه وآله) لم يكن يلبي حتى يأتي البيداء » وما رواه الصدوق عن حفص بن البختري في الصحيح عن ابي عبد الله (عليه السلام) (٢) « في من عقد الاحرام في مسجد الشجرة ثم وقع على اهله قبل ان يلبي ؟ قال : ليس عليه شيء » .

وما رواه الكليني في الصحيح او الحسن عن معاوية بن عمار عن ابي عبد الله (عليه السلام) (٣) قال : « صل المكتوبة ثم احرم بالحج او بالتمتع ، واخرج بغير تلبية حتى تصعد الى اول البيداء الى اول ميل عن يسارك ، فاذا استوت بك الارض - راكباً كنت او ماشياً - فلب ... الحديث »

وعن اسحاق بن عمار في الموثق عن ابي الحسن (عليه السلام) (٤) قال : « قلت له : اذا احرم الرجل في دبر المكتوبة أيلبي حين ينهض به بغيره او جالساً في دبر الصلاة ؟ قال : اي ذلك شاء صنع » .

قال الكليني (قدس سره) (٥) : وهذا عندي من الأمر المتوسع ، إلا ان الفضل فيه ان يظهر التلبية حيث اظهر النبي (صلى الله عليه وآله) على طرف البيداء . ولا يجوز لاحد ان يجوز ميل البيداء إلا وقد اظهر التلبية . واول البيداء اول ميل يلقيك عن يسار الطريق . انتهى .

(١) الوسائل الباب ٣٤ من الاحرام . وقد تقدمت في الصفحة ٤١ برقم (٢)

(٢) الوسائل الباب ١٤ من الاحرام .

(٣) الوسائل الباب ٣٤ من الاحرام .

(٤) الوسائل الباب ٣٥ من الاحرام .

(٥) فروع الكافي ج ٤ ص ٢٣٤ .

وروى الشيخ عن زرارة في القوى (١) قال : « قلت لابي جعفر (عليه السلام) : متى الي بالحج ؟ قال : اذا خرجت الى منى . ثم قال : اذا جمعت شعب الدب على يمينك والعقبة على يسارك فلب بالحج » .
ويدل عليه ايضاً جملة من الاخبار (٢) زيادة على ما ذكرناه .
وهذه الاخبار كلها مع صحتها واستفاضتها صريحة في جواز التأخير وبذلك يظهر ضعف القول بوجوب المقارنة . على ان ما حملوه عليه - من وجوب المقارنة في نية الصلاة - لا دليل عليه ، كما تقدم تحقيقه في محله .

بقى الكلام هنا في شيئين : احدهما - ظاهر الروايات المتقدمة الدالة على الاحرام من مسجد الشجرة وجوب تأخير التلبية عن موضع عقد الاحرام في المسجد ، لقوله (عليه السلام) في صحيحة معاوية بن عمار المتقدمة (٣) في صدر البحث : « ثم قم فامش هنيئة فاذا استوت بك الارض - ماشياً كنت او راكباً - فلب » وقوله (عليه السلام) في صحيحته الثانية او حسنته المذكورة هنا : « واخرج بغير تلبية حتى تصعد الى اول البيداء » وقوله (عليه السلام) في رواية الصدوق عن الفضلاء الاربعة المتقدمين : « ثم قم فامش حتى تبلغ الميل وتستوي بك البيداء ، فاذا استوت بك البيداء فلب » وقوله (عليه السلام) في رواية منصور بن حازم : « اذا صليت عند الشجرة فلا تلب حتى تأتي البيداء » ويعضد ذلك ظاهر صحيحة عبدالله بن سنان المتقدمة وقوله (عليه السلام)

(١) الوسائل الباب ٤٦ من الاحرام .

(٢) الوسائل الباب ١٤ و ٣٤ و ٣٥ من الاحرام

(٣) ص ٢٩

ج ١٥ (توجيه ظهور الاخبار في وجوب تأخير التلبية) — ٤٥ —

فيها : « ان رسول الله (صلى الله عليه وآله) لم يكن يلي حتى يأتي البيداء » .

إلا انه قد روى ثقة الاسلام في القوي عن عبدالله بن سنان (١) « انه سأل ابا عبد الله (عليه السلام) هل يجوز للمتمتع بالعمرة الى الحج ان يظهر التلبية في مسجد الشجرة ؟ فقال : نعم ، انما لي النبي (صلى الله عليه وآله) على البيداء لان الناس لم يعرفوا التلبية فاحب ان يعلمهم كيف التلبية » .

وظاهر كلام ثقة الاسلام المتقدم حمل الروايات الدالة على التأخير على الافضلية .

والشيخ فرق بين الراكب والماشي ، فجمع بين الاخبار بحمل رواية عبدالله بن سنان المذكورة على الماشي وحمل الروايات المتقدمة على الراكب قال بعد ذكرها : والوجه في هذه الرواية ان من كان ماشياً يستحب له ان يلي من المسجد ، وان كان راكباً فلا يلي إلا من البيداء .

واستدل على ذلك بصحيفة عمر بن يزيد عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٢) قال : « ان كنت ماشياً فاجهر باهلالك وتليبتك من المسجد ، وان كنت راكباً فاذا علت بك راحلتك البيداء » .

ورد بان حمل الروايات المتضمنة للامر بتأخير التلبية الى البيداء من غير تفصيل على الراكب بعيد جداً .

اقول : ويعضده الامر بالتلبية للماشي والراكب - بعد الخروج عن موضع عقد الاحرام وان تستوي به الارض - في صحيفة معاوية بن

(١) الوسائل الباب ٣٥ من الاحرام .

(٢) الوسائل الباب ٣٤ من الاحرام .

— ٤٦ — (ترجيح العمل بظهور الاخبار في تأخير التلبية) ج ١٥

عمار ، وقوله (عليه السلام) في رواية الصدوق عن الفضلاء الاربعة (١)
« ثم قم فامش حتى تبلغ الميل وتستوى بك البيداء ... فلب »
قال في الوافي ! ويشبه ان يكون الفرق صدر عن تقية . وظاهره
حمل صحيحة عمر بن يزيد على التقية (٢) وهو غير بعيد .
وبالجملة فالاحتياط في الوقوف على الروايات المتقدمة الدالة على
التأخير الى البيداء ركباً كان او ماشياً . بل لا يبعد المصير اليه لولا
ذهاب جملة من فضلاء قدماء الاصحاب الى التخيير ، كما سمعت من
كلام ثقة الاسلام (قدس الله روحه) .

فانه قد روى الشيخ في التهذيب في الصحيح عن معاوية بن وهب (٣)
قال : « سألت ابا عبد الله (عليه السلام) عن التهيؤ للاحرام . فقال :
في مسجد الشجرة ، فقد صلى فيه رسول الله (صلى الله عليه وآله) وقد
ترى اناساً يحرمون فلا تفعل حتى تنتهي الى البيداء حيث الميل ، فتحرمون
كما انتم في محاملكم ، تقول : لبيك اللهم لبيك ... الحديث » .
اقول : وهذا الخبر ظاهر في ان الاحرام عبارة عن التلبية ، كما
قدمنا الكلام فيه في مسألة ناسي الاحرام . والمراد بالتهيؤ للاحرام
في الخبر هو الصلاة والدعاء عقيبها بما تقدم ، بعد الغسل ولبس ثوبي

(١) ص ٤١

(٢) لم تقف بعد التباعد في كتب العامة على التفرقة بين الراكب والماشي
بذلك . وقال العمري الحنفي في عمدة القاري ج ٤ ص ٥١٩ : اختلف العلماء
في الموضع الذي احرم منه النبي (ص) فقال قوم : اهل من مسجد ذي الحليفة
وقال آخرون : حين اطل على البيداء ، وقال آخرون : من البيداء .

(٣) الوسائل الباب ٣٤ من الاحرام

الاحرام . وقوله : « وقد ترى اناساً يحرمون فلا تفعل » يعني : يلبون ويعقدون بالتلبية . فنهاهم عن ذلك حتى يبلغوا البيداء ، وامرهم بالاحرام في محاملهم ، يعني : التلبية ، كما يشير اليه قوله : « تقول » يعني : تحرم بهذا القول .

والخير ظاهر في تعيين تأخير التلبية الى البيداء ، ومعتضد بالاخبار المتقدمة . والظاهر ان هذا حكم يختص بالاحرام من مسجد الشجرة ، فلا تنافيه الاخبار الدالة على التخيير وافضلية التأخير في غير هذا الميقات وجملة من الاصحاب استندوا في التخيير في هذا الميقات الى التخيير الوارد في غيره من المواقيت . وفيه ما عرفت .

الثاني - انه قد تقدم في اخبار المواقيت انه لا يجوز لاحد قاصد النسك ان يتجاوزها إلا محرماً ، مع ان هذه الاخبار دلت على تجاوزها الى البيداء - وهو على ميل من مسجد الشجرة كما عرفت - بغير احرام - لان الاحرام - كما عرفت - انما يحصل بالتلبية ، وهي قد دلت على تأخير التلبية الى البيداء . ومن هنا صرح العلامة (قدس سره) في ما قدمنا نقله عنه من المنتهى انه يحرم سراً بعد الصلاة في المسجد ، قاصداً بذلك حمل روايات تأخير التلبية الى البيداء على تأخير الاجهار بها لا تأخيرها ولو سراً . إلا ان حمل الروايات على ما ذكره بعيد جداً ، ولا سيما صحيحة معاوية بن وهب المذكورة . ولا يحضرني الآن وجه في الخروج عن هذا الاشكال . إلا ان تحمل الاخبار الدالة على النهي عن تجاوز تلك المواقيت إلا محرماً على ما هو اعم من الاحرام والتيهؤ له ، فان اطلاق الاحرام على الصلاة له والدعاء بعدها - بعد الغسل ولبس ثوبي الاحرام ونحو ذلك - غير بعيد ، بل هو اقرب المجازات ، وان كان

ترتب الكفارات انما يحصل بعد التلبية .

المسألة الثانية - المشهور بين الاصحاب (رضوان الله عليهم) انه لو كان قارناً تخير في عقد احرامه بالتلبية وان شاء قلد او اشمر . ونقل عن المرتضى وابن ادریس (رضی الله عنهما) انه لا ينعقد احرام الاصناف الثلاثة إلا بالتلبية ، لان انعقاد الاحرام بالتلبية مجمع عليه ، ولا دليل على انعقاده بهما . وهو ضعيف مردود بالاخبار الصحيحة الصريحة ، وان كان كلامهما (روح الله روحيهما) جيداً على اصلهما الغير الاصيل من عدم الاعتماد على اخبار الآحاد .

والذي يدل على القول المشهور روايات : منها - صحيحة معاوية بن عمار عن ابي عبدالله (عليه السلام) (١) قال : « يوجب الاحرام ثلاثة اشياء : التلبية والاشعار والتقليد ، فاذا فعل شيئاً من هذه الثلاثة فقد احرم » .

وصحيحة عمر بن يزيد عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٢) قال : « من اشمر بدنته فقد احرم وان لم يتكلم بقليل ولا كثير » .

وصحيحة معاوية بن عمار عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٣) قال : « تقلدهما نعلًا خلقاً قد صليت فيها . والأشعار والتقليد بمنزلة التلبية » .

وفي حديث طويل برواية الشيخ (٤) عن صفوان في الصحيح - عن معاوية بن عمار وغير معاوية عن روى صفوان عنه الاحاديث المتقدمة المذكورة ، وقال - يعني : صفوان - هي عندنا مستفيضة - عن ابي جعفر وابي عبدالله (عليهما السلام) ... الى ان قال : « لانه قد يوجب الاحرام

(١) و(٢) و(٣) الوسائل الباب ١٢ من اقسام الحج

(٤) الوسائل الباب ١٤ من الاحرام

اشياء ثلاثة ! الاشعار والتلبية والتقليد ، فاذا فعل شيئاً من هذه الثلاثة فقد احرم .

وما رواه ثقة الاسلام في الكافي - باسنادين ، احدهما صحيح عندي حسن على المشهور بابراهيم - عن معاوية بن عمار عن ابي عبدالله (عليه السلام) (١) « في قول الله عز وجل : الحج اشهر معلومات فمن فرض فيهن الحج (٢) والفرض ! التلبية والاشعار والتقليد ، فاي ذلك فعل فقد فرض الحج . ولا يفرض الحج إلا في هذه الشهور ... الحديث » .

وعن جميل بن دراج عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٣) قال ! « اذا كانت البدن كثيرة قام في ما بين ثنتين ثم اشعر اليمنى ثم اليسرى . ولا يشعر ابدأ حتى يتبهاً للاحرام ، لانه اذا اشعر وقلد وجلل وجب عليه الاحرام . وهي بمنزلة التلبية » .

اذا عرفت ذلك فاعلم ان الاشعار - على ما ذكره الاصحاب (رضوان الله عليهم) - ان يشق سنام البعير من الجانب الايمن ، ويلطخ صفحته بدم اشعاره . والاخبار لا تساعد على ما ذكروه من اللطخ ، وانما اشتملت على شق سنامها من الجانب الايمن !

ففي صحيحة الحلبي المتقدمة في المقدمة الرابعة في انواع الحج في مسألة القارن (٤) : « والاشعار ان يطعن في سنامها بحديدة حتى يدميها » . وروى الشيخ في الصحيح عن عبدالله بن سنان (٥) قال : « سألت

(١) الوسائل الباب ١١ من اقسام الحج .

(٢) سورة البقرة ، الآية ١٩٧

(٣) و(٥) الوسائل الباب ١٢ من اقسام الحج .

(٤) ج ١٤ ص ٣٧٠ ، والوسائل الباب ١٢ من اقسام الحج .

ابا عبدالله (عليه السلام) عن البدنة كيف يشعرها ؟ قال : يشعرها وهي باركة ، وينحرفها وهي قائمة ، ويشعرها من جانبها الايمن ، ثم يحرم إذا قلدت واشعره .

وعن معاوية بن عمار في الصحيح (١) قال : « البدنة يشعرها من جانبها الايمن ، ثم يقلدها بنعل قد صلى فيها » .

وروى ثقة الاسلام في الموثق عن يونس بن يعقوب (٢) قال : « قلت لابي عبدالله (عليه السلام) : اني قد اشتريت بدنة فكيف اصنع بها ؟ فقال : انطلق حتى تأتي مسجد الشجرة ، فافض عليك من الماء ، والبس ثوبيك ، ثم انخما مستقبل القبلة ، ثم ادخل المسجد فصل ، ثم افرض بعد صلاتك ، ثم اخرج اليها فاشعرها من الجانب الايمن من سنامها ثم قل : بسم الله ، اللهم منك ولك ، اللهم فتقبل مني . ثم انطلق حتى تأتي البيداء فلبه » .

وعن عبدالرحمان بن ابي عبدالله ووزارة (٣) قالا : « سألنا ابا عبدالله (عليه السلام) عن يلبدن كيف تشعر ؟ ومتى يحرم صاحبها ؟ ومن اي جانب تشعر ؟ ومعقولة تنحر او باركة ؟ فقال : تشعر معقولة ، وتشعر من الجانب الايمن » .

وعن معاوية بن عمار في الحسن عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٤) قال : « البدن تشعر من الجانب الايمن ، ويقوم الرجل في الجانب الايسر ، ثم يقلدها بنعل خلق قد صلى فيها » .

وروى الصدوق عن ابي الصباح الكناني (٥) قال : « سألت

(١) و(٢) و(٣) و(٤) الوسائل الباب ١٢ من اقسام الحج .

(٥) الفقيه ج ٢ ص ٢٠٩ ، والوسائل الباب ١٢ من اقسام الحج .

ابا عبدالله (عليه السلام) عن البدن كيف تشعر ؟ قال : تشعر وهي باركة من شق سنامها الايمن ، وتنحر وهي قائمة من قبل الايمن الى غير ذلك من الاخبار الكثيرة .

وينبغي التنبيه على فوائد

الاولى : ما ذكره الاصحاب (رضوان الله عليهم) ودلت عليه الاخبار المتقدمة - من استحباب الاشعار من الجانب الايمن من سنام البدنة - مخصوص بغير البدن الكثيرة ، فانه يدخل بينها ويشعرها يمينا وشمالا . ويدل على ذلك ما رواه الشيخ في الصحيح عن حريز بن عبد الله عن ابي عبدالله (عليه السلام) (١) قال : « اذا كانت بدن كثيرة فاردت ان تشعرها ، دخل الرجل بين كل بدنتين ، فيشعر هذه من الشق الايمن ويشعر هذه من الشق الايسر ، ولا يشعرها ابدأ حتى يتبها للاحرام ، فانه اذا اشعرها وقلدها وجب عليه الاحرام . وهو بمنزلة التلبية » ونحوها رواية جميل المتقدمة .

الثانية : قد ذكر الاصحاب (رضوان الله عليهم) ان الاشعار يختص بالابل ، والتقليد مشترك بينها وبين البقر والغنم . وعلل بضعف البقر والغنم عن الاشعار . وبما رواه ابن بابويه في الصحيح عن زرارة عن ابي جعفر (عليه السلام) (٢) قال : « كان الناس يقلدون الغنم والبقر ، وإنما تركه الناس حديثاً ، يقلدون بخيط او بسير » .

اقول : وهذه الرواية - كما ترى - لا صراحة فيها بل ولا ظاهرية في ما ادعوه ان لم تكن بالدلالة على خلافه اشبه ، اذ غاية ما تدل عليه

نقله (عليه السلام) عن الناس انهم كان يفعلون ذلك . وهذا اللفظ إنما يطلق غالباً على المخالفين . ومع تسليم ارادة الشيعة فلا دلالة فيه ايضاً . ومن المقرر في كلامهم ان الدليل الواضح والحجة الشرعية انما هي قول الامام (عليه السلام) الذي هو عبارة عن امره ونهيه ونحوهما ، او فعله ، او تقريره ، واما مجرد حكاية ذلك عن الناس - اي اناس كانوا - فلا دليل فيه . إلا ان الظاهر ان الحكم المذكور متفق عليه بينهم لا اعلم فيه مخالفاً .

والاظهر الاستدلال عليه بما رواه العياشي في تفسيره (١) عن عبد الله بن فرقد عن ابي جعفر (عليه السلام) قال : « الهدي من الابل والبقر والغنم ، ولا يجب حتى يعلق عليه ، يعني : اذا قلده فقد وجب . وقال : وما استيسر من الهدي ! شاة » . والظاهر ان قوله « يعني : اذا قلده » من كلام الراوي تفسيراً لقوله : « حتى يعلق عليه » .

الثالثة - قد ذكروا (رضوان الله عليهم) ايضاً ان التقليد الذي هو احد الثلاثة الموجبة للاحرام ، اما ان يكون بان يعلق في عنق هديه نعلًا قد صلى فيها - وهذا هو الذي اشتملت عليه الاخبار الكثيرة المتقدمة وغيرها - او بان يربط في عنقه خيطاً او سيراً . ولم نجده إلا في رواية زرارة المذكورة ، وظهرها اختصاص ذلك بالغنم والبقر ، فان التقليد المذكور في روايات الابل إنما هو بالنعل . ولم يرد في شيء منها على كثرتها ذكر الخيط والسير ، وإنما ذكر في هذه الرواية المشتملة على تقليد الغنم والبقر . والوقوف على ظاهر الاخبار يقتضي اختصاص النعل بالابل ، والخيط والسير بالبقر والغنم .

(١) ج ١ ص ٨٨ ، ومستدرك الوسائل الباب ٦ و ٨ من الذبح

الرابعة : قال المحقق في الشرائع - بعد ان ذكر ان القارن بالخيار ان شاء عقد احرامه بالتلبية وان شاء قلد او اشعر - ؛ وبإيهما بدأ كان الآخر مستحباً . قال في المسالك : المراد انه ان بدأ بالتلبية كان الاشعار او التقليد مستحباً ، وان بدأ باحدهما كانت التلبية مستحبة . ففي اطلاق ان البدأة باحد الثلاثة توجب استحباب الآخر اجمال . انتهى . وقال سبطه السيد في المدارك بعد نقل كلامه : ولم اقف على رواية تتضمن ذلك صريحاً . ولعل اطلاق الامر بكل من الثلاثة كاف في ذلك .

اقول : لا يخفى عليك ان بعض الاخبار المتقدمة في بيان معنى الاشعار - مثل صحيحة معاوية بن عمار المنقولة وحسنه - قد اشتملت على تعليق النعل بعد الاشعار .

ونحوهما رواية الفضيل بن يسار (١) قال : « قلت لابي عبد الله (عليه السلام) : رجل احرم من الوقت ومضى ، ثم انه اشترى بدنة بعد ذلك بيوم او يومين ، فاشعرها وقلدها وساقها ؟ فقال : ان كان ابتاعها قبل ان يدخل الحرم فلا بأس . قلت : فانه اشتراها قبل ان ينتهي الى الوقت الذي يحرم منه فاشعرها وقلدها ، أيجب عليه حين فعل ذلك ما يجب على المحرم ؟ قال : لا ، ولكن اذا انتهى الى الوقت فليحرم ثم يشعرها ويقلدها ، فان تقليده الأول ليس بشيء » .
ورواية السكوني عن جعفر (عليه السلام) (٢) « انه سئل ما بال البدنة تقلد النعل وتشعر ؟ فقال : اما النعل فتعرف انها بدنة ويعرفها صاحبها

(١) الوسائل الباب ١٢ من اقسام الحج .

(٢) الوسائل الباب ١٢ من اقسام الحج ، والباب ٣٤ من الذبح .

بنعله . واما الاشعار فانه يحرم ظهرها على صاحبها من حيث اشعرها فلا يستطيع الشيطان ان يتسنمها » .

وموثقة يونس بن يعقوب (١) قد اشتملت على التلية بعد الاشعار ، والروايتان الاوليان ظاهرتان في استحباب التقليد بعد الاشعار ، وروايتا الفضيل والسكوني شاملتان باطلاقهما لاستحباب الاشعار بعد التقليد ، والرواية الخامسة ظاهرة في استحباب التلية بعد الاشعار . واما ما يدل على استحباب الاشعار والتقليد بعد التلية فيظهر ايضاً من صدر رواية الفضيل ، حيث انه (عليه السلام) حكم بصحة الاشعار والتقليد ، وانه يكون بذلك قارناً متى فعل ذلك قبل دخول الحرم . وبذلك يظهر لك ما في كلام الفاضلين المتقدمين (قدس الله روحيهما) .

المسألة الثالثة - اختلف الاصحاب (رضوان الله عليهم) في كيفية التلييات الاربع بعد الاتفاق على ان الواجب هو اربع منها لا غير : قال الشيخ في النهاية والمبسوط : التلييات الاربع فريضة ، وهي : « لبيك اللهم لبيك ، لبيك ، ان الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك لبيك » وبه قال ابو الصلاح وابن البراج وابن حمزة وابن ادريس ونقله في المدارك عن اكثر المتأخرين .

وقال الشيخ في الاقتصاد : ثم يلي فرضاً واجباً فيقول : « لبيك اللهم لبيك ، لبيك ، ان الحمد والنعمة والملك لك (٢) لا شريك لك لبيك » .

(١) ص ٥٠

(٢) هذا القول يختلف عن القول الاول في تقديم كلمة « لك » . وتأخيرها ، لانها في القول الاول مقدمة على كلمة « والملك » وفي هذا -

وقال المفيد : « لبيك اللهم لبيك ، لبيك لا شريك لك لبيك ، ان الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك » (١) وكذا قال علي بن بابويه في رسالته ، وابنه ابو جعفر في مقنعه وهدايتيه ، وهو قول ابن ابي عقيل وابن الجنيد وسائر .

وقال السيد المرتضى (رضى الله عنه) : « لبيك اللهم لبيك ، لا شريك لك لبيك ، ان الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك ، لبيك » . هذا ما نقله في المختلف من الاقوال في المسألة .

وقال المحقق في الشرائع : وصورتها ان يقول : « لبيك اللهم لبيك »

- القول مؤخرة عنه ، كما ورد في المختلف ج ١ ص ٩٥ . وقد اتفقت النسخة المطبوعة والمخطوطة على تقديم كلمة « لك » في هذا القول كما في القول الاول ، وعليه فلا يبقى فرق بين القولين بمقدار ما نقله المصنف (قدس سره) وان كان يفترق القول الثاني عن القول الاول بفقرة لم ينقلها (قدس سره) وهي قوله في آخرها : « بحجة وعمرة - او حجة مفردة - تمامها عليك لبيك » وعليه تكون التلبيات خمساً .

(١) الكيفية المنقولة عن الشيخ المفيد (قدس سره) تنتهي الى هنا كما يظهر بمراجعة المقنعة ص ٦٢ ، والجواهر ج ١٨ ص ٢٢٨ و ٢٢٩ ، وكما يأتي من المصنف (قدس سره) ص ٥٩ ، حيث انه - بعد ان يذكر حديث الخصال المتضمن للتلبيات الاربع بالكيفية المذكورة - يقول : « اقول : ومن هذه الرواية يعلم مستند الشيخ المفيد وابنى بابويه ومن تبعهم » فما ورد في المختلف ج ٢ ص ٩٥ - من ذكر كلمة « لبيك » في آخر الكيفية المنسوبة الى الشيخ المفيد ، وورد ايضاً في نسخ الحدائق المطبوعة والمخطوطة - الظاهر انه زيادة من قلم الناسخ .

لييك لا شريك لك لبيك » واختار هذا القول العلامة في المختلف واليه يميل كلامه في المنتهى ، واختاره جملة من المتأخرين ومتأخريهم : منهم - السيد السند في المدارك ، وجده في المسالك ، والفاضل الخراساني في الذخيرة .

واما الروايات الواردة في المسألة فمنها - ما رواه الشيخ في الصحيح عن معاوية بن عمار عن ابي عبدالله (عليه السلام) (١) قال : « اذا فرغت من صلاتك وعقدت ما تريد ، فقم وامش هنيئة ، فاذا استوت بك الارض - ماشياً كنت اوراقاً - فلب . والتلبية ان تقول : لبيك اللهم لبيك ، لبيك لا شريك لك لبيك ، ان الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك لبيك ، لبيك ذا المعارج لبيك ، لبيك داعياً الى دار السلام لبيك ، لبيك غفار الذنوب لبيك ، لبيك اهل التلبية لبيك ، لبيك

(١) هذا الحديث رواه الكليني في فروع الكافي ج ٤ ص ٣٣٥ ، واول الحديث هكذا : التلبية : لبيك اللهم لبيك ... الى آخر ما اورده المصنف (قدس سره) ورواه الشيخ عن الكليني بهذا اللفظ في التهذيب ج ٥ ص ٢٨٤ . ورواه بطريق آخر ايضاً في التهذيب ج ٥ ص ٩١ ، واول الحديث هو قوله (عليه السلام) : « اذا فرغت من صلاتك ... الى آخر ما اورده (قدس سره) في الكتاب مع الزيادة التي يذكرها بعد ذلك . وهو المقصود بقوله (قدس سره) : « ورواه الشيخ ايضاً بطريق آخر صحيح » والطريق الاول للشيخ هو طريق الكليني ، إلا ان لفظ الحديث الوارد من هذا الطريق يبتدىء ببيان كيفية التلبية كما تقدم ، وقوله : « اذا فرغت ... الى قوله : فلب » يختص بالطريق الآخر للشيخ . وبين اللفظين من الطريقتين اختلاف بسيط غير ما ذكرناه يظهر بالمراجعة . واورد الحديث في الوسائل في الباب ٤٠ من الاحرام .

ذا الجلال والاکرام لبيك ، لبيك مرهوباً ومرغوباً اليك لبيك ، لبيك
تبدىء والمعاد اليك لبيك ، لبيك كشاف الكرب العظام لبيك ،
لبيك عبدك وابن عبدك لبيك ، لبيك يا كريم لبيك . تقول ذلك
في دبر كل صلاة مكتوبة او نافلة ، وحين ينهض بك بعيرك ، واذا
علوت شرفاً ، او هبطت وادياً ، او لقيت راكباً ، او استيقظت من منامك
وبالاسحار . واكثر ما استطعت منها . واجهر بها . وان تركت بعض
التلبية فلا يضرك ، غير ان تمامها افضل . واعلم انه لا بد من التلبيات
الاربع التي في أول الكلام ، وهي الفريضة ، وهي التوحيد ، وبها لي
المرسلون . واكثر من « ذي المعارج » فان رسول الله (صلى الله عليه وآله
وسلم) كان يكثر منها .

اقول : وبهذا الخبر استدلل المحقق ومن تبعه وعليه اعتمدوا ، قال
في المختلف : وهو اصح حديث رأيناه في هذا الباب .

اقول : ورواه الشيخ ايضاً بطريق آخر صحيح (١) وزاد بعد قوله :
« لبيك تبدىء والمعاد اليك لبيك » : « لبيك تستغني ويفتقر اليك
لبيك ، لبيك إله الحق لبيك ، لبيك ذا النعماء والفضل الحسن الجميل
لبيك » ثم ساق الحديث الى قوله : « وهي الفريضة » .

ومنها - صحيحة عبدالله بن سنان عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٢)
قال : « لما لي رسول الله (صلى الله عليه وآله) قال : لبيك اللهم لبيك
لبيك لا شريك لك لبيك ، ان الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك ،

(١) الوسائل الباب ٤٠ من الاحرام .

(٢) الوسائل الباب ٤٠ من الاحرام . وفي آخره هكذا : « وفي ادبار

الصلوات » .

لبيك ذا المعارج لبيك . وكان (صلى الله عليه وآله) يكثر من « ذي المعارج » وكان يلبي كلما لقي راكباً ، او علا اكمة ، او هبط وادياً ، ومن آخر الليل « وصحيحة معاوية بن وهب المتقدمة في المسألة الاولى (١) وفيها : « تقول : لبيك اللهم لبيك ، لبيك لا شريك لك لبيك ، ان الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك ، لبيك بمتعة بعمرة الى الحج » . وروى ثقة الاسلام في الكافي عن عبد الله بن سنان في الصحيح (٢) قال : « قال ابو عبد الله (عليه السلام) : ذكر رسول الله (صلى الله عليه وآله) الحج فكتب الى من بلغه كتابه من دخل في الاسلام : ان رسول الله (صلى الله عليه وآله) يريد الحج ، يؤذنه بذلك ليحج من اطاق الحج ، فاقبل الناس ، فلما نزل الشجرة امر الناس بئسف الابط ، وحلق العانة ، والغسل ، والتجرد في ازار ورداء ، او ازار وعمامة يضعها على عاتقه لمن لم يكن له رداء . وذكر انه حيث لبي قال : لبيك اللهم لبيك ، لبيك لا شريك لك لبيك ، ان الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك ... الحديث » .

وروى في الفقيه مرسل (٣) قال : « قال امير المؤمنين (عليه السلام) جاء جبرئيل (عليه السلام) الى النبي (صلى الله عليه وآله) فقال له : ان التلبية شعار المحرم فارفع صوتك بالتلبية : لبيك اللهم لبيك ، لبيك لا شريك لك لبيك ، ان الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك لبيك » . وروى الصدوق في الخصال باسناده عن الاعمش عن جعفر بن محمد

(١) التهذيب ج ٥ ص ٨٤ ، والوسائل الباب ٤٠ من الاحرام .

(٢) الوسائل الباب ٢ من اقسام الحج .

(٣) الوسائل الباب ٣٧ من الاحرام .

(عليهما السلام) في حديث شرائع الدين (١) قال : « والتلبيات الاربع وهي : لبيك اللهم لبيك ، لبيك لا شريك لك لبيك ، ان الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك » .

اقول : ومن هذه الرواية يعلم مستند الشيخ المفيد وابن بابويه ومن تبعهم . واما ما عدا هذين القولين فلم تقف له على دليل .

ومن اخبار المسألة ايضاً ما رواه الشيخ في الصحيح عن عمر بن يزيد عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٢) قال : « اذا احرمت من مسجد الشجرة ، فان كنت ماشياً لبيت من مكانك من المسجد ، تقول : لبيك اللهم لبيك ، لبيك لا شريك لك لبيك ، لبيك ذا المعارج لبيك لبيك بحجة تمامها عليك . واجهر بها كلما ركبت ، وكلما نزلت ، وكلما هبطت وادياً ، او علوت اكمة ، او لقيت راكباً ، وبالا سحر » وقال في كتاب الفقه الرضوي (٣) : ثم تلي سرّاً بالتلبية الاربعة وهي المفترضات ، تقول : لبيك اللهم لبيك ، لبيك لا شريك لك لبيك ان الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك . هذه الاربعة مفروضات وتقول : لبيك ذا المعارج لبيك ، لبيك تبتدىء وتعيد والمعاد اليك لبيك ، لبيك داعياً الى دار السلام لبيك ، لبيك كشاف الكرب العظيم لبيك ، لبيك يا كريم لبيك ، لبيك عبدك وابن عبدك بين يديك لبيك لبيك اتقرب اليك بمحمد وآل محمد لبيك . واكثر من « ذي المعارج » . انتهى .

(١) الوسائل الباب ٢ من اقسام الحج

(٢) الوسائل الباب ٤٠ من الاحرام

(٣) ص ٢٧

اقول : والقول الفصل في هذه الاخبار انه لما دلت صحيحة معاوية ابن عمار المتقدمة في صدر هذه الروايات على ان الفرض الواجب إنما هو التلييات الاربع التي في صدر الكلام وانه لا يضر ترك غيرها فلا بد من تخصيص باقي الاخبار بها ، بحمل ما زاد على الاربع : « ان الحمد والنعمة لك ... الى آخره » في هذه الاخبار على الاستحباب جمعاً بين الاخبار . إلا انه يمكن ان يقال : ان هذه الزيادة حيث لم تكن مشتملة على تلبية فلا منافاة في دخولها تحت اطلاق العبارة المذكورة ويؤيده عبارة كتاب الفقه الرضوي التي هي معتمد الصدوقين في ما حكما به من دخول هذه الزيادة ، كما عرفت في غير موضع من ما تقدم ، فانه ذكر التلييات الاربع المفروضة باضافة الزيادة المذكورة ، واكد ذلك بقوله اخيراً : « هذه الاربعة مفروضات » ثم ذكر التلييات المستحبة . لكن يمكن تأييد الاستحباب ايضاً بخلو صحيحة عمر بن يزيد عن هذه الزيادة . وبالجمله فالاحتياط بهذه الزيادة متعين (١) فان الحكم عندي لا يخلو من اشتباه .

ثم ان من العجب العجائب اشتهار القول بما ذهب اليه الشيخ في النهاية والمبسوط بين اكثر متأخري الاصحاب حتى قال شيخنا الشهيد في الدروس : الرابع - التلييات الاربع ، واتمها : « لبيك اللهم لبيك لبيك ، ان الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك لبيك » ويجزى : « لبيك اللهم لبيك ، لبيك لا شريك لك لبيك » وان اضاف الى هذا : « ان الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك » كان حسناً . انتهى . والحال انه لا مستند لهذا القول بالكلية ولا دليل عليه بالمرّة ، وهذه

(١) اوردنا العبارة كما جاءت في النسخة المخطوطة

جملة اخبار المسألة التي قدمناها عارية عنه .

وتمام القول في المسألة يتوقف على بيان امور :

الاول - المشهور بين الاصحاب استحباب الجهر بالتلبية ، وبذلك صرح ابن ادريس ، فقال : والجهر بها على الرجال مندوب على الاظهر من اقوال اصحابنا . وقال بعضهم : الجهر بها واجب . ونقل في المختلف عن علي بن بابويه انه قال : ثم يلبي سرأ بالتلبية الاربعة المفروضة . اقول : وهذه عين عبارة كتاب الفقه المتقدمة ، إلا انه لم يذكر تمامها وإنما ذكر ما يتعلق بالمسألة المذكورة . وقال الشيخ في التهذيب : الاجهار بالتلبية واجب مع القدرة والامكان . وقال في الخلاف : التلبية فريضة ، ورفع الصوت بها سنة .

اقول : لا يخفى ان الاخبار بالنسبة الى هذه المسألة ما بين مطلق وبين مصرح بالجهر ، ولم اقف على ما يتضمن الاسرار إلا في عبارة كتاب الفقه المتقدمة .

ففي صحيحة حريز بن عبدالله عن ابي عبدالله (عليه السلام) وجماعة من اصحابنا ممن روى عن ابي جعفر وابي عبدالله (عليهما السلام) (١) انهما قالوا : « لما احرم رسول الله (صلى الله عليه وآله) اتاه جبرئيل (عليه السلام) فقال له : مر اصحابك بالصبح والشج - فالصبح رفع الصوت والشج نحر البدن - قالوا : فقال جابر بن عبدالله : فما مشى الروحاء حتى بحث اصواتنا » والخبر المذكور مروي بطرق عديدة (٢) . والظاهر ان

(١) التهذيب ج ٥ ص ٩٢ ، والوسائل الباب ٣٧ من الاحرام .

(٢) الوسائل الباب ٣٧ من الاحرام

— ٦٢ — (يختص الجهر بالتلبية بذى الحليفة والحج من مكة) ج ١٥

تفسير العج والشج من بعض الرواة . ويحتمل ان يكون منهما (عليهما السلام) .

وفي صحيحة عمر بن يزيد المتقدمة في المسألة الاولى (١) : « ان كنت ماشياً فاجهر باهلالك وتلبيتك من المسجد ، وان كنت راكباً فاذا علت بك راحلتك البيداء » .

وانت خبير بان حمل الاخبار مطلقها على مقيدها يقتضي وجوب الاجهار .

والعلامة في المختلف لما اختار الاستحباب قال : لنا - الاصل عدم الوجوب . ثم قال : ويدل على الأرجحية ما رواه حريز بن عبدالله ... وساق الرواية المتقدمة . ثم قال : احتج الموجبون بان الامر ورد بالجهر ، والامر للوجوب . والجواب : المنع من الكبري . انتهى . ولا يخفى ما فيه مع نصريحه في كتبه الاصولية بان الامر حقيقة في الوجوب ، ولا سيما اوامر الله (عز وجل) كما هو ظاهر حديث حريز . وهذا موجب للخروج عن حكم الأصل ، كما لا يخفى .

وظاهر الاصحاب ان هذا الحكم يختص بالحج من ميقات ذى الحليفة كما هو مورد الروايتين المذكورتين ، وكذا بالاحرام بالحج من مكة فانه يرفع صوته بالتلبية اذا اشرف على الابطح ، كما تضمنته صحيحة معاوية بن عمار (٢) وفيها : « فاحرم بالحج ، ثم امض عليك السكينة

(١) الوسائل الباب ٣٤ من الاحرام .

(٢) التهذيب ج ٥ ص ١٦٧ ، والفروع ج ٤ ص ٤٥٤ ، والوسائل الباب

٥٢ من الاحرام ، والباب ١ من احرام الحج . والحديث ينتهي بقوله : « حتى تأتي منى » فكلية « ... الحديث » ربما تكون زيادة من الناسخ .

ج ١٥ (هل يختلف الراكب والماشي في الجهر بالتلبية ؟) — ٦٣ —

والوقار ، فإذا انتهيت الى الرقطاء دون الردم فلب ، وإذا انتهيت الى الردم واشرفت على الابطح فارفع صوتك بالتلبية حتى تأتي منى ... الحديث ومقتضاء تأخير التلبية عن موضع الاحرام الى ان ينتهي الى الرقطاء دون الردم ، فيلي ثم يرفع صوته بها اذا اشرف على الابطح .

واطلاقها يدل على عدم الفرق بين الراكب والماشي ، إلا ان الشيخ في التهذيب ذكر ان الماشي يلي من موضع احرامه الذي يصلي فيه والراكب يلي عند الرقطاء او عند شعب الدب ، ولا يجهر بالتلبية إلا عند الاشراف على الابطح .

واستدل على ذلك برواية عمر بن يزيد عن ابي عبد الله (عليه السلام) (١) قال : « اذا كان يوم التروية فاصنع كما صنعت بالشجرة ثم صل ركعتين خلف المقام ، ثم اهل بالحج ، فان كنت ماشياً فلب عند المقام ، وان كنت راكباً فاذا نهض بك بعيرك » وهي - كما ترى - غير دالة على ما ادعاه .

وبالجملة فالظاهر هو جواز التلبية من المسجد للماشي والراكب ، وان كان الافضل تأخير التلبية الى الموضع المذكور في صحيحة معاوية ابن عمار المتقدمة ، والرفع بها الى الموضع الآخر .

ومن ما يدل على ذلك ما رواه الصدوق في الصحيح عن حفص بن البختري ومعاوية بن عمار وعبد الرحمن بن الحجاج والحلي جميعاً عن أبي عبد الله (عليه السلام) (٢) انه قال . « وان اهللت من المسجد

(١) الوسائل الباب ٤٦ من الاحرام .

(٢) الوسائل الباب ٤٦ من الاحرام . وقد ذكرنا في التعليقة (٤)

ص ٤١ و ٤٢ ما يتعلق بالمورد ، فراجع .

الحرام للحج فان شئت لييت خلف المقام ، وافضل ذلك ان تمضي حتى تأتي الرقطاء وتلي قبل ان تصير الى الابطح » :

ثم انه ينبغي ان يعلم ان استحباب الجهر بالتلبية او وجوبه على القول به انما هو للرجال خاصة دون النساء :

لما رواه الشيخ عن فضالة بن ايوب عن من حدثه عن ابي عبد الله (عليه السلام) (١) قال : « ان الله وضع عن النساء اربعاً : الجهر بالتلبية ، والسعي بين الصفا والمروة ، ودخول الكعبة ، والاستلام » . وعن ابي بصير عن ابي عبد الله (عليه السلام) (٢) قال : « ليس على النساء جهر بالتلبية » .

الثاني - المشهور ان احرام الاخرس ان يحرك بالتلبية لسانه ، ويعقد بها قلبه . واضاف في المنتهى والدروس : الاشارة باليد . ونقل عن ابن الجنيد انه يلي عنه غيره ، وعبارته التي نقلها عنه في المختلف هكذا : والاخرس يجزئه تحريك لسانه مع عقده اياها بقلبه . ثم قال : ويلبي عن الصبي والاخرس وعن المغمى عليه . قال في المختلف : وهذا الكلام يشعر بعدم وجوب التلبية عليه وانه تجزئه النياية .

اقول : والذي وقفت عليه من ما يتعلق بهذه المسألة من الاخبار رواية السكوني عن جعفر (عليه السلام) (٣) « ان علياً (عليه السلام) قال : تلبية الاخرس وتشهده وقراءته للقرآن في الصلاة تحريك لسانه واشارته باصبعه » .

(١) و(٢) الوسائل الباب ٣٨ من الاحرام .

(٣) فروع الكافي ج ٣ ص ٣١٥ وج ٤ ص ٣٣٥ ، والوسائل الباب ٥٩ من القراءة في الصلاة ، والباب ٣٩ من الاحرام .

ويمكن ان يستدل لما ذكره ابن الجنيد بما رواه في الكافي عن
زرارة (١) : « ان رجلاً قدم حاجاً لا يحسن ان يلبي ، فاستفتى له
ابو عبدالله (عليه السلام) فامر ان يلبي عنه » .

ولا ريب ان طريق الاحتياط الجمع بين الامرين ، ليحصل يقين براءة
الذمة من التكليف المعلوم ثبوته .

والظاهر ان مراد الاصحاب بعقد القلب بها - يعني : تصورهما
اجمالاً - الكناية عن النية والقصد الى التلبية .

الثالث - قال العلامة في المختلف : لا خلاف عندنا في وجوب
التلبيات الاربع ، ولكن الخلاف في انها ركن ام لا ، فللمشيخ قولان !
احدهما انها ليست ركناً ، ذهب اليه في المبسوط والجلد ، وقال في
النهاية : « من ترك التلبية متممدا فلا حج له » فجعلها ركناً . وبالاول
قال السيد المرتضى وابن حمزة وابن البراج ، وبالثاني قال سلاور وابن
ادريس وابو الصلاح . والاقرب الاول ، لنا : انه مع الاخلال بالتلبية
لم يأت بالمأمور به على وجهه فيبقى في عهدة التكليف . ولانه ذكر واجب
في عبادة افتتحت به فكان ركناً ، كالتكبير في الصلاة . ولما رواه معاوية
ابن عمار في الصحيح عن الصادق (عليه السلام) (٢) انه قال : « فاذا فعل
شيئاً من هذه الثلاثة - يعني : التلبيات والاشعار والتقليد - فقد احرم »
وتعليق الحكم على الوصف يقتضي عدمه عند عدمه . والاخلال بالاحرام عمداً
مبطل اجماعاً . احتج الآخرون بان الاصل صحة الحج . والجواب : المنع
لانه لم يأت بالمأمور به على وجهه . انتهى .

(١) الفروع ج ٤ ص ٥٠٤ ، والوسائل الباب ٣٩ من الاحرام ، والباب

١١ من الحلق والتقصير (٢) الوسائل الباب ١٢ من اقسام الحج

اقول : المراد بالركن عند الاصحاب (رضوان الله عليهم) في باب الحج هو ما يكون تركه مبطلا عمداً لا سهواً ، وبالواجب ما يكون تركه عمداً موجباً للاثم دون الابطال . واستثنى من الركن على هذا التعريف الوقوفان ، فان تركهما مبطل وان كان سهواً .

ثم ان استدلال العلامة (قدس سره) هنا على الابطال بغير الرواية لا يخلو من نظر ؛ اما الدليل الاول فانه جار في الواجب ، وهو لا يقول به . واما الثاني فانه محض قياس على تكبيرة الاحرام كما لا يخفى . ويمكن المناقشة ايضاً في الرواية المذكورة ونحوها بان غاية ما يدل عليه مفهوم الشرط هو عدم الاحرام ، والخصم لا ينكر ذلك ، والمدعى بطلان الحج ، لانه قائل بصحة الحج مع ترك الاحرام عمداً ، فالزامه بما دلت عليه الرواية من بطلان الاحرام لا معنى له . وانما المنافي لما ذكره ما يدل على بطلان الحج بذلك . فالواجب هو الاتيان بدليل يدل على بطلان الحج بترك الاحرام متعمداً . ودعوى الاجماع - بقوله : « والاخلال بالاحرام عمداً مبطل اجماعاً » - ينافي ما نقله عن الجماعة المتقدمين القائلين بانه واجب وليس بركن . والواجب - كما عرفت - عندهم هو ما لا يبطل الحج بتركه ولو عمداً وانما غايته الاثم . وسيأتي - ان شاء الله تعالى - مزيد تحقيق للمسألة .

الرابع - قال ابن الاثير في النهاية : « لبيك اللهم لبيك » هو من التلبية ، وهي اجابة المنادي ، اي اجابتي لك يا رب . وهو مأخوذ من « لب بالمكان واللب » اذا اقام به ، و« الب على كذا » اذا لم يفارقه ولم يستعمل إلا على لفظ التثنية في معنى التكرير ، أي اجابة بعد اجابة وهو منصوب على المصدر بعامل لا يظهر ، كأنك قلت : « الب البابا

بعد الجاب « . والتلبية من « لبيك » كالتهايل من « لا إله إلا الله »
وقيل : معناه : اتجاهي وقصدي يا رب اليك ، من قولهم : « داري تلب
دارك » اي تواجها . وقيل : معناه : اخلاصي لك ، من قولهم : « حسب
لباب » اذا كان خالصاً محضاً . ومنه لب الطعام ولبابه . وقال في
القاموس نحو ذلك . وعن الجوهري انه كان حقه ان يقال : « لبالك »
وثنى على معنى التاكيد ، اي الباباً لك بعد الباب ، واقامة بعد اقامة .
وقيل : اي اجابة لك يا رب بعد اجابة . وفي كتاب المصباح المنير :
اصل « لبيك » لبين لك ، فحذفت النون للاضافة ، قال : وعن يونس
انه غير مثنى بل اسم مفرد يتصل بالضمير بمنزلة « على » و « لدى »
اذا اتصل به الضمير . وانكره سيبيويه وقال : لو كان مثل « على »
و « لدى » لثبتت الياء مع الضمير وبقيت الالف مع الظاهر . وحكى
من كلامهم « لي زيد » بالياء مع الاضافة الى الظاهر ، فثبتت الياء
مع الاضافة الى الظاهر يدل على انه ليس مثل « على » و « لدى » انتهى
قال في المجمع : ولبات بالحج تلبية . أصله « لبيت » بغير همز قال الجوهري :
قال الفراء : ربما خرجت بهم فصاحتهم الى ان يهزوا ما ليس بهمهموز .
ثم انه قد صرح بعضهم بانه يجوز فتح الهمزة وكسرها من قوله :
« ان الحمد والنعمة ... الى آخره » وحكى العلامة في المنتهى عن
بعض اهل العربية انه من قال « ان » بفتحها فقد خص ، ومن قال
بالكسر فقد عم . ووجهه ظاهر ، فان الكسر يقتضي تعميم التلبية
وانشاء الحمد مطلقاً ، والفتح يقتضي تخصيص التلبية ، أي لبيك بسبب
ان الحمد لك .

الخامس - روى الصدوق في كتاب العلل (١) في الصحيح عن عبيد الله ابن علي الحلبي عن ابي عبدالله (عليه السلام) قال : « سألته : لم جعلت التلبية ؟ فقال : ان الله (عز وجل) اوحى الى ابراهيم (عليه السلام) ! واذن في الناس بالحج يا توك رجالا (٢) فنادى فاجيب من كل فج يلبون » .
وروى في كتاب من لا يحضره الفقيه (٣) حديثاً طويلاً يتضمن مناجاة الله (عز وجل) لموسى (عليه السلام) قال في آخره : فقال الله (عز وجل) : يا موسى اما علمت ان فضل امة محمد (صلى الله عليه وآله) على جميع الامم كفضله على جميع الخلق . فقال موسى (عليه السلام) : يا رب ليتني كنت اراهم . فاوحى الله (جل جلاله) اليه يا موسى انك لن تراهم فليس هذا اوان ظهورهم ، ولكن سوف تراهم في جنات عدن والفردوس بحضرة محمد (صلى الله عليه وآله) في نعيمها يتقلبون وفي خيراتهم يتنعمون ، افتحب ان اسمعك كلامهم ؟ فقال : نعم يا الهي . قال الله (عز وجل) : قم بين يدي واشدد مثزرك قيام العبد الذليل بين يدي الملك الجليل . ففعل ذلك موسى (عليه السلام) فنادى ربنا (عز وجل) : يا امة محمد . فاجابوه كلهم - وهم في اصلاب آبائهم وارحام امهاتهم - : « لبيك اللهم لبيك ، لبيك لا شريك لك لبيك ، ان الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك ، لبيك » قال : فجعل الله (عز وجل) تلك الاجابة شعار الحج .
اقول ! وفي هذا الخبر ما يؤيد ما قدمناه من دخول « ان الحمد ...

(١) ص ٤١٦ ، والوسائل الباب ٣٦ من الاحرام .

(٢) سورة الحج ، الآية ٢٧

(٣) ج ٢ ص ٢١١ و ٢١٢ ، والوسائل الباب ٤٠ من الاحرام

الى آخره « في التلبية الواجبة .

وفي آخر صحيحة معاوية بن عمار المتقدم ذكرها (١) : « واول من لى ابراهيم (عليه السلام) قال : ان الله (عز وجل) يدعوكم الى ان تحجوا بيته ، فاجابوه بالتلبية ، فلم يبق احد اخذ ميثاقه بالموافاة في ظهر رجل ولا بطن امرأة إلا اجاب بالتلبية » .

فائدة

روى الصدوق في من لا يحضره الفقيه (٢) قال : « روى ان ابراهيم (عليه السلام) لما قضى مناسكه ... ثم ساق الخبر الى ان قال : فلما هم بينائه قعد على كل ركن ثم نادى : « هلم الى الحج » فلو ناداهم « هلموا الى الحج » لم يحج إلا من كان يومئذ انسياً مخلوقاً ، ولكنه نادى : « هلم الى الحج » فلبى الناس في اصلاب الرجال وادحام النساء : « لبيك داعي الله لبيك داعي الله » فمن لى مرة حج حجة ، ومن لى عشرأ حج عشر حجج ، ومن لم ياب لم يحج ... الحديث » .

قال المحقق الكاشاني في الوافي : بيان : « هلم الى الحج » نادى جنس الانس بلفظ المفرد ، ولذا عم نداؤه الموجودين والمعدومين ، ولو نادى الافراد بلفظ الجمع لم يشمل المعدومين بل اختص بالموجودين ، وذلك لان حقيقة الانسان موجودة بوجود فرد ما وتشمل جميع الافراد وجدت او لم توجد . واما الفرد الخاص منه فلا يصير فرداً خاصاً

(١) الوسائل الباب ٤٠ من الاحرام

(٢) ج ٢ ص ١٤٩ ، و ١٥٠ ، والباب ١ من وجوب الحج وشرائطه ،

والباب ١١ من مقدمات الطواف وما يتبعها ، والوافي باب (حج ابراهيم واسماعيل) .

جزئياً منه ما لم يوجد . وهذا من لطائف المعاني نطق به الامام لمن وفق لفهمه . انتهى .

وقال الفاضل المحدث السيد نعمة الله الجزائري : الوجه ان المقام ظاهراً يقتضى صيغة الجمع ، فالعدول عنه الى الافراد لا بد له من نكتة وعلة تناسبه ، وليست إلا ارادة استغراق جميع الافراد من شهد ومن غاب ، على ان اهل البلاغة ذكروا ان استغراق الفرد اشمل من استغراق الجمع ، ونص عليه العلامة الزنجشیری في مواضع من الكشف . انتهى .

وقال شيخنا ابو الحسن الشيخ سليمان بن عبدالله البحراني في كتابه ازهار الرياض : سئلت عن هذا الخبر قديماً فكتبت في الجواب : لعل مراده - والله اعلم بمراد اوليائه - ان الخطاب بصيغة الجمع يتناول الموجودين وتناوله لغيرهم انما هو بدليل من خارج من اجماع او غيره ، كما تقرر في الاصول مستوفى ، والمخالف فيه الحنابلة خاصة ، واطبق الكل على فساده ، وصيغة « هلموا » من هذا القبيل . فاما صيغة « هلم » فانه يمكن ان يجعل من قبيل الخطاب العام ، كما تقرر في المعاني والبيان قد يترك الخطاب من المعين الى غير المعين قصداً للعموم و ارادة كل من يصلح لذلك ، وجعلوا منه قوله تعالى : ولو ترى إذ وقفوا (١) ونحوه ، فكأنه يصلح لغير الموجودين ايضاً ، فيدخلون بعد اتصافهم بالوجود والكمال . وحينئذ فحاصله ان العدول من « هلموا » الى « هلم » لذلك فان صيغة « هلم » تصلح للمذكر والمؤنث ، والمفرد والمثنى والجمع ، بالاعتبار المذكور ، ولغير الموجود بالتقريب السابق ، فيدخل بعد كماله ووجوده

ج ١٥ (الاحرام انما يتحقق بالتلبية او الاشعار او التقليد) — ٧١ —

بخلاف « هلموا » . ومعنى « لم يحج يومئذ إلا من كان انسياً مخلوقاً »
لم يحج إلا من كان مخلوقاً من الانس ، لانهم المقصودون بالخطاب المذكور
دون غيرهم . هذا ما ظهر لي فتأمل . انتهى .

اقول : اما صحة اطلاق « هلم » على المذكر والمؤنث ، والمفرد والمثنى
والجمع ، فهي لغة الحجاز ، وبها نزل القرآن العزيز ، كقوله تعالى :
والقائلين لاخوانهم هلم الينا (١) واما اهل نجد وهم بنو تميم فيلحقون
بها الضمائر كغيرها من الصيغ فيقولون : « هلموا وهلمي وهلما » واما
تناولها في الخبر للموجودين والمعدومين فقد نقل الشيخ فخر الدين بن
طريح في كتاب مجمع البحرين ، قال : وقيل : لفظ « هلم » خطاب
للمن يصلح ان يجيب وان لم يكن حاضراً ، ولفظ « هلموا » موضوع
للموجودين الحاضرين ، ويفسره الحديث : « هلم الى الحج » ... ثم ساق
الخبر . وبذلك يزول الاشكال ويستغنى عن هذه التكاليف البعيدة
والتعملات الشديدة ، فانه متى كان هذا اللفظ موضوعاً في اللغة لذلك
فلا اشكال ، ويخرج الخبر شاهداً عليه .

السادس - قد عرفت من ما حققناه آنفاً ان الاحرام الموجب
للكفارات - بفعل ما لا يجوز للمحرم فعله - إنما هو عبارة عن التلبية او
الاشعار او التقليد ، فان ايها فعل حرم عليه ما يحرم على المحرم وترتيب
الكفارات على المخالفة . وعلى هذا فلو عقد نية الاحرام ولبس ثوبيه
ولم يأت بشيء من التلبية متى كان متمتعاً او مفرداً ، ولا بها ولا
باشعار ولا تقليد متى كان قارناً ، وفعل ما لا يجوز للمحرم فعله ، فانه

— ٧٢ — (الاحرام انما يتحقق بالتلبية او الاشعار او التقليد) ج ١٥

لا يلزمه كفارة ، ولا يبطل ما فعله سابقاً ، ولا يحتاج الى تجديد نية اخرى .

وعلى ذلك تدل الاخبار الكثيرة ! منها - ما تقدم (١) من صحيحة معاوية بن عمار ، وصحيحة عبد الرحمان بن الحجاج ، وصحيحته الثانية في المسألة الاولى .

ومنها - ما رواه في الكافي والتهذيب في الصحيح عن جميل بن دراج عن بعض اصحابنا عن احدهما (عليهما السلام) (٢) « في رجل صلى الظهر في مسجد الشجرة ، وعقد الاحرام واهل بالحج ، ثم مس طيباً او صاد صيداً او واقع امله ؟ قال : ليس عليه شيء ما لم يلب » .

وما رواه في الكافي في الصحيح عن النضر بن سويد عن بعض اصحابنا (٣) قال : « كتبت الى ابي ابراهيم (عليه السلام) ؛ رجل دخل مسجد الشجرة فصلى واحرم ثم خرج من المسجد ، فبداه قبل ان يلي ان ينقض ذلك بمواقعة النساء ، أله ذلك ؟ فكتبت : نعم ، ولا بأس به » وبمضمونها رواية زياد بن مروان المروية في الكافي (٤) .

وما رواه في الكافي في الصحيح عن صفوان عن عبدالله بن مسكان عن علي بن عبدالعزيز (٥) قال : « اغتسل ابو عبدالله (عليه السلام)

(١) ص ٤١ و ٤٢

(٢) الفروع ج ٤ ص ٣٣٠ ، والتهذيب ج ٥ ص ٨٢ ، والوسائل الباب

١٤ من الاحرام ، والباب ١١ من تروك الاحرام

(٣) و (٤) الفروع ج ٤ ص ٣٣١ . والوسائل الباب ١٤ من الاحرام ،

والوافي باب (ما يجوز فعله بعد التيمؤ وقبل التلبية وما لا يجوز)

(٥) الفروع ج ٤ ص ٣٣٠ ، والوسائل الباب ١٤ من الاحرام .

ج ١٥ (هل تستأنف النية بارتكاب المخالفة قبل التلبية ؟) — ٧٣ —

للأحرام ، ثم دخل مسجد الشجرة فصلى ، ثم خرج الى الغلمان فقال :
هاتوا ما عندكم من لحوم الصيد حتى نأكله » .

وما رواه في الفقيه في الصحيح عن حفص بن البختري عن ابي عبدالله
(عليه السلام) (١) « في من عقد الأحرام في مسجد الشجرة ثم وقع على
اهله قبل ان يلبي ؟ قال : ليس عليه شيء » .

قال الشيخ (٢) بعد ذكر جملة من هذه الاخبار : المعنى في هذه
الاحاديث ان من اغتسل للأحرام ، وصلى ، وقال ما اراد من القول بعد
الصلاة ، لم يكن في الحقيقة محرماً ، وإنما يكون عاقداً للحج والعمرة
وانما يدخل في ان يكون محرماً اذا لم ي . ثم حكى عن موسى
عن صفوان عن معاوية بن عمار وغيره عن صفوان هذه الاخبار
ان الاخبار مستفيضة عن ابي جعفر وابي عبدالله (عليهما السلام) (٣) :
ان من صلى ، وقال الذي يريد ان يقول ، وفرض الحج او العمرة على نفسه
وعقدهما ، فله ان يفعل ما شاء ما لم يلب ، فاذا اتم عقد احرامه
بالتلبية او الاشعار او التقليد ، فقد حرم عليه الصيد وغيره ، ووجب عليه
في فعله ما يجب على المحرم . انتهى ملخصاً من كلامه الطويل الذيل .
قال في المدارك بعد ذكر بعض اخبار المسألة : وربما ظهر منها
انه لا يجب استئناف نية الأحرام بعد ذلك بل يكفى الاتيان بالتلبية
وعلى هذا فيكون المنوي عند عقد الأحرام اجتناب ما يجب على المحرم
اجتنابه من حين التلبية . وصرح المرتضى في الانتصار بوجوب استئناف
النية قبل التلبية والحال هذه . ويدل عليه ما رواه الكليني عن النضر بن

(١) و(٣) الوسائل الباب ١٤ من الأحرام .

(٢) التهذيب ج ٥ ص ٨٣

— ٧٤ — (هل تستأنف النية بارتكاب المخالفة قبل التلبية ؟) ج ١٥

سويد عن بعض اصحابه ... ثم ساق الرواية المتقدمة . ثم قال :
لكن الرواية ضعيفة بالارسال . ولا ريب ان استئناف النية اولى
واحوط . انتهى .

اقول : فيه اولاً : ان النية التي اوجبوها في عقد الاحرام - كما
قدمنا نقله عنهم في صدر المقصد - إنما هي عبارة عن القصد الى امور
اربعة : ما يحرم به من حج او عمرة ، ونوعه من تمتع او احد
قسيميه ، وصفته من وجوب او ندب ، وما يحرم له من حجة الاسلام
او غيرها . ولم يعتبروا فيها قصد ما يجب اجتنابه على المحرم ، وانما
هذا امر لازم لذلك ومترب عليه متى اضاف التلبية الى ما فعله
اولاً . ومن ثم انه لا تحصل المنافاة للنية بما يفعله من هذه الاشياء
المذكورة في الاخبار . وبذلك يظهر لك ما في قوله : « وعلى هذا
فيكون المنوي ... الى آخره » .

وثانياً : اني لا اعرف لهذه الرواية وجه دلالة على ما ذكره من
وجوب استئناف النية ، حتى انه يستدل بها للمرتضى على ما نقله
عنه ، بل سبيلها سبيل الروايات المتقدمة .

وثالثاً : اني لا اعرف وجهاً لهذه الاولوية والاحتياط الذي ذكره
في استئناف النية ، مع ما عرفت من ما قدمناه من الاخبار المستفيضة المتفقة
الدلالة على صحة الاحرام بذلك ، من غير تعرض ولو بالاشارة الى ما ذكره
من استئناف النية .

واما ما رواه الشيخ في التهذيب عن محمد بن احمد بن يحيى عن
محمد بن عيسى عن احمد بن محمد (١) - قال : « سمعت ابي يقول في

(١) الوسائل الباب ١٤ من الاحرام . وارجع الى الاستدراكات

رجل يلبس ثيابه ويتهياً للاحرام ثم يواقع اهله قبل ان يهل بالاحرام قال ؛ عليه دم - فهو خبر شاذ لا يبلغ قوة في معارضة الاخبار المتقدمة . وقد حملته الشيخ على من لم يجهز بالتلبية وان كان قد لى في ما بينه وبين نفسه . واحتمل في الاستبصار حملة على الاستحباب ايضاً الثالث - لبس ثوبي الاحرام للرجل ، ووجوبه اتفاقي بين الاصحاب قال في المنتهى : انالا نعلم فيه خلافاً .

وتدل عليه الاخبار : منها - قوله (عليه السلام) في صحيحة معاوية ابن عمار (١) : « اذا انتهيت الى العتيق من قبل العراق ، او الى وقت من هذه المواقيت - وانت تريد الاحرام - فانتف ابطيك ... الى ان قال : واغتسل ، واللبس ثوبيك ... الحديث » .

وفي صحيحة معاوية بن وهب (٢) قال : « سألت ابا عبدالله (عليه السلام) - ونحن بالمدينة - عن التهيؤ للاحرام . فقال : اطل بالمدينة ، وتجهز بكل ما تريد ، وان شئت استمتعت بقميصك ، حتى تأتي الشجرة فتفيض عليك من الماء ، وتلبس ثوبيك ، ان شاء الله » .

وفي صحيحة هشام بن سالم (٣) قال : « ارسلنا الى ابي عبد الله

(١) الفروع ج ٤ ص ٣٢٦ ، والفتاوى ج ٢ ص ٢٠٠ ، والوسائل الباب ٦ و ١٥ من الاحرام .

(٢) روى الشيخ في التهذيب ج ٥ ص ٦٢ و ٦٤ هذه الرواية بطريقتين ، واللفظ يختلف فيهما . واوردهما في الوسائل في الباب ٧ من الاحرام برقم (١) و (٣) .

(٣) الفروع ج ٤ ص ٣٢٨ ، والفتاوى ج ٢ ص ٢٠١ ، والتهذيب ج ٥ ص ٦٣ و ٣٠٣ ، والوسائل الباب ٨ من الاحرام ، والباب ٣٠ من ترك الاحرام

(عليه السلام) - ونحن جماعة بالمدينة - انا نريد ان نودعك ، فارسل الينا ابو عبدالله (عليه السلام) : ان اغتسلوا بالمدينة ، فاني اخاف ان يعز عليكم الماء بذى الحليفة ، فاغتسلوا بالمدينة ، والبسوا ثيابكم التي تحرمون فيها ، ثم تعالوا فرادى او مثانى ... الحديث .

الى غير ذلك من الاخبار .

والمستفاد من الروايات المذكورة ان اللبس قبل عقد الاحرام ، بل هو من جملة الاشياء التي يتهيأ بها للاحرام . قال العلامة في المنتهى : فاذا اراد الاحرام وجب عليه نزع ثيابه ولبس ثوبي الاحرام ، يأتمر باحدهما ويرتدي بالآخر . وقال ابن الجنيد : ولا ينعقد الاحرام بالميتات إلا بعد الغسل والتجرد .

وينبه عليه ايضاً ما رواه الشيخ في الصحيح عن معاوية بن عمار عن ابي عبدالله (عليه السلام) (١) قال : « لا تلبس - وانت تريد الاحرام - ثوباً نزره ولا تدعه ، ولا تلبس سراويل إلا ان لا يكون لك ازار ، ولا الخفين إلا ان لا يكون لك نعلان » .

بقى الكلام في انه هل اللبس من شرائط صحة الاحرام ؟ حق لو احرم عارياً او لابساً مخيطاً لم ينعقد احرامه ، ام ينعقد احرامه وان اثم تنظر فيه الشهيد في الدروس ، ونسب الثاني الى ظاهر الاصحاب ، حيث قال : وظاهر الاصحاب انعقاده ، حيث قالوا : لو احرم وعليه قميص نزره ولا يشقه ، ولو لبسه بعد الاحرام وجب شقه واخراجه من تحته كما هو مروي . انتهى .

واشار بالرواية الى ما رواه الشيخ في الصحيح عن معاوية بن عمار

وغير واحد عن ابي عبدالله (عليه السلام) (١) « في رجل احرم وعليه قميصه ؟ فقال : ينزعه ولا يشقه . وان كان لبسه بعد ما احرم شقه واخرجه من ما يلي رجله » .

وقال السيد السند في المدارك : ولو اخل باللبس ابتداء فقد ذكر جمع من الاصحاب انه لا يبطل احرامه وان اثم . وهو حسن . انتهى . اقول : والذي وقفت عليه من الاخبار - زيادة على الصحيحة المذكورة - ما رواه في الكافي في الصحيح عن صفوان عن خالد بن محمد الاصم (٢) قال : « دخل رجل المسجد الحرام وهو محرم ، فدخل في الطواف وعليه قميص وكساء ، فاقبل الناس عليه يشتمون قميصه وكان صلباً ، فرأه ابو عبدالله (عليه السلام) وهم يعالجون قميصه يشتمونه ، فقال : له : كيف صنعت ؟ فقال : أحرمت هكذا في قميصي وكسائي . فقال : انزعه من رأسك ، ليس ينزع هذا من رجله ، إنما جهل . فاتاه غير ذلك فسأله فقال : ما تقول في رجل احرم في قميصه ؟ قال : ينزعه من رأسه » .

وما رواه الشيخ عن عبد الصمد بن بشير عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٣) قال : « جاء رجل يلبي حتى دخل المسجد الحرام وهو يلبي وعليه قميصه ، فوثب اليه اناس من اصحاب ابي حنيفة فقالوا : شق قميصك واخرجه من رجلك ، فان عليك بدنة ، وعليك الحج من قابل ، وحجك فاسد . فطلع ابو عبدالله (عليه السلام) فقام على باب

(١) و(٢) الوسائل الباب ٤٥ من تروك الاحرام .

(٣) التهذيب ج ٥ ص ٧٢ ، والوسائل الباب ٤٥ من تروك الاحرام ،

والوافي باب (المحرم يلبس ما لا ينهي له) .

المسجد ، فكبر واستقبل الكعبة ، فدنا الرجل من ابي عبد الله (عليه السلام) وهو ينتف شعره ويضرب وجهه ، فقال له ابو عبد الله (عليه السلام) : اسكن يا عبد الله . فلما كلمه - وكان الرجل اعجمياً - فقال ابو عبد الله (عليه السلام) : ما تقول ؟ قال : كنت رجلاً اعمل يدي ، فاجتمعت لي نفقة ، فجننت احمج لم اسأل احداً عن شيء ، فافتوني هؤلاء ان اشق قميصي وانزعه من قبل رجلي ، وان حجي فاسد ، وان علي بدنة . فقال له : متى لبست قميصك ، ابعد ما لبيت ام قبل ؟ قال : قبل ان الي . قال : فاخرجه من رأسك ، فانه ليس عليك بدنة ، وليس عليك الحج من قابل ، أي رجل ركب امرأً بجهالة فلا شيء عليه . طف بالبيت سبعاً ، وصل ركعتين عند مقام ابراهيم (عليه السلام) واسع بين الصفا والمروة ، وقصر من شعرك ، فاذا كان يوم التروية فاغتسل واهل بالحج ، واصنع كما يصنع الناس .

اقول : ظاهر هذين الخبرين ان لبس الثوب قبل الاحرام والاحرام فيه انما كان عن جهل ، وانه معذور في ذلك لما كان الجهل . وصحيحة معاوية ابن عمار المتقدمة وان كانت مطلقة إلا انه يمكن حمل اطلاقها على الخبرين . وحينئذ فيشكل الحكم بالصحة في من تعمد الاحرام في المخطط عالماً بالحكم . إلا انه قد تقدم من الاخبار ما يدل على ان الاحرام انما هو عبارة عن التلبية واخويها ، فترك الثوبين لا يضربه ولا يبطله . نعم يكون الاحرام فيهما (١) تعمداً موجباً للاثم ، والظاهر سقوطه (١) هكذا وردت العبارة في النسخة المطبوعة والمخطوطة ، والظاهر سقوط كلمة « ترك » من العبارة ، والصحيح هكذا : « نعم يكون ترك الاحرام فيهما تعمداً موجباً للاثم » .

بالجمل حينئذ هو المؤاخذه والمعاينة على ذلك .

ثم انه من ما يدل على وجوب الشق والاخراج من الرجلين اذا كان اللبس بعد الاحرام ما رواه الشيخ في الصحيح عن معاوية بن عمار عن ابي عبدالله (عليه السلام) (١) قال ؛ « اذا لبست قميصاً وانت محرم فشقه واخرجه من تحت قدميك » .

وما رواه في الكافي في الصحيح - او الحسن على المشهور - عن معاوية بن عمار ايضاً عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٢) قال . « ان لبست ثوباً في احرامك لا يصلح لك لبسه فلب واعد غسلك . وان لبست قميصاً فشقه واخرجه من تحت قدميك » .

وتحقيق القول في المقام يتوقف على بيان مسائل ؛

الاولى - ظاهر الاصحاب (رضوان الله عليهم) الاتفاق على انه يتزر باحد الثوبين ، واما الآخر فهل يتردى به او يتخير بين ان يتردى به او يتوشع ؟ قولان ، وبالاول صرح العلامة في المنتهى والتذكرة ، وبالثاني الشهيدان في الدروس والمسالك والروضة ، وقبلهما الشيخان في المقتنعة والمبسوط . والتوشع تغطية احد المشكبين والارتداء تغطيتهما معاً . وبه صرح في المسالك والروضة . وذكر ابن حمزة في الوسيلة انه لا بد في الازار من كونه ساتراً لما بين السرة والركبة ، وبذلك صرح في المسالك ايضاً .

والذي صرح به اهل اللغة في معنى التوشع هو انه عبارة عن ادخال الثوب تحت اليد اليمنى والقاء طرفيه على المنكب الايسر . قال في المغرب ؛ توشع الرجل ، وهو ان يدخل ثوبه تحت يده اليمنى ويلقيه

(١) و(٢) الوسائل الباب ٤٥ من تروك الاحرام .

على منكبه الايسر ، كما يفعل المحرم . وكذلك الرجل يتوشح بحمائل سيفه ، فتقع الحمائل على عاتقه اليسرى فتكون اليمنى مكشوفة . وقال في كتاب المصباح المنير : وتوشح بثوبه ، وهو ان يدخله تحت ابطه الايمن ويلقيه على منكبه الايسر ، كما يفعله المحرم .

والذي وقفت عليه من الاخبار في المقام صحيحة عبدالله بن سنان المتقدمة في كيفية التلبيات الاربع (١) وفيها : « والتجرد في ازار ورداء ، او ازار وعامة يضعها على عاتقه لمن لم يكن له رداء » وفي رواية محمد بن مسلم (٢) : « يلبس المحرم القباء اذا لم يكن له رداء » وفي صحيحة معاوية بن عمار (٣) : « ولا سراويل إلا ان يكون له ازار » .

والمستفاد من هذه الاخبار ان الثوبين احدهما ازار والاخر رداء ، ومن الظاهر ان الذي جرت به العادة في لبسهما هو شد الازار من السرة ووضع الرداء على المنكبين ، والظاهر انه في حال الاحرام كذلك ايضاً . فالقول بالتوشح بالرداء - كما ذكروه - لا اعرف له وجهاً . ويجرد ذكر اهل اللغة - في بيان التوشح انه كما يفعل المحرم - لا يصلح دليلاً ، إذ لعله مخصوص بمذهب المخالفين المصريحين بذلك (٤) وقال في المدارك : ويعتبر في الازار ستر ما بين السرة والركبة ، وفي الرداء كونه من ما يستر المنكبين . ويمكن الرجوع فيه الى العرف . ولا يعتبر في وضعه كيفية

(١) ص ٥٨ ، والوسائل الباب ٢ من اقسام الحج .

(٢) الفقيه ج ٢ ص ٢١٨ ، والوسائل الباب ٤٤ من تروك الاحرام

(٣) الوسائل الباب ٣٥ من تروك الاحرام رقم (١) واللفظ فيها بنحو الخطاب .

(٤) العناية في شرح الهداية على هامش فتح القدير ج ٢ ص ١٣٥ ، وحاشية

البحر الرائق لمحمد عابدين الحنفى ج ٢ ص ٣٢٠ .

مخصوصة . وظاهره جواز الانتشاح كما تقدم . وبالجمله فالواجب حمل اطلاق الاخبار المذكورة على ما جرت به العادة من لبس الثوبين المذكورين . وبه يظهر قوة القول الاول .

الثانية - قد صرح الاصحاب بانه لا يجوز الاحرام في ما لا يجوز لبسه في الصلاة . ومقتضى ذلك عدم جوازه في الحرير المحض ، والنجس بنجاسة غير معفو عنها في الصلاة ، وما يحكى الصورة ، وجاد غير المأكول .

ويمكن ان يستدل على ذلك بمفهوم قوله (عليه السلام) في صحيحة حريز (١) : « كل ثوب تصلي فيه فلا بأس ان تحرم فيه » فان كلا من الاشياء المعدودة من ما في الصلاة فيه البأس . بل ربما يفهم من الرواية المذكورة عدم الاحرام في الجلد وان كان من مأكول اللحم ، لعدم صدق الثوب عليه عرفاً .

واطلاق كلام الاصحاب يقتضي عدم الاحرام في ما يحكي العورة اذارا كان او رداء . وجزم الشهيد في الذرور بالمنع من الازار الحاكي ، وجعل اعتبار ذلك في الرداء احوط . والاقرب عدم اعتباره فيه ، حيث انه تجوز الصلاة فيه وان كان حاكياً .

ويدل على وجوب الطهارة في الثوبين - زيادة على ما تقدم - ما رواه الصدوق في الصحيح عن معاوية بن عمار عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٢) قال : « سألته عن المحرم تصيب ثوبه الجنابة . قال : لا يلبسه حتى يغسله . واحرامه تام » .

(١) الوسائل الباب ٢٧ من الاحرام .

(٢) الوسائل الباب ٣٧ من ترك الاحرام .

قال في المدارك : ومقتضى الرواية عدم جواز لبس النجس حال الاحرام مطلقاً . ويمكن حمله على ابتداء اللبس ، إذ من المستبعد وجوب الازالة عن الثوب دون البدن . إلا ان يقال بوجوب ازالتها عن البدن ايضاً للاحرام . ولم اقف على مصرح به ، وان كان الاحتياط يقتضي ذلك . انتهى . وهو جيد .

ومن ما يؤيد ذلك ايضاً ما رواه الكليني في الحسن او الصحيح عن معاوية بن عمار عن ابي عبد الله (عليه السلام) (١) قال : « سألت عن المحرم يقارن بين ثيابه التي احرم فيها وغيرها . قال : لا بأس بذلك إذا كانت ظاهرة » .

اقول : ظاهر هذه الرواية موافق لظاهر الصحيحة المتقدمة في اشتراط استدامة طهارة ثوبي الاحرام ، وعدم جواز لبس النجس حال الاحرام ولا يبعد القول به وان لم يتنبه له الاصحاب في المقام .

الثالثة - اختلف الاصحاب (رضوان الله عليهم) في جواز احرام النساء في الحرير المحض ، فنقل عن الشيخ المفيد في كتاب احكام النساء ، وابن ادريس ، وجمع من الاصحاب : الجواز ، وهو المشهور بين المتأخرين واليه مال في المدارك والذخيرة ، وعن الشيخ وابن الجنيد : القول بالمنع ، وبه صرح الشيخ المفيد في المقنعة ، والشهيد في الدروس .

واستدل على القول الاول بصحيفة يعقوب بن شعيب (٢) قال : « قلت لابي عبد الله (عليه السلام) : المرأة تلبس القميص تزوره عليها ؟

(١) الفروع ج ٤ ص ٣٤٠ و ٣٤١ ، والوسائل الباب ٣٠ من الاحرام ، والباب ٣٧ من تروك الاحرام .

(٢) الوسائل الباب ٣٣ من الاحرام

وتلبس الحرير والخز والديباج ؟ فقال ! نعم لا بأس به .
 وصحيحة حرير المتقدمة (١) الدالة على ان كل ثوب يصلى فيه فلا
 بأس ان يحرم فيه . والحرير من ما يجوز للنساء الصلاة فيه .
 ورواية النضر بن سويد عن ابي الحسن (عليه السلام) (٢) قال :
 « سألته عن المرأة المحرمة اي شيء تلبس من الثياب ؟ قال : تلبس
 الثياب كلها إلا المصبوغة بالزعفران والورس ... الى ان قال : ولا بأس
 بالعلم في الثوب ... الحديث » .
 والذي يدل على المنع صريحاً صحيحة العيص بن القاسم (٣) قال :
 « قال ابو عبدالله (عليه السلام) : المرأة المحرمة تلبس ما شئت من
 الثياب غير الحرير والقفازين ، وكره النقاب » .
 وما رواه الكليني عن داود بن الحصين عن ابي عبيدة (٤) قال :
 « سألت ابا عبدالله (عليه السلام) : ما يحل للمرأة ان تلبس وهي
 محرمة ؟ قال : الثياب كلها ما خلا القفازين والبرقع والحرير . قلت :
 تلبس الخبز ؟ قال : نعم . قلت : فان سداه ابريسم وهو حرير ؟ قال :
 ما لم يكن حريراً خالصاً فلا بأس » ورواه الشيخ في التهذيب عن

(١) ص ٨١

(٢) الوسائل الباب ٣٣ من الاحرام ، والباب ٣٩ و ٤٩ من تروك الاحرام
 والحديث ينتهي بقوله (ع) : « ولا بأس بالعلم في الثوب » فكلية « ... الحديث »
 لعلها زيادة من الناسخ .

(٣) الفروع ج ٤ ص ٣٤٤ ، والتهذيب ج ٥ ص ٧٣ و ٧٤ ، والوسائل

الباب ٣٣ من الاحرام ، والباب ٤٨ من تروك الاحرام .

(٤) الفروع ج ٤ ص ٣٤٥ ، والوسائل الباب ٣٣ من الاحرام .

داود بن الحصين (١) .

وما رواه ايضاً في الموثق عن اسماعيل بن الفضل (٢) قال : « سألت ابا عبدالله (عليه السلام) عن المرأة هل يصلح لها ان تلبس ثوباً حريراً وهي محرمة ؟ قال : لا ، ولها ان تلبسه في غير احرامها » .
وفي الموثق عن ابن بكير عن بعض اصحابنا عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٣) قال : « النساء تلبسن الحرير والديباغ إلا في الاحرام »
وروى الشيخ في التهذيب عن مسمع عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٤) في حديث قال فيه : « فاما المرأة فانها يلبس من الثياب ما شئت ما خلا الحرير المحض والقفازين » .

وروى ابن ادريس في مستطرفات السرائر من كتاب نوادر احمد ابن محمد بن ابي نصر عن جميل (٥) « انه سأل ابا عبدالله (عليه

(١) التهذيب ج ٥ ص ٧٥ ، والوسائل الباب ٣٣ من الاحرام .

(٢) الفروع ج ٤ ص ٣٤٦ ، والوسائل الباب ٣٣ من الاحرام .

(٣) الوسائل الباب ١٦ من لباس المصلي

(٤) لم اجد حديثاً لمسمع بهذا المضمون في كتب الحديث ، وقد روى الشيخ في التهذيب ج ٥ ص ٧٣ عن مسمع حديثاً في نسيان الخلق أو التقصير وفي لبس المحرم الخاتم . ثم قال الشيخ : فاما المرأة فانها تلبس من الثياب ما شئت ما خلا الحرير المحض والقفازين ، ولا تلبس حلياً تتزين به ، ولا تلبس الثياب المصبوغة المقدمة . ثم ذكر الروايات الواردة في ذلك . والظاهر ان منشأ نسبة هذا اللفظ الى مسمع هو تخيل ان كلام الشيخ جزء من حديث مسمع .

(٥) الوسائل الباب ٣٣ من الاحرام

ج ١٥ (هل يجوز احرام النساء في الحرير المحض ؟) — ٨٥ —

(السلام) ... الى ان قال : وعن المرأة تلبس الحرير ؟ قال : لا «
والحديث - كما ترى - صحيح .

واصحابنا (رضوان الله عليهم) لم ينقلوا من هذه الروايات إلا
القليل وهو ما حضرهم . واجابوا عنه بالحمل على الكراهة وترك
الافضل جمعاً .

وايد هذا الحمل الفاضل الخراساني في الذخيرة بجملته من الاخبار
الدالة على ذلك :

مثل ما رواه الصدوق في الصحيحين عن عبيد الله الحلبي عن ابي عبدالله
(عليه السلام) (١) قال : « لا بأس ان تحرم المرأة في الذهب والخز
وليس يكره إلا الحرير المحض » .

وعن سماعه في الموثق عن الصادق (عليه السلام) (٢) قال : « سألته
عن المحرمة تلبس الحرير ؟ فقال : لا يصلح ان تلبس حريراً محضاً
لا خلط فيه ، فاما الخز والعلم في الثوب فلا بأس ان تلبسه وهي
محرمة ... وتلبس الخز ، اما انهم يقولون ان في الخز حريراً . وإنما يكره
الحرير المبهم » .

وعن ابي بصير المرادي (٣) « سأله عن القنز تلبسه المرأة في الاحرام ؟
قال : لا بأس ، وإنما يكره الحرير المبهم » .

(١) الوسائل الباب ٣٣ من الاحرام .

(٢) الفقيه ج ٢ ص ٢٢٠ ، والوسائل الباب ٣٣ من الاحرام . وليس
فيه توجيه السؤال بالنحو الذي ذكره (قدس سره) .

(٣) الفقيه ج ٢ ص ٢٢٠ ، والوسائل الباب ٣٣ من الاحرام ، والمسؤول
هو ابو عبدالله (ع) .

وروى الكليني في الموثق عن سماعة عن ابي عبدالله (عليه السلام) (١) قال : « لا ينبغي للمرأة ان تلبس الحرير المحض وهي محرمة ، فاما في الحر والبرد فلا بأس » .

وفي الصحيح عن ابي الحسن الاحمسي عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٢) قال : « سألت عن العمامة السابرية فيها علم حرير ، تحرم فيها المرأة ؟ قال : نعم ، إنما يكره ذلك اذا كان سداً ولحمته جميعاً حريراً ... الحديث » .

وانت خبير بان استعمال لفظ الكراهة في الاخبار بمعنى التحريم وكذا لفظ : « لا ينبغي » من ما لا يكاد يعد ولا يحصى كثرة ، وقد حققنا في غير موضع من زيرنا ومؤلفاتنا ان هذين اللفظين ونحوهما من لفظ « لا احب » ولفظ « الوجوب والسنة » ونحوها من ما قد وقع استعمالها في الاخبار في المعنيين استعمالاً شائعاً لا يمكن الحمل على احدهما إلا مع القرينة الصارفة عن المعنى الآخر .

وقد ساعدنا السيد السند في المدارك على ما ذكرناه في الاخبار المصرفة بالكراهة ، فقال - بعد احتمال الجمع بين الاخبار بحمل النهي على الكراهة ، والاستدلال بصحيفة الحلبي - ما لفظه : لكن في حمل الكراهة الواقعة في الروايات على المعنى المتعارف نظر تقدم تقريره مراراً . انتهى . وهو اشارة الى ما ذكرناه من استعمال الكراهة في التحريم استعمالاً شائعاً .

وحينئذ فيرجع الكلام الى الروايات المتقدمة والنظر في الترجيح

(١) الوسائل الباب ١٦ من لباس المصلي .

(٢) الوسائل الباب ٣٣ من الاحرام .

ج ١٥ (هل يجوز احرام النساء في الحرير المحض ؟) — ٨٧ —

بينها ، فان الروايات الاولى من ما استدل بها على الجواز ، والروايات
الاخيرة ظاهرة في التحريم .

وهو الاظهر عندي في المسألة (اما اولاً) ؛ فلأن روايات التحريم
اكثر فترجح بالكثرة .

و (اما ثانياً) ؛ فبحمل صحيحة يعقوب بن شعيب التي هي اظهر
ما استدل به لهذا القول - وعليها اقتصر في المدارك - على الحرير
الغير المحض .

وبذلك صرح ايضاً في المدارك ، فانه احتمل في الجمع بين الاخبار
(اولاً) بحمل النهي على الكراهة ، ثم رده بما قدمنا نقله عنه .
و (ثانياً) بحمل الاخبار المبيحة على ان المراد بالحرير غير المحض .
واستشهد برواية داود بن الحصين المتقدمة ، ثم طعن فيها بضعف السند .
وانت خبير بانه مع الاغماض عن المناقشة في هذا الطعن كما قدمناه
مراراً ، فان الرواية المذكورة معتمدة بجملة من الروايات التي فيها
الصحيح والموثق وغيرهما ، فيتعين حملها البتة على ما ذكرناه .

واما صحيحة حريز باعتبار دلالتها على ان كل ثوب يصل في جوارحه
الاحرام فيه ، فان فيه انه وان كان المشهور هو جواز صلاة النساء
في الحرير المحض ، ولم ينقلوا الخلاف في ذلك إلا عن الصدوق ، إلا
ان ما ذهب اليه الصدوق معتمد بجملة من الروايات ايضاً ، وقوله
لا يخلو من القوة .

ومن ما يدل عليه ما رواه في الخصال (١) عن جابر الجعفي عن

(١) ج ٢ ص ١٤٢ ، والوسائل الباب ١٦ من لباس المصلي ، والباب ١٢٣

من مقدمات النكاح

ابي جعفر (عليه السلام) قال : «يجوز للمرأة لبس الديباج والحرير في غير صلاة واحرام» .

ورواية زرارة عن ابي جعفر (عليه السلام) (١) قال : «سمعتنه ينهى عن لباس الحرير للرجال والنساء إلا ما كان من حرير مخلوط ... الى ان قال : وإنما يكره الحرير المحض للرجال والنساء» .

واما رواية النضر بن سويد فيقيد اطلاقها بما صرحت به الروايات الاخر ، ويستثنى الحرير كما استثنته تلك الاخبار ، ومن هنا تحصل القرينة الدالة على حمل «الكراهة» ولفظ «لا ينبغي» في الاخبار المتقدمة على التحريم ، وتنظم تلك الاخبار في اخبار التحريم . ويعضده رواية زرارة المذكورة ، فانه - بعد ان نقل عن الامام (عليه السلام) انه سمعه ينهى عن لباس الحرير ، للرجال والنساء الدال على التحريم عملاً بحقيقة النهي - قال في آخر الرواية : «وإنما يكره الحرير المحض» فعبّر عن التحريم الذي ذكره في صدر الرواية بالكراهة . وبالجملّة فالأظهر عندي هو القول بالتحريم ، ولا سيما مع اعتضاده بالاحتياط وحصول يقين البراءة .

الرابعة - المعروف من مذهب الاصحاب جواز لبس المخيط للنساء حتى قال العلامة في التذكرة . انه يجمع عليه بين الاصحاب . وقال في المنتهى : يجوز للمرأة لبس المخيط اجمعاً ، لانها عورة وليست كالرجال . ولا نعلم فيه خلافاً إلا قولاً شاذاً للشيخ لا اعتداد به . انتهى .

(١) التهذيب ج ٢ ص ٣٦٧ ، والوسائل الباب ١٣ و ١٦ من لباس المصلي

والظاهر انه اشارة الى ما ذكره الشيخ في النهاية (١) حيث قال :
ويحرم على المرأة في حال الاحرام من لبس الثياب جميع ما يحرم على
الرجل ، ويحل لها جميع ما يحل له . ثم قال بعد ذلك : وقد وردت
رواية بجواز لبس القميص للنساء ، والاصل ما قدمناه . فاما السراويل
فلا بأس بلبسه لهن على كل حال . انتهى .

والظاهر هو القول المشهور ، لما عرفت من تصريح صحيحة يعقوب
ابن شعيب بان المرأة تلبس القميص تزره عليها . والروايات التي بعدها
من انها تلبس ما شاءت إلا ما استثنى .

واما ما يدل على جواز لبس السراويل لهن فهو ما رواه الصدوق في
الصحيح عن محمد الحلبي (٢) « انه سأل ابا عبدالله (عليه السلام) عن المرأة
اذا احرمت ، أتلبس السراويل ؟ قال : نعم ؛ إنما تريد بذلك الستر » .
وتجوز الغلالة للحائض ، وهي بكسر الغين ؛ ثوب رقيق يلبس
تحت الثياب . وجواز ذلك لها من ما لا خلاف فيه ، بل نقل غير
واحد منهم الاجماع عليه ، حتى ان الشيخ في النهاية صرح بجوازه
وكذا جواز السراويل كما تقدم في عبارته ، مع ما عرفت من صدر
عبارته الدالة على المنع للمرأة من لبس المخيط وانه يحرم عليها ما يحرم
على الرجل .

ومن ما يدل على الجواز ما رواه الشيخ في الصحيح عن عبدالله بن

(١) باب (ما يجب على المحرم اجتنابه وما لا يجب) . والظاهر انه

يقصد بذلك صحيحة يعقوب بن شعيب المتقدمة ص ٨٢

(٢) الوسائل الباب ٥٠ من تروك الاحرام .

— ٩٠ — (يجوز في حال الاحرام تعدد الثياب وابدالها) ج ١٥

سنان عن ابي عبدالله (عليه السلام) (١) قال : « تلبس المحرمة الحائض تحت ثيابها غلالة » ورواه ابن بابويه عن عبدالله في الصحيح مثله (٢) .
الخامسة - الظاهر انه لا خلاف في انه يجوز تعدد الثياب وابدالها إلا انه إذا أراد الطواف فالأفضل ان يطوف في ثوبيه اللذين احرم فيهما .
ويدل على الحكم الاول ما رواه الكليني في الحسن او الصحيح عن الحلبي (٣) قال : « سألت ابا عبدالله (عليه السلام) عن المحرم يرتدي بالثوبين ؟ قال : نعم ، والثلاثة ان شاء ، يمتطي بها الحر والبرد » .
وعلى الثاني والثالث ما رواه الصدوق في الصحيح والكليني في الصحيح او الحسن عن معاوية بن عمار عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٤) قال : « لا بأس بأن يغيد المحرم ثيابه ، ولكن إذا دخل مكة لبس ثوبي احرامه اللذين احرم فيهما . وكره ان يبيعهما » قال الصدوق :
وقد رويت رخصة في بيعهما (٥) .

ويدل على الحكم الثاني زيادة على الرواية المذكورة ما رواه الكليني في الصحيح او الحسن عن الحلبي عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٦) في حديث قال : « ولا بأس ان يحول المحرم ثيابه » .

وروى الشيخ عن الحلبي (٧) قال : « سألت ابا عبدالله (عليه السلام) عن الثوبين يرتدي بهما المحرم . قال : نعم ، والثلاثة ، يمتطي بها الحر

(١) و(٢) الوسائل الباب ٥٢ من تروك الاحرام .

(٣) الوسائل الباب ٣٠ من الاحرام .

(٤) و(٥) و(٦) الوسائل الباب ٣١ من الاحرام .

(٧) التهذيب ج ٥ ص ٧٠ ، والوسائل الباب ٣٠ و٣١ من الاحرام .

والباب ٣٨ من تروك الاحرام

والبرد . وسألته عن المحرم يحول ثيابه ؟ فقال : نعم . وسألته !
يفسها ان اصابها شيء ؟ قال : نعم . واذا احتلم فيها ، فليفسها .
السادسة - الظاهر انه لا خلاف بين الاصحاب (رضوان الله عليهم)
في جواز لبس السراويل اذا لم يكن له ازار ، وجواز لبس القباء اذا
لم يكن له رداء . إلا ان كلامهم في الثاني لا يخلو من اشتباه .
وقد وقع الخلاف في موضعين : احدهما - انه هل يكون جواز لبس
القباء عند فقد ثوبي الاحرام معاً او فقد الرداء خاصة ؟ ظاهر المحقق
في الشرائع والتافع : الاول ، حيث قال في الاول ! واذا لم يكن مع
الانسان ثوبا الاحرام وكان معه قباء ، جاز لبسه مقلوباً ، ويجعل
ذيله على كتفيه . وقال في الثاني : ويجوز لبس القباء مع عدمها مقلوباً
وبذلك صرح الشيخ في النهاية ايضاً ، حيث قال : فاذا لم يكن مع
الانسان ثوبا الاحرام وكان معه قباء فليلبسه مقلوباً ، ولا يدخل
يديه في يدي القباء . ونحوها عبارته في المبسوط ايضاً . وبه صرح
ابن ادريس في السرائر . وربما اشعر تصريح هؤلاء بذلك بشهرة ذلك
عند المتقدمين عليهم ، مع انه لم ينقل ذلك إلا عن المحقق في عبارتيه
المتقدمتين . وبالثاني صرح الشهيديان في اللمعة والدروس والمسالك
قال في المسالك بعد نقل عبارة الشرائع المذكورة : وتعليق الحكم
بذلك على فقد الثوبين يشعر بان واجد احدهما لا يجوز له لبسه ، والظاهر
جوازه مع فقد احدهما خاصة خصوصاً الرداء . وخصه في الدروس بفقده
وجعل السراويل بدلاً عن الازار . انتهى . وعبارت جملة من الاصحاب
هنا جملة مثل عبارة العلامة في المنتهى ، حيث قال : ولا يجوز له لبس
القباء بالاجماع ، لانه مخيط ، فان لم يجد ثوباً جاز له ان يلبسه مقلوباً

ولا يدخل يديه في يدي القباء . ونحوها عبارته في التذكرة .
والذي وقفت عليه من الاخبار المتعلقة بالمقام منه : صحيحة عمر
ابن يزيد عن ابي عبدالله (عليه السلام) (١) قال : « يلبس المحرم
الخفين اذا لم يجد نعلين ، وان لم يكن له رداء طرح قميصه على عنقه
او قباء بعد ان ينكسه » .

وصحيحة محمد بن مسلم عن ابي جعفر (عليه السلام) (٢) « في
المحرم يلبس الخف اذا لم يكن له نعل ؟ قال : نعم ، ولكن يشق ظهر
القدم . ويلبس المحرم القباء اذا لم يكن له رداء ، ويقلب ظهره لباطنه »
وفي الكافي عن مثني الخياط عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٣) قال :
« من اضطر الى ثوب وهو محرم وليس معه إلا قباء فليتنكسه وليجعل اعلاه
اسفله ويلبسه » قال : وفي رواية اخرى (٤) : « يقلب ظهره بطنه
اذا لم يجد غيره » .

وعن ابي بصير عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٥) « في رجل هلك
نعله ولم يقدر على نعلين ؟ قال : له ان يلبس الخفين اذا اضطر الى
ذلك ، وليشق عن ظهر القدم . وان لبس الطيلسان فلا يزره عليه . وان
اضطر الى قباء من برد ولا يجد ثوباً غيره فليلبسه مقلوباً ، ولا يدخل
يديه في يدي القباء » .

وانت خبير بان ظاهر صحيحة عمر بن يزيد ومحمد بن مسلم الدلالة

(١) و(٣) و(٤) الوسائل الباب ٤٤ من تروك الاحرام .

(٢) الفقيه ج ٢ ص ٢١٨ ، والوسائل الباب ٤٤ من تروك الاحرام

(٥) الفروع ج ٤ ص ٣٤٦ ، والوسائل الباب ٥١ و٣٦ و٤٤ من

تروك الاحرام .

على ما ذكره الشهيدان .

والذي يظهر لي في الجمع بين هذه الاخبار هو انه متى فقد الرداء خاصة جاز له لبس القباء ، كما دلت عليه الصحيحتان المذكورتان ، ومتى فقدهما معاً ، فان وجد السراويل جعلها عوضاً عن الازار - كما دل عليه جملة من الاخبار - وجعل القباء عوضاً عن الرداء ، ومتى فقد السراويل اجتزأ بالقباء عوضاً عن الثوبين . وهو الذي دلت عليه ما بعد الصحيحتين المذكورتين من الاخبار التي ذكرناها ، فانها قد اشتركت في الدلالة على انه اضطر الى القباء لعدم وجود ثوب غيره من ازار وسراويل ونحوهما . واما تقييد الضرورة بالبرد في رواية ابي بصير فالظاهر ان هذه ضرورة اخرى غير الضرورة المذكورة في الاخبار الباقية .

واما ما يدل على جواز السراويل مع فقد الازار ، فهو ما رواه ابن بابويه في الصحيح عن معاوية بن عمار عن ابي عبدالله (عليه السلام) (١) قال : « لا تلبس ثوباً له ازار وانت محرم إلا ان تنكسه ، ولا ثوباً تدرعه ، ولا سراويل إلا ان لا يكون لك ازار ، ولا خفين إلا ان لا يكون لك نعلان » .

وما رواه الكليني في الكافي في الموثق عن حمران عن ابي جعفر (عليه السلام) (٢) قال : « المحرم يلبس السراويل اذا لم يكن معه ازار ، ويلبس الخفين اذا يكن معه نعل » .

وثانيهما - في انه هل المراد بقلب القباء هو تنكسه وجعل ذيله

(١) الفقيه ج ٢ ص ٢١٨ ، والوسائل الباب ٣٥ من تروك الاحرام

(٢) الوسائل الباب ٥٠ من تروك الاحرام

على العنق ، او جعل باطنه ظاهره وبالعكس ؟

وبالاول صرح ابن ادريس في السرائر ، فقال : وان لم يكن مع الانسان ثوبان لاحرامه وكان معه قباء فليلبسه منكوساً ، ومعنى ذلك ان يجعل ذيله فوق اكتافه . وقال بعض اصحابنا ! فليلبسه مقلوباً ولا يدخل يديه في يدي القباء . والى ما فسرناه يذهب ويعني بقوله : « مقلوباً » لان المقصود بذلك انه لا يشبه لبس المخيط اذا جعل ذيله على اكتافه فاما اذا قلبه وجعل ذيله الى تحت فهذا يشبه لبس المخيط . وما فسرناه به قد ورد صريحاً في لفظ الاحاديث ، اورده البزطي صاحب الرضا (عليه السلام) في نوادره (١) . ويجوز ان يلبس السراويل اذا لم يجد الازار ، ولا كفارة عليه . انتهى .

وبالثاني صرح الشيخ وجمع من الاصحاب (رضوان الله عليهم) . واجتزأ العلامة في المنتهى والمختلف بكل من الامرين ، وهو الظاهر الذي عليه تجتمع الاخبار فان بعضاً منها قد اشتمل على تفسيره بالتنكيس ، كصحيفة عمر بن يزيد ورواية مثنى الخياط ، وبعضها فسرته بجعل الظاهر باطناً وبالعكس ، كصحيفة محمد بن مسلم ومرسلة الكليني ، وهو الظاهر من صحيفة الحلبي ورواية ابي بصير ، فان النهي عن ادخال يديه في يدي القباء إنما يترتب على ذلك .

قيل : والاحتياط يقتضي الجمع بين الامرين . وفيه ان الروايات المذكورة قد اشتملت في بيان كيفية القلب على هاتين الصورتين والانسان يخير بينهما . وما ذكره صورة ثالثة لا مستند لها ، فهي الى خلاف الاحتياط اقرب منها اليه ، كما لا يخفى .

واما ما استند اليه ابن ادريس - من التعليل لما ذهب اليه - فعليل

(١) الوسائل الباب ٤٤ من تروك الاحرام

وكانه لم يقف على الروايات الدالة على القلب بالمعنى الآخر .
ثم انه قد صرح شيخنا الشهيد الثاني بان المراد بالجواز في عبارات
الاصحاب في قولهم : « يجوز لبس الثوب مقلوباً عند تعذر الثوبين او
احدهما » هو الجواز بالمعنى الاعم ، والمراد منه الوجوب ، لانه بدل
عن الواجب ، وعمل بظاهر الامر في النصوص . وهو جيد .
المقام الثاني - في مندوبات الاحرام ، ومنها - رفع الصوت بالتلبية
على المشهور . وقد تقدم بيان ذلك (١) في اول ملحقات المسألة الثالثة
من مسائل التلبيات .

ومنها - تكرار التلبية في المواضع التي تضمنتها الاخبار ، كما تقدم
في صحيحة معاوية بن عمار وصحيحة عبدالله بن سنان ، وقد تقدمتا (٢)
في المسألة الثالثة من مسائل التلبيات .

ونحوهما صحيحة عمر بن يزيد عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٣)
قال : « واجهر بها كلما ركبت ، وكلما نزلت ، وكلما هبطت وادياً ،
او علوت اكمة ، او لقيت راكباً ، وبالا سحر » .

ومنتهى التلبية وتكرارها ان كان حاجاً الى يوم عرفة عند الزوال
كما دلت عليه الاخبار !

ومنها - صحيحة معاوية بن عمار عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٤)
قال : « اذا زالت الشمس يوم عرفة فاقطع التلبية عند زوال الشمس »
وصحيحة محمد بن مسلم عن ابي جعفر (عليه السلام) (٥) قال :

(١) ص ٦١ (٢) ص ٥٦ و ٥٧ و ٥٨

(٣) الوسائل الباب ٤٠ من الاحرام

(٤) و (٥) الوسائل الباب ٤٤ من الاحرام .

« الحاج يقطع التلبية يوم عرفة زوال الشمس » .
وصحيحة عمر بن يزيد (١) قال : « اذا زاغت الشمس يوم عرفة فاقطع التلبية » .

وظاهر الاخبار المذكورة وجوب القطع في الصورة المذكورة ، وهو المنقول عن الشيخ علي بن بابويه والشيخ (قدس سرهما) .
وان كان معتمراً بعمره متعة فاذا شاهد بيوت مكة . قال في الدروس : ونقل الشيخ الاجماع على ان المتمتع يقطعها وجوباً عند مشاهدة مكة . ويدل على ذلك جملة من الاخبار ؛ منها - ما رواه الشيخ في الصحيح او الحسن عن الحلبي عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٢) قال : « المتمتع اذا نظر الى بيوت مكة قطع التلبية » .

وما رواه الشيخ في الصحيح عن زرارة عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٣) قال : « سألته : اين يمسك المتمتع عن التلبية ؟ فقال : اذا دخل البيوت بيوت مكة لا يبيوت الا بطن » .

وعن حنان بن سدير في الموثق عن ابيه (٤) قال : « قال ابو جعفر وابو عبدالله (عليهما السلام) : اذا رأيت ابيات مكة فاقطع التلبية » . وما رواه الشيخ في الموثق عن معاوية بن عمار - والكوفي في الصحيح عنه ايضاً - عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٥) قال : « اذا دخلت مكة وانت متمتع فنظرت الى بيوت مكة فاقطع التلبية . وحد بيوت

-
- (١) الوسائل الباب ٩ من احرام الحج والوقوف بعرفة
(٢) و(٤) الوسائل الباب ٤٣ من الاحرام . والشيخ يرويه عن الكليني .
(٣) الوسائل الباب ٤٣ من الاحرام .
(٥) الفروع ج ٤ ص ٣٩٩ ، والتهذيب ج ٥ ص ٩٤ ، والوسائل الباب ٤٢ و٤٤ و٤٥ من الاحرام .

مكة التي كانت قبل اليوم عقبة المدنيين ، وان الناس قد احدثوا بمكة ما لم يكن . فاقطع التلبية . وعليك بالتكبير والتهليل والتحميد والثناء على الله (عز وجل) ما استطعت . وان كنت قارناً بالحج فلا تقطع التلبية حتى يوم عرفة عند زوال الشمس . وان كنت معتمراً فاقطع التلبية اذا دخلت الحرم .

اقول : في رواية الشيخين المذكورين لهذا الخبر زيادة في بعض ونقيصة في آخر ، وما ذكرناه هو المجتمع من الروایتين .

وما رواه في الكافي في الصحيح عن احمد بن محمد بن ابي نصر عن ابي الحسن الرضا (عليه السلام) (١) « انه سئل عن المتمتع متى يقطع التلبية ؟ قال : اذا نظر الى اعراش مكة عقبة ذي طوى . قلت ! بيوت مكة ؟ قال : نعم » .

وقال الشيخ المفيد في المقنعة : وحد بيوت مكة عقبة المدنيين ، وان كان قاصداً لها من طريق العراق فانه يقطع التلبية اذا بلغ عقبة ذي طوى . والظاهر انه قصد بذلك الجمع بين صحيحة احمد بن محمد بن ابي نصر المذكورة وبين صحيحة معاوية بن عمار المتقدمة او موثقته برواية الشيخين المتقدمين .

واما ما رواه الشيخ في التهذيب عن زيد الشحام عن ابي عبد الله (عليه السلام) (٢) - قال : « سألته عن تلبية المتعة متى تقطع ؟ قال : حين يدخل الحرم » فحمله في الاستبصار على الجواز ، واخبار النظر الى البيوت على الفضل .

وان كان معتمراً بعمرة مفردة ففيل بالتخير في قطع التلبية بين

دخول الحرم او عند مشاهدة الكعبة . وهو مذهب الصدوق . وقيل : ان كان ممن خرج من مكة للاحرام فاذا شاهد الكعبة ، وان كان ممن احرم من خارج فاذا دخل الحرم . واليه ذهب الشيخ ومن تبعه . وما صرح به الشيخ صرح به في الشرائع .

ومناً الخلاف اختلاف الاخبار ظاهراً ، فانه قد روى الصدوق في من لا يحضره الفقيه (١) في الصحيح عن عمر بن يزيد عن ابي عبدالله (عليه السلام) قال : « من اراد ان يخرج من مكة ليعتمر احرم من الجعرانة والحديبية وما اشبههما ، ومن خرج من مكة يريد العمرة ثم دخل معتمراً لم يقطع التلبية حتى ينظر الى الكعبة » .

وفي الموثق عن يونس بن يعقوب (٢) قال : « سألت ابا عبدالله (عليه السلام) عن الرجل يعتمر عمرة مفردة ، من اين يقطع التلبية ؟ قال : اذا رأيت بيوت ذي طوى فاقطع التلبية » .

وعن الفضيل بن يسار (٣) قال : « سألت ابا عبدالله (عليه السلام) قلت : دخلت بعمرة ، فاين اقطع التلبية ؟ قال : حيال العقبة عقبة المدنيين ؟ قلت : اين عقبة المدنيين ؟ قال : حيال القصارين » .

وعن مرازم عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٤) قال : « يقطع صاحب العمرة المفردة التلبية اذا وضعت الابل اخفافها في الحرم » .

(١) ج ٢ ص ٢٧٦ ، والوسائل الباب ٢٢ من المواقيت ، والباب ٤٥ من الاحرام .

(٢) و(٣) الفقيه ج ٢ ص ٢٧٧ ، والتهذيب ج ٥ ص ٩٥ و٩٦ ، والوسائل الباب ٤٥ من الاحرام .

(٤) الوسائل الباب ٤٥ من الاحرام .

ثم قال بعد ذكر هذه الروايات : وروى (١) : انه يقطع التلبية اذا نظر الى المسجد الحرام .

ثم قال (٢) : هذه الاخبار كلها صحيحة ، متفقة ليست بمختلفة ، والمعتمر عمرة مفردة في ذلك بالخيار يحرم من اي ميقات من هذه المواقيت شاء ، ويقطع التلبية في اي موضع من هذه المواضع شاء ، وهو موسع عليه . ولا قوة إلا بالله العلي العظيم .

وقال الشيخ (٣) بعد نقل هذه الروايات ، ورواية عمر بن يزيد الاخرى عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٤) قال : « من دخل مكة مفرداً للعمرة فليقطع التلبية حين تضع الايل اخفافها في الحرم » : الوجه في الجمع بين هذه الاخبار ان نحمل الرواية الاخيرة - يعني : رواية الفضيل - على من جاء من طريق المدينة خاصة ، فانه يقطع التلبية عند عقبة المدنيين ، والرواية التي قال فيها : « انه يقطع التلبية عند ذى طوى » على من جاء من طريق العراق ، والرواية التي تضمنت عند النظر الى الكعبة على من يكون قد خرج من مكة للعمرة . وعلى هذا الوجه لا تنافي بينها ولا تضاد . والرواية التي ذكرناها في الباب الاول « انه يقطع المعتمر التلبية اذا دخل الحرم » نحملها على الجواز وهذه الروايات مع اختلاف احوالها على الفضل والاستحباب . وكان ابو جعفر محمد بن علي بن بابويه (رحمه الله تعالى) حين روى هذه

(١) الفقيه ج ٢ ص ٢٧٧ ، والوسائل الباب ٤٥ من الاحرام

(٢) الفقيه ج ٢ ص ٢٧٧

(٣) الاستبصار ج ٢ ص ١٧٧ و ١٧٨

(٤) الوسائل الباب ٤٥ من الاحرام

— ١٠٠ — (يستحب لمريد الاحرام اشتراط الاحلال عند المانع) . ج ١٥

الروايات حملها على التخيير حين ظن انها متنافية ، وعلى ما فسرناه ليست متنافية ، ولو كانت متنافية لكان الوجه الذي ذكره صحيحاً .
 اقول : الوجه هو رجحان ما ذكره الشيخ (رحمه الله) وهو الذي استظهره في المسالك ، قال بعد نقل عبارة المصنف ! والتفصيل قول الشيخ (رحمه الله تعالى) تنزيلاً لاختلاف الاخبار على اختلاف حال المعتمر فان كان قد خرج من مكة للاحرام بالعمرة المفردة من خارج الحرم فلا سبيل الى العمل بمدلول الاخبار المتضمنة لقطعها اذا دخل الحرم فانه قد لا يكون بين موضع الاحرام واول الحرم مسافة توجب التفصيل فيقطعها اذا شاهد الكعبة ، وان كان قد جاء محرماً بها من احد المواقيت فاذا دخل الحرم . وهذا هو الاصح . انتهى . وهو جيد .
 ومنها - ان يشترط في احرامه ان يحله حيث حبسه ، وان لم تكن حجة فعمرة . واستحباب ذلك من ما اجمع عليه اصحابنا واكثر العامة (١) .

والاصل فيه الاخبار المستفيضة ، كقول ابي عبد الله (عليه السلام) في صحيحة معاوية بن عمار المتقدمة (٢) الواردة في كيفية الاحرام : « اللهم اني اريد التمتع بالعمرة الى الحج على كتابك وسنة نبيك (صلى الله عليه وآله) فان عرض لي شيء يحبسني فحلني حيث حبستني لقدرك الذي قدرت علي ، اللهم ان لم تكن حجة فعمرة » .
 وصحيحة عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله (عليه السلام) (٣) قال :

(١) المغني لابن قدامة الحنبلي ج ٣ ص ٢٨٢

(٢) ص ٢٩

(٣) الوسائل الباب ١٦ من الاحرام .

ج ١٥ (وقت الاشتراط ولفظه - هل تكفي النية فيه ؟) — ١٠١ —

« اذا اردت الاحرام والتمتع فقل : اللهم اني اريد ما امرت به من التمتع بالعمرة الى الحج ، فيسر ذلك لي وتقبله مني واعني عليه ، وحلني حيث حبستني لقدرك الذي قدرت علي » .

ورواية الفضيل بن يسار عن ابي عبدالله (عليه السلام) (١) قال : « المتعمر عمرة مفردة يشترط على ربه ان يحله حيث حبسه . ومفرد الحج يشترط على ربه ان لم تكن حجة فعمرة » .

ورواية ابي الصباح الكناني (٢) قال : « سألت ابا عبدالله (عليه السلام) عن الرجل يشترط في الحج ، كيف يشترط ؟ قال : يقول حين يريد ان يحرم : ان حلني حيث حبستني ، فان حبستني فهي عمرة ... الحديث » وروى الحميري في كتاب قرب الاسناد عن حنان بن سدير في الموثق (٣) قال : « سمعت ابا عبدالله (عليه السلام) يقول ! اذا اتيت مسجد الشجرة فافرض . قلت : فاي شيء الفرض ؟ قال : تصلي ركعتين ثم تقول : اللهم اني اريد ان اتمتع بالعمرة الى الحج ، فان اصابني قدرك فحلني حيث حبستني بقدرك . فاذا اتيت الميل فلبه » .

والظاهر حصول الاشتراط باي لفظ كان اذا افاد معناه ، كما صرح به في المنتهى ، وان كان الاتيان بالمرسوم اولى .

والمستفاد من بعض الاخبار المذكورة ان وقته بعد الصلاة ، كما صرح به في صحيحة معاوية بن عمار ، ورواية قرب الاسناد .

والظاهر عدم حصول الاشتراط بمجرد النية بل لا بد من التلفظ به وقوفاً على ظاهر الاخبار المذكورة . وتردد في المنتهى .

(١) و (٣) الوسائل الباب ٢٣ من الاحرام .

(٢) الوسائل الباب ٢٣ و ٢٤ من الاحرام

— ١٠٢ — (ما هي فائدة اشتراط الاحلال في نية الاحرام ؟) ج ١٥

واختلف الاصحاب (رضوان الله عليهم) في فائدة هذا الاشتراط وما يترتب عليه على اقوال :

احدها - ان فائدته سقوط الهدى مع الاحصار ، وهو المنع بالمرض فيحصل التحلل متى اشترط بمجرد النية . وهو قول السيد المرتضى وابن ادريس ، مدعين اجماع الفرقة عليه .

وقيل بعدم السقوط . وهو منقول عن الشيخ وابن الجنيد ، واختاره في المختلف ، وقواه في المنتهى .

ويدل على الاول ما رواه الشيخ في الصحيح عن ذريح المحاربي عن ابي عبدالله (عليه السلام) (١) قال : « سألته عن رجل تمتع بالعمرة الى الحج ، واحصر بعد ما احرم ، كيف يصنع ؟ قال : فقال : او ما اشترط على ربه قبل ان يحرم ان يحله من احرامه عند عارض عرض له من امر الله ؟ فقلت : بلى قد اشترط ذلك . قال : فليرجع الى اهله حلالاً لا احرام عليه ، ان الله احق من وفي بما اشترط عليه . قلت : افعليه الحج من قابل ؟ قال : لا » .

وصحيحة البزنطي (٢) قال : « سألت ابا الحسن (عليه السلام) عن محرم انكسرت ساقه ، اي شيء يكون حاله ؟ واي شيء عليه ؟ قال : هو حلال من كل شيء . فقلت : من النساء والثياب والطيب ؟ فقال : نعم من جميع ما يحرم على المحرم . وقال : او ما بلغك قول ابي عبدالله (عليه السلام) : وحلني حيث حبستني لقدرك الذي قدرت علي ... الحديث » . والتقريب فيهما انهما دللتا على التحلل بمجرد الاحصار متى اشترط .

(١) التهذيب ج ٥ ص ٨١ ، والوسائل الباب ٢٤ من الاحرام

(٢) الوسائل الباب ١ و ٨ من الاحصار والصد

من غير تعرض لاعتبار الهدى ، ولو كان واجباً لذكره في مقام البيان .
احتج الشيخ على عدم السقوط بقوله تعالى : « فان احصرتم فما استيسر
من الهدى » (١) واجاب عنه السيد بانه محمول على من لا يشترط .
وهو غير بعيد . ويؤيده ايضاً ان المتبادر من قوله : « وحلني حيث
حبستني » ان التحلل لا يتوقف على شيء اصلاً .

قال في المدارك : وموضع الخلاف من لم يسق الهدى ، اما السائق
فقال فخر المحققين انه لا يسقط عنه باجماع الامة .

اقول : ويدل عليه ما رواه الشيخ في الصحيح عن محمد بن مسلم عن
ابي جعفر (عليه السلام) وبسند آخر صحيح عن رفاعه عن ابي عبدالله (عليه
السلام) (٢) « انهما قالا : القارن يحصر ، وقد قال واشترط : فحلني
حيث حبستني . قال : يبعث بهديه . قلت : هل يتمتع في قابل ؟ قال :
لا ولكن يدخل في مثل ما خرج منه » .

إلا ان الصدوق في الفقيه (٣) قد ذكر هذا المضمون وقال : فلا
يبعث بهديه . قال ، (قدس سره) : « والقارن اذا احصر وقد اشترط
وقال : « وحلني حيث حبستني » فلا يبعث بهديه ولا يستمتع من قابل ، ولكن
يدخل في مثل ما خرج منه » . وظاهره - كما ترى - انه يتحلل بمجرد
الشرط وان كان قارناً ، ولا يجب عليه بعث ما ساقه . ومنه يظهر وقوع
الخلاف في المسألة وعدم ثبوت الاجماع المدعى . وهو ظاهر في ان

(١) سورة البقرة ، الآية ١٩٦ .

(٢) التهذيب ج ٥ ص ٤٢٣ ، والوافي باب (المحصور والمصدود)

والوسائل الباب ٤ من الاحصار والصد .

(٣) ج ٢ ص ٣٠٥ و ٣٠٦

— ١٠٤ — (ما هي فائدة اشتراط الاحلال في نية الاحرام ؟) ج ١٥

مذهب الصدوق في هذه المسألة هو ما ذهب اليه المرتضى .
اذا عرفت هذا فاعلم ان الروايات هنا قد اختلفت في وجوب الحج
من قابل وعده في الصورة المذكورة .

فمن ما يدل على العدم ما تقدم في صحيحة ذريح وصحيح محمد بن
مسلم ورفاعة المتقدمين وغيرهما ايضاً .

ومن ما يدل على الوجوب قوله في تنمة صحيحة البزنطي المتقدمة (١)
« قلت : اصلحك الله ما تقول في الحج ؟ قال : لا بد ان يحج من قابل »
وما رواه الشيخ في التهذيب (٢) في الصحيح عن ابي بصير - وهو المرادي
بقريظة عبد الله بن مسكان عنه - قال : « سألت ابا عبد الله (عليه السلام)
عن الرجل يشترط في الحج ! ان حلني حيث حبستني . اعليه الحج من قابل؟
قال : نعم » .

وفي تنمة رواية ابي الصباح الكتاني المتقدمة بعد ذكر ما قدمنا
نقله منها (٣) « فقلت له : فعليه الحج من قابل ؟ قال : نعم » وقال صفوان (٤)؛
قد روى هذه الرواية عدة من اصحابنا كلهم يقول : ان عليه الحج
من قابل .

والشيخ قد جمع بين هذه الاخبار بحمل اخبار الوجوب على حجة
الاسلام واخبار العدم على الحج المستحب . وهو جيد .

وثانيها - ان فائدته جواز التحلل عند الاحصار من غير تربص
الى ان يبلغ الهدي محله ، فانه لو لم يشترط لم يجز له التمتع . وهو ظاهر

(١) الوسائل الباب ٨ من الاحصار والصد

(٢) ج ٥ ص ٨٠ و ٨١ ، والوسائل الباب ٢٤ من الاحرام ، والباب ٨

من الاحصار والصد (٣) و (٤) الوسائل الباب ٢٤ من الاحرام

ج ١٥ (ما هي فائدة اشتراط الاحلال في نية الاحرام ؟) — ١٠٥ —

المحقق في الشرائع وصريحه في النافع ، حيث قال في الاول : الرابعة - اذا اشتراط في احرامه ان يحمله حيث حبسه ثم احصر تحلل ، وهل يسقط الهدي ؟ قيل : نعم ، وقيل : لا ، وهو الاشبه . وفائدة الاشتراط جواز التحلل عند الاحصار . وقيل : يجوز التحلل من غير شرط ، والاول اظهر . والتقريب فيها - بناء على ما ذكرناه - ان قوله : « وفائدة الاشتراط » جواب سؤال مقدر ، وهو ان يقال : اذا اوجبتم هدي التحلل على المحصور وان اشتراط على ربه ان يحمله حيث حبسه ، فما فائدة هذا الاشتراط ؟ - وهذا هو الذي اعترض به ابن ادريس على الشيخ في القول المتقدم - واذا لم يكن للشرط فائدة فقد انتفت شرعيته ، وانتم لا تقولون به . فاجاب ان فائدته جواز التحلل اي تعجيله للمحصور عند الاحصار من غير تربص الى ان يبلغ الهدي محله ، فانه لو لم يشترط لم يجز له التعجيل . واما عبارة النافع فانها صريحة في ذلك ، حيث قال : ولا يسقط هدي التحلل بالشرط بل فائدته جواز التحلل للمحصور من غير تربص .

وثالثها - ان فائدة هذا الشرط سقوط الحج في القابل عن من فاته الموقفان . ذكره الشيخ في التهذيب .

واستدل عليه بما رواه في الصحيح عن ضريس بن اعين (١) قال : « سألت ابا عبد الله (عليه السلام) عن رجل خرج متمتعاً بالعمرة الى الحج ، فلم يبلغ مكة إلا يوم النحر : فقال : يقيم على احرامه ، ويقطع التلبية حين يدخل مكة ، فيطوف ويسعى بين الصفا والمروة ويحلق

(١) التهذيب ج ٥ ص ٢٩٥ و ٢٩٦ ، والوسائل الباب ٢٧ من الوقوف

بالمحرم . والحديث عن ابي جعفر (ع)

رأسه ، وينصرف الى اهله ان شاء . وقال ! هذا لمن اشترط على ربه عند احرامه ، فان لم يكن اشترط فان عليه الحج من قابل .
واستشكله العلامة في المنتهى بان الحج الفائت ان كان واجباً لم يسقط فرضه في العام القابل بمجرد الاشتراط ، وان لم يكن واجباً لم يجب بترك الاشتراط . ثم قال ! والوجه حمل الزام الحج في القابل مع ترك الاشتراط على شدة الاستحباب . انتهى . وهو جيد . ويؤكد ما صرح به في المنتهى في موضع آخر ، حيث قال : الاشتراط لا يفيد سقوط فرض الحج في القابل لو فاتته الحج ، ولا نعلم فيه خلافاً . ثم اورد صحيحة ابي بصير ورواية ابي الصباح الكناني المتقدمتين (١) ثم قال : واما ما رواه جميل بن صالح عن ذريح المحاربي ... وساق الرواية المتقدمة (٢) ثم نقل عن الشيخ حملها على من كان حجه تطوعاً ، واستحسنه . وبالجملتين فان الظاهر ان القول المذكور لا وجه له وروايته متأولة .

ورابعها - ان فائدة هذا الشرط استحقاق الثواب بذكره في عقد الاحرام ، لانه مأمور به ، وان لم يحصل له فائدة لم تحصل بدون الاشتراط . وهو قول شيخنا الشهيد الثاني في جملة من مصنفاته ، قال في المسالك بعد ذكر الفوائد الثلاث المذكورة : وكل واحدة من هذه الفوائد لا تأتي على جميع الافراد التي يستحب فيها الاشتراط : اما سقوط الهدى فمخصوص بغير السائق ، إذ لو كان قد ساق هدياً لم يسقط واما تعجيل التحلل فمخصوص بالمحصر دون المصدود . واما كلام التهذيب فمخصوص بالمتمتع . وظاهر ان ثبوت التحلل بالاصل ، والعارض

ج ١٥ (ما هي فائدة اشتراط الاحلال في نية الاحرام ؟) — ١٠٧ —

لا مدخل له في شيء من الاحكام . واستحباب الاشتراط ثابت للجميع افراد الحج . ومن الجائز كونه تعبدأ اودعاء مأموراً به يترتب على فعله الثواب . انتهى .

قال في المدارك بعد نقل الاقوال المذكورة ! والذي يقتضيه النظر ان فائدته سقوط التبرص عن المحصر ، كما يستفاد من قوله (عليه السلام) : « وحلني حيث حبستني » وسقوط الهدي عن المصدود ، لما ذكرناه من الاداة . مضافاً الى ضعف دليل وجوبه بدون الشرط ، كما سنبينه في محله . بل لا يبعد سقوطه مع الحصر ايضاً ، كما ذهب اليه المرتضى وابن ادريس . ولا ينافي ذلك قوله (عليه السلام) في حسنة زارة (١) : « هو حل اذا حبسه اشترط او لم يشترط » لان اقصى ما يستفاد من الرواية ثبوت التحلل مع الحبس في الحالين ، ونحن نقول به . ولا يلزم من ذلك تساويهما من كل وجه ، فيجوز افتراقهما بسقوط الدم مع الشرط ولزومه بدونه . والله اعلم بحقائق احكامه .

اقول ! لا يخفى ان الظاهر من حسنة زارة المذكورة الدالة على انه حل اذا حبسه شرط او لم يشترط - ومثلها ما رواه في الفقيه (٢) عن حمزة بن حمران قال : « سألت ابا عبدالله (عليه السلام) عن

(١) الوسائل الباب ٢٥ من الاحرام .

(٢) ج ٢ ص ٣٠٦ ، والوسائل الباب ٢٣ من الاحرام ، والباب ٨ من الاحصار والصد . والملفظ فيه هكذا : « سأل حمزة بن حمران ابا عبدالله (ع) عن الرجل يقول ... » وما اورده (قدس سره) يطابق ما في الفروع ج ٤ ص ٣٣٣ ، والتهذيب ج ٥ ص ٨٠ .

— ١٠٨ — (ما هي فائدة اشتراط الاحلال في نية الاحرام ؟) ج ١٥

الذي يقول : حلني حيث حبستني . فقال : هو حل حيث حبسه قال او لم يقل « وروى مثله عن جمران بن اعين (١) - انما هو التحلل بمجرد الحبس الذي هو عبارة عن الصد والحصر . وهو بالنسبة الى المصدود ظاهر ، لما دلت عليه الاخبار . مضافا الى اتفاق اكثر الاصحاب من انه يتحلل بذبح الهدي في مكانه . اما المحصور الذي دلت الاخبار المعتضدة بكلام الاصحاب على انه لا يتحلل حتى يبلغ الهدي محله ، من متى ان كان في حج ، ومكة ان كان في عمرة - ومع هذا يبقى عليه تحريم النساء الى ان يأتي بالمناسك في العام القابل ان كان الحج واجبا ، او طواف النساء ان كان مستحبا ، كما سيأتي ان شاء الله (تعالى) جميع ذلك مفصلاً في بابيه - فكيف يصدق عليه انه حل حيث حبسه شرط او لم يشترط ؟ اذ المتبادر من هذه العبارات انما هو حله بمجرد الحبس من غير توقف على امر آخر . وهو في المحصور مع عدم الاشتراط ليس كذلك . واما مع الاشتراط فيبقى على الخلاف .

وبالجملة فظاهر الخبرين المذكورين - بناء على ما عرفت - لا يخلو من الاشكال . وبذلك يظهر لك ما في قوله : « لان اقصى ما يستفاد من الرواية ثبوت التحلل مع الحبس في الحالين ونحن نقول به » فان فيه : انه اذا اراد ثبوت التحلل مع الحبس بالنسبة الى الحصر بمجرد الحبس وان كان مع عدم الشرط فهو لا يقول به ولا غيره ، وان اراد في الجملة ولو بعد بلوغ الهدي محله فهو خلاف ظاهر الخبر المذكور . وكذا الخبر الآخر .

(١) الفقيه ج ٢ ص ٢٠٧ ، والوسائل الباب ٢٣ و ٢٥ من الاحرام .

ج ١٥ (يستحب في عقد الاحرام التلفظ بما عزم عليه) — ١٠٩ —

والظاهر ايضا من اخبار هدي المحصور ان الغرض منه إنما هو التحلل به ، وان صاحبه يبقى على احرامه الى يوم الوعد بينه وبين اصحابه ، ثم يحل في الساعة التي واعدهم . وحينئذ فان كان مجرد الحبس موجباً للحل كما هو ظاهر الروايتين المذكورتين فلا وجه للهدى حينئذ ، لان الغرض من الهدى بمعاونة الاخبار المشار اليها إنما هو التحلل ، وهو قد تحلل بمجرد الحبس كما دل عليه الخبران المذكوران . وبذلك يظهر ما في قوله (قدس سره) : « فيجوز افتراقهما بسقوط الدم مع الشرط ولزومه بدونه » بل لا فرق بينهما بظاهر الخبرين المشار اليهما .

والعجب انه تبعه على هذه المقالة جمع من تأخر عنه : منهم - الفاضل الخراساني في الذخيرة ، والمحدث الكاشاني في الوافي ، ولم يتنبهوا لما فيه من الاشكال المذكور .

وبالجملة فالمسألة عندي من جهة هذين الخبرين محل اشكال . والله العالم .

ومنها - التلفظ بما عزم عليه . ذكر ذلك جملة من الاصحاب . ويدل عليه جملة من الاخبار : منها - ما رواه الشيخ في الصحيح عن حماد بن عثمان عن ابي عبدالله (عليه السلام) (١) قال : « قلت له : اني اريد ان اتمتع بالعمرة الى الحج ، فكيف اقول ؟ قال : تقول : اللهم اني اريد ان اتمتع بالعمرة الى الحج على كتابك وسنة نبيك (صلى الله عليه وآله) . وان شئت اضمرت الذي تريد » .

وعن ابي الصلاح مولى بسام الصيرفي (٢) قال : « اردت الاحرام

(١) الوسائل الباب ١٧ من الاحرام

(٢) الوسائل الباب ١٧ من الاحرام . وارجع الى التعليقة (٢) ص ٣٠

— ۱۱۰ — (کلام لصاحب المدارک فی ما یدکره الآفاقی فی الاھلال) ج ۱۵

بالمتمتع ، فقلت لابی عبدالله (علیه السلام) : کیف اقول ؟ قال ؛ تقول : اللهم انی ارید التمتع بالعمرة الی الحج علی کتابک وسنة نبیک (صلی الله علیه وآله) . وان شئت اضمرت الذی ترید .

وفی الصحیح عن عبد الله بن سنان عن ابي عبدالله (علیه السلام) (۱) قال ؛ « إذا اردت الاحرام والتمتع فقل ؛ اللهم انی ارید ما امرت به من التمتع بالعمرة الی الحج ، فیسر ذلک لی ، وتقبله منی ، واعنی علیہ وحلنی حیث حبستنی لقدرك الذی قدرت علی ، احرم لك شجری وبشری من النساء والطیب والثیاب . وان شئت قلب حین تنهض ، وان شئت فاخره حتی تركب بعیرك وتستقبل القبلة فافعل . »

قال السید السند (قدس سره) فی المدارک فی هذا المقام ؛ والافضل ان یدکر فی تلبیة عمرة التمتع الحج والعمرة معاً ، علی معنی انه ینوی فعل العمرة اولاً ثم الحج بعدها باعتبار دخولها فی حج التمتع لقوله (علیه السلام) فی صحیحة الحلبي (۲) ؛ « ان امیر المؤمنین (علیه السلام) کان یقول فیها ؛ لبیک بحجة وعمرة معاً لبیک » وفی صحیحة یعقوب بن شعیب (۳) « فقلت له ؛ کیف تصنع انت ؟ قال ؛ اجمعهما فاقول ؛ لبیک بحجة وعمرة معاً . ولو اهل التمتع بالحج جاز ، لدخول عمرة التمتع فیہ ، كما تدل علیہ صحیحة زرارة (۴) قال ؛

(۱) الوسائل الباب ۱۶ من الاحرام .

(۲) الوسائل الباب ۲۱ من الاحرام .

(۳) الوسائل الباب ۱۷ و ۲۱ من الاحرام

(۴) الوسائل الباب ۲۲ من الاحرام . والحديث فی النسخ عن ابي عبدالله

(علیه السلام) وهو عن ابي جعفر (علیه السلام) كما اورده .

ج ١٥ (تحقيق للمصنف في ما يذكره الآفاقي في الالهلال) — ١١١ —

« قلت لابي جعفر (عليه السلام) : كيف اتمتع ؟ قال : تأتي الوقت فتلي بالحج ، فاذا دخلت مكة طفت بالبيت ، وصليت ركعتين خلف المقام ، وسعيت بين الصفا والمروة ، وقصرت ، واحللت من كل شيء . وليس لك ان تخرج من مكة حتى تحج » قال الشهيد في الدروس - بعد ان ذكر ان في بعض الروايات الالهلال بعمره اتمتع ، وفي بعضها الالهلال بالحج ، وفي بعض آخر الالهلال بهما - : وليس ببعيد اجزاء الجميع ، إذ الحج المنوي هو الذي دخلت فيه العمرة . فهو دال عليها بالتضمن ، ونيتها معاً باعتبار دخول الحج فيها . وهو حسن . قال في المنتهى : ولو اتقى كان الافضل الاضمار . واستدل عليه بروايات : منها - صحيحة منصور بن حازم (١) قال : « امرنا ابو عبدالله (عليه السلام) ان نلي ولا نسمي شيئاً . وقال : اصحاب الاضمار احب الي » . ولا بأس به . انتهى كلام السيد (قدس سره) .

اقول : لا يخفى على من راجع الاخبار الجارية في هذا المضمار انه لما كان الحج الواجب على اهل الآفاق هو حج التمتع ، والأفضل من افراد الحج بعد الاتيان بحج الاسلام هو حج التمتع ايضاً ، وكان العامة يبالغون في المنع من التمتع (٢) خرجت الاخبار في التلبية بحج التمتع مختلفة باختلاف مقتضيات الاحوال ، فجملة منها تضمن التلبية بالحج والعمرة ، وجملة خرجت بالتلبية بالحج - يعني . حج

(١) الوسائل الباب ١٧ من الاحرام .

(٢) ارجع الى الصفحة ٣٥٨ و٣٥٩ و٤٠٥ من الجزء الرابع عشر

من الحدائق .

— ١١٢ — (تحقيق للمصنف في ما يذكره الآفاقي في الاهلال) ج ١٥

الافراد - مع اضمار نية العدول عنه بعد الوصول الى مكة والاتيان بالطواف والسعي . ولكن اخبار هذا القسم ما بين بجم - كصحيحة زرارة التي نقلها وحملها على حج التمتع ، وان تقدمه في ذلك في الدروس كما نقله عنه - وما بين مصرح بالفسخ بعد الدخول الى مكة كصحيحة البنظي التي قدمناها في الفائدة الرابعة من الفوائد الملحقه بمسألة النية من المقصد الثاني (١) ومثلها صحيحة زرارة المنقولة عن كتاب الكشي كما قدمنا ذكرها ايضاً (٢) وروايات اخر تقدمت في الموضع المذكور (٣) . والفاضلان المذكوران لعدم وقوفهما على تلك الروايات حملوا هذه الرواية - ومثلها صحيحة البنظي الاخرى (٤) لاجمالها ايضاً - على حج التمتع . وهو سهو محض ، فانه لا يخفى على من لاحظ الاخبار بعين التدبر والاعتبار ان لفظ الحج بقول مطلق انما يراد به حج الافراد ، وكذا في عبارات الاصحاب ايضاً . وجملة منها قد تضمنت الامر بالاضمار . وسبيل هذين القسمين الاخيرين هو التقية فربما نادت بالاضمار ، وربما لم تناد إلا بالاجهار بالتلبية بحج الافراد فيلبي به ويضمر الفسخ بعد دخوله مكة .

ومن ما يستأنس به لما ذكرناه - زيادة على ما قدمناه في الموضع 'ر' اليه من الروايات الواضحة - صحيحة الحلبي التي نقل عن
ير المؤمنين (عليه السلام) ما ذكره (٥) هذه صورتها : عن الحلبي عن

(١) ص ٣٥ (٢) ص ٣٥ و ٣٦ ، وج ١٤ ص ٤٠١

(٣) ص ٣٧ و ٣٨ (٤) ص ٣٦

(٥) الوسائل الباب ٢١ من الاحرام

ج ١٥ (يستحب الاحرام في الثوب من القطن الابيض) — ١١٣ —

ابي عبد الله (عليه السلام) قال : « ان عثمان خرج حاجاً ، فلما صار الى الابواء امر منادياً ينادي بالناس : اجملوها حجة ولا تمتعوا . فنادى المنادي ، فمر المنادي بالمقداد بن الاسود ، فقال : اما لتجدن عند القلائص رجلاً ينكر ما تقول . فلما انتهى المنادي الى علي (عليه السلام) وكان عند ركائبه يلقيها خبطاً ودقيقاً ، فلما سمع النداء تركها ومضى الى عثمان ، فقال : ما هذا الذي امرت به ؟ فقال : رأي رأيته . فقال : والله لقد امرت بخلاف رسول الله (صلى الله عليه وآله) ثم ادبر مولياً رافعاً صوته : لبيك بحجة وعمرة معاً لبيك ... الحديث » (١) اقول : حيث كان عثمان لما فعله من البدع قد سقط قدره من اعين الناس لم يتقه وجاهر بخلافه . ولكن سنته وسنن امثاله جرت بعد ذلك .

واما صحيحة يعقوب بن شعيب فهي ما رواه عنه في التهذيب (٢) قال : « سألت ابا عبد الله (عليه السلام) فقلت : كيف ترى لي ان اهل ؟ فقال لي : ان شئت سميت وان شئت لم تسم شيئاً . فقلت له : كيف تصنع انت ؟ فقال : اجمعهما فاقول : « لبيك بحجة وعمرة معاً » ثم قال : اما اني قد قلت لاصحابك غير هذا . ومنها - ان يحرم في الثياب القطن الابيض .

اما استحباب كونها قطناً فاستدل عليه بما رواه الكليني في الكافي عن الحسن بن علي عن بعض اصحابنا عن بعضهم (عليهم السلام) (٣) قال : « احرم

(١) صحيح البخاري باب (التمتع والافراد والقران في الحج) وصحيح مسلم باب (جواز التمتع) .

(٢) ج ٥ ص ٨٨ ، والوسائل الباب ١٧ و ٢١ من الاحرام .

(٣) الوسائل الباب ٢٧ من الاحرام .

— ١١٤ — (يستحب الاحرام في الثوب من القطن الابيض) ج ١٥

رسول الله (صلى الله عليه وآله) في ثوبي كرسف » ورواه الصدوق
ايضا مرسلًا (١) .

واما استحباب البياض فلما روى عن النبي (صلى الله عليه وآله) (٢)
انه قال : « خير ثيابكم البياض ، فالبسوها احياءكم ، وكفنوا بها
موتاكم » .

والظاهر ان هذه الرواية عامية ، فاني لم اقف عليها في كتب الاخبار .
إلا انه قد روي نحو هذا المضمون في عدة من اخبارنا : منها ما رواه
الشيخ في التهذيب عن جابر عن ابي جعفر (عليه السلام) (٣) قال :
« قال النبي (صلى الله عليه وآله) : ليس من لباسكم شيء احسن من البياض
فالبسوه ، وكفنوا فيه موتاكم » .

وما رواه في الكافي في الموثق عن ابن القداح عن ابي عبد الله (عليه
السلام) (٤) قال : « قال رسول الله (صلى الله عليه وآله) : البسوا
البياض ، فانه اطيب واطهر . وكفنوا فيه موتاكم » .

وعن مثني الخياط عن ابي عبد الله (عليه السلام) (٥) قال : « قال
رسول الله (صلى الله عليه وآله) : البسوا البياض ، فانه اطيب واطهر

(١) الوسائل الباب ٢٧ من الاحرام

(٢) نقل في الوسائل الباب ١٤ من احكام الملابس عن مجالس الشيخ
عن ابي هريرة عن النبي (ص) ما يقارب هذا اللفظ . وكذا في المسند لابي
بكر عبدالله بن الزبير الحميدي ج ١ ص ٢٤٠ .

(٣) و(٤) الوسائل الباب ١٩ من التكفين ، والباب ١٤ من احكام
الملابس .

(٥) الوسائل الباب ١٩ من التكفين .

ج ١٥ (الاحرام بالثوب الاخضر والمصبوغ بالمشق والخز) — ١١٥ —

وكفنوا فيه موتاكم » .

ويمكن تأييدها بصحيفة معاوية بن عمار عن ابي عبدالله (عليه السلام) (١) قال : « كان ثوباً رسول الله (صلى الله عليه وآله) اللذان احرم فيهما يمانيين عبري واظفار ، وفيهما كفن » ووجه التأييد ما ورد من استحباب التكفين في الثياب البيض (٢) .

ولا بأس بالاحرام بالثوب الاخضر ، لما رواه الصدوق والكليني عن خالد بن ابي العلاء الخفاف (٣) قال : « رأيت ابا جعفر (عليه السلام) وعليه برد اخضر وهو محرم » .

والمصبوغ بمشق ، لما رواه الشيخ في الصحيح عن ابي بصير عن ابي جعفر (عليه السلام) (٤) قال : « سمعته وهو يقول : كان علي (عليه السلام) محرماً ومعه بعض صبياناه ، وعليه ثوبان مصبوغان ، فمر به عمر بن الخطاب فقال : يا ابا الحسن ما هذان الثوبان المصبوغان ؟ فقال (عليه السلام) : ما نريد احداً يعلمنا بالسنة ، إنما هما ثوبان صبغا بالمشق ، يعني : الطين » .

والخز ، لما رواه الطبرسي في كتاب الاحتجاج عن محمد بن عبدالله الحميري (٥) « انه كتب الى صاحب الزمان (عليه السلام) : هل يجوز للرجل ان يحرم في كساء خز ام لا ؟ فكتب اليه في الجواب :

(١) الوسائل الباب ٥ من التكفين ، والباب ٢٧ من الاحرام

(٢) الوسائل الباب ١٩ من التكفين

(٣) الوسائل الباب ٢٨ من الاحرام

(٤) الوسائل الباب ٤٢ من تروك الاحرام

(٥) الوسائل الباب ٣٢ من الاحرام

— ١١٦ — (لا يجوز لمن عقد احراماً ان يحرم قبل اكماله) ج ١٥

لا بأس بذلك ، وقد فعله قوم صالحون » ورواه الشيخ في كتاب الغيبة مثله (١) .

وما رواه الصدوق في الصحيح عن عبدالرحمان بن الحجاج (٢) « انه سأل ابا الحسن (عليه السلام) عن المحرم يلبس الخنز ؟ قال : لا بأس » ورواه الكليني مثله (٣) .

والبرد ، لما رواه الصدوق (قدس سره) باسناده عن حماد النواء (٤) « انه سأل ابا عبدالله (عليه السلام) - او سئل وهو حاضر - عن المحرم يحرم في برد ؟ قال : لا بأس به ، وهل كان الناس يحرمون إلا في البرد » وعن عمرو بن شمر عن ابيه (٥) قال : « رأيت ابا جعفر (عليه السلام) وعليه برد مخفف وهو محرم » والظاهر ان معنى قوله : « مخفف » اي رقيق شفاف يرى ما تحته .

المقصد الثالث في احكام الاحرام

وقد تقدم اكثرها في المباحث المتقدمة ، إلا انه بقي جملة منها يجب تحريرها في مسائل :

الاولى - لا يجوز لمن عقد احراماً ان يعقد احراماً آخر حتى يأتي بانفعال ما احرم له او لا كلاً ، والظاهر انه لا خلاف فيه كما يظهر من المنتهى .

(١) و(٢) الوسائل الباب ٣٢ من الاحرام .

(٢) الوسائل الباب ٣٢ من الاحرام . والمسؤل في الوسائل هو

ابو الحسن (ع) كما اورده ، وفي الفقيه ج ٢ ص ٢١٨ هو ابو عبدالله (ع) .

(٤) و(٥) الوسائل الباب ٢٨ من الاحرام .

ج ١٥ (الاحرام بحج التمتع قبل التقصير من عمرته) — ١١٧ —

ويدل عليه قوله (عز وجل) ؛ « واتموا الحج والعمرة لله » (١) وبإدخال احدهما على الآخر لا يحصل الاتمام .

ويدل عليه ايضاً الاخبار الدالة على كيفية كل من هذه الافراد التي يحرم لها من عمرة التمتع وحججه وحج الافراد وعمرته ، فانها صريحة في وجوب اكمال كل منها ، فادخال بعضها في بعض خلاف الكيفية المستفادة من الشرع ، فيكون تشريعاً .

وعلى هذا فلو احرم بحج التمتع قبل التقصير من عمرته ، فان كان ناسياً فالمشهور انه لا شيء عليه . وقيل عليه دم ، نقل ذلك عن الشيخ علي بن بابويه والشيخ الطوسي وابن البراج . وحكى العلامة في المنتهى قولاً لبعض الاصحاب ببطالان الاحرام الثاني والبقاء على الاحرام الاول مع انه قال في المختلف ؛ لو اخل بالتقصير ساهياً وادخل احرام الحج على العمرة سهواً لم يكن عليه اعادة الاحرام وتمت عمرته اجماعاً وصح احرامه . ثم نقل الخلاف في وجوب الدم خاصة .

وكيف كان فالظاهر هو القول المشهور ، لما رواه الشيخ في الصحيح عن عبدالله بن سنان عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٢) « في رجل متمتع نسي ان يقصر حتى احرم بالحج ؟ قال : يستغفر الله تعالى » . وفي الصحيح عن عبدالرحمان بن الحجاج (٣) قال ؛ « سألت ابا ابراهيم (عليه السلام) عن رجل تمتع بالعمرة الى الحج ، فدخل مكة فطاف وسعى ، ولبس ثيابه واحل ، ونسى ان يقصر حتى خرج الى عرفات .

(١) سورة البقرة ، الآية ١٩٦

(٢) و(٣) الوسائل الباب ٥٤ من الاحرام . والشيخ يرويه عن

الكوفي .

— ١١٨ — (الاحرام بحج التمتع قبل التقصير من عمرته) ج ١٥

قال : لا بأس به ، يبنى على العمرة وطوافها وطواف الحج على اثره .
وفي الصحيح عن معاوية بن عمار عن ابي عبدالله (عليه السلام) (١)
قال : « سألته عن رجل اهل بالعمرة ونسى ان يقصر حتى دخل في
الحج . قال : يستغفر الله ولا شيء عليه ، وتمت عمرته » .
احتج الشيخ على وجوب الدم بما رواه عن اسحاق بن عمار في
الموثق (٢) قال : « قلت لابي ابراهيم (عليه السلام) : الرجل يتمتع
فينسى انه يقصر حتى يهل بالحج ؟ فقال : عليه دم يهريقه » .
قال في الفقيه (٣) : الدم على الاستحباب ، والاستغفار يجزئ عنه
والخبران غير مختلفين .

وقال في كتاب الفقه الرضوي (٤) : وان نسي المتمتع التقصير حتى
يهل بالحج كان عليه دم . وروى يستغفر الله .
وهذا هو مستند الشيخ على بن بابويه ، بل الظاهر ان عبارته - لو نقلت
- عين هذه العبارة ، كما عرفت في غير موضع من ما تقدم .
وان كان عامداً فقليل انه تبطل عمرته ويصير حججه مفرداً ، ذهب
اليه الشيخ وجمع من الاصحاب : منهم - الشهيد في شرح الارشاد ،
ومصاحب الجامع على ما نقله فيه ايضاً ، والعلامة في المختلف والتذكرة
والمنتقى ، والشهيد الثاني في المسالك ، والظاهر انه المشهور . وذهب

(١) الوسائل الباب ٥٤ من الاحرام ، والباب ٦ من التقصير . والشيخ
يرويه عن الكليني .

(٢) الوسائل الباب ٥٤ من الاحرام ، والباب ٦ من التقصير .

(٣) ج ٢ ص ٢٣٧ ، والوسائل الباب ٦ من التقصير .

(٤) ص ٢٩

ابن ادريس الى بطلان الاحرام الثاني والبقاء على الاحرام الاول .
استدل الشيخ في التهذيب على ما ذهب اليه بما رواه في الموثق
عن ابي بصير عن ابي عبدالله (عليه السلام) (١) قال : « المتمتع اذا
طاف وسعى ثم لم يقصر ، فليس له ان يقصر ، وليس له متعة »
وهذه الرواية قد وصفها جمع بالصحة ؛ منهم - العلامة في التذكرة
والمنتقى والمختلف ، والشهيد الثاني في المسالك ، والاول في شرح
الارشاد ، مع ان في طريقها اسحاق بن عمار وهو مشترك بين الثقة
والفطحي .

وعن العلاء بن الفضيل (٢) قال : « سأله عن رجل متمتع طاف
ثم اهل بالحج قبل ان يقصر . قال : بطلت متعته ، هي حجة مبطلة »
قال في المدارك بعد نقل الخبرين المذكورين : وفي الروايتين قصور من
حيث السند ، فيشكل التعويل عليهما في اثبات حكم مخالف للاصل
والاعتبار . وهو على اصله الغير الاصيل جيد . وقد عرفت في غير موضع
من ما تقدم ان الطعن في الاخبار بضعف السند لا يقوم حجة على الشيخ
ونحوه من المتقدمين الذين لا اثر لهذا الاصطلاح عندهم .

وبالجملة فظاهر الروايتين بطلان المتعة ، والثانية صريحة في كونها
تصير حجة مفردة . ولا معارض لهما .

وما ذكره في الدروس في الجواب عنهما - بالحمل على متمتع عدل
عن الافراد ثم لم يسع ، قال : لانه روى التصريح بذلك -

(١) التهذيب ج ٥ ص ١٥٩ ، والوسائل الباب ٥٤ من الاحرام .

(٢) التهذيب ج ٥ ص ٩٠ ، والوسائل الباب ٥٤ من الاحرام .

— ١٢٠ — (الاحرام بحج التمتع قبل التقصير من عمرته) ج ١٥

فقد رده في المدارك بأنه حمل بعيد ، قال : وما ادعاه من النص لم نقف عليه .

اقول : اما ما ذكره من بعد الحمل فجيد ، لان ظاهر الروايتين المذكورتين ان الطواف والسعي إنما وقع بنية المتعة ، فالحمل - على انهما وقعا بنية الافراد ، وانه عدل عن الافراد بعدهما الى التمتع ونقل ما اتى به الى عمرة التمتع - تعسف محض . واما ما ذكره - من ان ما ادعاه من النص لم يقف عليه - فعجيب ، فانه قد قدم في مسألة جواز عدول المفرد الى التمتع : انه متى طاف وسعى في حج الافراد بعد دخوله مكة واراد نقله الى التمتع ، فان كان قد لبى بعد الطواف او بعد السعي امتنع النقل ، لان التلبية عاقدة للاحرام الاول ، وان لم يلزم جاز له العدول . وهذا هو الذي اراده الشهيد هنا ، وهو من ما لا سبيل الى انكاره .

ومن روايات المسألة ما رواه في الفقيه عن اسحاق بن عمار ، وفي التهذيب عنه عن ابي بصير (١) قال : « قلت لابي عبد الله (عليه السلام) : الرجل يفرد الحج ، فيطوف بالبيت ويسعى بين الصفا والمروة ثم يبدو له أن يجعلها عمرة ؟ قال : ان كان لي بعد ما سعى قبل ان يقصر فلا متعة له » وهي ظاهرة في ما ذكره الشهيد من ان المفرد متى عدل بعد الطواف والسعي إلا انه لي بعد السعي فانه لا متعة له

(١) الفقيه ج ٢ ص ٢٠٤ ، والتهذيب ج ٥ ص ٩٠ ، والوسائل الباب

٥ و ١٩ من اقسام الحج . والحديث في الفقيه عن اسحاق بن عمار عن ابي بصير ايضاً . إلا ان صاحب الوسائل نقله في الباب ١٩ من اقسام الحج عن الفقيه وانها الى اسحاق بن عمار .

بمعنى ان عدوله غير صحيح ، بل يبقى على ما كان عليه حيث عقد احرامه الاول بالتلبية .

احتج ابن ادريس بان الاحرام بالحج إنما يسوغ التلبس به بعد التحلل من الاول ، وقبله يكون منهيًا عنه ، والنهي في العبادة يقتضي الفساد . وبان الاجماع منعقد على انه لا يجوز ادخال الحج على العمرة ولا العمرة على الحج قبل فراغ مناسكهما .

واجيب عنه بمنع كون النهي هنا مفسداً ، لرجوعه الى وصف خارج عن ماهية الاحرام . ومنع تحقق الادخال ، لان التقصير محل لا جزء من العمرة .

قال في المدارك بعد نقل هذا الجواب : ويتوجه على الاول : ان المنهي عنه نفس الاحرام ، لان التلبس به قبل التحلل من احرام العمرة ادخال في الدين ما ليس منه ، فيكون تشريعاً محرماً ، ويفسد لان النهي في العبادة يقتضي الفساد . واذا كان فاسداً يكون وجوده كعدمه ، ويبقى الحال على ما كان عليه من وجوب التقصير وانشاء احرام الحج . وعلى الثاني : ان المستفاد من الاخبار الكثيرة المتضمنة لبيان افعال العمرة كون التقصير من جملة افعالها وان حصل التحلل به ، كما في طواف الحج وطواف النساء . وقد صرح بذلك العلامة في المنتهى مدعياً عليه الاجماع . ومضى ثبت كون التقصير نسكاً تحقق الادخال بالتلبس باحرام الحج قبل الاتيان به جزماً . على ان اللازم من ما ذكره المجيب - من عدم اقتضاء النهي الفساد ، وعدم تحقق الادخال المنهي عنه - صحة الاحرام بالحج لا صيرورة الحجة مبتولة ، وهم لا يقولون به . ويظهر من المصنف التردد في هذه المسألة حيث اقتصر

— ١٢٢ — (الاحرام بحج التمتع قبل التقصير من عمرته) ج ١٥

على نقل القولين من غير ترجيح لاحدهما . وهو في محله ، وان كان مقتضى الاصل المصير الى ما ذكره ابن ادريس الى ان يشهد سند الروايتين . انتهى .

اقول : لا يخفى ان تصحيح كلام ابن ادريس والذب عنه بما ذكره انما يتجه مع طرح الخبرين كما اعترف به في آخر كلامه ، واما مع العمل بهما عند من لا يرى العمل بهذا الاصطلاح فالقول بهما متعين ، وما ذكره ابن ادريس ساقط ، وما نقله من الجواب عنه والايثار على الجواب المذكور بما ذكره تطويل بغير طائل . وما قدمناه من الدليل على عدم جواز الادخال بخصوص الخبرين المذكورين ، فلا إشكال . على ان اللازم من احتجاج ابن ادريس بعد تصحيحه والذب عنه بما ذكره هو بطلان الاحرام الثاني ، وهو لا ينافي ما دل عليه الخبران من سيورة الحجة مفردة بذلك .

ثم انه متى صارت الحجة مفردة بذلك - كما ذكره الشيخ - فيجب اكمالها ، وهل تجزىء عن الفرض الواجب ؟ اشكال ينشأ ، من تعلق التكليف بالتمتع وعدم حصول الضرورة المسوغة للعدول كما في غيره من ما تقدم ، ومن عدم الامر بالاعادة في الخبرين المذكورين مع ان المقام مقام البيان . قال في المسالك : والاقوى انه لا يجوزته عن فرضه لانه عدول اختياري ، ولم يأت بالمأمور به على وجهه . والظاهر ان الجاهل كالعالم ، لدخوله في اطلاق صحيحة ابي بصير (١) وانما خرج الناسي بنص خاص . انتهى . ونقل الشهيد في شرح الارشاد عن صاحب الجامع انه صرح بعدم الاجزاء عن الفرض ، ثم قال : وهو

الوجه ، اذ الفرض هو التمتع ولا ضرورة فلا يصح العدول . ويحتمل الاجزاء ، لعدم الامر بالاعادة فلا يجب ، وإلا لتأخر البيان عن وقت الحاجة او الخطاب . انتهى .

المسألة الثانية - يجب الاحرام من المواقيت المتقدمة على كل من دخل مكة ، فلا يجوز لاحد دخولها بغير احرام إلا ما استثنى من ما يأتي بيانه .

اما الحكم الاول فيدل عليه - مضافاً الى اتفاق الاصحاب على الحكم المذكور - روايات ؛ منها - ما رواه الشيخ في الصحيح عن محمد بن مسلم (١) قال ؛ « سألت ابا جعفر (عليه السلام) ؛ هل يدخل الرجل مكة بغير احرام ؟ فقال ؛ لا إلا ان يكون مريضاً او به بطن » .

وفي الصحيح عن عاصم بن حميد (٢) قال ؛ « قلت لابي عبد الله (عليه السلام) ؛ ايدخل احد الحرم إلا محرماً ؟ قال ؛ لا إلا مريض او مبطون » .

وروى ابن بابويه عن علي بن ابي حمزة (٣) قال ؛ « سألت ابا ابراهيم (عليه السلام) عن رجل يدخل مكة في السنة المرة والمرتين والثلاث كيف يصنع ؟ قال ؛ اذا دخل فليدخل ملبياً ، واذا خرج فليخرج محلاً » . وفي الصحيح عن محمد بن مسلم (٤) قال ؛ « سألت ابا جعفر (عليه

(١) التهذيب ج ٥ ص ١٦٥ و ٤٤٨ ، والوسائل الباب ٥٠ من الاحرام

(٢) التهذيب ج ٥ ص ١٦٥ و ٤٦٨ ، والوسائل الباب ٥٠ من الاحرام

(٣) الفقيه ج ٢ ص ٢٣٩ ، والوسائل الباب ٥٠ من الاحرام ، والباب

٦ من العمرة .

(٤) روى الشيخ في التهذيب ج ٥ ص ١٦٥ و ٤٤٨ حديث محمد بن -

السلام) : هل يدخل الرجل بغير احرام ؟ فقال : لا إلا ان يكون مريضاً او به بطن .

وظاهر الصحاح الثلاث المذكورة سقوط الاحرام عن المريض مطلقاً ، وبه قطع الشيخ في جملة من كتبه ، والمحقق في النافع .

وقال في التهذيب : ان الافضل للمريض الاجرام . واستدل بما رواه في الصحيح عن رفاعه بن موسى (۱) قال : « سألت ابا عبد الله (عليه السلام) عن رجل به بطن ووجع شديد ، يدخل مكة حلالاً ؟ فقال : لا يدخلها إلا محرماً . وقال : يحرمون عنه . ان الخطابين والمجتلبة اتوا النبي (صلى الله عليه وآله) فسألوه ، فاذن لهم ان يدخلوا حلالاً » وبهذا جمع من تأخر عنه ايضاً بين هذه الروايات .

ومثل صحيحة رفاعه المذكورة ما رواه في الكافي عنه ايضاً عن ابي عبد الله (عليه السلام) (۲) قال : « سألته عن الرجل يعرض له المرض الشديد قبل ان يدخل مكة . قال : لا يدخلها إلا باحرام » . ويمكن الجمع بينها ، بحمل الروايات المبيحة للدخول من غير

- مسلم بطريقين ، وفي كليهما : « هل يدخل الرجل مكة بغير احرام ؟ » واوردهما في الوسائل في الباب ۵۰ من الاحرام رقم (۲) و(۴) إلا انه اورد الاول بهذا اللفظ : « هل يدخل الرجل الحرم بغير احرام ؟ » ورواه الصدوق في الفقيه ج ۲ ص ۲۳۹ بلفظ : « مكة » ايضاً . واورد الحديث في الوافي باب (انه لا يجوز دخول مكة بغير احرام إلا لعلة) جامعاً بين طريقي التهذيب والفقيه ، واللفظ فيه كما اورده المصنف (قدس سره) هنا (۱) التهذيب ج ۵ ص ۱۶۵ ، والوسائل الباب ۵۰ و ۵۱ من الاحرام .

(۲) الوسائل الباب ۵۰ من الاحرام

ج ١٥ (يجوز للحطابين والمجتلبة والعبيد دخول مكة محلين) — ١٢٥ —

احرام على من لا يتمكن من الاتيان بالمناسك ولو بالحمل ، والاخيرين على من يتمكن . ويحتمل - ولعله الاقرب - حمل خبري رفاة على التقية ، فان مذهب ابي حنيفة - على ما نقله في المنتهى - انه لا يجوز لاحد دخول الحرم بغير احرام إلا من كان دون الميقات (١) . ولا ريب ان مذهب ابي حنيفة في زمانه له صيت وشهرة وقوة بخلاف سائر المذاهب فالتقية اقرب قريب في الخبرين المذكورين .

ويجب على الداخل ان ينوي باحرامه النسك من حج او عمرة ، فان الاحرام وان كان عبادة إلا انه غير مستقل بنفسه بل اما ان يكون لحج او عمرة . ويجب اكمال النسك الذي تلبس به ليتحلل من الاحرام . ولا يخفى ان الاحرام إنما يوصف بالوجوب مع وجوب الدخول ، وإلا كان شرطاً غير واجب كوضوء النافلة .

واما الحكم الثاني فانه قد استثنى الاصحاب (رضوان الله تعالى عليهم) من هذا الحكم مواضع :

احدها - الحطابون والمجتلبة ، ويدل عليه صحيحة رفاة المتقدمة والظاهر ان المراد بالمجتلبة من يجلب الاشياء الى البلد كالحنطة والدقيق والشعير والحشيش والفواكه ونحوها . والاصحاب قد عبروا هنا بالتكرار قال في المدارك : ومقتضى عبارة المصنف وغيره استثناء كل من يتكرر دخوله وان لم يدخل في قسم المجتلبة . وهو غير بعيد ، وان كان الاقتصار على مورد النص اولى . انتهى . وهو جيد .

وثانيها - العبيد ، صرح به الشيخ وجماعة ، فجوزوا لهم دخول مكة بغير احرام . واستدل عليه في المنتهى بان السيد لم يأذن لهم بالتشاغل

— ١٢٦ — (يجوز لمن يدخل مكة للقتال ان يدخلها محلاً) ج ١٥

بالنسك عن خدمته ، فاذا لم تجب عليهم حجة الاسلام لهذا المنع فعدم وجوب الاحرام لذلك اولى . انتهى . وهو جيد . ومرجهه الى ان الاحرام إنما يجب للنسك ، والنسك غير جائز له بدون اذن السيد ، فيسقط الاحرام حينئذ .

وثالثها - من دخلها لقتال ، فانه يجوز ان يدخلها محلاً ، كما دخل النبي (صلى الله عليه وآله) واصحابه عام الفتح . والحكم بذلك مشهور بين الاصحاب ، ومستندهم دخوله (صلى الله عليه وآله) واصحابه عام الفتح (١) . مع ان صحيحة معاوية بن عمار (٢) دلت على انه قال رسول الله (صلى الله عليه وآله) يوم فتح مكة : ان الله حرم مكة يوم خلق السماوات والارض ، وهي حرام الى ان تقوم الساعة ، لم تحل لاحد قبلي ولا تحل لاحد بعدي ولم تحل لي الا ساعة من نهار . قال في المنتهى بعد ذكر جواز الدخول بغير احرام للحطابين والمرضى وكل من يتكرر دخوله اليها ! وكذا من يريد دخولها لقتال سائغ ، كان يرتد قوم فيها ، او يبغون على امام عادل ، ويحتاج الى قتالهم ، فانه يجوز له دخولها من غير احرام ، لان النبي (صلى الله عليه وآله) دخلها عام الفتح وعليه عمارة سوداء (٣) لا يقال : انه كان مختصاً بالنبي (صلى الله عليه وآله) لانه قال (عليه السلام) ... وذكر حديث

(١) السيرة الحلبية ج ٣ ص ٩٨ ، ومشكاة المصابيح ج ٢ ص ٦٢ ، والمغني

لابن قدامة ج ٣ ص ٢٦٨

(٢) الوسائل الباب ٥٠ من الاحرام

(٣) الامتاع للمقريزي ج ١ ص ٣٧٧ ، والسيرة الحلبية ج ٣ ص ٩٨ ،

ومشكاة المصابيح ج ٢ ص ٦٢

ج ١٥ (المرأة تحرم كالرجل - يجوز للمرأة لبس المخيط) — ١٢٧ —

معاوية المتقدم . ثم قال : لانا نقول : يحتمل ان يكون معناه : احلت لي ولمن هو في مثل حالي . انتهى . ولا يخفى ما فيه .
ومن ما يؤيد صحة معاوية المذكورة ما رواه الصدوق في الفقيه بسنده عن كليب الاسدي عن ابي عبد الله (عليه السلام) (١) « ان رسول الله (صلى الله عليه وآله) استأذن الله (عز وجل) في مكة ثلاث مرات من الدهر ، فاذن له فيها ساعة من النهار ، ثم جعلها حراماً ما دامت السماوات والارض » .

وروى الفضل بن الحسن الطبرسي في كتاب اعلام الوری (٢) نقلاً من كتاب ابان بن عثمان عن بشير النبال عن ابي عبد الله (عليه السلام) في حديث فتح مكة « ان النبي (صلى الله عليه وآله) قال : ألا إن مكة محرمة بتحريم الله ، لم تحل لاحد كان قبلي ، ولم تحل لي الا ساعة من نهار ، فهي محرمة الى ان تقوم الساعة ، لا يختل خلاها ، ولا يقطع شجرها ، ولا ينفر صيدها ، ولا تحل لقطتها الا لمنشد . قال : ودخل مكة بغير احرام وعليهم السلاح ... الحديث » .

ورابعها - من دخلها بعد خروجه محرماً قبل مضي شهره الذي خرج فيه . وقد تقدم تحقيق القول في هذه المسألة في المقدمة الرابعة في المسألة الرابعة من مسائل المطلب الاول في حج التمتع (٣) .
المسألة الثالثة - احرام المرأة كاحرام الرجل إلا في اشياء :
احدها - لبس المخيط لهن ، فانه جائز على المشهور . وقد تقدم

(١) الوسائل الباب ٥٠ من الاحرام .

(٢) ص ١١٧ ، والوسائل الباب ٥٠ من الاحرام .

(٣) ج ١٤ ص ٣٦٢

تحقيق القول فيه (١) :

وثانيها - الجهر بالتلبية ، فإنه لا جهر عليها .

ويدل عليه ما رواه في الكافي عن ابي بصير عن ابي عبدالله (عليه

السلام) (٢) قال : « ليس على النساء جهر بالتلبية » .

وما رواه في التهذيب في الصحيح عن فضالة عن من حدثه عن

ابي عبدالله (عليه السلام) (٣) قال : « ان الله (تعالى) وضع عن النساء

اربعا : الجهر بالتلبية ، والسمي بين الصفا والمروة ، ودخول الكعبة ،

والاستلام » ورواه في الفقيه (٤) عن ابي سعيد المكاربي مثله ، وزاد

بعد قوله : « المروة » : « يعني : الهرولة » و اضاف « الاستلام »

الى « الحجر » .

وثالثها - التظليل سائراً ، فإنه محرم على الرجال دون النساء .

وتدل عليه صحيحة محمد بن مسلم عن احدهما (عليهما السلام) (٥)

قال : « سألت عن المحرم يركب القبة ؟ فقال : لا . قلت : فالمرأة

المحرمة ؟ قال : نعم » .

وصحيحة حريز عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٦) قال : « لا بأس

بالقبة على النساء والصبيان وهم محرمون » .

(١) ص ٨٨ و ٨٩

(٢) الوسائل الباب ٣٨ من الاحرام ، والباب ١٨ من الطواف

(٣) الوسائل الباب ٣٨ من الاحرام

(٤) ج ٢ ص ٢١٠ ، والوسائل الباب ٣٨ من الاحرام

(٥) الوسائل الباب ٦٤ من تروك الاحرام

(٦) الوسائل الباب ٦٥ من تروك الاحرام

ج ١٥ (يجب على المرأة ان تسفر عن وجهها في الاحرام) — ١٢٩ —

وصحيحة جميل بن دراج عن ابي عبدالله (عليه السلام) (١) قال :
« لا بأس بالظلال للنساء ، وقد رخص فيه للرجال » اقول : يعني :
حال الضرورة ، كما يأتي تحقيقه في محله ان شاء الله تعالى .
ورابعها - جواز لبس الحرير لها دونه . وقد تقدم الكلام
في ذلك (٢) .

وخامسها - وجوب كشف وجهها دونه ، فانه يجب عليها ان تسفر
عن وجهها اجماعاً ، لان احرامها في وجهها ، فلا يجوز لها تغطيته .
قال في المنتهى : انه قول علماء الامصار ، والاصل فيه قول
النبي (صلى الله عليه وآله) (٣) : « احرام الرجل في رأسه واحرام المرأة
في وجهها » .

ويدل عليه ما رواه الكليني في الصحيح او الحسن عن الحلبي عن
ابي عبدالله (عليه السلام) (٤) قال : « مر ابو جعفر (عليه السلام)
بامرأة متنقبة وهي محرمة ، فقال : احرمي واسفري وارخي ثوبك
من فوق رأسك ، فانك ان تنقبت لم يتغير لونك . فقال رجل : الى

(١) الوسائل الباب ٦٤ من تروك الاحرام (٢) ص ٨٢

(٣) هذا اللفظ ورد في حديث عبدالله بن ميمون الآتي غير منسوب الى
النبي (ص) . وفي سنن الدارقطني ج ٢ ص ٢٩٤ : عن ابن عمر عن النبي (ص)
ولكن في سنن البيهقي ج ٥ ص ٤٧ : انه موقوف على ابن عمر . وفي المغني
ج ٣ ص ٣٢٣ : كان ابن عمر يقول : « احرام الرجل في رأسه » . وذكر
القاضي في الشرح : ان النبي (ص) قال : « احرام الرجل في رأسه
واحرام المرأة في وجهها » .

(٤) الفروع ج ٤ ص ٣٤٤ ، والوسائل الباب ٤٨ من تروك الاحرام .

— ١٣٠ — (يجب على المرأة ان تسفر عن وجهها في الاحرام) ج ١٥

اين ترخييه ؟ فقال ؛ تغطي عينيها . قال . قلت ؛ يبلغ قمها ؟
قال ؛ نعم . » .

وفي الحسن بن عبدالله بن ميمون عن جعفر عن ابيه (عليهما
السلام) (١) قال ؛ « المحرمة لا تنتقب ، لان احرام المرأة في وجهها
واحرام الرجل في رأسه » .

وعن احمد بن محمد عن ابي الحسن (عليه السلام) (٢) قال ؛
« مر ابو جعفر (عليه السلام) بامرأة محرمة قد استتوت بمروحة ،
فاماط المروحة بقضيبه عن وجهها » .

وفي رواية معاوية بن عمار عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٣) قال ؛
« لا تطوف المرأة بالبيت وهي متنقبة » .

اقول ؛ وما تضمنته صحيحة الحلبي من جواز ارخاء الثوب من
فوق رأسها على وجهها فقد ورد في جملة من الاخبار ؛

ففي بعضها الى ان يبلغ الغم ، كما في الرواية المذكورة .

وروى الكليني في الصحيح عن العيص بن القاسم (٤) قال ؛ قال
ابو عبدالله (عليه السلام) في حديث ؛ « وكره النقاب » يعني ؛ للمرأة
المحرمة . وقال ؛ « تسدل الثوب على وجهها . قلت ؛ حد ذلك
الى اين ؟ قال ؛ الى طرف الانف قدر ما تبصر » اقول ؛ المراد

(١) الوسائل الباب ٤٨ و ٥٥ من تروك الاحرام

(٢) الفروع ج ٤ ص ٣٤٦ ، والفقيه ج ٢ ص ٢١٩ ، والوسائل الباب

٤٨ من تروك الاحرام .

(٣) الوسائل الباب ٤٨ من تروك الاحرام ، والباب ٦٨ من الطواف

(٤) الفروع ج ٤ ص ٣٤٤ ، والوسائل الباب ٤٨ من تروك الاحرام .

ج ١٥ (يجب على المرأة ان تسفر عن وجهها في الاحرام) — ١٣١ —

بالكرامة التحريم ، كما هو شائع في الاخبار .

وفي بعضها الى الذقن ، كما في صحيحة حريز (١) قال . « قال ابو عبدالله (عليه السلام) : المحرمة تسدل الثوب على وجهها الى الذقن . » وفي آخر الى النحر ، كما في صحيحة معاوية بن عمار عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٢) قال : « تسدل المرأة الثوب على وجهها من اعلاها الى النحر اذا كانت راكبة » .

وفي الصحيح عن زرارة عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٣) قال : « المحرمة تسدل ثوبها الى نحرها » .

اقول : ظاهر اطلاق هذه الاخبار عدم وجوب مجافاة الثوب عن الوجه ، فان اسداله من اعلى الرأس عليه الى المواضع المذكورة لا يكاد يسلم الوجه من اصابة الثوب له ، كما هو ظاهر . إلا ان يقال : ان المحرم انما هو شد الثوب على الوجه كما هو في النقاب ، او ان تخمره بالثوب ، واليه يشير قوله (عليه السلام) في صحيحة الحلبي : « فانك ان تنقبت لم يتغير لونك » ومجرد المماساة احيانا لا يمنع من تغير اللون ، ومن صدق الاسفار المأمور به في الاخبار . وبه يزول الاشكال .

ونقل عن الشيخ انه اوجب مجافاة الثوب عن وجهها بخشبة وشبهها بحيث لا يصيب البشرة ، وحكم بلزوم الدم اذا اصاب الثوب وجهها ولم تنزله بسرعة . وقال العلامة في المنتهى بعد نقل ذلك عنه : والوجه عندى سقوط هذا ، لانه غير مذكور في الخبر . مع ان الظاهر خلافه ، فان سدل الثوب لا يكاد تسلم معه البشرة من الاصابة ، فلو

(١) و(٢) و(٣) الوسائل الباب ٤٨ من تروك الاحرام .

— ١٣٢ — (الحائض تحرم اذا مرت بالميقات قاصدة النسك) ج ١٥

كان محرماً لبين ، لانه عمل الحاجة . انتهى . ونسب الشهيد في الدروس اعتبار المجافاة الى الشهرة . وهو مؤذن بتردده في ذلك . واستشكاه ايضاً العلامة في التذكرة .

والظاهر عندي من الاخبار هو ما قدمت ذكره ، إلا ان الاحوط ما ذكره الشيخ من مجافاة الثوب عن وجهها بخشبة ونحوها . واما وجوب الدم فلم اقف على دليل عليه ، ولا ذكره احد غيره في ما اعلم .

اذا عرفت ذلك فاعلم ان المشهور بين الاصحاب تحريم النقاب على المرأة ، بل قال في المدارك : انه مذهب الاصحاب ، لا اعلم فيه مخالفاً . وهو غفلة منه (قدس سره) فان العلامة في القواعد والارشاد قد افق بالكراهة ، ومثله المحقق في النافع ، وتردد في الشرائع . والظاهر انه عبارة عن شد الثوب على فمها وانفها وما سفل عنهما ، كاللثام للرجل . ويدل على التحريم الاخبار المتقدمة . ولعل من ذهب الى الكراهة استند الى لفظ الكراهة في صحيحة عيص بن القاسم المتقدمة . وفيه ان ورود الكراهة بمعنى التحريم في الاخبار شائع . فالمتجه هو القول بالتحريم .

المسألة الرابعة - الظاهر انه لا خلاف بين الاصحاب في وجوب الاحرام على الحائض اذا مرت بالميقات قاصدة النسك ، ولكن لاتصلي صلاة الاحرام .

ويدل على ذلك جملة من الاخبار : منها - ما رواه الشيخ في الصحيح عن معاوية بن عمار (١) قال : « سألت ابا عبدالله (عليه السلام)

(١) التهذيب ج ٥ ص ٣٨٨ ، والوسائل الباب ٤٨ من الاحرام .

ج ١٥ (الحائض تحرم اذا مرت بالمبيقات قاصدة النكاح) — ١٣٣ —

عن الحائض تحرم وهي حائض ؟ قال : نعم ، تغتسل ، وتحتشي ، وتصنع كما يصنع المحرم ، ولا تصلي .

وفي الصحيح عن منصور بن حازم (١) قال : « قلت لابي عبدالله (عليه السلام) : المرأة الحائض تحرم وهي لا تصلي ؟ قال : نعم اذا بلغت الوقت فلتحرم » .

وفي الصحيح عن العيص بن القاسم (٢) قال : « سألت ابا عبدالله (عليه السلام) : أتحرّم المرأة وهي طامث ؟ قال : نعم ، تغتسل ، وتلي ، وروى في الكافي في الموثق عن يونس بن يعقوب (٣) قال : « سألت ابا عبدالله (عليه السلام) عن الحائض تريد الاحرام . قال : تغتسل ، وتحتشي بالكسوف ، وتلبس ثوباً دون ثياب احرامها ، وتستقبل القبلة ، ولا تدخل المسجد ، وتهل بالحج بغير صلاة » .
والظاهر ان المراد بقوله : « تلبس ثوباً دون ثياب احرامها » اي تحتها ثلثا تتلو بالدم .

وعن زيد الشحام عن ابي عبد الله (عليه السلام) (٤) قال : « سئل عن امرأة حاضت وهي تريد الاحرام فتطمث . فقال : تغتسل ، وتحتشي بكسوف ، وتلبس ثياب الاحرام ، وتحرم ، فاذا كان الليل خلعتها ولبست ثيابها الاخر ، حتى تطهر » .

ونقل السيد السند في المدارك عن جده (قدس الله روحيهما) في مناسك الحج : انها تترك الغسل . ورده بانه غير جيد ، لورود الامر به

(١) التهذيب ج ٥ ص ٣٨٩ ، والوسائل الباب ٤٨ من الاحرام

(٢) و(٣) الوسائل الباب ٤٨ من الاحرام .

(٤) الفروع ج ٤ ص ٤٤٥ ، والوسائل الباب ٤٨ من الاحرام

— ١٣٤ — (ترك الحائض الاحرام جهلا - ترك الاحرام) ج ١٥

في الاخبار الكثيرة . ثم قال : ولو كان الميقات مسجد الشجرة احرمت منه اختياراً ، فان تعذر احرمت من خارجه . انتهى . وبذلك صرح غيره اقول : قد صرح موثقة يونس بن يعقوب بالمنع من دخول المسجد ، وان احرامها يصح من خارجه ، فلا ضرورة لما ارتكبوه من الاحرام اختياراً في المسجد ، ومع تعذره فمن خارجه .

ولو تركت الاحرام من الميقات جهلاً بالحكم وظناً منها انه لا يجوز لها الاحرام ، رجعت اليه واحرمت منه ان امكن ، وإلا احرمت من موضعها ولو في مكة ان لم تتمكن من الخروج الى خارج الحرم .

ويدل على ذلك جملة من الاخبار : منها - صحيحة معاوية بن عمار (١) قال : « سألت ابا عبدالله (عليه السلام) عن امرأة كانت مع قوم فعاثت ، فارسلت اليهم فسألهم . فقالوا : ما ندري عليك احرام ام لا وانت حائض ، فتركوها حتى دخلت الحرم . فقال : ان كان عليها مهلة فلترجع الى الوقت فلتحرم منه ، وان لم يكن عليها وقت فلترجع الى ما قدرت عليه بعد ما تخرج من الحرم بقدر ما لا يفوتها . الى غير ذلك من الاخبار التي تقدمت في مسائل المقام الثاني من المقدمة الخامسة .

المقصد الرابع

في ترك الاحرام وهي محرمات ومكروهات
وتحقيق الكلام فيه يقتضي بسطه في فصلين :

(١) الفروع ج ٤ ص ٣٢٥ ، والتهذيب ج ٥ ص ٣٨٩ ، والوسائل الباب ١٤ من المواقيت .

الفصل الاول - في التزوك المحرمة ، وهي اثنان :

الاول - صيد البر ، ويحرم اصطيداً واكلاً واسارة ودلالة واغلاقاً وذبحاً .

وهيها بحوث : الاول - لا يخفى ان هذا الحكم مجمع عليه حق قال في المنتهى : انه قول كل من يحفظ عنه العلم .

والاصل فيه الكتاب العزيز ، والسنة المطهرة ، قال الله (عز وجل) : « يا ايها الذين آمنوا لا تقتلوا الصيد وانتم حرم » (١) وقال (عز وجل) . « وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرماً » (٢) .

واما السنة المطهرة فمستفيضة ، ومنها - وما رواه ثقة الاسلام في الصحيح عن الحلبي عن ابي عبدالله (عليه السلام) ، (٣) ، قال : « لا تستحلن شيئاً من الصيد وانتم حرام ، ولا وانتم حلال في الحرم ، ولا تدلن عليه محلاً ولا محرماً فيصطاده ، ولا تشر اليه فيستحل من اجلك ، فان فيه فداء لمن تعمد » .

وفي الصحيح عن منصور بن حازم عن ابي عبد الله (عليه السلام) (٤) قال : « المحرم لا يدل على الصيد ، فان دل عليه فقتل فعليه الفداء » وما رواه الشيخ في الصحيح - والكليني في الصحيح او الحسن - عن معلوية بن عمار عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٥) قال : « لا تأكل

(١) سورة المائدة ، الآية ٩٥ .

(٢) سورة المائدة ، الآية ٩٦ .

(٣) الفروع ج ٤ ص ٣٨١ ، والوسائل الباب ١٠ من تزوك الاحرام .

(٤) الوسائل الباب ١ من تزوك الاحرام ، والباب ١٧ من كفارات الصيد

(٥) الوسائل الباب ٣١ من كفارات الصيد .

من الصيد وانت حرام وان كان اصابه محل ، وليس عليك فداء ما اتيته
بجهالة إلا الصيد ، فان عليك فيه الفداء بجهل كان او بعدم .
وما رواه في الكافي ايضاً عن معاوية بن عمار في الصحيح او
الحسن (١) قال : « قال ابو عبدالله (عليه السلام) : ما وطأته او وطأه
بميرك وانت محرم فعليك فداؤه . وقال : اعلم انه ليس عليك فداء
شيء اتيته وانت جاهل به وانت محرم في حجك ولا في عمرتك إلا الصيد
فان عليك فيه الفداء بجهالة كان او بعدم » .

وفي الصحيح عن احمد بن محمد البنظري عن ابي الحسن الرضا
(عليه السلام) (٢) قال : « سألته عن المحرم يصيب الصيد بجهالة
قال : عليه كفارة . قلت : فان اصابه خطأ ؟ قال : واي شيء الخطأ
عندك ؟ قلت : يرمي هذه النخلة فيصيب نخلة اخرى . قال : نعم هذا
الخطأ ، وعليه الكفارة . قلت : فانه اخذ طائراً متعمداً فذبحه وهو
محرم ؟ قال : عليه الكفارة . قلت : ألسنت قلت : ان الخطأ والجهالة
والعمد ليسوا بسواء ، فبأي شيء يفضل المتعمد الجاهل والخطأ ؟
قال : انه اثم ولوم بدينه » .

وما رواه الكليني والشيخ في الصحيح عن معاوية بن عمار عن
ابي عبدالله (عليه السلام) (٣) قال : « اذا احرمت فائق قتل الدواب

(١) الفروع ج ٤ ص ٣٨٢ و ٣٨٣ ، والوسائل الباب ٣١ من كفارات

الصيد .

(٢) الفروع ج ٤ ص ٢٨١ ، والوسائل الباب ٣١ من كفارات الصيد

(٣) الفروع ج ٤ ص ٣٦٣ ، والتهذيب ج ٥ ص ٣٦٥ ، والوسائل

الباب ٨١ من تروك الاحرام ، والوافي باب (قتل الدواب للمحرم)

كلها إلا الافعى والعقرب والفأرة ، فاما الفأرة فانها توهي السقاء وتحرق على اهل البيت ، واما العقرب فان نبي الله (صلى الله عليه وآله) مد يده الى الحجر فلمسعه عقرب ، فقال : لعنك الله ، لا برأ تدعين ولا فاجراً . والحية اذا ارادتك فاقتلها ، فان لم تردك فلا تردّها والكلب العقور والسبع اذا اراداك فاقتلها ، فان لم يريدك فلا تردّها . والاسود الغدر فاقتله على كل حال . وارم الغراب والحدأة رمياً عن ظهر بعيرك .

وما رواه في الصحيح عن حربز عن من اخبره عن ابي عبد الله (عليه السلام) (١) قال : « كل ما خاف المحرم على نفسه من السباع والحيات وغيرها فليقتله ، وان لم يردك فلا تردّه » . وما رواه الشيخ في التهذيب عن عمر بن يزيد عن ابي عبد الله (عليه السلام) (٢) قال : « واجتنب في احرامك صيد البر كله ، ولا تأكل من ما صاده غيرك ، ولا تشر اليه فيصيده » . الى غير ذلك من الاخبار الكثيرة .

وتنقيح البحث في المقام يتم برسم مسائل : الاولى - اختلف كلام الاصحاب (رضوان الله عليهم) في المعنى المراد من الصيد في هذا المقام ، فظاهر كلام جملة : منهم - المحقق في الشرائع ، والعلامة في الارشاد : انه الحيوان الممتنع ، وهو اعم من ان يكون محلاً او محرماً . وفي النافع : انه الحيوان المحلل الممتنع . ومثله الشهيد في الدروس ، إلا

(١) الفروع ج ٤ ص ٣٦٣ ، والتهذيب ج ٥ ص ٣٦٥ و ٤٦٥ ، والوسائل

الباب ٨١ من تروك الاحرام .

(٢) الوسائل الباب ١ من تروك الاحرام

— ١٣٨ — (تحريم الصيد في الاحرام يعم الحيوان المحلل والمحرم) ج ١٥

انه استثنى افراداً من المحرم فالحقها به ، حيث قال : الاول - الصيد وهو الحيوان المحلل ، إلا ان يكون اسداً او ثعلباً او ارنباً او ضباً او قنفذاً او يربوعاً ، الممتنع بالاصالة ، البري . ونقل في المدارك عن جملة من الاصحاب انهم ألحقوا الستة المذكورة بالمحلل . وعن آخرين انهم ألحقوا الزنبور والاسد والعظاية . ونقل عن ابي الصلاح انه حرم قتل جميع الحيوان إلا اذا خاف منه او كان حية او عقرباً او فأرة او غراباً . والظاهر ان مراده بالحيوان : الممتنع لا مطلق الحيوان ، للنص (١) والاجماع على جواز ذبح غيره . وعلى هذا يرجع كلامه الى ما تقدم نقله عن المحقق في الشرائع من العموم للمحلل والمحرم . وفي المسالك والروضة : انه الحيوان المحلل الممتنع بالاصالة . ثم قال : ومن المحرم الثعلب والارنب والضب واليربوع والقنفذ والقمل . وهو يرجع الى ما ذكره الشهيد في الدروس . وفي التذكرة : انه الحيوان الممتنع . وقيل ما جمع ثلاثة اشياء : ان يكون مباحاً وحشياً بمتنعاً . وفي المنتهى : انه الحيوان الممتنع . وقيل يشترط ان يكون حلالاً .

ولا يخفى ان الظاهر من الاخبار هو تحريم الصيد اعم من ان يكون حلالاً او محرماً ، ولا سيما رواية عمر بن يزيد وهي الاخيرة من قوله (عليه السلام) : « واجتنب في احرامك صيد البر كله » ويدل عليه ايضاً اطلاق قوله تعالى : « لا تقتلوا الصيد وانتم حرم » (٢) وقوله (عليه السلام) في صحيحة معاوية بن عمار : « اذا احرمت فائق قتل الدواب كلها إلا الافعى والعقرب والفأرة » وفي رواية

(١) الوسائل الباب ٨٢ من تروك الاحرام ، والباب ٤٠ من كفارات الصيد

(٢) سورة المائدة ، الآية ٩٥

حرير (١) : « كل ما خاف المحرم على نفسه من السباع والحيات وغيرها فليقتله ، وإن لم يردك فلا ترده » ولا ينافي ذلك عدم ترتب الكفارة على قتل بعض انواع غير المأكول ، إذ ليس من لوازم التحريم ترتب الكفارة ، كما لا يخفى .

الثانية - الظاهر ان من قيد بالممتنع مقتصراً عليه فمراده الممتنع اصالة ، كما صرح به في الدروس ، وإلا لدخل فيه ما توحش وامتنع من الحيوانات الاهلية ، وخرج عنه ما تأهل من الحيوانات الوحشية الممتنعة ، كالظبي ونحوه ، مع ان الظاهر انه لا خلاف في جواز قتل الاول وعدم جواز قتل الثاني .

واعلم ان الدلالة اعم من الاشارة ، لان الاشارة لا تكون إلا باجزاء الجسد ، والدلالة كما تكون بذلك تكون بالقول والكتابة . ولا فرق في تحريم الدلالة على المحرم بين كون المدلول محرماً او حلالاً ، ولا بين الدلالة الخفية والواضحة .

قيل ! ولو فعل المحرم عند رؤية الصيد فعلاً اوجب لغيره انه فطن للصيد ، مثل ان يتشوق اليه او يضحك ، ففي التحريم وجهان ، من الشك في تسميته دلالة ، ومن كونه في معناها .

وقال بعض الاصحاب (رضوان الله عليهم) ان الدلالة إنما تحرم لمن يريد الصيد اذا كان جاهلاً بالمدلول عليه ، فاولم يكن مريداً للصيد او كان عالماً به ولم تغد الدلالة زيادة انبعاث فلا حكم لها ، بل الظاهر ان مثل ذلك لا يسمى دلالة .

الثالثة - ينبغي ان يعلم ان الجراد في معنى الصيد البري فيحرم

قتله ، ويضمنه المحرم في الحل والحرم ، وإن كان أصله من البحر ،
لأنه يتولد منه أولاً ثم يتوالد في البر . وذكر في التذكرة أنه قول
علمائنا وأكثر العامة (١) .

ويدل على تحريمه على المحرم روايات عديدة ؛ منها - صحيحة
محمد بن مسلم عن أبي جعفر (عليه السلام) (٢) قال : « مر علي
(صلوات الله عليه) على قوم يأكلون جراداً وهم محرمون ، فقال :
سبحان الله واتم محرمون ؟ فقالوا : إنما هو من صيد البحر . فقال لهم :
ارموه في الماء اذن » .

وفي الصحيح عن معاوية بن عمار (٣) قال : « قال أبو عبد الله (عليه
السلام) : الجراد من البحر ، وكل شيء أصله من البحر ويكون في
البر والبحر فلا ينبغي للمحرم أن يقتله ، فإن قتله فعليه الغداء ،
كما قال الله تعالى » (٤) .

(١) المجموع للنووي الشافعي شرح المذهب ج ٧ ص ٢٩٨ الطبعة
الثانية ، والمغني لابن قدامة الحنبلي ج ٣ ص ٥١٩ ، والبحر الرائق لابن
نجيم الحنفي ج ٣ ص ٣٥ .

(٢) الفروع ج ٤ ص ٢٩٣ ، والتهذيب ج ٥ ص ٣٦٣ ، والفتاوى ج ٢
ص ٢٣٥ ، والوسائل الباب ٧ من تروك الاحرام .

(٣) التهذيب ج ٥ ص ٤٦٨ ، والوسائل الباب ٦ من تروك الاحرام ،
والباب ٣٧ من كفارات الصيد .

(٤) في سورة المائدة ، الآية ٩٥ : يا أيها الذين آمنوا لا تقتلوا الصيد
وانتم حرم ... الآية .

وعن معاوية في الصحيح ايضاً عن ابي عبدالله (عليه السلام) (١) قال : « ليس للمحرم ان يأكل جراداً ، ولا يقتله . قال : قلت : ما تقول في رجل قتل جرادة وهو محرم ؟ قال : تمره خير من جرادة . وهو من البحر ، وكل شيء اصله من البحر ويكون في البر والبحر فلا ينبغي للمحرم ان يقتله ، فان قتله متمداً فعليه الغداء ، كما قال الله تعالى » (٢) .

وعن حريز عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٣) قال : « على المحرم ان يتنكب الجراد اذا كان على طريقه ، فان لم يجد بدأ فقتل فلا بأس » وعن ابي بصير في الموثق (٤) قال : « سألت عن الجراد يدخل متاع القوم فيدوسونه من غير عمد لقتله ، او يمرون به في الطريق فيطأونه . قال : ان وجدت معدلاً فاعدل عنه ، فان قتلته غير متعمد فلا بأس » .

وروى الشيخ في الصحيح عن معاوية بن عمار (٥) قال : « قلت لابي عبدالله (عليه السلام) : الجراد يكون على ظهر الطريق والقوم محرمون ، فكيف يصنعون ؟ قال : يتنكبونه ما استطاعوا . قلت : فان قتلوا منه شيئاً ، ما عليهم ؟ قال . لا شيء عليهم » واطلاق الخبر مقيد بسابقه .

(١) الوسائل الباب ٣٧ من كفارات الصيد .

(٢) في سورة المائدة ، الآية ٩٥ : يا ايها الذين آمنوا لا تقتلوا الصيد وانتم حرم ... الآية . (٣) الوسائل الباب ٣٨ من كفارات الصيد

(٤) الوسائل الباب ٧ من تروك الاحرام

(٥) التهذيب ج ٥ ص ٣٦٤ ، والوسائل الباب ٣٨ من كفارات الصيد

وعن معاوية بن عمار في الحسن عن أبي عبد الله (عليه السلام) (١) أنه قال : « اعلم أن ما وطأت من الدبا أو أوطأته بعيرك فعليك فداؤه » .
الرابعة - لا خلاف في جواز صيد البحر ، نصاً وفتوى ، وجواز أكله ، وسقوط الفدية فيه .

والاصل فيه قوله (عز وجل) : أحل لكم صيد البحر وطعامه متاعاً لكم وللسيارة (٢) .

وما رواه ثقة الاسلام في الحسن عن حريز عن من أخبره - ورواه الشيخ في الصحيح عن حريز عن أبي عبد الله (عليه السلام) وفي الفقيه مرسلاً - عن أبي عبد الله (عليه السلام) (٣) قال : « لا بأس بأن يصيد المحرم السمك ، ويأكل ماله وطريه ، ويتزود ، قال الله (عز وجل) : أحل لكم صيد البحر وطعامه متاعاً لكم وللسيارة (٤) قال : هو ماله الذي يأكلون . وفصل ما بينهما : كل طير يكون في الأجسام يبيض في البر ويفرخ في البر فهو من صيد البر ، وما كان من صيد البر يكون في البر ويبيض في البحر ويفرخ في البحر فهو من صيد البحر » أقول : ومن هذه الرواية يعلم حكم الطيور التي تعيش في البر والبحر ، فإنه يكون المدار على الحاقها بأحد الصنفين على البيض في ذلك المكان ، فإن باضت في البحر وفرخت فيه فهي من الطيور البحرية ، وإن باضت وفرخت في البر فهي من الطيور البرية . والظاهر أنه

(١) الوسائل الباب ٣٧ و٥٣ من كفارات الصيد .

(٢) و(٤) سورة المائدة ، الآية ٩٦ .

(٣) الفروع ج ٤ ص ٣٩٢ ، والتهذيب ج ٥ ص ٣٦٥ ، والفقيه

ج ٢ ص ٢٣٦ ، والوسائل الباب ٦ من ترك الاحرام .

لا خلاف فيه ايضاً .

الخامسة - المشهور بين الاصحاب (رضوان الله عليهم) انه لو ذبح المحرم الصيد كان ميتة حراماً على المحل والمحرم ، بل قال في المنتهى ! انه قول علمائنا اجمع .

واستدل عليه برواية الشيخ عن وهب عن جعفر عن ابيه عن علي (عليهم السلام) (١) قال : « اذا ذبح المحرم الصيد لم يأكله الحلال والحرام وهو كالميتة ، واذا ذبح الصيد في الحرم فهو ميتة ، حلال ذبحه او حرام » وعن اسحاق في الموثق عن جعفر (عليه السلام) (٢) : « ان علياً (عليه السلام) كان يقول : اذا ذبح المحرم الصيد في غير الحرم فهو ميتة لا يأكله محل ولا محرم ، واذا ذبح المحل الصيد في جوف الحرم فهو ميتة لا يأكله محل ولا محرم »

اقول : ويدل عليه ايضاً ما رواه الشيخ في الصحيح عن ابي احمد - يعني : محمد بن ابي عمير - عن من ذكره عن ابي عبد الله (عليه السلام) (٣) قال : « قلت له : المحرم يصيب الصيد فيفديه ، ايطعمه او يطرحه ؟ قال : اذا يكون عليه فداء آخر . قلت : فما يصنع به ؟ قال : يدفنه » قال الشيخ بعد ذكر هذا الخبر : فلولا انه جرى مجرى الميتة لما امر بدفنه بل امره بان يطعم المحلين ولم يوجب فداء آخر .

وذهب الصدوق في من لا يحضره الفقيه (٤) الى ان مذبح المحرم

(١) و(٢) الوسائل الباب ١٠ من تروك الاحرام .

(٣) الوسائل الباب ١٠ من تروك الاحرام ، والباب ٥٥ من كفارات

الصيد .

(٤) ج ٢ ص ٢٣٥ .

— ١٤٤ — (هل الصيد الذي يذبحه المحرم ميتة حرام ؟) ج ١٥

في غير الحرم لا يعزم على المحل ، قال ؛ ولا بأس ان يأكل المحل ما صاده المحرم وعلى المحرم فداؤه . ونقل في الدروس القول بذلك عن ابن الجنيد ايضاً ، ونقل العلامة في المختلف هذا القول ايضاً عن الشيخ المفيد والسيد المرتضى (رحمهما الله) حيث قالوا ؛ لا بأس ان يأكل المحل ما صاده المحرم ، وعلى المحرم فداؤه . وكذا نقله عن ابن الجنيد ايضاً . واليه مال في المدارك ، للاخبار الكثيرة الصحيحة الدالة عليه ؛ ومنها - صحيحة معاوية بن عمار (١) قال ؛ « سألت ابا عبدالله (عليه السلام) عن رجل اصاب صيداً وهو محرم ، أياكل منه الحلال ؟ فقال ؛ لا بأس إنما الفداء على المحرم » .

وصحيحة حريز (٢) قال ؛ « سألت ابا عبدالله (عليه السلام) عن محرم اصاب صيداً ، أياكل منه المحل ؟ قال ؛ ليس على المحل شيء إنما الفداء على المحرم » .

وصحيحة منصور بن حازم (٣) قال ؛ « قلت لابي عبدالله (عليه السلام) : رجل اصاب صيداً وهو محرم ، أكل منه وانا حلال ؟ قال ؛ انا كنت فاعلاً . قلت له ؛ فرجل اصاب مالا حراما ؟ فقال ؛ ليس هذا مثل هذا يرحمك الله » .

وحسنة الحلبي (٤) قال ؛ « المحرم اذا قتل الصيد فعليه جزاؤه ، ويتصدق بالصيد على مسكين » .

(١) و(٢) الوسائل الباب ٣ من تروك الاحرام .

(٣) التهذيب ج ٥ ص ٣٧٥ ، والوسائل الباب ٣ من تروك الاحرام

(٤) الوسائل الباب ١٠ من تروك الاحرام

ج ١٥ (ما يذبحه المحل في الحرم محكوم بالميتة) — ١٤٥ —

وحسنة معاوية بن عمار (١) قال : « قال ابو عبدالله (عليه السلام) . اذا اصاب المحرم الصيد في الحرم وهو محرم فانه ينبغي له ان يذفنه ولا يأكله احد ، واذا اصابه في الحل فان الحلال يأكله ، وعليه هو الغداء » .
والشيخ (رحمه الله تعالى) بعد ذكر الروایتين الاخيرتين تناولهما بالحمل على ما اذا ادرك الصيد وبه رمق ، بان يحتاج الى الذبح ، فانه يجوز للمحل والحال هذه ان يذبحه ويأكله . ولا يخفى ما فيه من البعد عن ظواهر الاخبار . ثم قال : ويجوز ايضاً ان يكون المراد اذا قتله برمييه اياه ولم يكن ذبحه ، فانه اذا كان الامر على ذلك جاز اكله للمحل دون المحرم ، والاخبار الاولى تناولت من ذبح وهو محرم ، وليس الذبح من قبيل الرمي في شيء . وهذا التفصيل ظاهر شيخنا المفيد في المقنعة ، إلا ان ظاهر نقل العلامة عنه المتقدم ذكره يعطي العموم وبالجمله فالمسألة لا تخلو من شوب الاشكال ، والاحتياط فيها مطلوب على كل حال .

واما من يقتصر في العمل بالروايات على الصحيح كالسيد السند في المدارك فانه يتحتم عنده العمل بالقول الثاني ، لصحة اخباره ، كما اشار اليه في المدارك ، ولكن من عداه من اصحاب هذا الاصطلاح إنما جروا على ما جرى عليه المتقدمون من القول المشهور ، والاستدلال بالروايتين المتقدمتين .

السادسة - قد استفاضت الروايات - مضافاً الى اتفاق الاصحاب - بتحريم ما ذبحه المحل في الحرم ، وانه في حكم الميتة لا يحل لمحل ولا يحرم ، ومنها - ما تقدم في روايتي وهب واسحاق المتقدمتين .

(١) الفروع ج ٤ ص ٢٨٢ ، والوسائل. الباب ٣ من تروك الاحرام

— ١٤٦ — (ما يذبحه المحل في الحرم محكوم بحكم الميتة) ج ١٥

ومنها - ما رواه الصدوق في الصحيح عن عبدالله بن سنان (١) « انه سأل ابا عبدالله (عليه السلام) عن قول الله (عز وجل) : ومن دخله كان آمناً (٢) قال : من دخل الحرم مستجيراً به فهو آمن من سخط الله (عز وجل) وما دخل في الحرم من الوحش والطير كان آمناً من ان يهاج او يؤذى حتى يخرج من الحرم » .

وعن محمد بن مسلم في الصحيح (٣) « انه سأل احدهما (عليهما السلام) عن الظبي يدخل الحرم . فقال : لا يؤخذ ولا يمس ، لان الله (تعالى) يقول : ومن دخله كان آمناً » (٤) .

وما رواه الشيخ في الصحيح عن عبدالرحمان بن الحجاج (٥) قال : « سألت ابا عبدالله (عليه السلام) عن فرخين مسرولين ذبحتهما وانا بمكة محل . فقال لي : لم ذبحتهما ؟ فقلت : جاءني بهما جارية قوم من اهل مكة فسألني ان اذبحهما ، فظننت اني بالكوفة ولم اذكر اني بالحرم ، فذبحتهما . فقال : تصدق بثمانهما . فقلت : فكم ثمنهما ؟ فقال : درهم ، وهو خير منهما » .

وما رواه الكليني في الصحيح عن الحلبي عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٦)

(١) الفقيه ج ٢ ص ١٦٣ ، والوسائل الباب ٨٨ من تروك الاحرام ،
والباب ١٣ من كفارات الصيد

(٢) و(٤) سورة آل عمران ، الآية ٩٦

(٣) الوسائل الباب ٨٨ من تروك الاحرام

(٥) التهذيب ج ٥ ص ٣٤٦ ، والفروع ج ٤ ص ٢٣٧ ، والوسائل

الباب ١٠ من كفارات الصيد .

(٦) الوسائل الباب ١٤ من كفارات الصيد

ج ١٥ (ما يذبحه المحل في الحرم محكوم بحكم الميتة) — ١٤٧ —

« انه سئل عن الصيد يصاد في الحل ثم يجاء به الى الحرم وهو حي . فقال : اذا ادخله الى الحرم فقد حرم عليه اكله وامساكه ، فلا تشتري في الحرم الا مذبوحاً ذبح في الحل ثم يجيء به الى الحرم مذبوحاً ، فلا بأس به للحلال . »

وما رواه الصدوق عن حفص بن البختري في الصحيح عن ابي عبدالله (عليه السلام) (١) : « في من اصاب طيراً في الحرم . قال : ان كان مستوى الجناح فليخل عنه ، وان كان غير مستو تنقه واطعمه واسقاه ، فاذا استوى بجنائحه خلى عنه . »

وما رواه الشيخ عن منصور بن حازم في الصحيح عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٢) : « في حمام ذبح في الحل . قال : لا يأكله محرم ، واذا ادخل مكة اكله المحل بمكة ، واذا ادخل الحرم حياً ثم ذبح في الحرم فلا يأكله ، لانه ذبح بعد ما دخل مأمنه . »

وما رواه الصدوق عن شهاب بن عبد ربه في الصحيح (٣) قال : « قلت لابي عبدالله (عليه السلام) : اني اتسحر بفراخ اوتى بها من غير مكة فتذبح في الحرم فاتسحر بها ؟ فقال : بش السحور سحورك ، اما علمت ان ما دخلت به الحرم حياً فقد حرم عليك ذبحه وامساكه ؟ . »

وما رواه الشيخ والصدوق في الصحيح عن معاوية بن عمار (٤) قال : « سألت ابا عبدالله (عليه السلام) عن طائر اهل ادخل

(١) والوسائل الباب ١٢ من كفارات الصيد

(٢) الوسائل الباب ٥ من تروك الاحرام

(٤) الوسائل الباب ١٢ و ٣٦ من كفارات الصيد

— ١٤٨ — (ما يذبحه المحل في الحل يأكله المحل في الحرم) ج ١٥

الحرم حياً . فقال : لا يمس ، لان الله (تعالى) يقول ؛ ومن دخله
كان آمناً « (١) .

وما رواه الصدوق في الصحيح عن معاوية بن عمار (٢) « انه سأل
ابا عبدالله (عليه السلام) عن طير اهلي اقبل فدخل الحرم . فقال :
لا يمس ، لان الله (عز وجل) يقول ؛ ومن دخله كان آمناً « (٣) .
وعن زرارة في الصحيح (٤) « ان الحكم سأل ابا جعفر (عليه
السلام) عن رجل اهدى له في الحرم حمامة مقصوفة . فقال : انتفها
واحسن علفها ، حتى اذا استوى ريشها فخل سبيلها » .
الى غير ذلك من الاخبار الكثيرة .

ولو ذبحه المحل في الحل جاز اكله للمحل في الحرم . ويدل عليه
- زيادة على ما تقدم في صحيحة الحلبي وصحيحة منصور بن حازم -
ما رواه الصدوق في الصحيح عن الحلبي عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٥)
قال ؛ « لا تشتري في الحرم إلا مذبوحاً قد ذبح في الحل ثم جيء به
الى الحرم مذبوحاً فلا بأس به للحلال » .

وما رواه الشيخ في الصحيح عن عبدالله بن ابي يعفور (٦) قال ؛ « قلت
لابي عبدالله (عليه السلام) ؛ الصيد يصاد في الحل ويذبح في الحل ويدخل

(١) و (٢) سورة آل عمران ، الآية ٩٦

(٢) الفقيه ج ٢ ص ١٧٠ ، والوسائل الباب ١٢ و ٣٦ من كفارات

الصيد . وهو نفس الحديث الذي تقدم نقله عن الشيخ والصدوق إلا ان
لفظ الصدوق يختلف قليلاً عن لفظ الشيخ

(٤) الوسائل الباب ١٢ من كفارات الصيد

(٥) و (٦) الوسائل الباب ٥ من تروك الاحرام .

ج ١٥ (ما يذبحه المحل في الحل يأكله المحل في الحرم) — ١٤٩ —

الحرم ويؤكل ؟ قال : نعم لا بأس به .
وفي الصحيح الى الحكم بن عتيبة (١) قال : « قلت لابي جعفر (عليه السلام) : ما تقول في حمام اهلي ذبح في الحل وادخل الحرم ؟ فقال : لا بأس بأكله لمن كان محلاً ، فان كان محرماً فلا . وقال : فان ادخل الحرم فذبح فيه فانه ذبح بعد ما دخل مأمنه . »

واما ما رواه الشيخ عن منصور في الصحيح (٢) قال : « قلت لابي عبدالله (عليه السلام) : اهدي لنا طير مذبوح فأكله اهلنا ؟ فقال : لا يرى به اهل مكة بأساً (٣) قلت : فأى شيء تقول انت ؟ قال : عليهم ثمنه . »

قال الشيخ : ليس في هذا الخبر ان الطير ذبح في الحل او الحرم ، فيحمل على ان ذبحه كان في الحرم لثلاثين ما سبق وما يأتي من الاخبار .

اقول : ما ذكره (قدس سره) جيد ، فانه لا يخفى ان مقتضى القواعد الكلية والضوابط الجلية هو حل الطير في هذه الصورة ، لان كل شيء فيه حلال وحرام فهو لك حلال حتى تعرف الحرام بعينه (٤) وهذا منه . وحيث حكم (عليه السلام) في الخبر بوجوب الثمن فهو

(١) الوسائل الباب ٥ من تروك الاحرام .

(٢) الوسائل الباب ٥ من تروك الاحرام ، والباب ١٠ من كفارات الصيد من الفقيه ، والباب ١٤ من كفارات الصيد عن الكافي

(٣) المبسوط للمرخسي ج ٤ ص ٩٩ باب (جزاء الصيد)

(٤) الوسائل الباب ٤ من ما يكتسب به ، والباب ٦٤ من الاطعمة

المحرمة ، والباب ٦١ من الاطعمة المباحة .

البتة إنما يكون عن قرينة مقامية اقتضت الدلالة على ذبحه في الحرم .
وان خفيت علينا الآن .

السابعة - الظاهر أنه لا خلاف بين الاصحاب في جواز صيد البحر وحله ، وقد تقدم الكلام فيه . ومثله الدجاج الحبشي ، قال في المسالك ؛ قيل انه طائر اغبر اللون في قدر الدجاج الاهلي اصله من البحر . انتهى وفي بعض الحواشي ؛ انه طير اسود مشهور في المغرب بالدجاج الحبشي ، كان بحرياً في الاصل فصار برياً .

ومن ما يدل على جواز اكله - مضافاً الى اتفاق الاصحاب على ذلك - ما رواه الصدوق في الصحيح عن معاوية بن عمار (١) « انه سأل ابا عبدالله (عليه السلام) عن دجاج الحبش . فقال : ليس من الصيد انما الطير ما طار بين السماء والارض ، وصف » .

وما رواه الشيخ عن معاوية بن عمار (٢) قال ؛ « سألت ابا عبدالله (عليه السلام) عن الدجاج الحبشي . فقال : ليس من الصيد ، انما الصيد ما كان بين السماء والارض . قال ؛ وقال ابو عبد الله (عليه السلام) ؛ ما كان من الطير لا يصف فلك ان تخرجه من الحرم ، وما صف منها فليس لك ان تخرجه » .

وما رواه الصدوق في الصحيح عن عبدالله بن سنان عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٣) قال ؛ « كل ما لم يصف من الطير فهو بمنزلة الدجاج » .

وما رواه الكليني في الصحيح او الحسن عن معاوية بن عمار عن ابي عبدالله

(١) و(٣) الوسائل الباب ٤٠ من كفارات الصيد .

(٢) الوسائل الباب ٤١ من كفارات الصيد

(عليه السلام) (۱) قال : « ما كان يصف من الطير فليس لك أن تخرجه . قال : وسألته عن دجاج الحبش . قال : ليس من الصيد إنما الصيد ما طار بين السماء والأرض . »
وعن عمران الحلبي في الصحيح أو الحسن (۲) قال : « قلت لأبي عبد الله (عليه السلام) : ما يكره من الطير ؟ فقال : ما صف على رأسك »
وعن محمد بن مسلم في الصحيح عندي (۳) قال : « سئل أبو عبد الله (عليه السلام) وأنا حاضر عن الدجاج الحبشي يخرج به من الحرم . فقال : نعم ، لأنها لا تستقل بالطيران » قال (۴) : « وفي خبر آخر : أنها تدف دفيفاً . »

(۱) الفروع ج ۱ ص ۲۲۹ الطبع القديم ، وج ۴ ص ۲۳۲ الطبع الحديث ، والوافي باب (حكم صيد الحرم) والوسائل الباب ۴۱ و ۴۰ من كفارات الصيد . وقد أورد المصنف (قدس سره) الحديث ناقصاً كما ورد في الطبع القديم من الفروع .

(۲) الوسائل الباب ۴۱ من كفارات الصيد .

(۳) روى الكليني هذا الحديث في الفروع ج ۴ ص ۲۳۲ عن جميل عن محمد بن مسلم ، ورواه الصدوق في الفقيه ج ۲ ص ۱۷۲ عن جميل ومحمد ابن مسلم ، وقد أوردهما في الوافي باب (حكم صيد الحرم) وجمع بين السندين بلفظ واحد . وأوردهما في الوسائل في الباب ۴۰ من كفارات الصيد . وقد أورد المصنف (قدس سره) اللفظ كما ورد في الوافي والفقيه .
(۴) هذا كلام الصدوق في الفقيه ج ۲ ص ۱۷۲ ، وأورده في الوافي باب (حكم صيد الحرم) وفي الوسائل الباب ۴۰ من كفارات الصيد .

وروى عن الحسن الصيقل (١) : « انه سأل عن دجاج مكة وطيرها فقال : ما لم يصف فكله ، وما كان يصف فخل سبيله . »
 اقول ! ومثل ذلك النعم ولو توحشت ، ويدل على ذلك - مضافاً الى اتفاق علماء الامصار على ذلك ، كما نقله في المنتهى - روايات ؛ منها - ما رواه الكليني في الصحيح عندي عن حريز عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٢) قال : « المحرم يذبح البقر والابل والغنم ، وكل ما لم يصف من الطير ، وما احل للحلال ان يذبحه في الحرم ، وهو محرم في الحل والحرم » .

قال في الوافي : قوله : « وهو محرم » متعلق بقوله : « يذبح » وكذا قوله : « في الحل والحرم » يعني : انه يذبح المذكورات حال كونه محرماً في الحل والحرم .

ورواية عبدالله بن سنان (٣) قال : « قلت لابي عبدالله (عليه السلام) : المحرم ينحر بعيده او يذبح شاته ؟ قال : نعم . قلت : ويحتش لدابته وبعيره ؟ قال : نعم ، ويقطع ما شاء من الشجر حتى يدخل الحرم ، فاذا دخل الحرم فلا »

وما رواه الشيخ في الصحيح عن حريز عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٤) قال : « المحرم يذبح ما حل للحلال في الحرم ان يذبحه

(١) هذا الحديث رواه الصدوق في الفقيه ج ٢ ص ١٧٢ ، واورده في الوافي باب (حكم صيد الحرم) وفي الوسائل الباب ٤٠ من كفارات الصيد .

(٢) و(٤) الوسائل الباب ٨٢ من تروك الاحرام

(٣) الوسائل الباب ٨٥ من تروك الاحرام

هو في الحل والمحرم جميعاً » .

وانت خبير بان هذه الاخبار قد اشتركت في الدلالة على اباحة الدجاج ونحوه - من ما لا يطير او يطير ولا يصف - للمحرم ولو في الحرم وجواز اخراجه من الحرم . والاول لا اشكال فيه ، وانما الاشكال في الثاني وهو ما يطير ولا يصف وانما يدف دفيناً ، او يكون دفينه اكثر من صنيفه ، والمراد به ما حل اكله . وهو ظاهر في ان ما حل اكله من الطير ليس من الصيد المحرم على المحرم . مع انك قد عرفت من ما تقدم في تفسير الصيد هو التخصيص بالمحلل او ما يشمله ويشمل المحرم . مع ما ورد في حمام الحرم من الاتفاق على تحريمه ، وتحريم اخراجه من مكة ، ووجوب اعادته لو اخرجه (١) والاشكال ظاهر على كلا التقديرين . ولم ار من تنبه لذلك ولانبه عليه . والله العالم .

الثامنة - قال الشيخ في المبسوط : الوحشي غير المأكول اقسام : الاول - لاجزاء فيه بالاتفاق . كالحية والعقرب والفأرة والغراب والحدأة والكلب والذئب . والثاني - يجب فيه الجزاء عند من خالفنا ، ولا نص فيه لاصحابنا ، والاولى ان نقول : لاجزاء فيه ، لانه لا دليل عليه ، والاصل براءة الذمة ، كالتولد بين ما يجب فيه الجزاء وما لا يجب ، كالسمع المتولد بين الضبع والذئب (٢) والمتولد بين الحمار الوحشي والاهلي . والثالث - يختلف فيه وهو الجوارح من الطير ، كالبازي والصقر والشاهين والعقاب ونحو ذلك ، والسباع من البهائم كالاسد

(١) الوسائل الباب ١٤ من كفارات الصيد

(٢) في لسان العرب مادة (سمع) : (السمع) هو ما تولد من الذئب والضبع . وفي تاج العروس : (السمع) : سبع مركب ولد الذئب والضبع .

— ١٥٤ — (كلام العلامة في قتل المحرم الحيوان المؤذي : ج ١٥

والنمر والفهد وغير ذلك (١) فلا يجب الجزاء عندنا في شيء منه .
وقد روى ان في الاسد خاصة كبشاً (٢) وفي الخلاف : اذا قتل السبع
لزمه كبش على ما رواه بعض اصحابنا (٣) .

وقال في المختلف بعد نقله : ولا شيء في الذئب وغيره من السباع
سواء صال او لم يصل ، ولا في السمع . اما المتولد بين الوحشي والانسي
فالاقرب عندي فيه اعتبار الاسم ، لنا : انه قد ورد النص على الجزاء
عن اشياء مسماة باسمائها ، فيثبت في كل ما صدق عليه ذلك الاسم
واما الاسد فالاقوى عندي انه لا شيء فيه سواء ازاده او لم يرده ، وبه
قال ابن ادريس . وقال علي بن بابويه : وان كان الصيد اسداً ذبحت
كبشاً . واوجب ابن حمزة فيه الكبش ، لنا : الاصل براءة الذمة .
ولانه اكثر ضرراً من الحية والفأرة والعقرب ، وقد جاز قتلها فجواز قتله
اولى . وما رواه حريز في الصحيح عن ابي عبد الله (عليه السلام) (٤)
قال : « كل ما يخاف المحرم على نفسه من السباع والحيات وغيرها
فليقتله ، وان لم يردك فلا ترده » احتج الموجبون بما رواه ابو سعيد
المكاري (٥) قال : « قلت لابي عبد الله (عليه السلام) : رجل قتل
اسداً في الحرم ؟ قال : عليه كبش يذبحه » والجواب سند حديثنا
اوضح واصح . ونحمل هذا على الاستحباب . انتهى .

(١) المبسوط للرخسي ج ٤ ص ٩٠ باب (جزاء الصيد) والمهذب
للشيرازي الشافعي ج ٢ ص ٢١١ ، وطرح التثريب لعبد الرحيم العراقي
الهافعي ج ٥ ص ٩٥ وما بعدها

(٢) و(٣) و(٥) الوسائل الباب ٣٩ من كفارات الصيد

(٤) الوسائل الباب ٨١ من تروك الاحرام .

اقول : قد صرح غير واحد من اصحابنا بانه لا كفارة في قتل السباع ماشية كانت او طائرة، إلا الاسد . والظاهر انه لا خلاف في ما عدا الاسد . فقول الشيخ في ما تقدم من عبارته : « الثالث يختلف فيه ... الى آخره » لعله اشارة الى خلاف العامة (١) ويشير اليه قوله : « ولا يجب الجزاء عندنا في شيء منه » ولا يخفى ان وجوب الكفارة متوقف على الدليل ، وليس فليس . نعم يبقى الكلام في ان عدم وجوب الكفارة لا يستلزم جواز القتل او الصيد ، فيمكن القول بالتحريم - كما ذهب اليه الحلي في ما قدمنا نقله عنه - وان لم تترتب عليه كفارة ، وتؤيده الروايات التي اشرنا اليها آنفاً . واما الاسد فقد ورد فيه ما تقدم من رواية ابي سعيد . إلا انها خاصة بالحرم . ومعارضة العلامة لها بصحيفة حريز المذكورة لا وجه له ، لانها وان كانت شاملة باطلاقها للاسد إلا انها اشتملت على التفصيل بين ما اذا اراده وخاف على نفسه نأنه يقتله ، ومتى لم يرد فلا يعرض له . ورواية ابي سعيد وان كانت مطلقة إلا ان كل من قال بها فانه يخصها بما اذا لم يرد ، كما لا يخفى على من راجع كلامهم . وهو المفهوم من الاخبار ايضاً ، كما سيأتي ان شاء الله تعالى . وحينئذ فلا منازاة بين الخبرين بل هما متفقان على معنى واحد .

وقال في كتاب الفقه الرضوي (٢) : ولا بأس للمحرم ان يقتل

(١) المبسوط للسرخسي ج ٤ ص ٩٠ باب (جزاء الصيد) والمهذب للشيرازي الشافعي ج ٢ ص ٢١١ ، وطرح التثريب لعبد الرحيم العراقي الشافعي ج ٥ ص ٩٥ وما بعدها .

— ١٥٦ — (الاخبار الواردة في قتل المحرم الحيوان المؤذي) ج ١٥

الحية والعقرب والفأرة . ولا بأس برمي الحداة . وان كان الصيد اسداً ذبحت كبشاً . انتهى .

اقول : ومن هذه العبارة اخذ علي بن الحسين عبارته التي تقدم نقلها عنه ، وهي مطلقة منطبقة على ما ادعاه الاصحاب ، ولعلها المستند لهم في ما اطلقوه .

والذي وقفت عليه - من ما يدل على جواز قتل شيء من هذه المذكورات - ما تقدم في صحيحة معاوية بن عمار وصحيحه حريز المتقدمين في صدر المقصد ، وفي الاولى : الأمر باتقاء الدواب كلها إلا الافعى ، والعقرب ، والفأرة ، والكلب العقور ، والسبع اذا ارادك ، والاسود الغدر ، وهو قسم من الحيات خبيث ، وان، يرمي الغراب والحداة عن ظهر البعير . وفي الثانية : جواز قتل كل ما خاف الانسان من السباع والحيات ، والنهي عنه اذا لم يرد .

وما رواه الكليني في الحسن عن الحلبي عن ابي عبدالله (عليه السلام) (١) قال : « يقتل في الحرم والاحرام ! الافعى ، والاسود الغدر وكل حية سوء ، والعقرب ، والفأرة وهي الفويسقة ، ويرجم الغراب والحداة رجماً » .

وما رواه الكليني في الكافي في الصحيح عن عبدالرحمان بن ابي عبدالله عن ابي عبدالله عن ابيه عن علي (عليهم السلام) (٢) قال : « يقتل المحرم كل ما خشيه على نفسه » .

(١) الوسائل الباب ٨١ من تروك الاحرام .

(٢) الوسائل الباب ٨١ من تروك الاحرام . والراوي هو عبدالرحمان

العزرمي .

ج ١٥ (الاخبار الواردة في قتل المحرم الحيوان المؤذي) — ١٥٧ —

وفي حسنة الحسين بن ابي العلاء عن ابي عبدالله (عليه السلام) (١) قال : « يقتل المحرم : الاسود الغدر ، والافعى ، والعقرب ، والفأرة... ويقذف الغراب » .

وفي رواية محمد بن الفضيل عن ابي الحسن (عليه السلام) (٢) قال : « سألته عن المحرم وما يقتل من الدواب . فقال : يقتل الاسود ، والافعى ، والفأرة ، والعقرب ، وكل حية ، وان ارادك السبع فاقتله وان لم يردك فلا تقتله . والكلب العقور اذا ارادك فاقتله ، ولا بأس للمحرم ان يرمي الحداة » .

وفي رواية غياث بن ابراهيم عن ابي عبدالله عن ابيه (عليهما السلام) (٣) قال : « يقتل المحرم : الزنبور ، والنسر ، والاسود الغدر ، والذئب ، وما خاف ان يعدو عليه . وقال : الكلب العقور هو الذئب » وروى في الكافي والتهذيب في الصحيح عن معاوية بن عمار عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٤) قال : « سألته عن محرم قتل زنبورا . قال : ان كان خطأ فليس عليه شيء . قلت : لا بل متعمداً ؟ قال :

(١) التهذيب ج ٥ ص ٣٦٦ ، والوسائل الباب ٨١ من تروك الاحرام

(٢) الوسائل الباب ٨١ من تروك الاحرام

(٣) الوسائل الباب ٨١ من تروك الاحرام . وما اورده (قدس سره)

من رواية الحديث عن ابي عبدالله عن ابيه (ع) يوافق ما اورده في الوافي باب (قتل الدواب للمحرم) . وفي الفروع ج ٤ ص ٣٦٣ و ٣٦٤ ، والوسائل هكذا . غياث بن ابراهيم عن ابيه عن ابي عبدالله (ع) .

(٤) الفروع ج ٤ ص ٣٦٤ ، والتهذيب ج ٥ ص ٣٦٥ ، والوسائل

الباب ٨١ من تروك الاحرام ، والباب ٨ من كفارات الصيد .

يطعم شيئاً من طعام « وزاد في الكافي : « قلت : انه ارادني ؟ قال : كل شيء ارادك فاقتله . »

وفي صحيحة اخرى له ايضاً عنه (عليه السلام) (١) : « في محرم قتل عظاية ؟ قال : كف من طعام » والعظاية بالهملة ثم بالمعجمة : من كهار الوزغ .

اقول : ويستفاد من هذه الروايات امور : احدها - جواز قتل المؤذيات ، من الافعى ، والحية ، والعقرب ، والفأرة ، والذئب ، والكلب العقور وان لم يرده ولم يؤذه . وبذلك صرح الشيخ على ما نقله عنه في المنتهى ، فقال : وله ان يقتل جمع المؤذيات ، كالذئب ، والكلب العقور ، والفأرة ، والحيات ، وما اشبه ذلك . ولاجزاء فيه .

وثانيها - انه يجوز له ان يقتل كل ما يخاف منه على نفسه من غير جزاء ولا فدية .

وثالثها - انه يجوز له قتل الزنبور متى دنا عليه ، او كان ذلك خطأ . وعليه يحمل اطلاق صحيحة معاوية بن عمار المتقدمة ، وإلا ففيه النداء : شيء من الطعام .

ورابعها - ان اكثر الروايات تضمن رمي الغراب والحدأة مطلقاً ، وفي صحيحة معاوية بن عمار الاولى : التقييد بقوله : « عن ظهر بعيرك » وبه قيد الحكم بعض الاصحاب . والظاهر العموم ، اذ لا دلالة للخبر المذكور على التخصيص . وظاهر اطلاق الاخبار المذكورة ايضاً جواز الرمي وان أدى الى القتل . والمنقول عن الشيخ في المبسوط جواز قتلهما مطلقاً . وقيل بالعدم . ونقل عن المحقق الشيخ علي : انه ينبغي

تقييد الغراب الذي يجوز رميه بالمحرم الذي هو من الفواسق الخمس دون المحلل ، لأنه محترم لا يعدّ من الفواسق الخمس . وفيه انه تقييد للنصوص من غير دليل ، لأنها وردت بالغراب مطلقاً ، واخراج بعض افراده يتوقف على الدليل التاسعة - اختلف الاصحاب في قتل البرغوث ، فذهب جمع - منهم : المحقق والعلامة في الارشاد - الى الجواز ، وذهب الشيخ وجماعة - منهم : العلامة في جملة من كتبه - الى التحريم . ومستند القول الاول مضافاً الى الاصل رواية زرارة عن احدهما (عليهما السلام) (١) قال : « سألته عن المحرم يقتل البقرة والبرغوث اذا رآه . قال : نعم » .

ومستند القول الثاني ما تقدم (٢) من قوله (عليه السلام) في صحيحة معاوية بن عمار . « اذا احرمت فاتق قتل الدواب كلها إلا الافعى والعقرب والفأرة » .

وفي صحيحة زرارة (٣) « انه سأل ابا عبدالله (عليه السلام) عن المحرم هل يحك رأسه ، ويغتسل بالماء ؟ فقال : يحك رأسه ما لم يتعمد قتل دابة » .

اقول : صورة رواية زرارة على ما نقله المحدث الكاشاني في الوافي : « والبرغوث اذا اراده » وفي المدارك ومثله في الذخيرة نقلاً عن الرواية بما قدمناه ، وعلى تقدير ما نقلناه عن الوافي فانه لا دليل في الرواية على القول المدعى ، إذ لا خلاف نصاً وفتوى في جواز قتل ما اراده

(١) الفروع ج ٤ ص ٣٦٤ ، والوسائل الباب ٧٩ من تروك الاحرام

(٢) ص ١٣٦ و ١٣٧

(٣) الفروع ج ٤ ص ٣٦٦ ، والفقيه ج ٢ ص ٢٣٠ ، والوسائل الباب

٧٣ من تروك الاحرام

— ١٦٠ — (هل يجوز اخراج القمارى والدباسى من مكة ؟) ج ١٥

من الحيوانات ، كما عرفت من الروايات المتقدمة . والظاهر ان محل الخلاف في المسألة إنما هو في ما اذا لم يرد له ولم يقمده بالاذى كما لا يخفى ، ولا دلالة في الرواية على الجواز في الصورة المذكورة . وكذا صحيحة معاوية بن عمار فإنه يجب تخصيص إطلاقها بما ذكرناه كما يدل عليه ما تقدم من صحيحة عبدالرحمان بن ابي عبدالله (١) وغيرها فالقول بالتحريم مطلقاً لا وجه له . واما صحيحة زرارة فالظاهر منها إنما هو القمل ، كما احتج به الاصحاب على ذلك .

الماشرة - قد صرح جملة من الاصحاب - اولهم الشيخ - بأنه يجوز اخراج القمارى والدباسى من مكة على كراهة ، لاقتلها ، ولا اكلها . اقول : اما تحريم القتل والاكل فلا ريب فيه ، لعموم الأدلة المتقدمة الدالة على تحريم قتل الصيد واكله (٢) ولا سيما في الحرم . واما جواز اخراجه فقد نسبته المحقق في الشرائع الى الرواية ، مؤذناً بتوقفه فيه ، مع اننا لم نقف على رواية تدل على جواز الاخراج بل الروايات مستفيضة بالتحريم عموماً في مطلق الطير ، وخصوصاً في الحمام الشامل لهذين الفردين .

نعم ورد في رواية العيص بن القاسم (٣) قال : « سألت ابا عبدالله (عليه السلام) عن شراء القمارى يخرج من مكة والمدينة . فقال : ما احب ان يخرج منهما شيء » .

وهي مع اختصاصها بالقمارى لا دلالة فيها صريحاً على الجواز ، فان لفظ : « لا احب » وان كان بحسب العرف الآن بمعنى الكراهة

(١) ص ١٥٦ (٢) ص ١٣٥

(٣) الوسائل الباب ١٤ من كفارات الصيد

ج ١٥ (هل يجوز اخراج القمارى والدباسى من مكة ؟) — ١٦١ —

إلا ان استعماله في الاخبار بمعنى التحريم كثير ، وهو الانسب بالحمل على باقي روايات المسألة الآتية .

لا يقال : ان الحمل على التحريم يوجب القول بتحريم الاخراج من المدينة ايضاً مع انه لا قائل به .

قلنا : هذا إنما يتجه على القول بالمنع من استعمال اللفظ في حقيقته ومجازه ، وهو وان كان المشهور بينهم إلا ان المفهوم من الاخبار جوازه ، كما نبهنا عليه في محل اليق .

ونقل عن ابن ادريس القول بالمنع من ذلك ، وقربه العلامة في المختلف ، ونقل ايضاً عن ابنه فخر الدين ، واليه ذهب السيد السند في المدارك .

وهو المعتمد ، للاخبار الكثيرة الدالة على عدم جواز اخراج الصيد من مكة طيراً كان او غيره :

ومنها - ما رواه الشيخ في الصحيح عن علي بن جعفر (١) قال : « سألت اخي موسى (عليه السلام) عن رجل اخرج حمامة من حمام الحرم الى الكوفة او غيرها . قال : عليه ان يردّها ، فان مات فعليه ثمنها يتصدق به » .

وعن يونس بن يعقوب في الموثق (٢) قال : « ارسلت الى ابي الحسن

(١) الوسائل الباب ١٤ من كفارات الصيد .

(٢) هذا الحديث بهذا اللفظ رواه الكليني في الفروع ج ٤ ص ٢٣٥ ،

والصدوق في الفقيه ج ٢ ص ١٦٨ ، واما الشيخ فرواه في التهذيب ج ٥ ص ٣٤٩ ، بلفظ اوجز ، ونقلهما في الوسائل الباب ١٤ من كفارات الصيد رقم ٩ و ٤ .

— ١٦٢ — (هل يجوز اخراج القمارى والدباسى من مكة ؟) ج ١٥

(عليه السلام) ان اخالي اشترى حماماً من المدينة فذهبتا بها الى مكة ، فاعتمرنا واقمنا الى الحج ، ثم اخرجنا الحمام معنا من مكة الى الكوفة فعلقنا في ذلك شيء ؟ فقال للرسول : اني اظنهن كن فرهة . قل له : يذبح مكان كل طير شاة .

قال في الوافي (١) : « كن فرهة » اى بالغة حد الفراهة ، وهي الخذاقة يعني بها : استقلالهن بالطيران .

اقول : لعل الاظهر حمله على « فره » بالكسر ، يعني : اشر وبطر كما قيل في قراءة : « فرهين » من قوله (عز وجل) : وتنجبتون من الجبال بيوتاً فارهين (٢) فانه مشتق من « فره » بالكسر بمعنى : اشر وبطر . والظاهر هنا حمل الخبر عليه ، بمعنى ان قصدهم من استصحاب الحمام الاشر والبطر واللغو واللعب .

وما رواه الصدوق في الصحيح عن زرارة (٣) : « انه سأل ابا عبد الله (عليه السلام) عن رجل اخرج طيراً من مكة الى الكوفة . قال : يردّه الى مكة . »

وما رواه الشيخ عن يعقوب بن يزيد عن بعض رجاله عن ابي عبد الله (عليه السلام) (٤) قال : « اذا ادخلت الطير المدينة فجائز لك ان تخرجه منها ما ادخلت ، واذا ادخلت مكة فليس لك ان تخرجه . »

(١) باب (حكم صيد الحرم)

(٢) سورة الشعراء ، الآية ١٤٩

(٣) الفقيه ج ٢ ص ١٧١ ، والوسائل الباب ١٤ من كفارات الصيد .

(٤) الوسائل الباب ١٤ من كفارات الصيد

ج ١٥ (مل يجوز اخراج القمارى والدباسى من مكة ؟) — ١٦٣ —

وما رواه الكليني في الكافي عن زرارة عن ابي جعفر (عليه السلام) (١) قال : « سألته عن رجل خرج بطير من مكة الى الكوفة . قال : يرده الى مكة » وعن علي بن جعفر عن اخيه (عليه السلام) مثله (٢) وزاد : « فان مات تصدق بثمانه » .

ويدل على خصوص القمارى ما رواه في الكافي (٣) عن مثنى قال : « خرجنا الى مكة فاصطاد النساء قمرية من قمارى امج حيث بلغنا البريد ، ففتفت النساء جناحها ثم دخلوا بها مكة ، فدخل ابو بصير علي ابي عبدالله (عليه السلام) فاخبره ، فقال : تنظرون امرأة لا بأس بها فتمعلونها الطير تعلقه وتمسكه ، حتى اذا استوى جناحاه خلته » . ويؤيد ذلك جملة من الاخبار الدالة على ان من اساب طيراً في الحرم ، فان كان مستوى الجناحين خلى عنه ، وإلا تنفه واطعمه وسقاه فاذا استوى جناحاه خلى عنه ، وان كان مسافراً اودعه عند امين ودفع اليه ما يحتاج اليه من الطعام ، حتى يستوي جناحاه فيخلى عنه (٤) والروايات الدالة على انه لا يجوز التعرض لما في الحرم (٥) لقوله (عز وجل) : ومن دخله كان آمناً (٦) .

(١) الفروع ج ٤ ص ٢٣٤ ، والوسائل الباب ١٤ من كفارات الصيد

(٢) الوسائل الباب ١٤ من كفارات الصيد

(٣) ج ٤ ص ٢٣٧ ، والوافي باب (حكم صيد الحرم) ، والوسائل

الباب ١٢ من كفارات الصيد .

(٤) الوسائل الباب ١٢ من كفارات الصيد

(٥) الوسائل الباب ٨٨ من تروك الاحرام ، والباب ١٢ و ١٣ و ٣٦ من

كفارات الصيد (٦) سورة آل عمران ، الآية ٩٦

الحادية عشرة - الظاهر انه لا خلاف بين الاصحاب في انه متى اضطر المحرم الى اكل الصيد اكله وفداه ، قال العلامة في المنتهى :
ويباح اكل الصيد للمحرم في حال الضرورة ، يأكل منه بقدر ما يأكل من الميتة من ما يمسك به الرمق ويحفظ به الحياة لا غير . ولا يجوز له الشبع ولا التجاوز عن ذلك ، ولا نعلم فيه خلافاً .
ويدل عليه جملة من العمومات الدالة على وجوب دفع الضرر عن النفس من الكتاب (١) والسنة (٢) وتحليل المحرمات في مقام الضرورة (٣) وخصوص جملة من الروايات الآتية الدالة على انه يأكل الصيد ويفدي (٤) .

(١) كقوله تعالى في سورة البقرة ، الآية ١٩١ : « ولا تلتقوا بأيديكم الى التهلكة » وقوله تعالى في سورة آل عمران ، الآية ٢٧ : « ومن يفعل ذلك فليس من الله في شيء إلا ان تتقوا منهم تقاة » .

(٢) كالأحاديث الواردة في وجوب التيمم عند خوف الضرر من استعمال الماء ، والأحاديث الواردة في وجوب الافطار عند خوف الضرر من الصوم والأحاديث الواردة في وجوب التقية عند خوف الضرر من العدو . ارجع الى باب ٢ و٥ من التيمم ، والباب ١٨ و٢٠ من يصح منه الصوم من كتاب الصوم ، والباب ٢٤ و٢٥ و٢٧ من الامر والنهي من كتاب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر .

(٣) كقوله تعالى في سورة الانعام ، الآية ١١٩ : « وقد فصل لكم ما حرم عليكم إلا ما اضطررتم اليه » وكقوله تعالى في سورة البقرة ، الآية ١٧٣ : « فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا اثم عليه » وكما في الوسائل في الباب ١ من القيام في الصلاة رقم ٦ و٧ ، والباب ٧ من القيام في الصلاة رقم ١ (٤) الوسائل الباب ٤٣ من كفارات الصيد .

ج ١٥ (هل يأكل المحرم عند الضرورة من الصيد او الميتة ؟) — ١٦٥ —

إنما الخلاف في ما اذا كان عنده ميتة وصيد ، فمن ايهما يجوز الاكل ؟ قال الشيخ : يأكل الصيد ويفديه ، ولا يأكل الميتة ، فان لم يتمكن من الفداء جاز له ان يأكل الميتة . وكذا قال ابن البراج . وقال الشيخ المفيد : من اضطر الى صيد وميتة فليأكل الصيد ويفديه ، ولا يأكل الميتة . واطلق . وكذا قال السيد المرتضى في الجمل والانتصار ، وسلام .

وقال الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه : واذا اضطر المحرم الى صيد وميتة فانه يأكل الصيد ويفدي ، وان أكل الميتة فلا بأس . إلا ان ابا الحسن الثاني (عليه السلام) قال : « يذبح الصيد ويأكله ويفدى احب اليّ من الميتة » (١) وقال في المنقح (٢) : فاذا اضطر المحرم الى اكل صيد وميتة فانه يأكل الصيد ويفدي . وقد روى في حديث آخر : انه يأكل الميتة ، لانها قد احلّت له ولم يحل له الصيد وقال ابن الجنيد : واذا اضطر المحرم المطيق للفداء الى الميتة والصيد أكل الصيد وفداء ، وان كان في الوقت من لا يطبق الجزاء أكل الميتة التي كان مباحاً اكلها بالذكاة . فان لم يكن كذلك اكل الصيد . وقال ابن ادريس : اختلف اصحابنا في ذلك ، واختلفت الاخبار ، فبعض قال : يأكل الميتة . وبعض قال : يأكل الصيد ويفديه . وكل منهما اطلق مقالته . وبعض قال : لا يخلو الصيد ، اما ان يكون حياً او لا ، فان كان حياً فلا يجوز له ذبحه

(١) الفقيه ج ٢ ص ٢٣٥ ، والوسائل الباب ٤٣ من كفارات الصيد

(٢) المختلف ج ٢ ص ١٠٩ . وليس في المنقح المطبوع ص ٢١ قوله :

« وقد روى ... » وكذا في مستدرك الوسائل الباب ٣٠ من كفارات الصيد

— ١٦٦ — (هل يأكل المحرم عند الضرورة من الصيد أو الميتة ؟) مج ١٥

هل يأكل الميتة ، لانه اذا ذبحه صار ميتة بغير خلاف ، فاما ان كان مذبوحاً ، فلا يغلو ذابحه ، اما ان يكون محرماً او محلاً ، فان كان محرماً فلا فرق بينه وبين الميتة ، وان كان ذابحه محلاً ، فان ذبحه في الحرم فهو ميتة ايضاً ، وان ذبحه في الحل ، فان كان المحرم المضطر قادراً على الفداء أكل الصيد ولم يأكل الميتة ، وان كان غير قادر على فدائه أكل الميتة . قال ؛ وهذا الذي يقوى في نفسي ، لان الادلة تعضده واصول المذهب تؤيده ، وهو الذي اختاره شيخنا في استبصاره . وذكر في نهايته انه يأكل الصيد ويفديه ولا يأكل الميتة . ثم رجع (١) عن ما قواه وقال ؛ والاقوى عندي انه يأكل الميتة على كل حال ، لانه مضطر اليها ولا عليه في اكلها كفارة ، ولحم الصيد ممنوع منه لاجل الاحرام على كل حال ، لان الاصل براءة الذمة من الكفارة . اقول ؛ وظاهره هو اكل الميتة إلا في تلك الصورة الخاصة ، وهو ما اذا ذبحه المحل في الحل وكان المضطر الى اكله قادراً على الفداء . ثم ان ما يدل عليه كلامه - من كون مذبوح المحرم ميتة مطلقاً - منظور فيه بما عرفت في المسألة السادسة من القول بحله على المحل في الصورة المذكورة ، ودلالة جملة من الاخبار الصحاح على ذلك . وحيثئذ ففي شموله لمحل البحث تأمل .

ثم انه لا يخفى ان الاصل في اختلاف هذه الاقوال هو اختلاف الاخبار الواردة في المسألة ؛

ومنها - ما رواه ثقة الاسلام في الكافي في الصحيح عن بكير وزرارة

(١) يعني : ابن ادريس

ج ١٥ (هل يأكل المحرم عند الضرورة من الصيد او الميتة ؟) — ١٦٧ —

عن ابي عبدالله (عليه السلام) (١) : « في رجل اضطر الى ميتة وصيد وهو محرم ؟ قال : يأكل الصيد ويفدي » .

وعن الحلبي في الصحيح عندي عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٢) قال : « سألت عن المحرم يضطر فيجد الميتة والصيد ، ايها يأكل ؟ قال : يأكل من الصيد ، أليس هو بالخيار ان يأكل من ماله ؟ قلت : بلى . قال : إنما عليه الفداء فليأكل وليفده » .

وعن يونس بن يعقوب في الموثق (٣) قال : « سألت ابا عبدالله (عليه السلام) عن المضطر الى الميتة وهو يجد الصيد . قال : يأكل الصيد . قلت : ان الله قد أحل له الميتة اذا اضطر اليها ولم يحل له الصيد ؟ قال : تأكل من مالك احب اليك او ميتة ؟ قلت : من مالي قال : هو مالك لان عليك فداءه . قلت : فان لم يكن عندي مال ؟ قال : تقضيه اذا رجعت الى مالك » .

وما رواه الشيخ عن منصور بن حازم (٤) قال : « سألت عن محرم اضطر الى اكل الصيد والميتة . قال : ايها احب اليك ان تأكل ؟ قلت : الميتة ، لان الصيد محرم على المحرم . فقال : ايها احب اليك

(١) الفروع ج ٤ ص ٣٨٣ ، والوسائل الباب ٤٣ من كفارات الصيد والوافي باب (المحرم يضطر الى الصيد والميتة) .

(٢) و(٣) الفروع ج ١ ص ٢٧٠ الطبع القديم وج ٤ ص ٣٨٣ الطبع الحديث ، والوسائل الباب ٤٣ من كفارات الصيد ، والوافي باب (المحرم يضطر الى الصيد والميتة)

(٤) التهذيب ج ٥ ص ٣٦٨ ، والاستبصار ج ٢ ص ٢٠٩ ، والوسائل الباب ٤٣ من كفارات الصيد

— ١٦٨ — (هل يأكل المحرم عند الضرورة من الصيد او الميتة ؟) ج ١٥

ان تأكل من مالك او الميتة ؟ قلت : أكل من مالي . قال : فكل الصيد واقده .

وما رواه الصدوق في كتاب العلل في الصحيح عن علي بن جعفر عن اخيه موسى (عليه السلام) (١) قال : « سألته عن المحرم اذا اضطر الى اكل صيد وميتة ، وقلت : ان الله (عز وجل) حرم الصيد واحل الميتة . قال : يأكل ويفديه ، فانما يأكل ماله » .

وعن ابي ايوب في الصحيح (٢) قال : « سألت ابا عبد الله (عليه السلام) عن رجل اضطر وهو محرم الى صيد وميتة ، من ايهما يأكل ؟ قال : يأكل من الصيد . قلت : فان الله قد حرمه عليه واحل له الميتة ؟ قال : يأكل ويفدي ، فانما يأكل من ماله » .

وعن منصور بن حازم في الموثق (٣) قال : « قلت لابي عبد الله (عليه السلام) : محرم اضطر الى صيد والى ميتة ، من ايهما يأكل ؟ قال : يأكل من الصيد . قلت : أليس قد احل الله الميتة لمن اضطر اليها ؟ قال : بلى ولكن يفدي ، ألا ترى انه انما يأكل من ماله ، فيأكل الصيد وعليه فداؤه » قال (٤) : وقد روى انه يأكل من الميتة ، لانها احلت له ولم يحل له الصيد .

اقول : وهذه الروايات مع صحة اسانيد اكثرها صريحة في مذهب الشيخ المفيد (قدس الله سره) ومن تبعه .

ومنها - ما رواه الشيخ في الموثق عن اسحاق عن جعفر عن ابيه (عليهما السلام) (٥) : « ان علياً (صلوات الله عليه وعلى اولاده) كان

(١) و (٢) و (٣) و (٤) و (٥) الوسائل الباب ٤٣ من كفارات الصيد .

ج ١٥ (هل يأكل المحرم عند الضرورة من الصيد او الميتة ؟) — ١٦٩ —

يقول : اذا اضطر المحرم الى الصيد والى الميتة فليأكل الميتة التي (حل الله له) .

وعن عبد الغفار الجازي (١) قال : « سألت ابا عبد الله (عليه السلام) عن المحرم اذا اضطر الى ميتة فوجدها ووجد صيداً . فقال : يأكل الميتة ويترك الصيد » .

هذا ما وقفت عليه من روايات المسألة .

والشيخ (رحمه الله) قد تأول رواية اسحاق بعد نقلها بانه ليس في الخبر انه اذا اضطر الى الصيد والميتة ، وهو قادر عليهما متمكن من تناولهما . واذا لم يكن ذلك في ظاهره حملناه على من لا يجد الصيد ولا يتمكن من الوصول اليه ويتمكن من الميتة . انتهى . ولا يخفى ما فيه . وقال بعد نقل خبر عبد الغفار : يحتمل ان يكون المراد بهذا الخبر من لا يتمكن من الفداء ولا يقدر عليه ، فانه يجوز له والحال على ما وصفناه ان يأكل الميتة . ويحتمل ان يكون المراد به اذا وجد الصيد وهو غير مذبوح فانه يأكل الميتة ويخلي سبيل الصيد .

والتأويلان - كما ترى - على غاية من البعد . والظاهر عندي هو حمل الخبرين المذكورين على التقية كما احتمله في الاستبصار ، فان ذلك منقول عن جملة من رؤوس المخالفين ، مثل ابي حنيفة والحسن البصري والثوري ومحمد بن الحسن ومالك واحمد (٢) كما ذكره في المنتهى . ومن ذلك يظهر ان الحق في المسألة هو ما ذهب اليه شيخنا

(١) الوسائل الباب ٤٣ من كفارات الصيد

(٢) المغني ج ٣ ص ٣١٤ و ٣١٥ ج ٩ ص ٤١٨ ، والبحر الرائق ج ٣

ص ٣٦ .

المفيد والسيد المرتضى ، وهو مختار جمع من الاصحاب .
 الثانية عشرة - المشهور بين الاصحاب (رضوان الله عليهم) انه لا يدخل
 في ملك المحرم شيء من الصيد باصطياد ولا ابتياع ولا هبة ولا ميراث
 اذا كان معه ، اما لو كان بعيداً فانه لا يخرج عن ملكه .
 قال في المنتهى : لو صاد صيداً لم يملكه بالاجماع . ثم قال :
 اما لو كان الصيد في منزله فانه يجوز ذلك ولا يزول ملكه عنه .
 ونقل في المختلف عن الشيخ (رحمه الله) انه قال : اذا انتقل الصيد اليه
 بالميراث لا يملكه ويكون باقياً على ملك الميت الى ان يحل ، فاذا
 احل ملكه . ثم قال . ويقوى في نفسي انه ان كان حاضراً معه فانه
 ينتقل اليه ويزول ملكه عنه ، وان كان في بلده يبقى في ملكه . ثم
 قال (رحمه الله) : وفي الانتقال اليه الذي قواه الشيخ اشكال . لنا -
 قوله تعالى : وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرماً (١) .

اقول : اما الحكم الاول فاستدل عليه بقوله (عز وجل) : وحرم عليكم
 صيد البر ما دمتم حرماً (٢) كما سمعته من كلام العلامة ، والمراد
 وجوه الانتفاعات به ، فيخرج عن المألة بالاضافة اليه . والظاهر ضعفه .
 واستدل العلامة في المنتهى على ما قدمنا نقله عنه ببعض الروايات
 المتقدمة الدالة على ان من ادخل الحرم صيداً فانه لا يجوز له امساكه (٣)
 ولا يخفى ما فيه : اما (اولاً) فلانها اخص من المدعى . واما
 (ثانياً) فلان وجوب تغليته لا يدل على زوال الملك عنه ، فانه

(١) و(٢) سورة المائدة ، الآية ٩٦ .

(٣) الوسائل الباب ٣٦ من كفارات الصيد .

ج ١٥ (لا يخرج الصيد عن ملك ماله بالاحرام) — ١٧١ —

يجوز ان يبقى على ملكه وان وجب عليه ارساله وتخليته وحرم عليه امساكه .

ونقل عن الشيخ (رحمه الله) انه حكم بدخوله في الملك وان وجب ارساله ، كما في صيد الحرم . قال في المدارك بعد نقل ذلك عنه : ولا يخلو من قوة .

اقول : لا يخفى ان الاخبار التي قدمناها في سابق هذه المسألة صريحة الدلالة واضحة المقالة في الملك ، فانه في غير خبر منها قد علل الاكل من الصيد وترجيحه على الميتة بانه إنما يأكل من ماله وظاهرها ان الملك عليه باق وان وجب ارساله في غير الضرورة الموجبة لاكله . ولم اقف على من تنبه للاستدلال بها على هذا الحكم ، وهي صريحة فيه كما ترى .

نعم روى الشيخ بسنده عن ابي سعيد المكاربي عن ابي عبد الله (عليه السلام) (١) قال : « لا يحرم احد ومعه شيء من الصيد حتى يخرج من ملكه ، فان ادخله الحرم وجب عليه ان يخليه » .

الا ان غاية ما تدل عليه هو المنع من الاحرام حتى يخرج الصيد عن ملكه ، ولا دلالة فيها على انه يخرج الصيد عن ملك المحرم بمجرد الاحرام ، وان كان فيها نوع اشعار بذلك ، إلا انه غير ملتفت اليه بعد ما عرفت من صراحة الروايات المشار اليها في ما ذكرناه . واما الحكم الثاني فيدل عليه ما رواه الصدوق في الصحيح عن محمد بن مسلم (٢) قال : « سألت ابا عبد الله (عليه السلام) عن

(١) التهذيب ج ٥ ص ٣٦٢ ، والوسائل الباب ٣٤ من كفارات الصيد

(٢) الوسائل الباب ٣٤ من كفارات الصيد .

— ١٧٢ — (هل لا يدخل الصيد في الحرم في الملك ؟) ج ١٥ .

الرجل يحرم وعنده في اهله صيد اما وحش واما طير . قال : لا بأس « وما رواه ثقة الاسلام والشيخ في الصحيح عن جميل (١) قال : « قلت لابي عبدالله (عليه السلام) : الصيد يكون عند الرجل من الوحش في اهله ومن الطير ، يحرم وهو في منزله ؟ قال : وما به بأس لا يضره » .

والظاهر ان الحكم المذكور لا خلاف فيه . ثم انه صرح جملة منهم ايضاً بان الصيد في الحرم لا يدخل في ملك المحل ولا المحرم ، وقيل انه مذهب الاكثر . ومال المحقق في النافع الى وجوب الارسال خاصة ، قال : وهل يملك المحل صيداً في الحرم ؟ الاشبه انه يملك ويجب ارسال ما يكون معه . وحكى فخر المحققين هذا القول عن الشيخ ايضاً .

واستدل على القول المشهور بصحيفة معاوية بن عمار (٢) قال : « سألت ابا عبدالله (عليه السلام) عن طائر اهلي ادخل الحرم حياً فقال ! لا يمسه ، لان الله (عز وجل) يقول : ومن دخله كان آمناً » (٣) ونحوها غيرها . من ما تقدم ودل على تخلية سبيل ما ادخل الحرم من الصيد .

وانت خبير بان المستفاد منها انما هو وجوب ارساله وتخلية سبيله كما ذكره في النافع ، لا زوال الملك . واطلاق الروايات التي اشرنا

(١) الوسائل الباب ٢٤ من كفارات الصيد .

(٢) الوسائل الباب ١٢ و ٢٦ من كفارات الصيد .

(٣) سورة آل عمران ، الآية ٩٦

اليها آنفاً شاملة لهذه الصورة ايضاً . فيكون الاظهر هو ما ذكره المحقق ونقل عن الشيخ (رحمه الله) .

البحث الثاني

في الكفارات

وينبغي ان يعلم ان ما تتعلق به الكفارة نوعان : الاول - ما لكفارته بدل على الخصوص ، وهو كل ما له مثل من النعم ، والاصل في هذا النوع قوله (عز وجل) : فجزاء مثل ما قتل من النعم (١) والمتبادر من المماثلة هو المشابهة في الصورة ، كما في النعامة ، فانها تشابه البدنة ، وبقرة الوحش ، فانها تشابه البقرة الاهلية ، والظبي يشابه الشاة . إلا انه لا يطرد كلياً ، فانهم عدوا من هذا القبيل البيض وجعلوه من قبيل ذوات الامثال ، ولعل الحكم مبني على الاغلب . والامر حين بعد وضوح الحكم والمأخذ .

وكيف كان فقد ذكروا ان افراد هذا النوع خمسة :
الاول - النعامة ، وفي قتلها بدنة باجماع اصحابنا (رضوان الله عليهم) واكثر العامة (٢) .

ويدل عليه من الاخبار ما رواه الشيخ في الصحيح عن حريز عن

(١) سورة المائدة ، الآية ٩٥ .

(٢) المذهب للمشير ابي الشافعي ج ١ ص ٢١٦ ، والمجموع للنووي شرح المذهب ج ٧ ص ٤٢١ الطبع الثاني ، وفتح القدير لابن همام الحنفى ج ٣ ص ٢٦٠ .

ابي عبدالله (عليه السلام) (١) انه قال « في قول الله (عز وجل) :
فجزاء مثل ما قتل من النعم (٢) قال : في النعامة بدنة ، وفي حمار وحش
بقرة ، وفي الظبي شاة ، وفي البقرة بقرة » .

وما رواه الصدوق في الصحيح عن محمد بن مسلم وزارة عن
ابي عبدالله (عليه السلام) (٣) : « في محرم قتل نعامة ؟ قال : عليه
بدنة ، فان لم يجد فاطعام ستين مسكيناً ، فان كانت قيمة البدنة اكثر
من اطعام ستين مسكيناً لم يزد على اطعام ستين مسكيناً ، وان كانت
قيمة البدنة اقل من اطعام ستين مسكيناً لم يكن عليه إلا قيمة البدنة »
وما رواه ثقة الاسلام عن يعقوب بن شعيب في الصحيح عن
ابي عبدالله (عليه السلام) (٤) قال : « قلت له : المحرم يقتل نعامة ؟
قال : عليه بدنة من الابل . قلت : يقتل حمار وحش ؟ قال : عليه
بدنة . قلت : فالبقرة ؟ قال : بقرة » .

وما رواه الشيخ عن سليمان بن خالد في الصحيح (٥) قال : « قال
ابو عبدالله (عليه السلام) : في الظبي شاة ، وفي البقرة بقرة ، وفي
الحمار بدنة ، وفي النعامة بدنة ، وفي ما سوى ذلك قيمته » .

وما رواه في الكافي عن ابي بصير عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٦)
قال : « سأته عن محرم اصاب نعامة او حمار وحش . قال : عليه
بدنة . قلت : فان لم يقدر على بدنة ؟ قال : فليطعم ستين مسكيناً .
قلت : فان لم يقدر على ان يتصدق ؟ قال : فليصم ثمانية عشر يوماً .

(١) و(٤) و(٥) الوسائل الباب ١ من كفارات الصيد

(٢) سورة المائدة ، الآية ٩٥

(٣) و(٦) الوسائل الباب ٢ من كفارات الصيد .

والصدقة مدّ على كل مسكين .

وهل المراد بالبدنة هي الانثى فالواجب انما هو هي او ما يشمل الذكر فالواجب احدهما ؟ قولان ، منشأهما اختلاف اهل اللغة في ذلك ، فظاهر الصحاح - على .! نقله عنه في المدارك - اختصاص البدنة بالناقة ، وظاهره الميل الى ذلك . وظاهر عبارة القاموس اطلاقها على الذكر والانثى ، حيث قال : والبدنة محرّكة : من الابل والبقر - كالاضحية من العنم - تهدي الى مكة ، للذكر والانثى . وقال في كتاب المصباح المنير : قالوا : واذا اطلقت البدنة في الفروع فالمراد البعير ذكراً كان او انثى . وربما اشعرت هذه العبارة بان هذا الاطلاق ليس من جهة الوضع اللغوي وانما هو اصطلاح المتشعبة . وقال الشيخ فخر الدين بن طريح في مجمع البحرين بعد ذكر البدنة : وانما سميت بذلك لعظم بدنها وسميتها ، وتقع على الجمل والناقة عند جمهور اهل اللغة وبعض الفقهاء . وبذلك يظهر ان الحكم لا يخلو من اشكال .

ثم ان ظاهر عبارة القاموس اطلاق البدنة على البقر ايضاً ، وبه صرح في كتاب شمس العلوم ، فقال : والبدنة : الناقة والبقرة تنحر بمكة . انتهى . وهو اشد اشكالاً .

إلا ان ظاهر صحيحة يعقوب بن شبيب كون البدنة هنا من الابل فلا اشكال .

قال الفيومي في كتاب المصباح المنير (١) : والبدنة قالوا : هي ناقة او بقرة ، وزاد الازمري : او بعير ذكر . قال : ولا تقع البدنة على الشاة . وقال بعض الائمة : البدنة هي الابل خاصة . ويذل عليه قوله

(١) مادة (بدن) .

تعالى ! « فاذا وجبت جنوبها » (١) سميت بذلك لعظم بدنها . وإنما لحقت البقرة بالابل بالسنة ، وهو قوله (عليه السلام) : « تجزىء البدنة عن سبعة والبقرة عن سبعة » (٢) ففرق الحديث بينهما بالمعطف ، اذ لو كانت البدنة في الوضع تطلق على البقرة لما ساغ عطفها ، لان المعطوف غير المعطوف عليه . انتهى .

اقول : ويؤيد ذلك ما وقع في جملة من اخبار المسألة من اطلاق البدنة في مقابلة البقرة ، كما في صحيحة حريز المتقدمة ، حيث اوجب في النعامة بدنة وفي حمار الوحش بقرة ، ونحوها غيرها . ونقل عن بعض الاصحاب ان البدنة هي الانثى التي كمل لها خمس سنين ودخلت في السادسة .

والقول بشمولها للذكر منقول عن الشيخ وجماعة ، واستدلوا عليه بما رواه الشيخ عن ابي الصباح (٣) قال : « سألت ابا عبد الله (عليه السلام) عن قول الله (عز وجل) في الصيد ! ومن قتله منكم متعمداً فجزاء مثل ما قتل من النعم (٤) قال : في الظبي شاة ، وفي حمار وحش بقرة ، وفي النعامة جزور » والجزور يشمل الانثى والذكر : قال في المصباح المنير : والجزور من الابل خاصة يقع على الذكر والانثى . وفي القاموس : الجزور : البعير او خاص بالناقة المجزورة .

(١) سورة الحج ، الآية ٣٦ .

(٢) ارجع الى تنمة الكلام في المصباح فانه يذكر الحديث ، والى المغني

لابن قدامة الحنبلي ج ٣ ص ٥٥١ ، وسنن البيهقي ج ٥ ص ٢٣٤

(٣) الوسائل الباب ١ من كفارات الصيد

(٤) سورة المائدة ، الآية ٩٥

والبعير من ما يطلق على الذكر والانثى .

ويظهر من العلامة في التذكرة والمنتهى ؛ ان البدنة والجزور بمعنى واحد ، حيث قال في التذكرة ؛ يجب في النعامة بدنة عند علمائنا اجمع ، فمن قتل نعامة وهو محرم وجب عليه جزير . ونحوه في المنتهى ايضاً . وهو ظاهر في موافقة الشيخ (رحمه الله) .

وبالجمل فقول الشيخ لا يخلو من قوة ، للرواية المذكورة ، وان كان الاحتياط في جانب القول الآخر .

ونقل عن العلامة في التذكرة انه اعتبر المماثلة بين الصيد وفدائه ففي الصغير من الابل ما في سنه ، وفي الكبير كذلك ، وفي الانثى انثى ، وفي الذكر ذكر . ولم نقف له على دليل ، بل اطلاق الاخبار الواردة في المسألة بدنه .

تنبيهات

الاول - اختلف الاصحاب في ما لو لم يجد بدنة على اقوال :
احدها - القول بانه لو لم يجد قوم الجزاء وفض ثمنه على الخنطة ، وتصدق به على كل مسكين نصف صاع ، فان زاد ذلك على اطعام ستين مسكيناً لم يلزمه اكثر منه ، وان كان اقل منه فقد اجزاء . وهو قول الشيخ ، وبه قال ابن ادريس وابن البراج ، وهو المشهور بين المتأخرين .
وثانيها - انه لو لم يجد البدنة فقيمتها ، فان لم يجد نصف القيمة على البر ، وصام لكل نصف صاع يوماً . وبه قال ابو الصلاح . وظاهره انه يتصدق بالقيمة ، فان لم يجد القيمة فضاها على البر ، وصام عن كل نصف صاع يوماً . وثالثها - انه لو لم يجد فاطعام ستين مسكيناً

— ١٧٨ — (جزاء المحرم القاتل للنميمة اذا لم يجد بدنة) ج ١٥

وبه قال ابن بابويه وابن ابي عقيل والشيخ المفيد والسيد المرتضى
وسلار .

والذي وقفت عليه من الاخبار المتعلقة بهذه المسألة هو ما رواه
ثقة الاسلام والشيخ في الصحيح عن ابي عبيدة عن ابي عبدالله (عليه
السلام) (١) قال : « اذا اصاب المحرم الصيد ولم يجد ما يكفر من
موضعه الذي اصاب فيه الصيد ، قوم جزاؤه من النعم دراهم ، ثم
قومت الدراهم طعاماً ، لكل مسكين نصف صاع ، فان لم يقدر على
الطعام صام لكل نصف صاع يوماً » ونحوها صحيفة محمد بن مسلم
وزرارة المتقدمة في صدر البحث .

وما رواه الشيخ في الصحيح عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر
(عليه السلام) (٢) قال : « سألته عن قوله (عز وجل) : اوعدل
ذلك صياماً (٣) قال : عدل الهدى ما بلغ يتصدق به ، فان لم يكن عنده
فليصم بقدر ما بلغ لكل طعام مسكين يوماً » .

وما رواه ثقة الاسلام في الصحيح عن جميل عن بعض اصحابنا
عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٤) : « في محرم قتل نميمة ؟ قال :
عليه بدنة ، فان لم يجد فاطعام ستين مسكيناً . وقال : ان كان قيمة
البدنة اكثر من اطعام ستين مسكيناً لم يزد على اطعام ستين مسكيناً ،

(١) الوسائل الباب ٢ من كفارات الصيد ، والوافي باب (كفارة
ما اصاب المحرم من الوحش) .

(٢) و (٤) الوسائل الباب ٢ من كفارات الصيد

(٣) سورة المائدة ، الآية ٩٥ .

ج ١٥ (جزاء المحرم القاتل للنعامة اذا لم يجد بدنة) — ١٧٩ —

وان كان قيمة البدنة اقل من اطعام ستين مسكيناً لم يكن عليه إلا قيمة البدنة .

وروى العياشي في تفسيره عن عبدالله بن سنان عن ابي عبدالله (عليه السلام) (١) قال : « سألته عن قول الله (تعالى) في من قتل صيداً متعمداً وهو محرم : فجزاء مثل ما قتل من النعم ، يحكم به ذوا عدل منكم هدياً باخ الكعبة ، او كفارة طعام مساكين ، او عدل ذلك صيأاً (٢) ما هو ؟ قال : ينظر الى الذي عاينه بجزاء ما قتل ، فاما ان يهديه ، واما ان يتوم فيشتري به طعاماً فيطعمه المساكين ، يطعم كل مسكين مداً ، واما ان ينظر كم يبلغ عدد ذلك من المساكين فيصوم مكان كل مسكين يوماً » .

وقد تقدم في صدر كتاب الصوم (٣) حديث الزهري عن علي بن الحسين (عليه السلام) وفيه : « او تدري كيف يكون عدل ذلك صيأاً يا زهري ؟ قال : قلت : لا ادري . قال : يقوم الصيد قيمة عدل ، ثم تنض تلك القيمة على البر ، ثم يكال ذلك البر اصواعاً ، فيصوم لكل نصف صاع يوماً » ونحوه في حديث كتاب الفقه الرضوي (٤) المتقدم ثمة ايضاً .

وهذه الروايات ظاهرة في القول الاول .
ومنها - ما رواه ثقة الاسلام في الكافي عن ابي بصير عن ابي عبدالله

(١) الوسائل الباب ٢ من كفارات الصيد

(٢) سورة المائدة ، الآية ٩٥

(٣) ج ١٣ ص ٣ ، والوسائل الباب ١ من بقية الصوم الواجب

(٤) ص ٢٣

(عليه السلام) - ورواه الصدوق في الصحيح عن عبدالله بن مسكان عن ابي بصير (١) وهو ليث المرادي بقرينة عبدالله بن مسكان - قال : « سألته عن محرم اصاب نعامة او حمار وحش . قال : عليه بدنة . قلت : فان لم يقدر على بدنة ؟ قال : فليطعم ستين مسكيناً . قلت : فان لم يقدر على ان يتصدق ؟ قال : فليصم ثمانية عشر يوماً . والصدقة مد على كل مسكين ... الحديث » .

وما رواه الشيخ عن معاوية بن عمار في الصحيح (٢) قال : « قال ابو عبدالله (عليه السلام) : من اصاب شيئاً فداؤه بدنة من الابل ، فان لم يجد ما يشتري به بدنة فاراد ان يتصدق فعلية ان يطعم ستين مسكيناً كل مسكين مداً ، فان لم يقدر على ذلك صام مكان ذلك ثمانية عشر يوماً ، مكان كل عشرة مساكين ثلاثة ايام ... الحديث » .

وفي حديث الجواد (عليه السلام) مع يحيى بن اكثم القاضي المروي في جملة من الاصول المعتمدة التي من جملتها كتاب تحف العقول للحسن بن علي بن شعبة (٣) والمنقول هنا من عبارته قال (عليه السلام) : « وان كان من الوحش فعليه في حمار وحش بدنة وكذلك في النعامة بدنة ، فان لم يقدر فاطعام ستين مسكيناً ، فان لم يقدر فليصم ثمانية عشر يوماً ... الحديث » .

وروى الثقة الجليل علي بن جعفر (رضي الله عنه) في كتابه عن

(١) الفروع ج ٤ ص ٣٨٥ ، والفقيه ج ٢ ص ٢٣٣ ، والوسائل الباب

٢ من كفارات الصيد .

(٢) التهذيب ج ٥ ص ٣٤٣ ، والوسائل الباب ٢ من كفارات الصيد

(٣) الوسائل الباب ٣ من كفارات الصيد

ج ١٥ (جزء المحرم القاتل للنعمة اذا لم يجد بدنة) — ١٨١ —

اخيه موسى بن جعفر (عليه السلام) (١) قال : « سألته عن رجل محرم أصاب نعمة ، ما عليه ؟ قال : عليه بدنة ، فان لم يجد فليصدق على ستين مسكيناً ، فان لم يجد فليصم ثمانية عشر يوماً » .

وفي كتاب الفقه الرضوي (٢) : « فان كان الصيد نعمة فعليك بدنة ، فان لم تقدر عليها اطعمت ستين مسكيناً ، لكل مسكين مد ، فان لم تقدر صمت ثمانية عشر يوماً » .

اقول : وهذه الاخبار ظاهرة في القول الثالث . واما القول الثاني فلم اقف له في الاخبار على دليل ، وقائله اعرف بما قاله .

ولم اقف على من تعرض للجمع بين هذه الاخبار ، واكثر المتأخرين - كالعلامة في مطولاته وغيره - لم يتعرضوا لنقل الخلاف بالكلية فضلاً عن الروايات المخالفة ، وانما ذكروا القول الاول ورواياته . ولا يخفى ان مذهب العامة كافة هو ما عليه المشهور بين اصحابنا من القول الاول (٣) واخبارهم كلها موافقة للعامة ، والاخبار الاخر مخالفة لهم والمسألة لذلك لا تخلو من الاشكال ، فان الخروج عن مقتضى هذه الاخبار مع كثرتها وشهرتها بينهم مشكل ، والقول بها مع موافقتها لمذهب العامة اشكل .

ثم ان ظاهر اصحاب القول الاول هو الصدقة بعد تعذر البدنة بمدينة ، وبه صرحت صحيحة ابي عبيدة المذكورة . إلا ان غيرها من اخبار المسألة - من ما صرح فيه بقدر الصدقة - إنما تضمن المد ، وهو

(١) الوسائل الباب ٢ من كفارات الصيد

(٢) ص ٢٩

(٣) المغني ج ٣ ص ٤٦٤ و٤٦٥ طبع مطبعة العاصمة

— ١٨٢ — (جزاء المحرم القاتل للنعامة اذا لم يقدر على الصدقة) ج ١٥

قول الصدوق وابن ابي عقيل ، كما صرح به رواية ابي بصير الصحيحة بنقل الصدوق ، وصحيحة معاوية بن عمار ، ورواية العياشي ، ورواية كتاب الفقه الرضوي .

. ويؤيده ما رواه ثقة الاسلام في الموثق عن ابن بكير عن بعض اصحابنا عن ابي عبدالله (عليه السلام) (١) « في قول الله (عز وجل) ! او عدل ذلك صياما (٢) قال : يشمن قيمة الهدى طعاماً ، ثم يصوم لكل مد يوماً ، فاذا زادت الامداد على شهرين فليس عليه اكثر منه » . وظاهر صاحب المدارك ومن تبعه الجمع بين الاخبار بحمل صحيحة ابي عبيدة على الاستحباب .

ثم ان ظاهر اصحاب القول الاول هو التصديق بالبر بعد فض قيمة البدنة عليه . وهو ظاهر صحيحة ابي عبيدة ، حيث قال فيها : « ثم قومت الدراهم طعاماً » والطعام - كما هو المستفاد من الاخبار - الحنطة . واكتفى شيخنا الشهيد الثاني وجمع عن تأخر عنه بمطلق الطعام نظرا الى ظاهر الروايات الاخر المصروفة بالاطعام بقول مطلق ، وهو محتمل إلا ان الاحوط العمل بالاول .

الثاني - قد صرح اصحاب القول الاول من الاقوال الثلاثة المتقدمة بانه لو عجز عن الصدقة بعد فض قيمة البدنة على الطعام انه يصوم عن كل مدين يوماً ، فان عجز صام ثمانية عشر يوماً . ومقتضاء ان يصوم ستين يوماً عدد المساكين الذين يتصدق عليهم . وبذلك قال الشيخ المفيد والسيد المرتضى وسائر على ما نقله في المختار . وبه صرح

(١) الوسائل الباب ٢ من كفارات الصيد

(٢) سورة المائدة ، الآية ٩٥

ج ١٥ (جزاء المحرم القاتل للنعمة اذا لم يقدر على الصدقة) — ١٨٣ —

صحيحة ابي عبيدة المتقدمة ، وكذا مرسله - ابن بكير . إلا ان صوم الثمانية عشر يوماً بعد تعذر صوم الستين يوماً لم اقف عليه في شيء من رواياتهم ، وانما هو في روايات القول الآخر عوضاً عن الصدقة على ستين مسكيناً ، كما صرح به صحيحة معاوية بن عمار المتقدمة ، ورواية ابي بصير المتقدمة ايضاً . والمستفاد من رواياتهم انما هو الصدقة بالبدنة أولاً ، ثم مع التعذر فض قيمتها على الطعام ، والتصدق على ستين مسكيناً لكل مسكين نصف صاع ، ومع العجز عن الطعام يصوم عن كل نصف صاع يوماً ، يكون ستين يوماً . هذا ما تضمنته اخبارهم . واما القول الآخر فانه بعد تعذر البدنة يتصدق على ستين مسكيناً ، ومع العجز عن الصدقة يصوم ثمانية عشر يوماً عن كل عشرة مساكين ثلاثة ايام . وحينئذ فان كان معتمدهم في ما ذكروه من صوم الثمانية عشر يوماً هو هذه الروايات فهي انما تضمنت صوم الثمانية عشر يوماً عوضاً عن الصدقة ، وهم لا يقولون بذلك . ومقتضى كلامهم انما هو عوض عن صيام الستين يوماً . ولعل مستندهم انما هو هذه الاخبار ، لكنها لما كانت معارضة - بالنسبة الى حكم الصدقة على الوجه الذي ذكروه ، وكذا صوم الستين يوماً - بالاخبار التي اعتمدها ، وحكم صوم الثمانية عشر لا معارض له ، عملوا بها في هذا الحكم خاصة حيث لا مانع منه . والفرق بين القولين من وجهين : احدهما - انه على تقدير القول الاول لو فض قيمة البدنة على الطعام وانفق ان الطعام نقص عن عدد الستين لكل رأس نصف صاع ، فانه يكتفي بما وسعهم ولا يجب عليه اتمام الستين من غير قيمة البدنة ، وعلى القول الآخر فانه يجب عليه الصدقة على ستين مسكيناً من غير نظر الى قيمة البدنة بالكلية . وثانيهما - انه على القول الاول مع

— ١٨٤ — (ما هي كفارة قتل فرخ النعامة في الاحرام ؟) ج ١٥

المعز عن الصدقة على ستين مسكيناً يصوم ستين يوماً ، ومع المعز عن ذلك يصوم ثمانية عشر يوماً ، وعلى القول الآخر انه مع المعز عن الصدقة يصوم ثمانية عشر يوماً . والجمع بين روايات المسألة لا يخلو من اشكال ، وان كان قد جمع بعضهم بينها بحمل صحيحة ابي عبيدة على الاستحباب والافضلية وحمل روايات القول الآخر على اقل المجزئ . ومرجع ذلك الى التخيير مع افضلية احد الفردين . واكثر الاصحاب - كالعلامة في المنتهى والتذكرة - لم يتعرضوا لنقل القول الآخر ، ولا لنقل شيء من رواياته بالكلية كما ذكرنا آنفاً . وصاحب المدارك قد غمض عينيه في هذا المقام ولم يتعرض للجمع بين اخبار المسألة بنقض ولا ابرام ، مع ما عرفت من ان روايات القول المشهور معلولة بموافقة العامة . والله العالم .

الثالث - اختلاف الاصحاب في فرخ النعامة ، فقال في الخلاف : في صغار اولاد الصيد صغار اولاد الابل . وقال ابن البراج : والكبار افضل . وقال شيخنا المفيد : في صغار النعام الغداء بقدره من صغار الابل في سنه ، وكذا في صغار ما قتله من البقر والحمير والظباء . ونحوه قال السيد ، إلا انه فرضه في صغار النعام خاصة . وبه قال ابو الصلاح وقال ابن الجنيد : والاحتياط ان يكون جزاء الذكر من الصيد ذكراً من النعم ، وجزاء الانثى انثى ، والمسن مسناً ، والصغير صغيراً ، من الجنس الذي هو مثله في الجزاء ، فان تطوع بالاعلى سنأ كان تعظيماً لشعائر الله تعالى . وهو اختيار ابن ادريس ، وقواء العلامة في المختلف استناداً الى قوله (عز وجل) : فجزاء مثل ما قتل من النعم (١) وقال

(١) سورة المائدة ، الآية ٩٥

ج ١٥ (ما هو الحكم لو بقى من القيمة ما لا يعدل يوماً ؟) — ١٨٥ —

الشيخ في النهاية ؛ في فراخ النعامة مثل ما في النعامة سواء . وقد روى ان فيه من صفار الابل . والاحوط ما قدمناه . ومثله قال في المبسوط . وقال المحقق في الشرائع ؛ وفي فراخ النعام روايتان : احدهما مثل ما في النعام والاخرى من صفار الابل . وهو اشبه . اقول ؛ والذي وقفت عليه في الاخبار من ما يتعلق بهذه المسألة هو ما رواه الشيخ والصدوق في الصحيح عن ابان بن تغلب عن ابي عبد الله (عليه السلام) (١) ؛ « في قوم حجاج محرمين اصابوا افراخ نعام فاكلوا جميعاً ؟ قال : عليهم مكان كل فرخ اكلوه بدنة يشتركون فيها جميعاً فيشترونها على عدد الفراخ وعلى عدد الرجال » . واما الرواية التي اشار اليها المحقق - وقبله الشيخ في عبارة النهاية - فلم تصل اليها في كتب الاخبار ، ولم ينقلها احد في كتب الاستدلال ، والظاهر وصولها اليهم ، حيث ان المشهور بينهم - كما عرفت - هو القول بها . وكيف كان فتكليفنا غير تكليفهم .

فالظاهر هو القول الاخير للصحيحة المذكورة ، مضافاً الى ترجيحها بالاحتياط كما لا يخفى .

الرابع - قال العلامة في المنتهى ؛ لو بقى ما لا يعدل يوماً كربع الصاع كان عليه صيام يوم كامل ، ولا نعلم فيه خلافاً ، لان صيام اليوم لا يتبعص ، والسقوط غير ممكن لشغل الذمة ، فيجب اكمال اليوم . واورد عليه بانه يمكن المناقشة فيه بان مقتضى النص ان صيام اليوم بدل عن نصف صاع كما في صحيحة ابي عبيدة ، او عن اطعام مسكين

(١) التهذيب ج ٥ ص ٣٥٣ ، والفقيه ج ٢ ص ٢٣٦ ، والوسائل الباب

٢ و ١٨ من كفارات الصيد .

كما في صحيحة محمد بن مسام ، وهو غير متحقق في محل البحث . وهو جيد . ومرجعه الى المناقشة في ما ادعاء من شغل الذمة . ومع ذلك فانه متى كان الصوم في الاخبار انما علق على قدر ما يجب اطعامه المسكين ، من نصف صاع كما في الصحيحة المذكورة ، او مد كما تقدم في مرسله ابن بكير ، او ما هو اعم كما في صحيحة محمد بن مسلم ، فما كان اقل من ذلك فانه لا يوجب صوماً البتة . والظاهر ان تمثيله بربع الصاع بناء على ما قدمنا نقله عنهم من ايجابهم نصف صاع لكل مسكين ، وإلا فربع الصاع الذي هو عبارة عن مد - بناء على القول الآخر - يعدل يوماً ، كما دلت عليه مرسله ابن بكير والروايات المتقدمة .

الخامس - ظاهر كلام اصحاب القول الاول - كالشيخ وابن ادریس والمحقق والعلامة وغيرهم - انه لو نقصت قيمة البدنة عن اطعام الستين وانتقل فرضه الى الصوم ، فانه يصوم عن كل نصف صاع يوماً بالغاً ما بلغ ان اوجبنا نصف الصاع لكل مسكين ، او مداً كما في مرسله ابن بكير ، لان الصوم في الاخبار متفرع على الصدقة ، فاي عدد حصل من قيمة البدنة بعد فض قيمتها على الطعام فانه يجب الصدقة به ان وجد الطعام ، وإلا صام عوض اطعام كل مسكين يوماً وعلى هذا كما يكون النقص في الصدقة عن الستين لو عجزت قيمة البدنة كذلك يكون النقص في الصوم .

وقرب العلامة في القواعد انه يصوم الستين كمالاً في الصورة المذكورة ونقله بعض الاصحاب ايضاً عن ابن حمزة في الوسيلة . قال في الذخيرة : ووجهه غير واحد من الشارحين بان الواجب في الاصل هو اطعام الستين

ج ١٥ (الحكم عند التمكن من الزيادة على الثمانية عشر) — ١٨٧ —

وسقوط الزيادة عنه والعفو عن الناقص على تقديرهما في الاطعام لا يستلزم مثله في الصيام . وبان الكفارة في ذمته ستون ولا يخرج عن العهدة إلا بصوم الستين .

اقول ؛ الذي وقفت عليه في شرح المحقق الشيخ علي على الكتاب المذكور ظاهر في ما قدمناه ، ولم يلم فيه بشيء من هذه التوجيهات الركيكة ، حيث قال بعد قول المصنف : « والاقرب الصوم عن ستين وان نقص البذل » ما صورته : قد يومىء الى ذلك وجوب ثمانية عشر يوماً عن كل عشرة مساكين ثلاثة ايام ، ولا دلالة له صريحاً لجواز ان يكون المراد البذل عن ما هو نهاية ما يجب من الاطعام ، وليس في الروايات صيام ستين بل صيام يوم عن نصف صاع . لكن الاحوط وجوب الستين . انتهى .

وانت خبير بما في الاستناد في هذا الايماء الى وجوب ثمانية عشر يوماً عن كل عشرة مساكين ثلاثة ايام ، وذلك فانك قد عرفت من ما قدمنا ان وجوب صيام الثمانية عشر يوماً لم يقع في شيء من روايات القول الاول وانما اخذوه من روايات القول الآخر ، وهو في تلك الروايات ترتب على وجوب الصدقة على ستين مسكيناً ان وجد الطعام بلا زيادة ولا نقصان ، لا على ما اوجبه فض قيمة البدنة على الطعام كما قالوا به ، فالتعليل في وجوب الثمانية عشر بان كل ثلاثة ايام عن عشرة مساكين انما ترتب على هذه الستين التي لا يتطرق اليها النقصان بوجه ، لا تلك كما يوهمه كلامه (قدس سره) .

السادس - لو تمكن من الزيادة على ثمانية عشر بعد عجزه عن

الستين صوماً فهل تجب الزيادة أم لا ؟ استشكل العلامة في القواعد قيل : ولعل منشأ الاشكال ، من ان العجز عن صوم الستين لا يقتضي سقوط المقدور منه ، ومن ان ايجاب العدد المخصوص في الرواية منوط بالعجز عن المجموع فلا تجب الزيادة عليه .

اقول : لا يخفى ان هذا الاشكال لا وجه له بالكلية . وما وجهه به مبني على وجود الرواية بصوم الثمانية عشر يوماً بعد تعذر صوم ستين يوماً كما قالوا به ، وليس في الروايات له اثر كما قدمنا ذكره ، وانما الذي فيها هو صوم الثمانية عشر يوماً بعد تعذر الصدقة على ستين مسكيناً لكل عشرة مساكين ثلاثة ايام ، كما تضمنته صحيحة معاوية ابن عمار المتقدمة ، والتعليل المذكور مؤذن بعدم الزيادة على الثمانية عشر . وبذلك يظهر لك انه لا معنى لقوله : « ان ايجاب العدد المخصوص في الرواية منوط بالعجز عن المجموع » فانه لم يقع في شيء من الروايات تعليق صوم الثمانية عشر على العجز عن صوم الستين يوماً .

السابع - لو تجدد العجز عن صيام الستين يوماً بعد صيام شهر ، فقليل بانه يجب ان يصوم تسعة . ولعل بان العجز عن المجموع يوجب ثمانية عشر يوماً ، فالعجز عن النصف يوجب التسعة التي هي نصف الثمانية عشر . وقواه في القواعد . ولا يخفى ما فيه ، فان ظاهر الخبر الوارد بصوم ثمانية عشر انما هو البدلية عن الصدقة على ستين مسكيناً كما تقدم . ومع تسليم ما ذكره فالمتبادر منه انما هو البدلية عن المجموع . والقرول بالتوزيع لو صح - كما ادعاه في الصورة المذكورة - لوجب بدل ما عجز عنه من الاطعام مع اطعام المقدور ، فلو قدر على اطعام ثلاثين مسكيناً صام ثلاثين يوماً عن الباقي ، مع انه لا قائل به منهم . واعراضهم عنه دليل على انهم انما فهموا من الخبر المذكور

هو ما اشرنا اليه .

وقيل بوجوب صوم ما قدر عليه . وتوجيهه ان الرواية الواردة بصوم الثمانية عشر على تقديرها منزلة على العجز الحاصل قبل الشروع كما هو المعتاد ، فيكون محل البحث من ما لا نص فيه ، فيلزم القدر المقدور ، لعدم سقوط الميسور بالمعسور (١) ولقوله (صلى الله عليه وآله) : « اذا امرتكم بشيء فاتوا منه ما استطعتم » (٢) .

وبه يظهر ما في كلام المحقق الشيخ علي في الشرح في هذا المقام حيث قال : واما الثانى - و اشار به الى القول المذكور - فلا يظهر له وجه ، فان الحديث لا يتناوله ، اعني قوله : « اذا امرتكم بامر فاتوا منه ما استطعتم » (٣) اذ لو تناوله لوجب مقدوره وان زاد على ثمانية عشر ، ودو يتافى كونها بدلاً من الستين الذى دلت عليه الروايات . انتهى . فان كلامه مبني على شعول العجز لما بعد الشروع . ثم انه لا يخفى ما في قوله : « الذى دلت عليه الروايات » فانه ليس في شيء من الروايات ان الثمانية عشر بدل من ستين يوماً كما عرفت .

وقيل بالسقوط ، لنحقق العجز عن المجموع وحصول البذل في ضمن المتقدم من الثلاثين التي صامها ، كما يظهر من ابنه في الشرح ، حيث بناء على ان المكلف اذا علم انتفاء شرط التكليف قبل دخول وقته لا يحسن منه التكليف ، وان المكلف والحال ما ذكر لا يجوز

(١) هوائد الزاقي ص ٨٨ ، وعناوين مير فتاح ص ١٤٦ عن عوالي

اللتالي عن علي (عليه السلام) .

(٢) و (٣) صحيح مسلم ج ١ ص ٥١٣ ، والنسائي ج ٢ ص ١

— ١٩٠ — (هل الكفارة في النعمة وما بعدها مرتبة أو مخيرة ؟) ج ١٥

تكليفه بالسنتين وان ظن ذلك ظاهراً ، بل إنما عليه ثمانية عشر يوماً وقد صامها في ضمن ثلاثين .

وقيل عليه أنه يشكل على أصله أنه ان تم ما ذكره . من القاعدة الاصولية امكن منع الاجزاء عن الثمانية عشر ، لأنه حينئذ إنما أتى بالصوم على أنه من جملة السنتين التي هي الواجب الثالث لا أنه البدل الذي هو ثمانية عشر ، ومن أتى بعبادة ظاهراً وجوبها بسبب ثم تبين وجوب بعضها خاصة بسبب آخر ففي اجزائها نظر .

اقول : ويعضده أنه لو تم ما ذكره للزم صحة صلاة من صلى في السفر تماماً ، لوجود صلاة القصر الواجبة عليه في ضمنها وان لم يقصدها . وصحة صلاة من صلى الظهر خمساً ساهياً ، لوجود الاربع في ضمنها بل ينبغي ان يكون هذا اول بالصحة ، لأنه قصد الاربع في 'ول دخوله في الصلاة وذلك لم يقصد الثمانية عشر بالكلية . وهو لا يقول بذلك .

وبالجملة فان المسألة لتخلوها من الص موضع اشكال ، والركون الى هذه التخريجات لا يخلو من المجازفة في الاحكام الشرعية .

الثامن - اختلف الاصحاب في هذه الكفارة في النعمة وما بعدها هل هي مخيرة او مرتبة ؟ فذهب الاكثر - ومنهم : الشيخ في النهاية والمبسوط ، والشيخ المفيد ، وابن ابي عقيل ، وابن بابويه ، والشهيد في الدروس ، والمرتضى ، وغيرهم - الى انها مرتبة ، ونسبه في المبسوط الى اصحابنا مؤذناً بدعوى الاجماع عليه ، بعد اعترافه بان ظاهر القرآن (١) يدل على التخيير . وظاهر العلامة في جملة من كتبه القول بانها

ج ١٥ (هل يجب التتابع في صوم كفارة الصيد؟) — ١٩١ —

مخيرة ، وبه صرح في المنتهى والتذكرة ، ونقله في المختلف عن ابن ادریس
ونقل عنه انه نسبه ايضاً الى الشيخ في الجمل والخلاف .

ويدل على الاول الاخبار المتقدمة كصحیحة محمد بن مسلم ووزارة
وصحیحة ابي عبيدة ، وصحیحة معاوية بن عمار ، ورواية ابي بصير (١)
فان الجميع قد اشترك في الدلالة على ان الانتقال الى المرتبة الثانية
مرتب على عدم القدرة على الاول ، وكذا من الثانية الى الثالثة .

ودل على الثاني ظاهر الآية وهو قوله (عز وجل) : هديا بالغ
الكعبة او كفارة طعام مساكين او عدل ذلك صياما (٢) المؤكدة بقول
الصادق (عليه السلام) في صحیحة حريز (٣) : « وكل شيء في القرآن
» او « فصاحبه بالخيار يختار ما شاء ، وكل شيء في القرآن » فن
لم يجد فعلية كذا « فالاول بالخيار » ورواية عبد الله بن سنان المتقدم
نقلها عن تفسير العياشي (٤) .

والمسألة لا تغلو من شوب الاشكال ، والاحتياط في العمل بالترتيب
والقول بالتخيير لظاهر الآية فيه قوة ظاهرة . ويمكن ارجاع روايات
الترتيب اليها بالحمل على افضلية المتقدم ، فالترتيب انما هو من حيث
الفضل والاستحباب .

ثم انهم اختلفوا هنا ايضا في وجوب التتابع وعدمه ، فالمتقول
عن الشيخ المفيد والمرتضى وسلاسل الاول ، وعن الشيخ انه صرح بان

(١) ص ١٧٤ و ١٧٨ و ١٨٠

(٢) سورة المائدة ، الآية ٩٥

(٣) الفروع ج ٤ ص ٣٥٨ ، والتهذيب ج ٥ ص ٣٣٣ ، والوسائل

الباب ١٤ من بقية كفارات الاحرام . (٤) ص ١٧٩

— ١٩٢ — (كفارة قتل المحرم بقرة الوحش وحماره) ج ١٥

جراه الصيد لا يجب فيه التتابع ، وهو الاظهر ، عملاً باطلاق الآية (١) والروايات المتقدمة .

ويدل عليه ايضا ما رواه الصدوق في الفقيه في الصحيح ، عن سليمان بن جعفر الجعفري (٢) قال : « سألت ابا الحسن الرضا (عليه السلام) عن الرجل يكون عليه ايام من شهر رمضان أيقضيها متفرقة ؟ قال : لا بأس بتفرقة قضاء شهر رمضان ، انما الصيام الذي لا يفرق موم كفارة الظهار وكفارة الدم وكفارة اليمين » .

الفرد الثاني - بقرة الوحش وحماره ، والمشهور بين الاصحاب ان في قتل كل واحد منهما بقرة املية . ويدل عليه ما تقدم ، عن صحيحة حريز (٣) وقوله (عليه السلام) فيها تفديراً لقوله (عز وجل) : « مثل ما قتل من النعم (٤) » قال : « في حمار وحش بقرة ... وفي البقرة بقرة » ، ورواية ابي بصير عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٥) قال : « قلت : فان اصاب بقرة او حمار وحش ، ما عليه ؟ قال : عليه بقرة » ورواية ابي الصباح المتقدمة (٦) وذهب الصدوق الى ان الواجب في الحمار بدنة . ونقله في المختلف عن الشيخين . ويدل عليه ما تقدم من صحيحة يعقوب بن شعيب ، وصحيحة سليمان بن خالد ، ورواية ابي بصير ورواية الجواد (عليه السلام) (٧) وعن ابن الجنيدي انه خير في فداء

(١) و(٤) سورة المائدة ، الآية ٩٥ .

(٢) الفقيه ج ٢ ص ٩٥ ، والفروع ج ٤ ص ١٢٠ ، والوسائل الباب

٢٦ من احكام شهر رمضان

(٣) ص ١٧٣ و١٧٤ (٥) الوسائل الباب ٢ من كفارات الصيد

(٦) ١٧٦ (٧) ١٧٤ و١٨٠

ج ١٥ (كفارة قتل بقرة الوحش أو حماره في الاحرام) — ١٩٢ —

الحمار بين البدنة والبقرة . والظاهر انه جعله وجه جمع بين الاخبار المذكورة . وهو جيد .

ثم انه مع تعذر الفداء المذكور بقرة كان او بدنة ، فانه يرجع الحكم فيه الى ما تقدم في مسألة قتل النعامة ، والخلاف الذي تقدم ، فالمشهور انه يفيض الثمن على البر ويطعم ثلاثين مسكينا لكل مسكين نصف صاع ، وما زاد فهو له ، وما نقص فليس عليه اتمامه ، ثم الصوم عن كل نصف صاع يوما مع تعذر الاطعام ، ثم صوم تسعة ايام مع تعذر ما قبله . وهذا هو مدلول صحيحة ابي عبيدة المتقدمة (١) وقوله (عليه السلام) فيها : « اذا اصاب المحرم الصيد ولم يجد ما يكفر عن موعضه الذي اصاب فيه الصيد ، قوم بجزاؤه من الزهر دراهم ثم قومت الدراهم طعاما لكل مسكين نصف صاع ، فان لم يقدر على الطعام صام لكل نصف صاع يوما » وهو متناول باطلاقه للبدنة والبقرة . واما ان الواجب الفض على ثلاثين في ما لو كان الواجب فيهما بقرة فيبدل عليه اطلاق صحيحة ابي عبيدة المذكورة ، واما انه لا يجب الاكمال مع التقصا ، فلاطلاع الاجتهاد بالقيمة في التصديقة المشار اليها . وقال العلامة في المنتهى : ولو لم يجد البقرة في جزاء حمار الوحش وبقرته قوم ثمنها بدراهم وفضه على الحنطة ، واطعم كل مسكين نصف صاع ، ولا يجب عليه ما زاد على اطعام ثلاثين مسكينا ، ولا اتمام ما نقص عنه ، عند علمائنا اجمع .

ونقل في المختلف هنا عن ابي الصلاح ما تقدم نقله عنه في النعامة من الصدقة بالقيمة ثم الفض . وعن الشيخ المفيد والشيخ علي بن الحسين

— ١٩٤ — (كفارة قتل بقرة الوحش او حماره في الاحرام) ج ١٥

ابن بابويه كما في النعامة من قولهم بالانتقال الى الاطعام بعد تعذر
الفدية ثم الصوم ، من غير تعرض للتقويم والفض .
وعليه تدل صحيحة معاوية بن عمار (١) وقوله (عليه السلام)
فيها بعد ذكر ما تقدم منها : « ومن كان عليه شيء من الصيد فداؤه
بقرة فان لم يجد فليطعم ثلاثين مسكيناً ، فان لم يجد فليصم تسعة ايام »
ورواية ابي بصير التي تقدم انها صحيحة برواية صاحب الفقيه (٢)
وفيها : « وسألته عن محرم اصاب بقرة . قال : عليه بقرة . قلت :
فان لم يقدر على بقرة ؟ قال : فليطعم ثلاثين مسكيناً . قلت : فان
لم يقدر على ان يتصدق ؟ قال : فليصم تسعة ايام » .
وفي كتاب الفقه الرضوي (٣) : « وان كان الصيد بقرة او حمار
وحش فملك بقرة ، فان لم تقدر اطعمت ثلاثين مسكيناً ، فان لم تقدر
صمت تسعة ايام » .

وفي حديث الجواد (عليه السلام) المتقدم ذكره برواية صاحب
كتاب تحف العقول (٤) . « فان كان بقرة فعليه بقرة ، فان لم يقدر
فليطعم ثلاثين مسكيناً ، فان لم يقدر فليصم تسعة ايام » .
والخلاف في التخيير بين الابدال والترتيب كما تقدم في مسألة النعامة .
وكذا الخلاف في الاطعام مدّين او مدّاً كما تقدم فتوى ورواية .

(١) الوسائل الباب ٢ من كفارات الصيد

(٢) ج ٢ ص ٢٣٣ ، والوسائل الباب ٢ من كفارات الصيد ، في ذيل

رقم ٣

(٣) ص ٢٩

(٤) الوسائل الباب ٣ من كفارات الصيد

وكذا في صغير البقر وحمار الوحش من الصغير في الفداء ايضاً او الكبير عين ما سلف .

الفرد الثالث - الظبي والشعلب والارنب ، فاما الظبي ففي قتله شاة من غير خلاف يعرف . ثم مع تعذر الشاة فالمشهور - كما تقدم في النعامة وحمار الوحش وبقرته - انه يفض ثمن الشاة على البر ويتصدق به على عشرة مساكين ، لكل مسكين نصف صاع ، وما فضل فهو له وما اعوز فلا شيء عليه . ومع تعذر البر يصوم عن كل مسكين يوماً ومع تعذر الصوم كذلك يصوم ثلاثة ايام . وعن الشيخ المفيد ، والسيد المرتضى ، والصدوق في المقنع ، وسلاح ، وابن ابي عقيل ، والشيخ علي بن بابويه : انه مع العجز عن الشاة ينتقل الى الاطعام ، ومع تعذره الى صيام ثلاثة ايام . وهو جار على نحو ما تقدم نقله عنهم في المسألتين الاولتين .

ويدل على الاول ما عرفت من اطلاق صحيحة ابي عبيدة . وعلى الثاني قوله (عليه السلام) - في صحيحة معاوية بن عمار المتقدمة ، زيادة على ما قدمنا نقله منها (١) - : « ومن كان عليه شاة فلم يجد فليطعم عشرة مساكين ، فمن لم يجد فصيام ثلاثة ايام » . وقوله (عليه السلام) في رواية ابي بصير بنقل الشيخ (٢) التي هي صحيحة بنقل صاحب الفقيه (٣) : « قلت : فان اصاب ظبياً ما عليه ؟ قال : عليه شاة . قلت : فان لم يجد شاة ؟ قال : فعليه اطعام عشرة مساكين . قلت : فان لم يقدر على ما يتصدق به ؟ قال : فعليه صيام ثلاثة ايام » .

(١) التهذيب ج ٥ ص ٣٤٣ ، والوسائل الباب ٢ من كفارات الصيد

(٢) الوسائل الباب ٢ من كفارات الصيد رقم ١٠ (٣) ج ٢ ص ٢٣٣

وفي كتاب الفقه الرضوي (١) : « وان كان الصيد ظيباً فعليك دم شاة ، فان لم تقدر اطعمت عشرة مساكين ، فان لم تقدر صمت ثلاثة ايام » وفي حديث الجواد (عليه السلام) المتقدم ذكره برواية صاحب تحق العقول (٢) : « وان كان ظيباً فعليه شاة ، فان لم يقدر فليطعم عشرة مساكين ، فان لم يجد فليصم ثلاثة ايام ... الحديث » .
قال في المدارك - بعد قول المصنف : « في قتل الظبي شاة ، ومع العجز يقوم الشاة ويفض ثمنها على البر ، ويتصدق به لكل مسكين بدين ، ولا يلزمه ما زاد » - ما صورته : لا خلاف في لزوم الشاة بقتل الظبي والانتقال مع العجز الى فض ثمنها على البر والتصدق به . وقد تقدم من الاخبار ما يدل عليه . ويدل على عدم لزوم اطعام ما زاد عن العشرة اذا زادت قيمة الشاة عن ذلك قوله (عليه السلام) في صحيحة معاوية بن عمار (٣) : « ومن كان عليه شاة فلم يجد فليطعم عشرة مساكين ، فمن لم يجد صام ثلاثة ايام » انتهى .

اقول : الظاهر ان كلامه (قدس سره) هنا لا يخلو من سهو وغفلة ، لما عرفت آنفاً من ان الانتقال - مع العجز عن البدنة في النعامة وعن البقرة في حمار الوحش وبقرته ، وعن الشاة في الظبي - الى فض القيمة على البر ليس مجعاً عليه في موضع من المواضع الثلاثة وانما

(١) ص ٢٩

(٢) الوسائل الباب ٣ من كفارات الصيد

(٣) التهذيب ج ٥ ص ٣٤٣ ، والوسائل الباب ٢ من كفارات

الصيد .

هو محل الخلاف ، نعم المشهور ذلك كما اوضحناه في ما سبق في كل من المواضع الثلاثة ، فان مقتضى القول الثالث انما هو الانتقال الى اطعام ستين مسكيناً في النعامة ، وثلاثين في حمار الوحش وبقوته ، وعشرة في الظبي ، من غير ملاحظة قيمة ولا فض ثمن على البر . وبذلك يظهر ايضاً ما في قوله : « ويدل على عدم لزوم اطعام ما زاد عن العشرة اذا زادت قيمة الشاة عن ذلك قوله (عليه السلام) في صحيحة معاوية بن عمار ... » ، فان هذه الرواية انما دلت في المواضع الثلاثة منها على القول الآخر ، وهو الانتقال من الفداء بعد تعذره الى الاطعام ، ولا ذكر للنفذ فيها بالكلية . ومجرد اشتراك القولين في اطعام العدد المذكور في المواضع الثلاثة لا يستلزم حمل احدهما على الآخر ، والاستدلال بروايات احدهما على الآخر ، لظهور الفرق كما قدمنا الاشارة اليه ، وذلك لانه على القول الاول من فض قيمة الفداء بعد تعذره على الخنطة ، فالواجب اخراج نصف صاع على المشهور - او مد على القول الآخر - لكل واحد من العدد المعتمد في تلك المسألة فلو نقص البر عن الاثنيان على العدد كفى ولم يجب عليه الزيادة على ذلك . واما على القول الآخر فلا بد من العدد تاماً ، إذ لا مدخل للنفذ فيه بالكلية . فكيف يدعى اولاً عدم الخلاف في الانتقال مع العجز الى فض ثمنها على البر والتصدق به ، وينظم صحيحة معاوية بن عمار في سلك هذا النظام ؟

وعن ابي الصلاح هنا مثل ما تقدم في المسألتين السابقتين ، قال : ان كان ظليماً او ثعلباً او ارنباً فعليه شاة ، فان لم يجد فقيمتها ، فان لم يجد صام عن كل نصف صاع من قيمتها يوماً ... الى آخره .

— ١٩٨ — (كفارة قتل الثعلب او الارنب في حال الاحرام) ج ١٥

واما الثعلب والارنب فانه لا خلاف في ان في قتل كل منهما شاة .
وعليه تدل جملة من الاخبار : منها - صحيحة الحلبي (١) قال :
« سألت ابا عبدالله (عليه السلام) عن الارنب يصيبه المحرم . فقال :
شاة ، هدياً بالغ الكعبة » .

وصحيحة احمد بن محمد (٢) قال : « سألت ابا الحسن (عليه
السلام) عن محرم اصاب ارنبا او ثعلبا . فقال : في الارنب
دم شاة » .

ورواية ابي بصير (٣) قال : « سألت ابا عبدالله (عليه السلام)
عن رجل قتل ثعلبا : قال : عليه دم . قلت : فارنبا ؟ قال : مثل
ما في الثعلب » :

وفي كتاب الفقه الرضوي (٤) : « وفي الثعلب والارنب دم شاة »
انما الخلاف في مساواتهما للظي في الابدال من الطعام والصيام ،
فقال الشيخان والمرتضى وابن ادريس بالمساواة ، وعن ابن الجنيد وابن
ابي عقيل والشيخ علي بن بابويه : انهم اقتصروا على الشاة ولم يتعرضوا
لابدالها .

واختار في المدارك القول الاول ، واحتج عليه بقوله (عليه السلام)
في صحيحة ابي عبيدة (٥) : « اذا اصاب المحرم الصيد ولم يجد ما يكفر

(١) و(٣) الوسائل الباب ٤ من كفارات الصيد

(٢) الفقيه ج ٢ ص ٢٣٣ ، والتهذيب ج ٥ ص ٣٤٣ ، والوسائل الباب

٤ من كفارات الصيد رقم ١ و٣

(٤) ص ٢٩

(٥) الوسائل الباب ٢ من كفارات الصيد

ج ١٥ (كفارة قتل الثعلب او الازنب في حال الاحرام) — ١٩٩ —

من موضعه الذي اصاب فيه الصيد قوم جزاؤه من النعم دراهم « فان
الجزاء متناول للجميع .

وفي صحيحة معاوية بن عمار (١) : « ومن كان عليه شاة فلم يجد
فليطعم عشرة مساكين ، فمن لم يجد فصيام ثلاثة ايام » وهي متناولة
للجميع ايضا .

اقول ! ويؤيد ذلك ايضا صحيحة محمد بن مسلم (٢) وقوله فيها :
« سألته عن قوله تعالى : او عدل ذلك صياما (٣) قال : عدل الهدى
ما بلغ يتصدق به ، فان لم يكن عنده فليصم بقدر ما بلغ ، لكل
طعام مسكين يوما » .

ونحو ذلك رواية عبدالله بن سنان المتقدم نقلها من تفسير العياشي
ورواية الزهري (٤) .

إلا انه يمكن ان يقال : ان الامر في ما دلت عليه هذه الروايات
وان كان كذلك ، لدخول هذا الفرد تحت اطلاقها ، إلا ان ورود
روايات الثعلب والازنب على تعددها خالية من الدلالة على الابدال ،
بل الإشارة اليه بوجه . مع اشتغال روايات الافراد المتقدمة على
ذلك - من ما يوجب نوع اشكال في الحكم ، ولا سيما كتاب الفقه
الرضوي ، كما قدمنا من عبائره في كل فرد من النعامة وحمار الوحش
وبقرته والظلي ، فانه ذكر الابدال في كل منها ، وفي هذا المكان لم

(١) التهذيب ج ٥ ص ٣٤٣ ، والوسائل الباب ٢ من كفارات الصيد

(٢) الوسائل الباب ٢ من كفارات الصيد .

(٣) سورة المائدة ، الآية ٩٥

(٤) ص ١٧٩

— ٢٠٠ — (كفارة قتل الثعلب او الارنب في حال الاحرام) ج ١٥

يتمرض له بالكلية كما نقلناه هنا . وعلى هذا اعتمد الشيخ علي بن بابويه في ما نقل عنه هنا ، فانه - كما عرفت في غير موضع من ما تقدم - انما يعني بعبارة الكتاب المذكور .

وال ما ذكرنا يميل كلام المحقق في الشرائع ، حيث قال : وفي الثعلب والارنب شاة ، وهو المروي . وقيل : فيه ما في الظبي . واختاره شيخنا الشهيد الثاني في المسالك ، فقال بعد نقل العبارة المذكورة : القائل بالحاقه بالظبي الشيخ وجماعة ، ومستندهم فيه غير واضح ، واخبارهما على الخصوص انما دلت على وجوب الشاة ولم تعرض الى الابدال ، فعلى الاول - وهو الاقوى - يجب مع العجز عن الشاة اطعام عشرة مساكين ، فان لم يجد صام ثلاثة ايام ، لصحيفة معاوية بن عمار بوجوب ذلك في كل شاة لا نص في بدلها ... وذهب بعض الاصحاب - نفرياً على القول الاول - الى انه مع العجز عن الشاة يستغفر الله ولا شيء عليه . والرواية العامة تدفعه . والفرق بين مدلول الرواية وبين إلحاقها بالظبي يظهر في ما لو نقصت قيمة الشاة عن اطعام عشرة مساكين ، فعلى الإلحاق يقتصر على القيمة وعلى الرواية يجب اطعام العشرة . انتهى .

واعترضه سبطه السيد السند في المدارك بأنه يتوجه عليه ان رواية ابي عبيدة المتضمنة للاقتصار على التصديق بقيمة الجراد متناولة للجميع فلا وجه لتسليم الحكم في الظبي ومنه هنا . مع ان اللازم من ما ذكره زيادة فداد الثعلب عن فداد الظبي . وهو بعيد . انتهى . وهو جيد .

ولا يخفى ان مقتضى الوقوف على ظاهر روايات الثعلب والارنب

- من ايجاب الشاة فيهما والسكوت عن ما عداها - هو ما نقله في المسالك عن بعض الاصحاب من انه مع المعز عن الشاة يستغفر الله (تعالى) ولا شيء عليه . وهذا هو الظاهر من كلام اولئك القائلين بوجوب الشاة والسكوت عن ما عداها . وبذلك يظهر ان المسألة لا تغلو من شوب الاشكال . والاحتياط في العمل بالقول الاول .

الفرد الرابع - كسر بيض النعام ، وقد اختلفت كلمة الاصحاب في هذا الباب واضطربت اي اضطراب .

فقال الشيخ (رحمه الله) : اذا كسر المحرم بيض النعام اعتبر ، فان كان قد تحرك فيه الفرخ فعليه عن كل بيضة بكارة من الابل ، وان لم يكن تحرك فعليه ان يرسل فحولة الابل في اناثها بعدد البيض فما خرج كان هدياً لبيت الله (تعالى) ، فان لم يقدر على ذلك كان عليه عن كل بيضة شاة ، فان لم يقدر على ذلك كان عليه اطعام عشرة مساكين ، فان لم يقدر على ذلك صام ثلاثة ايام . وهذا هو المشهور سيما بين المتأخرين .

وقال الشيخ المفيد : اذا كسر المحرم بيض نعام فعليه ان يرسل فحولة الابل في اناثها بعدد ما كسر ، فما نتج كان هدياً لبيت الله (تعالى) فان لم يجد ذلك فعليه لكل بيضة دم شاة ، فان لم يجد فاطعام عن كل بيضة عشرة مساكين ، فان لم يجد صام عن كل بيضة ثلاثة ايام . وكذا قال السيد المرتضى .

وقال الشيخ علي بن الحسين بن بابويه : فان اكلت بيض نعامه فعليك دم شاة ، وكذلك ان وطنتها ، فان وطنتها . وكان فيها فرخ يتحرك فعليك ان ترسل فحولة من الابل على الاناث بقدر عدد البيض ، فما نتج منها

فهو هدى لبیت الله (تعالى) .

وقال ابنه في المقنع (١) : فاذا اصاب المحرم بيض نعام ذبح عن كل بيضة شاة بقدر عدد البيض ، فان لم يجد شاة فعليه صيام ثلاثة ايام ، فان لم يقدر فاطعام عشرة مساكين ، فاذا وطئ بيض نعام ففدغها وهو محرم ، فعليه ان يرسل الفحل من الابل على قدر عدد البيض ، فما لقح وسلم حتى ينتج كان النتاج هديا بالغ الكعبة .

وكذا روى في كتاب من لا يحضره الفقيه (٢) إلا انه قال في الخبر : واذا وطئ بيض نعام ففدغها وهو محرم وفيها افراخ تتحرك ، فعليه ان يرسل فحولة من البدن ... الى آخر كلامه .

وقال سلال : ومن كسر بيض نعام كان عليه الارسال ، فان لم يكن له ابل فعليه لكل بيضة شاة .

وقال ابو الصلاح : ان تحرك فيه الفرخ فلكل بيضة فصيل ، وان لم يتحرك فارسال فحولة الابل . فان لم يكن له ابل فلكل بيضة شاة . وقال ابن البراج : ان تحرك الفرخ فبدنة عن كل بيضة ، وان لم يتحرك ارسل .

وقال ابن حمزة : ان تحرك الفرخ لزمه ماخض من الابل ، وان لم يتحرك ارسل الفحولة ، فان عجز فعن كل بيضة شاة ، فان عجز تصدق على عشرة مساكين ، فان عجز صام ثلاثة ايام .

وقال ابن ادريس : فان تحرك الفرخ فعن كل بيضة من صغار

(١) ص ٢١ .

(٢) ج ٢ ص ٢٣٣ و ٢٣٤ ، والوافي باب (كفارة ما اصاب المحرم من الطير والبيض) والوسائل الباب ١٠ و ١١ من كفارات الصيد .

الابل . وروى : بكارة من الابل . وليست هي الانثى بل هي جمع بكر . فوجب عن كل بيضة واحد من هذا الجمع . وان لم يتحرك ارسل الفحولة ، فان عجز فعن كل بيضة شاة ، فان عجز فعن كل بيضة اطعام عشرة مساكين ، فان عجز فعن كل بيضة صيام ثلاثة ايام . اقول : وبذلك يظهر لك ما في كلام صاحب المدارك ، حيث انه بعد نقل عبارة المحقق - المطابقة لمذهب الشيخ ، الذي قدمنا نقله عنه ، المشتملة على وجوب بكارة من الابل ان تحرك فيه الفرخ والارسال قبل التحرك - ادعى ان هذا الحكم في كل من المسألتين يجمع عليه بين الاصحاب . والحال كما ترى .

والذي وقفت عليه من الروايات المتعلقة بهذه المسألة ما رواه الشيخ في الصحيح عن علي بن جعفر (١) قال : « سألت اخي (عليه السلام) عن رجل كسر بيض نعام وفي البيض فراخ قد تحرك . فقال : عليه لكل فرخ تحرك بعير ينحره في المنحر » .

وما رواه الصدوق في الفقيه (٢) عن محمد بن الفضيل قال : « سألت ابا الحسن (عليه السلام) عن رجل قتل حمامة ... ثم ساق الخبز الى ان قال نقلاً عنه (عليه السلام) : واذا اصاب المحرم بيض نعام ذبح عن كل بيضة شاة بقدر عدد البيض ، فان لم يجد شاة فعليه صيام ثلاثة ايام ، فان لم يتدر فاطعام عشرة مساكين . واذا وطئ بيض نعام ففدغها وهو محرم وفيها افراخ تتحرك ، فعليه ان يرسل فحولة من

(١) التهذيب ج ٥ ص ٣٥٥ ، والوسائل الباب ٢٤ من كفارات الصيد .

(٢) ج ٢ ص ٢٣٣ و ٢٣٤ ، والوافي باب (كفارة ما اصاب المحرم من

الطيور والبيض) والوسائل الباب ١٠ و ١١ من كفارات الصيد .

البدن على الاناث بقدر عدد البيض ، فما لقح وسلم حتى ينتج فهو هدي لبیت الله الحرام ، فان لم ينتج شيئاً فليس عليه شيء .
وما رواه ثقة الاسلام في الصحيح عن سليمان بن خالد (١) قال :
« قال ابو عبد الله (عليه السلام) : في كتاب علي (صلوات الله عليه) :
في بيض القطاة بكارة من الغنم اذا اصابه المحرم ، مثل ما في بيض النعام بكارة من الابل . »

وما رواه الشيخ في الصحيح عن سليمان بن خالد عن ابي عبد الله (عليه السلام) (٢) قال : « في كتاب علي (صلوات الله عليه) : في بيض القطاة كفارة مثل ما في بيض النعام . »

وعن سليمان بن خالد (٣) قال : « سأله عن رجل وطئ به بيض قطاة فهدمها . قال : يرسل الفحل في عدد البيض من الغنم ، كما يرسل الفحل في عدد البيض من الابل . ومن اصاب بيضه فعليه مخاض من الغنم . »

وعن ابي الصباح الكناني في الصحيح عن ابي عبد الله (عليه السلام) (٤) في حديث انه قال « في رجل وطئ بيض نعام فهدمها وهو حرم . فقال : قضى فيه علي (عليه السلام) ان يرسل الفحل على مثل عدد البيض من الابل ، فما لقح وسلم حتى ينتج كان التناج هدياً بالغ الكعبة . »

(١) الوسائل الباب ٢٤ من كفارات الصيد

(٢) الوسائل الباب ٢٤ و ٢٥ من كفارات الصيد

(٣) الوسائل الباب ٢٥ من كفارات الصيد .

(٤) الفروع ج ٤ ص ٣٨٩ ، والوسائل الباب ٢٣ من كفارات الصيد

وما رواه الشيخ في الصحيح عن ابي الصباح ايضاً (١) قال :
« سألت ابا عبد الله (عليه السلام) عن محرم وطىء بيض نعام فشدخها
قال : قضى فيها امير المؤمنين (عليه السلام) ان يرسل الفحل . . .
الحديث المتقدم ، وزاد فيه : وقال : قال ابو عبد الله (عليه السلام) :
ماوطئته او وطئه بعيرك او دابتك وانت محرم ، فعليك فداؤه . »

وروى الشيخ مرسلأ (٢) - ومثله الشيخ المفيد في كتاب المقنعة (٣) -
انه روى : « ان رجلاً سأل امير المؤمنين علي بن ابي طالب (صلوات
الله عليه وعلى اولاده) فقال له : يا امير المؤمنين اني خرجت محرماً ،
فوطئت ناقتي بيض نعام فكسرتة ، فهل علي كفارة ؟ فقال له : امض
فاسأل ابني الحسن (عليه السلام) عنها - وكان بحيث يسمع كلامه -
فتقدم اليه الرجل فسأله ، فقال له الحسن (عليه السلام) : يجب
عليك ان ترسل فحوة الابل في اناثها بعدد ما انكسر من البيض ،
فما نتج فهو هدي لبית الله (تعالى) . فقال له امير المؤمنين (عليه السلام) :
يا بني كيف قلت ذلك وانت تعلم ان الابل ربما ازلفت او كان فيها
ما يزلق ؟ فقال : يا امير المؤمنين (عليه السلام) والبيض ربما امرق
او كان فيه ما يعرق . فتبسم امير المؤمنين (عليه السلام) وقال له :
صدقت يا بني . ثم تلا : ذرية بعضها من بعض والله سميع عليم » (٤).
وما رواه الشيخ في الصحيح عن الحلبي عن ابي عبد الله (عليه

(١) التهذيب ج ٥ ص ٣٥٥ ، والوسائل الباب ٢٣ من كفارات الصيد

(٢) التهذيب ج ٥ ص ٣٥٤ ، والوسائل الباب ٢٣ من كفارات الصيد

(٣) الوسائل الباب ٢٣ من كفارات الصيد

(٤) سورة آل عمران ، الآية ٣٤

السلام) (١) قال : « من اصاب بيض نعام وهو محرم فعليه ان يرسل الفحل في مثل عدد البيض من الابل ، فانه ربما فسد كله وربما خلق كله ، وربما صلح بعضه وفسد بعضه ، فما نتجت الابل فهدياً بالغ الكعبة » .

وما رواه في الكافي عن علي بن ابي حمزة عن ابي الحسن (عليه السلام) (٢) قال : « سألته عن رجل اصاب بيض نعام وهو محرم . قال : يرسل الفحل في الابل على عدد البيض . قلت : فان البيض يفسد كله ويصلح كله ؟ قال : ما ينتج من الهدي فهو هدي بالغ الكعبة ، وان لم ينتج فليس عليه شيء . فمن لم يجد ابلاً فعليه لكل بيضة شاة ، فان لم يجد فالصدقة على عشرة مساكين لكل مسكين مد ، فان لم يقدر فصيام ثلاثة ايام » .

وما رواه الشيخ في التهذيب عن ابي بصير عن ابي عبد الله (عليه السلام) (٣) قال : « في بيضة النعام شاة ، فان لم يجد فصيام ثلاثة ايام ، فمن لم يستطع فكفارته اطعام عشرة مساكين اذا اصابه وهو محرم » .

وفي كتاب الفقه الرضوي (٤) بعد ذكر النعامة : « فان اكلت بيضها فعليك دم شاة ، وكذلك ان وطئتها ، فان وطئتها وكان فيها فرخ يتحرك فعليك ان ترسل فحولة من البدن على عددها من الاناث بقدر عدد البيض ، فما نتج منها فهو هدي لبيت الله تعالى » .

(١) و(٣) الوسائل الباب ٢٣ من كفارات الصيد

(٢) الفروع ج ٤ ص ٢٨٧ ، والوسائل الباب ٢٣ من كفارات الصيد .

(٤) ص ٢٩ ، ومستدرک الوسائل الباب ١٨ من كفارات الصيد

وهذه عين عبارة الشيخ علي بن بابويه المتقدمة ، ومنها يعلم ان مستنده في ما ذكره هو هذا الكتاب ، كما قدمنا نظير ذلك في غير موضع .

هذا ما وقفت عليه من الاخبار الجارية في هذا المضمار ، ولا يخفى ما فيها من التصادم والاختلاف الذي نشأ منه هذا التشاجر والخلاف . وقد استدل من اختار مذهب الشيخ (رحمه الله تعالى) وهو المشهور من هذه الاقوال - على ما ذكره من وجوب البكارة من الابل على من اصاب البيض وقد تحرك فيه الفراه - بصحيفة علي بن جعفر المتقدمة ، وهي صريحة في ذلك ، وحمل عليها صحيفة سليمان بن خالد الدالة على انه في بيض القطاة بكارة من الغنم ، كما في بيض النعام بكارة من الابل ، بحملها على ما اذا تحرك فيها الفرخ جمعاً . وهو جيد إلا ان رواية محمد بن الفضيل قد صرحت بأنه اذا وطئ بيض نعام فكسرها وفيها افراخ تتحرك ، فعليه الارسال دون البكارة التي صرحوا بها في هذه الصورة . ومثلها عبارة كتاب الفقه الرضوي التي قد افق بها الشيخ علي بن الحسين بن بابويه . والجمع بينهما وبين صحيفة علي ابن جعفر مشكل كما ترى . نعم من يعمل على هذا الاصطلاح المحدث له ان يردهما بضعف السند ، وعدم مقاومتهما للصحيفة المذكورة ، واما من لا يعمل عليه فيشكل الحكم عنده في ذلك . .

واستدلوا ايضاً على الحكم الثاني - وهو انه قبل التحرك يرسل فحولة الابل في اناث منها بعدد البيض - بصحيفة الحلبي وصحيفتي ابي الصباح والمرسلة المروية عن امير المؤمنين (عايه السلام) بحملها على ما اذا لم يكن فيها افراخ تتحرك كما هو ظاهرها . وهو جيد . إلا انه بالنظر الى روايتي محمد بن الفضيل وكتاب الفقه الداليتين على

الارسال في صورة تحرك الافراخ يمكن تقييد اطلاق هذه الروايات بذلك وان كان خلاف ظاهرها .

واستدلوا على الاحكام الباقية - وهي انه مع العجز عن الارسال فعليه عن كل بيضة شاة ، فان عجز فعن كل بيضة اطعام عشرة مساكين فان عجز فعن كل بيضة صيام ثلاثة ايام - برواية علي بن ابي حمزة المتقدمة . واعتذر جملة من متصلبي اصحاب هذا الاصطلاح عن ضعفها باتفاق الاصحاب على العمل بمضمونها .

وفي الاستدلال بهذه الرواية على الحكم المذكور اشكال من وجهين : احدهما - دلالة رواية ابي بصير التي بعد رواية علي بن ابي حمزة على ان الواجب في كسر بيض النعام شاة لا ارسال الفحولة . ومثلها رواية محمد بن الفضيل ، وعبارة كتاب الفقه الرضوي ، حيث انهما (عليهما السلام) في الاخيرتين خصا الارسال بما اذا كان في البيضة فرخ يتحرك ، ومع عدم ذلك اوجبا الشاة ، والاولى دالة على ذلك باطلاقها ، ويمكن تقييدها برواية علي بن ابي حمزة المذكورة . إلا ان الروایتين الاخيرتين لا يمكن فيهما ذلك لتخصيص الارسال بصورة تحرك الفرخ .

وثانيهما - دلالة رواية ابي بصير ومحمد بن الفضيل على انه بعد تعذر الشاة فعليه صيام ثلاثة ايام ، ومع العجز فاطعام عشرة مساكين وهو خلاف ما صرحوا به من تقديم الطعام على الصوم ، كما دلت عليه رواية علي بن ابي حمزة .

وربما جمع بين الاخبار هنا بالحمل على اختلاف الناس في القدرة والعجز بالنسبة الى الامرين المذكورين ، فمنهم من يقدر على الاطعام

دون الصيام ، ومنهم بالعكس . واستظهر المحدث الكاشاني ان في الكلام تقديماً وتأخيراً ، ولعله وقع سهواً من الراوي . قال : فان الاطعام ابداً مقدم . وهو جيد .

وبالجملة فما ذكروه لما عرفت لا يخلو من الاشكال .

واما ما نقل عن الشيخ المفيد والمرتضى فيدل عليه ظاهر صحيحة الحلبي ، وصحيحة ابي الصباح (١) . واطلاق كلام القائلين المذكورين - وكذا اطلاق هذه الروايات - يقتضي وجوب الارسال ، وجد فيها فرخ يتحرك او لم يوجد . إلا انه يرد عليهما ان صحيحة علي بن جعفر (٢) دلت على وجوب البعير في الفرخ الذي يتحرك ، فيجب تقييد ما ذكروه بها . وكيف كان فانه يشكل ذلك بروايتي محمد بن الفضيل (٣) وكتاب الفقه (٤) الظاهرتين في انه مع تحرك الفرخ الارسال .

واما ما نقل عن الشيخ علي بن الحسين بن بابويه فقد عرفت ان مستنده عبارة كتاب الفقه الرضوي .

واما باقي الاقوال المذكورة فبعضها يرجع الى ما قدمنا نقله من الاقوال ، وبعضها شاذ لا دليل عليه .

وينبغي التنبيه على فوائد تتعاق بالمقام :

الاولى - صرح العلامة في المنتهى والمختلف - والظاهر انه المشهور - بان قدر ما يطعم كل مسكين مد ، وعليه دلت رواية علي بن ابي حمزة المتقدمة (٥) .

الثانية - قطع العلامة (قدس سره) في المنتهى بانه لو كسر بيضة فيها فرخ ميت لم يلزمه شيء . وكذا لو كانت البيضة فاسدة . وكذا

— ٢١٠ — (كفارة كسر المحرم بيض القطا والقبيج) ج ١٥

لو كسرهما فخرج منها فرخ فعاش . قال : ولو مات كان فيه ما في صغير النعام .
الثالثة - قطع العلامة وغيره بان الاعتبار في الارسال بعدد البيض
بالاناث ، فيجب لكل بيضة انثى وان كان الذكر واحداً ، وعليه تدل
ظواهر الاخبار المتقدمة . قال في المدارك : ولا يكفي مجرد الارسال
حق يشاهد كل واحدة قد طرقت بالفعل . ويشترط صلاحية الاناث
للحمل . انتهى .

الرابعة - المستفاد من صحيحة ابي الصباح الثانية انه لا فرق بين
ان يكسره بنفسه او بدابته . وبه قال الاصحاب ايضاً .

الخامسة - ليس في الاخبار ولا كلام الاصحاب تعيين لمصرف هذا
الهدي ، قال في المدارك : والظاهر ان مصرفه مساكين الحرم ، كما في
مطلق جزاء الصيد . مع اطلاق الهدي عليه في الآية الشريفة (١) قال :
وجزم الشارح في الروضة بالتخيير بين صرفه في مصالح الكعبة ومعونة
الحاج ، كغيره من اموال الكعبة . انتهى . والمسألة محل توقف .

السادسة - اطلاق الاخبار المتقدمة يقتضي صرف النتائج هدياً الى
الكعبة من حين تناجه ، ولا يجب تربيته الى ان يكبر .

الفرد الخامس - بيض القطا والقبيج ، وقد اختلف فيه كلام
الاصحاب ، فقال الشيخ : اذا اصاب المحرم بيض القطا او القبيج فعليه
ان يعتبر حال البيض ، فان كان قد تحرك فيها فرخ كان عليه عن كل
بيضة مخاض من الغنم ، وان لم يكن تحرك فيها شيء كان عليه ان يرسل
فحولة الغنم في اناثها بعدد البيض ، فما نتج كان هدياً لبيت الله (عز
وجل) فان لم يقدر كان حكمه حكم بيض النعام سواء . وقد تبعه جل

(١) سورة المائدة ، الآية ٩٥ .

ج ١٥ (كفارة كسر المحرم بيض القطا او القبيج) — ٢١١ —

من تأخر عنه على ذلك . إلا أنهم اختلفوا في المعنى المراد من قوله : « فإن لم يقدر كان حكمه حكم بيض النعام سواء » فجملة منهم - كابن ادريس وغيره - حملوه على وجوب الشاة ، ومع العجز فالصدقة على عشرة مساكين ، ومع العجز فصيام ثلاثة ايام ، وجملة منهم - كالعلامة في مطولاته - جعل وجه الشبه هو الانتقال الى الاطعام ثم الصوم ، مستنديين الى ان الشاة إنما تجب مع تحرك الفرخ لا غير ، بل لا تجب شاة كاملة بل صغيرة ، فكيف تجب الشاة الكاملة مع عدم التحرك وامكان فسادها وعدم خروج الفرخ منه ؟

ونقل عن الشيخ المفيد انه قال : فان كسر بيض القطا والقبيج وما اشبههما ارسل فحولة الغنم في اناثها ، وكان ما ينتج هدياً لبيت الله (تعالى) ، فان لم يجد فعلية لكل بيضة دم شاة ، فان لم يجد اطعم عن كل بيضة عشرة مساكين ، فان لم يجد صام عن كل بيضة ثلاثة ايام . وقال الشيخ علي بن بابويه ! في بيض القطا اذا اصابه قيمته ، فان وطئتها وفيها فراخ تتحرك فعليك ان ترسل الذكران من المعز على عددها من الاناث على قدر عدد البيض ، فما نتج فهو هدي لبيت الله (تعالى) .

وقال ابنه في المقتنع ومن لا يحضره الفقيه ! فان وطئ بيضة قطاة فشدخه فعليه ان يرسل الفحل من الغنم في عدد البيض كما ارسل الفحل من الابل في عدد البيض وقال سلال : وفي كسر بيض القطاة ارسال ذكور الغنم في اناثها وجعل ما ينتج هدياً .

وقال ابو الصلاح : وليبيض القبيج والدراج ارسال فحولة الغنم على اناثها ، فما نتج كان هدياً .

وقال ابن البراج : فان اصاب بيض حجلة او حمامة وقد تحرك الفرخ فشاء ، وان لم يكن قد تحرك ارسل فحولة الغنم في اناثها بعدد البيض فما نتج كان هدياً لبيت الله (تعالى) .

وقال ابن حمزة : ان تحرك الفرخ في بيض القطاة والقبيج فعن كل بيضة ماخض من الغنم ، وان لم يتحرك ارسل فحول الغنم في اناثها بعدد البيض ، فالناتج هدى ، فان عجز تصدق عن كل بيضة قطاة بدرهم .
وقال ابن ادريس : ان تحرك الفرخ في بيض القطا او القبيج او الدراج فعن كل بيضة مخاض من الغنم ، اي ما يصح ان يكون ماخضاً ، ولا نريد به الحامل ، وان لم يكن قد تحرك كان عليه ان يرسل فحول الغنم في اناثها بعدد البيض ، فما نتج كان هدياً لبيت الله (تعالى) ، فان لم يقدر كان حكمه حكم بيض النعام . هكذا اورده شيخنا في نهايته ، وقد وردت بذلك اخبار ، ومعناه ان النعام اذا كسر بيضه فتعذر ارسال الغنم وجب في كل بيضة شاة ، والقطا اذا كسر بيضه فتعذر ارسال الغنم وجب في كل بيضة شاة . لهذا وجه المشابهة بينهما ، فصار حكمه حكمه . ولا يمنع ذلك اذا قام الدليل عليه . انتهى .

وقال المحقق في الشرائع : في كسر بيض القطا والقبيج اذا تحرك الفرخ من صغار الغنم . وقيل : عن البيضة مخاض من الغنم . واليه مال السيد في المدارك .

اقول : هذا ما وقعت عليه من اقوالهم في المسألة المذكورة .
واما الاخبار المتعلقة بها فممنها - ما تقدم من صحيحة سليمان بن خالد (١) وقوله (عليه السلام) فيها : « في كتاب على (صلوات الله عليه وعلى اولاده) : في بيض القطاة بكارة من الغنم اذا اصابه المحرم ، مثل ما في بيض النعام بكارة من الابل » .

(١) الوسائل الباب ٢٤ من كفارات الصيد .

ج ١٥ (كفارة كسر المحرم بيض القطا او القبيج) — ٢١٣ —

وصحيحته الثانية (١) وفيها : « في بيض القطاة كفارة مثل ما في بيض النعام » .

وروايته الثالثة (٢) الدالة على انه اذا وطئ بيض قطاة فشدخه يرسل الفحل في عدد البيض من الغنم كما يرسل الفحل في عدد البيض من الابل . ومن اصاب بيضة فعليه مخاض من الغنم . وصحيحته الرابعة مع منصور بن حازم عن ابي عبد الله (عليه السلام) (٣) قال : « سألناه عن محرم وطئ بيض القطاة فشدخه . فقال : يرسل الفحل في مثل عدة البيض من الغنم ، كما يرسل الفحل في عدة البيض من الابل » .

وما رواه الشيخ عن ابن رباط عن بعض اصحابه عن ابي عبد الله (عليه السلام) (٤) قال : « سألته عن بيض القطاة . قال : يصنع فيه في الغنم كما يصنع في بيض النعام في الابل » . وفي تمة رواية محمد بن الفضيل المتقدمة (٥) : « وان وطئ بيض قطاة فشدخه فعليه ان يرسل فحولة من الغنم على عددها من الاناث بقدر عدد البيض ، فما سلم فهو هدي لبيت الله الحرام » . وفي كتاب الفقه الرضوي (٦) بعد ذكر القطاة وان فيها حملاً قد

(١) الوسائل الباب ٢٤ و ٢٥ من كفارات الصيد .

(٢) الوسائل الباب ٢٥ من كفارات الصيد .

(٣) و (٤) التهذيب ج ٥ ص ٣٥٦ ، والوسائل الباب ٢٥ من كفارات الصيد

(٥) الفقيه ج ٢ ص ٢٣٤ ، والوافي باب (كفارة ما اصاب المحرم من

الطير والبيض)

(٦) ص ٢٩

فطم من اللبن ورعى من الشجر : « وفي بيضه اذا اصبته قيمته ، فان وطئتها وفيها فرخ يتحرك فعليك ان ترسل الذكران من المعز على عددها من الاناث على قدر عدد البيض ، فما نتج فهو هدي لببيت الله الحرام » هذا ما وقفت عليه من اخبار المسألة ، والكلام يقع فيها في مواضع : الاول - لا يخفى ان هذه الاخبار كلها إنما تضمنت حكم بيض القطاة ، وعبارات الاصحاب المتقدمة ، ما بين مصرح باضافة القبيج الى القطاة ، وما بين ما اضيف اليهما « ما اشبههما » ، وما بين من اقتصر على القطاة ، وما بين من لم يذكر القطاة وانما ذكر القبيج والدراج وما بين من ذكر القطاة والدراج . ولا يخفى ما في التعدي عن موضع النصوص من الاشكال ، إلا ان يكون لهم دليل لم نقف عليه ، وهم اعرف بما صاروا اليه :

الثاني - لا يخفى ان ما ذكره الشيخ ومن تبعه - من انه ان كان في البيضة فرخ قد تحرك فالواجب مخاض من الغنم ، وإلا كان عليه الارسال - لا دلالة في شيء من هذه النصوص عليه ، وانما استدلوا عليه تبعاً للشيخ (رحمه الله) بحمل ما دل على ان في بيض القطاة بكرة من الغنم - كصحيحة سليمان بن خالد الاولى ، ومثلها قوله في آخر روايته الثالثة : « ومن اصاب بيضة فعليه مخاض من الغنم » - على ان ذلك مع تحرك الفرخ في البيضة ، وما دل على الارسال بالحمل على ما اذا لم يتحرك ، حسبما ذكره في بيض النعام .

واختار المحدث الكاشاني في الوافي الجمع بين الاخبار المذكورة بحمل ما دل على وجوب البكرة او المخاض على الاصابة باليد والاكل

ج ١٥ (فروع في كسر المحرم بيض القطا او القبيح) — ٢١٥ —

تعهداً . ويشير اليه لفظ الاصابة كما في قوله في رواية ابان بن تغلب (١) :
« في قوم حجاج محرمين اصابوا افراخ نعام فاكلوا جميعاً » وحمل
ما دل على الارسال على الوطء ، كما في جملة من الاخبار . وجعل
هذا وجه جمع بين اخبار بيض النعام وبيض القطاة .

اقول : ويؤيده ما تقدم من الاشكال في مسألة بيض النعام ، فان
جملة من الاخبار قد دلت على الارسال مع تحرك الفرخ الذي اوجبوا
فيه بكارة من الابل ، عملاً بصحيفة على بن جعفر (٢) فيمكن هنا ان
يقال ايضاً بوجوب الارسال مع الوطء ، تحرك الفرخ فيه ام لا ، ويجعل
وجوب الشاة في تعمد الاكل . ويعضد ذلك عبارة كتاب الفقه الرضوي
وتصريحها بالارسال مع التحرك في هذه المسألة ، وانه مع عدم التحرك
ليس إلا القيمة .

وبالجملة فانهم قد بنوا الكلام في هذه المسألة على ما ذكره
في مسألة بيض النعام ، نظراً الى تشبيههم (عليهم السلام) هذه
المسألة في غير خبر من هذه الاخبار بمسألة بيض النعام . وهو
جيد لو كان ما ذكره في بيض النعام خالياً من الاشكال ، والامر ليس
كذلك كما عرفت .

الثالث - ما ذكره الشيخ (رحمه الله) ومن تبعه - من وجوب
المخاض من الغنم - فهو مدلول رواية سليمان بن خالد الثالثة .
والمحقق في الشرائع قد صرح هنا بان الفداء من صغار الغنم .

(١) الفقيه ج ٢ ص ٢٢٦ ، والتهذيب ج ٥ ص ٣٥٣ ، والوسائل الباب

٢ و ١٨ من كفارات الصيد .

(٢) ص ٢٠٣

— ٢١٦ — (فروع في كسر المحرم بيض القطا او القبيح) ج ١٥

والظاهر انه اعتمد على صحة سليمان بن خالد وقوله (عليه السلام)
 نيباً : « في بيض القطاة بكارة من الغنم اذا اصابه المحرم » والبكرة
 - على ما في القاموس - الفتية من الابل . وقال في المصباح المنير :
 والبكر بالفتح الفتى من الابل ، والبكرة الانثى ، والجمع بكار ، مثل كلبة
 وكلاب ، وقد يقال بكارة مثل حجارة . انتهى .

والى ذلك مال السيد السند في المدارك لقوة الخبر المذكور ،
 وضعف الرواية التي اعتمد عليها الشيخ ، مع ما فيها من الاشكال ايضاً
 بانه اذا كان الواجب في القطاة حملاً فطياً فكيف يكون في بيضها
 ما خض ؟ فيزيد حكم البيض على البائض . وهذا الاشكال منتف على
 ما اختاره ، إذ غاية ما يلزم تساوى الصغير والكبير في الفداء .

اقول : ما ذكره (قدس سره) جيد بناء على اصله المعتمد
 عليه عنده ، واما بناء على القول بصحة جميع الاخبار - كما هو مذهب
 الشيخ وامثاله من المتقدمين - فيمكن القول بالتخير في المسألة بين
 الماخض والبكرة ، ولا يلتفت الى ما ذكره من الاشكال ، فانه مجرد
 اهتداد عقلي في مقابلة النص . وملاحظة التفاوت بين البائض والبيض
 يقتضي منع المساواة ايضاً وان يكون فداء البائض زائداً على فداء
 البيض وما فيه ، مع انه لا يقول به .

الرابع - قد استشكل العلامة في جملة من كتبه وجوب الشاة بمد
 تعذر الارسال - كما صرح به ابن ادريس والشيخ المفيد - مستنداً الى ما
 قدمنا نقله عنه ، وحمل عبارة الشيخ على التشبيه في وجوب الاطعام
 والصيام خاصة . وابن ادريس في عبارته المتقدمة قد ادعى ورود الاخبار
 بالشاة في هذا الموضع ، ولم نقف عليها . وكيف كان فوجوب الاطعام
 والصيام هنا ايضاً - كما صرحوا به - لا اعرف له مستنداً ، فان
 غاية ما يفهم من الاخبار المتقدمة هو وجوب البكرة من الغنم او

ج ١٥ (فروع في كسر المحرم بيض القطا او القبيح) — ٢١٧ —

المخاض في اصابة البيض كما في بعض ، ووجوب الارسال في وطه
البيض كما في الاخبار الاخر ، واما انه مع تعذر الارسال فله مرتبة
اخرى - من وجوب الشاة وما بعدها ، او الاطعام ثم الصيام - فلا
يفهم منها بوجه . واستفادة ذلك من التشبيه الموجب للالحاق ببيض
النعام في ذلك غير مسلم ، ولا مفهوم منها بوجه ، فان بعضاً منها صريح
في التخصيص بالارسال ، وبعضاً في وجوب البكارة ، وما اطلق - وهو
صحيحة سليمان بن خالد الثانية - لادالة فيها على ازيد ، من ان في
بيض القطاة كفارة كما في بيض النعام . وهو لا يقتضى ما ادعوه ،
اذ غاية ما يدل عليه هو تشبيه اصل الكفارة باصل الكفارة لا تشبيه
الكيفية بالكيفية ، فان المشابهة لا تقتضي المساواة من كل وجه ،
ويكفي في المماثلة وجوب الكفارة المذكورة في هذه الاخبار . من البكارة
او المتعاض او الارسال .

وبالجملة فالمسألة على غاية من الاشكال . واولياؤه العالمون
بحقيقة الحال .

الخامس - قد عرفت ان ما ذهب اليه الشيخ علي بن الحسين بن بابويه
فانما اعتمد فيه على الفقه الرضوي ، كما عرفت من اخذه عبارة الكتاب
والافتاء بها على عادته التي عرفت في غير مقام من ما تقدم . واما
ما ذكره ابنه في المقنع والفقيه فهو مضمون صحيحة سليمان بن خالد
الرابعة (١) ومثله كلام سلالر وابي الصلاح . وظاهر كلامهم - كما هو
ظاهر اطلاق الرواية - لا يخلو من اجمال . ومثله كلام الشيخ المفيد
(قدس سره) فانه يحتمل الحمل على ما هو اعم من ان يكون في البيضة
فرخ قد تحرك ام لا . ويحتمل تخصيصه بالبيضة وقوفاً على ظاهر

خصوص اللفظ ، ويكون حكم الفرخ الذي في البيضة غير مذكور في كلامهم . واما ما ذكره ابن حمزة - من وجوب الماخض مع تحرك الفرخ وإلا فالارسال - فانه قد تبع فيه الشيخ ، إلا انه انفرد عنه بالرجوع الى القيمة . مع تعذر الارسال . والظاهر ان وجهه ما قدمناه من خلو الاخبار عن التعرض لهذه المرتبة ، فيرجع فيه الى القيمة المعلومة من العمومات الشاملة لمثل هذه المسألة . ولذا قال العلامة في المختلف بعد الكلام في المسألة ، وما احسن قول ابن حمزة لو ساعد النقل . وفيه اشارة الى الطعن عليه بعدم وجود الدليل على وجوب القيمة . ولعل مستنده في ذلك ما اشرنا اليه .

النوع الثاني - ما لا يدل له على الخصوص ، وينقسم ايضاً الى خمسة اقسام :

(الاول) الحمام ، وقيل : انه اسم لكل طائر يهدر ويصب الماء . ومعنى « يهدر » يواتر صوته . ومعنى « يصب الماء » بالعين المهملة اي يشربه من غير مص ولا يأخذه بمنقاره قطرة قطرة كالدجاج والعصافير . ونسب هذا القول في المدارك الى الشيخ وجمع من الاصحاب ، قال : ولم اقف عليه في ما وصل الينا من كلام اهل اللغة . وقيل : هو كل مطوق . قال في المدارك : وهو موجود في كلام الجوهري وصاحب القاموس .

اقول : قال في القاموس : والحمام . كسحاب ! طائر بري لا يألف البيوت ، اوكل ذي طوق ، وتقع واحده على الذكر والمؤنث .

وقال في كتاب المصباح المنير : والحمام عند العرب كل ذي طوق من الفواخت ، والقمارى ، وساق حر ، والقطا ، والدواجن ، والوراشين ، واشباه ذلك ، الواحدة حمامة ، ويقع على الذكر والانثى ، فيقال : حمامة ذكر

وحمامة انثى . والعامة تخص الحمام بالدواجن ، وكان الكسائي يقول : الحمام هو البري واليمام هو الذي يألف البيوت . وقال الاصمعي : اليمام : حمام الوحش ، وهو ضرب من طير الصحراء . انتهى .

وقال في كتاب مجمع البحرين : وقال الجوهري : الحمام عند العرب ذوات الاطواق ، كالفواخت ، والقمارى بضم القاف وتشديد الياء ، وساق حر ، والقطا بالفتح ، والوراشين ، واشباه ذلك . ونقل عن الاصمعي ان كل ذى طوق فهو حمام . والمراد بالطوق الخضرة او الحمرة او السواد المحيط بعنق الحمامة . وعن الازهري عن الشافعي : ان الحمام كل ما عب وهدر وان تفرقت اسماءه . انتهى .

اقول : وبهذه الافراد المذكورة ودخولها تحت لفظ الحمام صرح العلامة في المنتهى والتذكرة وغيره ، ولا يخلو من اشكال .

قال شيخنا الشهيد الثاني في المسالك - بعد اختيار تعريف الحمام بانها ذات الطوق ، وان جميع هذه الافراد المذكورة داخلة تحت ذلك - ما صورته : وعلى كل حال فلا بد من اخراج القطا والحجل من التعريف ، لان لهما كفارة معينة غير كفارة الحمام ، مع مشاركتها له في التعريف . انتهى .

اقول : ما ذكره متجه بالنسبة الى القطا ، واما الحجل فانه وان ذكره بعضهم كما تقدم ، إلا انك قد عرفت ان الاخبار غير دالة إلا على القطا خاصة ، وان جميع ما اضافوه اليها لا دليل عليه .

وقال سبطه في المدارك بعد ذكر التعريفين المتقدمين : والذي تقتضيه القواعد وجوب الحمل على المعنى العرفي ان لم يثبت اللغوي . وصرح العلامة في المنتهى بدخول الفواخت والوراشين والقمرى والدبسي

— ٢٢٠ — (الایراد علی کلام صاحب المدارك فی مفهوم الحمام) ج ١٥

والقطا فی الحمام . وهو مشکل . انتهى .

اقول ؛ فیہ (اولاً) ؛ انک قد عرفت فی غیر موضع من ما تقدم ان هذه القواعد التي تقتضي الحمل علی المعنی العرفی فی امثال هذه المواضع لا اصل لها فی الدین ، ولا مستند لها عن سادات المسلمین ، وانما هی مجرد اصطلاحات اصولیة وتخریجات فضولیة ، لان العرف لا انضباط له فی حد ولا نهاية له فی عد ، فلکل اقلیم عرف یعمل اهله علیه ، ومن ذا الذیر یدعی الاطلاع او یمکنه تعرف عرف جمیع الناس فی جمیع اقطار العالم ، والاحکام الشرعیة امور مضبوطة معينة لا تغیر فیها ، فکیف تناط بالعرف الذی هو علی ما عرفت ؟

و (ثانیاً) ؛ ان المستفاد من الاخبار - التي هی المرجع وعليها المعول فی الايراد والاصدار - هو انه یجب الرجوع فی کل حکم حکم وجزئی جزئی الی عرفهم (علیهم السلام) وما ورد عنهم (علیهم السلام) فان ثبت هناك شیء وجب الاخذ به ، وإلا وجب الوقوف علی ساحل الاحتیاط .

و (ثالثاً) ؛ ان استشکاله فی ما ذکره العلامة من هذه الافراد بعد قوله اولاً ؛ « ان الذی تقتضیه القواعد وجوب الحمل علی المعنی العرفی ان لم یثبت اللغوی » لیس فی محله ، لانه متى کان المعنی اللغوی یجب البناء علیه اذا ثبت ، والحال ان اهل اللغة کلهم صرحوا بان الحمام هو المطوق ، وهذه الافراد داخلة فی التعریف ، مع تصریحهم بها علی الخصوص كما سمعت ، فاي اشکال یلزم هنا ؟ نعم الاشکال انما هو فی القطا ، حیث عدوه هنا مع ان له حکماً آخر كما تقدم ، فینبغی استثناءه كما اشیر الیه .

إذا عرفت ذلك فاعلم ان الواجب على المحرم في قتل الحمام شاة لكل حمامة ، والظاهر انه لا خلاف فيه ، بل قال في المنتهى : انه قول علمائنا اجمع .

ويدل عليه مضافاً الى الاتفاق المذكور - روايات عديدة : منها - ما رواه الشيخ في الصحيح عن عبدالله بن سنان عن ابي عبدالله (عليه السلام) (١) انه قال « في محرم ذبح طيراً : ان عليه دم شاة يهريقه فان كان فرخاً فجدى او حمل صغير من الضأن » .

وما رواه الكليني والشيخ عن حريز في الحسن على المشهور والصحيح عندي عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٢) قال : « المحرم اذا اصاب حمامة ففيها شاة ، وان قتل فراخه ففيه حمل ، وان وطئ البيض فعليه درهم » .

وعن ابي بصير في الموثق عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٣) قال : « سألت عن محرم قتل حمامة . من حمام الحرم خارجاً من الحرم . فقال : عليه شاة . قلت : فان قتلها في جوف الحرم ؟ قال : عليه شاة وقيمة الحمامة . قلت : فان قتلها في الحرم وهو حلال ؟ قال : عليه ثمنها ، ليس عليه غيره . قلت : فمن قتل فرخاً من فراخ الحمام وهو محرم ؟ قال : عليه حمل » .

وعن عبدالله بن سنان عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٤) قال :

(١) و(٢) الوسائل الباب ٩ من كفارات الصيد .

(٣) التهذيب ج ٥ ص ٣٤٧ ، والوسائل الباب ٩ و١٠ و١١ من كفارات

الصيد .

(٤) التهذيب ج ٥ ص ٣٤٧ ، والوسائل الباب ٩ من كفارات الصيد

« سمعته يقول في حمام مكة الاهلي غير حمام الحرم ؛ من ذبح منه طيراً وهو غير محرم فعليه ان يتصدق ، وان كان محرماً ففشاء عن كل طير » وروى الكليني في الموثق عن ابي بصير نخوة (١) إلا ان فيه ؛ « فعليه ان يتصدق بصدقة افضل من ثمنه » .

وما رواه الكليني عن ابي الصباح الكناني عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٢) قال ؛ « في الحمامة واشباهها اذا قتلها المحرم شاة ، وان كان فراخاً فعدلها من الحملان » .

ولو قتل فرخاً من فروخ الحمام فعليه حمل ، وهو بالتحريك من اولاد الضأن ماله اربعة اشهر فصاعداً ، على ما فسر جماعة من الاصحاب .

وفي المصباح المنير ؛ والحمل بفتحتيْن ؛ ولد الضأن في السنة الاولى والجمع حملان . وفي كتاب مجمع البحرين ؛ والحمل بحركة ؛ الخروف اذا بلغ ستة اشهر . وقيل ؛ هو ولد الضأن الجذع فما دونه ، والجمع حملان واحمال . وفي القاموس ؛ الحمل بحركة ؛ الخروف او الجذع من اولاد الضأن فما دونه . ولا يخفى ما بين هذه الاقوال من التصادم والاخذ بالاحوط - وهو ما وقع اتفاق كلام الكل عليه - من ما لا ينبغي تركه .

ويدل على وجوب الحمل هنا ما تقدم من صحيحة حريز او حسنته وموثقة ابي بصير ، ورواية ابي الصباح .

(١) الوسائل الباب ٩ من كفارات الصيد رقم ٥ . والراوى هو (عبدالله

ابن سنان)

(٢) الفروع ج ٤ ص ٣٨٩ ، والوسائل الباب ٩ من كفارات الصيد .

وما رواه الكليني عن ابي بصير (١) قال ؛ « سألت ابا عبدالله (عليه السلام) عن رجل قتل فرخاً وهو محرم في غير الحرم . فقال ؛ عليه حمل وليس عليه قيمته ، لانه ليس في الحرم » .
وتدل عليه صحيحة زرارة ورواية ابي بصير الآيتان في مسألة اجتماع الغداء والقيمة على المحرم في الحرم (٢) .
وذهب بعض الاصحاب الى الاكتفاء هنا بالجدي ، لصحيفة عبدالله ابن سنان المتقدمة . ولا بأس به .

والجدي- على ما ذكره في المدارك وغيره - ؛ من اولاد المعز ما بلغ اربعة اشهر ، مثل الحمل في كلامهم من اولاد الضان . وفي مجمع البحرين انه من اولاد المعز ما بلغ ستة اشهر الى سبعة ، والمجمع جداء واجدي مثل دلاء وادلي . وفي المصباح عن ابن الانباري انه قال : الجدي هو الذكر من اولاد المعز والانثى عناق . وقيد بعضهم بكونه في السنة الاولى . انتهى .
وفي بيض الحمام ان تحرك الفرخ فحمل وإلا قدرهم .
اما الحكم الاول فقد ذكره الشيخ واكثر الاصحاب .

واستدلوا عليه بما رواه الشيخ في الصحيح عن علي بن جعفر (٣) قال ؛ « سألت اخي موسى (عليه السلام) عن رجل كسر بيض الحمام وفي البيض فراخ قد تحرك . فقال ؛ عليه ان يتصدق عن كل فرخ قد تحرك بشاة ، ويتصدق بلحومها ان كان محرماً ، وان كان الفرخ

(١) الفروع ج ٤ ص ٣٩٠ ، والوسائل الباب ٩ من كفارات الصيد

(٢) ٢٣١

(٣) التهذيب ج ٥ ص ٣٥٨ ، والوسائل الباب ٩ و ٢٦ من كفارات الصيد

لم يتحرك تصدق بقيمته ورقاً يشتري به علفاً يطرحه الحمام الحرم «
واورد عليه ان الرواية تتضمن التصدق بشاة لا الحمل .
اقول : يمكن ان يستدل على وجوب الحمل هنا بما رواه في التهذيب
عن يونس بن يعقوب (١) قال : « سألت ابا عبدالله (عليه السلام)
عن رجل اغلق بابيه على حمام من حمام الحرم وفراخ وبيض . فقال :
ان كان اغلق عليها قبل ان يحرم ، فان عليه لكل طير درهما ،
ولكل فرخ نصف درهم ، والبيض لكل بيضة ربع درهم ، وان كان
اغلق عليها بعد ما احرم ، فان عليه لكل طائر شاة ، ولكل فرخ حملاً
وان لم يكن تحرك فدرهم ، وللبيض نصف درهم » ، فان ظاهرها ان الحمل
في الفرخ سواء كان خارجاً عن البيضة او فيها مع حياته . إلا ان
مورد الرواية هنا في الحرم .

واستدل الشيخ على ذلك ايضاً بما رواه عن الحلبي عبيد الله في
الصحيح (٢) قال : « حرك الغلام مكتلاً فكسر بيضتين في الحرم ، فسألت
ابا عبدالله (عليه السلام) فقال : جديان او حملان » بحملها على
ما اذا كان في البيض فرخ قد تحرك ، حسبما ورد في صحيحة عبد الله
ابن سنان في الفرخ من التخيير بين الفردين .

وبالجملة فان ما ذهب اليه الشيخ لا يخلو من قرب .
واما الحكم الثاني فتدل عليه رواية حريز المتقدمة ، وما رواه الشيخ
في الصحيح عنه ايضاً عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٣) قال : « وان وطئ »

-
- (١) التهذيب ج ٥ ص ٣٥٠ ، والوسائل الباب ١٦ من كفارات الصيد
(٢) التهذيب ج ٥ ص ٣٥٨ ، والوسائل الباب ٢٦ من كفارات الصيد
(٣) التهذيب ج ٥ ص ٣٤٦ ، والوسائل الباب ٩ من كفارات الصيد

ج ١٥ (جزاء أصابة المحل الحمام او فرخه او بيضه في الحرم) — ٢٢٥ —

المحرم بيضة وكسرهما فعليه درهم ، كل هذا يتصدق به بمكة ومنى ، وهو قول الله (تعالى) : تناله ايديكم وربما حكم « (١) .
بقى الكلام في ان صحيحة علي بن جعفر دلت على ان عليه القيمة وبه ائقي الشيخ (رحمه الله) ومن تبعه . والمستفاد من روايتي حرير المذكورتين ان عليه عن كل بيضة درهماً . ولعل وجه الجمع ان تحمل على ان القيمة في ذلك الوقت درهم ، او التخيير بين الامرين . والاحوط التصديق باكثر الامرين كما ذكره في المنتهى .

وتنقيح البحث في المقام يتوقف على رسم مسائل :

الاولى - ينبغي ان يعلم ان ما ذكرناه من احكام الحمام وفرخه وبيضه مخصوص بما اذا فعل ذلك محرماً في الحل ، اما لو فعله المحل في الحرم ، فان عليه في كل حمامة درهم ، ولكل فرخ نصف درهم ، ولكل بيضة ربع درهم ويدل على ذلك ما رواه الشيخ في الصحيح عن حفص بن البختري - والكليني عنه باسنادين ، احدهما من الصحيح او الحسن بابراهيم ابن هاشم - عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٢) قال : « في الحمامة درهم ، وفي الفرخ نصف درهم ، وفي البيض ربع درهم » .
وما رواه الشيخ عن عبد الرحمان بن الحجاج (٣) قال : « قال

(١) سورة المائدة ، الآية ٩٤ .

(٢) التهذيب ج ٥ ص ٣٤٥ ، والفروع ج ٤ ص ٢٣٤ . والوسائل

الباب ١٠ من كفارات الصيد

(٣) الوسائل الباب ١٠ من كفارات الصيد . والحديث للصدوق في الفقيه

ج ٢ ص ١٧١ و ١٧٢ .

— ٢٢٦ — (جزاء اصابة المحل الحمام او فرخه او بيضه في الحرم) ج ١٥

ابو عبدالله (عليه السلام) : في قيمة الحمامة درهم ، وفي الفرخ نصف درهم ، وفي البيض ربع درهم .

وما رواه الكليني في الصحيح عن صفوان عن ابي الحسن الرضا (عليه السلام) (١) قال : « من اصاب طيراً في الحرم وهو محل فعليه القيمة ، والقيمة درهم يشتري به علفاً لحمام الحرم » .

وما رواه في الكافي في الصحيح عن معاوية بن عمار عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٢) قال : « سألته عن رجل اهدى له حمام اهلي جيء به وهو في الحرم . فقال : ان هو اصاب منه شيئاً فليصدق بثمنه نحو ما كان يسوى في القيمة » ورواه الشيخ في التهذيب (٣) وكذا الصدوق في الفقيه (٤) إلا انه قال في آخره : « فليصدق مكانه بنحو من ثمنه » .

وعن حماد بن عثمان (٥) قال : « قلت لابي عبدالله (عليه السلام) : رجل اصاب طيرين ؛ واحد من حمام الحرم والآخر من حمام غير الحرم ؟ قال : يشتري بقيمة الذي من حمام الحرم قمحاً فيطعمه حمام الحرم ، ويتصدق بجزاء الآخر » .

(١) الفروع ج ٤ ص ٢٣٣ ، والوسائل الباب ١٠ و ٢٢ من كفارات الصيد

(٢) الفروع ج ٤ ص ٢٣٢ ، والوسائل الباب ١٢ من كفارات الصيد ،

والوافي باب (حكم صيد الحرم) .

(٣) ج ٥ ص ٣٤٧ ، والوسائل الباب ١٢ من كفارات الصيد ملحق رقم ٣

(٤) ج ٢ ص ١٦٨ ، والوسائل الباب ١٢ من كفارات الصيد رقم ٣

(٥) الفروع ج ٤ ص ٣٩٠ و ٣٩١ ، والوسائل الباب ٢٢ من كفارات

الصيد

ج ١٥ (جزاء اصابة المحل الحمام او فرخه او بيضه في الحرم) — ٢٢٧ —

وما رواه الشيخ والصدوق عن محمد بن الفضيل عن ابي الحسن (عليه السلام) (١) قال : « سألته عن رجل قتل حمامة من حمام الحرم وهو غير محرم . قال : عليه قيمتها وهو درهم ، يتصدق به او يشتري به طعاماً لحمام الحرم . وان قتلها وهو محرم في الحرم فعليه شاة وقيمة الحمامة » .

وما رواه الصدوق في الصحيح عن الحلبي عن ابي عبد الله (عليه السلام) (٢) : « في رجل اغلق باب بيت على طير من حمام الحرم فمات ؟ قال : يتصدق بدرهم او يطعم به حمام الحرم » .

وما رواه الشيخ في الصحيح عن منصور بن حازم (٣) قال : « حدثني صاحب لنا ثقة ، قال : كنت امشي في بعض طرق مكة فلقيني انسان فقال لي : اذبح لنا هذين الطيرين . فذبحتهما ناسياً وانا حلال ، ثم سألت ابا عبد الله (عليه السلام) فقال : عليك الثمن » .

وما رواه الشيخ والصدوق في الصحيح عن عبدالرحمان بن الحجاج (٤) قال : « سألت ابا عبد الله (عليه السلام) عن فرخين مسرولين ذبحتهما وانا بمكة . فقال لي : لم ذبحتهما ؟ فقلت : جاءني بهما جارية من اهل مكة فسألتني ان اذبحهما ، فظننت اني بالكوفة ولم اذكر اني

(١) التهذيب ج ٥ ص ٣٤٥ ، والفقيه ج ٢ ص ١٦٧ ، والوسائل

الباب ١٠ و ١١ من كفارات الصيد

(٢) الفقيه ج ٢ ص ١٦٧ ، والوسائل الباب ١٦ و ٢٢ من كفارات الصيد

(٣) التهذيب ج ٥ ص ٣٤٦ ، والوسائل الباب ١٠ من كفارات الصيد

(٤) التهذيب ج ٥ ص ٣٤٦ ، والفقيه ج ٢ ص ١٧١ ، والفروع ج ٤

ص ٢٣٧ ، والوسائل الباب ١٠ من كفارات الصيد .

— ٢٢٨ — (جزاء اصابة المحل الحمام او فرخه او بيضه في الحرم) ج ١٥

بالحرم . فقال : عليك قيمتهما . قلت : كم قيمتهما ؟ قال : درهم ، وهو خير منهما « وفي رواية الشيخ : « خير من ثمنهما » .
والمفهوم من ضم هذه الاخبار بعضها الى بعض - ونحوها من ما يأتي في المقام ايضاً ان شاء الله (تعالى) - هو الاجتزاء بالدرهم مطلقاً ، وان المراد بالقيمة في ما اطلق فيه القيمة هو الدرهم . واما الحمل على ان القيمة في ذلك الوقت كان درهما فالظاهر بعده . بل ربما اشهرت صحيحة عبد الرحمان بن الحجاج المذكورة بان جعل القيمة درهماً إنما هو نوع احتياط في القيمة ، وإلا فربما كانت انقص من ذلك ، كما يوصى اليه قوله : « والدرهم خير منهما ، او خير من ثمنهما » كما في الرواية الاخرى . ومن ما يوصى الى ذلك ايضاً ما في صحيحة عبدالله بن سنان عن ابي عبدالله (عليه السلام) (١) : « في حمام مكة ، قال ! من ذبح طيراً منه وهو غير محرم فعليه ان يتصدق بصدقة افضل من ثمنه » فان الظاهر ان المراد بالصدقة هو الدرهم الذي قد ورد في هذه الاخبار ، الدال بعضها على انه خير منهما او خير من ثمنهما .

وقال العلامة في المنتهى : ان الاحوط وجوب اكثر الامرين من الدرهم والقيمة . قال في المدارك بعد نقل ذلك ! وهو كذلك ، وان كان المتجه اعتبار القيمة مطلقاً . اقول : بل الظاهر ان المتجه اعتبار الدرهم مطلقاً ، حملاً لمطلق الاخبار على مقيدتها بالتقريب الذي ذكرناه .

ونقل عن المحقق الشيخ علي (رحمه الله) انه استشكل في اجزاء

ج ١٥ (جزاء اصابة المحل الحمام او فرخه او بيضه في الحرم) — ٢٢٩ —

الدرهم مطلقاً ، فقال : ان اجزاء الدرهم في الحمام مطلقاً وان كان مملوكاً في غاية الاشكال ، لان المحل اذا قتل المملوك في غير الحرم تلزمه القيمة السوقية بالغة ما بلغت ، فكيف يجزىء الانقص في الحرم ؟ واجاب عنه في المسالك - ونحوه في المدارك - بان هذا الاشكال انما يتجه اذا قلنا ان فداء المملوك للمالك ، لكن سيأتي - ان شاء الله (تعالى) - ان الاظهر كون الفداء لله (تعالى) وللمالك القيمة السوقية ، فلا بعد في ان يجب لله (تعالى) في حمام الحرم اقل من القيمة مع وجوبها للمالك . انتهى . وهو جيد ..

بقى هنا شيء ، وهو انه قد روى الشيخ عن يزيد بن خليفة (١) قال : « سئل ابو عبدالله (عليه السلام) وانا عنده ، فقال له رجل : ان غلامي طرح مكثلاً في منزلي ، وفيه بيضتان من طير حمام الحرم . فقال : عليه قيمة البيضتين يعلف به حمام الحرم ، وقيمة البيضتين وقيمة الطير سواء » .

وما روه في الكافي والتهذيب عن يزيد بن خليفة (٢) قال : « كان في جانب بيتي مكثل كان فيه بيضتان من حمام الحرم ، فذهب الغلام يكب المكثل وهو لا يعلم ان فيه بيضتين ، فكسرهما ، فخرجت فلقيت عبدالله بن الحسن فذكرت ذلك له ، فقال : تصدق بكفين من دقيق . قال : ثم لقيت ابا عبدالله (عليه السلام) بعد فاخبرته ، فقال : ثن طيرين تطعم به حمام الحرم . فلقيت عبد الله بن الحسن فاخبرته فقال : صدق (عليه السلام) حدث به ، فانما اخذه عن آبائه عليهم السلام » .

(١) التهذيب ج ٥ ص ٣٥٧ ، والوسائل الباب ٢٦ من كفارات الصيد

(٢) الفروع ج ٤ ص ٢٣٦ ، والتهذيب ج ٥ ص ٣٥٧ ، والوسائل الباب

٢٦ من كفارات الصيد ، والوافي باب (حكم صيد الحرم)

— ٢٣٠ — (جزاء أصابة المحرم الحمام أو فرخه أو بيضه في الحرم) ج ١٥

وروى الشيخ في التهذيب في الصحيح عن عبيد الله الحلبي (١) قال :
« حرك الغلام مكتلاً فكسر بيضتين في الحرم ، فسألت أبا عبد الله
(عليه السلام) فقال : جديان أو حملان » .

وهذه الاخبار - كما ترى - منافية لما تقدم في صحيحتي حفص بن
البخري وعبد الرحمن بن الحجاج ، والجواب عنهما : أما عن صحيفة
الحلبي فما تقدم من حمل الشيخ لها على ما إذا كان في البيض
فرخ . وأما الروايتان الأولتان فظاهرها أن في البيضتين ما في الطير
سواء ، وهو القيمة أو الدرهم . ولا أعلم بذلك قائلاً ، مع مخالفتها
للاخبار الكثيرة من الدلالة على الفرق بين الطير والبيض ، وإن ما في
البيض من الجزاء أقل من ما في الطير . والكلام فيهما مرجأ إلى قائلهما .
الثانية - لو فعله المحرم في الحرم اجتمع عليه الأمران المتقدمان
فيجتمع عليه في قتل الحمامة الشاة والدرهم ، وفي قتل الفرخ الحمل
ونصف الدرهم ، وفي البيضة درهم وربع ، وإنما اجتمعما عليه لأنه
هتك حرمة الاحرام والحرم معاً ، فوجب عليه موجب كل منهما . هذا
هو المشهور .

ويدل عليه من الاخبار ما رواه الكليني في الصحيح أو الحسن عن
الحلبي عن أبي عبد الله (عليه السلام) (٢) قال : « أن قتل المحرم حمامة
في الحرم فعليه شاة ، وثمن الحمامة درهم أو شبهه ، يتصدق به أو يطعمه
حمام مكة ، فإن قتلها في الحرم وليس بمحرم فعليه ثمنها » .

(١) التهذيب ج ٥ ص ٣٥٨ ، والوسائل الباب ٢٦ من كفارات الصيد

(٢) الفروع ج ٤ ص ٣٩٥ ، والوسائل الباب ١١ من كفارات الصيد

ج ١٥ (جزاء اصابة المحرم الحمام او فرخه او بيضه في الحرم) - ٢٣١ -

وما تقدم في رواية محمد بن الفضيل (١) وقوله (عليه السلام) فيها : « وان قتلها وهو محرم في الحرم فعليه شاة ، وقيمة الحمامة » . وما رواه الصدوق في الصحيح عن زرارة عن ابي جعفر (عليه السلام) (٢) قال . « اذا اصاب المحرم في الحرم حمامة الى ان يبلغ الظبي فعليه دم يهرقه ، ويتصدق بمثل ثمنه ايضاً ، فان اصاب منه وهو حلال فعليه ان يتصدق بمثل ثمنه » .

وما رواه الشيخ في التهذيب في الموثق عن ابي بصير عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٣) قال : « سألت عن محرم قتل حمامة من حمام الحرم خارجاً من الحرم . قال : فقال : عليه شاة . قلت : فان قتلها في جوف الحرم ؟ قال : عليه شاة ، وقيمة الحمامة . قلت : فان قتلها في الحرم وهو حلال ؟ قال : عليه ثمنها ، ليس عليه غيره . قلت : فمن قتل فرخاً من فراخ الحمام وهو محرم ؟ قال : عليه حمل » .

وما رواه الصدوق عن ابي بصير عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٤) : « في رجل قتل طيراً من طيور الحرم وهو محرم في الحرم ؟ فقال : عليه شاة ، وقيمة الحمامة درهم ، يعلف به حمام الحرم ، وان كان فرخاً فعليه حمل ، وقيمة الفرخ نصف درهم ، يعلف به حمام الحرم » . ونقل عن ابن ابي عقيل ان من قتل حمامة في الحرم وهو محرم فعليه شاة . وعن ابن الجنيد ان المحرم في الحرم يجب عليه الفداء

(١) ص ٢٢٧

(٢) الفقيه ج ٢ ص ١٦٧ ، والوسائل الباب ١١ من كفارات الصيد

(٣) التهذيب ج ٥ ص ٣٤٧ ، والوسائل الباب ٩ و ١٠ و ١١ من كفارات الصيد

(٤) الفقيه ج ٢ ص ١٧١ ، والوسائل الباب ١١ من كفارات الصيد

مضاعفاً . وهو احد قولي السيد المرتضى . وجعله ابو الصلاح رواية .
والقول الآخر : يجب عليه الفداء والقيمة او القيمة مضاعفة .
ويمكن ان يستدل لمن قال بوجوب مضاعفة الفداء بما رواه
الكوفي في الصحيح او الحسن عن معاوية بن عمار عن ابي عبد الله
(عليه السلام) (١) قال : « ان اصبحت الصيد وانت حرام في الحرم فالفداء
مضاعف عليك ، وان اصبته وانت حلال في الحرم فقيمة واحدة ، وان
اصبته وانت حرام في الحل فانما عليك فداء واحد » .
وما رواه الشيخ في الموثق عن معاوية بن عمار عن ابي عبد الله
(عليه السلام) (٢) في حديث قال : « وان اصبته وانت حرام في
الحرم فعليك الفداء مضاعفاً » .

واحتمال حملها على ما هو المشهور غير بعيد ، فان باب التجوز
واسع ، واطلاق الفداء على القيمة غير مستبعد . وبذلك يجمع بين
هذين الخبرين المذكورين وما تقدم من الاخبار .
واما القولان الاخران فلم نقف لهما على دليل .

بقى في المقام انه قد روى في الكافي عن الحارث بن المغيرة عن
ابي عبد الله (عليه السلام) (٣) قال : « سئل عن رجل اكل بيض
حمام الحرم وهو محرم . قال : عليه لكل بيضة دم ، وعليه ثمنها سدس
او ربع الدرهم ، الوهم من صالح (٤) ثم قال : ان الدماء لزمته لاكله

-
- (١) الفروع ج ٤ ص ٢٩٥ ، والوسائل الباب ٤٤ من كفارات الصيد
(٢) التهذيب ج ٥ ص ٣٧٠ ، والوسائل الباب ٣١ من كفارات الصيد
(٣) الفروع ج ٤ ص ٢٩٥ ، والوسائل الباب ١٠ و ٤٤ من كفارات الصيد
(٤) وهو صالح بن عقبة الذي يروي هذا الحديث عن الحارث بن المغيرة

ج ١٥ (حكم تضاعف الغدية والقيمة في صيد المحرم في الحرم) — ٢٣٣ —

وهو محرم ، وان الجزء لزمه لآخذه بيض حمام الحرم » مع ان مقتضى ما تقدم ان في البيض في هذه الصورة درهماً وربعاً . ويمكن ان يقال : ان ما تقدم مخصوص بالافساد والكسر ، كما هو ظاهر تلك الاخبار ، واما الاكل ففيه زيادة جزاء ، ولا يبعد زيادة الجزاء والغدية فيه . كما يدل عليه قوله (عليه السلام) : « ان الدماء لومته لآكله وهو محرم » الثالثة - قد اختلف الاصحاب في حكم تضاعف الغدية والقيمة في الصيد للمحرم في الحرم ، فنقل العلامة في المختلف عن الشيخ في النهاية والمبسوط والتهذيب : القول بوجوب التضعيف ما لم يبلغ بدنة ، فاذا بلغ ذلك لم يجب عليه غير ذلك . وبه قال المحقق . ونقل عن ابن ادريس : القول بالتضاعف مطلقاً ، قال : وباقي اصحابنا اطلق القول بالتضعيف .

احتج الشيخ بما رواه عن الحسن بن علي بن فضال عن رجل سماه عن ابي عبد الله (عليه السلام) (١) « في الصيد يضاعفه ما بينه وبين البدنة ، فاذا بلغ البدنة فليس عليه التضعيف » وربما ردت الرواية بضعف السند . وفيه ان هذا لا يقوم حجة على الشيخ ونحوه من لا يرى العمل بهذا الاصطلاح .

اقول ! ويدل عليه ما رواه في الكافي بسند صحيح الى الحسن بن علي - والظاهر انه ابن فضال - عن بعض رجاله عن ابي عبد الله (عليه السلام) (٢) قال : « انما يكون الجزاء مضاعفاً في ما دون البدنة حتى يبلغ البدنة ، فاذا بلغ البدنة فلا تضاعف ، لانه اعظم

(١) التهذيب ج ٥ ص ٣٧٢ ، والوسائل الباب ٤٦ من كفارات الصيد .

(٢) الفروع ج ٤ ص ٣٩٥ ، والوسائل الباب ٤٦ من كفارات الصيد .

— ٢٣٤ — (هل يختلف جزاء كسر البيضة في صورة تحريك الفرخ ؟) ج ١٥

ما يكون ، قال الله (عز وجل) ؛ ومن يعظم شعائر الله فانها من تقوى القلوب « (١) .

قال في المختلف : والاصل يناسب ما ذهب اليه الشيخ ، والاحتياط ما ذهب اليه ابن ادريس . وكذا عموم رواية معاوية بن عمار عن الصادق (عليه السلام) (٢) إلا ان في طريقها ابراهيم بن ابي سماك ، ولا يحضرني الآن حاله ، فان كان ثقة فالعمل بعموم الرواية - وهو قوله (عليه السلام) ؛ « وان اصبته وانت حرام في الحرم فعليك الفداء مضاعفاً » - اولى . انتهى .

اقول ؛ قد تقدم ان معاوية بن عمار قد روى ما ذكره بالسند الذي اشار اليه ، ورواه ايضاً بسند صحيح او حسن لا يقصر عن الصحيح (٣) إلا انه مطلق يجب تقييده بما ذكرناه من الروايتين الصريحتين في عدم التضعيف مع وصول الفدية الى البدنة . نعم من يعمل على هذا الاصطلاح المحدث فله ان يقف على عموم روايتي معاوية ابن عمار ، ويرد الخبرين المذكورين بضعف السند .

الرابعة - المستفاد من اطلاق عبارات جملة من الاصحاب في صورة ما اذا كسر بيضة وهو محل في الحرم ان عليه ربع القيمة ، سواء تحرك الفرخ فيها ام لا . وهو ظاهر اطلاق صحيحتي حفص بن البختري وعبد الرحمن بن الحجاج المتقدمين . وعلى هذا فالحكم بالحمل في صورة تحريك الفرخ مخصوص بالمحرم في الحل كما تقدم .

(١) سورة الحج ، الآية ٣٤

(٢) الوسائل الباب ٣١ من كفارات الصيد رقم ٥

(٣) الوسائل الباب ٤٤ من كفارات الصيد رقم ٥

ج ١٥ (هل يختلف جزاء كسر البیضة في صورة تحرك الفرخ ؟) — ٢٣٥ —

وظاهر عبارة المحقق في الشرائع العموم ، حيث قال ؛ وفي بعضها اذا تحرك الفرخ حمل ، وقبل التحرك على المحرم درهم ، وعلى المحل ربع درهم ، ولو كان محرماً في الحرم لزمه درهم وربع . ونحوه العلامة في المنتهى والقواعد . ومقتضى تفصيله قبل التحرك بين ما اذا كان محلاً في الحرم او محرماً في الحل او محرماً في الحرم واجماله بعد التحرك هو وجوب الحمل مع التحرك في الصور الثلاث .

والى ذلك مال في المدارك ، استناداً الى اطلاق صحيحة علي بن جعفر المتقدمة ، وصحیحة الحلبي المتقدمة ايضاً ، المتضمنة لكسر البیضتين في المكمل ، وامره (عليه السلام) بجديين او حمليين ، بحمل الرواية المذكورة على ما اذا كان في البیض فرخ قد تحرك ، كما قدمنا ذكره . وموردهما - كما هو ظاهرهما - هو المحل في الحرم .

وظاهر شيخنا الشهيد الثاني - وقبله الشهيد في الدروس - ان حكم البیض بعد تحرك الفرخ تابع للفرخ . ومقتضاه اختصاص وجوب الحمل بما اذا اصاب البیض وقد تحرك فيه الفرخ وهو محرم في الحل ، فانه في هذه الصورة لو اصاب الفرخ فانه يجب عليه الحمل كما تقدم ، اما لو اصابه وهو محل في الحرم فليس عليه إلا نصف درهم ، الذي هو الواجب في الفرخ في الصورة المذكورة .

قال (قدس سره) في المسالك بعد ذكر عبارة المصنف المتقدم ذكرها ؛ تفصيله حكم البیض قبل تحرك الفرخ بالحرم وغيره ، واطلاق حكمه بعد التحرك ، يقتضي استواء الاقسام الثلاثة فيه . والحق ان ما ذكره حكم المحرم في الحل ، فلو كان محلاً في الحرم فنصف درهم . ويجمع الامر ان على المحرم في الحرم ، وبالجمله فحكمه حكم الفرخ . ومن صرح بذلك الشهيد في الدروس . انتهى .

— ٢٣٦ — (هل يختلف جزاء كسر البيضة في صورة تحرك الفرخ ؟) ج ١٥

وانت خير بان مقتضى ما دلت عليه عبارة المحقق واختاره في المدارك هو انه في صورة ما اذا اصاب المحل فرخاً في الحرم ، فانه ليس عليه إلا نصف الدرهم ، كما صرح به هو وغيره ، وهو مقتضى الصحيحين المتقدمين ، وفي هذه الصورة او اصاب البيض وقد تحرك فيه الفرخ ، فان عليه حملاً . وهو بظاهره من ما يدل على زيادة البيض الذي فيه فرخ على الفرخ بهذا المقدار من نصف الدرهم الى الحمل . وهو من ما يستبعد بحسب القواعد ، كما صرح به هو وغيره في ما تقدم من مسألة بيض القطاة اذا تحرك فيها الفرخ ، حيث اوجب الشيخ فيها مخاضاً من الغنم ، فاستشكله هو وغيره بان القطاة اذا كان الجزاء فيها إنما هو حمل ، فكيف يكون الجزاء في بيضها شاة ؟ فيكون الجزاء في البيض اكثر من الجزاء في البائض . والامر هنا كذلك ، فاذا قام هذا الاستبعاد في تلك المسألة - مع وجود الرواية الصريحة بما ذكره الشيخ كما قدمناه - فهنا بطريق اولى .

والظاهر ان مستند الشهيدين في ما ذهبوا اليه هو ان ما دلت عليه صحيحتا حفص وعبدالرحمان (١) - من ان في الفرخ نصف درهم - شامل للفرخ الذي تحرك في البيضة ، وربع الدرهم يختص بالبيضة الخالية من ذلك . وعلى هذا فيحمل اطلاق صحيحة علي بن جعفر (٢) على الصورة الاولى ، وهو المحرم في الحل كما قدمناه . واما صحيحة الحلبي (٣) فليس فيها تصريح ولا ظهور في كون البيض فيه فرخ قد تحرك ، وانما هذا تاويل من الشيخ (رحمه الله) فلا حجة فيها في التحقيق . وبالجملة فان المسألة لا تغلو من شوب الاشكال .

الخامسة - الظاهر انه لا خلاف بين الاصحاب (رضوان الله عليهم) في تحريم ذبح الحمام الاهلي - يعني : المملوك - في الحرم ، كما انه يحرم ذبح حمام الحرم الذي هو غير مملوك .
ويدل على ذلك جملة من الاخبار المتقدمة في مسألة تحريم ما ذبحه المحل في الحرم :

ومنها - ما رواه الصدوق في الصحيح عن شهاب بن عبد ربه (١) قال : « قلت لابي عبدالله (عليه السلام) : اني اتحرر بفراخ اوتى بها من غير مكة ، فتذبح في الحرم فاتحرر بها ؟ فقال : بنس السحور سحورك ، اما علمت ان ما دخلت به الحرم حياً فقد حرم عليك ذبحه وامساكه ؟ » .

وفي صحيحة معاوية بن عمار (٢) قال : « سألت ابا عبدالله (عليه السلام) عن طائر اهلي ادخل الحرم حياً . فقال : لا يمسه ، لان الله (تعالى) يقول : ومن دخله كان آمناً » (٣) .

الى غير ذلك من الاخبار المستفيضة المتقدمة كثير منها ثمة .
وقد صرح المحقق الشيخ علي بانه لا يتصور ملك الصيد في الحرم الا في القمارى والدباسى ، لجواز شرائهما واخراجهما .

اقول : كلامه (قدس سره) هذا مبني على ما هو المشهور من عدم دخول الصيد - وان كان اهلياً - في الملك اذ كان في الحرم ، كما قدمنا نقله عنهم ، واما على مذهب المحقق في النافع من دخوله في الملك

(١) الفقيه ج ٢ ص ١٧٠ ، والوسائل الباب ١٢ من كفارات الصيد

(٢) الوسائل الباب ١٢ و ٣٦ من كفارات الصيد عن التهذيب والفقيه

(٣) سورة آل عمران ، الآية ٩٦

وان وجب عليه ارساله فلا . ويأتي على المشهور انه لا يتصور وجود الحمام المملوك في الحرم ، وعلى مذهب المحقق في النافع انه يتصور الملك ولكن يجب عليه ارسال . وما ذكره - من ثبوت الملك في القمارى والدباسي من الجهة التي ذكرها - فقد بينا في ما سبق انه لا دليل على ذلك ، فيكون حكمهما حكم غيرهما من افراد الطير .

اذا عرفت ذلك فاعلم انه قد صرح الاصحاب (رضوان الله عليهم) بانه يستوى الحمام الاهلي والحرمي في القيمة ، قال في المنتهى : انا لا نعرف فيه خلافاً إلا عن داود ، حيث قال : لاجزاء في صيد الحرم (١) . ويدل على ذلك جملة من الاخبار المتقدمة ، والمفهوم منها ان ما يجب عليه من القيمة في الحمام الحرمي يتخير بين الصدقة به وبين ان يشتري به علفاً لحمام الحرم ، وافضله القمع المفسر بالحنطة .

ومن الاخبار في ذلك صحيحة الحلبي عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٢) قال : « ان قتل المحرم حمامة في الحرم فعليه شاة ، وثمن الحمامة درهم اوشبهه ، يتصدق به او يطعمه حمام مكة » .

ومن الاخبار زيادة على ما تقدم ما رواه الشيخ في الصحيح عن صفوان بن يحيى عن زياد الواسطي (٣) قال : « سألت ابا الحسن (عليه السلام) عن قوم اغلقوا الباب على حمام من حمام الحرم . فقال : عليهم قيمة كل طائر درهم ، يشتري به علفاً لحمام الحرم » .

وما رواه الصدوق في الصحيح عن الحلبي عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٤)

(١) المغني ج ٣ ص ٢١١ طبع مطبعة العاصمة

(٢) الفروع ج ٤ ص ٣٩٥ ، والوسائل الباب ١١ من كفارات الصيد

(٣) التهذيب ج ٥ ص ٣٥٠ ، والوسائل الباب ١٦ من كفارات الصيد

(٤) الفقيه ج ٢ ص ١٦٧ ، والوسائل الباب ١٦ من كفارات الصيد

ج ١٥ (جزاء اصابة المحرم القطا او الحجل او الدراج) — ٢٣٩ —

« في رجل اغلق باب بيت على طير من حمام الحرم فمات ؟ قال : يتصدق بدرهم ، او يطعم به حمام الحرم » .
واما الحمام الاهلي فالصدقة ، روى حماد بن عثمان (١) قال :
« قلت لابي عبدالله (عليه السلام) : رجل اصاب طيرين ! واحد من حمام الحرم ، والآخر من حمام غير الحرم ؟ قال : يشتري بقيمة الذي من حمام الحرم قمحاً ، فيطعمه حمام الحرم ، ويتصدق بجزء الآخر » .

قال في المدارك ! والمراد بالقيمة هنا ما قابل الفداء ، وهي المقدرة في الاخبار بالدرهم ونصفه وربعه . قال : وذكر الشارح (قدس سره) ان المراد بالقيمة هنا ما يعم الدرهم والفداء . وهو غير واضح . انتهى وهو جيد . ثم قال في المدارك ايضاً ! ولو اتلف الحمام الاهلي المملوك بغير اذن مالكة اجتمع على متلفه القيمة لحمام الحرم ، وقيمة اخرى للمالك ، كما صرح به العلامة ومن تأخر عنه .

القسم الثاني - القطا والحجل والدراج ، وفي كل واحد منها حمل قد فطم ورعى ، وهو مذهب الاصحاب (رضوان الله - تعالى - عليهم) لا يعرف فيه خلاف .

واستدل عليه بما رواه الشيخ في الصحيح عن سليمان بن خالد عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٢) قال ! « وجدنا في كتاب علي (عليه السلام) : في القطاة اذا اصابها المحرم حمل قد فطم من اللب

(١) الفروع ج ٤ ص ٣٩٠ ، والتهذيب ج ٥ ص ٣٥٣ ، والوسائل الباب

٢٢ من كفارات الصيد

(٢) التهذيب ج ٥ ص ٢٤٤ ، والوسائل الباب ٥ من كفارات الصيد

— ٢٤٠ — (جزاء اصابة الحرم القطا او الحجل او الدراج) ج ١٥

واكل من الشجر .

وعن سليمان بن خالد عن ابي جعفر (عليه السلام) (١) قال :
« في كتاب علي (عليه السلام) : من اصاب قطاة او حجلة او دراجة
او نظيرهن فعليه دم . »

ويدل على ذلك ايضاً ما رواه الكليني في الصحيح عن ابن ابي نصر عن
المفضل بن صالح عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٢) قال : « اذا قتل
المحرم قطاة فعليه حمل قد فطم من اللبن ورعى من الشجر . »
وقيل عليه : ان الرواية الاولى - وكذا الثالثة - مختصة بالقطاة ،
ومدلول الثانية اعم من المدعى .

اقول : الرواية الثانية وان كانت مجملة ، باعتبار الدم الذي هو
اهم من الحمل وغيره ، إلا ان الروايتين الاخيرتين قد صرحتا بان
الواجب في القطاة حمل بالوصف المذكور ، فيجب حمل الدم بالنسبة
الى القطا عليه ، وينسحب ذلك الى الفردين الاخيرين كما لا يخفى .
وذكر شيخنا الشهيد الثاني ان المراد بقوله : « قد فطم ورعى »
انه قد آن وقت فطامه ورعيه وان لم يكونا قد حصلا بالفعل . وفيه
انه خروج عن ظاهر النص بغير ضرورة تدعو الى ذلك .

قال في المدارك : واورد هنا اشكال ، وهو ان في بيض كل واحدة
من هذه بعد تحرك الفرخ مخاضاً من الغنم ، وهي ما من شأنها ان
تكون حاملاً ، فكيف يجب في فرخ البيضة مخاض وفي الطائر حمل ؟

(١) الفروع ج ٤ ص ٣٩٠ ، والتهذيب ج ٥ ص ٢٤٤ . والوسائل

الباب ٥ من كفارات الصيد

(٢) الفروع ج ٤ ص ٣٨٩ ، والوسائل الباب ٥ من كفارات الصيد

ج ١٥ (جزاء اصابة المحرم القطا او الحجل او الدراج) — ٢٤١ —

واجاب عنه في الدروس : اما بحمل المخاض هنا على بنت المخاض وهو بعيد جداً . واما بالتزام وجوب ذلك في الطائر بطريق اولى . وفيه اطراح للنص المتقدم . بل قيل ان فيه مخالفة للاجماع ايضاً . واما بالتخيير بين الامرين . وهو مشكل ايضاً . والاجود اطراح الرواية المتضمنة لوجوب المخاض في الفرخ ، لضعفها ومعارضتها بما هو اصح منها اسناداً واطهر دلالة ، والاكتفاء بالبكر من الغنم المتحقق بالصغير وغاية ما يلزم من ذلك مساواة الصغير والكبير في الفداء ، ولا محذور فيه . انتهى .

اقول ! قد عرفت من ما قدمنا ان هذا الاشكال لازم له في ما ذهب اليه من اطلاق القول بوجوب الحمل في فرخ بيض الحمام اذا تحرك ولو بالنسبة الى المحل في الحرم ، مع ان الواجب في الفرخ في هذه الصورة إنما هو نصف درهم كما عرفت ، فكيف يكون الواجب في الفرخ الكامل نصف درهم ، وفي الفرخ المتحرك في بيضه حمل ، وهو ماله اربعة اشهر من اولاد الضأن ؟ مع انه لا رواية صريحة ثمة بوجوب الحمل في الفرخ المتحرك في الصورة المذكورة ، إلا ما يدعى من اطلاق صحيحة علي بن جعفر ، والرواية بالمخاض في المسألة التي ذكرها موجودة . ولا يبعد في هذا المقام ما نقله جده (قدس سره) في المسالك حيث قال في الجواب عن الاشكال المذكور : وقد اجيب ايضاً بان مبنى شرعنا على اختلاف المتماثلات واتفاق المختلفات ، فجاز ان يثبت في الصغير ازيد من ما يثبت في الكبير في بعض الموارد ، وفي بعض آخر بالعكس ، وان كان ذلك خلاف الغالب . انتهى . وبالجمله فانه متى دل النص على حكم ولا معارض له فردّه بمجرد هذه الاستبعادات مشكل .

— ٢٤٢ — (كفارة قتل المحرم القنفذ او الضب او اليربوع) ج ١٥

القسم الثالث - القنفذ والضب واليربوع ، وفي قتل كل واحد منها جدى على المشهور بين اصحابنا المتأخرين (رضوان الله - تعالى - عليهم) وعن الشيخين والسيد المرتضى وعلي بن بابويه وابن البراج وابن حمزة : انهم ألحقوا بها في وجوب الجدي ما اشبهها . وعن ابي الصلاح : ان في الثلاثة المذكورة حملاً قد فطم ورعى من الشجر .

احتج الشيخ في التهذيب - على ما نقله عن الشيخ المفيد من التعميم لما اشبه هذه الثلاثة - بما رواه في الحسن عن مسمع - ورواه ثقة الاسلام في الكافي - عن ابي عبد الله (عليه السلام) (١) قال : « في اليربوع والقنفذ والضب اذا اصابه المحرم فعليه جدى ، والجدي خير منه ، وانما جعل عليه هذا لكي ينكل عن فعل غيره من الصيد » ومثله بطريق آخر (٢) وفيه : « وانما جعل عليه هذا كي ينكل عن صيد غيره » . قيل ! وربما يتكلف في توجيه التعميم بانه يجب في الصيد المثل ، ولما ثبت بهذه الرواية ان مثل هذه الثلاثة الجدي - بل هو خير منه - ثبت ذلك في ما اشبهه . ولا يخفى ما فيه من الوهن الذي لا يخفى على النبيه .

وقال في المدارك - بعد ايراد حسنة مسمع ووصفها بالصحة دليلاً للثلاثة المذكورة - : ولم تقف لهذين القولين على مستند .

وفي كتاب الفقه الرضوي (٣) : وفي اليربوع والقنفذ والضب جدى

(١) التهذيب ج ٥ ص ٣٤٤ ، والفروع ج ٤ ص ٣٦٤ و ٣٨٧ ، والوسائل

الباب ٦ من كفارات الصيد

(٢) هذا اللفظ وارد في الكافي في كلا الموضعين ج ٤ ص ٣٦٤ و ٣٨٧

(٣) ص ٢٩ .

والجدي خير منه .

القسم الرابع - العصفور والقبرة ، وفي كل واحد منهما مدّ من طعام على المشهور .

واستدل عليه في التهذيب (١) بما رواه عن صفوان بن يحيى عن بعض اصحابنا عن ابي عبدالله (عليه السلام) : « في القنبرة والعصفور والصعوة يقتلها المحرم ؟ قال : عليه مدّ من طعام لكل واحد » .
والحق بها في التذكرة والمنتهى والدروس ما اشبهها ، ونسبه في الاولين الى اكثر علمائنا .

ونقل عن الشيخ علي بن بابويه : ان في الطائر بجميع اقسامه دم شاة ما عدا النعامة فان فيها جزوراً .

ونقل عن ابن الجنيد : ان في القمري والعصفور وما جرى مجراهما قيمة ، وفي الحرم قيمتان .

قيل : ويدل على قول ابن بابويه ما رواه الشيخ في الصحيح عن عبدالله بن سنان عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٢) انه قال « في محرم ذبح طيراً : ان عليه دم شاة يهريقه ، فان كان فرخاً فجدي او حمل صغير من الضأن » .

واجاب في المختلف عن هذه الرواية - بعد نسبة الاحتجاج بها للشيخ علي بن بابويه - بان هذه الرواية عامة ، ورواية صفوان خاصة ، فتكون مقدمة . وصاحب المدارك ومن يحذو حذوه قد ردوا ذلك بان

(١) ج ٥ ص ٤٦٦ ، والفروع ج ٤ ص ٣٩٠ ، والوسائل الباب ٧ من كفارات الصيد

(٢) التهذيب ج ٥ ص ٣٤٦ ، والوسائل الباب ٩ من كفارات الصيد .

هذا الحمل جيد لو تكافأ السندان .

اقول : الحق ان الشيخ علي بن بابويه إنما استند في القول المذكور الى كتاب الفقه الرضوي ، الذي قد عرفت في ما تقدم انه يفني بعباراته ولكنها في بعض المواضع - لغرابة الحكم المذكور فيها ، وعدم الاطلاع على ما يساعدها من الاخبار - يردھا المتأخرون بعدم وجود المستند . وعبارة الشيخ المشار اليه في رسالته على ما نقله في المختلف هكذا : وقال علي بن بابويه : وان كان الصيد يعقوباً او جولة او بلبلة او عصفوراً او شيئاً من الطير ، فعليك دم شاة . واليعقوب : الذكر من القبج ، والحجلة : الانثى . انتهى . وهو مضمون عبارة الكتاب المذكور بتغيير لا يضر بالمعنى . وعبارة الكتاب الذي عندي في هذا المكان لا تخلو من نوع غلط وسقط بين ، فان النسخة كثيرة الغلط جداً ، إلا ان العبارة مأخوذة منه بلا ريب ، كما عرفت في غير موضع من ما تقدم . وبالجملۃ فما ذكره العلامة - من تقديم العمل برواية صفوان وتخصيص صحيحة ابن سنان بها - جيد .

إلا انه قد روى الشيخ والكليني عن سليمان بن خالد (١) قال : « سألت ابا عبدالله (عليه السلام) عن ما في القمري والدبسي والسماي والعصفور والبلبل . قال : قيمته ، فان اصابه وهو محرم فقيمتان ، ليس عليه فيه دم » ورواها في التهذيب (٢) بطريق آخر وفيها

(١) التهذيب ج ٥ ص ٤٦٦ ، والفروع ج ٤ ص ٣٩٠ ، والوسائل

الباب ٤٤ من كفارات الصيد .

(٢) ج ٥ ص ٣٧١

« الزنجي » مكان « الدبسي » وظاهر هذه الرواية الدلالة على ما ذهب اليه ابن الجنيد .
القسم الخامس - الجرادة والقملة والزنبور ، والكلام هنا يقع في مواضع ثلاثة :

الاول - الجرادة ، وفي قتلها كف من طعام ، وقيل تمرة ، وهو قول الشيخ في المبسوط . وقيل بالتخيير بين الامرين . وفي الكثير دم شاة . ويدل على الاول ما رواه الكليني في الصحيح عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر (عليه السلام) (١) قال : « سألته عن محرم قتل جرادة قال : كف من طعام ، وان كان كثيراً فعليه دم شاة » .
وعلى الثاني ما رواه الشيخ في الصحيح عن زرارة عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٢) : « في محرم قتل جرادة ؟ قال : يطعم تمرة ، وتمرة خير من جرادة » .

وما رواه في الصحيح عن معاوية بن وهب عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٣) قال : « قلت : ما تقول في رجل قتل جرادة وهو محرم ؟ قال : تمرة خير من جرادة » .

وما رواه في الكافي عن حريز عن من اخبره عن ابي عبدالله (عليه

(١) الفروع ج ٤ ص ٣٩٣ ، والوسائل الباب ٣٧ من كفارات الصيد

(٢) التهذيب ج ٥ ص ٣٦٣ و ٣٦٤ ، والوسائل الباب ٣٧ من كفارات

الصيد .

(٣) التهذيب ج ٥ ص ٣٦٣ ، والوسائل الباب ٣٧ من كفارات الصيد

والراوي معاوية بن عمار كما في الوافي باب (صيد البحر للمحرم وصيد الجراد وكفاراته) .

السلام) (١) « في محرم قتل جرادة ؟ قال : يطعم تمره ، والتمره خير من جرادة » .

وجمع جملة من الاصحاب (رضى الله - تعالى - عنهم) بين الاخبار المذكورة بالتنخير ، وهو الوجه في القول الثالث .

واما ما يدل على الشاة في الكثير فصحيحة محمد بن مسلم المتقدمة . وما رواه الشيخ في الصحيح ايضاً عن محمد بن مسلم عن ابي عبد الله (عليه السلام) (٢) قال : « سأله عن محرم قتل جراداً كثيراً . قال : كف من طعام ، وان كان اكثر فعليه شاة » والظاهر ان قوله : « جراداً كثيراً » في الخبر وقع سهواً من قلم الشيخ ، وإنما السؤال عن جرادة واحدة ، وكم له (رضوان الله - تعالى - عليه) مثل ذلك في الاسانيد والمتون ، وإلا فمعنى الخبر المذكور لا يخلو من تناف . وما رواه الشيخ - عن عروة الخياط عن ابي عبد الله (عليه السلام) (٣) : « في رجل اصاب جرادة فاكلها ؟ قال : عليه دم » - فرده المتأخرون بضعف الاسناد وعدم القيام بمعارضة ما تقدم من الاخبار . والشيخ حمله على الجراد الكثير بارادة الجنس وان اطلق عليه لفظ التوحيد . والظاهر - كما استظهره في الوافي - تخصيص هذا الحكم بالاكل ، كما هو مورد الخبر ، والاخبار الاولى بالقتل ، والدم هنا كفارة القتل والاكل . وقد تقدم له نظائر في غير الجراد اشرنا اليها في ما تقدم ، من ان الاكل موجب لزيادة الكفارة .

(١) الفروع ج ٤ ص ٣٩٣ ، والوسائل الباب ٢٧ من كفارات الصيد .

(٢) و (٣) التهذيب ج ٥ ص ٣٦٤ ، والوسائل الباب ٢٧ من كفارات

قال العلامة في المختلف : ونقل ابن ادريس عن علي بن بابويه :
وان اكلت جرادة فعليك دم شاة . والذي وصل اليها من كلام ابن
بابويه في رسالته : وان قتلت جرادة تصدقت بتمرة ، والتمرة خير
من جرادة ، فان كان الجراد كثيراً ذبحت شاة ، وان اكلت منه فعليك
دم شاة . وهذا اللفظ ليس صريحاً في الواحدة . انتهى .

اقول : ان عبارة الرسالة المذكورة لا تحضرني الآن ، والذي في
كتاب الفقه الرضوي - الذي قد ظهر لك من ما قدمنا ذكره في غير
موضع ان الرسالة المذكورة إنما اخذت منه - إنما يساعد ما ذكره
ابن ادريس ، حيث قال (عليه السلام) (١) : « فان قتلت جرادة تصدقت
بتمرة ، والتمرة خير من جرادة ، وان كان الجراد كثيراً ذبحت شاة ،
ثم قال : وان اكلت جرادة واحدة فعليك دم شاة » وظاهره (عليه
السلام) الفرق بين القتل والقتل والاكل ، وان دم الشاة كفارة القتل
والاكل ، كما تقدم في رواية الحنائط .

ثم انه ينبغي ان يعلم انه لو لم يمكن التحرز من قتل الجراد فلا
كفارة في قتله . وقد تقدم ما يدل عليه في صدر المقصد .

الثاني - في القملة ايضاً كف من طعام ، ويدل على ذلك ما رواه
الشيخ في الحسن عن الحسين بن ابي العلاء عن ابي عبد الله (عليه
السلام) (٢) قال : « المحرم لا ينزع القملة من جسده ولا من ثوبه
متعمداً ، وان قتل شيئاً من ذلك خطأ فليطعم مكانها طعاماً ،
قبضة بيده » .

(١) ص ٢٩

(٢) التهذيب ج ٥ ص ٣٢٦ ، والوسائل الباب ١٥ من بقية كفارات الاحرام

وما رواه الكليني عن الحسين بن ابي العلاء (١) قال : « قال ابو عبدالله (عليه السلام) : لا يرمى المحرم القملة من ثوبه ولا من جسده متعمداً ، فان فعل شيئاً من ذلك فليطعم مكانها طعاماً . قلت : كم ؟ قال : كفاً واحداً » .

وما رواه الشيخ في الصحيح عن حماد بن عيسى (٢) قال : « سألت ابا عبدالله (عليه السلام) عن المحرم يبين القملة عن جسده فيلقها . قال : يطعم مكانها طعاماً » .

وعن محمد بن مسلم في الصحيح عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٣) قال : « سألت عن المحرم ينزع القملة عن جسده فيلقها . قال : يطعم مكانها طعاماً » .

وعن ابن مسكان عن الحلبي (٤) قال : « حككت رأسي وانا محرم ف وقعت منه قملات ، فاردت ردهن فنهاني ، وقال : تصدق بكف من طعام » .

وقد ورد بازاء هذه الاخبار ما ظاهره المناقاة ، ومنه ما رواه الشيخ في الصحيح عن معاوية بن عمار (٥) قال : « قلت لابي عبدالله (عليه السلام) : ما تقول في محرم قتل قملة ؟ قال : لا شيء في القملة ، ولا ينبغي ان يتعمد قتلها » .

(١) الفروع ج ٤ ص ٣٦٢ ، والوسائل الباب ٧٨ من تروك الاحرام

(٢) و(٣) التهذيب ج ٥ ص ٢٢٦ ، والوسائل الباب ١٥ من بقية كفارات الاحرام .

(٤) و(٥) التهذيب ج ٥ ص ٢٢٧ ، والوسائل الباب ١٥ من بقية كفارات الاحرام .

وما رواه الشيخ والصدوق عنه ايضاً (١) قال : « قلت لابي عبدالله (عليه السلام) : المحرم يحك رأسه فتسقط عنه القملة والثنتان ؟ فقال : لا شيء عليه ، ولا يعيدها . قلت : كيف يحك المحرم ؟ قال : باظافيره ما لم يدم ، ولا يقطع الشعر » وفي نسخة : « ولا يعود » اي الى مثل هذا الفعل . وعلى ما نقلناه فالمراد انه لا يعيدها الى موضعها بعد سقوطها .

وما رواه في الكافي عن ابي الجارود (٢) قال : « قلت لابي عبدالله (عليه السلام) : حككت رأسي وانا محرم فوقعت قملة ؟ قال : لا بأس قلت : اي شيء تجعل عليّ فيها ؟ قال : وما اجعل عليك في قملة ؟ ليس عليك فيها شيء » .

وما رواه في التهذيب عن مرة مولى خالد (٣) قال : « سألت أبا عبدالله (عليه السلام) عن المحرم يلقي القملة . فقال : (عليه السلام) : القوها ابعدا الله غير محودة ولا مفقودة » .

وما رواه في الكافي عن ابي الجارود (٤) قال : « سألت رجلاً اباجعفر (عليه السلام) عن رجل قتل قملة وهو محرم . قال : بشئ ماصنع . قال : فما فداؤها ؟ قال : لا فداء لها » .

واجاب الشيخ عن هذه الاخبار بالحمل على الرخصة أولاً ، ثم على

(١) التهذيب ج ٥ ص ٣٣٧ ، والفقيه ج ٢ ص ٢٢٩ ، والوسائل الباب ١٥ من بقية كفارات الاحرام

(٢) الفروع ج ٤ ص ٣٦٥ ، والوسائل الباب ١٥ من بقية كفارات الاحرام .

(٣) التهذيب ج ٥ ص ٣٣٧ ، والوسائل الباب ٧٨ من تروك الاحرام
(٤) الفروع ج ٤ ص ٣٦٢ ، والوسائل الباب ٧٨ من تروك الاحرام
والباب ١٥ من بقية كفارات الاحرام

من يتأذى بها فيقتل ويكفر . قال ! وقوله : « لا شيء عليه » يعني : من العقاب ، او لا شيء معين . واقتصر في الاستبصار على الاخير . وجملة من متأخري المتأخرين قد جمعوا بين الاخبار هنا بالاستحباب . والذي يقرب عندي هو حمل الروايات الاخيرة على التقية ، فانه مذهب جملة من العامة ، ونقل ذلك في المنتهى والتذكرة عن مالك في احدى الروايتين (١) وسعيد بن جبير وطاووس وابي ثور وابن المنذر . وعن اصحاب الرأي وعن مالك في احدى الروايتين : انه يتصدق بهما امكن من قليل او كثير . ولم ينقل القول بكف من طعام . كما هو المروي في الروايات الاول . إلا عن عطاء خاصة (٢) .

والسيد السند في المدارك - بعد ان نقل عبارة المصنف المشتملة على كف من طعام - قال : واستدل عليه في التهذيب بما رواه عن حماد ابن عيسى ... ثم ساق الرواية المتقدمة ، ثم قال : وعن محمد بن مسلم ... ثم ساق الرواية كما قدمناه ، ثم طعن فيهما بان في طريقهما عبد الرحمان وهو مشترك بين جماعة : منهم عبد الرحمان ابن سيابة ، وهو مجهول ، ثم ذكر صحيحة معاوية بن عمار الدالة على انه لا شيء في القملة ، ثم نقل جمع الشيخ الذي نقلناه ورده بانه حمل بعيد ، مع انه لا ضرورة تلجئ اليه ، لا مكان حمل

(١) الروايتان عن احمد ، واللفظ : انه يتصدق بهما كان من قليل او كثير . واما مالك فالمنقول عنه انه يتصدق بحفنة من طعام . ارجع الى المنتهى ج ٢ ص ٧٩٦ و ٨١٧ ، والتذكرة البحث الثالث عشر من محرمات الاحرام ، والمغني ج ٣ ص ٢٦٩ و ٤٥٣ طبع مطبعة العاصمة (٢) المغني ج ٣ ص ٢٦٩ و ٤٥٣ طبع مطبعة العاصمة .

ما تضمن الكفارة على الاستحباب .

اقول ! فيه (اولاً) : ان ما ذكره من الطعن في الخبرين الاولين ليس في محله ، فانه لا يخفى على الممارس ان عبدالرحمان هنا هو ابن ابي نجران ، كما قطع به المحقق الشيخ حسن في المنتقى ، فان رواية موسى بن القاسم عنه وروايته هو عن حماد بن عيسى اكثر من ان تحصي في الاسانيد ، بل قد اعترف به هو نفسه (قدس سره) في مسألة من زاد في طوافه على السبعة سهواً ، فقال بعد نقل صحيحة زرارة الواردة في المسألة (١) : ولا يقدح في صحة هذه الرواية اشتغال سندها على عبدالرحمان وهو مشترك ، لوقوع التصريح في هذا السند بعينه في عدة روايات بانه ابن ابي نجران . انتهى .

وللمحقق المذكور في كتاب المنتقى هنا كلام في المقام لا بأس بنقله ، سيما مع ما تضمنه من الدلالة على ما قلناه ، فانه نظم الخبرين في الصحيح ، ونبه على سهو وقع للشيخ في رواية محمد بن مسلم (٢) قال (قدس سره) بعد ذكر صحيحة حماد عن موسى بن القاسم عن عبدالرحمان عن حماد بن عيسى ... الى آخر الخبر ، ثم قال ! وعنه عن ابي جعفر عن عبد الرحمان عن العلاء عن محمد بن مسلم ... الى آخره ، ثم قال (قدس سره) : كذا اورد الشيخ هذا الحديث في الكتابين ، وظاهر عدم انتظام طريقه مع الرواية عن موسى بن القاسم ، لان المأمود من اطلاق (ابي جعفر) ان يراد به احمد بن محمد بن عيسى ، وهو يروى عن موسى بن القاسم ، لا ان موسى يروى عنه ، ولو اتفق في ايراد الشيخ له ان يتقدمه طريق عن سعد بن عبدالله كما اتفق هنا لتعين

رجوع ضمير « عنه » اليه ، فان رواية سعد عنه بهذه الصورة كثيرة والشيخ ما زال يقع له هذا السهو ، فيرتكب في ايراده للطرق ارجاع الضمير الى ما هو في غاية البعد عن محله مع ايهامه في ظاهر الحال خلاف ذلك ، وقد نهبنا على جملة منه في ما سلف . وعلى كل حال فالظاهر في هذا الطريق انه من روايات سعد بن عبدالله ، وما ندري باي تقريب وقع في هذا الموضع ، فان بينه وبين الرواية عن سعد في الكتابين مسافة بعيدة لا يتصور معها توهم الربط بوجه . ويحتمل - على بعد - ان يكون الغلط بذكر (ابي جعفر) في الطريق وانه زيادة من سهو القلم ، والاسناد كالذي قبله عن عبدالرحمان . وحيث ان الصحة متحققة على كل حال فالامر سهل . انتهى .

و (ثانياً) : ما قدمناه في غير مقام من ما في الجمع بين الاخبار بالحمل على الاستحباب من الوهن وعدم الدليل عليه من سنة ولا كتاب .

الثالث - في الزنور ، وقد اختلف الاصحاب في كفارة قتل الزنور عمداً ، فعن الشيخ في النهاية : من قتل زنوراً او زنابير خطأ لم يكن عليه شيء ، وان قتله عمداً فليصدق بشيء . وقال في المبسوط : يجوز للمحرم قتل الزنابير . وقال الشيخ المفيد : ومن قتل زنوراً تصدق بتمرة ، ومن قتل زنابير كثيرة تصدق بمد من طعام او مد من تمر . وكذا قال السيد المرتضى . وقال ابن الجنيد : وفي الزنور كف من تمر او طعام . وقال ابن البراج : ولو اصاب زنوراً متعمداً فعليه كف من طعام . وكذا قال ابن ادریس ، وقال : ولا شيء في الخطأ . وهو قول الصدوق في المقنع ، وقول الشيخ علي بن بابويه

وقال سلا : ومن قتل زنبوراً تصدق بتمرة ، فان كثر تصدق بمد من تمر . وقال ابو الصلاح : وفي قتل الزنبور كف من طعام ، وان قتل زنابير فصاع ، وفي قتل الكثير دم شاة .

والذي وقفت عليه من الاخبار المتعلقة بذلك ما رواه الشيخ في الصحيح عن معاوية (١) قال : « سألت ابا عبدالله (عليه السلام) عن محرم قتل زنبوراً . قال : ان كان خطأ فلا شيء عليه ، وان كان متعمداً يطعم شيئاً من الطعام » .

وعن صفوان في الصحيح عن يحيى الازرق (٢) قال : « سألت ابا عبدالله و ابا الحسن (عليهما السلام) عن محرم قتل زنبوراً . فقلا : ان كان خطأ فليس عليه شيء . قال : قلت : فالممد ؟ قالا : يطعم شيئاً من طعام » .

وما رواه في الكافي في الصحيح او الحسن عن معاوية بن عمار عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٣) قال : « سألت عن محرم قتل زنبوراً . قال : ان كان خطأ فليس عليه شيء . قلت : لا بل متعمداً ؟ قال : يطعم شيئاً من طعام . قلت : انه ارادني ؟ قال : ان ارادك فاقتله » .

(١) التهذيب ج ٥ ص ٣٦٥ ، والوسائل الباب ٨ من كفارات الصيد

ولفظ الحديث هو الذي تقدم ص ١٥٧ و ١٥٨

(٢) التهذيب ج ٥ ص ٢٤٥ ، والوسائل الباب ٨ من كفارات الصيد

(٣) الفروع ج ٤ ص ٣٦٤ ، والوسائل الباب ٨١ من تروك الاحرام ،

والباب ٨ من كفارات الصيد .

وفي كتاب الفقه الرضوي (١) : « وان قتلت زنبوراً تصدقت بكف من طعام » .

وهذه الاخبار كلها قد اشتركت في ان الواجب مع العمد شيء من طعام كما في الاخبار الثلاثة الاولى ، او كف من طعام كما في الاخير ، ومورد الجميع الزنبور الواحد ، واما المتعددة فلا تعرض لها في شيء من الاخبار المذكورة . وبذلك يظهر لك ما في هذه الاقوال على كثرتها من الاختلاف .

وينبغي التنبيه هنا على مسائل تتعلق بالمقام وتنظم في سلك هذا النظام :

الاولى - قد صرح الاصحاب (رضوان الله - تعالى - عليهم) بان ما لا تقدير لفديته فانه يجب مع قتله قيمته ، وكذا البيوض . وظاهرهم الاتفاق عليه . وعلل بتحقيق الضمان مع عدم تقدير للمضمون شرعاً ، فيرجع الى القيمة كغيره .

ويدل على ذلك صحيحة سليمان بن خالد (٢) قال : قال ابو عبد الله (عليه السلام) : في الظبي شاة ، وفي البقرة بقرة ، وفي الحمار بدنة ، وفي النعامة بدنة ، وفي ما سوى ذلك قيمته » .

ونقل عن الشيخ انه قال : في البط والاوز والكركي شاة . ونسبه المحقق في الشرائع الى النحكم ، حيث انه لا مستند له . والاوز بكسر الهمزة وفتح الواو وتشديد الزاي . البط ، واحدته اوزة ، والجمع اوزون بالواو والنون ، وفي لغة اوز ، الواحدة وزه ، مثل تمر وتمره ،

(١) ص ٢٩

(٢) التهذيب ج ٥ ص ٣٤١ ، والوسائل الباب ١ من كفارات الصيد

ج ١٥ (هل تجب المماثلة في الفداء من جميع الجهات ؟) — ٢٥٥ —

كذا في كتاب مجمع البحرين . وقال في المصباح المشير : وحكى في الجمع (اوزون) وهو شاذ . وعلى هذا فيكون العطف في كلام الشيخ من قبيل عطف المرادف .

وقد تقدم النقل عن الشيخ علي بن بابويه انه ذهب الى وجوب الشاة في الطير بانواعه ما عدا النعامة ، وعليه تدل صحيحة عبدالله بن سنان المتقدمة وعبارة كتاب الفقه الرضوي (١) التي منها اخذ الشيخ المذكور عبارته وعلى هذا يتجه القول بوجوب الشاة في الطير مطلقاً ما لم يعم الدليل على خلافه . وبه يندفع عن الشيخ ما اورده عليه المحقق . إلا ان تخصيصه بهذه الثلاثة لا يظهر له وجه . ولعل التحكم باعتبار ذلك . ثم انه على تقدير وجوب الشاة ، فلو تعذرت رجوع الى ما يقوم مقامها من اطعام عشرة مساكين ، ثم مع عدم الامكان الصيام ثلاثة ايام ، لما تقدم من الاخبار الدالة على ان من وجبت عليه شاة فلم يجد فليطعم عشرة مساكين ، فمن لم يجد فصيام ثلاثة ايام (٢) .

الثانية - اذا قتل صيداً معيباً كالمكسور والاعور - مثلاً - فداء بصحيح ، ولو فداء بمثله جاز ايضاً . وكذا لو كان انثى فداء بالذكر وبالانثى ، وكذا بالعكس . وربما قيل بوجوب الفداء بالمماثل ، رعاية للمماثلة المفهومة من الآية (٣) . وفيه ان المماثلة لا تعتبر ان تكون من جميع الجهات ، واطلاق الروايات يقتضى التعميم . ومقتضى كلام العلامة في المنتهى والتذكرة ان اجزاء الانثى عن الذكر لا خلاف فيه ، لانها اطيبت لحما وارطب وإنما الخلاف في العكس . وبالجمله فالأظهر الاجزاء مطلقاً ، اذ الظاهر من

(١) ص ٢٩ (٢) الوسائل الباب ٢ من كفارات الصيد رقم ٣ و ٦ و ١٠ و ١١ .

(٣) سورة المائدة ، الآية ٩٥

المماثلة المماثلة في الحلقة لا في جميع الصفات .

قالوا : ولو قتل ماخضاً ضمنها بماخض مثلها للآية (١) واب تعذر قوم الجزاء ماخضاً . ولو فداها بفـير ماخض قال في التذكرة : في الاجزاء نظر ، من حيث عدم المماثلة ، ومن حيث ان هذه الصفة لا تزيد في لحمها ، بل قد تنقصه غالباً ، فلا يشترط وجود مثلها في الجزاء ، كالعيب واللون . نعم لو كان الغرض اخراج القيمة لتعذر الماخض كما تقدم لم يجز إلا تقويم الماخض ، لانها اعلى في الغالب وباختلاف القيمة يختلف المخرج .

قالوا : ولو اصاب صيداً حاملاً فالقت جنيئاً ، فان خرج حياً وماتاً معاً لزمه فداؤهما معاً ، فيفدي الام بمثلها والصغير بصغير ، وان عاشا ولم يحصل عيب فلا شيء ، عملاً بالأصل ، وان حصل ضمنه بارشه ، ولو مات احدهما دون الآخر ضمن التالف خاصة ، وان خرج ميتاً ضمن الارش ، وهو ما بين قيمتها حاملاً ومجهضاً .

الثالثة - لو تعذر الجزاء في ما يجب فيه الجزاء وجبت قيمته وقت الاخراج ، وما لا تقدير لقيمته وقت الاتلاف . والوجه في ذلك ان الواجب في الاول هو الجزاء بالمثل ، وانما ينتقل الحكم الى القيمة عند تعذر المثل ، فيلزم اعتبار القيمة وقت الاخراج وتعذر المثل ، كما في سائر المثليات . واما الثاني فان الواجب ابتداء انما هو القيمة وهي تثبت في الذمة عند الجنائية ، وحينئذ فيعتبر قدرها في ذلك الوقت .

الرابعة - قال العلامة في التذكرة : البحث الثالث في ما لا نص فيه (مسألة) : ما لا مثل له من الصيد ، ولا تقدير شرعي فيه ، يرجع الى قول عدلين يقومانه ، وتعجب عليه القيمة التي يقدرانها فيه

ويشترط في الحكمين العدالة اجماعاً ، للآية (١) ولا بد ان يكونا اثنين فما زاد ، للآية (٢) ولو كان القاتل احدهما جاز ، وبه قال الشافعي واحمد واسحاق وابن المنذر (٣) لقوله (تعالى) : يحكم به ذوا عدل منكم (٤) والقاتل مع غيره ذوا عدل منا ، فيكون مقبولاً ... الى ان قال : ولو قيل - : ان كان ! لقتل عمدا عدواناً لم يجز حكمه ، لنفسه ولا جاز - كان وجهاً . انتهى .

وقال في كتاب المنتهى : المطلب الثالث في ما لا نص فيه ، قد بينا في ما تقدم مقادير كفارات الصيد في ما له تقدير شرعي قدره النبي (صلى الله عليه وآله) والأئمة (عليهم السلام) ، اما ما لا مثل له ولا تقدير شرعي فيه ، فانه يرجع فيه الى عدلين يقومانه ، وتجب عليه القيمة التي يقدرانها ... ثم ساق الكلام على نحو كلامه في التذكرة .

اقول : لا يخفى انه قد وردت الاخبار عنهم (عليهم السلام) في تفسير هذه الآية (٥) بما يدل على ان المراد بذوي العدل في الآية إنما هو النبي (صلى الله عليه وآله) والامام (عليه السلام) القائم مقامه من بعده ، وان الالف في الآية من ما اخطأت به الكتاب :
فروى الشيخ في التهذيب في الصحيح عن زرارة عن ابي جعفر

(١) و(٢) و(٤) و(٥) سورة المائدة ، الآية ٩٥ .

(٣) المغني لابن قدامة الحنبلي ج ٣ ص ٤٥٨ طبع مطبعة العاصمة ،
والمجموع للنووي الشافعي ج ٧ ص ٤٠٣ و٤٢٣

(عليه السلام) (١) « في قول الله (عز وجل) : يحكم به ذوا عدل منكم (٢) :
 فالعدل رسول الله (صلى الله عليه وآله) والامام (عليه السلام)
 من بعده يحكم به وهو ذو عدل ، فاذا علمت ما حكم به رسول الله
 (صلى الله عليه وآله) والامام (عليه السلام) فحسبك ولا تسأل عنه »
 وروى في الكافي في الصحيح عن ابراهيم بن عمر اليماني عن
 ابي عبدالله (عليه السلام) (٣) قال : « سألته عن قول الله (عز وجل) :
 ذوا عدل منكم (٤) قال : العدل رسول الله (صلى الله عليه وآله) والامام
 (عليه السلام) من بعده . ثم قال : هذا من ما اخطأت به الكتاب .
 وفي الموثق عن زرارة (٥) قال : « سألت ابا جعفر (عليه السلام)
 عن قول الله (عز وجل) : يحكم به ذوا عدل منكم (٦) قال : العدل
 رسول الله (صلى الله عليه وآله) والامام (عليه السلام) من بعده
 ثم قال : هذا من ما اخطأت به الكتاب .
 وروى في الصحيح ايضاً عن حماد بن عثمان (٧) قال : « تلتو
 عند ابي عبدالله (عليه السلام) : ذوا عدل منكم (٨) فقال : ذو
 عدل منكم . هذا من ما اخطأت فيه الكتاب . »

(١) التمهيد ج ٦ ص ٣١٤ ، والوسائل الباب ٧ من صفات القاضي

وما يقضي به

(٢) و(٤) و(٦) و(٨) سورة المائدة ، الآية ٩٥ .

(٣) الفروع ج ٤ ص ٣٩٦ باب النوادر من الصيد من كتاب الحج

(٥) الفروع ج ٤ ص ٣٩٧ باب النوادر من الصيد من كتاب الحج

(٧) روضة الكافي ص ٢٠٥ الطبع الحديث

ج ١٥ (الاخبار في آية الحكمين - مقتضى هذه الاخبار) — ٢٥٩ —

وفي تفسير العياشي (١) : وفي رواية حريز عن زرارة قال : « سألت ابا جعفر (عليه السلام) عن قول الله (عز وجل) : يحكم به ذوا عدل منكم (٢) قال : العدل رسول الله (صلى الله عليه وآله) والامام (عليه السلام) من بعده . ثم قال : وهذا من ما اخطأت به الكتاب . وعن محمد بن مسلم عن ابي جعفر (عليه السلام) (٣) « في قول الله (تعالى) : يحكم به ذوا عدل منكم (٤) يعني : رجلاً واحداً ، يعني : الامام عليه السلام » .

وهذه الاخبار - كما ترى - مع صحتها وتعددتها صريحة الدلالة واضحة المقالة في ان ما ذكر في الآية من التثنية انما وقع غلطاً من الكتاب وانما هو مفرد ، وان المراد بذلك العدل انما هو رسول الله (صلى الله عليه وآله) والامام (عليه السلام) من بعده . وهو يرجع الى ما ورد من النصوص في تلك المواضع .

وبه يظهر ان ما ذكره (نور الله - تعالى - مراقدهم) - من الرجوع في ما لا نص فيه الى قول عدلين من عدول المسلمين بناء على ظاهر الآية - محل اشكال ، فانه وان كان ظاهر الآية ذلك ، إلا انه مع ورود هذه النصوص الصحيحة في تفسير العدل بالنبي (صلى الله عليه وآله) والامام (عليه السلام) من بعده خاصة ، وان زيادة الالف الموهمة للتثنية انما وقع غلطاً ، فلا مجال للعدول عنها . ولعل العذر لهم (نور الله مراقدهم) انهم لم يقفوا على الاخبار المذكورة ولم يراجعوها ، وإلا

(١) ج ١ ص ٢٤٣ و ٢٤٤

(٢) (٤) سورة المائدة ، الآية ٩٥

(٣) تفسير العياشي ج ١ ص ٣٤٤

فالمخروج عنها بعد الوقوف عليها - سيما مع كثرتها وصحتها وصراحتها - من مالا يكاد يتجشمه ذو مسكة .

نعم قد روى الطبرسي في كتاب الاحتجاج (١) حديثاً مرسلًا في كلام لعلي (عليه السلام) في خطابه مع الخوارج : « واما قولكم : اني حكمت في دين الله الرجال ، فما حكمت الرجال وإنما حكمت كلام ربي الذي جعله الله حكماً بين اهله ، وقد حكم الله - تعالى - الرجال في طائر فقال : ومن قتله منكم متعمداً فجزاء مثل ما قتل من النعم ، يحكم به ذوا عدل منكم (٢) فدماء المسلمين اعظم من دم طائر ... الحديث » . ويمكن الجواب عن الخبر المذكور - مع عدم نهوضه بالمعارضة لما تقدم - بان كلامه (عليه السلام) خرج مخرج المجازاة والالزام للقوم بما يعتقدونه من ظاهر الآية ، فانه لا ريب في دلالتها بحسب ظاهرها على ذلك ، كما ذكره اصحابنا هنا . وسلوك هذا الباب مع الخصوم في مقام المجادلة شائع في الكلام .

وبالجملة فان الواجب بمقتضى ما ذكرناه هو الوقوف على النصوص الواردة في كل جزئي جزئي من افراد الصيد ان وجدت ، وإلا فالوقوف على ساحل الاحتياط ، كما هو المروي عنهم (عليهم السلام) في جميع الاحكام .

البحث الثالث في موجبات الضمان

وهي ثلاثة : مباشرة الائتلاف ، واليد ، والتسبيب ، فالكلام في هذا البحث

(١) ج ١ ص ٢٧٨ الطبع الحديث

(٢) سورة المائدة ، الآية ٩٥

ج ١٥ (مباشرة اتلاف الصيد - جزاء اكل الصيد بعد قتله) — ٢٦١ —

يقع في مقامات ثلاثة :

الاول - مباشرة الاتلاف ، وفيه مسائل : الاولى - اختلف الاصحاب (رضوان الله - تعالى - عليهم) في ما لو قتل الصيد واكله ، فقليل : ان قتله موجب لفديته ، واكله موجب لفداء آخر . وقيل : انه يفدي ما قتله ويضمن قيمة ما اكل . والاول قول الشيخ في النهاية والمبسوط وجمع من الاصحاب : منهم : العلامة في التذكرة والمنتهى والمختلف ، والثاني قول الشيخ في الخلاف ، والمحقق في الشرائع ، والعلامة في الارشاد وجملة من كتبه .

احتج العلامة في المختلف على ما اختاره من القول الاول بما رواه الشيخ في الصحيح عن علي بن جعفر عن اخيه موسى (عليه السلام) (١) قال : « سألت عن قوم اشتروا ظبياً ، فاكلوا منه جميعاً وهم حرم ، ما عليهم ؟ فقال : على كل من اكل منه فداء صيد ، على كل انسان منهم على حدته فداء صيد كامل » .

ورواية يوسف الطاطري (٢) قال : « قلت لابي عبد الله (عليه السلام) : صيد اكله قوم محرمون ؟ قال : عليهم شاة ، وليس على الذي ذبحه إلا شاة » .

قال في المدارك بعد نقل ذلك عن المختلف : وهو احتجاج ضعيف ، إذ ليس في الروايتين دلالة على تعدد الفداء بوجه ، بل ولا على ترتب الكفارة على الاكل على وجه العموم ، لاختصاص مورد الاولى بمن اشترى الصيد

(١) التهذيب ج ٥ ص ٣٥١ ، والوسائل الباب ١٨ من كفارات الصيد

(٢) الفروع ج ٤ ص ٣٩١ ، والتهذيب ج ٥ ص ٣٥٢ ، والوسائل الباب

١٨ من كفارات الصيد .

واكله ، وظهور الثانية في مغايرة الأكل للذابح . انتهى .
 اقول : الاظهر الاستدلال على القول المذكور بما رواه الشيخ في
 الصحيح عن ابي احمد - يعني : محمد بن ابي عمير - عن من ذكره عن
 ابي عبدالله (عليه السلام) (١) قال : « قلت له : المحرم يصيب
 الصيد فيفديه ، ايطعمه او يطرحه ؟ قال : اذا يكون عليه فداء آخر .
 قلت : فما يصنع به ؟ قال : يدفنه » فانها تدل بظاهرها على انه
 بالاكل منه بعد الفدية تجب عليه فدية اخرى ، وكذا لو اطعمه
 غيره . إلا انه قد تقدم ان هذه الرواية معارضة بجملة من الاخبار
 الصحيحة الصريحة الدالة على ان ما صاده المحرم يجوز اكل المحل
 منه ، كما هو مذهب جملة من الاصحاب المتقدم ذكرهم ثمة .
 وظاهر شيخنا الشهيد الثاني في المسالك اختيار القول الاول ،
 لصحيفة علي بن جعفر المذكورة ، حيث قال بعد عبارة المصنف المشتملة
 على القولين المتقدمين : مستند الاول الرواية الصحيحة عن الكاظم
 (عليه السلام) ويتحقق الاكل بمسماه ، وعليه العمل . والقول
 الذي استوجهه المصنف للشيخ (رحمه الله) عملاً باصالة البراءة ،
 وحملًا للخبر على الاستحباب ، او على بلوغ قيمة المأكول شاة . ولا
 يخفى ما فيه . انتهى .

اقول : الظاهر ان التقريب في الصحيفة المذكورة الموجب لاستدلال
 هؤلاء الاعلام (رضوان الله - تعالى - عليهم) بها هو ان الواجب من الفداء
 في الظني - كما تقدم - شاة ، والواجب بمقتضى ذلك اشتراكهم

(١) التهذيب ج ٥ ص ٣٧٨ ، والوسائل الباب ١٠ من تروك الاحرام ،
 والباب ٥٥ من كفارات الصيد

جميعاً في شاة واحدة ، وحيث انه (عليه السلام) اوجب على كل من الآكلين شاة في هذا الخبر ، علم ان هذه الشاة غير الشاة الواجبة في قتله المتقدم التنبيه عليها ، فانه قد صرح في الخبر بان على كل من اكل منه فداء صيد ، فهذه الشاة إنما هي من حيث الاكل خاصة ، فهي غير شاة القتل المعلوم وجوبها بالادلة المتقدمة في المسألة . وبالجملعة فان قتل الصيد حرام له موجب يلزم به ، واكله كذلك ، والاصل عدم التداخل فيجب الامران . واشتمال الرواية على شراء الصيد لا ينافي ذلك ، لانهم ان كانوا قد شروه حياً وذبحوه ، فان الواجب عليهم كفارة لذبحه واخرى لاكله ، وان كانوا شروه مذبوحاً كان عليهم جزاء الاكل . واما الذابح فانه ينبغي على ما تقدم من كون الذابح ممن تجب عليه الكفارة فتجب ام لا فلا . واما الرواية الثانية فينبغي حمل الشاة في قوله (عليه السلام) : « عليهم شاة » بمعنى على كل واحد منهم شاة ، فانه لا خلاف في انهم مع الاشتراك في الاكل يجب الفداء الكامل على كل منهم ، كما ستأتيك الاخبار به في المقام ان شاء الله (تعالى) . وقوله : « ليس على الذابح إلا شاة » يعني : من حيث الذبح خاصة ، فانه ليس عليه إلا شاة . ومن هذا يظهر الوجه في صحة الاستدلال بالروايتين المذكورتين .

واما ما ذكره في المدارك - من عدم دلالة الرواية الاولى على العموم باختصاص مورد الرواية بمن اشترى الصيد واكله - ففيه ان خصوص السؤال لا يوجب تخصيص الجواب كما قرره في محله . وبالجملعة فالظاهر ان المناقشة المذكورة هنا لا تخلو من مناقشة .

واما القول الثاني فلم اقف على من تعرض لنقل دليل عليه حتى من صار اليه ، قال في المدارك : والقول بوجوب فداء القتل وضمان قيمة المأكول

للشيخ في الخلاف ، والمصنف ، والعلامة في جملة من كتبه ، ولم نقف لهم في ضمان القيمة على دليل يعتمد به . ولولا تخيل الاجماع على ثبوت احد الامرين لامكن القول بالاكْتفاء بفداء القتل ، تمسكاً بمقتضى الاصل . وتؤيده صحيحة ابان بن تغلب (١) « انه سأل ابا عبد الله (عليه السلام) عن محرمين اصابوا افراخ نعام ، فذبحوها واكلوها . فقال : عليهم مكان كل فرخ اصابوه واكلوه بدنة » حيث اطلق الاكْتفاء بالبدنة ، ولو تعدد الفداء او وجبت القيمة مع فداء القتل لوجب ذكره في مقام البيان . انتهى .

اقول : صحيحة ابان المذكورة قد رواها في من لا يحضره الفقيه (٢) في الصحيح هكذا : عن ابي عبد الله (عليه السلام) « في قوم حجاج محرمين ، اصابوا افراخ نعام ، فاكلوا جميعاً . قال : عليهم مكان كل فرخ اكلوه بدنة ، يشتركون فيها جميعاً فيشترونها على عدد الفراخ وعلى عدد الرجال » ورواه الشيخ في التهذيب (٣) بسند فيه اللؤلؤى عن ابان مثله ، وزاد : « قلت : فان منهم من لا يقدر على شيء ؟ قال : يقوم بحساب ما يصيبه من البدن ، ويصوم لكل بدنة ثمانية عشر يوماً » وهي اظهر في لزوم الفداء لكل منهم بالبدنة ، فلو كان ثمة شيء آخر غيرها من قيمة او فداء آخر لذكره (عليه السلام) .

ثم اقول : ما ذكره (قدس سره) قد تقدمه فيه شيخنا المحقق الاردبيلي في شرح الارشاد ، حيث قال - بعد نقل الخلاف في ما يترتب على الاكل من الفداء كاملاً او قيمة ما اكله - ما لفظه : ويحتمل عدم شيء اصلاً ، لعدم ثبوت ضمان مثله . ولأنه قد ضمنه بالقتل فكأنه

(١) الوسائل الباب ٢ و ١٨ من كفارات الصيد .

(٢) ج ٢ ص ٢٣٦ (٣) ج ٥ ص ٣٥٣

صار ملكه مثل مال الغير ، فلا يضمن بالاكل منه مرة اخرى . نعم لما كان اكل الصيد حراماً حصل الاثم بذلك . إلا انه نقل اجماع علمائنا على وجوب التعدد في المنتهى ، قال : اذا ذبح الصيد ثم اكله ضمنه للقتل ووجب عليه ضمان آخر للاكل ، قاله علماؤنا . وهو ظاهر في تعدد الفداء . وقد عرفت عدم الاجماع على ذلك ، لاختيازه قيمة ما اكل هنا ، وعدم دلالة الاخبار على وجوب التعدد حين الاكل والذبح معاً وحال الاجتماع ايضاً ، فلا يبعد التداخل وعدم لزوم غير شيء واحد ، كما هو ظاهر صحيحة علي بن جعفر المذكورة . ويؤيده ما في صحيحة ابان بن تغلب « في المشتركين في ذبح الفرخ واكله بدنة مكان الكلب وذبحهم » وستجيء في شرح قوله : ويضمن ... الى آخره . انتهى .

وتحقيق الكلام في هذا المقام على ما يستفاد من اخبارهم (عليهم السلام) ان يقال : ان الواجب بالاكل من ما حرم للمحرم اكله كائناً ما كان شاة ، ثم ان كان في ذلك المأكول موجب لفداء آخر وجب ان حصل منه ، وإلا فلا .

ومن الاخبار الواردة في المقام ما رواه الشيخ في الصحيح عن زرارة (١) قال : « سمعت ابا جعفر (عليه السلام) يقول : من تنف ابطه ... الى ان قال : او اكل طاماً لا ينبغي له اكله وهو محرم ، ففعل ذلك ناسياً او جاهلاً فليس عليه شيء ، ومن فعله متعمداً فعليه دم شاة » وما رواه عن ابي عبيدة في الصحيح (٢) قال : « سألت ابا جعفر

(١) التهذيب ج ٥ ص ٣٦٩ و ٢٧٠ ، والوسائل الباب ٨ و ١٦ من بقية

كفارات الاحرام

(٢) التهذيب ج ٥ ص ٣٥٥ و ٣٥٦ ، والوسائل الباب ٢٤ من كفارات الصيد

(عليه السلام) عن رجل^١ محل اشترى لمحرم بيض نعام فأكله المحرم فما على الذي أكله ؟ فقال : على الذي اشتراه فداء لكل بيضة درهم وعلى المحرم لكل بيضة شاة « وروى نحوه في الصحيح ايضاً بتفاوت لا يضر بالمعنى (١) .

وفي رواية محمد بن الفضيل المتقدمة (٢) : « واذا اصاب المحرم بيض نعام ذبح عن كل بيضة شاة بقدر عدد البيض » والمراد بالاصابة هنا الاكل ، لان في الكسر بكارة من الابل ان تحرك الفرخ فيها ، او الارسل ان لم يكن ، كما تقدم في المسألة .

وما رواه الشيخ عن الحارث بن المغيرة عن ابي عبد الله (عليه السلام) (٣) قال : « سئل عن رجل اكل بيض حمام الحرم وهو محرم . قال : عليه لكل بيضة دم ، وعليه ثمنها سدس اربع الدرهم (الوهم من صالح) (٤) ثم قال : ان الدماء لزمته لأكله وهو محرم ، وان الجزاء لزمه لآخذه بيض حمام الحرم » .

وما رواه في الفقيه والتهذيب عن ابي بصير (٥) قال : « سألت

(١) التهذيب ج ٥ ص ٤٦٦ ، والفروع ج ٤ ص ٣٨٨ ، والوسائل الباب ٢٤ و٥٧ من كفارات الصيد ، والوافي باب (كفارة ما اصاب المحرم من الطير والبيض)

(٢) ص ٢٠٣

(٣) الفروع ج ٤ ص ٣٩٥ ، والوسائل الباب ١٠ و٤٤ من كفارات الصيد

(٤) وهو صالح بن عقبة الذي يروي الحديث عن الحارث بن المغيرة

(٥) الفقيه ج ٢ ص ٢٢٦ ، والتهذيب ج ٥ ص ٣٥١ ، والفروع ج ٤

ص ٣٩٢ ، والوسائل الباب ١٨ من كفارات الصيد .

ابا عبدالله (عليه السلام) عن قوم محرمين ، اشتروا صيداً فاشتروا فيه ، فقالت رفيقة لهم : اجعلوا لي فيه بدرهم . فجعلوا لها . فقال : على كل انسان منهم شاة « ومن الظاهر ان الشاة إنما هي من حيث الاكل ، كما هو الظاهر من سياق الخبر ، لا بمجرد الشراء كما لا يخفى . وما رواه في الكافي والتهذيب عن يزيد بن عبد الملك عن ابي عبدالله (عليه السلام) (١) : « في رجل محرم مرّ وهو في الحرم ، فاخذ عنق ظبية فاحتلبها وشرب من لبنها . قال : عليه دم وجزاؤه في الحرم ثمن اللبن » . واما بالنسبة الى المشتركين في اكل الصيد فقد تقدم في صحيحة علي بن جعفر (٢) « ان على كل واحد فداء كاملاً » وفي رواية الطاطري « على كل واحد شاة شاة » كما في رواية الوافي (٣) والذي قدمنا نقله صورة ما في الوسائل ، وكيف كان فالمراد تعدد الشاة على كل منهم . إلا انه قد روى الشيخ في الصحيح عن معاوية بن عمار عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٤) قال : « ان اجتمع قوم على صيد ومم محرمون في صيده ، او اكلوا منه ، فعلى كل واحد منهم قيمته » ورواه الكليني في الصحيح او الحسن عن معاوية بن عمار مثله (٥) .

(١) الفروع ج ٤ ص ٣٨٨ ، والتهذيب ج ٥ ص ٢٧١ و ٤٦٦ ، والوسائل الباب ٥٤ من كفارات الصيد ، والوافي باب (كفارة ما اصاب المحرم من صيد الحرم) . (٢) ص ٢٦١

(٣) باب (اجتماع المحرمين على الصيد)

(٤) التهذيب ج ٥ ص ٢٥١ ، والوسائل الباب ١٨ من كفارات الصيد .

(٥) الفروع ج ٤ ص ٢٩١ ، والوسائل الباب ١٨ من كفارات الصيد

— ٢٦٨ — (اذا رمى الصيد ولم يؤثر فيه او اثر فيه ثم رماه سوياً) ج ١٥

وفي الموثق عن معاوية بن عمار عن ابي عبدالله (عليه السلام) (١) في حديث قال في آخره ؛ « وأى قوم اجتمعوا على صيد فاكلوا منه ، فان على كل انسان منهم قيمة قيمة ، وان اجتمعوا عليه في صيد فعليهم مثل ذلك » .

وظاهر هذين الخبرين انهم بالاجتماع عليه في صيده او اكله فالواجب على كل واحد منهم قيمة ذلك الصيد . ويمكن حمل صحيحة علي بن جهنم على الروایتين الاخيرتين بحمل الفدية فيها على القيمة في هذا الموضع . الثانية - لو رمى صيدا فلم يؤثر فيه فلا فدية عليه ، ولو اثر فيه وجرحه ثم رماه بعد ذلك سوياً فاقوال ، فان لم يعلم حاله لزمه الفداء قيل ؛ وكذلك لو لم يعلم اثر فيه ام لا .

وتفصيل هذه الجملة يقع في مواضع : الاول - في ما اذا رماه ولم يؤثر فيه ، بمعنى انه تحقق وتيقن عدم التأثير فيه ، لما سيجيء في المسألة من القول بالفدية مع الشك ، فانه لا شيء كما ذكر ، إلا انه ينبغي تقييده بما اذا لم يكن له شريك في الرمي وقد اصاب الصيد فانه يضمن بسبب المشاركة وان اخطأ ، كما سيأتي ان شاء الله (تعالى) التنبيه عليه .

الثاني - لو اثر فيه ثم رماه بعد ذلك سوياً ، فانه قد اختلف فيه الاصحاب ، فنقل في المختلف عن الشيخ في النهاية والمبسوط ، وابن البراج ، وابن ادریس : انه اذا رمى الصيد فادماه او كسر يده او رجله ثم رماه بعد ذلك صحيحاً ، كان عليه ربع الفداء . والظاهر ان مرادهم بالفداء هنا هو القيمة ، كما وقع

(١) التهذيب ج ٥ ص ٣٧٠ ، والوسائل الباب ١٨ و ٣١ من كفارات الصيد

ج ١٥ (اذا رمى المحرم الصيد واثر فيه ثم رءاه سوياً) — ٢٦٩ —

في جملة من عباراتهم التعبير بربع القيمة ، كالشرائع والارشاد وغيرهما ونقل عن الشيخ علي بن بابويه والشيخ المفيد ، وايي الصلاح انه يتصدق بشيء وذهب المحقق في الشرائع والعلامة في القواعد الى ان عليه الارش ، وبه قطع في المنتهى والتذكرة ، إلا انه نقل فيهما عن الشيخ انه يضمن الجميع ، لانه مفض الى تلفه ، قال : وهو قول ابي حنيفة (١) وهو - كما ترى - خلاف ما نقله عنه في المختلف . والعجب من صاحب الذخيرة انه قال هنا نقلاً عن العلامة في المنتهى : انه قطع بالارش ، ولم ينقل فيه خلافاً إلا عن العامة ، مع ان هذه صورة عبارته : لو جرح الصيد فاندمل وصار غير متمتع فالوجه الارش ، وقال ابو حنيفة : يضمن الجميع (٢) . وهو قول الشيخ رحمه الله (تعالى) لانه مفض الى تلفه ، فصار كما لو جرحه جرحاً يقين موته . ثم رده بانه ليس بجيد ، لانه انما يضمن ما نقص ، والتقدير انه لم يتلف جميعه ، فلم يضمنه . انتهى .

قال في المدارك : والقول بلزوم ربع القيمة بذلك للشيخ وجماعة واستدل عليه بصحيفة علي بن جعفر عن اخيه موسى (عليه السلام) (٣) قال : « سألته عن رجل رمى صيداً وهو محرم ، فكسر يده او رجله ، فمضى الصيد على وجهه ، فلم يدر الرجل ما صنع الصيد . قال : عليه الفداء كاملاً اذا لم يدر ما صنع الصيد (٤) فان رءاه بعد ان كسر يده او رجله وقد رمى وانصلح فعليه ربع قيمته » وهذه الرواية لا تدل على ما ذكره الشيخ من التعميم . والمتجه قصر الحكم على مورد الرواية ووجوب

(١) و(٢) المغني ج ٣ ص ٤٥٩ و٤٦٠ طبع مطبعة العاصمة .

(٣) التهذيب ج ٥ ص ٣٥٩ ، والوسائل الباب ٢٧ من كفارات الصيد

(٤) قوله : « فان رءاه . . . » من كلام الشيخ ظاهراً

— ٢٧٠ — (اذا رمى المحرم الصيد واثرفيه ثم رءاه سويًا) ج ١٥

الارش في غيره ان ثبت كون الاجزاء مضمونة كالجمله ، لكن ظاهر المنتهى انه موضع وفاق . انتهى .

ومرجع مناقشته في الرواية الى ان موردها كسر يد الصيد ورجله وما ادعاه الشيخ اعم من ذلك . وبذلك اعترض في المختلف على الشيخ ايضاً ، حيث قال بعد نقل القول المتقدم عنه : والروايات الدالة على ربع الفداء انما وردت على كسريده او رجله ، والشيخ (رحمه الله تعالى) في كتابيه سادى بين الجرح والكسر ، ولم نقف على حجته . انتهى . وهو جيد .

ومن الاخبار الواردة في المسألة ايضاً ما رواه الشيخ في الصحيح عن ابي بصير (١) قال : « قلت لابي عبدالله (عليه السلام) ! رجل رمى ظيماً وهو محرم ، فكسريده او رجله ، فذهب الظي على وجهه فلم يدر ما صنع ؟ فقال : عليه فداؤه . قلت : فانه رءاه بعد ذلك مشى ؟ قال : عليه ربع ثمنه » .

وما رواه ايضاً في الصحيح عن علي بن جعفر عن اخيه موسى (عليه السلام) (٢) قال : « سأته عن رجل رمى صيدا ، فكسريده او رجله وتركه ، فرعى الصيد . قال : عليه ربع الفداء » .

وما رواه في الكافي عن ابي بصير عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٣) « في محرم رمى ظيماً ، فاصابه في يده فخرج منها ؟ قال : ان كان الظي

(١) التهذيب ج ٥ ص ٣٥٩ ، والفقيه ج ٢ ص ٢٣٣ بتفاوت يسير ، والوسائل الباب ٢٧ و ٢٨ من كفارات الصيد

(٢) التهذيب ج ٥ ص ٣٥٩ ، والوسائل الباب ٢٨ من كفارات الصيد

(٣) الفروع ج ٤ ص ٣٨٦ ، والوسائل الباب ٢٧ من كفارات الصيد

ج ١٥ (اذا رمى المحرم الصيد واثر فيه ثم رءاه سوياً) — ٢٧١ —

مشى عليها ورعى فعليه ربع قيمته ، وان كان ذهب على وجهه فلم يدر ما صنع فعليه الفداء ، لانه لا يدري لعله قد هلك .

وما رواه الشيخ عن ابي بصير عن ابي عبدالله (عليه السلام) (١) قال ، « سألته عن محرم رمى صيداً ، فاصاب يده وجرح . فقال : ان كان الظبي مشى عليها ورعى وهو ينظر اليه فلا شيء عليه ، وان كان الظبي ذهب على وجهه وهو رافعها فلا يدري ما صنع فعليه فداؤه ، لانه لا يدري لعله قد هلك » كذا في التهذيب ، وفي الاستبصار (٢) « فخرج » مكان « وجرح » .

ولعل الشيخ قد استند في عد الجرح مثل الكسر في هذه المسألة الى هذه الرواية . إلا ان روايته لها في الاستبصار كما عرفت من ما يضعف الاعتماد عليها في ذلك .

وعن السكوني عن جعفر عن آبائه (عليهم السلام) عن علي (عليه السلام) (٣) : « في المحرم يصيب الصيد فيدميه ، ثم يرسله ؟ قال : عليه جزاؤه » .

وفي كتاب الفقه الرضوي (٤) : « فان رميت ظبياً ، فكسرت يده او رجله ، فذهب على وجهه لا تدري ما صنع ، فعليك فداؤه ، فان

(١) الوسائل الباب ٢٧ من كفارات الصيد ، والوافي باب (المحرم يكسر الصيد او يدميه)

(٢) اللفظ في التهذيب ج ٥ ص ٣٥٨ كما في الاستبصار ج ٢ ص ٢٠٥ « فاصاب يده فخرج » والفرق بينهما يظهر من الوافي باب (المحرم يكسر الصيد او يدميه) (٣) الفروع ج ٤ ص ٣٨٣ ، والوسائل الباب ٢٧ من كفارات الصيد (٤) ص ٢٩

— ٢٧٢ — (اذا رمى المحرم الصيد فذهب ولم يعلم حاله) ج ١٥

رأيته بعد ذلك يرمى ويمشي فعليك ربع قيمته ، وان كسرت قرنه او جرحته تصدقت بشيء من الطعام » .

الثالث - ما اذا ذهب الصيد ولم يعلم حاله ، فانه يلزمه الفداء ، وعلى ذلك تدل الاخبار المتقدمة . مضافاً الى اتفاق الاصحاب على الحكم المذكور ، كما يفهم من المنتهى ، حيث استند الى علمائنا ، مؤذناً بدعوى الاجماع عليه .

بقى الكلام في ان مورد الاخبار الكسر دون الجرح كما ذكره الشيخ ، ومن ثم اعترض في المدارك - بعد نقل الاستدلال بصحيحة علي بن جعفر على الحكم للذكر - بعدم العموم فيها على وجه يشمل الجرح .

اقول : يمكن الاستدلال عليه بما تقدم من رواية النسكوني الدالة على انه « يصيب الصيد فيدميه ، ثم يرسله . قال : عليه جزاؤه » وهي وان كانت ضعيفة السند باصطلاحهم ، إلا ان هذا الاصطلاح غير معمول عليه عند الشيخ ونحوه ، فالاستدلال بها له في محله .
واما القول بوجود الارش في المسألة فاحتج عليه العلامة ومن وافقه بانها جنائية مضمونة ، فكان عليه ارشها .

وفيه (اولاً) : انه موقوف على ثبوت كون الاجزاء مضمونة كالجملية ودليله غير واضح ، وان كان ظاهره في المنتهى دعوى الاجماع عليه .
(ثانياً) : انه اجتهد في مقابلة النصوص المتقدمة فلا يسمع نعم لا يبعد القول به في ما خرج عن مورد النصوص ان ثبت الاجماع المذكور .

واما القول بالتصدق بشيء فلم نقف له على مستند ، بل الاخبار

المتقدمة صريحة في دفعه .

الرابع - ما لو لم يعلم اثر فيه ام لا ، وقد صرح الشيخ وجمع من الاصحاب بانه كسابقه . ولم نقف له على مستند . وروايات المسألة خالية منه . وظاهر المحقق في النافع التوقف فيه ، حيث نقله بلفظ « قيل » .

قال في المدارك : ولو قيل بعدم لزوم الفدية هنا - كما في حال الشك في الاصابة - كان حسناً . انتهى .

وقال المحقق الاردبيلي في شرح الارشاد : واما دليل وجوب الفداء وجميع القيمة مع الجهل بالتأثير فنفي واضح ، والاصل عدم التأثير ، وعدم الوجوب . بل لو لم يكن النص لكان القول بعدمه على تقدير العلم بالتأثير وجهل حاله جيداً ايضاً لذلك ، بل كان اللازم هو الارش ، وهو ما تقتضيه الجنابة المتحققة ، إلا مع العلم او الظن الغالب بكون الجراحة مهلكة ، كما قاله بعض العامة (١) . انتهى . وهو جيد .

الثالثة - قال الشيخ (رحمه الله تعالى) : في كسر قرني الغزال نصف قيمته ، وفي كل واحد ربع القيمة ، وفي عينيه كمال القيمة ، وفي كسر احدى يديه نصف قيمته ، وكذا في كسر احدى رجليه ، ولو كسر يديه معاً وجب عليه كمال قيمته ، وكذا لو كسر رجليه معاً ، ولو قتله كان عليه فداء واحد . وتبعه على ذلك جملة من الاصحاب ، ونسبه في الشرائع الى الرواية ، ثم طعن فيها بان فيها ضعفاً .

والرواية المذكورة التي استند اليها الشيخ في الحكم المذكور ما رواه

— ٢٧٤ — (جزاء قتل المحرم الغزال أو اصابة بعض اجزائه) ج ١٥

(قدس سره) عن ابي بصير عن ابي عبدالله (عليه السلام) (١) قال :
« قلت : ما تقول في مجرم كسر احدى قرني غزال في الحل ؟ قال :
عليه ربع قيمة الغزال . قلت : فان كسر قرنيه ؟ قال : عليه نصف
قيمتيه ، يتصدق به . قلت : فان هو فقاً عينيه ؟ قال : عليه قيمته .
قلت : فان هو كسر احدى يديه ؟ قال : عليه نصف قيمته . قلت : فان
هو كسر احدى رجليه ؟ قال : عليه نصف قيمته . قلت : فان هو
قتله ؟ قال : عليه قيمته . قال : قلت : فان هو فعل به وهو مجرم
في الحرم ؟ قال : عليه دم يهريقه ، وعليه هذه القيمة اذا كان محرماً
في الحرم » .

وردها جملة من المتأخرين بضعف السند ، وان في طريقها عدة من
الضعفاء : منهم : ابو جميلة المفضل بن صالح ، وقيل : انه كان كذاباً
يضع الحديث . واستظهروا وجوب الارش . والظاهر انه قول الاكثر ،
كما ذكره في المدارك ، بناء على ما ظاهرهم الاتفاق عليه من كون
الاجزاء مضمونة كالجملة .

وفي المسألة قول ثالث ، وهو التصديق بشيء . وهو منقول عن
الشيخ علي بن بابويه والشيخ المفيد وسائر ، وعليه تدل عبارة
كتاب الفقه الرضوي (٢) وهي المستند للشيخ علي بن بابويه (قدس
سره) على ما عرفت مراراً .

(١) التهذيب ج ٥ ص ٣٨٧ ، والوسائل الباب ٢٨ من كفارات الصيد
والواني باب (كفارة ما اصاب المحرم من الوحش) .

(٢) ص ٢٩

ج ١٥ (جزاء قتل المحرم الغزل أو إصابة بعض أجزائه) — ٢٧٥ —

وقد روى الشيخ عن أبي بصير عن أبي عبد الله (عليه السلام) (١) قال : « سألته عن محرم كسر قرن ظبي . قال : يجب عليه الفداء . قال : قلت : فإن كسر يده ؟ قال : إن كسر يده ولم يرع فعليه دم شاة » .

وظاهر هذه الرواية وجوب الفداء في كسر قرن الظبي . وهو مناف لما دلت عليه الرواية الأولى من وجوب ربع القيمة . واحتمال حمل الفداء في الرواية المذكورة على ربع القيمة بعيد . وظاهرها أيضاً وجوب شاة في ما إذا كسر يده ولم يرع ، والرواية المتقدمة قد دلت على أن عليه نصف قيمته . وقد تقدم في عبارة كتاب الفقه في ما إذا كسر قرنه أنه يتصدق بشيء ، وهذه الرواية تضمنت أن في كسر القرن ربع القيمة . والمسألة عندي محل إشكال .

وقد روى ثقة الإسلام في الكافي والشيخ في التهذيب في الصحيح عن الحلبي عن أبي عبد الله (عليه السلام) (٢) قال : « إذا كنت حلالاً فقتلت الصيد في الحل ما بين البريد إلى الحرم ، فإن عليك جزاءه ، فإن فقأت عينه أو كسرت قرنه أو جرحته تصدقت بصدقة » . وروى الشيخ أيضاً عن عبد الغفار الجازي (٣) قال : « سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن المحرم إذا اضطر إلى ميتة ... إلى أن

(١) الفروع ج ٤ ص ٢٨٨ ، والوسائل الباب ٢٧ و ٢٨ من كفارات

الصيد ، والوافي باب (المحرم يكسر الصيد أو يدميه)

(٢) الفروع ج ٤ ص ٢٣٢ ، والتهذيب ج ٥ ص ٣٦١ . والوسائل

الباب ٣٢ من كفارات الصيد

(٣) التهذيب ج ٥ ص ٤٦٧ ، والوسائل الباب ٤٣ و ٢٢ من كفارات الصيد

قال : وذكر : انك اذا كنت حلالاً وقتلت الصيد ما بين البريد والحرم فان عليك جزاءه ، فان فقأت عينه او كسرت قرنه او جرحته تصدقت بصدقة « وهو مؤيد لما ذكرنا من الاشكال .

الرابعة - اذا اشترك جماعة في قتل صيد وجب على كل منهم فداء كامل ، قال في المدارك : هذا قول علمائنا واكثر العامة (١) .
اقول : اما انه قول علمائنا فهو الظاهر ، لعدم الوقوف على مخالف في الحكم ، واما كونه قول اكثر العامة فظاهر المنتهى والتذكرة ان للعامة في ذلك قولين مشهورين : احدهما - ما ذكره ، والآخر ان عليهم جزاء واحداً يشتركون فيه (٢) .

ويدل على الحكم المذكور مضافاً الى ما عرفت من الاتفاق روايات ! منها - ما رواه الكليني والشيخ (عطر الله - تعالى - مرقيهما) في الصحيح عن عبدالرحمان بن الحجاج (٣) قال : « سألت ابا الحسن (عليه السلام) عن رجلين اصابا صيداً وهما محرمان ، الجزاء بينهما ام على كل واحد منهما جزاء ؟ فقال : لا بل عليهما ان يجزي كل واحد منهما الصيد . قلت : ان بعض اصحابنا سألني عن ذلك فلم ادر ما عليه . فقال : اذا اصبتم بمثل هذا فلم تدروا فعليكم بالاحتياط حتى تسألوا عنه فتعلموا » .

اقول : هذا الحديث من جملة الاخبار التي اشرنا اليها في غير موضع ، الدالة على ان الواجب مع تعذر معرفة الحكم الشرعي في

(١) و(٢) المغني ج ٣ ص ٤٦٨ طبع مطبعة العاصمة .

(٣) الفروع ج ٤ ص ٣٩١ ، والتهذيب ج ٥ ص ٤٦٦ و٤٦٧ ، والوسائل الباب ١٨ من كفارات الصيد ، والباب ١٢ من صفات القاضي وما يقضي به

المسألة الوقوف على ساحل الاحتياط حتى يحصل العلم به .
ومنها - ما رواه المشايخ الثلاثة (نور الله - تعالى - مراقدهم) عن
ابي بصير (١) قال : « سألت ابا عبدالله (عليه السلام) عن قوم
محرمين اشترؤا صيداً فاشتركوا فيه ، فقالت رفيقة لهم : اجعلوا لي فيه
بدرهم . فجعلوا لها . فقال : على كل انسان منهم فداء » وفي الفقيه
والتهذيب « شاة » مكان « فداء » .

وما رواه في الكافي والفقيه في الصحيح عن زرارة وبكير بن
احدهما (عليهما السلام) (٢) « في محرمين اصابا صيداً ؟ فقال : على
كل واحد منهما الفداء » .

وما رواه الشيخ في التهذيب في الصحيح عن ضريس بن اعين (٣) قال :
« سألت ابا جعفر (عليه السلام) عن رجلين محرمين رميا صيداً فاصابه
احدهما . قال : على كل واحد منهما الفداء » .

وكما يجب الفداء على كل من المجتمعين على الصيد كذا يجب على كل
من المجتمعين في الاكل ، كما دلت عليه الاخبار ، ومنها - ما تقدم من صحيحة
علي بن جعفر (٤) وموردها الاشتراك في الاكل ، وصحيحة معاوية بن عمار
وموردها الاجتماع على الاكل او الصيد ، وموثقته وهي كذلك (٥) . وجملة

(١) الفروع ج ٤ ص ٣٩٢ ، والفقيه ج ٢ ص ٢٣٦ ، والتهذيب ج ٥
ص ٣٥١ ، والوسائل الباب ١٨ من كفارات الصيد

(٢) الفروع ج ٤ ص ٣٩٢ عن زرارة ، والفقيه ج ٢ ص ٢٣٦ عن زرارة
وبكير ، والوسائل الباب ١٨ من كفارات الصيد .

(٣) التهذيب ج ٥ ص ٣٥٢ ، والوسائل الباب ٢٠ من كفارات الصيد .

(٤) ص ٢٦١ (٥) ص ٢٦٧ و٢٦٨

(١) التهذيب ج ٥ ص ٣٥٢ ، والوسائل الباب ٢١ من كفارات الصمد

حكم المحل في الحرم ، وان عليه الفداء ، فلا يرد ما اورده على جده (قدس سرهما) .

قال العلامة في المنتهى : لو اشترك الحلال والحرام في قتل صيد حرمي ، وجب على المحل القيمة كاملاً ، وعلى المحرم الجزاء والقيمة معاً ، وخالف فيه بعض الجمهور فاوجب جزاء واحداً عليهما معاً (١) وقال الشيخ في التهذيب : على المحرم الفداء كاملاً ، وعلى المحل نصف الفداء ، لما رواه اسماعيل بن ابي زياد . . . ثم نقل الرواية المتقدمة .

الخامسة - لو ضرب بطير على الارض فقتله ، فقد صرح الشيخ ومن تبعه من الاصحاب بان عليه دماً وقيمتين : احداهما لاستصغاره والثانية للمحرم . وفي المنهى زيادة على ذلك ؛ وكان عليه التعزير . وقيد في الدروس بارض الحرم . والظاهر ان هذا مراد الجماعة ، للرواية التي هي مستند هذا الحكم :

وهي : ما رواه الشيخ عن معاوية بن عمار (٢) قال : «سمعت ابا عبدالله (عليه السلام) يقول في محرم اصطاد طيراً في الحرم ، فضرب به الارض فقتله ، قال : عليه ثلاث قيمات : قيمة لاحرامه ، وقيمة للمحرم ، وقيمة لاستصغاره ذباه » .

قال في المدارك : وهي ضعيفة السند بجهالة حال زكريا ومحمد بن ابي بكر ، فيشكل التمويل عليها في اثبات حكم مخالف للاصل . اقول : قد عرفت في غير موضع من ما تقدم ان هذا الايراد

(١) المفنى ج ٣ ص ٤٦٩ طبع مطبعة العاصمة

(٢) التهذيب ج ٥ ص ٣٧٠ ، والوسائل الباب ٤٥ من كفارات الصيد

لا يقوم حجة على الشيخ وامثاله . نعم مقتضى الرواية ان الواجب ثلاث قيم ، والشيخ ذكر ان الواجب دم وقيمتان . وبمضمون الرواية افق المحقق في النافع ، ونسب ما ذكره في الشرائع من الدم والقيمتين الى الشيخ . قيل : وكان الحامل للشيخ على ذلك ورود الاخبار الكثيرة بوجوب الدم في الطير ، فتكون القيمة الواحدة كناية عنه . ولا بأس به .

وفي الدروس : ان ضمير « اياه » في خبر معاوية يمكن عوده الى الحرم والى الطير ، قال : وتظهر الفائدة في ما لو ضربه في الحل ، إلا ان يراد الاستصغار بالصيد المختص بالحرم .

قال في المدارك بعد نقل ذلك عنه : ولا ريب في تعيين ارادة ما ذكره ، لان الضمير على الثاني لا يعود الى الطير مطلقاً وإنما يعود الى الطير المحدث عنه وهو الحرمي ، فاختصاص الحكم به ثابت على التقديرين . انتهى . وهو كذلك .

واستدل في المنتهى ايضاً بما رواه الشيخ والكليني في القوى عن حمران بن اعين عن ابي جعفر (عليه السلام) (١) قال : « قلت له : احرّم قتل طيراً في ما بين الصفا والمروة عمداً ؟ قال : عليه الفداء والجزاء ويعزر . قال : قلت : فانه قتله في الكعبة عمداً ؟ قال : عليه الفداء والجزاء ، ويضرب دون الحد ، ويقام للناس كي ينكل غيره » وهي تصلح للتأييد في الجملة لا الدلالة ، لعدم انطباقها على المدعى .

(١) التهذيب ج ٥ ص ٣٧١ ، والفروع ج ٤ ص ٣٩٦ ، والوسائل الباب

٤٤ من كفارات الصيد

وظاهر الرواية حصول القتل بالضرب على الارض ، كما ذكرنا في صدر المسألة . وعبارت الاصحاب في هذا المقام لا تغلو من القصور حيث انهم صرحوا بانه لو ضرب بطير على الارض قدم وقيمتان . وهو اعم من ان يكون قتله ام لا ، استند قتله الى الضرب بالارض ام الى سبب آخر . والحكم في الرواية مبني على القتل المستند الى الضرب على الارض ، فلو ضرب به الارض ثم قتله بسبب آخر ، فالظاهر خروجه عن مورد النص .

السادسة - من شرب لبن ظبية في الحرم لزمه دم وقيمة اللبن ، ذكره الشيخ وجمع من الاصحاب .

واستدلوا عليه بما رواه الشيخ في التهذيب عن يزيد بن عبد الملك عن ابي عبدالله (عليه السلام) (١) : « في رجل مر وهو محرم في الحرم ، فاخذ عنز ظبية فاحتابها وشرب لبنها ؟ قال : عليه دم وجزاء في الحرم ثمن اللبن » .

ومورد الرواية حلب الظبية ثم شرب لبنها ، وعباراتهم في المقام - كما نقلناه - خالية من ذكر الحلب مرتبة على مجرد الشرب ، وهو خروج عن موضع النص .

ورد الرواية في المدارك بضعف السند ، لجهالة الراوي ، وبأن من جملة رجالها صالح بن عقبة ، وقيل : انه كان كذاباً غالباً لا يلتفت اليه . ثم قال : والمتجه اطراح هذه الرواية لضعفها ، والاقتصار على وجوب القيمة في الجميع ، لانه على هذا التقدير يكون من ما لا نص فيه

(١) التهذيب ج ٥ ص ٣٧١ و ٤٦٦ ، والفروع ج ٤ ص ٣٩٥ ، والوسائل

وفيه (اولاً) ؛ ما عرفت آنفاً . و (ثانياً) : ان ضعفها بناء على هذا الاصطلاح المحدث مجبور بعمل الاصحاب بها ، فانه لا راد لها في ما اعلم . وهذه قاعدة كلية عندهم ، وقد وافقهم عليها في غير موضع . و (ثالثاً) : ان ما اختاره - من الاقتصار على وجوب القيمة بناء على طرح الرواية - مبني على كون الاجزاء مضمونة للجميع ، وهو قد ناقش فيه سابقاً . و (رابعاً) : ان صالح بن عقبة مشترك بين صالح بن عقبة بن خالد الاسدي ، الذي ذكروا ان له كتاباً يرويه عن محمد ابن اسماعيل عن محمد بن ايوب عنه (عليه السلام) وبين صالح بن عقبة بن قيس بن سمعان ، وهذا هو الذي طعنوا عليه بما ذكره ، وهو في الرواية غير متعين للحمل عليه ، بل ربما يبعد ارادته ، لانهم ذكروا انه روى عن ابي عبدالله (عليه السلام) وروايته هنا عنه (عليه السلام) بالواسطة ، فهو الى الحمل على الآخر اقرب .

وفي انسحاب الحكم الى غير الظبية من بقرة الوحش ونحوها وجهان ، اظهرهما العدم .

المقام الثاني في اليد ، وفيه ايضاً مسائل : الاولى - لو احرم ومعه صيد ، زال ملكه عنه ، ووجب ارساله . وهو مقطوع به في كلام الاصحاب ، واسنده في المنتهى الى علمائنا ، مؤذناً بدعوى الاجماع عليه . ونقل عن ابن الجنيد انه قال : ولا استحب ان يحرم وفي يده صيد .

واستدل على المشهور بما رواه الشيخ عن ابي سعيد المكاربي عن ابي عبدالله (عليه السلام) (١) قال : « لا يحرم احد ومعه شيء »

(١) التهذيب ج ٥ ص ٣٦٢ ، والوسائل الباب ٣٤ من كفارات الصيد

من الصيد حتى يخرج من ملكه ، فان ادخله الحرم وجب عليه ان يخليه .

وعن بكير بن اعين في الحسن (١) قال : « سألت ابا جعفر (عليه السلام) عن رجل اصاب ظبياً فادخله الحرم ، فمات الظبي في الحرم . فقال : ان كان حين ادخله خلى سبيله فلا شيء عليه ، وان كان امسكه حتى مات فعليه الفداء . »

وانت خبير بانك لا دلالة في شيء من هذين الخبرين على المدعى بوجهه ، اما الاول فان غاية ما يدل عليه انه يجب اخراجه عن ملكه ، والمدعى خروجه عن ملكه بمجرد الاحرام ، واحدهما غير الآخر . واما الثاني فغاية ما يدل عليه وجوب الفداء بامساكه بعد ادخاله الحرم حتى مات .

وقد تقدم تحقيق الكلام في هذه المسألة بجميع شقوقها مستوفى في آخر البحث الاول .

ثم انهم قد صرحوا هنا بانك لو لم يرسله ومات ضمنه ، وظاهرهم انه لو مات بعد الاحرام ضمنه ، والمستفاد من الاخبار ان الضمان إنما هو بعد ادخاله الحرم وامساكه لا بعد الاحرام ، لحسنة بكير المذكورة هنا وغيرها من ما تقدم في البحث الاول .

قالوا ! وينبغي تقييد وجوب الارسال بما اذا تمكن من ارساله ، اما لو لم يتمكن وتلف قبل امكانه ، فالظاهر انه لا ضمان .

قالوا : ولو لم يرسله حتى احل فلا شيء عليه سوى الاثم . وفي

(١) التهذيب ج ٥ ص ٣٦٢ ، والفروع ج ٤ ص ٢٢٨ ، والوسائل الباب

٣٦ من كفارات الصيد

وجوب الارسال بعد الاحلال قولان .

ولو ادخله الحرم ثم اخرجته ، قيل : وجب اعادته اليه ، لانه قد صار من صيد الحرم .

ونوقش في تعميم هذا الحكم بالنسبة الى ما عدا الطير ، لاختصاص الروايات المتضمنة لوجوب الاعادة بالطير .

المسألة الثانية - لو اجتمع محرم ومحل او محرمان على صيد ، فامسك احدهما وذبح الآخر ، فهنا صور : احدهما - ان يكون الذابح والممسك محرمين في الحل ، ولا ريب في وجوب الفداء على الذابح كما تقدمت الروايات به صريحة . واما الممسك فلما سيأتي من وجوب الفداء بالدلالة ، فبالامساك الذي هو اعانة بطريق اولي . وثانيها - ان يكون الذابح محرماً في الحل والممسك محلاً ، والضمان على المحرم خاصة ، والمحل في الحل لا يلزمه شيء ، لانه لم يهتك حرمة الاحرام ولا حرمة الحرم . وثالثها - العكس ، والضمان على الممسك بالتقريب المتقدم . ورابعها - الصورة الاولى بعينها في الحرم ، وفيه تضاعف الفداء الذي هو عبارة عن المثل المنصوص في الآية (١) والاختبار والقيمة على كل منهما . وخامسها - الصورة الثانية وكون ذلك في الحرم ، وفيه تضاعف الفدية على الذابح خاصة ، والمحل ليس عليه إلا القيمة . وسادسها - الصورة الثالثة وكون ذلك في الحرم ، والحكم فيها ظاهر من سابقتها كما لا يخفى .

المسألة الثالثة - اذا ذبح المحرم صيداً كان ميتة ، ويحرم على للمحل ، وقيل : لا يحرم عليه . وقد تقدم الكلام في ذلك في المسألة

ج ١٥ (جزاء من اغلق على حمام الحرم وفراخه ويبيضه) — ٢٨٥ —

الخامسة من البحث الاول فليراجع .

المقام الثالث في التسييب ، وفيه مسائل : الاولى - من اغلق على حمام من حمام الحرم وفراخ ويبيض ، ضمن بالاغلاق ، فان زال السبب وارسلها سليمة سقط الضمان ، ولو هلكت ضمن الحمامة بشاة ، والفرخ بحمل ، والبيضة بدرهم ، ان كان محرماً ، وان كان حلالاً ، ففي الحمامة درهم ، وفي الفرخ نصف درهم ، وفي البيضة ربع درهم . وقيل : يستقر الضمان بنفس الاغلاق .

والاول مذهب جمع من الاصحاب ! منهم : الفاضلان والشهيد في الدروس .

والثاني قول الشيخ (رحمه الله) وعليه يدل ظاهر الخبر الوارد في المسألة ، وهو ما رواه الشيخ عن يونس بن يعقوب (١) بسند لا يبعد ان يكون موثقاً ، قال : « سألت ابا عبدالله (عليه السلام) عن رجل اغلق بابه على حمام من حمام الحرم ، وفراخ ، ويبيض . فقال : ان كان اغلق عليها قبل ان يحرم ، فان عليه لكل طير درهم ، ولكل فرخ نصف درهم ، ولكل بيضة ربع درهم ، وان كان اغلق عليها بعدما احرم ، فان عليه لكل طائر شاة ، ولكل فرخ حملاً ، وان لم يكن تحرك فدرهم ، وللبيض نصف درهم » وظاهر الرواية - كما ترى - ظاهر في القول الثاني .

والاولون انما نزلوها على ما اذا هلكت بالاغلاق ، بناء على انه قبل التلف مخاطب بالاطلاق لا بالفداء ولا بالقيمة .

وفيه : انه لا مانع من مخاطبته بالاطلاق مع ايجاب هذه الاشياء

(١) التهذيب ج ٥ ص ٣٥٠ ، والوسائل الباب ١٦ من كفارات الصيد

— ٢٨٦ — (جزاء من اغلق على حمام الحرم وفراخه ويبيضه) ج ١٥

عليه - لما فعله من حبسها وتعريضها للهلاك - اذا اقتضاء النص ودل عليه . ويؤيده ان حمام الحرم موجب للغداء والقيمة وان كان بالاغلاق ، كما صرح به العلامة في المنتهى وغيره .

واحتمال حمل الاغلاق في الرواية على ما كان في غير الحرم بعيد عن ظاهر الرواية ، واقتضاء ثبوت القيمة على غير المحرم ثبوت القيمة والغداء على المحرم ، فكيف يوجب هنا الغدية خاصة في الحرم على المحرم ؟ إلا ان يقال بوجوب الغداء خاصة على المحرم في الحرم في هذا النوع من الاتلاف وان وجب التضاعف في غيره . والظاهر بعده .

قيل : ويمكن تنزيل الرواية على ما اذا جهل حال الحمام ويبيضه وفرخه بعد الاغلاق . ويمنع مساواة فدائه لغداء الاتلاف ، لا تنفاه الدليل عليه .

اقول : وفي هذه المسألة روايات اخر لم يتعرض لها الاصحاب : منها - ما رواه الشيخ في الصحيح عن ابراهيم بن عمر اليماني وسليمان ابن خالد (١) قالوا : « قلنا لابي عبد الله (عليه السلام) : رجل اغلق بابه على طائر ؟ فقال : ان كان اغلق الباب بعد ما احرم فعليه شاة وان كان اغلق الباب قبل ان يحرم فعليه ثمنه » .

والصدوق روى هذه الرواية عن سليمان بن خالد (٢) إلا ان فيها « اغلق بابه على طير فمات » وهي منطبعة على القول الاول ظاهرة فيه واما على رواية الشيخ فيهيرو سبيلها سبيل الرواية المتقدمة في الاشكال والاحتمال .

(١) التهذيب ج ٥ ص ٣٥٠ ، والوسائل الباب ١٦ من كفارات الصيد

(٢) الفقيه ج ٢ ص ١٦٧ ، والوسائل الباب ١٦ من كفارات الصيد

وكيف كان فانه يظهر لك ما في كلامه في المدارك ، حيث قال في آخر البحث ؛ « إلا ان ذلك كله موقوف على صحة السند » فان فيه ما يشير الى رد الرواية وما ذكر فيها من البحث من حيث ضعف السند ، وهذه الرواية - كما ترى - صحيحة السند برواية الشيخين المذكورين . وهى وان لم تتضمن إلا الحمام فقط ، إلا ان الحكم في فراخها وبيضها معلوم من حكمها .

ومنها - ما رواه ثقة الاسلام والشيخ (رحمهما الله تعالى) عن زياد ابى الحسن الواسطى عن ابى ابراهيم (عليه السلام) (١) قال ؛ « سألته عن قوم اقبلوا على طير من حمام الحرم الباب فمات . قال ؛ عليهم بقيمة كل طير درهم ، يعلف به حمام الحرم » .

وما رواه الصدوق في الصحيح عن الحلبي عن ابى عبدالله (عليه السلام) (٢) ؛ « في رجل اغلق باب بيت على طير من حمام الحرم فمات . قال ؛ يتصدق بدرهم ، او يطعم به حمام الحرم » . والخبران محمولان على من فعل ذلك محلاً .

وربما يفهم من هذين الخبرين - بانضمامهما الى رواية الصدوق عن سليمان بن خالد المتقدمة - ما اشرنا اليه سابقاً من اختصاص هذا النوع من الاتلاف بهذا الحكم ، ويحمل اطلاق رواية يونس بن يعقوب وصحيحة سليمان بن خالد برواية الشيخ على ذلك . والاحتياط لا يخفى الثانية - لو نفر حمام الحرم فشاة ، فان لم يرجع فعليه لكل واحدة

(١) الفروع ج ٤ ص ٢٣٤ و ٢٣٥ ، والتهذيب ج ٥ ص ٣٥٠ ، والوسائل

الباب ١٦ من كفارات الصيد ، والوافي باب (حكم صيد الحرم)

(٢) الفقيه ج ٢ ص ١٦٧ ، والوسائل الباب ١٦ من كفارات الصيد

شاة ، نقله العلامة في المختلف عن الشيخين وعلي بن الحسين بن بابويه وابن البرج وسلار وابن ادريس وابن حمزة ، قال : وقال ابن الجنييد : ومن نفر طيور الحرم كان عليه لكل طائر ربع قيمته . ثم قال : والظاهر ان مقصوده بذلك اذا رجعت ، اذ مع عدم الرجوع يكون كالمختلف ، فيجب عليه عن كل واحدة شاة . ثم نقل عن الشيخ (رحمه الله) - حيث حكى كلام المفيد : ان من نفر حمام الحرم فعليه دم شاة اذا رجعت ، فان لم ترجع فعليه لكل طائر شاة - انه قال : هذا قد ذكره علي بن الحسين بن بابويه في رسالته ، ولم اجد به حديثاً مستنداً اقول : لا يخفى ان ما ذكره الشيخ علي بن الحسين بن بابويه هنا إنما اخذه من كتاب الفقه الرضوي ، وهو مستنده في هذا الحكم وغيره من ما عرفت وستعرف ان شاء الله (تعالى) حيث قال (عليه السلام) في الكتاب المذكور (١) : « وان نفرت حمام الحرم فرجعت فعليك في كلها شاة ، وان لم ترها رجعت فعليك لكل طير دم شاة » والعلامة لو نقل صورة عبارته لرأيت هذه العبارة بعينها ، لكنه نقل القول عنه بجملاً .

والظاهر ان الشيخ المفيد ومن تبعه إنما تبعوا الشيخ المذكور في ذلك ، لما ذكره شيخنا الشهيد في الذكرى من ان المتقدمين اذا اعوزتهم النصوص رجعوا الى فتاوى علي بن الحسين بن بابويه (رضى الله عنهم جميعاً) .

والعجب من صاحب المدارك حيث خص ذلك القول بعد نقل عبارة المحقق بالشيخ المفيد ، ثم نقل كلام الشيخ في التهذيب الدال

على انه لم يجد به حديثاً مسنداً ، والقول بذلك كما نقله في المختلف مشهور عن جماعة من المتقدمين كما عرفت .

ثم ان اطلاق التنفير في الخبر المذكور شامل لما لو لم يخرج من الحرم ، وقيدته الشهيد في بعض تحقیقاته بما لو تجاوز الحرم . واطلاق الخبر شامل لما لو كان المنفر محرماً او محلاً .

واحتمل بعض الاصحاب وجوب الفداء والقيمة اذا كان محرماً في الحرم .

قال في المدارك : وهو بعيد جداً ، اما مع العود فواضح ، واما مع عدمه فلان مثل ذلك لا يعد اتلاًناً .

قيل : ولو كان المنفر حمامة واحدة ففي وجوب الشاة مع العود وعدمه وجهان ، يبتنيان على ان الحمام اسم جنس او جمع ، فعلى الاول يتعلق الحكم بالواحدة ، دون الثاني . واستقرب العلامة في القواعد وجماعة عدم وجوب الشاة في تنفير الواحدة مع العود ، حذراً من لزوم تساوي حالتي العود وعدمه ، مع ان مقتضى اصل الحكم الفرق بينهما .

قالوا : ولو كان المنفر جماعة ففي تعدد الفداء عليهم او اشتراكهم فيه - خصوصاً مع كون فعل كل واحد لا يوجب النفر - وجهان . وكذا الوجهان في الحاق غير الحمام به .

قال في المدارك بعد ذكر جملة من هذه الفروع : والكلام في فروع هذه المسألة قليل الفائدة ، لعدم ثبوت مستند الحكم من اصله ، كما اعترف به الشيخ وغيره . والمطابق للقواعد عدم وجوب شيء مع العود ، ولزوم فدية التلف على الوجه المقرر في حكم الاحرام والحرم مع عدمه

— ٢٩٠ — (اذا رمى محرمان صيداً فاصابه احدهما واخطأ الآخر) ج ١٥

ان نزلنا التنفير مع عدم العود منزلة الاتلاف ، وإلا اتجه السقوط مطلقاً . انتهى .

اقول ! فيه : ان المستند معلوم من ما ذكرنا ، وان خفى عليه وعلى امثاله من الاصحاب ، كما اشرنا اليه في غير باب من الابواب ، إلا ان ما ذكروه من الفروع - كما هي عادتهم في جميع المسائل المنصوصة - لا يخلو اكثره من الاشكال .

الثالثة - اذا رمى اثنان فاصاب احدهما واخطأ الآخر ، وجب الفداء على كل واحد منهما على المشهور ، اما المصيب فلاصاقته ، واما المخطيء فلجبراته .

والاصل في ذلك صحيحة ضريس بن اعين (١) قال : « سألت ابا جعفر (عليه السلام) عن رجلين محرمين ، رميا صيدا فاصابه احدهما . قال : على كل واحد منهما الفداء » .

ورواية ادريس بن عبدالله (٢) قال : « سألت ابا عبدالله (عليه السلام) عن محرمين يرميان صيدا فاصابه احدهما ، الجزاء بينهما او على كل واحد منهما ؟ قال : عليهما جميعاً ، يفدي كل واحد منهما على حدته » .

وقال ابن ادريس ! لا يجب على المخطيء شيء ، إلا ان يدل ، فيجب للدلالة لا للرمي . والروايتان المذكورتان حجة عليه . قيل : ولو تعدد الرماة ففي تعدد الحكم الى الجميع اوجه ، اوجهها لزوم فداء واحد للجميع من اخطأ .

(١) التهذيب ج ٥ ص ٣٥٢ ، والوسائل الباب ٢٠ من كفارات الصيد

(٢) التهذيب ج ٥ ص ٣٥١ ، والوسائل الباب ٢٠ من كفارات (الصيد

والأظهر عدم تعدي هذا الحكم الى المحلين اذا رميا الصيد في الحرم بالنسبة الى القيمة ، قصرالما خالف الاصل على موضع النص والوفاق الرابعة - اذا أوقد جماعة محرمون ناراً ، فوقع فيها صيد ، لزم كل واحد منهم فداء ، اذا قصدوا بذلك الاصطياد ، وإلا فداء واحد والاصل في ذلك ما رواه ثقة الاسلام في الصحيح عن ابي ولاد (١) قال : « خرجنا ستة نفر من اصحابنا الى مكة ، فأوقدنا ناراً عظيمة في بعض المنازل ، أردنا ان نطرح عليها لحماً نكبيه ، وكنا محرمين ، فمر بها طائر صاف مثل حمامة او شبيها ، فاحتزقت جناحاه فسقط في النار فمات ، فاغتمعنا لذلك ، فدخلت على ابي عبدالله (عليه السلام) بمكة فاخبرته وسألته ، فقال ! عليكم فداء واحد ، دم شاة ، تشترون فيه جميعاً ، لان ذلك كان منكم على غير تعمد ، ولو كان ذلك منكم تعمداً ليقع فيها الصيد فوقع ، الزمت كل رجل منكم دم شاة . قال ابو ولاد : وكان ذلك منا قبل ان ندخل الحرم » .

ومورد الرواية الطير ، وان ذلك كان منهم بعد الاحرام وقبل دخول الحرم . والمحقق في المعتبر عبر بالصيد ، وظاهره انه اعم من الطائر وغيره . ولا بأس به ، لقوله (عليه السلام) : « ليقع فيها الصيد » وألحق جمع من الاصحاب بذلك المحل في الحرم بالنسبة الى لزوم القيمة ، وصرحوا باجتماع الامرين على المحرم في الحرم . قال في المدارك ! وهو جيد مع التمسك بذلك الى الاصطياد ، اما بدونه فمشكل ، لاتفاء النص . وهو جيد .

وقيل ! ولو اختلفوا في القصد وعدمه ، بان قصد بعض درن بعض ،

(١) الفروع ج ٤ ص ٣٩٢ ، والتهذيب ج ٥ ص ٣٥٢ ، والوسائل الباب

١٩ من كفارات الصيد

— ۲۹۲ — (المحرم اذا دلّ على صيد فقتل فعليه الفداء) ج ۱۵

اختص كل بحكمه ، فيجب على كل من القاصدين فداء ، وعلى جملة الغير القاصدين فداء واحد . قيل : ولو كان غير القاصد واحدا فاشكال بنسأ من مساواته للقاصد ، مع انه اخف منه حكماً . واحتمل الشهيد في الدروس مع اختلافهم في القصد ان يجب على من لم يقصد ما كان يلزمه مع عدم قصد الجميع ، فلو كانا اثنين مختلفين ، فعلى القاصد شاة ، وعلى الآخر نصفها ، لو كان الواقع كالحمامة . قال في المدارك : وهو حسن .

وجميع هذه التفريعات لا تخلو من الاشكال .
الخامسة - لا خلاف بين الاصحاب في ان من دل على صيد فقتل ، فانه يضمّنه .

وعلى ذلك تدل جملة من الاخبار : منها - ما رواه ثقة الاسلام في الصحيح عن الحلبي عن ابي عبدالله (عليه السلام) (۱) قال : « لانتحلن شيئاً من الصيد وانت حرام ، ولا وانت حلال في الحرم ، ولا ندان عليه محلاً ولا محرماً فيصطاده ، ولا تشر اليه فيستحل من اجلك ، فان فيه فداء لمن تعمده » .

وروى في الكافي والتهذيب في الصحيح عن منصور بن حازم عن ابي عبدالله (عليه السلام) (۲) قال : « المحرم لا يدل على الصيد ، فان دل عليه فقتل فعليه الفداء » ورواه الشيخ في موضع من التهذيب (۳) بغير لفظ : « قتل » .

(۱) و (۲) الوسائل الباب ۱ من تروك الاحرام ، والباب ۱۷ من كفارات

الصيد

(۳) ج ۵ ص ۳۱۵ ، واورده ايضاً ص ۴۶۷

ج ١٥ (حكم دلالة المحل في الحرم او الحل على الصيد) — ٢٩٣ —

وظاهر الخبرين المذكورين ان الضمان إنما يترتب على الدلالة اذا حصل الاتفاق ، وهو الذي صرح به جمهور الاصحاب . وعن ابن البراج اطلاق الحكم ، قال في المختلف : وقال ابن البراج : من دل على صيد فعليه الفداء . ولم يقيد بالقتل ، فان قصد الاطلاق فهو ممنوع . لنا : انه مع عدم القتل لم يحصل على الصيد جنائية مباشرة ولا مسببة فلا ضمان . احتج بما رواه منصور بن حازم عن الصادق (عليه السلام) ... ثم ساق الرواية بهذه الكيفية : « فان دل فعليه الفداء » والجواب : الرواية محمولة على ما قيدناه . انتهى .

اقول : لا حاجة الى التقييد ، فان الرواية - كما في الكافي والتهذيب كما عرفت - مشتملة على القتل ، وسقوطه من هذه الرواية المذكورة إنما حصل من قلم الشيخ (رحمه الله) كما لا يخفى على من احاط بخبرا بما وقع له في التهذيب من السهو في المتون والاسانيد بما يضيّق عن نشره نطاق البيان .

وقد قطع الاصحاب ايضاً بضمنان المحل في الحرم بالدلالة ، وبه صرحت صحيحة الحلبي المذكورة .

اما المحل في الحل فالظاهر انه لا يلزمه شيء ، سواء كان المدلول محرماً او محلاً في الحرم ، وان اثم بذلك . ونقل عن العلامة في المنتهى انه احتمل الضمان على هذا التقدير ايضاً .

قال في المدارك : واعلم ان صور المسألة ترتقي الى اثنتين وثلاثين صورة ، لان الدال والمدلول اما ان يكونا محليين او محرمين او بالتفريق وعلى كل تقدير فاما ان يكونا في الحل او في الحرم او بالتفريق ، فهذه ست عشرة صورة ، وعلى كل تقدير فاما ان يكون الصيد في الحل او في الحرم ، واحكامها تعلم من ما ذكرناه . انتهى .

— ٢٩٤ — (اذا اراد تخليص الصيد من سبع او شبكة فهلك) ج ١٥

السادسة - قالوا : لو وقع الصيد في الشبكة فاراد تخليصه فهلك او عاب ضمنه . ولم اقف لهم في هذا الحكم على مستند . ولعل مستنده هو الاجماع ، كما يفهم من المنتهى على ما نقله عنه المحقق الاردبيلي في شرح الارشاد ، حيث قال : واما دليل ضمان المخلص وكفارته لعله الاجماع المفهوم من المنتهى ، حيث ما نقل الخلاف إلا عن العامة (١) قال المصنف في المنتهى : لو خلس صيدا من سبع او شبكة او اخذه ليخلص من رجله خيطاً ونحوه ، فتلف بذلك ، كان عليه الضمان ... الى قوله : لنا : عموم الادلة الواردة بوجود الجزاء . ثم قال المحقق المذكور : الاجماع غير ظاهر ، والعموم لا تظهر دلالة والاصل دليل قوي ، والظاهر ان فعله احسان ومشروع ، ولا سبيل على المحسنين (٢) انتهى . وهو جيد . وبنحو ذلك صرح في المسالك . وعلى منوالهما نسج السيد السند في المدارك فقال بعد نقل عبارة المصنف الدالة على الضمان : هذا الحكم مشكل على اطلاقه ، وينبغي القطع بعدم الضمان مع انتفاء التعدي والتفريط ، لان تخليصه على هذا الوجه مباح ، بل احسان محض ، وما على المحسنين من سبيل (٣) ومثله ما لو خلس الصيد من فم هرة او سبع او من شق جدار ، او اخذه ليداويه ويتعمده ، فمات في يده . انتهى .

وظاهر العلامة في التذكرة التوقف في ذلك . واستشكله في القواعد ايضاً .

(١) المغني ج ٣ ص ٤٥٢ طبع مطبعة العاصمة

(٢) لقوله تعالى في سورة التوبة ، الآية ٩١ : ما على المحسنين من سبيل

(٣) سورة التوبة ، الآية ٩١

ج ١٥ (اغراء الكلب بقتل الصيد - موت الطفل بامساك الصيد) - ٢٩٥ -

وقيل في وجه الاشكال ! ان منشأه ، من تعارض العموم الدال على ان من اثبت يده على صيد ضمنه ، ومن قوله (عز وجل) : ما على المحسنين من سبيل (١) والتخليص احسان محض .

قال المحقق الشيخ علي في الشرح : الضمان احوط ، وان كان العدم قوياً ، لعموم قوله (تعالى) : ما على المحسنين من سبيل (٢) . ولا يعارض بعموم الضمان باثبات اليد على الصيد ، لان الترجيح للاول . بالاصل ، وباذن الشارع بهذا الفعل . انتهى .

وبالجملة فالظاهر العدم حتى يقوم الدليل الصحيح الصريح .
السابعة - قالوا ! اذا اغرى كلبه بصيد فقتله ضمن ، لانه سبب في اتلافه . والحق العلامة (قدس سره) بالاغراء بالصيد حل المحرم رباط الكلب عند معاينة الصيد ، لانه يصيد بطبعه عند المعاينة ، فيكون سبباً في اتلافه . واستحسنه في المدارك . ولو اغراء عابثاً من غير معاينة صيد ، واتفق خروج الصيد ، ففي الضمان وعدمه تردد ، ينشأ من عدم قصد الصيد ، ومن حصول التلف بسببه ، وعدم تأثير الجهالة في ذلك ، لان الصيد يضمن مع الجمل .

الثامنة - قالوا ! لو امسك المحرم صيدا له طفل فمات الطفل ضمن لانه سبب في الاتلاف ، وهو اقوى من الدلالة المقتضية للضمن بالنص الصحيح المتقدم . واما الصيد الممسك ، فان تلف بالامساك ايضاً ضرره ، وإلا فلا . وكذا يضمن الطفل المحل لو كان الامساك في الحل والطفل في الحرم . اما الام لو ماتت فلا ، لانه ليس محرماً ولا جنائته في الحرم . ولو انعكس الفرض بان امسك الام محلاً في الحرم والطفل في الحل ،

— ٢٩٦ — (حكم ما تجنيه دابة السائق والراكب حال وقوفه وسيره) ج ١٥

ففي ضمان الطفل اشكال ، ينشأ من كونه في الحل فلا يكون مضموناً ومن كون الاتلاف بسبب صدر في الحرم ، كما ورد في الرمي في الحرم الصيد في الحل ، من « ان الآفة جاءت من قبل الحرم » (١) . وقوى شيخنا الشهيد الثاني : الثاني .

التاسعة - قالوا : اذا رمى المحرم صيدا فاضطرب ، فقتل فرخاً او صيدا آخر ، كان عليه فداء الجميع ، اما ضمان الصيد المرمي فواضح ، واما ضمان الآخرين فلمكان السببية كالدلالة . ولا فرق في ذلك بين المحرم في الحل والمحل في الحرم ومن جمع الوصفين ، فيلحق كل واحد ما يلزمه شرعاً .

العاشرة - قالوا : السائق يضمن ما تجنيه دابته ، وكذا الراكب اذا وقف بها ، واذا سار ضمن ما تجنيه يديها . واطلاق ضمان السائق والراكب في حال الوقوف ما تجنيه الدابة يشمل ما تجنيه يديها او رجليها او رأسها . ومقتضى تخصيص ضمان الراكب اذا كان سائراً بما تجنيه يديها يقتضي عدم ضمان ما تجنيه برأسها او رجليها . وألحق العلامة هنا الرأس باليدين ، واقتصر على سقوط ضمان جناية الرجلين خاصة . واستدل عليه بما روى عن النبي (صلى الله عليه وآله) (٢) « الرجل جبار » يعني : هدر . قال في المدارك : ولم اقف في هذا التفصيل على رواية من طرق الاصحاب ، إلا ان حكمها في مطلق الجناية كذلك . انتهى .

اقول : والذي وقفت عليه من الاخبار من ما يتعلق بهذه المسألة

ما رواه الشيخ في الصحيح عن ابي الصباح الكناني (١) قال : « قال ابو عبدالله (عليه السلام) ! ما وطأته او وطأه بعيرك او دابتك وانت محرم فعليك فداؤه » .

وهي - كما ترى - مطلقة في ضمان ما تطأه الدابة ، من غير فرق بين اليمين والرجلين ، ولا حال الوقوف والسير .
وذكر العلامة في المنتهى : ان الدابة او انقلب فتلفت صيداً لم يضمه ، لا تنفاه اليد والحال هذه . ولقول النبي (صلى الله عليه وآله) (٢) :
« العجماء جبار » .

واحتمل في المدارك قوياً عدم الضمان اذا اتلفت شيئاً وهي سائبة للرعي او الاستراحة ، للاصل . وانتفاء اليد . وعدم العموم في الخبرين المتقدمين . وتردد فيه في الذخيرة ، نظراً الى عموم الروايتين السابقتين بحسب ظاهر اللفظ . وتبادر الدابة التي ركب عليها . اقول : لا يخفى ضعف الوجه الاول من وجهي التردد .

ويورد الرواية ضمان المحرم ، اما المحل في الحرم فلم اقف على ما يدل على حكمه ، إلا ان الاصحاب قاطعون بان ما يضمه المحرم يضمه المحل في الحرم ، ويتضاعف الجزاء عند الاجتماع .

البحث الرابع في صيد الحرم

وفيه مسائل : الاولى - قد صرح الاصحاب (رضوان الله - تعالى -

(١) التهذيب ج ٥ ص ٣٥٥ ، والوسائل الباب ٢٣ و ٥٣ من كفارات

الصيد .

(٢) الوسائل الباب ٣٢ من موجبات الضمان من كتاب الدييات

— ٢٩٨ — (يجوز للمحل قتل القمل والبرغوث والبق والنمل في الحرم) ج ١٥

عليهم) بانه يحرم من الصيد على المحل في الحرم ما يحرم على المحرم في الحل ، والظاهر انه يجمع عليهم بينهم ، كما حكاه في المنتهى :
ويدل عليه جملة من الروايات ، ومنها - ما رواه الكليني في الصحيح
عن الحلبي عن ابي عبد الله (عليه السلام) (١) قال : « لا تستحلن شيئاً
من الصيد وانت حرام ، ولا وانت حلال في الحرم » .
وقد تقدم في المسألة السادسة من البحث الاول جملة من الاخبار
الدالة على ذلك .

ويجوز للمحل في الحرم قتل القمل والبراغيث والبق والنمل ، اجماعاً
على ما نقله في المدارك .

ويدل عليه ما رواه الشيخ وابن بابويه في الصحيح عن معاوية بن
عمار عن ابي عبد الله (عليه السلام) (٢) انه قال : « لا بأس بقتل
النمل والبق في الحرم . وقال : لا بأس بقتل القملة في الحرم وغيره »
وفي التهذيب (٣) بهذا الاسناد عن ابي عبد الله (عليه السلام) قال :
« لا بأس بقتل القمل والبق في الحرم » .

وما رواه في الفقيه (٤) عن حنان بن سدير عن ابي جعفر (عليه

(١) الوسائل الباب ١ من تروك الاحرام ، والباب ١٣ و ١٧ من
كفارات الصيد

(٢) التهذيب ج ٥ ص ٣٦٦ ، والفقيه ج ٢ ص ١٧٢ ، والوسائل الباب
٨٤ من تروك الاحرام

(٣) ج ١ ص ٥٥٢ الطبع القديم وج ٥ ص ٣٦٦ الطبع الحديث ،
والوسائل الباب ٨٤ من تروك الاحرام ، والوافي باب (حكم صيد الحرم)
(٤) ج ٢ ص ٢٣١ و ٢٣٢ ، والوسائل الباب ٨١ من تروك الاحرام

(السلام) قال : « امر رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) بقتل الغارة في الحرم ، والافعى ، والعقرب ، والغراب الابقع ، يرميه فان اصبته فابعد الله . وكان يسمى الغارة ؛ الفويسقة . وقال : انها توهم السقاء وتضرم البيت على اهله » .

وما رواه الكليني عن زرارة عن ابي عبدالله (عليه السلام) (١) قال : « لا بأس بقتل البرغوث والقملة والبقعة في الحرم » .
وحينئذ فمن قتل صيداً في الحرم كان عليه فداؤه عللاً كان القاتل او محرماً ، إلا ان البحث هنا بالنسبة الى المحل ، والمراد بالفداء بالنسبة اليه هو القيمة . وقد تقدم في جملة من الاخبار ان الجنابة من حيث الاحرام خاصة موجبة للجزاء والفدية ، كل بحسبه ، كما تقدم في نوعي ما لكفارته بدل على الخصوص ، وما لا بدل له على الخصوص ، من البحث الثاني ، والجنابة من حيث الحرم موجبة للقيمة ومتى اجتمع السببان اجتمع الامران المترتبان على كل منهما .
ومن الاخبار الواردة في المقام حسنة معاوية بن عمار عن ابي عبد الله (عليه السلام) (٢) قال : « ان اصبحت الصيد وانت حرام في الحرم فالفداء مضاعف عليك ، وان اصبته وانت حلال في الحرم فقيمة واحدة ، وان اصبته وانت حرام في الحل فانما عليك فداء واحد » .
وحسنة الحلبي عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٣) انه قال : « فان قتلها - يعني : الحمامة - في الحرم وليس بمحرم فعليه ثمنها » .

(١) الفروع ج ٤ ص ٣٦٤ ، والوسائل الباب ٧٩ و ٨٤ من تروك الاحرام

(٢) و (٣) الفروع ج ٤ ص ٣٩٥ ، والوسائل الباب ٤٤ من كفارات الصيد

— ٣٠٠ — (حكم رمي الصيد في الحل وهو يؤم الحرم) ج ١٥

وصحيفة زرارة عن ابي جعفر (عليه السلام) (١) قال : « اذا اصاب المحرم في الحرم حمالة الى ان يبلغ الظبي ، فعليه دم يهرقه ، ويتصدق بمثل ثمنه ، فان اصاب منه وهو حلال ، فعليه ان يتصدق بمثل ثمنه » .

والاخبار بذلك كثيرة جداً ، وقد تقدمت في تضاعيف الابحاث المتقدمة .

وحكى العلامة في المختلف عن الشيخ قولاً بان من ذبح الصيد في الحرم وهو محل كان عليه دم . وهو شاذ مردود بالاخبار . ولو اشترك في قتل الصيد في الحرم جماعة من المحليين ، قيل : على كل واحد منهم قيمة الصيد . وتردد فيه المحقق .

وذكر في المسالك : ان منشأ التردد ، من ان المقتول واحد فيجب له فداء واحد على الجميع ، واصالة البراءة من الزائد ، خرج منها قتل الجماعة المحرمين للصيد ، فتبقى معمولاً بها في ما عداها ، ومن اشترك المحليين والمحرمين في العلة ، وهي الاقدام على قتل الصيد ، خصوصاً اذا كان فعل كل واحد مملأ . وهذا هو الاقوى . انتهى .

واعترضه سبطه السيد الهند في المدارك بانه لا يخفى ضعف الوجه الثاني من وجهي التردد ، فانه لا يخرج عن القياس . وهو جيد . ثم نقل عن الشيخ (رحمه الله تعالى) انه قوى لزوم الجميع جزاء واحد ، لاصالة البراءة من الزائد . ثم قال : وهو متجه . انتهى . وهو كذلك الثانية - اختلف الاصحاب (رضوان الله - تعالى - عليهم) في حكم رمي الصيد في الحل وهو يؤم الحرم ، فقليل بالتحريم ، ذهب اليه

(١) الفقيه ج ٢ ص ١٦٧ ، والوسائل الباب ١١ و ٤٤ من كفارات الصيد

ج ١٥ (حكم رمي الصيد في الحل وهو يؤم الحرم) — ٣٠١ —

الشيخ وجمع من الاصحاب ، وقيل بالكراهة ، واختاره ابن ادریس
واكثر المتأخرين .

اقول ! والذي وقفت عليه من الاخبار هنا ما رواه الشيخ
عن ابن ابي عمير عن بعض اصحابنا عن ابي عبدالله (عليه السلام) (١)
قال : « كان يكره ان يرمى الصيد وهو يؤم الحرم » .

وما رواه الصدوق في الصحيح عن عبد الرحمان بن الحجاج (٢)
قال : « سألت ابا عبدالله (عليه السلام) عن رجل رمى صيداً في
الحل وهو يؤم الحرم في ما بين البريد والمسجد ، فاصابه في الحل ، فمضى
برميته حتى دخل الحرم ، فمات من رميته ، هل عليه جزاء ؟ فقال :
ليس عليه جزاء ، إنما مثل ذلك مثل من نصب شركاً في الحل الى
جانب الحرم ، فوقع فيه صيد ، فاضطرب حتى دخل الحرم فمات ،
فليس عليه جزاؤه ، لانه نصب حيث نصب وهو له حلال ، ورمى حيث
رمى وهو له حلال ، فليس عليه في ما كان بعد ذلك شيء . فقلت !
هذا القياس عند الناس . فقال : إنما شبهت لك الشيء بالشيء
لتعرفه » ونحوه روى في التهذيب (٣) باختلاف ما في الالفاظ .

ورواه في الكافي عنه ايضاً في الصحيح (٤) قال : « سألت ابا الحسن
(عليه السلام) عن رجل رمى صيداً في الحل ، فمضى برميته حتى
دخل الحرم فمات ، أعليه جزاؤه ؟ قال : لا ليس عليه جزاؤه ، لانه

-
- (١) التهذيب ج ٥ ص ٣٥٩ ، والوسائل الباب ٢٩ من كفارات الصيد
(٢) الفقيه ج ٢ ص ١٦٨ و ١٦٩ ، والوسائل الباب ٣٠ من كفارات الصيد
(٣) ج ٥ ص ٢٦٠ ، والوسائل الباب ٣٠ من كفارات الصيد
(٤) الفروع ج ٤ ص ٢٣٤ ، والوسائل الباب ٣٠ من كفارات الصيد

— ٣٠٢ — (حكم رمى الصيد في الحل وهو يؤم الحرم) ج ١٥

رمى حيث رمى وهو له حلال ، انما مثل ذلك مثل رجل نصب شركا في الحل الى جانب الحرم ، فوقع فيه صيد فاضطرب الصيد حتى دخل الحرم ، فليس عليه جزاؤه ، لانه كان بعد ذلك شيئا . فقلت : هذا القياس عند الناس . فقال ! انما شبهت لك شيئا بشيء .
اقول : وبهذه الروايات اخذ من ذهب الى الجواز على كراهية .
ومنها - ما رواه ثقة الاسلام والشيخ عن عقبه بن خالد عن ابي عبدالله (عليه السلام) (١) قال : « سألته عن رجل قضى حجه ثم اقبل حتى اذا خرج من الحرم ، استقبله صيد قريباً من الحرم ، والصيد متوجه نحو الحرم ، فرماه فقتله ، ما عليه في ذلك ؟ قال : يفديه على نحوه » .

وما رواه في الكافي في الحسن عن مسمع عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٢) قال : « سألته عن رجل رمى صيداً خارجاً من الحرم في الحل ، فتحامل الصيد حتى دخل الحرم . فقال : لحمه حرام مثل الميتة » .

والمشهور بين المتأخرين - كما عرفت - هو الجمع بين هذه الاخبار بالكراهة ، سيما مع تصريح مرسله ابن ابي عمير بذلك .
وفيه (اولاً) : ما عرفت في غير موضع من ما تقدم انه لا مستند لهذا الجمع ، وان اشتهر العمل عليه بينهم ، لوجوه المتقدمة .

(١) الفروع ج ٤ ص ٣٩٧ ، والتهذيب ج ٥ ص ٣٦٠ ، والوسائل الباب ٣٠ من كفارات الصيد

(٢) الفروع ج ٤ ص ٢٣٥ ، والتهذيب ج ٥ ص ٣٥٩ و ٣٦٠ ، والوسائل الباب ٢٩ من كفارات الصيد

ج ١٥ (حكم رمى الصيد في الحل وهو يؤم الحرم) — ٢٠٣ —

(وثانياً) ؛ ان استعمال الكراهة في الاخبار بمعنى التحريم اكثر كثير . ولهذا استدل الشيخ بهذه الرواية مع رواية علي بن عقبة (١) على التحريم .

والذي يقرب عندي في الجمع بينها احد وجهين ؛ اما حمل صحيحتي عبدالرحمان بن الحجاج على ان الصيد حال رميه لا يؤم الحرم - اما رواية الكافي فهي مطلقة قابلة للحمل على ما ذكرنا ، واما رواية الصدوق فبان يجعل قوله ؛ « وهو يؤم الحرم » حالاً من « رجل » وبه يجمع بينها وبين رواية عقبة بن خالد الصريحة في كون الصيد متوجهاً نحو الحرم - واما حمل صحيحتي عبدالرحمان على التقية ، فان العلامة في المنتهى والتذكرة قد نقل عن بعض الجمهور ؛ انه لو رمى صيداً في الحل فجرحه ، فتحامل الصيد فدخل الحرم فمات به ، فانه يحل اكله ولا جزاء فيه ، لان الذكاة حصلت في الحل ، فاشبه ما اذا جرح صيداً وهو محل ، ثم احرم فمات الصيد بعد احرامه (٢) . ثم رده .

والشيخ قد اجاب عن روايتي عبدالرحمان بن الحجاج بالحمل على نفي الاثم والعقاب . وبعده ظاهر ، لان روايتي الصدوق والكليني مصرحتان بانه ليس عليه جزاء .

وبالجملة فالمسألة غير خالية من شوب الاشكال .

ثم انه من ما يتفرع على القولين المذكورين ضمانه لو مات في الحرم وعدوه ، فان قلنا بجواز الرمي - كما هو مدلول صحيحتي عبدالرحمان بن الحجاج - فلا ضمان كما صرحنا به ؛ وان قلنا

(١) ص ٣٠٢ رقم (١) (٢) المغني ج ٣ ص ٣١٤ طبع مطبعة العاصمة

بالتحريم - كما هو مدلول رواية عقبة بن خالد - وجب الفداء كما صرح به ايضاً .

والمشهور انه يحرم لحمه ، وبه صرح الشيخ وغيره . وذكر الشهيد الثاني انه مية على القوانين . والظاهر بعده على تقدير القول بالجواز . وظاهر الصحيحين المذكورتين حل الصيد المذكور ، كما هو قضية التنظيم بالشبك المنسوب الى جانب الحرم . وعلى هذا فتكون حسنة مسمع - من حيث التصريح فيها بكون لحم الصيد المذكور حراماً مثل الميتة - مؤيدة للقول بالتحريم .

الثالثة - اختلف الاصحاب في حكم الاصطياد بين البريد والحرم ، يعني ! الاصطياد بين منتهى البريد وطرف الحرم ، والمشهور الاباحة ، للاصل ، ولان المانع من الاصطياد اما الحرم او الاحرام ، وهما مفقودان فتشبهت الاباحة .

وقال الشيخ المفيد في المقنعة : وكل من قتل صيداً وهو محل في ما بينه وبين الحرم على مقدار يريد لزمه الفداء . وهو ظاهر في القول بالتحريم .

واستدل له الشيخ في التهذيب بما رواه في الصحيح عن الحارثي عن ابي عبدالله (عليه السلام) (١) قال : « اذا كنت محلاً في الحل ، فقلت صيداً في ما بينك وبين البريد الى الحرم ، فان عليك جزاءه ، فان فقات عينه او كسرت قرنه تصدقت بصدقة » .

واجاب عنها المتأخرون بالحمل على الاستحباب . وفيه ؛ ان تأويلها

(١) التهذيب ج ٥ ص ٣٦١ ، والفروع ج ٤ ص ٢٢٢ ، والوسائل الباب

ج ١٥ (صيد الحل اذا دخل الحرم حرم اخراجه منه) — ٣٠٥ —

مع عدم المعارض مشكل . ومجرد ما اذعوه - من ان المانع من الاصطياد اما الحرم او الاحرام - لا ينافي زيادة فرد آخر اذا دل عليه الدليل مع انه ليس في شيء من تلك الاخبار الدالة ما يدل على الحصر حتى يكون منافياً لهذا الخبر .

ومثل هذه الرواية ايضاً ما رواه الشيخ عن عبد الغفار الجازي عن ابي عبدالله (عليه السلام) (١) في حديث قال : « وذكر : انك اذا كنت حلالاً وقتلت صيداً ما بين البريد والحرم فان عليك جزاءه ، فان فقأت عينه او كسرت قرنه او جرحته تصدقت بصدقة » .

واما صحيحنا عبد الرحمان بن الحجاج المتقدمان ، فهما وان دلنا على الجواز كما تقدم ، إلا ان الاظهر فيهما هو الحمل على التقية ، كما قدمنا ذكره ، لمعارضتهما بالروايتين المتقدمتين مع هاتين الروايتين .
الرابعة - لو ربط صيداً في الحل فدخل الحرم حرم اخراجه ، لانه صار بدخوله من صيد الحرم .

ويدل عليه عموم ما دل على تحريم صيد الحرم من الاخبار المستفيضة المتقدم كثير منها .

وخصوص ما رواه الشيخ عن عبد الاعلى بن اعين (٢) قال : « سألت ابا عبدالله (عليه السلام) عن رجل اصاب صيداً في الحل فربطه الى جانب الحرم ، فمشى الصيد برباطه حتى دخل الحرم والرباط في عنقه ، فاجتره الرجل بحبله حتى اخرجه من الحرم ، والرجل في الحل . فقال : ثمنه

(١) التهذيب ج ٥ ص ٤٦٧ ، والوسائل الباب ٣٢ من كفارات الصيد

(٢) الفروع ج ٤ ص ٢٣٨ ، والتهذيب ج ٥ ص ٣٦١ ، والوسائل الباب

١٥ من كفارات الصيد

— ٢٠٦ — (قتل الصيد في الحرم من الحل او في الحل من الحرم) ج ١٥

ولحمه حرام مثل الميتة » .

الخامسة - قالوا ؛ ويضمن لو كان في الحل فرمى صيداً في الحرم فقتله .

واستدلوا على ذلك - بعد الاجماع المدعى في المسألة - بصحيفة عبد الله ابن سنان عن الصادق (عليه السلام) (١) وفيها ؛ « وما دخل في الحرم من الوحش والطير كان آمناً من ان يهاج او يؤذى حتى يخرج من الحرم » وانت خبير بانها لا دلالة فيها بوجه ، إذ غاية ما تدل عليه هو تحريم رميه ، لا وجوب الضمان ، واحدهما غير الآخر ، والاخبار الدالة على التحريم كثيرة ، وقد تقدم كثير منها في البحث الاول ، والكلام إنما هو في وجوب الفداء .

قالوا ؛ وفي معنى ارسال السهم ارسال الكلب ونحوه ، لكن يشترط في ضمان مقتول الكلب ونحوه ان يكون مرسل اليه ، فلو ارسل الى صيد في الحل فدخل الكلب بنفسه الى الحرم فقتل صيداً غيره فلا ضمان كما لو استرسل من نفسه من غير ان يرسله صاحبه .

ولو ارسله على صيد في الحل ، فدخل الصيد الحرم ، فتبعه الكلب فقتله في الحرم ، فقد استقرب العلامة في المنتهى الضمان ، لانه قتل صيداً حرمياً بارسال كلبه عليه ، فكان عليه ضمانه . ويحتمل العدم ، للاصل ، وعدم ثبوت كلية الكبرى .

وكذا يضمن لو كان في الحرم فرمى صيداً في الحل فقتله ، ويدل

(١) الفروع ج ٤ ص ٢٢٦ ، والفتاوى ج ٢ ص ١٦٣ و ١٦٤ ، والتهذيب

ج ٥ ص ٤٤٩ ، والوسائل الباب ٨٨ من تروك الاحرام ، والباب ١٣ من كفارات الصيد ، والباب ١٣ من مقدمات الطواف .

ج ١٥ (قتل الصيد الذي يكون بعضه او قراره في الحرم) — ٢٠٧ —

عليه - مضافاً الى الاتفاق ايضاً على الحكم المذكور - ما رواه الشيخ في الحسن عن مسمع عن ابي عبدالله (عليه السلام) (١) : « في رجل حل في الحرم رمى صيدا خارجاً من الحرم فقتله . فقال : عليه الجزاء لان الآفة جاءت من قبل الحرم » .

قالوا : ولو كان بعض الصيد في الحل وبعضه في الحرم فاصاب منه ما هو في الحل او الحرم فقتله ، فانه يضمه . وعلمه في المنتهى بتغليب جانب الحرم . قال في المدارك : وربما كان في صحيحة ابن سنان المتقدمة دلالة عليه . اقول : قد عرفت ان صحيحة ابن سنان لا دلالة فيها على الضمان بوجه ، وإنما دلت على تحريم ان يهاج او يؤذى ، وتحريم القتل لا يستلزم الضمان ، كما لا يخفى .

وكذا يضمّن لو قتل الصيد وهو على فرع شجرة في الحل واصل الشجرة في الحرم .

لما رواه الشيخ عن السكوني عن جعفر عن ابيه عن علي (عليهم السلام) (٢) : « انه سئل عن شجرة اصلها في الحرم واغصانها في الحل ، على غصن منها طير رماه رجل فصرعه . قال : عليه جزاؤه اذا كان اصلها في الحرم » .

ويشهد لهذه الرواية - وان لم يدل صريحاً على اصل المسألة - ما رواه الشيخ في الصحيح عن معاوية بن عمار (٣) قال : « سألت ابا عبدالله (عليه السلام) عن شجرة اصلها في الحرم وفرعها في الحل

(١) التهذيب ج ٥ ص ٣٦٢ ، والفروع ج ٤ ص ٢٣٥ ، والوسائل

الباب ٣٣ من كفارات الصيد

(٢) التهذيب ج ٥ ص ٣٨٦ ، والوسائل الباب ٩٠ من تروك الاحرام

(٣) التهذيب ج ٥ ص ٣٧٩ ، والوسائل الباب ٩٠ من تروك الاحرام

— ٣٠٨ — (حكم من دخل بصيد الى الحرم او اصابه فيه) ج ١٥

فقال : حرم فرعها لمكان اصلها . قال : قلت : فان اصلها في الحل وفرعها في الحرم ؟ فقال : حرم اصلها لمكان فرعها » ورواه الكليني والصدوق في الصحيح نحواً منه (١) .

ويمكن ان يستنبط من هذه الرواية صحة ما ذكره العلامة في مسألة الصيد الذي بعضه في الحل وبعضه في الحرم من حكمه بالضممان تغليباً لجانب الحرم .

السادسة - من دخل بصيد الى الحرم وجب عليه ارساله ، فلو اخره فتلف وجب عليه فداؤه . وكذا لو اخرجه معه فتلف .

وقد تقدم من الاخبار ما يدل على ذلك ، ومنها - صحيحة بكير ابن اعين (٢) قال : « سألت ابا عبدالله (عليه السلام) عن رجل اصاب ظيياً فادخله الحرم ، فمات الظي في الحرم . فقال : ان كان حين ادخله خلى سبيله فلا شيء عليه ، وان كان امسكه حتى مات فعليه الفداء » .

وما رواه في الكافي في الصحيح عن معاوية بن عمار عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٣) قال : « سألت عن رجل اهدى له حمام اهلي جرى به وهو في الحرم . فقال : ان هو اصاب منه شيئاً فليصدق

(١) الفروع ج ٤ ص ٢٣١ ، والفتاوى ج ٢ ص ١٦٥ ، والوسائل الباب

٩٠ من تروك الاحرام

(٢) الفروع ج ٤ ص ٢٣٨ عن احدهما (ع) ، والتهذيب ج ٥ ص ٣٦٢

والوسائل الباب ٢٦ من كفارات الصيد عن ابي جعفر (ع) .

(٣) الفروع ج ٤ ص ٢٣٢ ، والوسائل الباب ١٢ من كفارات الصيد .

والواني باب (حكم صيد الحرم)

ج ١٥ (حكم من دخل بصيد الى الحرم او اصابه فيه) — ٢٠٩ —

بشمنه نحوا من ما كان يسوى في القيمة .

وما رواه الشيخ في الصحيح عن الحلبي عن ابي عبدالله (عليه السلام) (١) : « انه سئل عن الصيد يصاد في الحل ثم يجهز به الى الحرم وهو حي . فقال : اذا ادخله الى الحرم فقد حرم عليه اكله وامساكه فلا تشتري في الحرم إلا مذبوحاً ذبح في الحل ثم جيئ به الى الحرم مذبوحاً ، فلا بأس به للحلال » .

وما رواه في الصحيح عن معاوية بن عمار (٢) قال : « قال الحكم بن عتيبة : سألت ابا جعفر (عليه السلام) ما تقول في رجل اهدى له حمام اهلي وهو في الحرم من غير الحرم ؟ فقال : اما ان كان مستوياً خليت سبيله وان كان غير ذلك احسنت اليه حتى اذا استوى ريشه خليت سبيله » . وما رواه الصدوق في الفقيه في الصحيح عن حفص بن البختري (٣) « في من اصاب طيراً في الحرم ، فقال : ان كان مستوياً الجناح فليخل عنه ، وان كان غير مستوياً تغنه واطعمه واسقاه فاذا استوى جناحاه خلى عنه » . وما رواه في الكافي عن زرارة عن ابي جعفر (عليه السلام) (٤) قال : « سأنته عن رجل خرج بطير من مكة الى الكوفة . قال : يردده الى مكة » .

الى غير ذلك من الاخبار الكثيرة .

(١) التهذيب ج ٥ ص ٣٧٦ ، والفروع ج ٤ ص ٢٣٣ ، والوسائل الباب

٥ من تروك الاحرام ، والباب ١٤ من كفارات الصيد

(٢) التهذيب ج ٥ ص ٣٤٨ ، والوسائل الباب ١٢ من كفارات الصيد .

(٣) الفقيه ج ٢ ص ١٦٧ ، والوسائل الباب ١٢ من كفارات الصيد

(٤) الفروع ج ٤ ص ٢٣٤ ، والوسائل الباب ١٤ من كفارات الصيد

ولو كان الطائر مقصوصاً وجب حفظه واطعامه حتى يكمل ثم يرسله .
ويدل على ذلك ما تقدم هنا من صحيحة حفص ، وصحيحة معاوية بن
عمار ، وما رواه الصدوق في من لا يحضره الفقيه (١) في الصحيح عن
زرارة « ان الحكم سأل ابا جعفر (عليه السلام) عن رجل اهدى
له حمامة في الحرم مقصوفة . فقال ابو جعفر (عليه السلام) : انتفها
واحسن اليها واعلفها حتى اذا استوى ريشها فخل سبيلها » .
وما رواه في الكافي عن مثنى (٢) قال : « خرجنا الى مكة فاصطاد
النساء قمرية من قمارى (امج) حيث بلغنا البريد ، فنتف النساء جناحيها
ثم دخلوا بها مكة ، فدخل ابو بصير على ابي عبدالله (عليه السلام)
فاخبره ، فقال : تنظرون امرأة لا بأس بها فتمطونها الطير تغلفه
وتمسكه ، حتى استوى جناحاه خلته » اقول : الامج موضع بين مكة
والمدينة .

وما رواه المشايخ الثلاثة (عطر الله - تعالى - مراقدهم) عن كرب
الصيرفي (٣) قال : « كنا جماعة فاشترينا طائراً ، فقصصناه ودخلنا به مكة
فعاب ذلك علينا اهل مكة ، فارسل كرب الى ابي عبدالله (عليه السلام)
فسأله ، فقال : استودعوه رجلاً من اهل مكة مسلماً او امرأة مسلمة

(١) ج ٢ ص ١٦٨ ، والفروع ج ٤ ص ٢٣٣ ، والوسائل الباب ١٢ من
كفارات الصيد

(٢) الفروع ج ٤ ص ٢٣٧ ، والوسائل الباب ١٢ من كفارات الصيد ،
والوافي باب (حكم صيد الحرم)

(٣) الفروع ج ٤ ص ٢٣٣ ، والفقيه ج ٢ ص ١٦٩ ، والتهذيب ج ٥
ص ٣٤٨ ، والوسائل الباب ١٢ من كفارات الصيد

فاذا استوى ريشه خلوا سبيله .

ويستفاد من هذه الاخبار وجوب اطعامه وحفظه على من هو في يده حتى يكمل ريشه فيرسله ، ان كان جالساً في مكة ، فلو ارسله قبل ذلك ضمنه مع تلفه ، وإلا اودعه بمن يعتمد عليه ، كما يشير اليه قوله في رواية مثني : « امرأة لا بأس بها » وفي رواية كرب : « رجلاً مسلماً او امرأة مسلمة » السابعة - هل يجوز للمحل في الحل صيد حمام الحرم ؟ قولان للشيخ .

والاظهر العدم ، لصحيفة علي بن جعفر (١) قال : « سألت اخي موسى (عليه السلام) عن حمام الحرم يصاد في الحل . فقال : لا يصاد حمام الحرم حيث كان اذا علم انه من حمام الحرم » .

الثامنة - قد صرح الاصحاب من غير خلاف يعرف بان من اخرج صيداً من الحرم وجب عليه اعادته ، ولو تلف قبل ذلك ضمنه . واطلاق كلامهم شامل لما لو كان الصيد اصله من الحرم ، او ادخل اليه من خارجه .

وعلى ذلك تدل جملة من الاخبار ؛ منها - ما تقدم من رواية زرارة في الطير الذي خرج به من مكة الى الكوفة ، ان يرده الى مكة . وروى هذا الخبر ايضاً الصدوق في من لا يحضره الفقيه (٢) في الصحيح عن زرارة .

وما رواه الشيخ في الصحيح عن علي بن جعفر (٣) قال : « سألت

(١) التهذيب ج ٥ ص ٣٤٨ ، والوسائل الباب ١٣ من كفارات الصيد

(٢) ج ٢ ص ١٧١ ، والوسائل الباب ١٤ من كفارات الصيد

(٣) التهذيب ج ٥ ص ٣٤٩ ، والوسائل الباب ١٤ من كفارات الصيد

اخى موسى (عليه السلام) عن رجل اخرج حمامة من حمام الحرم الى الكوفة او غيرها . قال : عليه ان يردّها ، فان ماتت فعليه ثمنها يتصدق به » .

وروى معلقاً عن هلي بن جعفر عن موسى بن جعفر (عليهما السلام) (١) قال : « سألته عن رجل خرج بطير من مكة حتى ورد به الكوفة ، كيف يصنع ؟ قال : يرده الى مكة ، فان مات تصدق بثمنه » .

ومورد هذه الاخبار إنما هو الطير في بعض والحمامة في آخر ، إلا ان الاصحاب قاطعون بتساوي انواع الصيد في هذا الحكم .
التاسعة - من تتف ريشة من حمام الحرم تصدق باليد الجانية .
وهو مقطوع به في كلام الاصحاب .

واستدل عليه العلامة في المنتهى بما رواه الشيخ في الصحيح عن عبد الله ابن مسكان عن ابراهيم بن ميمون (٢) قال : « قلت لابي عبد الله (عليه السلام) : رجل تتف ريشة حمامة من حمام الحرم . قال يتصدق بصدقة على مسكين ، ويطعم باليد التي تتفها ، فانه تد اوجعها » .
ومورد الرواية تتف الريشة الواحدة ، فلو تتف اكثر احتمل الارش كغيره من الجنايات ، وتعدد الفدية بتعددده . واستوجه العلامة في المنتهى تكرار الفدية ان كان التتف متفرقاً ، والارش ان كان دفعة وقيل : انه يشكل الارش ، حيث لا يوجب ذلك نقصاً اصلاً .

(١) التهذيب ج ٥ ص ٤٦٤ ، والوسائل الباب ١٤ من كفارات الصيد .

(٢) التهذيب ج ٥ ص ٢٤٨ ، والوسائل الباب ١٣ من كفارات الصيد .

الا ان هذه الرواية قد رواها في الكافي وكذا في الفقيه (١) هكذا :
« تتف حمامة من حمام الحرم » وليس فيها لفظ « ريشة » والظاهر
تقديمهما على الشيخ في ضبط الاخبار ، لما اسلفناه في غير موضع
من الاشارة الى ما وقع من الشيخ (رحمه الله) في اخبار التهذيب
من النحرif والتغير في المتون والاسانيد . وحينئذ فيهن الاشكال ،
لانه يتناول تتف الريشة فما فوقها .

بقى الكلام في انه لو تتف غير الحمامة او غير الريش ، وفيه
اشكال . وقيل هنا يجب الارش . وهو محتمل اذا اقتضى ذلك
نقص القيمة .

قالوا ! ولو حدث بنتف الريشة او ازيد عيب في الحمامة ضمن
ارشه مع الصدقة . ولا يجب تسليم الارش باليد الجانية . ولا تسقط
الفدية بنبات الريش .

العاشرة - لا خلاف بين الاصحاب في انه لو ذبح المحل صيداً في
الحرم كان ميتة . واما لو ذبحه في الحل وادخله الحرم فلا خلاف
ايضاً في حمله للمحل وتحريمه على المحرم .

ويدل على الحكم الأول صحيحة شهاب بن عبد ربه (٢) قال :
« قلت لابي عبد الله (عليه السلام) : اني اتسحر بفراخ اوتى بها من
غير مكة ، فتذبح في الحرم فانسحر بها . فقال : بشس السحور سحورك ،
اما علمت ان ما دخلت به الحرم حياً فقد حرم عليك ذبحه وامساكه » .

(١) الفروع ج ٤ ص ٢٣٥ و ٢٣٦ ، والفقيه ج ٢ ص ١٦٩ ، والوسائل
الباب ١٣ من كفارات الصيد .

(٢) الفقيه ج ٢ ص ١٧٠ ، والوسائل الباب ١٢ من كفارات الصيد

— ٣١٤ — (حكم الصيد الذي يذبحه المحل في الحل ويدخله الحرم) ج ١٥

وما رواه في الكافي ومن لا يحضره الفقيه عن مثنى بن عبد السلام بن محمد بن أبي الحكم (١) قال : « قلت لغلام لنا : هيا لنا غداء ، فآخذ اطيئاراً من الحرم فذبحها وطبخها ، فاخبرت ابا عبد الله (عليه السلام) فقال : ادفنها وافد كل طير منها » .

وما رواه الشيخ في الصحيح عن الحلبي (٢) قال : « سئل ابو عبد الله (عليه السلام) عن صيد رمي في الحل ثم ادخل الحرم وهو حي . فقال : اذا ادخله الحرم وهو حي فقد حرم لحمه وامساكه . وقال : لا تشتره في الحرم إلا مذبوحة قد ذبح في الحل ثم ادخل الحرم ، فلا بأس به » .

ويدل على الحكم الثاني صحيحة الحلبي المذكورة ، وفي صحيحة اخرى له مثله (٣) بزيادة قوله : « فلا بأس للمحلل » وفيه اشارة الى الحكم الثالث .

وما رواه الشيخ في الصحيح عن ابن ابي يعفور (٤) قال : « قلت لابني عبد الله (عليه السلام) : الصيد يصاد في الحل ويذبح في الحل ، ويدخل الحرم ويؤكل ؟ قال : نعم لا بأس به » .

(١) الفروع ج ٤ ص ٢٣٣ ، والفقيه ج ٢ ص ١٧١ ، والوسائل الباب ٥٥ من كفارات الصيد

(٢) التهذيب ج ٥ ص ٣٧٦ ، والوسائل الباب ٥ من تروك الاحرام ، والباب ١٤ من كفارات الصيد

(٣) الفروع ج ٤ ص ٢٣٣ ، والوسائل الباب ٥ من تروك الاحرام ، والباب ١٤ من كفارات الصيد

(٤) التهذيب ج ٥ ص ٢٧٧ ، والوسائل الباب ٥ من تروك الاحرام .

ج ١٥ (جزاء المحرم في الحرم - حكم تكرار الصيد سهواً) — ٣١٥ —

واما الحكم الثالث فالدليل فيه ظاهر مكشوف من ما تقدم من الاخبار في اثناء المباحث المتقدمة .

ومنها - ما رواه الشيخ في التهذيب (١) عن عمر بن يزيد عن ابي عبدالله (عليه السلام) قال : « واجتنب في احرامك صيد البر كله ، ولا تأكل من ما صاده غيرك ، ولا تشر اليه فيصيده » .

ومن ما يدل على الاحكام الثلاثة صحيحة منصور بن حازم عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٢) : « في حمل ذبح في الحل ، قال : لا يأكله محرم ، واذا ادخل مكة اكله المحل بمكة ، واذا ادخل الحرم حياً ثم ذبح في الحرم فلا يأكله ، لانه ذبح بعد ما بلغ مأمنه » .

الحادية عشرة - المشهور بين الاصحاب انه لا يملك الصيد في الحرم لمحل ولا محرم . وقيل : يدخل في الملك وان وجب عليه ارساله اذا كان معه دون ما اذا كان نائياً عنه . وقد تقدم تحقيق القول في ذلك في المسألة الثانية عشرة من البحث الاول .

البحث الخامس في اللواحق

وفيه ايضاً مسائل : الاول - قد صرح الاصحاب بان كل ما يلزم المحرم في الحل من كفارة الصيد والمحل في الحرم ، فانه يجتمع على المحرم في الحرم حتى ينتهي الى البدنة فلا يتضاعف . وقد قدمنا تحقيق البحث في هذه المسألة مستوفى في مسألة كفارة الحمام في البحث الثاني . الثانية - الظاهر انه لا خلاف بين الاصحاب (رضوان الله - تعالى -

(١) ج ٥ ص ٣٠٠ ، والوسائل الباب ١ من تروك الاحرام

(٢) التهذيب ج ٥ ص ٣٧٦ ، والوسائل الباب ٥ من تروك الاحرام

عليهم) في تكرار الكفارة بتكرار الصيد سهواً .

ويدل عليه ايضاً ما رواه الشيخ في الصحيح عن ابن ابي عمير عن بعض اصحابه عن ابي عبد الله (عليه السلام) (١) قال : « اذا اصاب المحرم الصيد خطأ فعليه كفارة ، فان اصابه ثانية خطأ فعليه الكفارة ابدأ اذا كان خطأ ، فان اصابه متعمداً كان عليه الكفارة ، فان اصابه ثانية متعمداً فهو بمن ينتقم الله منه (٢) ولم يكن عليه الكفارة » .

وانما الخلاف في ما لو تكرر عمداً عالماً فذهب جمع ؛ منهم ؛ الشيخ في المبسوط والخلاف ، وابن الجنيد ، وابن ادریس - الى التكرار قال ابن ادریس ؛ وهو ظاهر المرتضى . ونقل في المختلف عن ابي الصلاح انه قال ؛ تكرر القتل يوجب تكرار الكفارة . واطلاق .

وعن الشيخ علي بن بابويه انه قال ؛ وكل شيء اتيته في الحرم بجهالة وانت محل او محرم ، او اتيته في الحل وانت محرم ، فليس عليك شيء إلا الصيد ، فان عليك فداؤه ، فان تعمدته كان عليك فداؤه واثمه .

وذهب ابن بابويه - والشيخ في النهاية ، وابن البراج - الى عدم وهو الاظهر ، لظاهر قوله (عز وجل) ؛ ومن عاد فينتقم الله منه (٣) والتقريب فيها انه (عز وجل) جعل جزاء العود الانتقام بعد ان جعل جزاء الابتداء الفدية ، وقضية المقابلة اختصاص كل من الامرین بموضعه .

(١) التهذيب ج ٥ ص ٣٧٢ و ٣٧٣ ، والوسائل الباب ٤٨ من كفارات

الصيد

(٢) و(٣) سورة المائدة ، الآية ٩٥

ومن الاخبار ما تقدم في رسالة ابن ابي عمير ، وما رواه الشيخ في الصحيح عن الحلبي عن ابي عبد الله (عليه السلام) (١) قال : « المحرم اذا قتل الصيد فعليه جزاؤه ، ويتصدق بالصيد على مسكين ، فان عاد فقتل صيداً آخر لم يكن عليه جزاء ، وينتقم الله (تعالى) منه ، والنتمة في الآخرة » .

وفي الصحيح او الحسن عن الحلبي (٢) : « في محرم اصاب صيداً ، قال : عليه الكفارة . قلت : فان اصاب آخر ؟ قال : اذا اصاب آخر فليس عليه كفارة ، وهو بمن قال الله (عز وجل) : ومن عاد فينتقم الله منه » (٣) .

قال في الكافي (٤) : قال ابن ابي عمير عن بعض اصحابه : « اذا اصاب المحرم . . . » ثم نقل مضمون الرواية المتقدمة .

وما رواه الشيخ عن حفص الاعور عن ابي عبد الله (عليه السلام) (٥) قال : « اذا اصاب المحرم الصيد نقولوا له : هل اصبحت صيداً قبل هذا وانت محرم ؟ فان قال : نعم . فقولوا له : ان الله متقم منك ، فاحذر النتمة . فان قال : لا . فاحكموا عليه جزاء ذلك الصيد » .

احتج الاولون بعموم الآية ، فان قوله (عز وجل) : « ومن قتله منكم متعمداً فجزاء مثل ما قتل من النعم » (٦) يتناول المبتدئ والعائد . وما رواه الكليني عن معاوية بن عمار في الصحيح عن ابي عبد الله (عليه

(١) التهذيب ج ٥ ص ٣٧٢ ، والوسائل الباب ٤٨ من كفارات الصيد

(٢) (٤) والفروع ج ٤ ص ٢٩٤ ، والوسائل الباب ٤٨ من كفارات الصيد

(٣) (٦) سورة المائدة ، الآية ٩٥ .

(٥) التهذيب ج ٥ ص ٤٦٧ ، والوسائل الباب ٤٨ من كفارات الصيد

السلام) (١) : « في المحرم يصيد الصيد ، قال : عليه الكفارة في كل ما اصاب » .

وما رواه الشيخ في الصحيح عن معاوية بن عمار (٢) قال : « قلت لابي عبدالله (عليه السلام) ! محرم اصاب صيداً ؟ قال : عليه الكفارة . قلت : فان هو عاد ؟ قال : عليه كلما عاد كفارة » .
والجواب عن الآية ظاهر من ما سبق ، فان لفظ العود إنما يقال لفعل الشيء ثانياً بعد فعله أولاً ، وحينئذ فلا يمكن ان يحمل صدر الآية على ما يشمل العود . وعن الخبرين بالحمل على غير المتعمد .

والتحقيق ان جملة روايات المسألة ما عدا رسالة ابن ابي عمير مطلقة ، فمنها ما دل على عدم التكرار مطلقاً ، متعمداً كان او ساهياً كصحيحي الحلبي المتقدمين ، ومنها ما دل على التكرار مطلقاً ، كصحيحي معاوية بن عمار المذكورتين ، إلا انه لا قائل بالاطلاق الاول ، ومرسلة ابن ابي عمير قد دلت على تقييد كل من الاطلاقين بالآخر ، فتصير وجه جمع بين اخبار المسألة .

وفي حديث الجواد مع المأمون ، المنقول في جملة من الاصول ومنها : تفسير الثمة للجليل علي بن ابراهيم (٣) وفيه : « وكل ما اتى به المحرم بجهالة او خطأ فلا شيء عليه ، إلا الصيد فان عليه فيه الغداء ، بجهالة كان ام بعلم ، بخطأ كان ام بعمد ... الى ان قال : وان كان من عاد فهو بمن

(١) الفروع ج ٤ ص ٣٩٤ ، والتهذيب ج ٥ ص ٢٧٢ ، والوسائل الباب

٤٧ من كفارات الصيد

(٢) التهذيب ج ٥ ص ٣٧٢ ، والوسائل الباب ٤٧ من كفارات الصيد

(٣) ج ١ ص ١٨٤ ، والوسائل الباب ٣ من كفارات الصيد .

ج ١٥ (الصيد يضمن بقتله عمداً وسهواً وخطأً) — ٣١٩ —

ينتقم الله (تعالى) منه ليس عليه كفارة ، والنقمة في الآخرة « وهو صريح في رد القول الآخر .

واما ما طعن به العلامة في المختلف في صحيحة الحلبي - من انها متروكة الظاهر ، لان مقتول المحرم حرام فكيف يسوغ له التصديق به على مسكين ؟ - فهو مبني على ما هو المشهور عندهم من ان مقتول المحرم حرام مطلقاً ، واما على ما ذهب اليه العدوق ومن تبعه - من ان مذبح المحرم في غير الحرم لا يحرم على المحل - فلا وجه لهذا الطعن وقد تقدم تحقيق المسألة مستوفى . وهذا الطعن منه حيث انه اختار القول الاول ، إلا ان ظاهر آخر كلامه الرجوع عنه .

واما ما نقله في المختلف عن الشيخ علي بن بابويه فهو عين ما في كتاب الفقه الرضوي (١) ، حيث قال (عليه السلام) : وكل شيء اتيته في الحرم بجهالة وانت محل او محرم ، او اتيت في الحل وانت محرم ، فليس عليك شيء ، إلا الصيد فان عليك فداؤه ، فان تعمده كان عليك فداؤه واثمه ، وان علمت او لم تعلم فعليك فداؤه . انتهى .
الثالثة - لا خلاف بين الاصحاب (رضوان الله - تعالى - عليهم) في ان الصيد يضمن بقتله عمداً وسهواً وخطأً ، فلو رمى صيداً فغرق السهم فقتل آخر كان عليه فداءه ، ولو رمى غرضاً فاصاب صيداً كان عليه فداؤه .

وعلى ذلك تدل جملة من الاخبار : منها - ما رواه ثقة الاسلام (نور الله - تعالى - مرقده) في الصحيح عن معاوية بن عماد عن

— ٣٢٠ — (الصيد يضمن بقتله عمداً وسهواً وخطأً) ج ١٥

ابي عبد الله (عليه السلام) (١) قال : « لا تأكل من الصيد وانت حرام وان كان اصابه محل ، وليس عليك فداء ما اتيته بجهالة ، إلا الصيد فان غليك فيه الفداء ، بجهل كان او بعمد » .

وفي الصحيح عن احمد بن محمد عن ابن ابي نصر عن ابي الحسن الرضا (عليه السلام) (٢) قال : « سألته عن المحرم يصيب الصيد بجهالة . قال : عليه كفارة . قلت : فان اصابه خطأ ؟ قال : واي شيء الخطأ عندك ؟ قلت : يرمي هذه النخلة فيصيب نخلة اخرى . قال : نعم هذا الخطأ ، وعليه الكفارة . قلت : فانه اخذ طائراً متعمداً فذبحه وهو محرم ؟ قال : عليه الكفارة . قلت : جعلت فداك ألسنت قلت : ان الخطأ والجهالة والعمد ليسوا بسواء ، فباي شيء يفضل المتعمد الجاهل والخطأ ؟ قال : انه اثم ولعب بدينه » .

وفي الصحيح او الحسن عن معاوية بن عمار عن ابي عبد الله (عليه السلام) (٣) في حديث قال : « اعلم انه ليس عليك فداء شيء اتيته وانت محرم جاهلاً به ، اذا كنت محرماً في حجك او عمرتك ، إلا الصيد فان عليك الفداء ، بجهالة كان او عمد » .

(١) الفروع ج ٤ ص ٣٨١ ، والتهذيب ج ٥ ص ٣١٥ ، والوسائل الباب ٣١ من كفارات الصيد

(٢) الفروع ج ٤ ص ٣٨١ ، والتهذيب ج ٥ ص ٣٦٠ ، والوسائل الباب ٣١ من كفارات الصيد

(٣) الفروع ج ٤ ص ٣٨٢ و٣٨٣ ، والوسائل الباب ٣١ من كفارات الصيد

وما رواه عبد الله بن جعفر الحميري في قرب الاسناد (١) عن محمد بن الحسين بن ابي الخطاب عن احمد بن محمد بن ابي نصر قال : « سألت ابا الحسن الرضا (عليه السلام) عن المتعمد في الصيد والجاهل والخطأ سواء فيه ؟ قال : لا . فقلت له : الجاهل عليه شيء ؟ فقال : نعم . فقلت له : جعلت فداك فالعمد بأي شيء يفضل صاحب الجهالة ؟ قال : بالاثم ، وهو لاعب بدينه » .

ونقل في المختلف هنا عن السيد المرتضى في الانتصار (٢) الفرق بين العمد وغيره ، بتعدد الجزاء على العمد دون غيره . قال في الكتاب المذكور : ومن ما انفردت به الإمامية القول بان المحرم اذا قتل صيداً متعمداً كان عليه جزاءان ، وان كان قتله خطأ او جهلاً فعليه جزاء واحد . ثم نقل عنه الاحتجاج على ذلك بالاجماع والاحتياط . اقول : وضعفه اظهر من ان يحتاج الى مزيد بيان . والله العالم .

الرابعة - لو اشترى محل لمحرّم بيض نعام فأكله ، كان على المحرم عن كل بيضة شاة ، وعلى المحل لكل بيضة درهم .

والاصل في ذلك ما رواه الشيخ في الصحيح عن ابي عبيدة (٣) قال : « سألت ابا جعفر (عليه السلام) عن رجل محل اشترى لمحرّم بيض نعام فأكله المحرم ، فما على الذي اكله ؟ فقال : على الذي اشتراه فداء لكل بيضة درهم ، وعلى المحرم لكل بيضة شاة » .

وتحقيق الكلام في هذا الخبر يقع في مواضع : الاول - ظاهر

(١) ص ١٦٨ ، والوسائل الباب ٣١ من كفارات الصيد

(٢) ما نقله عن المختلف منقول بعضه عن الانتصار وبعضه عن المسائل

الناصرية ، ارجع الى المختلف ج ٢ ص ١٠٦ . (٣) التهذيب ج ٥ ص

٣٥٥ و ٢٥٦ ، والوسائل الباب ٢٤ و ٥٧ من كفارات الصيد

اطلاق الخبر المذكور يقتضى عدم الفرق في لزوم الدرهم للمحل بين ان يكون في الحل او الحرم ، مع انه من القواعد المقررة عدم ضمان المحل في غير الحرم ما يحرم على المحرم وان اعانه ، بل وان شاركه في الصيد . ومن القواعد المقررة ايضاً لزوم القيمة له لو كان في الحرم وظاهر هذا الخبر لا ينطبق على شيء من هاتين القاعدتين ، فيجب القول بتخصيصه بمورده .

واما ما ذكره في المدارك - من الجواب عن لزوم الدرهم في الحل بانه لا استبعاد في ترتب الكفارة بذلك على المحل في الحل ، لان المساعدة على المعصية لما كانت معصية لم يمتنع ان ترتب عليها الكفارة بالنص الصحيح ، وان لم تجب عليه الكفارة مع مشاركته المحرم في قتل الصيد -

ففيه ؛ ان مشاركته له في قتل الصيد ايضاً مساعدة له على قتله ، فتكون معصية ، فينبغي ان تثبت فيه الكفارة لو كان منشأها المساعدة كما زعمه . على ان ما ذكره من تحريم المساعدة على اطلاقه ممنوع ، فانه لو دل على الصيد وهو محل في الحل فقد ساعده على المعصية ، مع انه لا شيء عليه كما صرحوا به .

الثاني - اطلاق النص يقتضي عدم الفرق في وجوب الشاة للمحرم بالاكل بين ان يكون اكله في الحل او الحرم . وهو ايضاً يخالف لما تقدم من التضاعف على المحرم في الحرم ، ووجوب الجزاء والقيمة معاً وقوى شيخنا الشهيد الثاني التضاعف على المحرم في الحرم ، وخص الرواية بالمحرم في الحل . واستحسنه سبطه في المدارك . ولا ريب انه الاحوط .

الثالث - قد تقرر في مسألة بيض النعام - كما تقدم - ان المشهور ان في كسره مع عدم تحرك الفرخ الارسال ، وعليه دلت جملة من الاخبار المتقدمة . هذا مع عدم اكله . وهذه الرواية قد تضمنت الكسر والاكل مع ان الواجب عليه شاة لا غير . ومن ثم قيده بعضهم بان لا يكسره المحرم بل يشتريه له المحل مطبوخاً ومكسوراً ، او يطبخه ويكسره هو دون المحرم ، فعلى هذا لا يبقى عليه إلا كفارة الاكل وهي الشاة . وعلى هذا لو كسره المحرم واكله وجب عليه الارسال للكسر والشاة للاكل .

الرابع - لو كان المشتري للمحرم محرماً مثله احتمل وجوب الدرهم خاصة ، لان ايجابه على المحل يقتضي ايجابه على المحرم بطريق اولى والزائد منفي بالاصل . ويحتمل وجوب الشاة لمشاركته للمحرم ، كما لو باشر احدهما القتل ودل الآخر . والظاهر رجحان الاحتمال الثاني فانه انصب بالقواعد المتقدمة . ولو اشتراه المحرم لنفسه فكسره واكله وجب عليه نداء الكسر والاكل . ولو اشتراه مكسوراً فاكله وجب عليه فداء الاكل . لكن هل يكون هنا فداؤه الدرهم نظراً الى الشراء ، او الشاة نظر الى الاكل ، او الارسال لوجوبه بدون الشراء ؟ احتمالات .

الخامس - لو ملكه المحل بغير شراء وبذله للمحرم فاكله ، ففي وجوب الدرهم على المحل وجهان ، يلتفتان الى عدم النص في ذلك ، لخروج هذه الصورة عن مورد الخبر ، والى ان السبب اعانة المحرم ، ولا اثر لخصوصية سبب تملك العين . واستظهر اولهما في المدارك . وقوى ثانيهما ابن فهد في المذهب .

— ٣٢٤ — (البحث في قول الفقهاء : فداء الصيد المملوك لصاحبه) ج ١٥

الخامسة - لو اضطر المحرم الى اكل الصيد اكله وفداءه بلا خلاف ، وإنما الخلاف في ما اذا كان عنده ميتة ، فهل يأكل الصيد ، او الميتة ، او يفرق بين امكان الفداء او اكل من الصيد وتدمه ؟ اقول . وقد تقدم تحقيق القول في ذلك في المسألة الحادية عشرة من البحث الاول . السادسة - قد صرح جملة من الاصحاب (رضوان الله - تعالى - عليهم) : منهم : المحقق في الشرائع والنافع ، والعلامة في بعض كتبه بأنه اذا كان الصيد مملوكاً ففدائه لصاحبه .

وقد اورد على هذا الكلام بحسب ظاهره عدة اشكالات ، منشأها : ان الفداء متى اطلق فالمشترط منه هو ما يلزم المحرم بسبب الجناية على الصيد من مال او صوم او ارسال ، وهو شامل لما لو زاد عن قيمة الصيد المملوك او نقص ، ولما لو كانت الجناية غير موجبة لضمان الاموال ، كالدلالة على الصيد . ومقتضى جعل الفداء للمالك انه لا يجب شيء سوى ما يصرفه للمالك . وهو باطل البتة .

والاشكالات المتفرعة على ما ذكرنا ؛ منها - ان الواجب في المتلفات من الاموال القيمة ، وهو ما يعين بالاثمان التي هي الدراهم والدنانير فايجاب غيرها كالبدنة في النعامة للمالك خروج عن الواجب .

ومنها - انه لو عجز عن الفداء يجب عليه الصوم على ما سبق ، وايجاؤه خاصة يقتضي ضياع حق المالك ، وايجاب القيمة معه خروج عن اطلاق كون الفداء للمالك ، وعدم ايجاب الصوم اصلاً ابعد ، لما فيه من الخروج عن نص الكتاب العزيز (١) .

ومنها - ان الفداء لو كان انقص من القيمة فايجاؤه خاصة يقتضي

ج ١٥ (البحث في قول الفقهاء : فداء الصيد المملوك لصاحبه) — ٣٢٥ —

تضييع بعض حق المالك ، وإيجاب شيء آخر معه يقتضي الخروج عن اطلاق استحقاق المالك الفداء ، وعدم إيجاب شيء واضح البطلان ، لان فيه تضييعاً للمال المحترم بغير سبب ظاهر . ولانه اذا وجبت القيمة السوقية في حال عدم الاحرام والخروج عن الحرم ، فالمناسب التغليظ معهما او مع احدهما ، فلا اقل من المساواة .

ومنها - لو كان المتلف ييضاً ووجب الارسال ، وقلنا ان الفداء للمالك ولم ينتج شيئاً ، يلزم ضياع حق المالك ، وهو باطل . وان اوجبنا القيمة السوقية معه لم يصدق ان الفداء للمالك . وان نفينا الارسال واوجبنا القيمة لزم الخروج عن النصوص الصحيحة المتفق على العمل بمضمونها بين الاصحاب .

ومنها - انه لو اشترك في قتله جماعة فقد تقدم انه يلزم في قتله الفداء على كل واحد منهم ، واجتماع الجميع للمالك خروج عن قاعدة ضمان الاموال .

ومنها - انه قد تقدم ان المباشر اذا اجتمع مع السبب - كالذابح مع الدال - ضمن كل واحد منهما فداء ، واجتماعهما للمالك خروج عن القاعدة واعطاء له زيادة عن ما يجب له .

الى غير ذلك من الاشكالات اللازمة من اطلاق كون الفداء في المملوك للمالك .

اقول : ومن اظهر ما يرد على هذا الاطلاق ويبطله بالاتفاق تصريح القرآن العزيز في الفداء من الانعام انه « هدياً بالغ الكعبة » (١) اعم من ان يكون مملوكاً وغيره ، فكيف يكون للمالك والضياع او الاطعام للمساكين في بعض المراتب ؟ واي تعلق لهذا بالمالك ؟ ونحو ذلك من ما تقدم .

— ٣٢٦ — (حكم قتل المحرم الصيد المملوك لشخص) ج ١٥

وبالجملة فان الظاهر ان مراد من عبر بذلك إنما هو القيمة ، لانه يطلق عليها الفداء كما تقدم ، وان اجملوا في التعبير ولم يضيفوا اليها الجزاء الذي لله (سبحانه وتعالى) . إلا ان ظاهر كلام جملة من شرح كلامهم ينافي ما ذكرناه من الاعتذار .

وكيف كان فالظاهر ما ذكره جملة من الاصحاب - منهم : الشيخ في المبسوط ، والعلامة في جملة من كتبه ، ومن تأخر عنه - من ان الفداء في المملوك لله (تعالى) كغيره ، ويجب على المتلف بالنسبة الى المملوك القيمة لمالكه اذا كان مضموناً مع الفداء ، اعمالاً للدليلين ، الدال اخدهما على لزوم الفداء للصيد ، والثاني على ضمان المتلف بالمثل او القيمة كما في سائر الاموال . ولولم يتعلق بالمتلف الضمان - ككون يده يد امانة - لزمه النداء لا غير . وكذا لو وجب الفداء بالدلالة خاصة . وظاهر العلامة في المنتهى ان هذا الحكم موضع وفاق بين الاصحاب فانه قال : اذا قتل المحرم صيداً مملوكاً لغيره لزمه الجزاء لله (تعالى) والقيمة لمالكه ، وبه قال الشافعي وابو حنيفة ، وقال مالك والمؤني : لا يجب الجزاء لقتل الصيد المملوك (١) لنا ؛ قوله (تعالى) : ومن قتله منكم متعمداً فجزاء مثل ما قتل من النعم (٢) وهو يتناول صورة النزاع كما يتناول صورة الاتفاق . ومنه يظهر ما قدمنا ذكره من انه ليس مرادهم من تلك العبارة ظاهرها الذي ترد عليه الاشكالات المتقدمة فانه (قدس سره) من صرح بذلك في مختصراته كالارشاد وغيره .

(١) المجموع للنووي ج ٧ ص ٢٩٥ الطبعة الثانية ، والبحر الرائق ج ٣

ص ٢٧ . وارجع الى الاستدراكات

(٢) سورة المائدة ، الآية ٩٥

ج ١٥ (التصدق بالفداء في غير المملوك - موضع ذبح الفداء) - ٣٢٧ -

السابعة - لو لم يكن الصيد مملوكا تصدق بالفداء باتفاق الاصحاب
واطلاق كلامهم يقتضي عدم الفرق في الفداء بين ان يكون حيواناً
كالبدنة والبقرة والشاة ، او غيره كالقيمة او كف من طعام .

ويدل على وجوب الصدقة بالجميع - مضافاً الى ان ذلك هو المتبادر
من ايجاب الجزاء - الاخبار الكثيرة ، ومنها : صحيحة زرارة عن ابي جعفر
(عليه السلام) (١) قال : « اذا اصاب المحرم في الحرم حمامة الى ان
يبلغ الظبي فعليه دم يهرقه ، ويتصدق بمثل ثمنه ، فان اصاب منه وهو
حلال فعليه ان يتصدق بمثل ثمنه » .

وحسنة الحلبي عن الصادق (عليه السلام) (٢) وفيها : « ان قتل
المحرم حمامة في الحرم فعليه شاة ، وثمن الحمامة درهم او شبهه
يتصدق به ... » .

الى غير ذلك من الاخبار المتقدمة .

وشرح العلامة وغيره بان مستحق الصدقة الفقراء والمساكين بالحرم
ومقتضى الآية (٣) والاخبار المتقدمة اختصاص الاطعام بالمساكين . إلا
ان ظاهرهم ارادة الفقراء من هذا الاطلاق ، بناء على الترادف بين
اللفظين . وقد تقدم تحقيق الكلام في ذلك في كتاب الزكاة .

الثامنة - قد صرح المحقق في الشرائع بان كل ما يلزم المحرم

(١) الفقيه ج ٢ ص ١٦٧ ، والوسائل الباب ١١ و ٤٤ من كفارات الصيد

(٢) الفروع ج ٤ ص ٣٩٥ ، والتهذيب ج ٥ ص ٣٧٠ ، والوسائل الباب

١١ من كفارات الصيد .

(٣) سورة المائدة ، الآية ٩٥

من فداء ، يذبحه او ينحره بمكة ان كان معتمراً ، وبمنى ان كان حاجاً .

قال في المدارك : هذا مذهب الاصحاب لا اعلم فيه مخالفاً .
 اقول : العجب منه (قدس سره) في دعوى اتفاق الاصحاب على ذلك مع وجود الخلاف في كتاب المختلف . نعم ما ذكره هو المشهور كما ذكره في المختلف ، حيث نقل عن الشيخ في المبسوط والنهاية ، والشيخ المفيد في المقنعة : ان من وجب عليه جزاء صيد اصابه وهو محرم ، فان كان حاجاً نحر ما وجب عليه بمنى ، وان كان معتمراً نحره بمكة قبالة الكعبة . قال : وكذا قال السيد المرتضى وسار وابو جعفر ابن بابويه . وزاد الشيخ (رحمه الله تعالى) : وما يجب على المحرم بالعمرة في غير كفارة الصيد جاز ان ينحره بمنى . ثم قال : وقال علي بن بابويه : وكل ما اتيته من الصيد في عمرة او متعة فعليك ان تنحر او تذبح ما يلزمك من الجزاء بمكة عند الخزوة قبالة الكعبة ، وان شئت اخرته الى ايام التشريق تنحره بمنى ، فاذا وجب عليك في متعة ، وما اتيته في ما يجب عليك فيه الجزاء في حج ، فلا تنحره الا بمنى . وقال ابو الصلاح : هل فداء ما اتاه في احرام المتعة او العمرة المبتولة قبالة الكعبة ، وفي احرام الحج منى . وقال ابن ادريس : من وجب عليه جزاء صيد وهو محرم ، فان كان حاجاً او معتمراً عمرة متمتعاً بها الى الحج نحر او ذبح ما وجب عليه بمنى ، وان كان معتمراً عمرة مبتولة نحر بمكة او ذبح قبالة الكعبة . وقال ابن حمزة : وما يلزم المحرم من جزاء الصيد وقيمته في احرام الحج والعمرة المتمتع بها من الذبيح والنحر والاطعام صنعها بمنى ، وان لزمه

في احرام العمرة المبتولة لزمه ذلك بمكة . انتهى ما ذكره في المختلف ونقل الفاضل الخراساني في الذخيرة عن ابن البراج : ان كل من كان محرماً بحج ووجب عليه جزاء صيد اصابه ، واراد ذبحه او نحره ، فليذبحه او ينحره بمعنى ، وان كان معتمراً فعل ذلك بمكة اي موضع شاء ، والافضل ان يكون فعله لذلك بالحزورة مقابل الكعبة وما يجب على المحرم بعمرة مفردة من كفارة ليست كفارة صيد فانه يجوز ذبحها او نحرها بمعنى . ونقل فيه ايضاً عبارة الشيخ علي بن بابويه ، وزاد فيها على ما قدمنا نقله عن المختلف : وان كان عليك دم واجب وقلدته او جملته او اشعرته فلا تنحره إلا يوم النحر بمعنى .

هذا ما وقفت عليه من كلام الاصحاب .

واما الاخبار الواردة في هذا الباب فمنها - ما رواه ثقة الاسلام في الكافي (١) في الصحيح عن عبدالله بن سنان قال : « قال ابو عبدالله (عليه السلام) : من وجب عليه فداء صيد اصابه وهو محرم ، فان كان حاجاً نحر هديه الذي يجب عليه بمعنى ، وان كان معتمراً نحره بمكة قبالة الكعبة » .

وعن زرارة عن ابي جعفر (عليه السلام) (٢) انه قال « في المحرم اذا اصاب صيداً فوجب عليه الفداء ، فعليه ان ينحره ان كان في الحج بمعنى حيث ينحر الناس ، فان كان في عمرة نحره بمكة ، وان

(١) الفروع ج ٤ ص ٣٨٤ ، والتهذيب ج ٥ ص ٢٧٣ ، والوسائل

الباب ٤٩ من كفارات الصيد

(٢) الفروع ج ٤ ص ٣٨٤ ، والتهذيب ج ٥ ص ٢٧٣ ، والوسائل

الباب ٤٩ و٥١ من كفارات الصيد .

شاء تركه الى ان يقدم فيشتره فانه يجزى عنه .
قال الشيخ في التهذيب (١) : قوله (عليه السلام) : « فوجب عليه الفداء » اي شراؤه . وقوله : « وان شاء تركه » رخصة لتأخير شراء الفداء الى ان يقدم مكة او منى ، لان من وجب عليه كفارة الصيد فان الافضل ان يفديه من حيث اصابه . ثم استدل على ذلك بما رواه في الصحيح عن معاوية بن عمار (٢) قال : « يفدي المحرم فداء الصيد من حيث صاد » .

ونقل في الدروس عن الشيخ انه جوز فداء الصيد حيث اصابه ، واستحب تأخيره الى مكة ، لصحيفة معاوية . والظاهر انه بنى على ظاهر هذه العبارة ، مع ان الامر في العبارة إنما هو خلاف ما ذكره حيث انه جعل الافضل ان يفديه من حيث اصابه وان التأخير الى مكة رخصة .

وكيف كان فانه من هذه الاخبار يعلم مستند القول المشهور .
واما ما نقل عن الشيخ علي بن بابويه فهو من كتاب الفقه الرضوي كما عرفت في غير موضع ، ومنه يعلم مستنده .
قال (عليه السلام) في الكتاب المذكور (٣) : وكل ما اتيته من

(١) ج ٥ ص ٣٧٣ ، وما ذكره (قدس سره) - من تفسير وجوب الفداء بشرائه - ليس في التهذيب وانما هو في الوافي باب (موضع ذبح الكفارة ومصرفها) .

(٢) التهذيب ج ١ ص ٥٥٤ الطبع القديم ، والوسائل الباب ٥١ من كفارات الصيد .

(٣) ص ٢٨

ج ١٥ (هل يجوز ذبح او نحر فداء الصيد في موضع الاصابة ؟) — ٣٣١ —

الصيد في عمرة او متعة فعليك ان تذبح او تنحر ما لزمك من الجزء
بمكة عند الحزورة قبالة الكعبة موضع النحر ، وان شئت اخبرته الى
ايام التشريق فتنحره بمعنى . وقد روى ذلك ايضاً . واذا وجب عليك
في متعة ، وما اتيت به من ما يجب عليك فيه الجزء من حج ، فلا تنحره
إلا بمعنى . فان كان عليك دم واجب قلده او جللته او اشعرته فلا
تنحره إلا في يوم النحر بمعنى . انتهى .

قوله : « كل ما اتيت به من الصيد في عمرة » اي مفردة : « او متعة »
يعني : عمرة تمتع . وظاهره ان التأخير الى متى في الصورة المذكورة
مروي ايضاً . وقوله : « واذا وجب عليك في متعة » اي حج تمتع
وقوله : « من حج » يعني : مفرد ، فان اطلاق العمرة على المفردة والحج
على حج الافراد كثير في الاخبار ، فلا منافاة كما ربما يتوهم .

وتنقيح البحث في المسألة يتوقف على رسم فوائد : الاولى - ظاهر
المحقق الاردبيلي (قدس سره) في شرح الارشاد جواز فداء الصيد
في موضع الاصابة وعدم وجوب التأخير الى مكة ومعنى كما تقدم ، وان
كان الافضل ذلك . واعتضد في ذلك بما تقدم نقله عن معاوية بن
عمار في الصحيح (١) قال : « يفدي المحرم فداء الصيد من حيث
صاد » قال : والظاهر انه من الامام (عليه السلام) . ثم قال :
ويدل عليه ايضاً صحيحة ابي عبيدة الثقة في كفارة قتل النعامة عن
ابي عبدالله (عليه السلام) (٢) قال : « اذا اصاب المحرم الصيد ولم

(١) التهذيب ج ١ ص ٥٥٤ الطبع القديم ، والفروع ج ٤ ص ٣٨٤ ،

والوسائل الباب ٥١ من كفارات الصيد

(٢) الفروع ج ٤ ص ٢٨٧ ، والتهذيب ج ٥ ص ٣٤١ ، والوسائل الباب

٢ من كفارات الصيد

— ٣٣٢ — (هل يجوز ذبح او نحر فداء الصيد في موضع الاصابة ؟) ج ١٥

يجد ما يكفر في موضعه الذي اصاب فيه الصيد قوم جزاؤه ... الحديث « قال ؛ وايضاً يمكن فهمها من ما في رواية محمد المتقدمة عن ابي عبد الله (عليه السلام) (١) « فليتصدق مكانه بنحو من ثمنه » ... الى ان قال ؛ فالذي يظهر انه يجوز في مكان الاصابة مطلقاً ، واذا كان في الحج يجوز التأخير الى متى ، وفي العمرة الى مكة افضل . فيمكن حمل قواه (تعالى) ؛ هدياً بالغ الكعبة (٢) على الافضلية ، وان يراد بها ما يعم مكة ومنى ، فيكون للحج بمعنى وللعمرة بمكة . وهذا في كفارة الصيد اما غيرها فلا يبعد الافضلية في مكان اللزوم ... الى آخر كلامه (زيد في اكرامه) .

اقول ؛ ما ذكره (قدس سره) لا يخلو من الاشكال ؛ اما اولاً ؛ فلانه قد روى ثقة الاسلام في الكافي عن احمد بن محمد - والظاهر انه ابن ابي نصر - عن بعض رجاله عن ابي عبد الله (عليه السلام) (٣) قال ؛ « من وجب عليه هدى في احرامه فله ان ينحره حيث شاء الا فداء الصيد ، فان الله (عز وجل) يقول ؛ هدياً بالغ الكعبة » (٤) .

وهو (قدس سره) قد ذكر الرواية وحملها على الافضلية بعد رميها بضعف السند . وفيه ؛ ان ضعف السند يجبر باتفاق الاصحاب على القول بمضمونها كما عرفت ، فانه لا يخالف فيه سوى ما يظهر من كلامه هنا .

(١) الوسائل الباب ١٠ من كفارات الصيد رقم ١٠

(٢) و(٤) سورة المائدة ، الآية ٩٥

(٣) الوسائل الباب ٤٩ من كفارات الصيد

ج ١٥ (هل يجوز ذبح اونحر فداء الصيد في موضع الاصابة ؟) — ٢٢٣ —

وروى الصدوق في الفقيه (١) في الصحيح عن عبدالله بن مسكان عن الحلبي قال : « سألت ابا عبدالله (عليه السلام) عن الارنب يصيبه المحرم . فقال : شاة (هدياً بالغ الكعبة) (٢) » .

وفي جملة من روايات الارسال - وقد تقدمت - « فما ينتج فهو هدي بالغ الكعبة » او « هدي لبيت الله الحرام » .

وفي حديث الجواد المتقدم ذكره برواية علي بن ابراهيم في تفسيره (٣) : « وان كان في الحرم فعلية الجزء مضاعفاً ، هدياً بالغ الكعبة ، حقاً واجباً عليه ان ينحره ، فان كان في حج بمعنى حيث ينحر الناس ، وان كان في عمرة ينحره بمكة ... الى ان قال في آخر الخبر : والمحرم بالحج ينحر فداءه بمعنى حيث ينحر الناس ، والمحرم بالعمرة ينحر بمكة » ومورد الخبر من اوله الى آخره فداء الصيد .

واما ثانياً ؛ فان القاعدة المستفادة من اخبار اهل الذكر (عليهم السلام) هو ارجاع الاخبار الى القرآن لا القرآن الى الاخبار والاخبار هنا قد اختلفت في هذا الحكم ، فان الظاهر من الاخبار التي ذكرها هو ما ذكره من جواز الفداء في موضع الاصابة ، والمفهوم من صحيحة عبدالله بن سنان - ورواية زرارة ، ومرسلة احمد بن محمد المذكورة ، وما بعدها من الروايات - هو التأخير الى مكة او منى والترجيح لهذه الاخبار بموافقة ظاهر القرآن ، فلا بد من ارتكاب التأويل في الاخبار التي ذكرها ، او طرحها عملاً بمقتضى القاعدة

(١) ج ٢ ص ٢٢٣ ، والوسائل الباب ٤ من كفارات الصيد

(٢) سورة المائدة ، الآية ٩٥

(٣) ج ١ ص ١٨٤ ، والوسائل الباب ٣ من كفارات الصيد

— ٣٣٤ — (هل يجوز ذبح او نحر فداء غير الصيد حيث شاء ؟) ج ١٥

المنصوصة في مقام اختلاف الاخبار والعرض على القرآن . على انه في مسألة الحبرة قد ا طرح ظاهر الاخبار تمسكا بظاهر القرآن ، فحمل الاخبار على الاستحباب بالقيمة ، ونحو ذلك في ميراث الازواج فكيف اختار هنا العمل بهذه الاخبار وارجاع الآية اليها ؟
واما ثالثاً : فان الظاهر من صحيحة ابني عبيدة المذكورة انما هو انتقال الحكم من البدنة الى التقويم بالدرهم في ذلك الموضع ، يعني ؛ انه اذا وجد البدنة في موضع الاصابة تعلق الحكم بالبدنة ، وكان الواجب عليه ذبحها بمكة او ببنى ، وان صدق عليه انه غير واجد لها انتقل الحكم الى التقويم ، لان الواجب ذبح البدنة في ذلك الموضع كما فهمه . واما صحيحة معاوية بن عمار فهي - مع كونها غير مسندة الى الامام (عليه السلام) فلا تقوم بحجة - يمكن حملها على ما حمل عليه الشيخ رواية زرارة ، من ان الافضل شراء الصيد من موضع الاصابة . واما رواية محمد فموردها الصدقة بالثمن دون الهدي ، وهو خارج عن محل البحث .

الثانية - قال السيد السند (قدس سره) في المدارك بعد ذكر صحيحة عبد الله بن سنان ، ورواية زرارة ، وصحيحة معاوية بن عمار ؛ وهذه الروايات كلها - كما ترى - مختصة بفداء الصيد ، اما غيره فلم اقف على نص يقتضي تعيين ذبحه في هذين الموضعين ، فاو قيل بجواز ذبحه حيث كان لم يكن بعيداً ، للاصل ، ولما رواه الشيخ عن احمد ابن محمد عن بعض رجاله عن ابي عبدالله (عليه السلام) (١) قال : « من وجب عليه هدي في احرامه فله ان ينحره حيث شاء إلا فداء

(١) الوسائل الباب ٤٩ من كفارات الصيد

ج ١٥ (هل يجوز ذبح او نحر فداء غير الصيد حيث شاء ؟) — ٣٣٥ —

الصيد ... الحديث المتقدم « ثم قال : ولا ريب ان المصير الى ما عليه الاصحاب اولى واحوط .

اقول : وقد تقدمه في ذلك شيخه المحقق الاردبيلي (قدس سره) حيث قال في شرح الارشاد على اثر الكلام المتقدم نقله عنه : هذا في كفارة الصيد ، اما غيرها فلا يبعد الافضلية في مكان اللزوم ، للمساواة الى الخيرات . ولئلا يمنع عنه مانع مثل الموت وغيره . ولا احتمال الفورية ، كما يظهر من كلام البعض ان الكفارة فورية . وقد علم من ما سبق انها غير فورية في الجملة . والاصل مؤيد مع عدم ظهور دليل خلافة . انتهى .

والذي وقفت عليه من الاخبار - من ما لم يصرح فيه بالصيد او صرح فيه بغيره - اخبار عديدة ؛ منها - رسالة احمد بن محمد المتقدمة وما رواه الشيخ في الصحيح عن منصور بن حازم (١) قال : « سألت ابا عبد الله (عليه السلام) عن كفارة العمرة المفردة اين تكون ؟ فقال : بمكة ، إلا ان يشاء صاحبها ان يؤخرها الى منى ، ويجعلها بمكة احب اليّ وافضل » .

وما رواه في الكافي في الصحيح عن معاوية بن عمار عن ابي عبد الله (عليه السلام) (٢) قال : « سألته عن كفارة العمرة اين تكون ؟ قال : بمكة ، إلا ان يؤخرها الى الحج فتكون بمنى ، وتعيّلها افضل واحب اليّ » .

وهذان الخبران حملهما في التهذيب على كفارة غير الصيد ، لصحيفة

(١) التهذيب ج ٥ ص ٣٧٤ ، والوسائل الباب ٤٩ من كفارات الصيد

(٢) الفروع ج ٤ ص ٥٣٩ ، والوسائل الباب ٤ من الذبج رقم ٤

— ٣٣٦ — (هل يجوز ذبح او نحر فداء غير الصيد حيث شاء ؟) ج ١٥

عبدالله بن سنان المتقدمة . وفي الاستبصار جواز ان تكون مكة افضل في الصيد وان جاز منى ايضاً . والظاهر هو حملة الاول . وكيف كان فهما دالان باطلاقهما على ان محل الكفارة في العمرة كائنة ما كانت مكة او منى .

ومنها - ما رواه في الكافي عن اسحاق بن عمار في الموثق عن ابي عبدالله (عليه السلام) (١) قال : « قلت له ! الرجل يجرح من حجته شيئاً يلزمه منه دم ، يجزئه ان يذبحه اذا رجع الى اهله ؟ فقال : نعم . وقال - في ما اعلم - : يتصدق به . قال اسحاق : وقلت لابي ابراهيم (عليه السلام) : الرجل يجرح من حجته ما يجب عليه الدم ولا يهريقه حتى يرجع الى اهله ؟ فقال : يهريقه في اهله ، ويأكل منه الشيء » اقول : ويجرح بالجيم ثم الراء ثم الحاء المهملة ، بمعنى : يكسب . ونحوه روى الشيخ عن اسحاق ايضاً عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٢) .

وما رواه في الكافي والتهذيب في الصحيح عن محمد بن اسماعيل ابن بزيع عن الرضا (عليه السلام) (٣) قال : « سأل رجل عن الظلال للمحرم من اذى مطر او شمس - وانا اسمع - فامر ان يغدي

(١) الفروع ج ٤ ص ٤٨٨ ، والوسائل الباب ٥ من الذبح

(٢) التهذيب ج ٥ ص ٤٨١ و ٤٨٢ ، والوسائل الباب ٥٠ من كفارات

الصيد

(٣) الفروع ج ٤ ص ٣٥١ ، والتهذيب ج ٥ ص ٣١١ ، والوسائل الباب

٤٩ من كفارات الصيد ، والباب ٦ من بقية كفارات الاحرام رقم ٣ و ٦

ج ١٥ (هل تلحق عمرة التمتع بحججه في ذبح الفداء بمعنى ؟) — ٣٣٧ —

شاة يذبحها بمعنى « ورواه في الفقيه (١) ايضاً وزاد : « نحن اذا اردنا ذلك ظلمنا وفدينا » .

وروى في التهذيب (٢) في الصحيح عن محمد بن اسماعيل بن بزيق قال : « سألت ابا الحسن (عليه السلام) عن الظل للمحرم من اذى مطر او شمس . فقال : ارى ان يفديه بشاة يذبحها بمعنى » .

وفي الصحيح عن موسى بن القاسم عن علي بن جعفر (٣) قال : « سألت اخي (عليه السلام) : اظلل وانا محرم ؟ فقال : نعم ، عليك الكفارة . قال : فرأيت علياً اذا قدم مكة ينحر بدنة لكفارة الظل » .
وجملة من الاخبار مطلقة ، والظاهر في وجه الجمع بينها هو مادلت عليه مرسله احمد بن محمد من انه ينحره بحيث شاء ، إلا ان الافضل ان يكون بمكة او بمعنى على التفصيل الذي ذكره الاصحاب (رضوان الله عليهم) .

الثالثة - الظاهر من كلامي ابن ادريس وابن حمزة المتقدمين إلحاق عمرة التمتع بحججه في الذبح بمعنى . ولم نقف لهما على دليل في ذلك . وظاهر الخبرين الاولين اللذين هما المستند في هذا الحكم إنما هو التفصيل بين الحج والعمرة ، فان كان ما جناه في الحج فمحله منى ، وان كان في العمرة فهو مكة . ومن الظاهر ان المراد بالعمرة ما هو اعم من العمرة المبتولة والمتمتع بها الى الحج ، لانها لا تدخل

(١) ج ٢ ص ٢٢٦ ، والوسائل الباب ٦ من بقية كفارات الاحرام

(٢) ج ٥ ص ٢٣٤ ، والوسائل الباب ٤٩ من كفارات الصيد

(٣) التهذيب ج ٥ ص ٣٣٤ ، والوسائل الباب ٤٩ من كفارات الصيد ،

والباب ٦ من بقية كفارات الاحرام

في لفظ الحج ، وإلا لسقط حكمها من البين . وبالجملية فالظاهر هو القول المشهور ، وما ذكرناه بمحل من القصور .

الرابعة - ظاهر الاخبار المتقدمة ان مكة كلها منحر ، وان كان الافضل تجاه الكعبة في الحزورة ، وكذلك منى كلها منحر ، وان كان الافضل عند المسجد ، وهو المنحر المعهود .

ويدل على ذلك ما رواه الشيخ في الموثق عن اسحاق بن عمار (١) : « ان عبادا البصري جاء الى ابي عبد الله (عليه السلام) وقد دخل مكة بعمرة مبتولة ، واهدى هدياً فامر به فنحر في منزله بمكة ، فقال له عباد ! نحررت الهدي في منزلك وتركت ان تنحره بفناء الكعبة ، وانت رجل يؤخذ منك ؟ فقال له : ألم تعلم ان رسول الله (صلى الله عليه وآله) نحر هديه بمنى في المنحر ، وامر الناس فنحروا في منازلهم ، وكان ذلك موسعاً عليهم ، فكذلك هو موسع على من ينحر الهدي بمكة في منزله اذا كان معتمراً » .

الخامسة - قال العلامة في المنتهى : اذا اختار المثل او قلنا بوجوده ذبحه وتصدق به على مساكين الحرم ، لانه (تعالى) قال : هدياً بالغ الكعبة (٢) ولا يجوز ان يتصدق به حياً على المساكين ، لانه (تعالى) سماه هدياً ، والهدي يجب ذبحه . وله ذبحه اي وقت شاء لا يختص ذلك بايام النحر ، لانه كفارة فيجب اخراجها متى شاء كثيرها من الكفارات . انتهى . ومثله في التذكرة .

ثم ذكر في مسألة الاطعام انه بمكة او بمنى على ما قلناه

(١) التهذيب ج ٥ ص ٣٧٤ ، والوسائل الباب ٥٢ من كفارات الصيد

(٢) سورة المائدة ، الآية ٩٥

ج ١٥ (يحرم على المحرم النكاح وطأ وعقدا لنفسه ولغيره) — ٢٣٩ —

من الجزاء ، لانه عوض عن ما يجب دفعه الى مساكين ذلك المكان ، فيجب دفعه اليهم . وتعتبر قيمة المثل في الحرم ، لانه محل اخراجه . ولا يجوز اخراج القيمة ، لانه (تعالى) خير بين ثلاثة اشياء ، وليست القيمة واحدا منها . والطعام المخرج : الحنطة والشعير والتمر والزبيب ولو قيل يجرى كل ما يسمى طعاماً كان حسناً ، لانه (تعالى) اوجب الطعام . ويتصدق على كل مسكين بنصف صاع . انتهى . ومثله في التذكرة .

اقول ! اكثر هذه الاحكام لا تخلو من الاشكال ، لعدم الدليل الواضح فيها من الاخبار ، وان كان الاحوط الوقوف على ما ذكره .
الصنف الثاني في النساء ، والبحث فيه يقع في فصلين :
الاول - يحرم على المحرم النساء ، وطأ ، وتقبيلاً ، ونظراً بشهوة ، وعقدا لنفسه او لغيره ، وشهادة تحملاً او اقامة .

وتفصيل هذه الجملة يقع في مسائل : الاولى - لا خلاف بين الاصحاب (رضوان الله - تعالى - عليهم) في تحريم النكاح في حال الاحرام ، وطأ ، وعقداً لنفسه او لغيره ، بولاية او وكالة .

قال في المنتهى : ولا يجوز للمحرم ان يتزوج او يزوج ، ولا يكون ولياً في النكاح ولا وكيله فيه ، سواء كان رجلاً او امرأة ، ذهب اليه علماؤنا اجمع .

والاصل فيه قوله (عز وجل) : فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج (١) والرفث هو الجماع بالنص الصحيح عن الصادق (عليه السلام) والكاذم (عليه السلام) :

— ٣٤٠ — (يحرم على المحرم النكاح وطأ وعقدا لنفسه ولغيره) ج ١٥

روى الشيخ في الصحيح عن معاوية بن عمار (١) قال : « قال أبو عبدالله (عليه السلام) : اذا احرمت فعليك بتقوى الله وذكر الله وقلة الكلام إلا بخير ، فان تمام الحج والعمرة ان يحفظ المرء لسانه إلا من خير ، كما قال الله (عز وجل) فان الله يقول : فمن فرض فيهن الحج فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج (٢) فالرفث : الجماع ، والفسوق : الكذب والسباب ، والجدال : قول الرجل : لا والله وبلى والله . »

وعن علي بن جعفر في الصحيح (٣) قال : « سألت اخي موسى (عليه السلام) عن الرفث والفسوق والجدال ما هو ؟ وما على من فعله ؟ فقال : الرفث : جماع النساء ، والفسوق : الكذب والمفاخرة ، والجدال : قول الرجل : لا والله وبلى والله . فمن رفث فعليه بدنة ينحرها ، وان لم يجد فشاة ، وكفارة الفسوق يتصدق به اذا فعله وهو محرم . »

قال في الوافي بعد نقل هذا الحديث : هكذا وجد هذا الحديث في ما رأيناه من النسخ ، ولعله سقط من الكلام شيء . انتهى . وهو كذلك . واما ما يدل على اصل المسألة من الاخبار فممنه - ما رواه الشيخ في الصحيح عن عبدالله بن سنان عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٤)

(١) التهذيب ج ٥ ص ٢٩٦ ، والوسائل الباب ٣٢ من تروك الاحرام

(٢) سورة البقرة ، الآية ١٩٧

(٣) التهذيب ج ٥ ص ٢٩٧ ، والوسائل الباب ٣٢ من تروك الاحرام ،

والباب ٣ من كفارات الاستمتاع ، والباب ٢ من بقية كفارات الاحرام

(٤) التهذيب ج ٥ ص ٣٢٨ ، والوسائل الباب ١٤ من تروك الاحرام .

ج ١٥ (يحرم على المحرم النكاح وطأ وعقدا لنفسه ولغيره) - ٣٤١ -

قال : « ليس للمحرم ان يتزوج ولا يزوج ، فان تزوج او زوج محلاً فتزويجه باطل » .

وما رواه الكليني في الحسن عن معاوية بن عمار (١) قال :
« المحرم لا يتزوج ولا يزوج ، فان فعل فنكاحه باطل » .

وما رواه الكليني والشيخ عن ابي بصير (٢) قال : « سمعت
ابا عبدالله (عليه السلام) يقول : للمحرم ان يطلق ولا يتزوج » .

وعن عبدالله بن سنان في الصحيح عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٣)
قال : « ليس للمحرم ان يتزوج ولا يزوج محلاً ، فان تزوج او زوج
فتزويجه باطل . وان رجلاً من الانصار تزوج وهو محرم فباطل رسول
الله (صلى الله عليه وآله) نكاحه » .

وما رواه الشيخ في الصحيح عن عبدالله بن سنان عن ابي عبدالله
(عليه السلام) (٤) قال : « سمعته يقول : ليس ينبغي للمحرم ان
يتزوج ولا يزوج محلاً » ولفظ : « ليس ينبغي » هنا بمعنى التحريم
- كما هو الشائع في الاخبار - بقرينة الاخبار المتقدمة .

وفي الصحيح عن محمد بن قيس عن ابي جعفر (عليه السلام) (٥)

(١) الفروع ج ١ ص ٢٦٧ الطبع القديم ، والتهذيب ج ٥ ص ٣٣٠
والوسائل الباب ١٤ من تروك الاحرام

(٢) الفروع ج ٤ ص ٣٧٢ ، والتهذيب ج ٥ ص ٣٨٣ ، والوسائل الباب
١٧ من تروك الاحرام

(٣) الفقيه ج ٢ ص ٢٣٠ ، والوسائل الباب ١٤ من تروك الاحرام

(٤) التهذيب ج ٥ ص ٣٣٠ ، والوسائل الباب ١٤ من تروك الاحرام

(٥) التهذيب ج ٥ ص ٢٣٠ ، والوسائل الباب ١٥ من تروك الاحرام

— ٣٤٢ — (يحرم على المحرم النكاح وطأ وعقدا لنفسه ولغيره) ج ١٥

قال : « قضى امير المؤمنين (عليه السلام) في رجل ملك بضع امرأة وهو محرم قبل ان يحل ، فقضى ان يخلي سبيلها ، ولم يجعل نكاحه شيئاً حتى يحل ، فاذا احل خطبها ان شاء ، فان شاء اهلها زوجوه ، وان شاءوا لم يزوجوه » .

والمستفاد من هذه الرواية انها بالعقد لا تحرم مؤبداً . وحملها الشيخ على الجاهل جمعاً بينها وبين ما رواه عن اديم بن الحر الخزازي عن ابي عبدالله (عليه السلام) (١) قال : « ان المحرم اذا تزوج وهو محرم فرق بينهما ، ولا يتعاودان ابدأ » .

وفي الموثق عن ابن بكير عن ابراهيم بن الحسن عن ابي عبد الله (عليه السلام) (٢) قال : « ان المحرم اذا تزوج وهو محرم فرق بينهما ثم لا يتعاودان ابدأ » ورواه الكليني في الموثق عن ابن بكير عن ابراهيم ابن الحسن مثله (٣) .

وما ذكره الشيخ (قدس سره) من الجمع جيد ، ويدل عليه ما رواه الكليني والشيخ عن زرارة وداود بن سرحان عن ابي عبد الله (عليه السلام) (٤) في حديث قال فيه : « والمحرم اذا تزوج وهو يعلم انه حرام عليه لم تحل له ابدأ » .

ويحتمل الجمع ايضاً بحمل الروايتين الاخيرتين على الدخول والرواية الاولى على عدم الدخول .

ومثل هاتين الروايتين ما رواه الصدوق في من لا يحضره الفقيه (٥)

(١) و(٢) التمهيد ج ٥ ص ٣٢٩ ، والوسائل الباب ١٥ من تروك الاحرام

(٣) الفروع ج ٤ ص ٢٧٢ ، والوسائل الباب ١٥ من تروك الاحرام

(٤) الوسائل الباب ٣١ من ما يحرم بالمصاهرة

(٥) ج ٢ ص ٢٣١ ، والوسائل الباب ١٥ من تروك الاحرام

ج ١٥ (يحرم على المحرم النكاح وطأ وعقدا لنفسه ولغيره) — ٢٤٣ —

قال : « وقال - يعني : ابا عبد الله (عليه السلام) - من تزوج امرأة في احرامه فرق بينهما ولم تحل له ابدأ » قال (١) : وفي رواية سماعة : « لها المهر ان كان دخل بها » .

وبالجملة فالحكم بما ذكره الشيخ من ما لا اشكال فيه .
ونقل في المنتهى اجماع الفرق على الحكمين المذكورين ، يعني : حكم الجاهل والعامد ، واسنده في التذكرة الى علمائنا .
واما ما ذكره في المدارك - حيث قال بعد نقل صحيحة محمد بن قيس : ومقتضى الرواية انها لا تحرم مؤبداً بالعقد . وحملها الشيخ على الجاهل ، جمعاً بينها وبين خبرين ضعيفين وردا بالتحريم المؤبد بذلك مطلقاً . وحملها على العالم . وهو مشكل . لكن ظاهر المنتهى ان الحكم يجمع عليه بين الاصحاب ، فان تم فهو الحجة ، وإلا فللنظر فيه مجال -

فهو ضعيف لا يلتفت اليه وسخيف لا يرجع عليه . وقد صرح في غير موضع من شرحه - بعد ايراد الاخبار الضعيفة بزعمه ، ونقله اتفاق الاصحاب على القول بها - انه لا معدل عن ما عليه الاصحاب . بل وافقهم في مواضع لا دليل فيها بالكلية ، كما نهينا عليه في غير موضع من شرحنا على الكتاب المذكور . على انك قد عرفت في غير موضع من ما قدمنا ان هذا الطعن لا يقوم حجة على المتقدمين الذين لا اثر لهذا الاصطلاح عندهم . مضافاً الى ما ذكرناه من وجود المستند لهذا الجمع الذي ذكره الشيخ (رحمه الله) .

(١) الفقيه ج ٢ ص ٢٢١ ، والوسائل الباب ١٥ من تروك الاحرام

— ٣٤٤ — (يحرم على المحرم النظر الى المرأة وتقبيلها ومسها بشهوة) ج ١٥

الثانية - لا خلاف ايضاً في تحريم النظر بشهوة ، والتقبيل ،
والمس كذلك .

ويدل عليه جملة من الاخبار : منها - ما رواه ثقة الاسلام (قدس
سره) في الصحيح او الحسن عن معاوية بن عمار عن ابي عبدالله
(عليه السلام) (١) قال : « سألته عن محرم نظر الى امرأته فامنى او
امذى وهو محرم . قال : لا شيء عليه ، ولكن ليغتسل ويستغفر ربه .
وان حملها من غير شهوة فامنى او امذى فلا شيء عليه ، وان حملها
او مسها بشهوة فامنى او امذى فعليه دم . وقال في المحرم ينظر الى امرأته
وينزلها بشهوة حتى ينزل . قال : عليه بدنة » .

وعن الحلبي في الصحيح او الحسن عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٢)
قال : « سألته عن المحرم يضع يده من غير شهوة على امرأته . قال :
نعم يصلح عليها خمارها ويصلح عاؤها ثوبها ومحملها . قلت : افيمسها وهي
محرمة ؟ قال : نعم . قلت : المحرم يضع يده بشهوة ؟ قال : يهريق
دم شاة . قلت : فان قبل ؟ قال : هذا اشد ينحر بدنة » .

ورواية محمد بن مسلم (٣) « انه سأل ابا عبدالله (عليه السلام)
عن الرجل يحمل امرأته او يمسه فامنى او امذى . فقال : ان حملها
او مسها بشهوة فامنى او لم يمن ، او امذى او لم يمد ، فعليه دم شاة

(١) الفروع ج ٤ ص ٣٧٥ ، والوسائل الباب ١٧ من كفارات الاستمتاع

(٢) الفروع ج ٤ ص ٣٧٥ ، والوسائل الباب ١٧ من كفارات

الاستمتاع

(٣) الفقيه ج ٢ ص ٢١٤ ، والتهذيب ج ٥ ص ٣٢٦ ، والوسائل الباب

١٧ من كفارات الاستمتاع

ج ١٥ (يحرم على المحرم النظر الى المرأة وتقبيلها ومسها بشهوة) — ٣٤٥ —

يهريقه ، وان حملها او مسها بغير شهوة فليس عليه شيء ، امنى او لم
يعن ، امذى او لم يمد .

وعن ابي بصير في الموثق (١) قال : « سألت ابا عبدالله (عليه
السلام) عن رجل نظر الى ساق امرأة فامنى . قال : ان كان موسراً
فعليه بدنة ، وان كان بين ذلك فبقرة ، وان كان فقيراً فشاة . اما
انني لم اجعل ذلك عليه من اجل الماء ولكن من اجل انه نظر الى
ما لا يحل له » ورواه الشيخ في الموثق والصدوق مثله (٢) .

وعن علي بن ابي حمزة عن ابي الحسن (عليه السلام) (٣) قال :
« سألته عن رجل قبل امرأته وهو محرم . قال : عليه بدنة وان لم ينزل
وليس له ان يأكل منها » .

وروى الشيخ عن الملاء بن الفضيل (٤) قال : « سألت ابا عبدالله
(عليه السلام) عن رجل وامرأة تمتعا جميعاً فقصرت امرأته ولم يقصر
فقبلها . قال : يهرق دماً ، وان كانا لم يقصرا جميعاً فعلى كل واحد
منهما ان يهرق دماً » .

وهذه الاخبار وان كانت ما بين مطلق ومقيد بالشهوة إلا انه يجب
حمل مطلقها في ذلك على مقيدها ، فمضى كان النظر او المس او التقبيل

(١) الفروع ج ٤ ص ٣٧٧ ، والوسائل الباب ١٦ من كفارات الاستمتاع

(٢) التهذيب ج ٥ ص ٣٢٥ ، والفقيه ج ٢ ص ٢١٣ ، والوسائل الباب

١٦ من كفارات الاستمتاع

(٣) الفروع ج ٤ ص ٣٧٦ ، والتهذيب ج ٥ ص ٣٢٧ ، والوسائل الباب

١٨ من كفارات الاستمتاع

(٤) التهذيب ج ٥ ص ٤٧٣ ، والوسائل الباب ١٨ من كفارات الاستمتاع

— ٣٤٦ — (يحرم على المحرم النظر الى المرأة وتقبيلها ومسها بشهوة) ج ١٥

بشهوة ترتب عليه الكفارة ، وإلا فلا .

واما ما رواه الشيخ في الموثق عن اسحاق بن عمار عن ابي عبدالله (عليه السلام) (١) : « في محرم نظر الى امرأته بشهوة فامنى . قال : ليس عليه شيء » فقد اجاب عنه الشيخ بالحمل على حال السهو دون حال العمد . ولا بأس به .

واما ما رواه الكليني والشيخ عن مسمع ابي سيار في الحسن (٢) - قال : « قال لي ابو عبدالله (عليه السلام) : يا ابا سيار ان حال المحرم ضيقة ، فمن قبل امرأته على غير شهوة وهو محرم فعليه دم شاة ، ومن قبل امرأته على شهوة فامنى فعليه جزور ، ويستغفر ربه ، ومن مس امرأته بيده وهو محرم على شهوة فعليه دم شاة ، ومن نظر الى امرأته نظر شهوة فامنى فعليه جزور ، ومن مس امرأته او لازمها من غير شهوة فلا شيء عليه » - فقد حمله بعض الاصحاب على الاستحباب .

ويؤيده ما رواه الكليني عن الحسين بن حماد (٣) قال : « سألت ابا عبدالله (عليه السلام) عن المحرم يقبل امه . قال : لا بأس هذه قبلة رحمة ، انما تكره قبلة الشهوة » والمراد بالكراهة هنا التحريم كما تقدم .

(١) التهذيب ج ٥ ص ٣٢٧ ، والوسائل الباب ١٧ من كفارات الاستمتاع

(٢) الفروع ج ٤ ص ٣٧٦ ، والتهذيب ج ٥ ص ٣٢٦ ، والوسائل الباب

١٢ من تروك الاحرام ، والباب ١٨ من كفارات الاستمتاع

(٣) الفروع ج ٤ ص ٣٧٧ ، والتهذيب ج ٥ ص ٣٢٨ ، والوسائل الباب

١٨ من كفارات الاستمتاع

ج ١٥ (يحرم على المحرم الشهادة على النكاح واقامتها) — ٣٤٧ —

وقد خص التحريم بالشهوة ، كما هو ظاهر الروايات المتقدمة ، وهذه الرواية صريحة في كون التقبيل على غير شهوة ، فوجوب الدم فيها مشكل ، ولا بد من ارتكاب جادة التأويل فيها ، وإن كان الاحتياط يقتضي الكف عن التقبيل مطلقاً . إلا أنه سيأتي في المقام الثاني أن شاء الله (تعالى) فتوى جملة من الاصحاب بمضمون الخبر المذكور . قال شيخنا الشهيد الثاني في المسالك بعد قول المصنف : « ونظراً بشهوة » ما لفظه ! لا فرق في ذلك بين الزوجة والاجنبية ، بالنسبة الى النظرة الاولى ان جوزناها ، والنظر الى المغلوطة ، وإلا فالحكم مخصوص بالزوجة .

قال في المدارك بعد نقل ذلك : وكان وجه الاختصاص عموم تحريم النظر الى الاجنبية على هذا التقدير وعدم اختصاصه بحال الشهوة . وهو جيد . إلا أن ذلك لا ينافي اختصاص التحريم الاحرامى بما كان بالشهوة كما اطلقه المصنف . انتهى .

اقول : الظاهر أن كلامه (قدس سره) هنا لا يخلو من خدش ، فإنه متى قيل بتحريم النظر الى الاجنبية مطلقاً ، في اول نظرة او غيرها ، من محل كان النظر او محرم ، فالتفصيل بالنسبة الى المحرم - بين ما اذا كان نظره بشهوة فيحرم او لا بشهوة فيحل - لا معنى له ، لان المدعى عموم التحريم للمحرم وغيره ، فكيف يتم ما ادعاه من اختصاص التحريم الاحرامى بما اذا كان بشهوة ؟ وبالجمله فاني لا اعرف لهذا الكلام وجه استقامة وأن تبعه من تبعه فيه .

الثالثة - الشهادة على النكاح واقامتها ، والحكم في الموضعين من ما ظاهرهم الاتفاق عليه .

اما الاول فينبغي ان يعلم انه لا فرق في تحريم الشهادة بين ان تكون لمحل او محرم كما صرحوا به .
والاصل في هذه المسألة ما رواه الكليني والشيخ (عطر الله - تعالى -
مرقديهما) عن الحسن بن علي في الموثق عن بعض اصحابنا عن ابي عبدالله
(عليه السلام) (١) قال : « المحرم لا ينكح ولا ينكح ولا يخطب
ولا يشهد النكاح ، وان نكح فنكاحه باطل » وليس في التهذيب (٢)
« ولا يخطب » .

وروى الشيخ عن عثمان بن عيسى عن ابن ابي شجرة عن من
ذكره عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٣) : « في المحرم يشهد على
نكاح محلين ؟ قال : لا يشهد . ثم قال : يجوز للمحرم ان يشير
بصيد على محل » قال الشيخ (قدس سره) : قوله : « يجوز للمحرم
ان يشير بصيد على محل » انكار وتنبيه على انه اذا لم يجوز ذلك فكذلك
لا تجوز الشهادة على عقد المحامين .

قال في المدارك بعد ايراد الخبرين المذكورين : وفي الروايتين قصور
من حيث السند ، إلا ان الحكم مقطوع به في كلام الاصحاب .
اقول ! انظر الى تسره (قدس سره) في الخروج عن جادة اصطلاحه
فان حكمه في هذه المسألة بما ذكره إنما هو من حيث كون ذلك
مقطوعاً به في كلام الاصحاب ، وحينئذ فاذا كان قطع الاصحاب واتفاقهم

(١) الفروع ج ٤ ص ٣٧٢ ، والتهذيب ج ٥ ص ٣٣٠ ، والوسائل الباب

١٤ من تروك الاحرام

(٢) الوسائل الباب ١٤ من تروك الاحرام

(٣) التهذيب ج ٥ ص ٣١٥ ، والوسائل الباب ١ و ١٤ من تروك الاحرام

ج ١٥ (البحث في تحريم اقامة الشهادة على النكاح على المحرم) - ٣٤٩ -

على الحكم حجة شرعية ، فما باله يناقش في ذلك في مثل هذه المسألة في مواضع من شرحه ؟ ومنها - ما تقدم قريباً في صدر المسألة من كون تزويج المحرم عالماً عامداً موجباً للتحريم المؤبد . فان قيل : الفرق بين المسألتين ظاهر ، حيث انه لا تعارض لاتفاق الاصحاب هنا بخلاف المسألة المتقدمة ، فان ظاهر صحيحة محمد بن قيس عدم التحريم مطلقاً ، وهو خلاف ما صرح به الاصحاب من التفصيل بالعامد والجاهل . قلنا : ان كان اتفاق الاصحاب على الحكم وقطعهم به حجة شرعية - يمكن الاعتماد عليها في اثبات الاحكام ، كما هو ظاهر كلامه في هذا المقام - فالواجب عليه الجمع بين الرواية المذكورة وبين كلامهم ، لانه يصير من قبيل تعارض الدليلين في الحكم ، وإلا فلا معنى لكلامه هنا بالمرّة .

ثم انه (قدس سره) قال : وينبغي قصر الحكم على حضور العقد لاجل الشهادة ، فلو اتفق حضوره لا لاجل الشهادة لم يكن غرضاً ، ولا يبطل العقد بشهادة المحرم له قطعاً ، لان النكاح عندنا لا تعتبر فيه الشهادة . انتهى . وهو جيد .

واما الثاني - وهو الاقامة - فالمشهور عموم التحريم لما لو تحملها محلاً او محرماً ، خلافاً للشيخ حيث قيد تحريم اقامة شهادة النكاح على المحرم بما اذا تحملها وهو محرم . ونقل بعض الاصحاب عن بعضهم انه حكم بخطأ هذه النسبة ، وان المنسوب الى الشيخ إنما هو عدم اعتبار الشهادة اذا تحملها محرماً . واستوجه العلامة في التذكرة اختصاص التحريم بمقد وقع بين محرمين او محلاً ومحرماً . وحكى عنه ولده في شرح القواعد انه قال : ان ذلك هو المقصود من كلام الاصحاب . وظاهر كلام

— ٣٥٠ — (اجراء عقد النكاح بالوكالة في حال الاحرام) ج ١٥

الاصحاب عموم الحكم بالنسبة الى العقد الواقع بين محلين او محرمين او بالتفريق ، إلا ان الفاضل المذكور حكى عن والده ما عرفت . وكيف كان فالحكم وان كان من ما ظاهر الاصحاب الاتفاق عليه إلا انى لم اقف له على دليل .

وبذلك اعترف في المدارك ايضاً حيث قال بعد ذكر القول المشهور من عموم المنع : ودليله غير واضح . وقال بعد نقل كلام فخر المحققين المتقدم : ولا بأس به قصراً لما خالف الاصل على موضع الوفاق ان تم ، وإلا اتجه عدم التحريم مطلقاً .

ثم قال : وكيف كان فانما يحرم على المحرم الإقامة اذا لم يترتب على تركها محرم ، فلو خاف به وقوع الزنا المحرم وجب عليه تنبيه الحاكم على ان عنده شهادة لتوقف الحكم على احلاله ، ولو لم يندفع إلا بالشهادة وجب اقامتها قطعاً . انتهى .

وفي وجوب ما اوجبه في الموضعين اشكال ، لعدم الدليل الواضح عليه ، إلا ان يدعى الاستناد في ذلك الى الادلة العامة من الامر بالمعروف ، والنهي عن المنكر ، والتعاون على البر والتقوى ، ونحو ذلك

فروع

الاول - اذا وكل في حال الاحرام فواقع ، فان كان قبل احلال الموكل بطل ، وان كان بعده صح . اما صحة العقد بعد الاحلال فللاصل السالم من المعارض ، واما البطلان قبل الاحلال فهو ظاهر الاصحاب من غير خلاف يعرف ، بل قال في المنتهى : ولو وكل محل محلاً في التزويج ، فعقد له الوكيل بعد احرام الموكل ، لم يصح النكاح سواء حضره الموكل او لم يحضره ، وسواء علم الوكيل او لم يعلم .

ج ١٥ (حكم طلاق المحرم ورجوعه في الطلاق وشرائه الاماء) - ٣٥١ -

واستدل عليه بان الوكيل نائب عن الموكل ، فكان الفعل في الحقيقة مستندا اليه وهو محرم . انتهى . والمسألة لا تخلو من الاشكال ، لعدم الظفر بنص في المقام .

الثاني - الظاهر انه لا خلاف في جواز الطلاق للمحرم ، وجواز مراجعة المطلقة ، وشراء الاماء في حال الاحرام .

اما الاول فيدل عليه - مضافاً الى الاصل السالم عن المعارض - صحيحة ابي بصير (١) قال : « سمعت ابا عبدالله (عليه السلام) يقول : المحرم يطلق ولا يتزوج » رواها المشايخ الثلاثة (نور الله - تعالى - مراقدهم) في اصولهم (٢) .

وروى في الكافي عن حماد بن عثمان عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٣) قال : « سأله عن المحرم يطلق ؟ قال : نعم » .

واما الثاني فللاصل السالم عن المعارض ، حيث ان مورد الاخبار النهي عن النكاح ، والمراجعة ليست ابتداء نكاح ، فلا يشمل النهي المذكور ، لان المطلقة رجعية في حكم الزوجة . ولا فرق في ذلك بين المطلقة تبرعاً والمختلعة اذا رجعت في البذل .

واما الثالث فيدل على جوازه - مضافاً الى الاصل السالم عن المعارض - صحيحة سعد بن سعد عن ابي الحسن الرضا (عليه السلام) (٤) قال :

(١) الوسائل الباب ١٧ من تروك الاحرام

(٢) الفروع ج ٤ ص ٢٧٢ ، والفقيه ج ٢ ص ٢٣١ ، والتهذيب ج ٥

ص ٣٨٣

(٣) الفروع ج ٤ ص ٢٧٣ ، والوسائل الباب ١٧ من تروك الاحرام

(٤) الفروع ج ٤ ص ٢٧٣ ، والفقيه ج ٢ ص ٣٠٨ ، والتهذيب ج ٥

ص ٣٣١ ، والوسائل الباب ١٦ من تروك الاحرام

— ٣٥٢ — (اختلاف الزوجين في وقوع العقد حال الاحرام او الاحلال) ج ١٥

« سألته عن المحرم يشتري الجوارى ويبيع ؟ قال : نعم » .
 واطلاق النص المذكور - وكذا كلام الاصحاب في هذا الباب -
 يقتضي عدم الفرق في شراء الاماء بين ان يقصد بذلك الخدمة او
 التسرى . وهو كذلك ، وان حرمت المباشرة .
 وقال شيخنا الشهيد الثاني (طاب ثراه) في المسالك : فلو قصد
 المباشرة عند عقد الشراء في حال الاحرام حرم ، وهل يبطل الشراء ؟ فيه
 وجه ، منشأ النهي عنه ، والاقوى العدم ، لانه عقد لا عبادة .
 وقال سبطه السيد السند في المدارك بعد نقل ذلك عنه : قلت :
 لا ريب في عدم البطلان ، بل الظاهر عدم تحريم الشراء ايضاً ، لانه
 ليس منهيّاً عنه بخصوصه ، ولا علة في المحرم اعني : المباشرة ، فلا يكون
 تحريمها مستلزماً لتحريمه ، كما هو واضح . انتهى . وهو جيد .
 الثالث - الظاهر انه لا خلاف ولا اشكال في انه متى اتفق الزوجان
 على وقوع العقد في حال الاحرام بطل ، وسقط المهر قبل الدخول ،
 سواء كانا عاقلين او جاهلين او بالتفريق . ويدل عليه عموم الاخبار
 المتقدمة (١) الدالة على بطلان النكاح في حال الاحرام . وان دخل
 بها وهي جاهلة ثبت لها المهر بما استحل من فرجها ، وفرق بينهما
 مؤبداً مع العلم ، ومع الجهل الى ان يحصل الاحلال كما تقدم .
 وانما الاشكال في ما اذا اختلفا فادعى احدهما انه وقع العقد في
 حال الاحرام وانكر الآخر فادعى وقوعه في حال الاحلال .
 وقد حكم الاكثر من الاصحاب (رضوان الله عليهم) بان القول
 قول مدعى الصحة بيمينه ، بمعنى وقوعه في حال الاحلال .

ج ١٥ (اختلاف الزوجين في وقوع العقد حال الاحرام او الاحلال) — ٣٥٣ —

واحتجوا على ذلك بوجهين ؛ احدهما - حمل افعال المسلمين على الصحة . وثانيهما - انهما اتفقا على حصول اركان العقد واختلفا في امر زائد على ذلك ، وهو وقوعه في حال الاحرام ، والاصل عدمه .
واورد على الاول (اولاً) : انه لم يثبت دليل واضح على ان كل فعل صدر عن المسلم لابد من حمله على الصحة ، بمعنى استتباع الآثار الشرعية ، نعم هو من المقدمات الشائعة بين الفقهاء والدائرة على الستتهم ، فان كانت هذه المقدمة اجماعية فذلك ، وإلا فللمنظر فيها مجال .

اقول : ويمكن الاستدلال على ذلك بالحديث المشهور (١) : « احمل اخاك المؤمن على سبعين عملاً من الخير ... الحديث » .

وقولهم (عليهم السلام) (٢) : « كذب سمعك وبصرك عن اخيك » . وما رواه في الكافي (٣) عن الحسين بن المختار عن ابي عبد الله (عليه السلام) قال : « قال امير المؤمنين (عليه السلام) في كلام له : وضع امر اخيك على احسنه حتى يأتيك ما يفلبك منه ، ولا تظن بكلمة خرجت من اخيك سوء وانت تجد لها في الخير عملاً » .

(١) لم نقف على هذا الحديث بعد الفحص عنه في مظانه . ولعل وصفه بالشبهة اشارة الى انه مشهور على اللسنة وليس له وجود في كتب الحديث . نعم في البحار ج ١٥ قسم العشرة ص ١٧٠ من الطبع القديم عن مصباح الشريعة عن ابي بن كعب : « اذا رأيتم احد اخوانكم في خصلة تستنكرونها منه فتأولوا لها سبعين تأويلاً ... » . وارجع الى الاستدراكات

(٢) الوسائل الباب ١٥٧ من احكام العشرة رقم ٤

(٣) الاصول ج ٢ ص ٣٦٢ ، والوسائل الباب ١٦١ من احكام العشرة

— ٣٥٤ — (اختلاف الزوجين في وقوع العقد حال الاحرام او الاحلال) ج ١٥

ونحو ذلك من الاخبار الدالة على حسن الظن بالمؤمن .
 و (ثانياً) : ان هذا التوجيه إنما يتم اذا كان المدعي لوقوع العقد في حال الاحرام عالماً بفساد ذلك ، اما مع اعترافهما بالجهل فلا وجه للحمل على الصحة .
 وعلى الثاني ان كلا منهما يدعى وصفاً زائداً على اركان العقد ينكره الآخر ، فترجيح احدهما على الآخر يحتاج الى مرجح .
 ثم انه لو كان المدعي لوقوع العقد في حال الاحرام هو الزوج والمنكر المرأة ، فان كان النزاع بعد الدخول وجب المسمى باجمعه قولاً واحداً ، وان كان قبل الدخول فقبل بتنصيف المهر بذلك ، ونقل عن الشيخ (رحمه الله تعالى) ومن تبعه ، لاعترافه بما يمنع من الوطء ، قال في الشرائع : ولو قيل لها المهر كله كان حسناً .
 واستصححه في المدارك ، قال : لثبوته بالعقد ، وتنصيفه بالمفارقة قبل الدخول على خلاف الاصل ، فيقتصر فيه على موضع النص والوفاق وهو الطلاق ، ولا يلحق به ما اشبهه لبطلان القياس .
 ثم قال : وقد قطع الاصحاب بان قبول قول مدعى الصحة يبيمينه انما هو بحسب الظاهر وإلا فيجب على كل واحد منهما في ما بينه وبين الله (تعالى) فعل ما هو حكمه في نفس الامر ، فان كان المدعي للصحة هو الزوج ثبت النكاح ظاهراً ، وحرم عليه التزويج باختها ، ووجب عليه نفقتها ، والمبيت عندها ، ويجب عليها في ما بينها وبين الله (تعالى) ان تعمل بما تعلم انه الحق بحسب الامكان ولو بالهرب واستدعاء الفراق ، وليس لها المطالبة بشيء من حقوق الزوجية ، ولا بالمهر قبل الدخول اما بعده فتطالب باقل الامرين من المسمى ومهر المثل مع جهلها .

ج ١٥ (حكم الجماع قبل المشعر عامداً عالماً بالتحريم) — ٣٥٥ —

وان كان المدعى للصحة هو المرأة انعكست الاحكام المذكورة ، فاما المطالبة بالنفقة والمهر وسائر حقوق الزوجية ، ولا يحل لها التزويج بغيره ، ولا الافعال المتوقفة على اذنه بدون اذنه . ونص شيخنا الشهيد الثاني على انه يجوز له بحسب الظاهر التزويج باختها وخامسة ونحو ذلك من لوازم الفساد ، لانها كالاجنبية بحسب دعواه .

ثم قال (قدس سره) : وانما جمعنا بين هذه الاحكام المتنافية - مع ان اجتماعها في الواقع ممتنع - جمعاً بين الحقيين المبنيين على المضايقة المحضنة ، وعملاً في كل سبب بمقتضاه حيث يمكن .

اقول ، والمسألة وان كانت عارية من النص إلا ان ما ذكره من هذه الاحكام هو المطابق للقواعد والاصول الشرعية . واليه يشير بعض الاخبار التي لا يحضرني الآن موضعها . والله العالم .

الفصل الثاني في الكفارة ، وفيه مسائل : الاولى - من جامع امته او زوجته قبلاً او دبراً محرماً بحج او عمرة ، واجب او نذر ، عامداً عالماً بالتحريم ، قبل المشعر ، فسد حجه ، وعليه اتمامه ، ويلزمه بدنة ، والحج من قابل ، والافتراق اذا بلغا الموضع الذي وقعت فيه الخطيئة بمصاحبة ثالث الى ان يفرغا .

وتفصيل هذه الجملة يقع في مواضع : الاولى - لا خلاف بين الاصحاب في ان الجماع في الفرج في الصورة المذكورة مع العلم والعمد موجب لفساد الحج ، واتمامه ، والبدنة ، والحج من قابل .

ويدل عليه - مضافاً الى الاتفاق - روايات : منها - ما رواه الشيخ في الصحيح عن معاوية بن عمار (١) قال : « سألت ابا عبد الله (عليه

(١) التهذيب ج ٥ ص ٣١٨ ، والوسائل الباب ٣ من كفارات الاستمتاع

وستأتي ص ٣٥٨

— ٣٥٦ — (حكم الجماع قبل المشعر عامداً علماً بالتحريم) ج ١٥

(السلام) عن رجل محرم وقع على امله . فقال : ان كان جاهلاً فليس عليه شيء ، وان لم يكن جاهلاً فان عليه ان يسوق بدنة ، ويفرق بينهما حتى يقضيا المناسك ويرجعا الى المكان الذي اصابا فيه ما اصابا وعليهما الحج من قابل . »

وما رواه في الكافي في الصحيح او الحسن على المشهور عن زرارة (١) قال : « سألته عن محرم غشى امرأته وهي محرمة . فقال جاهلين او عالين ؟ قلت : اجبني عن الوجهين جميعاً . قال : ان كانا جاهلين استغفرا ربهما ومضيا على حجهما وليس عليهما شيء ، وان كانا عالين فرق بينهما من المكان الذي احداثا فيه ، وعليهما بدنة ، وعليهما الحج من قابل ، فاذا بلغا المكان الذي احداثا فيه فرق بينهما حتى يقضيا نسكهما ويرجعا الى المكان الذي اصابا فيه ما اصابا . قلت : فاي الحجتين لهما ؟ قال : الاولى التي احداثا فيها ما احداثا ، والاخرى عليهما عقوبة . »

وفي الصحيح عن معاوية بن عمار عن ابي عبد الله (عليه السلام) (٢) « في المحرم يقع على امله ؟ قال : ان كان افضى اليها فعليه بدنة والحج من قابل ، وان لم يكن افضى اليها فعليه بدنة وليس عليه الحج من قابل . قال : وسألته عن رجل وقع على امرأته وهو محرم . قال : ان كان جاهلاً فليس عليه شيء ، وان لم يكن جاهلاً فعليه سوق بدنة

(١) الفروع ج ٤ ص ٣٧٣ ، والتهذيب ج ٥ ص ٣١٧ ، والوسائل الباب

٣ من كفارات الاستمتاع

(٢) الفروع ج ٤ ص ٣٧٣ و ٣٧٤ . والوسائل الباب ٧ و ٣ من كفارات

الاستمتاع

ج ١٥ (حكم الجماع قبل المشعر عامداً عالماً بالتحريم) — ٣٥٧ —

وعليه الحج من قابل ، فاذا انتهى الى المكان الذي وقع بها فرق عملاهما فلم يجتمعا في خباء واحد - إلا ان يكون معهما غيرهما - حتى يبلغ الهدى محله . »

وعن زرارة (١) قال : « قلت لابي جعفر (عليه السلام) : رجل وقع على اهله وهو محرم ؟ قال : أجاهل او عالم ؟ قال : قلت : جاهل قال : يستغفر الله ولا يعود ولا شيء عليه . »

وعن علي بن ابي حمزة (٢) قال : « سألت ابا الحسن (عليه السلام) عن محرم واقع اهله . فقال : قد اتى عظيماً . قلت : قد ابتلى . فقال : استكرهها او لم يستكرهها ؟ قلت : ائتنى فيهما جميعاً . فقال : ان كان استكرهها فعليه بدنتان ، وان لم يكن استكرهها فعليه بدنة وعليها بدنة ، ويفترقان من المكان الذي كان فيه ما كان حتى ينتهيا الى مكة ، وعليهما الحج من قابل لا بد منه . قال : قلت : فاذا انتهيا الى مكة فهي امرأته كما كانت ؟ فقال : نعم هي امرأته كما هي . فاذا انتهيا الى المكان الذي كان منهما ما كان افترقا حتى يحلا ، فاذا احلا فقد انقضى عنهما . ان ابي كان يقول ذلك . »

قال في الكافي (٣) : وفي رواية اخرى : « فان لم يقدر على بدنة فاطعام ستين مسكيناً لكل مسكين مد ، فان لم يقدر فصيام ثمانية عشر يوماً وعليها ايضاً كمثله ان لم يكن استكرهها . »

(١) الفروع ج ٤ ص ٣٧٤ ، والوسائل الباب ٢ من كفارات الاستمتاع

(٢) الفروع ج ٤ ص ٣٧٤ ، والتهذيب ج ٥ ص ٣١٧ ، والوسائل الباب

٤ من كفارات الاستمتاع

(٣) الفروع ج ٤ ص ٣٧٤ ، والوسائل الباب ٤ من كفارات الاستمتاع

— ٣٥٨ — (حكم الجماع قبل المشعر عامداً عالماً بالتحريم) ج ١٥

وفي الصحيح عن سليمان بن خالد عن ابي عبدالله (عليه السلام) (١) قال : « سألته عن رجل باشر امرأته وهما محرمان ، ما عليهما ؟ فقال : ان كانت المرأة اعانت بشهوة مع شهوة الرجل فعليهما الهدي جميعاً ، ويفرق بينهما حتى يفرغا من المناسك ، وحتى يرجعا الى المكان الذي اصابا فيه ما اصابا ، وان كانت المرأة لم تعن بشهوة واستكرهها صاحبها فليس عليهما شيء » .

وما رواه الصدوق في الفقيه (٢) مراسلاً قال : « قال الصادق (عليه السلام) : ان وقعت على اهلك بعد ما تعقد الاحرام وقبل ان تلبي فلا شيء عليك ، وان جامعته وانت محرم قبل ان تقف بالمشعر فعليك بدنة والحج من قابل ، وان جامعته بعد وقوفك بالمشعر فعليك بدنة وليس عليك الحج من قابل ، وان كنت ناسياً او ساهياً او جاهلاً فلا شيء عليك » .

وما رواه في التهذيب (٣) في الصحيح عن معاوية بن عمار قال : « سألت ابا عبدالله (عليه السلام) عن رجل مجرم وقع على امله . فقال : ان كان جاهلاً فليس عليه شيء ، وان لم يكن جاهلاً فان عليه ان يسوق بدنة ، ويفرق بينهما حتى يقضيا المناسك ويرجعا الى المكان الذي اصابا فيه ما اصابا ، وعليهما الحج من قابل » .

وعن معاوية بن عمار في الصحيح (٤) قال : « سألت ابا عبدالله

(١) الفروع ج ٤ ص ٣٧٥ ، والوسائل الباب ٤ من كفارات الاستمتاع

(٢) ج ٢ ص ٢١٣ ، والوسائل الباب ١ و ٦ و ٢ من كفارات الاستمتاع

(٣) ج ٥ ص ٣١٨ ، والوسائل الباب ٣ من كفارات الاستمتاع .

وتقدمت ص ٣٥٥

(٤) التهذيب ج ٥ ص ٣١٨ ، والوسائل الباب ٧ من كفارات الاستمتاع

ج ١٥ (حكم الجماع قبل المشعر عامداً عالماً بالتخريم) — ٣٥٩ —

(عليه السلام) عن رجل محرم وقع على امله في ما دون الفرج - قال : عليه بدنة وليس عليه الحج من قابل ، وان كانت المرأة تابعتة على الجماع فعليها مثل ما عليه ، وان كان استكرهها فعليه بدنتان ، وعليهما الحج من قابل . . . آخر الخبر » .

وبهذا الاسناد عن ابي عبد الله (عليه السلام) (١) قال : « اذا وقع الرجل بامرأته دون المزدلفة او قبل ان يأتي المزدلفة فعليه الحج من قابل » وفي الكافي نحوه (٢) .

وفي الصحيح عن معاوية بن عمارة عن ابي عبد الله (عليه السلام) (٣) : « في المحرم يقع على امله ؟ قال : يفرق بينهما ولا يجتمعان في خبء - إلا ان يكون معهما غيرهما - حتى يبلغ الهدي محله » .

وقال في كتاب الفقه الرضوي (٤) : « والرفث : الجماع ، فان جامعته وانت محرم في الفرج فعليك بدنة والحج من قابل ، ويجب ان يفرق بينك وبين اهلك حتى تؤدي المناسك ثم تجتمعان ، فاذا حججتما من قابل وبلغتما الموضع الذي واقعتما فرق بينكما حتى تقضيا المناسك ثم تجتمعان ، فان اخذتما على غير الطريق الذي كنتمما اخذتما فيه العام الاول لم يفرق بينكما . وتلزم المرأة بدنة اذا جامعها الرجل فان اكرهها لزمه بدنتان ولم يازم المرأة شيء ، فان كان الرجل جامعها

(١) التهذيب ج ٥ ص ٣١٩ ، والوسائل الباب ٣ و ٦ من كفارات

الاستمتاع

(٢) الفروع ج ٤ ص ٣٧٩ ، والوسائل الباب ٣ من كفارات الاستمتاع

(٣) التهذيب ج ٥ ص ٣١٩ ، والوسائل الباب ٣ من كفارات الاستمتاع

(٤) ص ٢٧

— ٢٦٠ — (هل العقوبة في إعادة الحج بالجماع هي الاولى او الثانية ؟) ج ١٥

دون الفرج فعليه بدنة وليس عليه الحج من قابل ، فان كان الرجل جامعها بعد وقوفه بالمشعر فعليه بدنة وليس عليه الحج من قابل .
وروى ابن ادریس في مستطرفات السرائر (١) نقلاً من نواذر احمد ابن محمد بن ابي نصر عن عبدالکريم عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر (عليه السلام) في حديث قال : « قلت له : رأيت من ابتلى بالرفث - والرفث هو الجماع - ما عليه ؟ قال : يسوق الهدي ، ويفرق بينه وبين اهله حتى يقضيا المناسك ، وحتى يعودا الى المكان الذي اصابا فيه ما اصابا . فقلت : رأيت ان ارادا ان يرجعا في غير ذلك الطريق ؟ قال : فليجتمعا اذا قضيا المناسك » .

الثاني - قد عرفت اتفاق الاصحاب والاخبار المذكورة في ان الجماع في الفرج عالماً عامداً موجب للبدنة واعادة الحج ، وانما الخلاف في انه هل الاولى حجة الاسلام والثانية عقوبة او بالعكس ؟ فذهب الشيخ الى الاول ، ويظهر من المحقق في النافع الميل اليه ، وذهب ابن ادریس الى ان حجة الاسلام هي الثانية دون الاولى ، واختاره العلامة في المنتهى .

والظاهر هو ما ذهب اليه الشيخ ، لحسنه زرارة او صحبته المتقدمة (٢) ولا يضر اضرارها كما نبهوا عليه في غير موضع ، سيما اذا كان المضر مثل زرارة .

قال العلامة في المنتهى : والاقوى عندي قول ابن ادریس ، لان الاولى فسدت فلا يخرج بها عن عهدة التكليف ، ووجوب المضي فيها

(١) ص ٤٦٦ ، والوسائل الباب ٣ من كفارات الاستمتاع

(٢) ص ٣٥٦

ج ١٥ (هل العقوبة في إعادة الحج بالجماع هي الاولى او الثانية ؟) — ٣٦١ —

لا يوجب ان تكون هي الحجة المأمور بها . واما رواية زرارة فانها وان كانت حسنة لكن زرارة لم يسندها الى امام ، فجاز ان يكون المسؤول غير امام . وهو وان كان بعيداً لكن البعد لا يمنع من تطرق الاحتمال ، فيسقط الاحتجاج بها . انتهى .

اقول : فيه (اولاً) : ما ذكره جملة من الاصحاب من ان فساد الحج لا دليل عليه ، واخبار المسألة على تعددها لم يشتمل شيء منها على ذلك ، وغاية ما دلت عليه الروايات وجوب الاتمام والحج من قابل ، وهو لا يستلزم الفساد . نعم وقع التصريح بالفساد في بعض عباراتهم ، ولا حجة فيه ما لم يقم الدليل عليه من الاخبار .

اقول : وهذا الوجه جيد بالنظر الى هذه الاخبار ، إلا انه قد روى ثقة الاسلام في الكافي عن سليمان بن خالد في الصحيح (١) قال : « سمعت ابا عبد الله (عليه السلام) يقول : في الجدل شاة ، وفي السباب والفسوق بقرة ، والرفث فساد الحج » .

وحينئذ فيمكن ان يكون وجه الجمع بين هذه الرواية ورواية زرارة حمل الفساد في هذه الرواية على المجاز الذي هو عبارة عن حصول النقص فيها لا البطلان بالكلية . ومثل هذا المجاز شائع في الاستعمال . وسيأتي في باب الطواف في حديث حمران بن اعين (٢) : « في من جامع بعد ان طاف ثلاثة اشواط . قال (عليه السلام) : فقد افسد حجه وعليه بدنة » مع الاتفاق على صحة الحج في الصورة

(١) الفروع ج ٤ ص ٣٢٩ ، والتهذيب ج ٥ ص ٢٩٧ ، والوسائل الباب

١ و ٢ من بقية كفارات الاحرام .

(٢) الوسائل الباب ١١ من كفارات الاستمتاع .

— ٢٦٢ — (هل يشمل حكم الجماع قبل المشعر غير الزوجة الدائمة ؟) ج ١٥

المذكورة . ونحوه في الاخبار غير عزيز .

و (ثانياً) : ان ما استند اليه في رد حسنة زارة - من مجرد الاحتمال مع اعترافه ببعده ، نظراً الى قولهم : اذا قام الاحتمال بطل الاستدلال - فهو كلام شعري وخطاب جملي خارج عن جادة التحقيق وناشئ من الوقوع في لجج المضيق . وليت شعري اذا كان مجرد الاحتمال مبطلاً للاستدلال فباي دليل تقوم لهم الحجة علي خصمائهم في الامامة ومخالفهم في الاصول واصحاب الملل والاديان ، لما يبدوونه من التأويلات والاحتمالات في ادلتهم وان بعدت ، إذ لا لفظ إلا وهو قابل للاحتمال ، ولا حجة إلا وللمنازع فيها مجال . ولو تم ما ذكره لانسد عليهم باب الاستدلال في جميع هذه المقامات . بل التحقيق ان الاستدلال مبني على الظاهر من اللفظ والمتسارع الى الفهم ، ولا يجوز ارتكاب خلاف الظاهر الذي هو الاحتمال إلا في مقام اختلاف الأدلة وضرورة الجمع مع ترجيح احد الدليالين ، فيرتكب في الآخر التأويل ليرجع اليه . والامر هنا ليس كذلك . وبالجمله فان ما ذكره (قدس سره) خارج عن جادة التحقيق بعيد سحيق .

وتظهر فائدة القولين المتقدمين في الاجير لتلك السنة ، وفي كفارة خلف النذر وشبهه لو كانت مقيدة بتلك السنة ، وفي المفسد المصدود اذا تحلل ثم قدر على الحج لسنته ، كما سيأتي تحقيقه ان شاء الله (تعالى) في محله .

الثالث - اطلاق النصوص وكلام الاصحاب يقتضي عدم الفرق في الموطوء بين الزوجة الدائمة والمتمتع بها والامة ، ولا بين الوطء في القبل والدبر . وبه صرح جملة من متأخري المتأخرين .

ج ١٥ (هل يشمل حكم الجماع قبل المشعر الوطء في الدبر ؟) — ٣٦٣ —

اما الاول فلان الحكم في اكثر الاخبار المتقدمة وقع معلقاً على وطء اهله ، وهو شامل لكل من هذه الافراد الثلاثة . إلا انه عندي لا يخلو من نوع اشكال وتوقف ، لان جملة من الاخبار المتقدمة اشتملت على لفظ : « امرأته » ومن الظاهر بعد صدق هذا اللفظ على الامة ، وصدق الاهل ايضاً عليها لا يخلو من البعد ، سيما مع ما قرر في غير موضع من ان الاحكام انما تحمل على ما هو الفرد الشائع الغالب المتكثر وهو الذي يتبادر اليه الاطلاق ، ولا ريب ان الفرد الشائع الغالب إنما هو الزوجة الدائمة . وكيف كان فالاحتياط يقتضي الوقوف على ما ذكره نور الله (تعالى) مراقدهم واعلى مقاعدهم .

واما الثاني فلان الحكم في الاخبار ترتب على المواقعة ، والظاهر شمولها لكل من القبل والدبر ، لما روى في الدبر : « انه احد المأتين » (١) .

ونقل عن الشيخ في المبسوط انه اوجب بالوطء في الدبر البدنة دون الاعداء . وعبارته التي نقلها في المختلف لا تساعد على ذلك ، فانه (قدس سره) قال في النهاية على ما نقله في المختلف : ان كان جماعه في الفرج قبل الوقوف كان عليه بدنة والحج من قابل ، وان كان جماعه في ما دون الفرج كان عليه بدنة دون الحج من قابل . واطلاق وقال في المبسوط : ان جامع المرأة في الفرج قبلاً كان او دبراً قبل الوقوف بالمشعر امدأ - سواء كان قبل الوقوف بعرفة او بعده - فسد حجه ووجب عليه المضي فيه ، والحج من قابل ، وبدنة ، وان كان الجماع في ما دون الفرج كان عليه بدنة لا غير . وعبارته هذه صريحة في

(١) الوسائل الباب ١٢ من الجنابة

— ٣٦٤ — (هل يشمل حكم الجماع قبل المشعر الوطء في الدبر ؟) ج ١٥

جعل الدبر من الفرج . وقال في الخلاف : اذا وطئ في الفرج فسد حججه ، وان وطئ في ما دونه لم يفسد حججه وان انزل . ثم قال : ومن اصحابنا من قال : اتيان البهيمة واللواط بالرجال والنساء باتيانها في دبرها ، كل ذلك يتعلق به فساد الحجج . وبه قال الشافعي (١) ومنهم من قال : لا يتعلق الفساد إلا بالوطء في القبل من المرأة . واستدل على الاول بالاحتياط ، وعلى الثاني بالبراءة .

وقال ابن البراج : اذا جامع في الفرج او في ما دونه متعمداً قبل الوقوف بالمزدلفة فسد حججه .

قال في المختلف بعد نقل ذلك عنه : فان جعل الفرج عبارة عن القبل وما دونه عبارة عن الدبر صح كلامه وإلا فلا .

ثم قال : وابن ادریس فصل كالشيخ في المبسوط ، وباقي علمائنا اطلقوا كالشيخ في النهاية .

ثم قال : والاقترب عندي انه لا فرق بين القبل والدبر سواء كان بامرأة او بغلام ، لنا : انه هتك محرم عليه مساو للقبل في الاحكام فيساويه في الانسداد . ولانه افحش فالعقوبة به اتم . ولانه يصدق عليه انه ولقع وغشى امرأته فيثبت فيه الحكم . ولان الاحاديث معلقة عليه ثم قال : احتج الآخرون بما رواه معاوية بن عمار في الصحيح (٢) قال : « سألت ابا عبد الله (عليه السلام) عن رجل وقع على امرأته في ما دون الفرج . قال : عليه بدنة وليس عليه الحج من قابل » ثم اجاب باننا نقول بموجبه ، لان الدبر يسمى فرجاً ، لانه مأخوذ من

(١) المغني ج ٣ ص ٣٠٣ طبع مطبعة العاصمة

(٢) التهذيب ج ٥ ص ٣١٨ ، والوسائل الباب ٧ من كفارات الاستمتاع

ج ١٥ (هل يشمل حكم الجماع قبل المشعر الوطء في الدبر ؟) — ٢٦٥ —

الانفراج وهو متحقق فيه . انتهى .

اقول : لا ريب ان ظاهر لفظ الوقوع في الروايات المتقدمة صادق على القبل والدبر . بقى الكلام في هذه الرواية من حيث تضمنها للوقوع على امله في ما دون الفرج ، وربما يتوهم منها اختصاص الفرج بالقبل ، كما هو احد القولين في المسألة ، فيمكن ان يخصر بها اطلاق الروايات المتقدمة . ومن ما ايدها بعض الاخبار المتقدمة في باب غسل الجنابة في مسألة الجماع في الدبر (١) . والجواب عن ذلك ان يقال : ان المفهوم من كلام اهل اللغة ان الفرج يطلق على الموضعين لا اختصاص له بالقبل ، قال ابن الاثير في النهاية ! وفي حديث ابي جعفر الانصاري : « فملأت ما بين فروجي » جمع فرج وهو ما بين الرجلين ، يقال للفرس ! ملأ فرجه وفروجه . اذا عدا واسرع . وبه سمي فرج المرأة والرجل ، لانهما بين الرجلين . انتهى . وقال في القاموس : والفرج : العورة . وقال الفيومي في كتاب المصباح المنير : والفرج من الانسان يتلق على القبل والدبر ، لان كل واحد منهما منفرج اي منفتح . واكثر استعماله في العرف في القبل . وقد ورد في حديث الاستنجاء (٢) : اللهم حصن فرجي . وحينئذ فيجب حمل الصحيحة المذكورة على الوقوع في ما عدا القبل والدبر من البدن مثل ان يكون بين الاليتين من دون ايقاب ، او التفخيذ للمرأة ، كما يشير اليه قوله (عليه السلام) في صحيحة معاوية بن عمار الاخرى (٣) :

(١) ج ٣ ص ٤ الى ١٢

(٢) خلاصة الاذكار المفيض الكاشاني ص ٧٣

(٣) ص ٣٥٦ ، واللفظ : « في المحرم يقع على امله »

— ٣٦٦ — (هل يشمل حكم الجماعة قبل المشعر الجماع بعد عرفة ؟) ج ١٥

« وقد سأله عن المحرم يقع على اهله . قال : ان كان افضى اليها فعليه بدنة ... الحديث وقد تقدم ، يعني : جامع واولج في قبل او دبر . وان لم يكن افضى فعليه بدنة » يعني : مع الانزال او مطلقاً ، كما سيأتي بيانه ان شاء الله (تعالى) .

نعم بقى الكلام في ما عدا المرأة من الغلام والزنى ، وظاهر كلامه هنا وكذا في المنتهى انه كذلك ، فانه ألحق بوطء الزوجة الزنى ووطء الغلام ، وعلمه بما ذكره هنا . وبه صرح غيره ايضاً . وللمنظر فيه مجال وان كان الاحتياط في ما ذكره .

الرابع - اطلاق الاخبار المتقدمة شامل لما لو كان الحج واجباً او مندوباً ، عن نفسه او غيره ، لان المندوب بالدخول فيه يصير واجباً وبذلك صرح جملة من الاصحاب (رضوان الله عليهم) بل صرح السيد المرتضى (رضي الله عنه) بدعوى الاجماع عليه ، حيث قال في المسائل الرسية - على ما نقله في المختلف - اعلم انه لا خلاف بين الامامية في ان المجامع قبل الوقوف بعرفة او بالمشعر الحرام يجب عليه مع الكفارة قضاء هذه الحجة نفلاً كانت او فرضاً . انتهى . واما بالنسبة الى ما اذا كانت الحجة عن الغير فقد تقدم ذكره في حج النيابة .

الخامس - المشهور بين الاصحاب ان الجماع مفسد اذا وقع قبل الوقوف بالمشعر سواء كان قبل الوقوف بعرفة او بعده ، ونسبه في المختلف الى الشيخ علي بن بابويه وابنه في المقنع ، قال : ورواه في كتاب من لا يحضره الفقيه (١) وهو قول ابن الجنييد وابن الهراج

(١) ج ٢ ص ٢١٣ ، والوسائل الباب ١ و٦ و٢ من كفارات الاستمتاع

وتقدم ص ٣٥٨

ج ١٥ (هل يشمل حكم الجماع قبل المشعر الجماع بعد عرفة ؟) — ٢٦٧ —

وابن حمزة وابن ادريس . ثم نقل عن الشيخ المفيد : انه ان جامع قبل الوقوف بعرفة فكفارته بدنة ، وعليه الحج من قابل ، ويستغفر الله ، وان جامع بعد وقوفة بعرفة فعليه بدنة ، وليس عليه الحج من قابل . وهو قول سلال ولابي الصلاح . والمسيد المرتضى قولان : احدهما - هذا ، ذكره في الجمل ، والثاني كالاول ، ذكره في الانتصار ثم نقل عبارته في الانتصار بما هذه صورته : من ما انفردت به الامامية القول بان من وطى عامداً في الفرج قبل الوقوف بالمشعر فعليه بدنة والحج من قابل ، ويجري عنهم بحرى من وطى قبل الوقوف بعرفة . وقال في المسائل الرسية : اعلم انه لا خلاف بين الامامية في ان المجامع ... العبارة التي تقدمت .

والعمل على القول المشهور ، لما تقدم من مرسله الصدوق في من لا يحضره الفقيه (١) عن الصادق (عليه السلام) وصحيفة معاوية بن عمار التي بعدها المروية في التهذيب ، وفي الكافي نحوها (٢) .

ونقل في المختلف عن الشيخ المفيد انه احتج بما روى عنه (صلى الله عليه وآله) انه قال : « الحج عرفة » (٣) ثم اجاب عنه بانه محمول على ان معظم الحج عرفة ثم قال : وهذا بعد تسليم الحديث . وبالجمله فان القول المذكور ضعيف ودليله غير ثابت ، ومع ثبوته

(١) ج ٢ ص ٢١٣ ، والوسائل الباب ١ و ٦ و ٢ من كفارات الاستمتاع .

وتقدم ص ٣٥٨

(٢) تقدمت ص ٣٥٩

(٣) مستدرک الوسائل الباب ١٨ من احرام الحج . وسنن البيهقي ج ٥

ص ٢١٦ . والجامع الصغير ج ١ ص ١٥٠

— ٣٦٨ — (هل التفريق بين الرجل والمرأة في الجماع قبل المشعر واجب ؟) ج ١٥

فهو غير ظاهر في المدعى ، فلا يعارض الخبرين الصحيحين الصريحين في الحكم المذكور .

السادس - ظاهر جملة من الاخبار المتقدمة وصريح بعضها وجوب التفريق بينهما . ونقل في المدارك انه مجمع عليه بين الاصحاب في حج القضاء ، ومحل خلاف في الحجة الاولى .

وظاهر المختلف ان التفريق مطلقاً محل خلاف ، حيث قل ؛ قال الشيخ في الخلاف ؛ اذا وجب عليهما الحج في المستقبل فاذا بلغا الى الموضع الذي واقعا فيه فرق بينهما ، واختلف اصحاب الشافعي هل هي واجبة او مستحبة (١) ؟ ولم ينص الشيخ هنا على احدهما . وفي النهاية والمبسوط ؛ وينبغي لهما ان يفترا . وليس صريحاً في احدهما إذ قد يستعمله كثيراً فيهما . وقد نص شيخنا علي بن بابويه على وجوبه فقال ؛ ويجب ان يفرق بينك وبين اهلك . وهكذا قال ابنه في المقتنع ومن لا يحضره الفقيه . وهو الظاهر من كلام ابن الجنيد . والروايات تدل على الامر بالتفريق ، فان قلنا الامر للوجوب كان واجباً وإلا فلا . انتهى .

اقول ؛ ظاهر كلامه هنا التردد في الحكم بالوجوب والتوقف فيه ، ولا وجه له بعد اعترافه بدلالة الروايات على الامر ، مع تصريحه في الاصول بان الامر حقيقة في الوجوب .

وما نقله عن الشيخ علي بن بابويه وابنه في كتابيه فهو عين عبارة كتاب الفقه الرضوي المتقدمة (٢) .

(١) المجموع للنووي ج ٧ ص ٣٨٨ و ٣٩٩ الطبعة الثانية .

(٢) ص ٣٥٩

ج ١٥ (هل التفريق واجب في مجموع الحجتين او حجة القضاء ؟) — ٣٦٩ —

وبالجمله فان الروايات المتقدمه مع كثرتها قد اتفقت على التفريق ، ومنها - ما هو بلفظ الامر وان كان بالجمله الفعلية ، وعبارة كتاب الفقه صريحة في الوجوب ، فلا مجال للتوقف فيه . وقد قطع في المنتهى بالوجوب من غير نقل خلاف إلا من العامة (١) .

والظاهر ان المخاطب بالوجوب هو الامام او نائبه الذي يحج بالناس ، كما هو المعمول عليه في الصدر الاول . ولم اقف على من تعرض لبيان ذلك من الاصحاب (رضوان الله - تعالى - عليهم) .
بقى الكلام هنا في التفريق هل هو في مجموع الحجتين او حجة القضاء خاصة ؟ وبيان غاية التفريق .

فنقل في المختلف عن الشيخ (قدس سره) انه حكم بالتفريق في حجة القضاء مدة بقائهما على النسك ، فاذا قضيا المناسك سقط هذا الحكم . ثم قال : وقال شيخنا علي بن بابويه : ويجب ان يفرق بينك وبين اهلك حتى تقضيا المناسك ثم تجتمعان ، فاذا حججتما من قابل وبلغتما الموضع الذي كان منكما ما كان فرق بينكما حتى تقضيا المناسك ثم تجتمعان . فاوجب التفريق في الحجتين معاً . وقال ابن الجنيد : يفرق بينهما ان كانت زوجته او امته الى ان يرجعا الى المكان الذي وقع عليها فيه من الطريق ، وهما في جميع ذلك ممتنعان من الجماع ، وان كانا قد احلا فاذا رجعا اليه جاز لهما ذلك ، فاذا حجا قابلا فبلغا ذلك المكان فرق بينهما ، ولا يجتمعان حتى يبلغ الهدي محله . فاثبت التفريق في الحجتين معاً ، وبعد قضاء الحج

(١) المجموع للنووي ج ٧ ص ٣٨٨ و ٣٩٩ الطبعة الثانية

— ٣٧٠ — (غاية التفريق في الحجة الاولى وفي الحجة الثانية) ج ١٥

الفاسد الى ان يبلغ في الرجوع الى مكان الخطيئة . انتهى كلامه
زيد مقامه .

اقول : لا ريب ان . ظواهر الاخبار المتقدمة دالة على وجوب
التفريق في الحجتين معاً ، ومنها كلامه (عليه السلام) في كتاب
الفقه الرضوي ، وهو عين ما نقله في المختلف عن الشيخ علي بن بابويه
ومنه يعلم ان مستنده في الحكم المذكور إنما هو الكتاب المذكور
لا ما توهمه في المختلف من ان مستنده رواية علي بن ابي حمزة
المتقدمة (١) وان كانت دالة على ذلك . ونقل هذه العبارة ايضاً
الصدوق في الفقيه عن ابيه في رسالته اليه في باب ما يجب على المحرم
اجتنابه من الرفث والفسوق والجدال في الحج (٢) .

وظاهر كلامه (عليه السلام) في كتاب الفقه ان غاية التفريق في
الحجة الاولى بعد واقعة الخطيئة الى ان يقضيا المناسك ويتحللا من
احرامهما ، وكذا في الحجة الثانية بعد الوصول الى محل الخطيئة .

وظاهر رواية علي بن ابي حمزة (٣) انه في الحجة الاولى يفرق بينهما
من ذلك المكان الى ان ينتهيا الى مكة ، وفي الحجة الثانية من وصول
ذلك المكان الى ان يحللا من جميع محرمات الحج والفراغ من جميع
المناسك . وكذا الاحلال من الحجة الثانية (٤) . ويحتمل حمل
الاحلال على بلوغ الهدي محله كما سيأتي .

وظاهر صحيحة زرارة او حسنته (٥) بالنسبة الى الحجة الاولى وجوب

(١) و(٣) و(٥) ص ٣٥٧ و٣٥٦ (٢) ص ٢١٢ و٢١٣

(٤) في النسخة الخطية : « . وكذا الاحلال في الحجة الثانية » وكيف

كان فيحتمل في هذه الجملة ان تكون زيادة من قلم النساخ

ج ١٥ (غاية التفريق في الحجة الاولى وفي الحجة الثانية) — ٢٧١ —

التفريق من المكان الذي احدثا فيه ، إلا انه لم يذكر غايته . وفي الحجة الثانية من بلوغ المكان الذي احدثا فيه الى ان يقضيا المناسك ويرجعا الى ذلك المكان . والواجب حمل هذه الرواية على ما قدمناه من الروايتين الاولتين ، بتقييد اطلاق الغاية في الحجة الاولى بما تقدم من قضاء المناسك ، وحمل الرجوع في الحجة الثانية الى ذلك المكان بعد قضاء المناسك على الاستحباب ، كما صرح به بعض الاصحاب .
واما صحيحة معاوية بن عمار الاولى فقد تضمنت انه ان لم يكن جاهلاً فان عليه ان يسوق بدنة ، ويفرق بينهما حتى يقضيا المناسك ويرجعا الى المكان الذي اصابا فيه ما اصابا . وظاهرها ان ذلك في الحجة الاولى ، ولم يتعرض للحجة الثانية . ومثلها في ذلك صحيحة سليمان بن خالد ورواية السرائر .

وظاهر كلام ابن الجنيد المتقدم نقله انه اوجب التفريق في الحجة الاولى من مكان الخطيئة الى ان يرجعا اليه . وهذه الاخبار تصلح لان تكون مستنداً له ، إلا صحيحة معاوية بن عمار الثانية ، فانها إنما اشتملت على الحجة الثانية ، إلا انه جعل غاية التفريق فيها بلوغ الهدي محله . ومثله في صحيحته الاخيرة من الروايات المتقدمة . والظاهر انه كناية عن الاحلال وان لم يكن عن جميع محرمات الاحرام وقضاء جميع المناسك ، كما تقدم في الروايات السابقة .

ولعل طريق الجمع بينها حمل تعدد هذه الغايات على مراتب الفضل والاستحباب ، فغاياته الاولى بلوغ الهدي محله ، وافضل منه قضاء جميع المناسك ، وافضل الجميع الرجوع الى موضع الخطيئة .
ثم ان عندي في المقام اشكالاً لم اقف على من تنبه له ولا بنه عليه

وهو ان جعل الغاية في جملة من هذه الاخبار قضاء المناسك والرجوع الى الموضع الذي احدثنا فيه ما احدثنا إنما يتم لو كان الاحرام بالحج من الميقات خارج مكة ، فانه لا بد له في الرجوع بعد الحج من المرور على ذلك المكان ان سلك تلك الطريق ، اما لو كان الحج من مكة - كما في حج التمتع وبعض اقسام الافراد - فانه يشكل ذلك بانه بعد الفراغ من المناسك ليس له رجوع الى ذلك الموضع ولا مرور عليه ، لانه بعد فراغه من جميع المناسك يتوجه الى بلاده ، والخطيئة إنما وقعت في سفره الى عرفة ، فكيف يتم ما اطلق في تلك الاخبار من ان غاية الافتراق قضاء جميع المناسك والرجوع الى ذلك الموضع ؟

فوائد

الاولى - قال الفاضل الخراساني في الذخيرة ! واعلم انه نقل الصدوق عن والده : فان اخذتما على طريق غير الذي كنتما اخذتما فيه العام الاول لم يفرق بينكما . وبمضمونه افق جماعة من الاصحاب كالفاضلين والشهيد وغيرهم . وهو متجه ، للاصل السالم من المعارض . واحتمل الشهيد الثاني وجوب التفريق في المتفق من الطريقين ، وهو ضعيف . انتهى .

اقول : ما نقله الصدوق عن والده مأخوذ - كما عرفت - من عبارة كتاب الفقه المتقدمة ، وهي مستند هذا الحكم . وهذا الحكم لم يوجد في شيء من اخبار المسألة إلا في الكتاب المذكور ، وكذا في رواية السرائر لكن باعتبار الغاية لا الابتداء ، بمعنى انهما ان رجعا في تلك الطريق فغاية التفريق هو ذلك المكان ، وان رجعا في غيره

كان غاية التفريق قضاء المناسك خاصة .

الثانية - معنى التفريق المأمور به في هذه الاخبار هو ان لا يجتمعا في مكان واحد الا ومعهما ثالث .

كما رواه في الكافي في الصحيح او الحسن الى ابان رفعه الى احدهما (عليهما السلام) (١) قال : « معنى (يفرق بينهما) اى لا يخلوان وان يكون معهما ثالث » وجملة : « وان يكون » بيان للجملة الاولى . وروى الشيخ في التهذيب في الصحيح عن ابان رفعه الى ابي جعفر وابي عبدالله (عليهما السلام) (٢) قال : « المحرم اذا وقع على اهله يفرق بينهما . يعنى بذلك : لا يخلوان وان يكون معهما ثالث » .

واعتبر الاصحاب في الثالث ان يكون بمبدأ ، لان وجود غير المميز كعدمه . وهو جيد ، لانه المتبادر من العبارة المذكورة بقرينة المقام .

الثالثة - او وطئ ناسياً او جاملاً فقد صرحنا بالاخبار المتقدمة بانه لا شيء عليه . والظاهر انه لا خلاف فيه عندنا . ونقل الخلاف فيه في المنتهى عن مالك وابي حنيفة واحمد والشافعي في القديم (٣) فانهم افسدوا به الحج واوجبوا البدنة . واخبارنا ترده .

والظاهر ان مثلها ما لو اكره على الجماع ، كما ذكره العلامة

(١) الفروع ج ٤ ص ٣٧٣ ، والوسائل الباب ٣ من كفارات الاستمتاع

(٢) التهذيب ج ٥ ص ٣١٩ و ٣٢٠ ، والوسائل الباب ٣ من كفارات

الاستمتاع .

(٣) المغني ج ٣ ص ٣٠٧ و ٣٢٤ و ٣٣٥ طبع مطبعة العاصمة .

— ٣٧٤ — (حكم المرأة كالرجل في الجماع قبل المشعر اذا طاوعته) ج ١٥

في المنتهى . وظاهر عبارته فيه انه اجماعي . ولحديث « رفع عن امي » (١) ولان الاكراه يرفع الفساد في حق المرأة لو اكرهها زوجها ، فكذا هو لو اكره ايضاً .

السابع - حكم المرأة في ما ذكر حكم الرجل ، من المضي في الحج وقضائه ، ووجوب البدنة ، متى طاوعته .

وتدل على ذلك صحيحة سليمان بن خالد ، وصحيحة معاوية للتقدمتان (٢) ورواية علي بن ابي حمزة (٣) .

وما رواه الشيخ في التهذيب (٤) عن خالد الاصم قال : « حججت وجماعة من اصحابنا وكانت معنا امرأة ، فلما قدمنا مكة جاءنا رجل من اصحابنا فقال : يا هؤلاء اني قد بليت . قلنا : بماذا ؟ قال : شكرت بهذه المرأة ، فاسألوا ابا عبدالله (عليه السلام) . فسألناه فقال : عليه بدنة . فقالت المرأة : فاسألوا لي ابا عبدالله (عليه السلام) فاني قد اشتيت ، فسألناه فقال (عليه السلام) : عليها بدنة » .

ويتحمل عنها البدنة في صورة الاكراه كما دلت عليه رواية علي ابن ابي حمزة (٥) وعبارة كتاب الفقه الرضوي . واما طعنه في المدارك في رواية علي بن ابي حمزة بانها ضعيفة ، وقول صاحب الذخيرة انها ضعيفة السند ، فيشكل التعويل عليها في الحكم المخالف للاصل ، فانه مردود بما صرح به كل منهما في غير موضع من ان ضعف السند

(١) الوسائل الباب ٣٠ من الخلل الواقع في الصلاة ، والباب ٥٦ من

جهاد النفس (٢) ص ٣٥٨ رقم ١ و٤

(٣) و(٥) ص ٣٥٧

(٤) ج ٥ ص ٣٣١ ، والوسائل الباب ٣ من كفارات الاستماتع

ج ١٥ (حكم الجماع بعد الوقوف بالمشعر وقبل طواف النساء) — ٣٧٥ —

مجبور بعمل الاصحاب متى اتفقوا على الحكم المذكور فيها ، وهو هنا كذلك ، فانه لا يخالف في الحكم المذكور في ما اعلم . وفي المنتهى لم ينقل الخلاف فيه إلا عن العامة (١) .

الثامن - لو جامع بعد الوقوف بالمشعر وقبل طواف النساء كان حجه صحيحاً ، وعليه بدنة . وهو يجمع عليه كما حكاه في المنتهى . ويدل على سقوط القضاء هنا الاصل المؤيد بمفهوم قول الصادق (عليه السلام) في صحيحة معاوية بن عمار المتقدمة (٢) : « اذا وقع الرجل بامرأته دون المزدلفة ، او قبل ان يأتي المزدلفة ، فعليه الحج من قابل » .

ويدل على سقوط القضاء مع وجوب البدنة مرسل الصدوق المتقدمة (٣) وقوله (عليه السلام) في كتاب الفقه (٤) : « فان كان الرجل جامعها بعد وقوفه بالمشعر فعليه بدنة ، وليس عليه الحج من قابل » .

ويدل على وجوب البدنة ايضاً مع صحة الحج ما رواه في الكافي في الصحيح الى سلمة بن محرز (٥) قال : « سألت ابا عبد الله (عليه

(١) المغني ج ٣ ص ٣٠٢ طبع مطبعة العاصمة

(٢) التهذيب ج ٥ ص ٣١٩ ، والوسائل الباب ٣ و٦ من كفارات

الاستمتاع

(٣) ص ٣٥٨

(٤) ص ٣٥٩ و٣٦٠

(٥) الوسائل الباب ١٠ من كفارات الاستمتاع

— ٣٧٦ — (حكم الجماع بعد الوقوف بالمشر وقبل طواف النساء) ج ١٥

(السلام) عن رجل وقع على أهله قبل ان يطوف طواف النساء . قال : ليس عليه شيء . فخرجت الى اصحابنا فاخبرتهم ، فقالوا : اتقاك ، هذا ميسر قد سأل عن مثل ما سألت فقال له : عليك بدنة . قال : قد دخلت عليه ، فقلت : جعلت فداك اني اخبرت اصحابنا بما اجبتني ، فقالوا : اتقاك ، هذا ميسر قد سأل عن ما سألت فقال له : عليك بدنة فقال : ان ذلك كان بلغه ، فهل بلغك ؟ قلت : لا . قال : ليس عليك شيء .

وروى الشيخ في الصحيح ايضاً الى سلمة بن محرز (١) « انه كان تمتع ، حتى اذا كان يوم النحر طاف بالبيت وبالصفا والمروة ، ثم رجع الى منى ولم يطف طواف النساء ، فوقع على أهله ، فذكره لاصحابه فقالوا : فلان قد فعل مثل ذلك ، فسأل ابا عبدالله (عليه السلام) فامر ان ينحر بدنة . قال سلمة : فذهبت الى ابي عبدالله (عليه السلام) فسألته فقال : ليس عليك شيء . فرجعت الى اصحابي فاخبرتهم بما قال ، فقالوا : اتقاك واعطاك من عين كدرة . فرجعت الى ابي عبدالله (عليه السلام) فقلت : اني لقيت اصحابي فقالوا : اتقاك ، وقد فعل فلان مثل ما فعلت فامر ان ينحر بدنة . فقال : صدقوا ما اتقيتكم ولكن فلان فعله متعمداً وهو يعلم ، وانت فعلته وانت لا تعلم ، فهل كان بلغك ذلك ؟ قال : قلت : لا والله ما كان بلغني . فقال : ليس عليك شيء .

وروى في الكافي في الصحيح او الحسن عن معاوية بن عمار (٢)

(١) التهذيب ج ٥ ص ٤٨٦ ، والوسائل الباب ١٠ من كفارات الاستمتاع

(٢) الفروع ج ٤ ص ٣٧٨ ، والوسائل الباب ٩ و ١٨ من كفارات

الاستمتاع

ج ١٥ (حكم الجماع في ما دون الفرج قبل المشعر او بعده) — ٣٧٧ —

قال : « سألت ابا عبدالله (عليه السلام) عن متمتع وقع على اهله ولم يزور . قال : ينحر جزوراً - وقد خشيت ان يكون قد ثلم حجه - ان كان عالماً ، وان كان جاهلاً فلا شيء عليه . وسألته عن رجل وقع على امرأته قبل ان يطوف طواف النساء . قال : عليه جزور سميئة ، وان كان جاهلاً فليس عليه شيء . قال : وسألته عن رجل قبل امرأته ، وقد طاف طواف النساء ولم تطف هي . قال : عليه دم يهرقه من عنده . »

وروى في الكافي في الصحيح عن عيص بن القاسم (١) قال : « سألت ابا عبد الله (عليه السلام) عن رجل واقع اهله حين ضحى قبل ان يزور البيت . قال : يهريق دماً . »

التاسع - او جامع في ما دون الفرجين قبل الوقوف بالمشعر او بعده ، كالتفخيذ ونحوه ، صح حجه ، ووجب عليه البدنة . والظاهر انه لا خلاف فيه .

وبدل عليه ما تقدم في صحيحة معاوية بن عمار (٢) وهي الاخيرة من صحاحه .

وقد تضمنت ايضاً ان حكم المرأة كالرجل في ذلك لو طاعته . ومع اكراهه لها فعليه بدنتان . إلا انها تضمنت ان عليهما الحج من قابل في الصورة المذكورة . ولا قائل به . والاخبار تدفعه ، إذ وجوب الحج إنما هو في صورة الجماع الحقيقي لا في هذه الصورة . وإيضاً فانه في صورة الجماع الحقيقي لا يجب على المرأة الحج مع الاستكراه ولا البدنة ، وهذا الخبر مع تضمنه تحمل الزوج البدنة عنها تضمن

(١) الوسائل الباب ٩ من كفارات الاستمتاع (٢) ص ٣٥٨ رقم ٤

— ٣٧٨ — (بدل البدنة الواجبة بالجماع بعد المشعر عند العجز عنها) ج ١٥

وجوب الحج عليهما . واعلمه قد تطرق الى الخبر المذكور نوع من التحريف الذي اوجب ذلك .

وتدل على ذلك صحيحته الاخرى (١) وهي الثانية من صحاحه المتقدمة حيث اشتملت على انه ان كان افضى اليها فعليه بدنة والحج . من قابل ، وان لم يكن افضى اليها فعليه بدنة وليس عليه الحج من قابل . وقد تقدم في كلامه (عليه السلام) في كتاب الفقه الرضوي (٢): « فان كان الرجل جامعها دون الفرج فعليه بدنة وليس عليه الحج من قابل » .

واطلاق هذه النصوص - وكذا عبارات جملة من الاصحاب - يقتضي وجوب البدنة في الصورة المذكورة انزل ام لم ينزل ، وكذا المرأة الا ان العلامة في المنتهى تردد في الحكم المذكور ، فقال : لا ريب في وجوبها مع الانزال ، وهل تجب بدونه ؟ فيه تردد : ورد في المدارك بانه لا وجه له بعد اطلاق النص بالوجوب ، وتصريح الاصحاب بوجوب الجزور بالتقبيل ، والشاة بالمس بشهوة ، كما سيجيء بيانه ان شاء الله (تعالى) . انتهى .

العاشر - قد تقدم في سابق هذا الموضع انه لو جامع بعد الوقوف بالمشعر وقبل طواف النساء ، كان حجه صحيحاً ، وعليه بدنة . وقد تقدمت النصوص الدالة على وجوب البدنة في الصورة المذكورة .

بقي ان الاصحاب (رضوان الله - تعالى - عليهم) قد صرحوا بانه مع العجز عن البدنة فبقرة او شاة ، وبعض رتب الشاة على البقرة فاوجب البقرة اولاً ثم الشاة مع تعذرهما .

ج ١٥ (بدل البدنة الواجبة بالجماع بعد المشعر عند العجز عنها) — ٣٧٩ —

قال في المدارك بعد نقل ذلك ؛ انه قد اعترف جملة من الاصحاب بعدم الوقوف على مستنده . والظاهر انه اشار بذلك الى ما ذكره جده (قدس سرهما) في المسالك والروضة ، حيث قال في الاول - بعد نقل عبارة المصنف الدالة على التخيير بين الشاة والبقرة بعد المعجز عن البدنة - ما لفظه ؛ لا اشكال في وجوب البدنة للجماع وبعد المقتين وقبل طواف الزيارة ، بل بعده ايضاً قبل طواف النساء وانما الكلام في هذين البدلين ، فان النصوص خالية عن البقرة وعن الشاة من جهة كونهما بدلاً ، وانما الموجود في رواية معاوية بن عمار ونجوب جزور مطلقاً ؛ وفي رواية الغيص بن القاسم دم . لكن الذي عليه الاصحاب هو التفصيل ، فالعمل به متعين ، ولعل فيه جمعاً بين الروايتين . لكن الموجود في كلامهم ان الشاة مرتبة على العجز عن البقرة ، كما ان البقرة مرتبة على البدنة . والمصنف هنا خير بين الشاة والبقرة . وما ذكره اول . انتهى .

اقول ؛ لا ريب ان مستند الاصحاب في الحكم المذكور هو ما رواه الصدوق في الفقيه عن خالد بن عمار القلانسي (١) قال ؛ « سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل اتى اهله وعليه طواف النساء قال ؛ عليه بدنة . ثم جاءه آخر فسأله عنها ، فقال ؛ عليه بقرة . ثم جاءه آخر فسأله عنها ، فقال ؛ عليه شاة . فقلت بعد ما قاموا ؛ اصلحك الله (تعالى) كيف قلت ؛ عليه بدنة ؟ فقال ؛ انت موسر وعليك بدنة ، وعلى الوسط بقرة ، وعلى الفقير شاة » .

وحيث ان الفاضلين المذكورين ومثلهما صاحب الذخيرة - حيث

(١) الفقيه ج ٢ ص ٢٣١ ، والوسائل الباب ١٠ من كفارات الاستمتاع

— ٣٨٠ — (بدل البدنة الواجبة بالجماع قبل المشعر عند العجز عنها) ج ١٥

اقتضى اثر صاحب المدارك كما هي عادته غالباً - لم ينفوا على الرواية المذكورة ، وقعوا في ما ذكروا .

الا انه قد تقدم نقلا عن صاحب الكافي انه قال - بعد نقل رواية علي بن ابي حمزة المتقدمة في الموضع الاول (١) المتضمنة لوجوب البدنة على المجمع - ما صورته (٢) ؛ وفي رواية اخرى : « فان لم يقدر على بدنة فاطعام ستين مسكيناً ، لكل مسكين مدّ ، فان لم يقدر فصيام ثمانية عشر يوماً . وعليها ايضاً كمثلها ان لم يكن استكرهاها » . والظاهر اختصاص هذا الحكم ببدنة المجمع قبل الموقفين ، ووجوب البقرة والشاة على النحو المذكور آنفاً مختص ببدنة المجمع بعد الموقفين .

بقى الاشكال ايضاً في انه قد تقدم في صدر الفصل الاول من هذا الصنف (٣) نقل صحيحة علي بن جعفر عن اخيه موسى (عليه السلام) في تفسير الآية : « فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج » (٤) قال (عليه السلام) : الرفث : الجماع ... الى ان قال : فمن رفث فعليه بدنة ينحرها وان لم يجد فشاة ... الحديث . وبذلك يعظم الاشكال في المقام . ولم اقف في كلام احد من الاصحاب (رضوان الله عليهم) على التعرض لذكر بدل البدنة الواجبة بالجماع قبل المشعر مع تعذرهما . والذي وقفت عليه في الاخبار مرسلة الكليني الدالة على الاطعام كما عرفت ، وصحيحة علي بن جعفر المذكورة الدالة على

(١) ص ٣٥٧

(٢) الفروع ج ٤ ص ٢٧٤ ، والوسائل الباب ٤ من كفارات الاستمتاع

(٤) سورة البقرة ، الآية ١٩٧

(٣) ص ٣٤٠

ج ١٥ (بدل البدنة الواجبة بافساد الحج عند العجز عنها) — ٣٨١ —

الشاة . والجمع بالتخيير بينهما ممكن .

وروى في الكافي عن ابي خالد القمط (١) قال : « سألت ابا عبد الله (عليه السلام) عن رجل وقع على امرأته يوم النحر قبل ان يزور قال : ان كان وقع عليها بشهوة فعليه بدنة ، وان كان غير ذلك فبقرة . قلت : او شاة ؟ قال : او شاة » ولم اقف على قائل بمضون هذا التفصيل .

والعلامة في المنتهى بعد ان ذكر هذا الحكم لم يورد له دليلاً إلا حسنة معاوية بن عمار ، وصحيحة العيص المشار اليها في كلام المسالك ورواية القمط المذكورة ، ولم يتعرض لنقل رواية خالد يباع القلانس وهذا من ما يؤيد ما صار اليه المتأخرون من انكار النص في المسألة ، حيث ان هذا كلام من تقدمهم من مثل العلامة ونحوه .

والعجب انه نقل ايضاً في جملة ذلك ما رواه ابن بابويه عن ابي بصير (٢) قال : « سألت ابا عبد الله (عليه السلام) عن رجل واقع امرأته وهو محرم . قال : عليه جزور كوما . فقال : لا يقدر ؟ قال : ينبغي لاصحابه ان يجمعوا له ولا يفسدوا عليه حجه » وهذه الرواية - كما ترى - انما تدل على خلاف موضوع المسألة من الانتقال الى البقرة ثم الشاة ، حيث ان ظاهر الخبر تعين البدنة ، وان عجز فيسمى في حصولها ولو بالاستعانة بالناس .

الحادي عشر - قال الشيخ : ولو عجز عن البدنة الواجبة بالافساد فعليه بقرة ، فان عجز فسبع شياه ، فان عجز فقيمة البدنة دراهم ،

(١) الفروع ج ٤ ص ٢٧٨ ، والوسائل الباب ٩ من كفارات الاستمتاع

(٢) الفقيه ج ٢ ص ٢١٣ ، والوسائل الباب ٣ من كفارات الاستمتاع

— ٣٨٢ — (بدل البدنة الواجبة بافساد الحج عند العجز عنها) ج ١٥

تصرف في الطعام ويتصدق به ، فان عجز صام عن كل مدّ يوماً .
كذا نقله عنه في المنتهى والدروس . ونقل عنه في المنتهى انه قال بعد
ذلك : وفي اصحابنا من قال هو بخير . ونقلنا ايضاً عن ابن بابويه انه
قال : من وجب عليه بدنة في كفارة فلم يجدها فعليه سبع شياه ، فان
لم يقدر صام ثمانية عشر يوماً بمكة او في منزله .

وفي الدروس : انه قال في التهذيب : روى اطعام ستين مسكيناً لكل
مسكين مد ، فان عجز صام ثمانية عشر يوماً . ذكره في الرجل والمرأة .
اقول : الظاهر ان هذه الرواية هي التي تقدم عن الكافي نقلها بعد
نقل رواية علي بن ابي حمزة ، المتقدم جميع ذلك في الموضع الاول ،
وقد تقدمت في سابق هذا الموضع ايضاً .

ونقل في المنتهى عن الشيخ (قدس سره) انه استدل على ما قدمنا
نقله عنه باجماع الفرقه واخبارهم وطريقة الاحتياط .
وظاهره في المنتهى القول بما ذكره الشيخ من الترتيب في البدنة
وما بعدها من البقرة ثم الشياه السبع ثم الصدقة ثم الصوم . وفي الدروس
اقتصر على نقل القولين المذكورين .

اقول : والذي وقفت عليه من الاخبار المتعلقة بهذه المسألة هو
ما رواه المشايخ الثلاثة عن داود بن فرقد عن ابي عبد الله (عليه
السلام) (١) : « في الرجل تكون عليه بدنة واجبة في فداء . قال :
اذا لم يجد بدنة فسبع شياه ، فان لم يقدر صام ثمانية عشر يوماً »
وزاد في الفقيه والتهذيب : « بمكة او في منزله » .

(١) الفروع ج ٤ ص ٣٨٥ ، والفقيه ج ٢ ص ٢٢٢ ، والتهذيب ج ٥ ص

٤٨١ ، والوسائل الباب ٢ من كفارات الصيد . والراوي هو داود الرقي

ج ١٥ (حكم الجماع قبل اكمال طواف النساء في الحج) — ٣٨٣ —

والظاهر ان هذه الرواية هي مستند الصدوق في ما نقل عنه . إلا انها ظاهرة في كون تلك البدنة فداء ، وهو اخص من الكفارة ، فلا تنهض حجة في ما ادعاه هنا . نعم هي ظاهرة في البدنة التي في كفارة النعامة ونحوها . ولكنها معارضة بالاخبار الكثيرة الصحيحة الصريحة في بيان بدل بدنة الصيد ، كما تقدم في محله . فالقول بها ساقط في كلا الموضعين .

وما رواه الحميري في كتاب قرب الاسناد (١) عن عبدالله بن الحسن عن جده علي بن جعفر عن اخيه موسى بن جعفر (عليه السلام) قال : « سألته عن الرفث والفسوق والجدال ، ما هو ؟ وما على من فعله ؟ قال : الرفث : جماع النساء ، والفسوق : الكذب والمفاخرة ، والجدال : قول الرجل : لا والله وبلى والله . فمن رفث فعليه بدنة ينجرها فان لم يجد فشاة . وكفارة الجدال والفسوق شيء يتصدق به اذا فعله وهو محرم » ورواه علي بن جعفر في كتابه مثله (٢) ولا اعرف به قائلًا من الاصحاب .

واما ما ذكره الشيخ (قدس سره) فلم اقف له على دليل .
الثاني عشر - قد تقدم ان الجماع قبل طواف النساء موجب للبدنة اما لو طاف منه اشواطاً ، فان اكمل منه خمسة فلا كفارة ، وان كانت ثلاثة فما دون وجبت الكفارة ، وفي الاربعة قولان .

وتفصيل هذه الجملة ان وجوب الكفارة في الثلاثة فما دون من ما لا اشكال فيه - بل قال شيخنا الشهيد الثاني : انه لا خلاف في وجوب البدنة لو كان الوقاع قبل اربعة اشواط من طواف النساء ، وعدم الوجوب

(١) و(٢) الوسائل الباب ٣ من كفارات الاستمتاع

— ٣٨٤ — (حكم الجماعة قبل اكمال طواف النساء في الحج) ج ١٥

لو اكمل خمسة - وانما الخلاف والاشكال في ما بينهما ، فعن الشيخ انه قال : اذا طاف من طواف النساء شيئاً بعد قضاء مناسكه ثم جامع ، فان كان قد طاف منه اكثر من النصف بنى عليه بعد الغسل ولم تلزمه الكفارة ، وان كان اقل من النصف كان عليه الكفارة واعادة الطواف . وقال ابن ادریس : اما اعتبار النصف في صحة الطواف والبناء عليه فصحيح ، واما سقوط الكفارة ففيه نظر ، لان الاجماع حاصل على ان من جامع قبل طواف النساء وجبت عليه الكفارة ، وهذا جامع قبل طواف النساء ، فالاحتياط يقتضي ايجاب الكفارة . وظاهر كلام ابن ادریس هنا وجوب الكفارة وان كان قد طاف خمسة . وهو خلاف الاجماع المدعى في المسألة ، كما تقدمت الاشارة اليه . وبذلك ايضاً صرح شيخنا الشريد الثاني في المسالك .

وقال في المدارك : وما ذكره ابن ادریس من ثبوت الكفارة قبل اكمال السبع لا يخلو من قوة ، وان كان اعتبار الخمسة لا يخلو من رجحان ، عملاً بالروايتين المتضمنتين لانتفاء الكفارة بذلك ، المطابقتين لمقتضى الاصل والاجماع المنقول .

والذي وقفت عليه من الاخبار ما رواه ثقة الاسلام في الكافي والصدوق في من لا يحضره الفقيه في الصحيح الى حمران بن اعين - وهو عمود ، وحديثه عند اصحاب هذا الاصطلاح معدود في الحسن - عن ابي جعفر (عليه السلام) (١) قال : « سألته عن رجل كان عليه طواف النساء وحده فطاف منه خمسة اشواط ، ثم غمزه بطنه فخاف ان

(١) الفروع ج ٤ ص ٣٧٩ ، والفقيه ج ٢ ص ٢٤٥ و ٢٤٦ ، والوسائل

الباب ١١ من كفارات الاستمتاع

ج ١٥ (حكم الجماع قبل اكمال طواف النساء في الحج) — ٣٨٥ —

يبدره فخرج الى منزله فنفض ، ثم غشى جاريته . قال : يغتسل ثم يرجع فيطوف بالبيت طوافين ، تمام ما كان قد بقى عليه من طوافه ، ويستغفر الله ، ولا يعود .

وزاد في الكافي : « وان كان طاف طواف النساء فطاف منه ثلاثة اشواط ، ثم خرج فغشى ، فقد افسد حجه ، وعليه بدنة ، ويغتسل ثم يعود فيطوف اسبوعاً » .

والظاهر ان المراد بافساد الحج الكناية عن حصول ثلم فيه ، او افساد الطواف ، والمراد بالحج الطواف مجازاً . ولا استبعاد في التجوز والتعبير عن الجزء باسم الكل .

وقال في المختلف : وعلى هذه الرواية عول الشيخ (رضوان الله - تعالى - عليه) ثم قال : وقول الشيخ عندي هو المعتمد . وعلله ايضاً - زيادة على الرواية - بان الاصل براءة الذمة . ولانه مع تجاوزه النصف يكون قد اتى بالاكثير ، فحكمه حكم من اتى بالجميع .

واورد عليه ان الرواية غير دالة على ما ذكره الشيخ من ان الاعتبار في عدم وجوب الكفارة بمجاورة النصف ، وانما رتب فيها على طواف الخمسة . ولهذا ان ظاهر المحقق وهو في المنتهى اعتبار الخمسة ، وكذا الشهيد في الدروس .

والظاهر ان مستند الشيخ هنا انما هو ما رواه في من لا يحضره الفقيه عن ابي بصير عن ابي عبدالله (عليه السلام) (١) : « في رجل نسي طواف النساء . قال : اذا زاد على النصف وخرج ناسياً ، أمر من يطوف عنه ، وله ان يقرب النساء اذا زاد على النصف » .

(١) الفقيه ج ٢ ص ٢٤٦ ، والوسائل الباب ٥٨ من الطواف

— ٢٨٦ — (حكم الجماع قبل اكمال طواف النساء في الحج) ج ١٥

قال العلامة في المنتهى - بعد ايراد حسنة حمران ووصفها بالصحة - ما صورته ! وهي انما تدل على سقوطها عن من جامع وقد طاف خمسة اشواط . فان احتج بمفهوم قوله ؛ « فطاف منه ثلاثة اشواط » كان للمنازع ان يحتج بمفهوم الخمسة . وبالجملية فالذي نختاره نحن انه لا كفارة عليه اذا طاف خمسة اشواط ، اما لو طاف اربعة اشواط فانه وان تجاوز النصف لكن الكفارة تجب عليه ، عملاً بالاخبار الدالة على وجوب الكفارة على من جامع قبل طواف النساء ، اذ هو ثابت في حق من طاف بمضه ، السالم عن معارضة طواف خمسة اشواط . اما ابن ادريس فانه اعتبر بمجاوزة النصف في صحة الطواف والبقاء عليه لا في سقوط الكفارة ، وقال ؛ الاجماع حاصل على ان من جامع قبل طواف النساء فان الكفارة تجب عليه . وهو متحقق في ما اذا طاف دون الاشواط مع ان الاحتياط يقتضي وجوب الكفارة . ولا تعويل على هذا الكلام مع ورود الحديث الصحيح وموافقة عمل الاصحاب عليه . انتهى .

اقول : يمكن ان يناقش فيه أولاً : بان ما ادعاه من معارضة مفهوم الخمسة لمفهوم الشرط في قوله ؛ « فان طاف منه ثلاثة اشواط » لا معنى له ، اذ لا مفهوم في جانب الخمسة بالكلية ، وذلك ان الخمسة انما هي في كلام السائل لا في كلام الامام (عليه السلام) وحيث وقع السؤال عن حكمها اجاب (عليه السلام) فيها بما حاصله انه لا شيء عليه من كفارة ولا افساد . وبيان الحكم في المسؤول عنه لا يقتضي نفيه عن ما ادعاه .

وثانياً ؛ ان ما احتج به - من اطلاق الاخبار الدالة على وجوب الكفارة على من جامع قبل طواف النساء - ففيه ان المتبادر المنساق

الى الذهن من تلك الاخبار انما هو من لم يدخل في الطواف بالكلية ولم يأت بشيء منه . قال بعض الفضلاء : والتعويل على ظاهر العمومات اللفظية - بعد ان يكون المنساق الى الذهن بعض الانواع - لا يخلو من اشكال ، كما اشرنا اليه مراراً . انتهى ، وهو جيد .

وثالثاً : ان وصفه رواية حمران بالصحة هنا وفي المختلف ايضاً لا يوافق مقتضى اصطلاحه ، فان الرجل لم ينقل توثيقه في شيء من كتب الرجال وان كان المفهوم من الاخبار مدحه . وما ابعد ما بين وصف هذه الرواية بالصحة وردّها بالضعف كما ذكره في المدارك حيث قال : ان حمران لم ينص الاصحاب عليه بتوثيق ولا مدح يعتد به . ولهذا قوى مذهب ابن ادريس في المسألة ، كما تقدم نقله عنه . اقول : المفهوم من الاخبار جلالة الرجل المذكور وعظم منزلته عند الأئمة (عليهم السلام) فلا يلتفت الى ما ذكره (قدس سره) . وقال في الذخيرة : ولو قيل بعدم لزوم الكفارة بعد مجاوزة الثلاثة لم يكن بعيداً ، نظرا الى مفهوم رواية حمران ، مع اعتضاده بالاصل ، وعدم شمول ما دل على الكفارة قبل طواف النساء لمحل البحث كما بيناه . والمسألة عندي لا تخلو من اشكال . انتهى . وهو جيد . الا ان فيه ان هذا المفهوم معارض بمفهوم رواية أبي بصير المتقدمة التي قد عرفت انها مستند الشيخ .

وبالجملة فالمسألة كما ذكره (قدس سره) محل اشكال .

الثالث عشر - قد صرح جملة من الاصحاب بان من جامع في احرام العمرة قبل السعي فسدت عمرته ، وعليه البدنة والقضاء . وظاهر العلامة في المنتهى انه موضع وفاق . ونقل في المختلف عن الشيخ في

النهاية والمبـسوط انه قال : من جامع امرأته وهو محرم بعمرة مبتولة قبل ان يفرغ من مناسكها ، فقد بطلت عمرته ، وكان عليه بدنة ، والمقام بمكة الى الشهر الداخل الى ان يقضي عمرته ، ثم ينصرف ان شاء . وعن ابن ابي عتيق انه قال : واذا جامع الرجل في عمرته بعد ان طاف بها وسعى قبل ان يقصر ، فعليه بدنة ، وعمرته تامة ، فاما اذا جامع في عمرته قبل ان يطوف لها ويسعى ، فلم احفظ عن الأئمة (عليهم السلام) شيئاً اعرفكم به ، فوقفـت عند ذلك ، ورددت اليوم (عليهم السلام) . وعن ابي الصلاح : في الوطء في احرام المتعة قبل طوافها وسعيها فساد المتعة وكفارة بدنة .

قال في المختلف بعد نقل هذه الاقوال : والوجه انه ان جامع قبل السعي في العمرة فسدت عمرته ، سواء كانت عمرة التمتع او العمرة المفردة ، وعليه بدنة ، والاتيان بها ، اما كون القضاء في الشهر الداخل فسيأتي بحثه . انتهى .

اقول : والذي وقفت عليه من اخبار المسألة ما رواه الشيخ في الصحيح عن بريد بن معاوية العجلي (١) قال : « سألت ابا جعفر (عليه السلام) عن رجل اعتمر عمرة مفردة ، فغشى اهله قبل ان يفرغ من طوافه وسعيه . قال : عليه بدنة لفساد عمرته ، وعليه ان يقيم الى الشهر الآخر ، فيخرج الى بعض المواقيت فيحرم بعمرة » . وما رواه الصدوق في من لا يحضره الفقيه (٢) في الحسن عن علي بن رثاب عن مسمع عن ابي عبدالله (عليه السلام) « في الرجل

(١) التهذيب ج ٥ ص ٣٢٤ ، والوسائل الباب ١٢ من كفارات الاستمتاع

(٢) ج ٢ ص ٢٧٥ ، والوسائل الباب ١٢ من كفارات الاستمتاع

يعتمر عمرة مفردة ، ثم يطوف بالبيت طواف الفريضة ، ثم يغشى أهله قبل أن يسعى بين الصفا والمروة ؟ قال : قد أفسد عمرته ، وعليه بدنة ، وعليه أن يقيم بمكة حتى يخرج الشهر الذي اعتمر فيه ثم يخرج إلى الوقت الذي وقته رسول الله (صلى الله عليه وآله) لأهله فيحرم منه ويعتمر » ورواه الكليني في الكافي (١) .

وطعن في الذخيرة في هذه الرواية بضعف السند . وهو ظاهر المدارك أيضاً . والظاهر أن منشأ أخذ الرواية المذكورة من الكافي ، حيث أنه رواها فيه بطريق فيه سهل ، وإلا فهي في كتاب من لا يحضره الفقيه صحيحة ، كما لا يخفى على من راجع فهرسته (٢) .

وما رواه في الكافي في الصحيح إلى أحمد بن أبي علي عن أبي جعفر (عليه السلام) (٣) « في رجل اعتمر عمرة مفردة ، ووطئ أهله وهو محرم قبل أن يفرغ من طوافه وسعيه ؟ قال : عليه بدنة لفساد عمرته وعليه أن يقيم بمكة حتى يدخل شهر آخر ، فيخرج إلى بعض المواقيت فيحرم منه ثم يعتمر » .

وهذه الروايات - كما ترى - ظاهرة الدلالة في ما ذكره الشيخ من اختصاص الحكم المذكور بالعمرة المفردة . وظاهر كلام الأصحاب العموم لما لو كانت عمرة تمتع أو مفردة ، بل صرح بذلك العلامة في المختلف كما عرفت وغيره . ولم أقف له على دليل .

(١) الفروع ج ٤ ص ٥٣٨ و ٥٣٩ ، والوسائل الباب ١٢ من كفارات

الاستمتاع

(٢) ذكر في جامع الرواة ج ٢ ص ٥٣٧ : أن طريق الصدوق إلى علي بن

رئاب الراوي عن مسمع صحيح

(٣) الفروع ج ٤ ص ٥٣٨ ، والوسائل الباب ١٢ من كفارات الاستمتاع

قال في المدارك ! وربما اشعرت به صحيحة معاوية بن عمار (١) قال :
« سألت ابا عبدالله (عليه السلام) عن تمتع وقع على امرأته ولم
يقصر . قال : ينحر جزوراً - وقد خشيت ان يكون قد ثلم حجه -
ان كان عالماً ، وان كان جاهلاً فلا شيء عليه » فان الخوف من تطرق
الفساد الى الحج بالوقاع بعد السعي وقبل التقصير ربما اقتضى تحقق
الفساد بوقوع ذلك قبل السعي . انتهى . وفيه تأمل ..

فوائد

الاولى - اعلم ان الشيخ واكثر الاصحاب (رضوان الله عليهم) لم
يتعرضوا للحكم بوجوب اتمام العمرة الفاسدة ، كما صرحوا به في
الحج ، وقطع العلامة في القواعد والشهيدان بالوجوب . ومستند غير
ظاهر ، فان اخبار المسألة المذكورة خالية منه ، بل ظاهرها العدم ،
لتصريحها بفساد العمرة . لا يقال : ان الحج ايضاً مع كونه فاسداً
- كما صرحوا به - يجب اتمامه ، فالحكم بالفساد لا ينافي وجوب
الاتمام . قلنا : ان وصف الحج بالفساد إنما وقع في كلامهم لا في
الاخبار ، كما قدمنا الاشارة اليه . بل ظاهر الاخبار انما هو صحته
وجوب اتمامه . وما اوقعه فيه من الجماع منجر بالبدنة والاعادة
من قابل .

الثانية - انه على تقدير القول بوجوب الاكمال ، فهل يجب اكمال
الحج لو كانت العمرة الفاسدة عمرة تمتع ، حتى لو كان الوقت
واسماً واستأنف العمرة واتى بالحج لم يكف ؟ وجهان ، واستوجه

(١) الفروع ج ٤ ص ٤٤٠ ، والوسائل الباب ١٣ من كنارات الاستمتاع

شيخنا الشهيد الثاني وجوب اكمالهما ثم قضائهما ، لما يسهما من الارتباط . ورده سبطه في المدارك بانه ضعيف ، قال : لان الارتباط انما ثبت بين الصحيح منهما لا الفاسد . وهو جيد .

الثالثة - لو كان الجماع في العمرة بعد السعي وقبل التقصير لم تقسب العمرة وان وجبت البدنة . وظاهر جملة من الاصحاب شمول هذا الحكم للعمرة التمتع والمفردة .

والمروي في الاخبار الاول ، ومنها - صحيحة معاوية بن عمار المتقدمة ، ومنها - صحيحة الحلبي او حسنته (١) قال : « سألت ابا عبدالله (عليه السلام) عن رجل طاف بالبيت ثم بالصفاء والمروة وقد تمتع ، ثم عجل فقبل امرأته قبل ان يقصر من رأسه . فقال : عليه دم يهرقه . وان جامع فعليه جزور او بقرة » .

الى غير ذلك من الاخبار الآتية ان شاء الله (تعالى) في بحث التقصير . ولم نقف في شيء من الاخبار على مثل ذلك في العمرة المفردة ، فما ذكره (رضوان الله عليهم) من العموم لا اعرف له دليلا .

الرابعة - اعلم ان العلامة في القواعد قال : ولو جامع في احرام العمرة المفردة او التمتع بها - على اشكال - قبل السعي عامداً عالماً بالتحريم ، بطلت عمرته ووجب اكمالها ، وقضاؤها ، وبدنة .

وظاهر هذه العبارة حصول الاشكال في إلحاق عمرة التمتع بالعمرة المفردة في هذا الحكم . ووجه ظاهر من ما قدمناه من الاخبار الدالة على ان هذا الحكم انما هو في العمرة المفردة ، كما ذكره الشيخ ، لا مطلقاً كما هو المشهور عندهم .

(١) الفروع ج ٤ ص ٤٤٠ ، والوسائل الباب ١٣ من كفارات الاستمتاع

إلا انه نقل عن الشيخ فخر الدين في شرحه على الكتاب في بيان الاشكال : ان الاشكال انما هو في فساد الحج بعدها لا في فساد العمرة ، قال : ومنشأ الاشكال ، من دخول العمرة في الحج ، ومن انفراد الحج بالاحرام . ونسب ذلك الى تقرير والده .

قال في المدارك : ولا يخفى ضعف الاشكال على هذا التوجيه ، لان حج التمتع لا يعقل صحته مع فساد العمرة المتقدمة عليه . انتهى . وهو جيد .

وما ذكره الفاضل المذكور عن والده (قدس سرهما) وان كان - كما عرفت - ضعيفاً إلا انه غير بعيد ، حيث ان ظاهر العلامة (قدس سره) في كتبه اتحاد العمرتين في الحكم المذكور كما تقدم ، وكذا غيره من الاصحاب . ولذا قال المحقق الثاني في شرحه على الكتاب بعد ذكر العبارة : لا يظهر لهذا الاشكال موضع ، لان وجوب الاحكام المذكورة مشترك بين عمرة الافراد والتمتع ، وإنما الذي هو محل النظر وجوب اتمامها واتمام الحج ووجوب قضائهما ، بناء على ان عمرة التمتع لا تنفرد عن حجه ، والشروع فيها شروع فيه . والاصح وجوب الامرين معاً . انتهى . وفيه ما عرفت .

الخامسة - ظاهر الاخبار المتقدمة تدل على ايقاع القضاء في الشهر الداخل عليه بعد ذلك الشهر بلا فصل . ويجب المصير اليه وان قلنا بالاكفاء بين العمرتين بعشرة ايام في غير هذه الصورة . وظاهر الاصحاب كون ذلك هنا على جهة الافضلية لا الوجوب . والى ما اخترناه هنا جنح في المدارك ايضاً .

بقى هنا شيء ، وهو ان اعتبار الفصل بين العمرتين بالشهر ار

العشرة أيام - مثلاً - إنما هو بالنسبة الى العمرة الصحيحة ، والعمرة هنا صارت فاسدة ، فوجوب التأخير الى الشهر الداخل لا يظهر لي وجهه . والله العالم .

المسألة الثانية - الظاهر انه لا خلاف بين الاصحاب (رضوان الله - تعالى - عليهم) في وجوب البدنة بالاستمنا ، وهو استدعاء المني وطلبه بالعبت بذكره بيده ، او ملاعبة غيره ، مع حصوله ، وإنما الخلاف في كونه مفسداً للحج اذا وقع قبل المشعر ، ووجوب القضاء به ، فذهب الشيخ في النهاية والمبسوط الى ذلك ، ونقله في المختلف ايضاً عن ابن البراج وابن حمزة . إلا ان المنقول عن الشيخ إنما هو التعبير بان من عبث بذكره حتى امنى كان حكمه حكم من جامع على السواء في اعتبار ذلك قبل الوقوف بالمحضر في انه يلزمه الحج من قابل ، وان كان بعد ذلك لم يكن عليه غير الكفارة شيء . انتهى . ونقل عن ابي الصلاح : ان في الاستمنا بدنة - قال : وكذا قال ابن ادريس - دون الفساد . ونقل ابن ادريس هذا القول الذي ذهب اليه عن الشيخ في الخلاف والاستبصار .

واختار في المختلف الاول ، واستدل عليه بما رواه الشيخ عن اسحاق بن عمار في الموثق عن ابي الحسن (عليه السلام) (١) قال : « قلت : ما تقول في محرم عبث بذكره فامنى ؟ قال : ارى عليه مثل ما على من اتى اهله وهو محرم : بدنة ، والحج من قابل » .

(١) الوسائل الباب ١٥ من كفارات الاستمنا . والشيخ يرويه

عن الكليني

وصحيحة عبدالرحمان بن الحجاج (١) قال : « سألت أبا الحسن (عليه السلام) عن المحرم يعيث بأهله وهو محرم ، حتى يمضي من غير جماع ، أو يفعل ذلك في شهر رمضان ، ماذا عليهما ؟ قال : عليهما جميعاً الكفارة ، مثل ما على الذي يجمع » .

ثم قال : احتج ابن ادريس بالبراءة الأصلية . والجواب : المعارضة بالاحتياط . وبما تقدم من الأدلة . انتهى .

اقول : وبموثقة اسحاق استدل أيضاً الشيخ في التهذيب . واجاب عنها في المدارك بأنها قاصرة ، من حيث السند بان راويها - وهو اسحاق بن عمار - فطحى ، ومن حيث المتن بأنها لا تدل على ترتب البدنة والقضاء على مطلق الاستمئاء ، بل على هذا الفعل المخصوص ، مع انه قد لا يكون المطلوب به الاستمئاء .

اقول : اما الجواب الاول فالكلام فيه مفروغ منه عندنا ، مع ما عرفت في غير مقام ان هذا الطعن لا يقوم حجة على الشيخ وامثاله من المتقدمين . واما الثاني فانك قد عرفت من عبارة الشيخ المتقدمة انه عبر بلفظ هذه الرواية ، وان كان الاصحاب عبروا بعده بلفظ الاستمئاء . وحينئذ فتكون الرواية منطبقة على ما ادعاه الشيخ .

واجاب في المدارك ايضاً عن استدلال العلامة بصحيحة عبدالرحمان ابن الحجاج بانه لا دلالة لهذه الرواية على وجوب القضاء بوجه .

اقول : لا ريب انه وان كان الامر كما ذكره إلا انها ايضاً لا دلالة لها على عدمه . وحينئذ فغاية الامر انها بالنسبة الى وجوب

(١) الفروع ج ٤ ص ٣٧٦ ، والتهذيب ج ٥ ص ٣٢٤ ، والوسائل الباب

ج ١٥ (حكم جماع المحل امته المحرمة باذنه) — ٣٩٥ —

القضاء مطلقة ، فيمكن تقييدها بموثقة اسحاق المتقدمة . إلا ان جملة من الاخبار المتقدمة في مسألة الجماع في غير الفرج قد دلت على وجوب البدنة ونفى الحج من قابل ، وظاهر ان الجماع في غير الفرج داخل تحت العبث باهله الذي اشتملت عليه صحيحة عبدالرحمان المذكورة وحينئذ فالأقوى نفي القضاء في صورة العبث باهله .

وبالجملة فان ما ذكره الاصحاب - من التعبير بالاستمناء الذي هو عبارة عن طلب المني باحد الاشياء المتقدمة - لم اقف عليه في شيء من النصوص ، وانما الموجود فيها ما عرفت . وحينئذ فلا يبعد قصر كل ما تضمنته هذه النصوص على موضعه ، فيجب القول بالبدنة القضاء في من عبث بذكره فامنى ، كما دلت عليه موثقة اسحاق المذكورة ، ووجوب البدنة خاصة في من عبث باهله حتى امنى .

وظاهر الدروس الميل الى العمل بالرواية المذكورة حيث قال : وروى اسحاق بن عمار الحج ثانياً اذا امنى بعبثه بالذكر . ولم نقف على معارض لها . انتهى .

ونقل عن الشيخ في الاستبصار انه قال بعد ان اورد رواية اسحاق المتقدمة : انه يمكن ان يكون هذا الخبر محمولاً على ضرب من التغليب وشدة الاستحباب دون ان يكون ذلك واجباً .

والى القول بما ذهب اليه ابن ادریس ذهب المحقق في الشرائع والنافع ، واختاره في المدارك . وهو مبني على طرح موثقة اسحاق المذكورة ، وقد عرفت انه لا مانع من العمل بها في ما دلت عليه ، كما هو ظاهر عبارة الشيخ المتقدمة . والله العالم .

المسألة الثالثة - لو جامع امته وهو محل وهي محرمة باذنه ، تحمل

عنها الكفارة : بدنة او بقرة او شاة ، وان كان معسراً فشاة او صيام
ثلاثة ايام . والحكم بذلك مقطوع به في كلام الاصحاب . ونقل عن
الشيخ انه يلزمه بدنة ، فان عجز فشاة او صيام ثلاثة ايام .
قال في المختلف بعد نقل ذلك عنه : وكان والذي (رحمه الله
تعالى) يوجب على الموسر بدنة او بقرة او شاة ، وعلى المعسر شاة
او صيام . وهو الوجه ، لما رواه اسحاق بن عمار في الصحيح (١)
قال : « قلت لابي الحسن موسى (عليه السلام) : اخبرني عن
رجل محل وقع على امة محرمة . قال : موسراً او معسراً ؟ قلت :
اخبرني عنهما . فقال : هو امرها بالاحرام او لم يأمرها واحرمت
من قبل نفسها ؟ قلت اجبني فيهما . قال : ان كان موسراً ، وكان عالماً
انه لا ينبغي له ، وكان هو الذي امرها بالاحرام ، فعليه بدنة ، وان
شاء بقرة ، وان شاء شاة . وان لم يكن امرها بالاحرام ، فلا شيء
عليه موسراً كان او معسراً . وان كان امرها وهو معسر ، فعليه دم شاة
او صيام » .

اقول : وصفه للرواية بالصحة - مع كون الراوي اسحاق بن عمار
المشترك بين الثقة الامامي والثقة الفطحي - لا يخاو من سهو .
واطلاق النص وكلام كثير من الاصحاب يقتضي عدم الفرق
بين الامة المكروهة والمطاوعة . وقد صرح العلامة وكثير من تأخر عنه
بفساد حجج الامة مع المطاوعة ، ووجوب اتمامه ، والقضاء كالحرة ،
وانه يجب على المولى الاذن لها في القضاء ، والقيام بمؤتمته ، لاستناد

(١) الفروع ج ٤ ص ٣٧٤ ، والتهذيب ج ٥ ص ٣٢٠ ، والوسائل الباب

ج ١٥ (لو عقد محرم او محل امرأة لمحرم ودخل بها) — ٣٩٧ —

الفساد الى فعله . ولا اعرف لهم دايلا على ذلك الا القياس على الحرمة كما تقدم . ومعلوم بطلانه . وقد قطع الشهيد الثاني بان تحمل المولى الكفارة انما يثبت مع الاكراه ، اما مع المطاوعة فتتعلق الكفارة بالامة ، وتصوم بدل البدنة ثمانية عشر يوماً . والكلام فيه كسابقه . واطلاق النص المذكور يابى ما ذكروه . وتقييده يحتاج الى دليل ، وليس فليس .

بقى هنا روايتان في المقام ؛ احدهما - ما رواه الشيخ في الصحيح عن ضريس (١) قال ؛ « سألت ابا عبدالله (عليه السلام) عن رجل امر جاريته ان تحرم من الوقت فاحرمت ، ولم يكن هو احرم ، فغشيها بعد ما احرمت . قال ؛ يا امرها فتغتسل ثم تحرم ، ولا شيء عليه » وحملها الشيخ على انها لم تكن لبث بعد . ويحتمل حملها على انه امرها بالاحرام في وقت وقد احرمت قبله .

وروى الصدوق عن وهب بن عبد ربه عن ابي عبد الله (عليه السلام) (٢) « في رجل كانت معه ام ولد له فاحرمت قبل سيدها ، أله ان ينقض احرامها ويطأها قبل ان يحرم ؟ قال ؛ نعم » وظاهره انها احرمت بغير اذن سيدها فلا اشكال فيه .

المسألة الرابعة - قد صرح جملة من الاصحاب (رضوان الله - تعالى - عليهم) بانه لو عقد محرم او محل لمحرم على امرأة ، فدخل المحرم بها ، فعلى كل واحد منهما كفارة . واحتزوا بقاء الدخول

(١) التهذيب ج ٥ ص ٣٢٠ ، والوسائل الباب ٨ من كفارات الاستمتاع

(٢) الفقيه ج ٢ ص ٢٠٨ ، والوسائل الباب ٨ من كفارات الاستمتاع

— ٣٩٨ — (لو عقد محرم او محل امرأة لمحرم ودخل بها) ج ١٥

عن ما لو لم يدخل ، فانه ليس الا الاثم ، للاصل ، وعدم النص على ما سواه .

ولم اقف في هذه المسألة إلا على رواية سماغة ، وهي ما رواه الشيخ عنه في الموثق عن ابي عبدالله (عليه السلام) (١) قال : « لا ينبغي للرجل الحلال ان يزوج محرماً وهو يعلم انه لا يحل له . قلت : فان فعل فدخل بها المحرم ؟ قال : ان كانا عالمين ، فان على كل واحد منهما بدنة ، وعلى المرأة ان كانت محرمة بدنة ، وان لم تكن محرمة فلا شيء عليها ، إلا ان تكون قد علمت ان الذي تزوجها محرم ، فان كانت علمت ثم تزوجته فعليها بدنة » .

والرواية المذكورة تضمنت ان العاقد محل ، والاصحاب قطعوا بوجوب الكفارة عليه محلاً او محرماً ، وان كان اجراء ذلك في المحرم عندهم بطريق الاولوية ، وإلا فلا دليل في المقام سوى الخبر المذكور . ومن العجب افتقاء صاحب الوسائل لهم في ذلك مع ما عرفت ، وهو من المحدثين الذين لا يتجاوزون في فتاويهم الاخبار .

ومقتضى الرواية لزوم البدنة للمرأة المحملة مع العلم باحرام الزوج . وبه اتفق الشيخ وجماعة من الاصحاب (رضوان الله عليهم) . وقال في الدروس لو عقد لمحرم على امرأة فدخل ، فعلى كل واحد كفارة وان كان العاقد محلاً ، ولو كانت المرأة محملة فلا شيء عليها . انتهى . وظاهره عدم الكفارة عليها علمت او لم تعلم . وفيه طرح للرواية في احد الحكمين والعمل بها في الحكم الآخر . والفرض

(١) الوسائل الباب ١٤ من تروك الاحرام ، والباب ٢١ من كفارات

الاستمتاع . والشيخ يرويه عن الكليني

انه ليس غيرها في المسألة . وهو تحكم .

وظاهر المحقق الشيخ علي (رحمه الله تعالى) ترتب الافساد ووجوب القضاء مع الاتمام على الجماع هنا ايضاً . وهو مبني على ما هو المشهور في كلامهم من الحاق الزنى في هذا الحكم بالزوجة ، كما تقدمت اليه الاشارة .

واما ما ذكره في المدارك - من ان المطابق للاصول هو اطراح الرواية المذكورة مطلقاً ، لنص الشيخ علي ان راويها وهو سماعة واقفى ، فلا تعويل على روايته - فان الظاهر ان منشأه من حيث ايجاب البدنة على العاقد المحل ، والمرأة المحلة العالمة ، كما تضمنته الرواية ، وان مقتضى الاصول بزعمه ترتب الاثم خاصة دون الكفارة . والمشهور بين الاصحاب بالنسبة الى الاول - وبه جزم العلامة في جملة من كتبه والشهيد في الدروس وغيرهما - هو وجوب البدنة ، ونسبه المحقق في الشرائع الى الرواية المذكورة ايذاناً بالتوقف فيه ، وفي المنتهى : وفي سماعة قول وعندني في هذه الرواية توقف . وهو ظاهر شيخنا الشهيد الثاني في المسالك ايضاً . واما بالنسبة الى الثاني فكذلك . وقد عرفت ما في كلام الدروس من المخالفة .

قال في المسالك : وذهب جماعة الى عدم وجوب شيء على المحل مطلقاً سوى الاثم ، للاصل ، وضعف المستند ، او بحمله على الاستحباب والتحقيق ان الرواية لا معارض لها من الاخبار في المقام ، فاطراحها بمجرد ذلك مشكل . ومع تسليم ما ذكره فتخصيص العام وتيديد المطلق شائع في الاحكام .

المسألة الخامسة - في النظر ، فان كان النظر الى غير اهله فامنى ،

فالمشهور انه ان كان موسراً فبدنة ، وان كان متوسطاً فبقرة ، وان كان معسراً فشاة .

والمستند في ذلك ما رواه الشيخ عن ابي بصير (١) قال : « قلت لابي عبدالله (عليه السلام) : رجل محرم نظر الى ساق امرأة فامنى ؟ فقال : ان كان موسراً فعليه بدنة ، وان كان وسطاً فعليه بقرة ، وان كان فقيراً فعليه شاة . ثم قال : اما اني لم اجعل عليه هذا لانه امنى إنما جعلته عليه لانه نظر الى ما لا يحل له . »

ومقتضى التعليل المذكور وجوب الكفارة وان لم يمن . ولا اعلم به قائلًا ، بل عباراتهم كلها صريحة في التقييد بالامناء .

وعن الصدوق في المقتنع انه يتخير بين الجزور والبقرة ، فان عجز فشاة . ويدل عليه ما رواه الشيخ عن زرارة في الصحيح (٢) قال : « سألت ابا جعفر (عليه السلام) عن رجل محرم نظر الى غير اهله فانزل . قال : عليه جزور او بقرة ، فان لم يجد فشاة . »

وعن الشيخ المفيد مثل القول الاول ، إلا انه زاد : وان لم يجد شيئاً من ما ذكرناه لتعذره في الحال فعليه صيام ثلاثة ايام يصومها . ولم اقف في الاخبار له على دليل . ولعله نظر الى ان آخر ما يجب عليه الشاة ، وان صيام الثلاثة يقوم مقامها مع تعذرهما ، كما صرح به في غير هذا الحكم .

بقى في المسألة رواية ثالثة ، وهي ما رواه ثقة الاسلام في الصحيح او الحسن عن معاوية بن عمار (٣) : « في محرم نظر الى غير اهله

فانزل ؟ قال : عليه دم ، لانه نظر الى غير ما يحل له . وان لم يكن انزل فليتيق الله ولا يعد ، وليس عليه شيء .
ويمكن حماها على المعسر جمعاً بينها وبين رواية ابي بصير المتقدمة .
وانما يبقى الاشكال في الجمع بين رواية ابي بصير وصحيحة زرارة .
وحملها على رواية ابي بصير - بان يقال : جزور ان كان موسراً ، او بقرة ان كان متوسطاً ، وان لم يجد بان كان معسراً فشاء - الظاهر بعده .
ولكن ارتكاب مثله في مقام الجمع شائع في كلامهم .
وصاحب المدارك بناء على اصطلاحه في الاخبار اطرح رواية ابي بصير ، واستجود قول الصدوق للصحيحة المذكورة . واحتمل قوياً الاكتفاء بالشاة ، لحسنة معاوية بن عمار المذكورة . وهو جيد على اصوله .
ولو كان النظر الى امله نامنى فلا شيء عليه ، إلا ان يقتن بالشهوة فبدنة . والحكماء اجماعاً كما يظهر من المنتهى .
ويدل على الحكمين المذكورين صحيحة معاوية بن عمار عن ابي عبد الله (عليه السلام) (١) قال : « سألته عن محرم نظر الى امرأته فامنى او امذى وهو محرم . قال : لا شيء عليه ... وان حملها او مسها بشهوة فامنى او امذى فعليه دم . وقال في المحرم ينظر الى امرأته وينزلها بشهوة حتى ينزل ، قال : عليه بدنة » .

ويدل على الحكم الثاني ما رواه في الكافي في الحسن عن مسمع ابي سيار (٢) قال : « قال لي ابو عبد الله (عليه السلام) : يا ابا سيار

(١) الوسائل الباب ١٧ من كفارات الاستمتاع . وتقدمت ص ٣٤٤

(٢) الوسائل الباب ١٢ من تروك الاحرام ، والباب ١٨ من كفارات

الاستمتاع . وتقدمت ص ٣٤٦

ان حال المحرم ضيقة ... الى ان قال : ومن مس امرأته بيده وهو مخزوم على شهوة فعليه دم شاء . ومن نظر الى امرأته نظر شهوة فأمضى فعليه جزور . ومن مس امرأته او لازمها من غير شهوة فلا شيء عليه .
وصاحب المدارك هنا إنما استدل على الحكم الثاني بحسنة مسمع المذكورة ، ويطعن فيها بقصور سندها بعدم توثيق الراوي ، ومعارضتها بموثقة اسحاق بن عمار عن ابي عبدالله (عليه السلام) (١) : « في محرم نظر الى امرأته بشهوة فأمضى ؟ قال : ليس عليه شيء » قال : واجاب الشيخ عنها بالحمل على حال السهو دون العمد . وهو بعيد . انتهى .
وفيه (أولاً) : ان الدليل غير منقضي في رواية مسمع ، بل هو - كما عرفت - في صحيحة معاوية بن عمار المذكورة . والعجب انه نقل صدرها دليلاً على الحكم الاول ، وغفل عن عجزها الدال على الحكم الثاني .

و (ثانياً) : انه قد عده حديث مسمع المذکور في الصحيح فضلاً عن الحسن في مواضع عديدة من كتاب الحج ، وعده في الحسن - كما هو المشهور بين اصحاب هذا الاصطلاح - في مواضع اخر ، وطعن فيه في هذا الموضع وغيره ايضاً ، وهذا من جملة المواضع التي اضطرب فيها كلامه كما اشرنا اليه في غير مقام من شرحنا على الكتاب . ومن المواضع التي عده في الصحيح في شرح قول المصنف : « ويضمن السيد بقتله عمداً وسهواً » قال : وفي الصحيح عن مسمع بن عبد الملك عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٢) قال : « اذا رمى المحرم صيداً واصاب اثنين ... الحديث » .

(١) التهذيب ج ٥ ص ٢٢٧ ، والوسائل الباب ١٧ من كفارات الاستمتاع

(٢) الوسائل الباب ٣١ من كفارات الصيد

و (ثالثاً) ؛ ان ظاهر كلامه يشعر بأنه لا يعمل إلا بالصحيح خاصة ، حيث رد الرواية بعدم توثيق الراوي ، مع ان المهور من عاداته في الكتاب العطل بالحسن ايضاً وإنما يرد الموثق والضعيف ، وإن عمل به في موضع الحاجة وتستبر ببعض الاعتذار الواهية . وبالجملة فالرجل مدحج وحديثه في الحسن ، كما هو المعروف من كلام الاصحاب .

وبذلك يظهر ان ما اجاب به الشيخ عن موثقة اسحاق بن عمار وان كان لا يخلو من بعد إلا انه في مقام الجمع اولى من اطراح الرواية لما عرفت من دلالة صحيحة معاوية وحسنة مسمع على خلافها ، والترجيح لهاتين الروايتين المعتمدتين بعمل الاصحاب (رضوان الله عليهم) .

نقال في المندراك : وذكر الشارح : ان من كان معتاداً للامناء عند النظر بغير شهوة تجب عليه الكفارة كما لو نظر بشهوة . وهو جيد مع القصد ، لانه في معنى الاستمنا . انتهى .

وفيه ما تقدمت الاشارة اليه من انا لم تقف على حديث يتضمن الاستمنا الذي هو طلب المني ، وانما الموجود في الاخبار ما تقدم من عبث الرجل يتذكره - كما في موثقة اسحاق بن عمار - والمحرم يعبث باهله ، كما في صحيحة عبد الرحمان ، وكل منهما اعم من الاستمنا .

المسألة السادسة - في التقبيل ، قال الشيخ (رحمه الله تعالى) : من قبل امرأته وهو محرم من غير شهوة كان عليه دم شاة ، وان قبلها بشهوة كان عليه جزور . وقال الشيخ المفيد (عطر الله - تعالى -

مرقده) : من قبل امرأته وهو محرم فعليه بدنة ، انزل او لم ينزل وكذا قال السيد المرتضى . وزاد الشيخ المفيد : وان هويت المرأة ذلك كان عليها مثل ما عليه . وقال ابن الجنيد : ان قبلها بغير شهوة فعليه دم شاة ، وان قبلها بشهوة فامنى فعليه جزور . وقال ابو الصلاح : وفي القبلة دم شاة ، وان امنى فعليه بدنة . وقال الصدوق في المقتنع : فان قبلها فعليه بدنة . وروى : ان عليه دم شاة . وفي كتاب من لا يحضره الفقيه : فان قبلها فعليه دم شاة . وقال ابن ادریس : وان قبلها بغير شهوة فدم ، وان قبلها بشهوة فشاء اذا لم يعن ، فان امنى كان عليه جزور .

اقول : والذي وقفت عليه من الروايات المتعلقة بهذه المسألة روايات ثلاثة :

الاولى - صحيحة الحلبي او حسنته عن ابي عبدالله (عليه السلام) (١) قال : « سألت عن المحرم يضع يده من غير شهوة على امرأته . قال : نعم يصلح عليها خمارها ويصلح عليها ثوبها ويحملها ... قلت : المحرم يضع يده بشهوة ؟ قال : يهريق دم شاة . قلت : فان قبل ؟ قال : هذا اشد ينحر بدنة » :

الثانية - حسنة مسمع ابي سيار المتقدمة عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٢) قال : « يا ابا سيار ان حال المحرم ضيقة ، فمن قبل امرأته على غير شهوة وهو محرم فعليه دم شاة ، ومن قبل امرأته على

(١) الوسائل الباب ١٧ و ١٨ من كفارات الاستمتاع . وتقدمت ص ٣٤٤

(٢) الوسائل الباب ١٢ من تروك الاحرام ، والباب ١٨ من كفارات

الاستمتاع . وتقدمت ص ٣٤٦

شهوة فامنى فعليه جزور ، ويستغفر ربه ... الحديث .

الثالثة - رواية علي بن ابي حمزة عن ابي الحسن (عليه السلام) (١)
قال : « سألته عن رجل قبل امرأته وهو محرم . قال : عليه بدنة
وان لم ينزل ، وليس له ان يأكل منها » .

والظاهر ان منشأ الخلاف المتقدم من اختلاف هذه الاخبار ،
فمنهم من تعلق باطلاق بعضها ، ومنهم من ضم مطلقها الى مقيدها ،
ومنهم من ضم الى ذلك بعض القيود من خارج . وكيف كان فالجمع
بينها لا يخلو من اشكال ، والمسألة لذلك لا تخلو من توقف .

ومن الاخبار الواردة في القبلة ايضاً رواية الحسين بن حماد (٢)
قال : « سألت ابا عبدالله (عليه السلام) عن المحرم يقبل امه .
قال : لا بأس ، هذه قبلة رحمة ، إنما تكره قبلة الشهوة » .

وربما ظهر من هذه الرواية تخصيص التحريم ووجوب الكفارة
بقبلة الشهوة ، فلو لم تكن عن شهوة فلا شيء فيها . ومن ثم حمل
بعض المتأخرين الدم في حسنة مسمع على الاستحباب . ولا يخلو من
قرب . وقد تقدمت الإشارة الى ذلك .

ومنها - صحيحة معاوية بن عمار او حسنته عن ابي عبدالله (عليه
السلام) (٣) في حديث قال : « سألته عن رجل قبل امرأته ، وقد

(١) الوسائل الباب ١٨ من كفارات الاستمتاع . وتقدمت ص ٣٤٥

(٢) الوسائل الباب ١٨ من كفارات الاستمتاع . وتقدمت ص ٣٤٦

(٣) الفروع ج ٤ ص ٣٧٨ ، والوسائل الباب ٩ و ١٨ من كفارات

— ٤٠٦ — (الحج المندوب كالواجب في الجماع قبل الموقفين او بعدهما) ج ١٥

طاف طواف النساء ، ولم تطف هي . قال : عليه دم يهريقه من عنده « ونحوها رواية زرارة (١) .

والحكم في هذين الخبرين لا يخلو من اشكال ، لكونه قد احل . وغاية ما يلزمه الاثم .

ومنها - رواية العلاء بن فضيل (٢) قال : « سألت ابا عبد الله (عليه السلام) عن رجل وامرأة تمتعا جميعاً ، فقصرت امرأته ولم يقصر ، فقبلها . قال : يهرق دمأ ، وان كانا لم يقصرا جميعاً فعلى كل واحد منهما ان يهرق دمأ » والحكم في هذا الخبر ظاهر .

تنبيهات

الاول - قال في المنتهى : ولا فرق في الوطء بين ان يطأ في احرام حج واجب او مندوب ، لانه بعد التلبس بالاحرام يصير المندوب واجباً ، ويجب عليه اتمامه كما يجب عليه اتمام الحج الواجب . ولان الحج الفاسد يجب اتمامه فالمندوب اولى ، لقوله (تعالى) : « واتموا الحج والعمرة لله (٣) . اذا ثبت هذا ، فكل صورة قلنا انه يفسد الحج الواجب فيها - كما لو وطئ قبل الوقوف بالموقفين - فانه يفسد الحج المندوب فيها ايضاً ، فلو وطئ قبل الوقوف بالموقفين في الحج المندوب ، فسد ووجب عليه اتمامه ، وبدنة ، والحج من قابل ، ولو كان بعد الوقوف بالموقفين ، وجب عليه بدنة لا غير ، عملاً بالعمومات المتناولة للواجب

(١) الوسائل الباب ١٠ و ١٨ من كفارات الاستمتاع

(٢) التهذيب ج ٥ ص ٤٧٣ ، والوسائل الباب ١٨ من كفارات الاستمتاع

(٣) سورة البقرة ، الآية ١٩٦

والمندوب . انتهى . وهو كذلك .

الثاني - قال في الكتاب المذكور ايضاً : ويجب عليه القضاء في السنة المقبلة وجوباً على الفور ، ذهب اليه علماؤنا . ثم نقل الخلاف في ذلك عن العامة (١) . وما ذكره (قدس سره) هو مدلول الاخبار ، ففي صحيحة زرارة او حسنته (٢) : « وعليهما الحج من قابل » وفي صحيحة معاوية بن عمار (٣) : « فعليه بدنة والحج من قابل » في موضعين منها ، وفي رواية علي بن ابي حمزة (٤) : « وعليهما الحج من قابل لا بد منه » الى غير ذلك من الاخبار .

الثالث - اذا مس المحرم امرأته ، فان كان بغير شهوة فلا شيء عليه ، وان كان بشهوة فعليه دم شاة .

ويدل على ذلك ما تقدم قريباً في صحيحة الحلبي او حسنته ، وما رواه الشيخ عن محمد بن مسلم (٥) قال : « سألت ابا عبدالله (عليه السلام) عن رجل حمل امرأته وهو محرم ، فامنى او امذى . فقال : ان كان حملها او مسها بشيء من الشهوة - فامنى او لم يمن ، امذى او لم يمن - فعليه دم يهريقه ، فان حملها او مسها بغير شهوة - فامنى او امذى - فليس عليه شيء » .

الرابع - لو استمع الى من يجامع ، او تشامى لاستماع كلام امرأة من غير نظر ، لم يكن عليه شيء وان امنى .

(١) المجموع للنووي ج ٧ ص ٢٨٣ الطبعة الثانية

(٢) و(٣) ص ٣٥٦

(٤) ص ٣٥٧

(٥) التهذيب ج ٥ ص ٢٢٦ ، والوسائل الباب ١٧ من كفارات الاستمتاع

وتدل على ذلك موثقة ابي بصير (١) قال : « سألت ابا عبد الله (عليه السلام) عن رجل يسمع كلام امرأة من خلف حائط وهو محرم ، فتشاهى حتى انزل . قال : ليس عليه شيء » .
ورواية سماعة بن مهران عن ابي عبد الله (عليه السلام) (٢) :
« في محرم استمع على رجل يجامع اهله فامنى ؟ قال ! ليس عليه شيء » .

قال في المنتهى : اما لو كان برؤية فانه تجب عليه الكفارة على ما بيناه . وهو اشارة الى ما قدمه من الكفارة في النظر الى غير اهله ويؤيده ما تقدم في المسألة الخامسة (٣) من قوله (عليه السلام) : « اما اني لم اجعل عليه هذا لانه امنى ، انما جعلته عليه لانه نظر الى ما لا يحل له » .

قال في المدارك : ولو امنى بذلك وكان من عادته ذلك او قصده فقد قطع الشارح بوجوب الكفارة عليه كالاستمنا . وهو حسن . وفيه ما قد تقدمت الاشارة اليه من عدم وجود دليل على الاستمنا . وما روى من خصوصيات بعض الجزئيات لا يشمل ما ذكر ، مع اطلاق الخبرين المذكورين ودخول ما ذكره تحت اطلاقهما .
الخامس - لو امنى عن ملاعبة فجزور . وعلى المرأة ان تطاوعت مثله .

(١) الفروع ج ٤ ص ٣٧٧ ، والتهذيب ج ٥ ص ٣٢٧ و ٣٢٨ ، والوسائل الباب ٢٠ من كفارات الاستمنا

(٢) التهذيب ج ٥ ص ٣٢٨ ، والوسائل الباب ٢٠ من كفارات الاستمنا

(٣) ص ٤٠٠ رقم (١)

ج ١٥ (يحرم على المحرم استعمال الطيب - تعريف الطيب) - ٤٠٩ -

وعلى ذلك تدل صحيحة عبد الرحمان بن الحجاج عن ابي عبدالله (عليه السلام) (١) قال : « سألته عن الرجل يعبث بامرأته حتى يعنى - وهو محرم - من غير جماع ، او يفعل ذلك في شهر رمضان . فقال : عليهما جميعاً الكفارة مثل ما على الذي يجامع » . ومقتضاها وجوب البدنة ، لانها هي الواجبة على من يجامع .

الصنف الثالث - الطيب ، ويحرم على الرجل والمرأة معاً ، اكلاً وشماً ، واطلاء . وادعى عليه في التذكرة اجماع علماء الاصهار . وتحقيق الكلام في هذا المقام يقع في مسائل : الاولى - عرف شيخنا الشهيد الثاني (قدس سره) الطيب بأنه : الجسم ذو الريح الطيبة المتخذ للشم غالباً غير الرياحين ، كالمسك والعنبر والزعفران وماء الورد والكافور . قال : وخرج بقيد الاتخاذ للشم ما يطلب منه الاكل والتداوي غالباً ، كالقرنفل والسنبل والدارجيني والجوزة والمصطكي وسائر الالبازير الطيبة ، فلا يحرم شمه . وكذا ما لا يثبت للطيب ، كالشيخ والقيصوم والحزامي والاذخر والفوتنج والحناء والعصفر ، وان اطلق عليه اسم الرياحين . واما ما يقصد شمه ويتخذ منه الطيب - كالياسمين والورد والنيلوفر - فان كان رطباً فهو ريحان سيأتي حكمه ، وان كان يابساً ففي تحريمه ان لم نقل بتحريم اخضره وجهان ، واختار العلامة في التذكرة تحريمه ووجوب الفدية به . انتهى .

وقال العلامة في التذكرة : الطيب ما تطيب رائحته ويتخذ للشم ، كالمسك والعنبر والكافور والزعفران وماء الورد ، والادهان الطيبة كدهن

(١) الفروع ج ٤ ص ٣٧٦ ، والتهذيب ج ٥ ص ٣٢٧ ، والوسائل الباب

١٤ من كفارات الاستمتاع

البنفسج والورس . والمعتبر ان يكون معظم الغرض منه التطيب ، او يظهر فيه هذا الغرض .

ثم تقسم النباتات الطيب تبداً للشيخ (رحمه الله تعالى) الى ثلاثة اقسام :

الاول - ما لا ينبت للطيب ولا يتخذ منه ، كنبات الصحراء ومن الشيخ والقيصوم والحزامى والاذخر والدارچيني والمصطكي والزنجبيل والسعد وحب القلندر..... والفراذكه ، كالتفاح والسفرجل والتارنج والاترج . قال ! وهذا كله ليس بمحرم ، ولا تتعلق به كفارة اجماعاً . وكذا ما ينبتة الادميون لغير قصد الطيب كالحناء والعصفر .

الثاني - ما ينبتة الادميون للطيب ، ولا يتخذ منه طيب ، كالريحان الفارسي والمرزنجوش والزجس والبرم . قال الشيخ ! فهذا لا تتعلق به كفارة ويكره استعماله .

الثالث - ما يقصد شمه ، ويتخذ منه الطيب ، كالياسمين والورد والنيلوفر . والظاهر ان هذا يحرم شمه ، وتجب فيه الفدية . والذي وقفت عليه من الاخبار الجارية في هذا المضمار ما رواه الشيخ وابن بابويه في الصحيح عن معاوية بن عمار (١) قال ! « قال ابو عبدالله (عليه السلام) : لا بأس ان تشم الاذخر والقيصوم والحزامى والشيخ واشباهه ، وانت تحرم » ورواه الكليني في الصحيح او الحسن عن معاوية بن عمار مثله (٢) .

وعن ابن ابي عمير في الصحيح عن بعض اصحابه عن ابي عبدالله

(١) الوسائل الباب ٢٥ من تروك الاحرام

(٢) الفروع ج ٤ ص ٣٥٥ ، والوسائل الباب ٢٥ من تروك الاحرام

(عليه السلام) (١) قال : « سألته عن التفاح والاترج والنبق وما طابت ريحه . فقال : يمسك على شمه ويأكله » .

وروى الكليني في الصحيح عن علي بن مهزيار (٢) : قال : « سألت ابن ابي عمير عن التفاح والاترج والنبق وما طاب ريحه . قال : تمسك عن شمه وتأكله » وزواه في الفقيه (٣) مثله ، وزاد : « ولم يزو فيه شيئاً » .

وفي الكافي عن عمار بن موسى في الموثق عن ابي عبد الله (عليه السلام) (٤) قال : « سألته عن المحرم يأكل الاترج . قال : نعم . قلت : له رائحة طيبة ؟ قال : الاترج طعام ليس هو من الطيب » . وما رواه الكليني (قدس سره) في الصحيح عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله (عليه السلام) (٥) قال : « سألته عن الحناء . فقال : ان المحرم ليخضه ، ويداوى به بعينه ، وما هو بطيب ، وما به بأس » ورواه الصدوق باسناده عن عبد الله بن سنان مثله (٦) .

وما رواه الكليني في الصحيح عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله (عليه السلام) (٧) قال : « لا تمس ريحاناً وانت محرم ، ولا شيئاً »

- (١) التهذيب ج ٥ ص ٣٠٥ ، والوسائل الباب ٢٦ من ترك الاحرام
- (٢) الفروع ج ٤ ص ٣٥٦ ، والوسائل الباب ٢٦ من ترك الاحرام
- (٣) ج ٢ ص ٢٢٥ ، والوسائل الباب ٢٦ من ترك الاحرام
- (٤) الوسائل الباب ٢٦ من ترك الاحرام .
- (٥) الفروع ج ٤ ص ٣٥٦ . والوسائل الباب ٢٣ من ترك الاحرام
- (٦) الفقيه ج ٢ ص ٢٢٤ ، والوسائل الباب ٢٣ من ترك الاحرام .
- (٧) الوسائل الباب ١٨ من ترك الاحرام رقم ٣ و ١٠ عن الكافي والتهذيب

— ٤١٢ — (هل يجوز للمحرم اكل الفواكه الطيبة الرائحة ؟) ج ١٥

فيه زعفران ، ولا تطعم طعاماً فيه زعفران .
 اقول : ظاهر صحيحة معاوية بن عمار جواز شم نبات الصحراء
 من الاشياء المذكورة ونحوها وان سميت طيباً . وهو مؤيد لما ذكره
 الشيخ والعلامة في ما تقدم نقله عنهما من انه ليس بمحرم ولا تتعلق
 به كفارة . وظاهر صحيحة ابن ابي عمير وصحيحة علي بن مهزيار
 وموثقة عمار جواز اكل الفواكه ، كما صرح به الشيخان المتقدمان ،
 وظاهرهما دعوى الاجماع على انه ليس من الطيب .
 وربما اشعر كلام الشهيد في الدروس بالخلاف في الفواكه ، حيث
 قال : واختلف في الفواكه ، ففي رواية ابن ابي عمير : يحرم شمها .
 وكرهه الشيخ في المبسوط ، ويجوز اكلها لو قبض على انفه . وظاهره
 التردد فيه .

وظاهر المحدث الشيخ محمد بن الحسن الحر في الوسائل (١) تقييد
 جواز اكل الفواكه بالحاجة اليه ، وانه يمسك على انفه . والظاهر
 ان منشأ ما يظهر من الشيخ في التهذيب (٢) من تحريم شم التفاح ،
 وانه اذا اكله عند الحاجة أمسك على انفه ، مستدلاً عليه برواية ابن
 ابي عمير . واجاب عن رواية عمار بانه (عليه السلام) اباح اكله ،
 ولم يقل انه يجوز له شمه . والخبر الاول مفصل ، فالعمل به اولى .
 وفيه : ان الروايات قد صرحت بجواز اكل هذه الاشياء وما اشبهها
 مطلقاً ، فالتقييد بالحاجة - كما ادعياء - يحتاج الى دليل . وموثقة
 عمار صرحت مع جواز اكله بانه طعام ليس بطيب . ومقتضاه عدم

(١) الوسائل ج ٩ ص ١٥ رقم ٢٦ الطبع الحديث

(٢) ج ٥ ص ٣٠٥ و ٣٠٦

وجوب الامساك عن شمه . وبعضه تجويز اكله . فان الظاهر من روايات الطيب ترتب التحريم اكله وشماً على ما يدخل تحت الطيب المحرم ، وانهما متلازمان ، فكل ما حرم شمه حرم اكله وبالعكس كما لا يخفى . وبالجمله فالمنتار هو الجواز ، كما ذكره الشيخ والعلامة وغيرهما .

والمفهوم من صحيحة عبد الله بن سنان المتقدمة تحريم الريحان . ومثلها صحيحة حرير الآتية في ثاني هذه المسألة . وسيأتي تحقيق الكلام في المقام ان شاء الله (تعالى) .

المسألة الثانية - اختلف الاصحاب (رضوان الله عليهم) في ما يحرم على المحرم من الطيب ، فنقل عن الشيخ المفيد ، والصدوق في المقتنع والسيد المرتضى ، وابي الصلاح ، وسلاح ، وابن ادریس : القول بالتمميم لكل طيب ، وهو المنقول عن الشيخ في المبسوط والاقتصاد ، حيث قال : ويحرم عليه الطيب على اختلاف اجناسه ، واغلبها خمسة اجناس : المسك والعنبر والزعفران والعود والورس . وقال في النهاية : ويحرم من الطيب خاصة المسك والعنبر والزعفران والورس والكافور والعود ، فاما ما عدا هذا من الطيب والرياحين فمكروه . وبه قال ابن حمزة . وقال في الخلاف : ما عدا المسك والعنبر والكافور والزعفران والورس والعود عندنا لا تتعلق به كفارة اذا استعمله المحرم وقال في التهذيب (١) : واما الطيب الذي يجب اجتنابه فاربعة اشياء : المسك والعنبر والزعفران والورس ، قال : وقد روى : والعود . وعن ابن البراج : انه حرم المسك والكافور والعنبر والعود والزعفران . والى القول

بالعموم ذهب المحقق والعلامة واكثر المتأخرين . وهو المشهور بين الاصحاب .

والذي وصل اليّ من الاخبار المتعلقة بذلك - ومنها نشأ هذا الاختلاف - روايات :

منها - ما رواه الكليني في الصحيح او الحسن عن معاوية بن عمار عن ابي عبدالله (عليه السلام) (١) قال : « لا تمس شيئاً من الطيب ولا من الدهن في احرامك ، وائق الطيب في طعامك ، وامسك على انفك من الرائحة الطيبة ، ولا تمسك عليه من الرائحة المنتنة ، فانه لا ينبغي للمحرم ان يتلذذ بريح طيبة » .

وما رواه الشيخ في الصحيح عن حريز عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٢) قال : « لا يمسه المحرم شيئاً من الطيب ولا الريحان ، ولا يتلذذ به ، فمن ابتلى بشيء من ذلك فليصدق بقدر ما صنع بقدر شبعه . يعني من الطعام » .

ورواه الكليني في الحسن عن حريز عن من اخبره عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٣) وفيه : « بقدر ما صنع قدر سعته » .

وما رواه الصدوق في الصحيح عن زرارة عن ابي جعفر (عليه السلام) (٤) قال : « من اكل زعفراناً متعمداً او طعاماً فيه طيب فعليه دم ، فان كان ناسياً فلا شيء عليه ، ويستغفر الله ويتوب اليه » . وما رواه الصدوق في الصحيح عن الحلبي ومحمد بن مسلم عن ابي عبدالله (عليه السلام)

(١) الفروع ج ٤ ص ٣٥٣ ، والوسائل الباب ١٨ من تروك الاحرام

(٢) والوسائل الباب ١٨ من تروك الاحرام رقم ١١ و٦

(٤) الوسائل الباب ٤ من بقية كفارات الاحرام

السلام) (١) قال : « المحرم يمسك على انفه من الريح الطيبة ، ولا يمسك على انفه من الريح الخبيثة » ورواه الكليني في الصحيح او الحسن عن الحلبي مثله (٢) ورواه ايضاً عن هشام بن الحكم في الصحيح او الحسن مثله (٣) وزاد : وقال : « لا بأس بالريح الطيبة في ما بين الصفا والمروة من ريح العطارين ، ولا يمسك على انفه » .

وروى في الكافي في الصحيح عن محمد بن اسماعيل (٤) - والظاهر انه ابن بزيع - قال : « رأيت ابا الحسن (عليه السلام) كشف بين يديه طيب لينظر اليه وهو محرم ، فامسك على انفه بثوبه من ريحه » . وعن الحسن بن زياد عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٥) قال : « قلت له : الاثنان فيه الطيب اغسل به يدي وانا محرم ؟ قال : اذا اردتم الاحرام فانظروا ، زاودكم فاعزلوا الذي لا تحتاجون اليه . وقال : تصدق بشيء كفارة للاثنان الذي غسلت به يدك » .

وعن حنان بن سدير عن ابيه (٦) قال : « قلت لابي جعفر (عليه السلام) : ما تقول في الملمح فيه زعفران للمحرم ؟ قال : لا ينبغي للمحرم ان يأكل شيئاً فيه زعفران ، ولا يطعم شيئاً من الطيب » . وروى الشيخ في الصحيح عن محمد بن مسلم عن احدهما (عليهما

(١) و(٢) الوسائل الباب ٢٤ من تروك الاحرام

(٣) الفروع ج ٤ ص ٣٥٤ ، والوسائل الباب ٢٠ من تروك الاحرام

(٤) الفروع ج ٤ ص ٣٥٤ ، والوسائل الباب ١٨ من تروك الاحرام

(٥) الفروع ج ٤ ص ٣٥٤ ، والوسائل الباب ٢٧ من تروك الاحرام ،

والباب ٤ من بقية كفارات الاحرام .

(٦) الوسائل الباب ١٨ من تروك الاحرام

(السلام) (١) « في قول الله (عز وجل) : ثم ليقتضوا تفهيم (٢) :
حقوق الرجل من الطيب » .

وقال الصدوق (رحمه الله تعالى) (٣) : « وكان علي بن الحسين
(عليهما السلام) اذا تجهز الى مكة قال لاهله : اياكم ان تجعلوا في زادنا
شيئاً من الطيب ولا الزعفران نأكله او نطعمه » .

وروى عن الحسين بن زياد (٤) قال : « قلت لابي عبدالله (عليه السلام) :
وضأني الغلام - ولم اعلم - بدستشان فيه طيب ، ففعلت يدي وانا محرم ؟
فقال : تصدق بشيء لذلك » .

اقول : وهذه الاخبار ظاهرة في القول المشهور . والظاهر ان
اعتمادهم عليها واستنادهم اليها .

واما ما ذكره في الذخيرة - حيث قال بعد نقلها : ولا يخفى ان دلالة
هذه الاخبار على التحريم غير واضحة ، والاصل يقتضي حملها على
الكراهة ، ويناسب ذلك قوله (عليه السلام) : « لا ينبغي » في الخبر
الاول والاخير . انتهى -

فهو من جملة تشكيكاته الضعيفة التي لا ينبغي ان يعرج عليها ،
وتوهمات السخيفة التي لا ينبغي ان يلتفت اليها . وقد سلف كلامنا
عليه في امثال هذا المقام ، وما يلزمه من امثال كلامه هذا ، من انه
لا واجب في الشريعة ولا حرام ، وفيه من الشناعة ما يوجب الخروج

(١) التهذيب ج ٥ ص ٢٩٨ ، والوسائل الباب ١٨ من تروك الاحرام

(٢) سورة الحج ، الآية ٢٧

(٣) الفقيه ج ٢ ص ٢٢٣ ، والوسائل الباب ١٨ من تروك الاحرام

(٤) الفقيه ج ٢ ص ٢٢٣ ، والوسائل الباب ٤ من بقية كفارات الاحرام

عن جادة الاسلام من حيث لا يشعر به قائله ، كما هو واضح لذي الافهام .

وما ادعاه - من مناسبة لفظ : « لا ينبغي » لما ذكره - فقيه ان استعمال هذا اللفظ في انتحريم اكثر من ان يحصر واشهر من ان ينكر ، كما تقدم بيانه .

ومنها - ما رواه الشيخ - بطريقتين : احدهما صحيح والآخر ضعيف - عن معاوية بن عمار عن ابي عبدالله (عليه السلام) (١) قال : « إنما يحرم عليك من الطيب اربعة اشياء : المسك والعنبر والورس والزعفران غير انه يكره للمحرم الادهان الطيبة الريح » .

وفي الصحيح عن ابن ابي يعفور عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٢) قال : « الطيب : المسك والعنبر والزعفران والعود » .

وعن سيف (٣) - والظاهر انه ابن عميرة - قال : حدثني عبد الغفار قال : « سمعت ابا عبدالله (عليه السلام) يقول : الطيب : المسك والعنبر والزعفران والورس » .

وروى الصدوق في الفقيه (٤) مرسلًا قال : « قال الصادق (عليه السلام) : يكره من الطيب اربعة اشياء للمحرم : المسك والعنبر والزعفران والورس . وكان يكره من الادهان الطيبة الريح » .

(١) الوسائل الباب ١٨ من تروك الاحرام رقم ٨ و ١٤

(٢) الوسائل الباب ١٨ من تروك الاحرام

(٣) التهذيب ج ٥ ص ٢٩٩ ، والوسائل الباب ١٨ من تروك الاحرام

(٤) ج ٢ ص ٢٢٣ ، والوسائل الباب ١٨ من تروك الاحرام

وروى في التهذيب (١) عن معاوية بن عمار عن ابي عبدالله (عليه السلام) قال : « الطيب ! المسك والعنبر والزعفران والعود » .
وبهذه الاخبار اخذ الشيخ في التهذيب كما تقدم نقله عنه .
وظاهر صحيحة معاوية بن عمار بل صريحها حصر الطيب المحرم على المحرم في الاربعة المذكورة ، وهو ظاهر روايتي ابن ابي يعفور وعبد الغفار .
وحينئذ فالظاهر هو تقييد الاطلاق في الاخبار المتقدمة بهذه الاخبار .
ويؤيده ان صحيحة معاوية بن عمار التي هي في صدر الروايات الدالة على العموم رواها الشيخ في التهذيب (٢) كما تقدم من رواية الكليني وزاد بعد قوله : « لا ينبغي للمحرم ان يتلذذ بريح طيبة » : « فمن ابتلى بشيء من ذلك فليعد غسله ، وليتصدق بقدر ما صنع . وإنما يحرم عليك من الطيب اربعة اشياء : المسك والعنبر والورس والزعفران غير انه يكره للمحرم الادهان الطيبة الريح » ومن الظاهر انه لو لم يقيد اولها بما ذكر في آخرها للزم التنافي بين طرفيها .

وبذلك يظهر ان ما ذكره في الاستبصار بعد ذكر خبري ابن ابي يعفور وعبد الغفار - حيث تناولهما بان ذكر هذه الاشياء انما وقع تعظيماً لها وتفخيماً ، ولم يكن القصد بيان تحليلها او تحريمها - من ان هذين الخبرين ليس فيهما اكثر من الاخبار بان الطيب اربعة اشياء ، وليس فيهما ذكر ما يجب اجتنابه على المحرم ، وانه انما تناولهما لذكر الاصحاب لهما في ابواب ما يجب على المحرم اجتنابه .
ولا فلا حاجة الى تأويلهما - من ما لا يخفى وهنه ، فانه مع تسليم

(١) الوافي باب (الطيب والادهان للمحرم) ولم نجده في التهذيب والوسائل

(٢) ج ٥ ص ٢٩٧ و ٢٩٩ و ٣٠٤ و ٣٠٥ ، والوسائل الباب ١٨ من تروك

ما ذكره ، حتى دل الخبران على ان الطيب شرعاً عبارة عن هذه الاربعة ، فيجب حمل الاحكام المترتبة على الطيب بقول مطلق على هذه الاربعة لانها هي الطيب شرعاً ، والاطلاقات يجب حملها على ما هو المعروف في عرفهم (عليهم السلام) فيعود ما فرّ منه .

والسيد السند في المدارك نقل رواية عبد الغفار بزيادة : « وخلق الكعبة لا بأس به » ثم استدل بهذه الزيادة على الحصر في الاربعة المذكورة . وهو غفلة منه (قدس سره) فان هذه الزيادة إنما هي من كلام الشيخ لا من الرواية ، فان الحديث - كما نقله في الاستبصار (١) - عار من هذه الزيادة ، وكذا نقله المحدث الكاشاني في الوافي (٢) والشيخ الحر في الوسائل .

نعم يبقى الكلام هنا في موضعين : احدهما - انك قد عرفت ان ظاهر صحيحتي عبدالله بن سنان وحريز هو تحريم الريحان ، وان كان الشيخ وجمع من الاصحاب قد عدوه في مكروهات الاحرام ، واستدلوا على القول بالكراهة بصحيفة معاوية بن عمار المتقدمة في المسألة الاولى ، المتضمنة لانه لا بأس ان يشم الاذخر والقيصوم ... الحديث . وفيه انه قد يمكن القول بالتحريم مع استثناء هذه الاشياء المذكورة ، فلا منافاة فيه . ولا يتنافى ذلك قوله في الخبر : « واشباهه » باعتبار حمليه على غيره من الريحان ، لانا نقول ! المراد اشباهه من نبات الصحراء الطيب الرائحة . وحينئذ فيختص الحكم بما انبته الأدميون من الريحان ، وهو القسم الثاني في كلام الشيخ ، وان حكم فيه بالكراهة ، فان ظاهر الصحيحتين المذكورتين التحريم . وحينئذ فيضاف الى الافراد المذكورة في هذه الروايات الاخيرة التي بها خصصنا اخبار الطيب المطلقة .

— ٤٢٠ — (يستثنى من تحريم الطيب على المحرم خلوق الكعبة) ج ١٥

الثاني - ان صحيح معاوية بن عمار ورواية عبد الغفار ومرسلة الفقيه تضمنت ان الرابع الورس ، وصحيح ابن ابي يعفور جعل عوضه العود ، وصاحب الكافي قد نقل حديث عبد الغفار في باب انواع الطيب من كتاب المروة (١) بلفظ « العود » عوض « الورس » وقد صرح في سنده بان سيفاً هو ابن عميرة . والشيخ نسب العود في عبارته المتقدمة من التهذيب الى الرواية . وفي الخلاف جعل المحرم هذه الخمسة باضافة العود الى الاربعة المذكورة . وهو الاحوط . والاحتياط التام في اجتناب الطيب بجميع انواعه ، إلا ما تقدم في روايات المسألة الاولى ، فانه لا معارض لها . وبعض رجح رواية الورس على العود ، وطعن في صحة رواية ابن ابي يعفور بما ذكره المحقق الشيخ حسن في المنتقى من العلة في السند الموجبة لضعفه ، وان عد في الصحيح غفلة . وهو جيد بناء على الاصطلاح المذكور .

المسألة الثالثة - يستثنى من تحريم الطيب على المحرم خلوق الكعبة اجمعاً ، كما نقله بعضهم .

ولما رواه الصدوق في الصحيح عن حماد بن عثمان (٢) قال : « سألت ابا عبدالله (عليه السلام) عن خلوق الكعبة وخلوق القبر يكون في ثوب الاحرام . فقال : لا بأس بهما ، هما طهوران » والظاهر ان المراد بالقبر قبر النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) .

(١) الفروع ج ٢ ص ٢٢٣ الطبع القديم ، والوسائل الباب ٩٧ من آداب الحمام .

(٢) الفقيه ج ٢ ص ٢١٧ ، والوسائل الباب ٢١ من تروك الاحرام

ج ١٥ (يستثنى من تعريم الطيب على المحرم خلوق الكعبة) — ٤٢١ —

وما رواه الشيخ في الصحيح عن عبدالله بن سنان (١) قال : « سألت ابا عبدالله (عليه السلام) عن خلوق الكعبة يصيب ثوب المحرم . قال : لا بأس به ، ولا يغسله ، فانه طهور » .

وعن يعقوب بن شعيب في الصحيح (٢) قال : « قلت لابي عبدالله (عليه السلام) : المحرم يصيب ثيابه الزعفران من الكعبة . قال : لا يضره ، ولا يغسله » .

وما رواه الكليني عن ابن ابي عمير في الصحيح عن بعض اصحابنا عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٣) قال : « سئل عن خلوق الكعبة للمحرم أيغسل منه الثوب ؟ قال . لا هو طهور . ثم قال : ان بثوبى منه لطخاً » .

وما رواه الصدوق في من لا يحضره الفقيه (٤) في الموثق عن سماعة « انه سأله - يعني : الصادق (عليه السلام) - عن الرجل يصيب ثوبه زعفران الكعبة وهو محرم . فقال : لا بأس به ، وهو طهور ، فلا تنقه ان يصيبك » .

قال في الذخيرة : ويمكن المناقشة بان الظاهر من التعليل ان غرض السائل توهم احتمال النجاسة بسبب كثرة ملاقات العامة والخاصة ومن لا يتوقى النجاسة ، فلا يدل على جواز الشم . لكن فهم الاصحاب وانفاقهم يكفي مؤنة هذه المناقشة .

اقول : لا ريب في ان هذه المناقشة من الاحتمالات الواهية التي

-
- (١) و(٢) التهذيب ج ٥ ص ٦٩ ، والوسائل الباب ٢١ من تروك الاحرام
(٣) الفروع ج ٤ ص ٣٤٢ ، والوسائل الباب ٢١ من تروك الاحرام
(٤) الفقيه ج ٢ ص ٢١٧ ، والوسائل الباب ٢١ من تروك الاحرام .

— ٤٢٢ — (لو اضطر المحرم الى مس الطيب او اكل ما فيه طيب) ج ١٥

هي لبست العنكبوت - وانه لا ضعف البيوت - مضاهية ، فان هؤلاء الاجلاء السائلين في هذه الروايات لا يخفى عليهم الحكم باصالة الطهارة في كل شيء حتى يسألوا عن ذلك في هذه المادة المخصوصة ، سيما مع قول الامام (عليه السلام) في صحيحة ابن ابي عمير : « ان بثوبي منه لطخاً » فانه يبعد عدم شمه مع كونه بثوبه دائماً .

وبعضد ما ذكرناه ما تقدم في صحيحة هشام بن الحكم (١) من قوله (عليه السلام) : « لا بأس بالريح الطيبة في ما بين الصفا والمروة من ريح العطارين ، ولا يمسك على انفه » فانه اذا جاز الشم للرائحة الطيبة بين الصفا والمروة من ريح العطارين ، فريح خلوق الكعبة اولى بالجواز .

والخلوق كصبور : ضرب من الطيب ، كما ذكره في الصحاح والقاموس ، وفي النهاية الاثرية : الخلق : طيب معروف مركب يتخذ من الزعفران وغيره من انواع الطيب ، وتغلب عليه الحمرة والصفرة .
بقى الكلام في ما لو طيب الكعبة بغير الخلق المذكور ، وبالجواز صرح جمع من الاصحاب (رضوان الله عليهم) : منهم : الشيخ والعلامة . وقال في الدروس : قال الشيخ : لو دخل الكعبة وهي تجمر او تطيب لم يكره له الشم . وبمثل ذلك صرح العلامة في التذكرة . وظاهر المدارك الميل اليه . واستدل عليه بفحوى صحيحة هشام بن الحكم بالتقريب الذي قدمناه . وهو غير بعيد ، وان نسبه في الذخيرة الى انه ضعيف . والاحتياط في العدم .

المسألة الرابعة - لو اضطر المحرم الى مس الطيب ، او اكل ما فيه

ج ١٥ (لو اضطر المحرم الى مس الطيب او اكل ما فيه طيب) — ٤٢٣ —

طيب ، قبض على انفه وجوباً ، لان الاضطرار الى احدهما لا يبيح الآخر مع حرمة الجميع ، فيقتصر على عمل الضرورة ، إلا ان يعسر ويشق القبض على الانف ، فانه يجوز له الشم ايضاً .

اما جواز الاكل فدليل اباحته ان الضرورات تبيح المحظورات (١) ، كما هو مسلم بينهم في جميع الاحكام .

واما وجوب الامساك مع الامكان فتدل عليه روايات : منها - صحيحة الحلبي ومحمد بن مسلم عن ابي عبد الله (عليه السلام) (٢) قال : « المحرم يمسك على انفه من الريح الطيبة ، ولا يمسك على انفه من الريح الخبيثة » ونحوها جملة من الاخبار المتقدمة في المسألة الثانية .
واما عدم الوجوب مع المشقة والخرج بذلك ، فيدل عليه ما رواه الشيخ في الصحيح عن اسماعيل بن جابر (٣) وكانت عرضت له ريح في وجهه من علة اصابته وهو محرم ، قال : « فقلت لابي عبد الله (عليه السلام) : ان الطيب الذي يعالجني وصف لي سعوطاً فيه مسك ؟ فقال : استعط به » .

وعن اسماعيل في الصحيح عن ابي عبد الله (عليه السلام) (٤) قال : « سألته عن السعوط للمحرم وفيه طيب . فقال : لا بأس » وهو محمول على الضرورة كما تقدم في سابقه . وعلى ذلك حملة الشيخ (رحمه الله) .

(١) تقدم دليل ذلك ص ١٦٤

(٢) الفقيه ج ٢ ص ٢٢٤ ، والوسائل الباب ٢٤ من تروك الاحرام

(٣) و (٤) التهذيب ج ٥ ص ٢٩٨ ، والوسائل الباب ١٩ من تروك

الاحرام

— ٤٢٤ — (لو استهلك الطيب في المأكول أو المسوس لم تحرم مباشرته) ج ١٥

وقال الصدوق (١) : وإن اضطر المحرم إلى سعط فيه مسك من ريح يعرض له في وجهه وعلّة تصيبه ، فلا بأس بأن يستعط به ، فقد سأل اسماعيل بن جابر أبا عبد الله (عليه السلام) عن ذلك فقال : استعط به .

ولو استهلك الطيب في المأكول أو المسوس بحيث زالت أوصافه من ريحه وطعمه ولونه ، فالظاهر أنه لا يحرم مباشرته وأكله . وبذلك صرح العلامة في التذكرة .

وبعضه ما رواه عمران الحلبي في الصحيح (٢) قال : « سئل أبو عبد الله (عليه السلام) عن المحرم يكون به الجرح فيتداوى بدواء فيه زعفران قال : إن كان الغالب على الدواء فلا ، وإن كان الأدوية الغالبة عليه فلا بأس » .

والظاهر أن الاعتبار بالرائحة خاصة دون سائر الأوصاف ، للنهي عن التلذذ بالرائحة الطيبة .

بقي الكلام في أن ظاهر هذه الرواية ينافي ما تقدم من روايات اسماعيل بن جابر ، ويمكن الجمع إما بتخصيص إطلاق تلك الروايات بما دلت عليه هذه الرواية من التفصيل - والظاهر بعده - أو حمل هذه الرواية على عدم الضرورة التامة . ولعله الأقرب .

وأما ما رواه الشيخ في الصحيح عن معاوية بن عمار (٣) - : « في

(١) الفقيه ج ٢ ص ٢٢٤ ، والوسائل الباب ١٩ من تروك الاحرام

(٢) الفروع ج ٤ ص ٣٥٩ ، والفقيه ج ٢ ص ٢٢٢ ، والوسائل الباب

٦٩ من تروك الاحرام

(٣) التهذيب ج ٥ ص ٣٠٤ ، والوسائل الباب ٤ من بقية كفارات الاحرام

ج ١٥ (لو لصق الطيب بيدن المحرم او ثوبه بادر الى ازالته) — ٤٢٥ —

محرم كانت به قرحة فداواها بدهن بنفسج ؟ قال : ان كان فعله بجهالة فعليه طعام مسكين ، وان كان تعمدا فعليه دم شاة يهريقه « -
ففيه - مع كونه مقطوعاً - انه معارض بالاخبار الدالة على العفو عن الجاهل ، وانه لا كفارة عليه في شيء من محرمات الاحرام إلا الصيد ، والاخبار المتقدمة الدالة في خصوص هذه المسألة على الجواز مع الضرورة من غير ذكر كفارة فيه .

واما ما رواه في الكافي عن ابان عن من اخبره عن ابي عبدالله (عليه السلام) (١) - قال : « اذا اشتكى المحرم فليتداو بما يحل له ان يأكله وهو محرم » .

وما رواه فيه عن الكنتاني عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٢) قال : « اذا اشتكى المحرم فليتداو بما يأكل وهو محرم » -
فيجب حمله على ما يحصل البرء به . واما لو لم يحصل إلا بما لا يجوز له اكله اختياراً حال الاحرام ، فله اكله والتداوى به للضرورة ، كما عليه اتفاق الاصحاب في هذا الموضع وغيره .

المسألة الخامسة - قال في التذكرة : لو لصق الطيب بيدنه او ثوبه على وجه لا يوجب الفدية بان كان ناسياً او القته الريح ، وجب عليه المبادرة الى غسله او تنحيته او معالجته بما يقطع رائحته . ويأمر غيره بازالة ذلك عنه ، ولو باشره بنفسه فالاقرب انه لا يضره لانه قصد الازالة . انتهى . وظاهره التردد في الازالة بنفسه وان كان الاقرب ذلك عنده .

ونقل عن الشيخ انه قطع بجواز الازالة باليد .

(١) الفروع ج ٤ ص ٣٥٩ ، والوسائل الباب ٦٩ من تروك الاحرام

(٢) الفروع ج ٤ ص ٣٥٨ ، والوسائل الباب ٦٩ من تروك الاحرام

— ٤٢٦ — (لو لصق الطيب بيدن المحرم او ثوبه بادر الى ازالته) ج ١٥

اقول : وهو الذي دلت عليه الاخبار ، ومنها - ما رواه الشيخ في الصحيح عن ابن ابي عمير عن بعض اصحابنا عن احدهما (عليهما السلام) (١) : « في محرم اصابه طيب ؟ فقال : لا بأس ان يمسحه بيده او يغسله » .

وما رواه الكوفي عنه في الصحيح او الحسن عن بعض اصحابنا عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٢) : « في المحرم يصيب ثوبه الطيب ؟ قال : لا بأس بان يغسله بيد نفسه » .

وما رواه الصدوق عن عبدالله بن سنان عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٣) في حديث قال : « لا بأس ان يغسل الرجل الخلق عن ثوبه وهو محرم » .

وما رواه في الكافي عن اسحاق بن عمار عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٤) قال : « سألت عن المحرم يمس الطيب وهو نائم لا يعلم به . قال : يغسله ، وليس عليه شيء . وعن المحرم يدهنه الحلال بالدهن الطيب والمحرم لا يعلم ما عليه . قال : يغسله ايضاً وليحذر » .

واطلاق هذه الاخبار دال على جواز غسله له بنفسه وان استلزم شم الرائحة في تلك الحال . وكأنه من حيث وجوب التكليف بالازالة يغتفر له الشم في تلك الحال .

(١) التهذيب ج ٥ ص ٢٩٩ ، والوسائل الباب ٢٢ من تروك الاحرام

(٢) الفروع ج ٤ ص ٣٥٤ ، والوسائل الباب ٢٢ من تروك الاحرام

(٣) الفقيه ج ٢ ص ٢٢٤ ، والوسائل الباب ٢٢ من تروك الاحرام

(٤) الوسائل الباب ٢٢ من تروك الاحرام ، والباب ٤ من بقية

كفارات الاحرام

ج ١٥ (لولم يكف الماء لغسل الثوب من الطيب والطهارة) — ٤٢٧ —

فوائد

الاولى - لو انقطعت رائحة الطيب من الثوب ، لطول الزمان ، او صبغ بغيره بحيث لا تظهر رائحته لا مع الرطوبة ولا مع اليبوسة ، فالظاهر جواز استعماله .

الثانية - قال في التذكرة ! لو اصاب ثوبه طيب وجب عليه غسله او نزعها ، فلو كان معه من الماء ما لا يكفيه لغسل الطيب وطهارته ، غسل به الطيب ، لان للوضوء بدلاً .

قال في المدارك بعد ذكر نحو ذلك ! ويحتمل وجوب الطهارة به ، لان وجوب الطهارة قطعى ووجوب الازالة والحال هذه مشكوك فيه ، لاحتمال استثنائه للضرورة ، كما استثنى شمه في الكعبة والسعي . والاحتياط يقتضي تقديم الغسل على التيمم ، ليتحقق نقد الماء حالته . انتهى .

اقول : ومن المحتمل قريباً التفصيل في ذلك بين الوقت وخارجه فان كان في الوقت فالظاهر تقديم الوضوء ، لانه مخاطب به في تلك الحال ، والتيمم غير مشروع ، لانه واجد للماء ، ويسقط وجوب الازالة للضرورة . وما ذكره في المدارك - من ان الاحتياط يقتضي تقديم الغسل - لا يتم في هذه الصورة ، لانه بالتصرف بالماء في تلك الحال يصير من قبيل من دخل عليه الوقت واجداً للماء فتعمد اراقته واتلافه ، ولا اقل من التأثم والعقوبة عليه ان لم نقل ببطان تيممه . وان كان قبل الوقت فلا يبعد وجوب الازالة ، لانه في هذه الحال ذير مخاطب بالطهارة ، والمخاطب بوجوب الازالة متوجه اليه ليس له معارض .

— ٤٢٨ — (لو غسل الثوب حتى زال عنه الطيب جاز استعماله) ج ١٥

وكيف كان فالمسألة - لعدم النص الذي هو المعتمد عندنا في جميع الاحكام - لا تخلو من الاشكال .

الثالثة - قال في التذكرة ! لو فرش فوق الثوب المطيب ثوباً يمنع الرائحة والمباشرة ، فلا فدية بالجلوس عليه والنوم . ولو كان الحائل ثياب نومه ، فالوجه المنع ، لانه كما منع من استعمال الطيب في بدنه منع من استعماله في ثوبه . انتهى . وبذلك صرح في المنتهى . وهو جيد .

واما قوله في الذخيرة - ؛ ولو كان الحائل ثياب بدنه فوجهان . ثم نقل عن المنتهى المنع ، استناداً الى ما ذكره في التذكرة من التعليل ثم قال : وللتأمل فيه مجال - فلا اعرف له وجهاً . إلا ان يقول بجواز الطيب في ثوب المحرم ، وهو من ما وقع الاجماع نصاً وفتوى على تحريمه . فأبي مجال هنا للتأمل في ما ذكره والمفروض في المسألة تعدى الطيب الى ثيابه بالنوم على ذلك الثوب المطيب .

الرابعة - لو غسل الثوب حتى زال عنه الطيب جاز استعماله ، اجماعاً نصاً وفتوى .

ومن ذلك ما رواه الصدوق عن الحسين بن ابي العلاء عن الصادق (عليه السلام) (١) « انه سأله عن الثوب للمحرم يصيبه الزعفران ثم يغسل . فقال : لا بأس به اذا ذهب ريحه . ولو كان مصبوغاً كله اذا ضرب الى البياض وغسل فلا بأس به » .

وعن اسماعيل بن الفضل (٢) : « انه سأله عن المحرم يلبس الثوب

(١) الفقيه ج ٢ ص ٢١٦ . والوسائل الباب ٤٣ من تروك الاحرام

(٢) الوسائل الباب ٤٣ من تروك الاحرام

ج ١٥ (حكم نوم المحرم على فراش اصفر او مرفقة صفراء) — ٤٢٩ —

قد اصابه الطيب . فقال : اذا ذهب ريح الطيب فليلبسه .
وروى الكليني عن حماد بن عثمان في الصحيح (١) قال : « قلت
لابي عبدالله (عليه السلام) : اني جعلت ثوبي احرامى مع اثواب قد
جمرت فاجد من ريحها ؟ قال : فانشرها في الريح حتى تذهب ريحها » .
الخامسة - روى ثقة الاسلام في الكافي عن المعلى بن خنيس عن
ابي عبدالله (٢) قال : « كره ان ينام المحرم على فراش اصفر ، او
على مرفقة صفراء » .

وروى الشيخ في الصحيح عن ابي بصير عن ابي جعفر (عليه
السلام) (٣) قال : « يكره للمحرم ان ينام على الفراش الاصفر ، والمرفقة
الصفراء » ورواه الصدوق عن ابي بصير مثله (٤) .

اقول : ان حملت الصفرة في هذين الخبرين على صفرة الطيب ، فلفظ
الكرامة فيهما بمعنى التحريم ، كما هو شائع في الاخبار ، وان حملت
على ما دون ذلك ، كانت الكرامة بالمعنى الاصولي المصطلح . ويرجع
الاول قول ابي عبدالله (عليه السلام) في صحيحة منصور بن حازم (٥)
« اذا كنت متمتعاً فلا تقرب شيئاً فيه صفرة حتى تطوف بالبيت »
وحديثه الآخر (٦) حيث : « سئل (عليه السلام) اياكل شيئاً فيه

(١) الفروع ج ٤ ص ٣٥٦ ، والوسائل الباب ١٨ من تروك الاحرام

(٢) الفروع ج ٤ ص ٣٥٥ ، والوسائل الباب ٢٨ من تروك الاحرام

(٣) التهذيب ج ٥ ص ٦٨ ، والوسائل ٢٨ من تروك الاحرام

(٤) الفقيه ج ٢ ص ٢١٨ ، والوسائل الباب ٢٨ من تروك الاحرام

(٥) الوسائل الباب ١٨ من تروك الاحرام

(٦) الوسائل الباب ١٣ من الحلق والتقصير

صفرة ؟ قال : لا حتى يطوف بالبيت « ويؤيده ان صاحب الكافي انما اورد الحديث المنقول هنا في باب الطيب للمحرم . وحينئذ فالمراد بالصفرة لون الزعفران ونحوه من الالوان الطيبة الصفر .

السادسة - لومات المحرم لم يجوز مسه بالكافور اجماعاً نصاً وفتوى .

ومن الاخبار في ذلك ما رواه الشيخ في الصحيح عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر (عليه السلام) (١) : « عن المحرم اذا مات كيف يصنع به ؟ قال : يغطى وجهه ويصنع به كما يصنع بالحلال ، غير انه لا يقربه طيباً » .

وفي الكافي عن ابن ابي حمزة عن ابي الحسن (عليه السلام) (٢) « في المحرم يموت ؟ قال : يغسل ويكفن ويغطى وجهه ، ولا يحنط ، ولا يمس شيئاً من الطيب » .

وروى في التهذيب في الصحيح عن عبدالله بن سنان (٣) قال : « سألت ابا عبدالله (عليه السلام) عن المحرم يموت ، كيف يصنع به ؟ فحدثني ان عبد الرحمان بن الحسن بن علي مات بالابواء مع الحسين بن علي (عليهما السلام) وهو محرم ، ومع الحسين عبدالله بن العباس وعبدالله بن جعفر ، فصنع به كما صنع بالميت ، وغطى وجهه ، ولم يمس طيباً . قال : وذلك في كتاب علي عليه السلام » وبهذا المضمون حديث ابي مريم المروي في الكافي (٤) وحديثه الآخر المروي في التهذيب (٥) وحديث عبد الرحمان بن ابي عبدالله البصري (٦) .

(١) الوسائل الباب ١٣ من غسل الميت ، والباب ٨٣ من تروك الاحرام

(٢) (٣) و(٤) و(٥) و(٦) الوسائل الباب ١٣ من غسل الميت

المسألة السادسة - اجمع الاصحاب (رضوان الله - تعالى - عليهم) على وجوب الشاة في الطيب ، اكلآ ، واطلاء ، وشماً ، وبخوراً ، وصبغاً ، ابتداء واستدامة ، متى استعمله عامداً عالماً ، نقل اجماعهم على ذلك العلامة في المنتهى والتذكرة .

واستدل عليه بصحيفة زرارة ، وهي ما رواه الصدوق في الصحيح عنه عن ابي جعفر (عليه السلام) (١) قال : « من اكل زعفراناً متعمداً ، او طعاماً فيه طيب ، فعليه دم ، وان كان ناسياً فلا شيء عليه ، ويستغفر الله ويتوب اليه » ولا يخفى قصورها عن ما ذكره من التعميم في الحكم المذكور .

ويدل على وجوب الشاة ايضاً في الجملة قول ابي جعفر (عليه السلام) في صحيفة زرارة (٢) : « من نتف ابطه ، او قلم ظفره ، او حلق رأسه ، او لبس ثوباً لا ينبغي له لبسه ، او اكل طعاماً لا ينبغي له اكله ، وهو محرم ، ففعل ذلك ناسياً او جاهلاً ، فليس عليه شيء ، ومن فعله متعمداً فعليه دم شاة » .

ويؤيده ما تقدم قريباً (٣) في المسألة الرابعة من مقطوعة معاوية ابن عمار : « وان كان تعد فعليه دم شاة يهرقه » .

إلا انه قد تقدم في المسألة الثانية من الاخبار ما هو ظاهر في المنافاة ، مثل قوله (عليه السلام) في صحيفة حريز (٤) : « فمن ابتلى بشيء من ذلك فليتصدق بقدر ما صنع بقدر شعبه . يعني : من

- (١) الفقيه ج ٢ ص ٢٢٣ ، والوسائل الباب ٤ من بقية كفارات الاحرام

(٢) الوسائل الباب ٨ من بقية كفارات الاحرام

(٤) ص ١٤

(٣) ص ٤٢٤ رقم ٣

الطعام » - كما في رواية التهذيب - و « قدر سعته » كما في الكافي .
وقوله (عليه السلام) في رواية الحسن بن زياد (١) : « وقد
سأله عن الاثنان فيه الطيب ، يغسل به يده وهو محرم . فقال : تصدق
بشيء كفارة للاثنان الذي غسلت به يدك » ونحوها رواية الحسين
ابن زياد (٢) .

وفي صحيحة معاوية بن عمار (٣) : « فمن ابتلى بشيء من ذلك
فليعد غسله ، وليصدق بصدقة بقدر ما صنع » .

واجاب العلامة - بعد ذكره بعض هذه الروايات - بالحمل على
حال الضرورة ، والحاجة الى استعمال الطيب . ولا يخفى ما فيه من
البعد ، إذ لا اشارة في تلك الاخبار - فضلاً عن الدلالة - تؤنس به
واختار في المدارك حملها على حالة الجهل والنسيان ، مع حمل
الامر بالصدقة على الاستحباب ، للاخبار الكثيرة الدالة على سقوط
الكفارة عن الناسي والجاهل إلا في الصيد . ولا يخفى ايضاً ما فيه
من البعد عن ظاهر الاخبار المذكورة .

ويخطر بالبال العليل والفكر الكليل وجه آخر ، لعله اقرب من ما
ذكره ، وهو حمل الطيب في هذه الاخبار على ما عدا الافراد الاربعة
او الخمسة التي اخترناها وفقاً للشيخ في التهذيب ، ويختص وجوب

(١) الوسائل الباب ٢٧ من تروك الاحرام ، والباب ٤ من بقية كفارات

الاحرام

(٢) الفقيه ج ٢ ص ٢٢٣ و ٢٢٤ ، والوسائل الباب ٤ من بقية كفارات

الاحرام

(٣) الوسائل الباب ١٨ من تروك الاحرام رقم ٨

الشاة بالطيب الذي هو عبارة عن تلك الافراد المذكورة ، والامر بالصدقة فيها على الاستحباب .

وبالجملة فالمسألة غير خالية من شوب الاشكال ، ولا ريب ان الاحتياط في ما ذكره (رضوان الله عليهم) .

الصنف الرابع - لبس المخيط للرجال ، وما يتبعه من انواع اللبس قال في التذكرة : يحرم على المحرم الرجل لبس الثياب المخيطة عند علماء الامصار . وقال في المنتهى : يحرم على المحرم لبس المخيط من الثياب ان كان رجلاً ، ولا نعلم فيه خلافاً . ونقل في الدروس عن ابن الجنيد انه قيده بالضم للبدن . وظاهر المشهور بين الاصحاب تحريم لبس المخيط وان قلت الخياطة .

وانت خبير بان الاخبار الواردة في المسألة قاصرة عن افادة ما ذكره من العموم .

وما انا اسوق لك ما وقفت عليه منها ، ليظهر لك الحال :
فمنها - ما رواه الشيخ في الصحيح عن معاوية بن عمار عن ابي عبدالله (عليه السلام) (١) قال : « لا تلبس - وانت تريد الاحرام - ثوباً تزره ، ولا تدرعه ، ولا تلبس سراويل ، إلا ان لا يكون لك ازار ، ولا خفين ، الا ان لا يكون لك نعلان » .

وما رواه الصدوق عن معاوية بن عمار في الصحيح عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٢) قال : « لا تلبس ثوباً له ازار وانت محرم ، إلا ان تنكسه ، ولا ثوباً تدرعه ، ولا سراويل ، إلا ان لا يكون لك ازار ،

(١) التهذيب ج ٥ ص ٦٩ و ٧٠ ، والوسائل الباب ٣٥ من تروك الاحرام

(٢) الفقيه ج ٢ ص ٢١٨ ، والوسائل الباب ٣٥ من تروك الاحرام

ولا خفين ، إلا ان لا يكون لك نعل .
وما رواه الصدوق ايضاً عن زرارة في الصحيح عن احدهما (عليهما السلام) (١) قال : « سألته عن ما يكره للمحرم ان يلبسه . فقال : يلبس كل ثوب إلا ثوباً يتدرعه » .
وما رواه الكليني في الصحيح او الحسن عن معاوية بن عمار عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٢) قال : « ان لبست ثوباً في احرامك لا يصلح لك لبسه فلب واعد غسلك ، وان لبست قميصاً فشقه واخرجه من تحت قدميك » .
وعن صفوان في الصحيح عن خالد بن محمد الاصم (٣) قال : « دخل رجل المسجد الحرام وهو محرم ، فدخل في الطواف وعليه قميص وكساء ، فاقبل الناس عليه يشقون قميصه وكان صلباً ، فرأه ابو عبدالله (عليه السلام) - وهو يعالجون قميصه يشقونه - فقال له : كيف صنعت ؟ فقال : احرمت هكذا في قميصي وكسائي . فقال : انزعه من رأسك ، ليس ينزع هذا من رجله ، انما جهل » ونحوها رواية عبد الصمد بن بشير (٤) وقد تقدمت في مسألة لبس ثوبي الاحرام (٥) .
وما رواه في الكافي عن يعقوب بن شعيب في الصحيح (٦) قال : « سألت ابا عبدالله (عليه السلام) عن المحرم ، يلبس الطيلسان المزور ؟ فقال : نعم . وفي كتاب علي (عليه السلام) : لا يلبس طيلسان حق ينزع ازراه . فحدثني ابي انه انما كره ذلك مخافة ان يزره الجاهل عليه »

(١) الفقيه ج ٢ ص ٢١٨ ، والوسائل الباب ٣٦ من تروك الاحرام

(٢) و(٣) و(٤) الوسائل الباب ٤٥ من تروك الاحرام (٥) ص ٧٧

(٦) الفروع ج ٤ ص ٣٤٠ ، والوسائل الباب ٣٦ من تروك الاحرام

وروى في الكافي ايضاً والتهديب في الصحيح عن الحلبي مثله (١) بدون قوله ؛ « فحدثني ابي » قال : وقال : « إنما كره ذلك مخافة ان يزره الجاهل فاما الفقيه فلا بأس ان يلبسه » .

وانت خبير بانه لا دلالة في شيء من هذه الروايات على تحريم لبس المخيط ، ولا تعرض له بالكلية ، وانما دلت على النهي عن اثواب مخصوصة . وبذلك اعترف شيخنا الشهيد (نور الله مرقدته) في الدروس حيث قال ؛ ولم اقف الى الآن على رواية بتحريم عين المخيط ، انما نهى عن القميص والقباء والسراويل ، وفي صحيح معاوية (٢) : « لا تلبس ثوباً تزره ولا تدرعه ، ولا تلبس سراويل » وتظهر الفائدة في الخياطة في الازار وشبهه . انتهى . ويعضده ما نقل عن الشيخ المفيد (عطر الله - تعالى - مرقدته) في المقنعة انه لم يذكر إلا المنع من اشياء معينة ، ولم يتعرض لذكر المخيط . ومن ما ذكرنا يعلم ان ما اشتهر بين جملة من المتأخرين - بنساء على ما قدمناه من الاجماع المدعى ، من انه يكفي في المنع مسمى الخياطة وان قلت - لا وجه له .

وألحق الاصحاب بالمخيط ما اشبهه ، كالدرع المنسوج ، والمصق بعضه ببعض . واحتج عليه في التذكرة بالحمل على المخيط ، لمشايبته اياه في المعنى من الترفه والتنعم . وضعفه ظاهر . والاجود ان يستدل عليه بما يتضمن تحريم لبس الثياب على المحرم ، كصحيفة معاوية ابن عمار الاولى والثانية ، وصحيفة زرارة ، ونحوها من ما نقلناه وما لم ننقله ، فانها شاملة لذلك .

(١) الوسائل الباب ٣٦ من تروك الاحرام ، والحديث في الفروع ج ٤

ص ٣٤٠ ، والفقيه ج ٢ ص ٢١٧ (٢) ص ٤٣٣ رقم (١)

— ٤٣٦ — (ما يدل على وجوب القدية بلبس ما لا يجوز للمحرم) ج ١٥

لكن ينبغي ان يستثنى منه الطيلسان ، فانه يجوز لبسه ، كما تقدم في صحيحة يعقوب بن شعيب . وهو - على ما نقل - ثوب منسوج محيط بالبدن ، قال في كتاب مجمع البحرين : الطيلسان مثلث اللام واحد الطيالة ، وهو ثوب محيط بالبدن ينسج لللبس خال عن التفصيل والخياطة ، وهو من لباس العجم ، والهاء في الجمع للعجمة ، لانه معرب تالشان . انتهى وظاهر الروايتين المذكورتين جواز لبسه اختياراً ، وبه صرح العلامة في جملة من كتبه ، والشهيد في الدروس . واعتبر في الارشاد في جواز لبسه الضرورة ، وبه صرح صاحب الوسائل . والظاهر الاول . ومن ما يدل على وجوب القدية لو تعمد لبس ما لا يجوز له لبسه ما رواه الكليني عن زرارة في الصحيح عن ابي جعفر (عليه السلام) (١) قال : « من لبس ثوباً لا ينبغي له لبسه وهو محرم ، ففعل ذلك ناسياً او ساهياً او جاهلاً فلا شيء عليه ، ومن فعله متعمداً فعليه دم » . وما رواه في الكافي والفقيه في الصحيح عن محمد بن مسلم عن احدهما (عليهما السلام) (٢) قال : « سألته عن ضروب من الثياب مختلفة يلبسها المحرم اذا احتاج ، ما عليه ؟ قال : لكل صنف منها فداء » . اقول : الظاهر ان المراد بتعدد الصنف ، كالعمامة والقباء والقميص والسراويل ، فان كلاً منها صنف من اصناف اللباس ، فلو تعدد القباء - مثلاً - فليس إلا فداء واحد .

(١) الفروع ج ٤ ص ٣٤٨ ، والوسائل الباب ٨ من بقية كفارات

الاحرام

(٢) الفروع ج ٤ ص ٣٤٨ ، والفقيه ج ٢ ص ٢١٩ ، والتهذيب ج ٥ ص

٣٨٤ عن ابي جعفر (ع) ، والوسائل الباب ٩ من بقية كفارات الاحرام

ج ١٥ (الاضطرار الى لبس المخيط - تعدد الكفارة بتعدده) - ٤٣٧ -

وما رواه ثقة الاسلام (نور الله - تعالى - مرقدہ) في الصحيح عن زرارة (١) قال : « سمعت ابا جعفر (عليه السلام) يقول : من تتف ابطه ، او قلم ظفروه ، او حلق رأسه ، او لبس ثوباً لا ينبغي له لبسه ، او اكل طعاماً لا ينبغي له اكله ، وهو محرم ، ففعل ذلك ناسياً او جاهلاً فليس عليه شيء ، ومن فعله متعمداً فعليه دم شاة » . وما رواه الشيخ عن سليمان بن العيص (٢) قال : « سألت ابا عبد الله (عليه السلام) عن المحرم يلبس القميص متعمداً . قال : عليه دم » . ومن اضطر الى لبس ثوب يحرم عليه لبسه مع الاختيار ، جاز له لبسه ، وعليه دم شاة . والحكم بذلك مقطوع به في كلامهم ، كما نقله غير واحد .

والاصل فيه صحيحة محمد بن مسلم المتقدمة . والظاهر منها - كما اشرنا اليه آنفاً - تعدد الكفارة بتعدد الصنف ، في مجلس واحد كان او بجالس متعددة ، ومع اتحاد الصنف فليس إلا كفارة واحدة كذلك اي اتحاد المجلس او تعدد ، تعددت افراده او اتحدت . وبهذا ينبغي ان يجمع بين كلامي العلامة في المنتهى ، فانه قال في فروع هذه المسألة :

الثاني - لو لبس ثياباً كثيرة دفعة واحدة وجب عليه فداء واحد ولو كان في مرات متعددة وجب عليه لكل ثوب دم ، لان لبس كل ثوب يغاير لبس الثوب الآخر ، فيقتضي كل واحد منها مقتضاه من

(١) هذا الحديث بهذا اللفظ رواه الشيخ في التهذيب ج ٥ ص ٣٦٩

و ٣٧٠ ، والوسائل الباب ٨ من بقية كفارات الاحرام

(٢) الوسائل الباب ٨ من بقية كفارات الاحرام

غير تداخل . ثم استدل بصحيفة محمد بن مسلم المذكورة . ثم قال :
الرابع - لو لبس قميصاً وعمامة وخفين وسراويل وجب عليه لكل
واحد فدية ، لان الاصل عدم التداخل ، خلافاً لاحمد (١) . وظاهر هذا
الكلام مناف لما تقدم ، من ان لبس الثياب الكثيرة دفعة واحدة انما
يوجب فداء واحداً . ووجه الجمع هو ما اشرنا اليه من حمل الثياب
الكثيرة على ما اذا كانت من صنف واحد ، وان كان ظاهر عبارته من
ما يابى هذا ، حيث انه جمل مناط الاتحاد والتعدد في الفدية انما
هو تعدد المجلس واتحاده ، والمفهوم من الخبر انما هو باعتبار تعدد
الصنف واتحاده .

ونقل عن الشيخ في التهذيب انه قال : واذا لبس ثياباً كثيرة فعليه
لكل واحد منها فداء . وهو على اطلاقه ايضاً مشكل . والوجه ما ذكرناه
من التفصيل المستفاد من الصحيفة المذكورة .

ثم انه لا فرق عند الاصحاب في وجوب الكفارة بين اللبس ابتداء
واستدامة ، كما لو لبسه ناسياً او جاهلاً ثم ذكر او علم ، فانه يجب
عليه نزعه على الفور ، ولا فدية عليه ، ولو تركه والحال كذلك وجبت
عليه الفدية ، طال الزمان او قصر .

والواجب نزعه من اسفله ، بان يشقه ويخرجه من رجله . وعلمه
في المنتهى بانه لو نزعه من رأسه لغطاء ، وتغطية الرأس حرام . ورواية
عبد الصمد بن بشير المتقدمة في مسألة لبس ثوبي الاحرام (٢) دلت

(١) المغنى ج ٣ ص ٤٤٨ طبع مطبعة العاصمة

(٢) ص ٧٧ و ٧٨ ، والتهذيب ج ٥ ص ٧٢ ، والوسائل الباب ٤٥ من

تروك الاحرام

على التفصيل في ما اذا كان جاهلاً ، بين لبسه للقميص قبل الاحرام
فينزعه من رأسه ، وبعد الاحرام فينزعه من رجليه .
وقد تقدم في المسألة المشار اليها التنبيه على جملة من المسائل
المتعلقة بثوبي الاحرام .

وبقى من ما يجب التنبيه عليه هنا امور : الاول - قال العلامة في
المنتهى : يجوز للمحرم ان يعقد ازاره عليه ، لانه يحتاج اليه لستر
العورة ، فيباح كاللباس للمرأة . قال في المدارك : وهو حسن .
اقول : قد روى في الاحتجاج (١) عن محمد بن عبد الله الحميري
عن صاحب الزمان (عجل الله - تعالى - فرجه) : انه كتب اليه
يسأله عن المحرم ، يجوز ان يشد المثزر من خلفه على عقبه بالطول ، ويرفع
طرفيه الى حقويه ويجمعهما في خاصرته ويعقدتهما ، ويخرج الطرفين
الآخرين من بين رجليه ويرفعهما الى خاصرته ويشد طرفيه الى وركبيه ،
فيكون مثل السراويل يستر ما هناك ؟ فان المثزر الاول كنا نتزر به اذا
ركب الرجل جملة يكشف ما هناك ، وهذا استر . فاجاب (عليه السلام) :
جائز ان يتزر الانسان كيف شاء اذا لم يحدث في المثزر حدثاً بمقراض
ولا ابرة يخرج به عن حد المثزر ، وغرزه غرزاً ، ولم يعقده ولم يشد بعضه
ببعض ، واذا غطى سرته وركبتيه كلاهما ، فان السنة المجمع عليها بغير
خلاف تغطية السرة والركبتين . والاحب الينا والافضل لكل احد شدة
على السبيل المألوفة المعروفة للناس جميعاً ان شاء الله (تعالى) . وعنه
انه سأله : هل يجوز ان يشد عليه مكان العقد تكة ؟ فاجاب : لا يجوز
شد المثزر بشيء سواه من تكة او غيرها . انتهى . وهو ظاهر - كما

ترى - في انه اذا اتزر بالازار ، يفرزه غرزاً ، ولا يعقده ، ولا يشد بعضه ببعض .

وذكر العلامة ايضاً في الكتاب المذكور وغيره في غيره : انه يحرم على المحرم عقد الرداء وزره .

واستدلوا عليه بما رواه الصدوق في الموثق عن سعيد الاحرج (١) : « انه سأل ابا عبد الله (عليه السلام) عن المحرم ، يعقد ازاره في عنقه ؟ قال : لا » .

قال في المدرك بعد نقل ذلك : ويمكن حملها على الكراهة ، لقصورها من حيث السند عن اثبات التحريم . وهو جيد على اصله الغير الاصيل . والاظهر هو ما ذكره الاصحاب (رضوان الله عليهم) . إلا انه روى في الكافي عن القداح عن جعفر (عليه السلام) (٢) : « ان علياً (صلوات الله عليه) كان لا يرى بأساً بعقد الثوب اذا قصر ، ثم يصلي فيه وان كان محرماً » والظاهر حملها على الضرورة كما هو الظاهر منها ، فلا منافاة . ومفهومها كاف في الدلالة كما لا يخفى .

ويزيد ذلك بياناً ما رواه الحميري في كتاب قرب الاسناد عن علي ابن جعفر عن اخيه موسى بن جعفر (عليه السلام) (٣) قال : « المحرم لا يصلح له ان يعقد ازاره على رقبتة ، ولكن يشبهه على عنقه ولا يعقده » ورواه علي بن جعفر في كتابه مثله (٤) .

الثاني - قد ذكر الاصحاب (رضوان الله عليهم) انه يجوز له عقد الهميان في وسطه .

وعليه تدل جملة من الاخبار : منها - ما رواه ثقة الاسلام (عطر الله - تعالى - مرقده) في الصحيح عن عاصم بن حميد عن ابي بصير (١) قال : « سألت ابا عبدالله (عليه السلام) عن المحرم ، يشد على بطنه العمامة ؟ قال : لا . ثم قال : كان ابي يقول : يشد على بطنه المنطقة التي فيها نفقته يستوثق منها ، فانها من تمام حجه » .
وعن يعقوب بن شعيب في الصحيح (٢) قال : « سألت ابا عبدالله (عليه السلام) عن المحرم ، يصر الدراهم في ثوبه ؟ قال : نعم . ويلبس المنطقة والهميان » .

وما رواه الصدوق (نور الله مرقده) في الموثق عن يونس بن يعقوب (٣) قال : « قلت لابي عبدالله (عليه السلام) : المحرم يشد الهميان في وسطه ؟ فقال : نعم ، وما خيره بعد نفقته » .

وعن ابي بصير عنه (عليه السلام) (٤) انه قال : « كان ابي يشد على بطنه نفقته يستوثق بها ، فانها تمام حجه » .

وما تضمنه صحيح ابي بصير - من النهي عن شد المحرم العمامة على بطنه - لعله مجبول على الكراهة ، لما رواه الصدوق في الصحيح عن عمران الحلبي عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٥) قال : « المحرم يشد على بطنه العمامة ، وان شاء يعصبها على موضع الازار ، ولا يرفعها الى صدره » .

ويمكن حمل البطن في صحيحة ابي بصير على الصدر ، جمعاً بين التحريين ، فان ظاهر هذه الصحيحة تحريم الشد على الصدر . وباب

(١) و(٢) و(٣) و(٤) الوسائل الباب ٤٧ من تروك الاحرام . وارجع

الى الاستدراكات (٥) الوسائل الباب ٧٢ من تروك الاحرام

— ٤٤٢ — (لا يجوز للمحرم لبس الخفين والساتر لظهر القدم اختياراً) ج ١٥

التجوز في الكلام واسع ، وارتكاب مثل هذا التجوز في طريق الجمع شائع .

الثالث - قد صرح العلامة في المنتهى والتذكرة وغيره بأنه لا يجوز للمحرم لبس الخفين ، ولا ما يستر ظهر القدم ، اختياراً ، ويجوز اضطراراً وهو من ما لا خلاف فيه بينهم ، كما ذكره العلامة في الكتابين المذكورين ، قال : ولا نعلم فيه خلافاً .

اقول : ويدل عليه ما رواه الصدوق عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر (عليه السلام) (١) : « في المحرم يلبس الخف اذا لم يكن له نعل ؟ قال : نعم ، ولكن يشق ظهر القدم » .

وما رواه في الكافي في الموثق عن حمزان عن أبي جعفر (عليه السلام) (٢) قال : « المحرم يلبس السراويل اذا لم يكن معه ازار ، ويلبس الخفين اذا لم يكن معه نعل » .

وصحيفة الحلبي (٣) وفيها : « واي محرم هلك نعلاه فلم يكن له نعلان فله ان يلبس الخفين اذا اضطر الى ذلك ، والجوربين يلبسهما اذا اضطر الى لبسهما » .

وفي صحيفة زرارة (٤) : « انه سأل ابا عبدالله (عليه السلام) عن المحرم ، يلبس الخفين والجوربين ؟ قال : اذا اضطر اليهما » .

(١) و(٣) الوسائل الباب ٥١ من تروك الاحرام

(٢) الوسائل الباب ٥٠ من تروك الاحرام

(٤) الفروع ج ٤ ص ٣٤٧ ، والفتاوى ج ٢ ص ٢١٧ ، والوسائل الباب

٥١ من تروك الاحرام رقم ٤ . والراوي هو رفاة

ج ١٥ (هل يجب شق الخف ونحوه عند الاضطرار الى لبسه ؟) — ٤٤٣ —

وفي صحيحة معاوية بن عمار (١) : « ولا تلبس سراويل إلا ان لا يكون لك ازار ، ولا خفين إلا ان لا يكون لك نعلان » .
وهذه الروايات كلها إنما دلت على الخفين والجوربين ، وأما ما يستر ظهر القدم من غير ان يدخل تحت اللباس فلا دليل عليه . والظاهر ان مرادهم ليس مجرد ستر القدم ، بل المراد لبس ما يوجب ستر القدم وعلى هذا فيحمل ذكر الخفين والجوربين على التمثيل دون الاختصاص . والظاهر المتبادر من هذه الروايات هو اختصاص التحريم بما يلزم منه ستر ظهر القدم كلا دون بعضه ، بل احتمال في المدارك اختصاصه بسائر الجميع اذا كان له ساق كما في الخف والجورب .

بقى الكلام في انه متى اضطر الى لبسه فهل يجب شقه ام لا ؟ فقال الشيخ واتباعه بالوجوب ، لرواية محمد بن مسلم المتقدمة ، ورواية أبي بصير عن أبي عبد الله (عليه السلام) (٢) : « في رجل هلك نعلاه ولم يقدر على نعلين ؟ قال : له ان يلبس الخفين اذا اضطر الى ذلك ، وليشقه من ظهر القدم ... الحديث » .

وقال ابن ادریس وجمع من الاصحاب - منهم المحقق - : لا يجب شق الخفين ، للاصل ، واطلاق الامر بلبس الخفين مع عدم النعلين في الاخبار المتقدمة ، ولو كان الشق واجباً لذكر في مقام البيان . وفيه ان غاية هذه الاخبار ان تكون مطلقة في ذلك ، وهي لا تنافي الاخبار المقيمة ، لان المقيّد يحكم على المطلق ، كما هو القاعدة المسلمة بينهم . ثم انه قد اختلف كلامهم ايضاً في كيفية ذلك ، فقال الشيخ في

(١) التهذيب ج ٥ ص ٦٩ و ٧٠ ، والوسائل الباب ٣٥ من تروك الاحرام

(٢) الفروع ج ٤ ص ٣٤٦ ، ، والوسائل الباب ٥١ من تروك الاحرام

— ٤٤٤ — (حكم لبس المحرمة القفازين والحلى الذي لم تعتد لبسه) ج ١٥

المبـوط ؛ يشق ظهر قدميهما . وقال في الخلاف : انه يقطعهما حتى يكونا اسفل من الكعبين . وقال ابن الجنيد : ولا يلبس المحرم الخفين اذا لم يجد نعلين حتى يقطعيهما الى اسفل الكعبين . وقال ابن حمزة : انه يشق ظاهر القدمين ، وان قطع الساقين كان افضل . والذي دل عليه الخبران المتقدمان شق ظهر القدم خاصة . نعم ورد القطع الى الكعبين في روايات العامة حيث روى عنه (صلى الله عليه وآله) (١) انه قال : « فان لم يجد نعلين فليلبس خفين ، وليقطعهما حتى يكونا الى الكعبين » ولا يبعد ان يكون من ذكر القطع من اصحابنا إنما تبع فيه العامة ، حيث انه لا مستند له في اخبارنا ، او لعله وصل اليهم ولم يصل الينا . والظاهر اختصاص الحكم المذكور بالرجل ، لانه مورد الروايات دون المرأة . واستظهره شيخنا الشهيد في الدروس .

الرابع - قد صرحوا (رضوان الله عليهم) بانه لا يجوز للمرأة المحرمة لبس القفازين ، ولا الحلى الذي لم تجر عاداتها بلبسه قبل الاحرام .

ويدل على الاول ما رواه في الكافي في الصحيح عن عيص بن القاسم (٢) قال : « قال ابو عبدالله (عليه السلام) : المرأة المحرمة تلبس ما شامت من الثياب غير الحرير والقفازين . وكره النقاب ... الحديث » .

(١) سنن البيهقي ج ٤ ص ٥١ . وارجع الى الاستدراكات

(٢) الفروع ج ٤ ص ٢٤٤ ، والوسائل الباب ٣٣ من الاحرام ، والباب

٤٨ من تروك الاحرام

ج ١٥ (حكم لبس المحرمة القفازين والحلى الذي لم تعتد لبسه) — ١٤٤٥ —

وعن النضر بن سويد عن أبي الحسن (عليه السلام) (١) قال :
« سألته عن المرأة المحرمة أي شيء تلبس من الثياب ؟ قال : تلبس
الثياب كلها إلا المصبوغة بالزعفران والورس ، ولا تلبس القفازين
ولا حلياً تتزين به لزوجها ، ولا تكتحل إلا من علة ، ولا تمس طيباً ،
ولا تلبس حلياً ولا فرنداً . ولا بأس بالعلم في الثوب » .
والقفاز كمرمان : شيء يعمل لليدين يحشى بقطن ، تلبسهما المرأة
المبرد ، ويكون لهما ازرار تزر على الساعدين .

وعن أبي عيينة (٢) قال : « سألت أبا عبد الله (عليه السلام) : ما يحل
للمرأة أن تلبس من الثياب وهي محرمة ؟ قال : الثياب كلها ما خلا
القفازين والبرقع والحريز » :

وما رواه الصدوق في من لا يحضره الفقيه في الصحيح عن يحيى
ابن أبي العلاء عن أبي عبد الله عن أبيه (عليهما السلام) (٣) : « أنه
كره للمحرمة البرقع والقفازين » .

أقول : والمراد بالكراهة هنا التحريم كما هو شائع في الاخبار .
وأما الثاني فتحريمه هو المشهور بين الاصحاب ، بل لا نعلم فيه
مخالفاً إلا ما يظهر من المحقق في الشرائع حيث جعله الأولى . هذا
في ما لم يقصد به الزينة ، وأما مع ذلك فلا خلاف في تحريمه .
وتدل عليه رواية النضر بن سويد المتقدمة ، وصحيفة محمد بن
مسلم المروية في التهذيب وفي من لا يحضره الفقيه عن أبي عبد الله

(١) الوسائل الباب ٣٣ من الاحرام ، والباب ٤٩ من ترك الاحرام

(٢) الفروع ج ٤ ص ٣٤٥ ، والوسائل الباب ٣٣ من الاحرام

(٣) الفقيه ج ٢ ص ٢١٩ ، والوسائل الباب ٣٣ من الاحرام

— ٤٤٦ — (حكم لبس المحرمة الحلى الذي لم تعتد لبسه) ج ١٥

(عليه السلام) (١) قال : « المحرمة تلبس الحلى كله إلا حلياً مشهوراً للزينة » والمراد بالمشهور ، يعني : الظاهر الذى تحصل به الزينة .
واما تحريم ما لم تعتد لبسه قبل الاحرام - كما هو المشهور - فلم اقف في الاخبار على ما يدل عليه صريحاً ولا ظاهراً ، وغاية ما استدل به في المدارك على ذلك مفهوم قوله (عليه السلام) في صحيحة حريز (٢) : « اذا كان للمرأة حلى لم تحدثه للاحرام لم ينزع عنها » فان مفهومه يدل على النزع لو احدثته للاحرام .

والذي وقفت عليه من روايات المسألة زيادة على ما ذكرنا ما رواه في الكافي في الصحيح عن عبدالرحمان بن الحجاج (٣) قال : « سألت ابا الحسن (عليه السلام) عن المرأة يكون عليها الحلى ، والخلخال ، والمسكة ، والقرطان من الذهب والورق ، تحرم فيه وهو عليها ، وقد كانت تلبسه في بيتها قبل حجها ، انتزعه اذا احرمت او تركه على حاله ؟ قال : تحرم فيه وتلبسه ، من غير ان نظهره للرجال في مركبها ومسيرها » .

وما رواه في من لا يحضره الفقيه (٤) عن عبدالله بن يحيى الكاهلي في الحسن عنه (عليه السلام) انه قال : « تلبس المرأة المحرمة الحلى كله إلا القرط المشهور والقلادة المشهورة » .

(١) و(٣) الوسائل الباب ٤٩ من تروك الاحرام

(٢) الفقيه ج ٢ ص ٢٢٠ ، والوافي باب (لباس المحرمة وحليها)

والوسائل الباب ٤٩ من تروك الاحرام

(٤) ج ٢ ص ٢٢٠ ، والوسائل الباب ٤٩ من تروك الاحرام .

ج ١٥ (حكم لبس المحرمة الحللى الذى لم تعتد لبسه) — ٤٤٧ —

وقال فى من لا يحضره الفقيه (١) : « وسأله يعقوب بن شعيب عن المرأة تلبس الحللى . فقال : تلبس المسك والخلخالين » .
وقال : وفى رواية حريز (٢) قال : « اذا كان للمرأة حللى لم تحدثه للاحرام لم تنزعه عنها » .

وما رواه فى التهذيب (٣) فى الصحيح عن يعقوب بن شعيب عن ابي عبدالله (عليه السلام) فى حديث قال : « وتلبس الخللخالين والمسك » وعن عمار الساباطى فى الموثق عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٤) قال : « تلبس المحرمة الخاتم من الذهب » .

اقول : والمستفاد من مجموع روايات المسألة وضم بعضها الى بعض هو انه يحرم عليها قصد الزينة ، سواء كان بما تعتاده قبل الاحرام ام لا ، وعليه تدل رواية النضر وصحيحة محمد بن مسلم المذكورتان . واليه يشير قوله فى صحيحة عبد الرحمان بن الحجاج : « تحرم فيه وتلبسه ، من غير ان تظهره للرجال » من زوجها وغيره من اقاربها . فلا وجه لتخصيص الزوج ، كما وقع فى عبارات جملة من الاصحاب . واما ما لم تقصد به الزينة فلا بأس بما اعتادته قبل الاحرام بشرط ان لا تظهره ، وفى غير المعتاد تردد ، والا حوط تحريمه .

والظاهر انه لا فدية فى لبس القفازين ولا الحللى المحرم سوى

(١) ج ٢ ص ٢٢٠ ، والوسائل الباب ٤٩ من تروك الاحرام .

(٢) الفقيه ج ٢ ص ٢٢٠ ، والوافى باب (لباس المحرمة وحليها)

والوسائل الباب ٤٩ من تروك الاحرام

(٣) ج ٥ ص ٧٤ و ٧٥ ، والوسائل الباب ٣٣ من الاحرام .

(٤) التهذيب ج ٥ ص ٧٦ ، والوسائل الباب ٤٦ و ٤٩ من تروك الاحرام

— ٤٤٨ — (حكم لبس المحرم الخاتم - لبس المحرم السلاح) ج ١٥

الاستغفار ، للاصل ، وعدم الدليل في الباب .

الخامس - قد صرح الاصحاب (رضوان الله - تعالى - عليهم) بانه يحرم على الرجل لبس الخاتم ان قصد به الزينة ، وان قصد به السنة فلا بأس .

ويدل عليه ما رواه في الكافي في الصحيح عن احمد بن ابي نصر عن نجيع عن ابي الحسن (عليه السلام) (١) قال : « لا بأس بلبس الخاتم للمحرم » قال في الكافي (٢) : وفي رواية اخرى : « لا يلبسه للزينة » . وما رواه في التهذيب (٣) في الصحيح عن محمد بن اسماعيل قال : « رأيت العبد الصالح (عليه السلام) وهو محرم ، وعليه خاتم ، وهو يطوف طواف الفريضة » .

وما رواه في من لا يحضره الفقيه (٤) عن مسمع عن ابي عبد الله (عليه السلام) قال : « سألته : ايلبس المحرم الخاتم ؟ قال : لا يلبسه للزينة » .

ويؤيده ما في رواية حريز (٥) قال : « لا تنظر في المرأة وانت محرم لانه من الزينة . ولا تكتحل المرأة المحرمة بالسواد ، ان السواد زينة » . السادس - اختلف الاصحاب (رضوان الله - تعالى - عليهم) في لبس السلاح للمحرم لغير ضرورة ، فقليل بالتحريم ، وهو المشهور ، والقول بالجواز نادر .

(١) و(٢) الفروع ج ٤ ص ٣٤٣ ، والوسائل الباب ٤٦ من تروك الاحرام

(٣) ج ٥ ص ٧٣ ، والوسائل الباب ٤٦ من تروك الاحرام

(٤) التهذيب ج ٥ ص ٧٣ ، والوسائل الباب ٤٦ من تروك الاحرام

(٥) الفروع ج ٤ ص ٣٥٦ ، والوسائل الباب ٣٤ و٣٣ من تروك الاحرام

ويدل على القول المشهور الاخبار : منها - ما رواه الشيخ في الصحيح عن الحلبي عن ابي عبدالله (عليه السلام) (١) : « ان المحرم اذا خاف العدو فلبس السلاح فلا كفارة عليه » .

وفي الصحيح عن عبد الله بن سنان (٢) قال : « سألت ابا عبد الله (عليه السلام) : أيحمل السلاح المحرم ؟ فقال : اذا خاف المحرم عدواً لو سرقاً فلبس السلاح » .

وفي من لا يحضره الفقيه (٣) عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله (عليه السلام) قال : « المحرم اذا خاف لبس السلاح » .
وفي الكافي عن زرارة عن ابي جعفر (عليه السلام) (٤) قال : « لا بأس بان يحرم الرجل وعليه سلاحه اذا خاف العدو » .

ودلالة هذه الاخبار على التحريم وان كان بالمفهوم إلا انه مفهوم شرط ، وهو حجة عند محققي الاصوليين وعندى ، للاخبار المتقدمة في مقدمات الكتاب . إلا انه ربما يقال : ان المفهوم إنما يعتبر اذا لم يظهر للتعليق وجه سوى نفي الحكم عن ما عدا محل الشرط ، وهنا ليس كذلك . ولا يبعد ان يكون التعليق باعتبار عدم الاحتياج الى لبس السلاح عند انتفاء الخوف لا تحريمه . ويؤيده ان مقتضى الرواية الاولى لزوم الكفارة بلبس السلاح مع انتفاء الخوف . ولا قائل به . ويمكن حملها على ما لا يجوز للمحرم لبسه كالدرع ، ومعه يسقط الاحتياج بها رأساً . ومن اجل هذه الوجوه مال في المدارك الى القول بالكرامة وفاقاً للمصنف . وفيه نظر ، فان الظاهر ان ما ذكره من

(١) و(٢) التهذيب ج ٥ ص ٣٨٧ ، والوسائل الباب ٥٤ من تروك الاحرام

(٣) و(٤) الوسائل الباب ٥٤ من تروك الاحرام

الفائدة في التعليق بعيد جداً ، فان عدم الاحتياج الى لبس السلاح عند انتفاء الخوف امر ظاهر لا يحتاج الى تنبيه عليه ليكون هو الغرض من التعليق . وعدم القول بمضمون الرواية الدالة على الكفارة مع صحتها وصراحتها لا يوجب طرحها ولا تأويلها ، بل الواجب العمل بها مع عدم وجود المعارض لها . وبالجملة فالظاهر هو المشهور . والله العالم .

الصنف الخامس والسادس - الاكتحال بالسواد ، وما فيه طيب . وكذا النظر في المرأة .

فاما الاول فالمشهور فيه القول بالتحريم ، وهو قول الشيخ في النهاية والمبسوط ، والشيخ المفيد ، وسلاح ، وابن ادریس ، وغيرهم . وقال في الخلاف : انه مكروه . وقال ابو جعفر بن بابويه في المقتنع : ولا بأس ان يكتحل بالكحل كله إلا كحلا اسود للزينة . وقال ابن الجنيد : ولا تكتحل المرأة بالاثمد .

والذي وقفت عليه من الروايات المتعلقة بالمسألة ما رواه الشيخ في الصحيح عن معاوية بن عمار عن ابي عبدالله (عليه السلام) (١) قال : « لا يكتحل الرجل والمرأة المحرمان بالكحل الاسود إلا من علة » وعن حريز في الصحيح عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٢) : قال : « لا تكتحل المرأة المحرمة بالسواد ، ان السواد زينة » . وما رواه ثقة الاسلام في الكافي عن حريز في الصحيح او الحسن عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٣) قال : « لا تنظر في المرأة وانت

(١) و(٢) الوسائل الباب ٣٣ من تروك الاحرام

(٣) الفروع ج ٤ ص ٣٥٦ ، والوسائل الباب ٣٤ و٣٣ من تروك الاحرام

محرم ، لانه من الزينة . ولا تكتحل المرأة المحرمة بالسواد ، ان
السواد زينة .

وعن الحلبي في الصحيح او الحسن عن ابي عبدالله (عليه السلام) (١) :
قال : « سألته عن الكحل للمحرم . قال : اما بالسواد فلا ولكن
بالصبر والحضض » .

وما رواه الشيخ في الصحيح عن زرارة عنه - يعني : ابا عبدالله (عليه
السلام) (٢) - قال : « تكتحل المرأة بالكحل كله إلا الكحل الاسود
للزينة » .

وعن معاوية بن عمار في الصحيح عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٣) :
قال : « لا بأس ان تكتحل وانت محرم بما لم يكن فيه طيب يوجد
ريحه ، فاما للزينة فلا » .

وعن عبدالله بن سنان في الصحيح (٤) قال : « سمعت ابا عبدالله
(عليه السلام) يقول : يكتحل المحرم ان هو رمد بكحل ليس فيه زعفران .
وما رواه ثقة الاسلام عن معاوية في الصحيح او الحسن عن
ابي عبدالله (عليه السلام) (٥) قال : « المحرم لا يكتحل إلا من
وجع . وقال : لا بأس بان تكتحل وانت محرم بما لم يكن فيه طيب
يوجد ريحه ، فاما للزينة فلا » .

وعن ابان عن من اخبره عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٦) قال :
« اذا اشتكى المحرم عينيه فليكتحل بكحل ليس فيه مسك ولا طيب »
وما رواه في التهذيب عن هارون بن حمزة الغنوي عن ابي عبدالله

(١) و(٢) و(٣) و(٤) و(٥) و(٦) الوسائل الباب ٣٣ من تروك الاحرام

(٣) التهذيب ج ٥ ص ٣٠٢ ، والوسائل الباب ٣٣ من تروك الاحرام

(عليه السلام) (١) قال : « لا يكحل المحرم عينيه بكحل فيه زعفران وليكتحل بكحل فارسي » قال في القاموس : كحل فارس : الانزوت وكحل خولان : المفض .

اقول : وهذه الاخبار ما بين ما هو ظاهر في المنع من حيث قصد الزينة به - كما ذكره الصدوق في المقنع - وما بين ما هو ظاهر في المنع مطلقاً ، معللاً في بعضها بلزوم حصول الزينة منه وان لم يقصدها كما هو القول المشهور . ويشير الى ما قلناه ما في صحيحتي حرير من قوله (عليه السلام) : « ان السواد زينة » فعمل التحريم بما يحصل منه الزينة وان لم يقصده المكتحل ، واما اذا قصدها فلا اشكال في التحريم . ولا تنافي بين هذه الاخبار . وحينئذ فتخصيص الصدوق بالتحريم بقصد الزينة ليس في محله ، لان فيه طرحاً لهذه الاخبار الباقية . وبذلك يظهر قوة القول المشهور .

واما ما ذكره في الخلاف فيحتمل ان يكون مستنده قوله (عليه السلام) في صحيحة معاوية بن عمار الثانية : « لا بأس ان تكتحل وانت محرم بما لم يكن فيه طيب يوجد ريحه » وقوله (عليه السلام) في صحيحته او حسنته التي بعدها « لا بأس بان تكتحل وانت محرم بما لم يكن فيه طيب يوجد ريحه » والجواب : حمل الكحل هنا على سائر الاكحال غير السواد ، جمعاً . ويشير اليه قوله بعد هذه العبارة : « فاما للزينة فلا » يعني : الكحل الاسود الذي تحصل منه الزينة ويكتحل به للزينة .

واما ما ذكره في الذخيرة بعد نقل جملة من هذه الاخبار - :

(١) التهذيب ج ٥ ص ٣٠١ ، والوسائل الباب ٣٣ من تروك الاحرام

والجمع بين الاخبار يقتضي حمل ما دل على النهي من الاكتحال بالسواد على ما كان للزينة .. ثم ان قلنا بان النهي في اخبارنا يدل على التحريم تعين المصير اليه ، وإلا كان المتجه قول الشيخ . ويؤيده اجماع الفرقة عليه . انتهى -

ففيه ما عرفت من انه لا منافاة بين الاخبار المذكورة بالتقريب الذي ذكرناه ، إذ ما دل على التحريم مطلقاً قد علل بلزوم الزينة منه وان لم تقصد ، كما عرفت من صحيحتي حريز ، فلا يصلح للتقييد بما ذكره . وعلى هذا فيصير قصد الزينة به مرتبة اخرى فوق هذه المرتبة وابلغ في التحريم . واما قوله : « ثم ان قلنا ... الى آخره » فهو من تشكيكاته الواهية التي للوساوس مضاهية ، كما اوضحناه في غير موضع من ما تقدم .

هذا كله في الرجل والمرأة مع الاختيار ، اما لو دعت الضرورة اليه فالظاهر انه لا خلاف ولا اشكال في الجواز .

ويدل عليه ما تقدم في صحيحة معاوية بن عمار الاولى ! « لا يكتحل الرجل والمرأة المحرمان بالكحل الاسود إلا من علة » وصحيحة عبدالله بن سنان الدالة على انه اذا رمد يكتحل بكحل ليس فيه زعفران . وصحيحة معاوية او حسنته الدالة على ان المحرم لا يكتحل إلا من وجع .

ويدل عليه ايضاً ما رواه الكليني عن عبدالله بن يحيى الكاهلي في الحسن عن ابي عبدالله (عليه السلام) (١) قال : « سأله رجل ضرير البصر وانا حاضر ، فقال : اکتحل اذا احزمت ؟ قال : لا ، ولم تکتحل ؟ قال : اني ضرير البصر فاذا انا اکتحلت نفعني واذا لم اکتحل ضررتي . قال :

(١) الفروع ج ٤ ص ٣٥٨ ، والوسائل الباب ٣٣ و ٧٠ من تروك الاحرام

— ٤٥٤ — (اكتحال المحرم بما فيه طيب - نظر المحرم في المرأة) ج ١٥

فاكتحل . قال : فاني اجعل مع الكحل غيره ؟ قال : ما هو ؟ قال :
أخذ خرقتي فاربهما فاجعل على كل عين خرقه واعصهما بمصابة الى
قفاي ، فاذا فعلت ذلك نفعتي واذا تركته ضرني . قال : فاصنعه .
وروى الصدوق عن ابي بصير عن ابي عبد الله (عليه السلام) (١)
قال : « لا بأس للمحرم ان يكتحل بكحل ليس فيه مسك ولا كافور
اذا اشتكى عينيه » .

واما الثاني فان المشهور بين الاصحاب (رضوان الله عليهم) تحريمه
حتى ان العلامة في التذكرة قال : اجمع علماؤنا على انه لا يجوز للمحرم
ان يكتحل بكحل فيه طيب ، سواء كان رجلاً او امرأة . ونقل عن
ابن البراج انه جعل ذلك مكروهاً . والظاهر ضعفه ، لما دل على تحريم
استعمال الطيب مطلقاً . وخصوص ما تقدم من الروايات ، مثل
صحيحة معاوية بن عمار الثانية ، وصحيحة عبدالله بن سنان ، وصحيحة
معاوية او حسنته ، ومرسلة ابان ، ورواية الغنوي . وظاهر الاخبار
المذكورة تقييد الطيب بانه توجد رائحته ، فلو كان مسلوب الرائحة
فالظاهر جوازه .

واما الثالث فالقول بالتحريم فيه هو المشهور ايضاً ، وخالف الشيخ
في الخلاف فذهب الى انه مكروه . والاصح التحريم .

ويدل عليه ما تقدم في صحيحة حريز المتقدمة المروية في الكافي ،
وما رواه الشيخ في الصحيح عن حماد بن عثمان عن ابي عبد الله (عليه
السلام) (٢) قال : « لا تنظر في المرأة وانت محرم ، فانها من الزينة » .

(١) الفقيه ج ٢ ص ٢٢١ ، والوسائل الباب ٣٣ من تروك الاحرام

(٢) التهذيب ج ٥ ص ٣٠٢ ، والوسائل الباب ٢٤ من تروك الاحرام

ج ١٥ (حرمة الفسوق في الحج وغيره - تفسير الفسوق) — ٤٥٥ —

وعن معاوية بن عمار في الصحيح عن ابي عبدالله (عليه السلام) (١) قال : « لا تنظر المرأة المحرمة في المرأة للزينة » .

وهذان الخبران جاريان على ما قدمناه في الاخبار السابقة ، فان الاول منهما دل على النهي عن النظر مطلقاً ، معللاً بترتب الزينة على النظر وان لم يقصدها الناظر ، والثاني دل على النظر لاجل الزينة . ولا منافاة بينهما ، بل احدهما مؤكد للآخر . وبه يظهر ان الاخبار المتقدمة لا منافاة بينها لتحتاج الى الجمع بما ذكره ذلك الفاضل (رحمه الله تعالى) .

الصنف السابع والثامن - الفسوق والجدال ، والبحث هنا يقع في موضعين :

الاول - في الفسوق ، وقد انجم العلماء كانه على تحريمه في الحج وغيره . والاصل فيه بالنسبة الى الحج قوله (عز وجل) : « فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج » (٢) والحج يتحقق بالتلبس باحرامه ، بل باحرام عمرة التمتع ، لدخولها في الحج .

وقد اختلف الاصحاب في تفسير الفسوق ، فقال الشيخ : الفسوق هو الكذب . وكذا قال الشيخ علي بن بابويه ، وابنه في المنع . وقال ابن الجنيد : انه الكذب والسباب . وكذا قال السيد المرتضى (رضى الله عنه) . وقال ابن ابي عقيل : انه الكذب واللفظ القبيح وقال ابن البراج : انه الكذب على الله (تعالى) وعلى رسوله (صلى الله عليه وآله) وعلى الأئمة (عليهم السلام) .

(١) التهذيب ج ٥ ص ٣٠٢ ، والوسائل الباب ٣٤ من تروك الاحرام.

(٢) سورة البقرة ، الآية ١٩٧

والمشهور الاول، وهو المعتمد . ويدل عليه ما رواه في الكافي والتهذيب في الصحيح عن معاوية بن عمار (١) قال : « قال ابو عبدالله (عليه السلام) : اذا احرمت فعليك بتقوى الله (تعالى) وذكر الله كثيراً ، وقلة الكلام إلا بخير ، فان من تمام الحج والعمرة ان يحفظ المرء لسانه إلا من خير ، كما قال الله (عز وجل) ، فان الله (تعالى) يقول : فمن فرض فيهن الحج فلا رفك ولا فسوق ولا جدال في الحج (٢) والرفك : الجماع ، والفسوق : الكذب والسباب ، والجدال : قول الرجل : لا والله وبلى والله » وزاد في الكافي : « واعلم ان الرجل اذا حلف بثلاثة ايمان ولاء في مقام واحد وهو محرم فقد جادل ، فعليه دم يهريقه ويتصدق به ، واذا حلف يميناً واحدة كاذبة فقد جادل ، وعليه دم يهريقه ويتصدق به . وقال : اتق المفارقة ، وعليك بورع يحجزك عن معاصي الله (تعالى) ، فان الله (عز وجل) يقول : ثم ليقضوا نقصهم وليوفوا نذورهم وليطوفوا بالبيت العتيق (٣) قال ابو عبدالله (عليه السلام) : من التفت ان تتكلم في احرامك بكلام قبيح ، فاذا دخلت مكة وطئت بالبيت وتكلمت بكلام طيب ، فكان ذلك كفارة لذلك . قال : وسألته عن الرجل يقول : لا لعمرى وبلى لعمرى . قال : ليس هذا من الجدال ، إنما الجدال : لا والله وبلى والله » ورواه الصدوق (٤)

(١) الفروع ج ٤ ص ٢٢٧ و ٢٣٨ ، والتهذيب ج ٥ ص ٢٩٦ ، والوسائل

الباب ٢٢ من تروك الاحرام ، والباب ١ من بقية كفارات الاحرام

(٢) سورة البقرة ، الآية ١٩٧

(٣) سورة الحج ، الآية ٢٧

(٤) الفقيه ج ٢ ص ٢١٤ ، والوسائل الباب ٢٢ من تروك الاحرام

من قوله (عليه السلام) : « اتق المفاخرة » الى قوله : « وكان ذلك كفارة لذلك » .

وما رواه الشيخ في التهذيب (١) في الصحيح عن علي بن جعفر قال : « سألت اخي موسى (عليه السلام) عن الرفث والفسوق والجدال ما هو ؟ وما على من فعله ؟ فقال : الرفث : جماع النساء ، والفسوق : الكذب والمفاخرة ، والجدال : قول الرجل : لا والله وبلى والله ... الحديث » .

وما رواه الصدوق (قدس سره) في كتاب معاني الاخبار (٢) عن زيد الشحام قال : « سألت ابا عبدالله (عليه السلام) عن الرفث والفسوق والجدال . قال : اما الرفث فالجماع ، واما الفسوق فهو الكذب ، ألا تسمع لقوله (تعالى) : يا ايها الذين آمنوا ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا ، ان تصيبوا قوماً بجهالة (٣) والجدال هو قول الرجل : لا والله وبلى والله ، وسباب الرجل الرجل » .

وما رواه العياشي في تفسيره (٤) عن معاوية بن عمار عن ابي عبدالله (عليه السلام) « في قول الله (عز وجل) : الحج اشهر معلومات ، فمن فرض فيهن الحج فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج (٥) »

(١) ج ٥ ص ٢٩٧ ، والوسائل الباب ٢٢ من تروك الاحرام

(٢) ص ٢٩٤ ، والوسائل الباب ٣٢ من تروك الاحرام

(٣) سورة الحجرات ، الآية ٦

(٤) ج ١ ص ٩٥ ، والوسائل الباب ٣٢ من تروك الاحرام

(٥) سورة البقرة ، الآية ١٩٧

فالرفث : الجماع ، والفسوق : الكذب ، والجدال : قول الرجل : لا والله وبلى والله .

وفي كتاب الفقه الرضوى (١) : « والفسوق : الكذب ، فاستغفر الله منه ، وتصدق بكف طعيم » والظاهر ان هذه عبارة الشيخ علي بن بابويه (رحمه الله) .

اقول : قد تضمنت صحيحة معاوية بن عمار اضافة السباب الى الكذب في تفسير الفسوق ، وصحيحة علي بن جعفر اضافة المفاخرة . واما باقي الروايات فانما تضمنت تفسيره بالكذب خاصة . وفي المختلف حمل صحيحة علي بن جعفر على صحيحة معاوية بن عمار بارجاع المفاخرة الى السباب ، قال : وفي صحيحة علي بن جعفر عن اخيه موسى (عليه السلام) (٢) « والفسوق : الكذب والمفاخرة » وهي لا تنفك عن السباب ، إذ المفاخرة إنما تتم بذكر فضائل للمفتخر وسلبها عن خصمه ، او سلب رذائل عنه واثباتها لخصمه . وهذا هو معنى السباب . انتهى . وحينئذ فيرجع الامر الى السباب خاصة . ويمكن ان تحمل الروايات المشتملة على هذه الزيادة على التقية ، فان المنقول في التذكرة عن العامة تفسير الفسوق بالسباب ، قال : وروى العامة قول النبي (صلى الله عليه وآله) : سباب المسلم فسوق (٣) فجعلوا الفسوق هو السباب ، لهذا الخبر . وهو غير دال . انتهى . على ان رواية معاني الاخبار قد تضمنت ادخال السباب في الجدال ايضاً

(١) ص ٢٧

(٢) تقدمت ص ٤٥٧

(٣) مجمع الزوائد ج ٨ ص ٧٣ ، والفتح الكبير ج ٢ ص ١٥١

وبالجملة فان الاخبار الباقية صريحة في تفسيره بالكذب خاصة ،
والخبران المذكوران قد تعارضا في ما عدا الكذب وتساقطا ودفع كل
واحد منهما الآخر ، فيؤخذ بالمتفق عليه منهما وي طرح المختلف فيه
من كل من الجانبين .

بقى الكلام بالنسبة الى الكفارة ، وظاهر الاصحاب انه لا كفارة
في الفسوق سوى الاستغفار . قال في المنتهى : والفسوق هو الكذب
على ما قلناه ، ولا شيء فيه ، عملاً بالاصل السالم عن معارضة نص
يخالفه ، او غيره من الادلة .

ويدل عليه ما رواه ابن بابويه في الصحيح عن محمد بن مسلم
والحلي جميعاً (١) قالا له : « رأيت من ابتلى بالفسوق ما عليه ؟
قال : لم يجعل الله (عز وجل) له حداً ، يستغفر الله ، ويلبي » .

اقول : ونحو هذه الرواية ما رواه في الكافي في الصحيح او الحسن
عن الحلبي عن ابي عبد الله (عليه السلام) (٢) في حديث : « قلت ؛
أرأيت من ابتلى بالفسوق ما عليه ؟ قال : لم يجعل الله له حداً ،
يستغفر الله (تعالى) ويلبي » .

وقد تضمنت عبارة كتاب الفقه الرضوي بعد الاستغفار التصديق بكف
من طعيم . والظاهر انه تصغير « طعام » اشارة الى قلته .

إلا انه قد روى ثقة الاسلام في الكافي عن سليمان بن خالد في
الصحيح (٣) قال : « سمعت ابا عبد الله (عليه السلام) يقول ؛ في

(١) الفقيه ج ٢ ص ٢١٢ ، والوسائل الباب ٢ من بقية كفارات الاحرام

(٢) الوسائل الباب ٢ من بقية كفارات الاحرام

(٣) الفروع ج ٤ ص ٣٢٩ ، والوسائل الباب ١ و ٢ من بقية كفارات الاحرام

— ٤٦٠ — (كنزارة الفسوق من المحرم - تحقيق في صحيحة علي بن جعفر) ج ١٥

الجدال شاة ، وفي السباب والفسوق بقرة ، والرفث فساد الحج «
وظاهر الخبر وجوب البقرة في الفسوق .

ويؤيده عجز صحيحة علي بن جعفر التي تقدم صدرها ، حيث قال
(عليه السلام) (١) بعد ما قدمناه منها : « فمن رفث فعليه بدنة ينحرها ،
وان لم يجد فشاة » ، وكفارة الفسوق يتصدق به اذا فعله وهو محرم .
وظاهر المحدث الكاشاني الجمع بين الخبرين ، بحمل ما دل على مجرد
الاستغفار على ما اذا لم يتضمن الكذب يميناً ، وما دل على البقرة على
تكرر ذلك منه مرتين مع اليمين .

وفيه (اولاً) : انه لا اشعار في شيء من الروايات بهذا الحمل .
و (ثانياً) : ان اليمين غير معتبرة في معنى الفسوق ، بل انما هو
عبارة عن الكذب مطلقاً كما عرفت .

والاقرب حمل الرواية المتضمنة للبقرة على ما اذا انضاف الى
الفسوق الذي هو عبارة عن الكذب خاصة السباب كما هو موردها ،
وتخصيص الاستغفار بالفسوق الذي هو الكذب .

وجمع في الوسائل بين الخبرين بحمل خبر الاستغفار على غير المتعمد -
قال : لما مر من عدم وجوب الكفارة على غير العائد إلا في الصيد -
وخبر الكفارة على العائد . والظاهر بعده من خبري الاستغفار ، اذ الظاهر
من لفظ الابتلاء انما ينصرف الى العائد ، والاستغفار إنما يناسب
العائد ، إذ الجاهل والناسي لا يؤخذان اتفاقاً .

وصاحب الذخيرة حمل الكفارة هنا على الاستحباب ، كما هي الطريقة
المعبودة في جميع الابواب .

بقى الكلام في ان عجز صحيحة علي بن جعفر المذكورة لا يخلو

(١) التهذيب ج ٥ ص ٢٩٧ ، والوسائل الباب ٣ من كفارات الاستمتاع

من خلل ، ولصاحب المنتقى (قدس سره) هنا كلام حسن يحسن ذكره ، قال (عطر الله - تعالى - مرقده) بعد ذكر الصحيحة المذكورة : قلت : كذا في النسخ التي تحضرني للتهذيب ، وما رأيت المحدث ذكرأ في الكتب الفقهية ، سوى ان العلامة في المنتهى وبعض المتأخرين عنه ذكروا منه تفسير الفسوق ، وربما اشعر ذلك بتقدم وقوع الخلل فيه ، وإلا لذكروا منه حكم الفسوق في الكفارة ايضاً . ولكنهم اقتصروا في هذا الحكم على ما في حديث الحلبي وابن مسلم محتجين به وحده ، ولو رأوا لهذا الحديث افادة للحكم بخالفة لذلك او موافقة لتعرضوا له كما هي عادتهم ، لا سيما العلامة في المنتهى ، فانه يستقصى كثيراً في ذكر الاخبار . وكان يختلج بخاطري ان كلمي : « يتصدق به » تصحيف « يستغفر ربه » فيوافق ما في حديث الحلبي وابن مسلم وفي الاخبار من نحو هذا التصحيف كثير فلا يستبعد . ولكني راجعت كتاب قرب الاسناد لمحمد بن عبد الله الحميري ، فانه متضمن لرواية كتاب علي بن جعفر ، إلا ان الموجود من نسخته سقيم جداً باعتراف كاتبها الشيخ محمد بن ادريس العجلي (رحمه الله تعالى) فالتعويل على ما فيه مشكل . وعلى كل حال فالذي رأيته فيه يوافق ما في التهذيب من الامر بالتصدق ، وينافي ما في الخبر الآخر وينفي قضية التصحيف ، وفيه زيادة يستقيم بها المعنى ويتم بها الكلام . إلا ان المخالفة معها لما في ذلك الخبر وغيره من ما يأتي اكثر واشكل . وهذه صورة ما فيه (١) « وكفارة الجدال والفسوق شيء يتصدق به » والعجب من عدم تعرض الشيخ لهذا الاختلاف في الاستبصار . ولعل ما في قرب الاسناد من

— ٤٦٢ — (حرمة الجدل في الحج - بماذا يتحقق الجدل ؟) ج ١٥

تصرف النساخ بعد وقوع نوع من الاختلال في اصل كتاب علي بن جعفر . مع ان في طريق الحميري لرواية الكتاب جهالة . وربما يحمل اطلاق التصديق فيه بالنسبة الى كفاية الجدل على التقييد الوارد في غيره وان بها . انتهى .

اقول : والعجب منه (قدس سره) انه تكلم في هذا الخبر بما عرفت ، من حيث ظهوره في مخالفة رواية الحلبي ومحمد بن مسلم ، وتأويله بوقوع التصحيف فيه على وجه يرجع اليها ، مع ان صحبة سليمان بن خالد المصروفة بوجوب البقرة صريحة المخالفة ، وهو قد ذكرها في كتابه ، ولم يتعرض للجمع بينها وبين رواية الحلبي ومحمد بن مسلم بل نقلها ومضى في نقله . والاشكال فيها اعظم .

الثاني - في الجدل ، وهو قول : « لا والله وبلى والله » كما تقدم في جملة من الاخبار المتقدمة . وظاهر المشهور بين الاصحاب (رضوان الله عليهم) حصره في هذا القول . وقيل : يتعدى الى كل ما يسمى يمينا . واختاره الشهيد في الدروس . والظاهر ان مستنده ما تقدم في صحبة معاوية بن عمار من قوله (عليه السلام) : « واعلم ان الرجل اذا حلف بثلاثة ايمان ولاء في مقام واحد وهو محرم فقد جادل ، فعليه دم يهريقه ، ويتصدق به ، واذا حلف يمينا واحدة كاذبة فقد جادل وعليه دم يهريقه ، ويتصدق به » ونحوها رواية ابي بصير الآتية ان شاء الله (تعالى) . وفيه انه لا منافاة بين الحصر في اللفظ المذكور وبين هذا الاطلاق ، لا مكان حمل الاطلاق عليه والجمع بينهما بحمل المطلق على المقيد ، كما هي القاعدة المتفق عليها عندهم .

وهل الجدل مجموع هذين اللفظين اعني : « لا والله وبلى والله » ؟

قولان ، قال في المدارك : اظهرهما الثاني ، وهو خيرة المنتهى . ولعل وجه الاظهرية ان مجموع هذين اللفظين يتضمن نفيًا وإثباتًا ، وهو من ما لا يكاد يقع في مقام واحد ، بل المتبادر الشائع إنما هو استعمال « بلى والله » في مقام الاثبات و « لا والله » في مقام النفي ، فيكون إيهما اتى به في مقامه جدالاً . وبه يظهر ان ما علقه بعض مشايخنا على هذا الموضوع من الكتاب - من ان في هذه الاظهرية تأملاً ، وقد بسطنا الكلام في بعض رسائلنا - لا اعرف له وجهاً . وكان الواجب ان يبين لنا في هذا المقام ما بسطه في بعض رسائله ولو بالإشارة الى ذلك . والذي وصل الي من روايات المسألة زيادة على ما تقدم اخبار : احدهما - ما رواه الصدوق في الصحيح عن محمد بن مسلم والحلي عن ابي عبدالله (عليه السلام) (١) : « في قول الله (عز وجل) : الحج اشهر معلومات فمن فرض فيهن الحج فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج (٢) ... الى ان قال : فقال له : رأيت من ابتلى بالفسوق ما عليه ؟ قال : لم يجعل الله (عز وجل) له حداً ، يستغفر الله ، ويلجى . فقال له : فمن ابتلى بالجدال فما عليه ؟ فقال : اذا جادل فوق مرتين فعلى المصيب دم يهريقه : شاة ، وعلى المخطيء بقرة » وروى الكليني في الصحيح او الحسن عن الحلبي نحوه (٣) .

وثانيها - ما رواه الشيخ في الصحيح عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر

(١) الفقيه ج ٢ ص ٢١٢ ، والوسائل الباب ٣٢ من تروك الاحرام ،

والباب ٢ و١ من بقية كفارات الاحرام

(٢) سورة البقرة ، الآية ١٩٧

(٣) الوسائل الباب ٢ و١ من تروك الاحرام

(عليه السلام) (١) قال : « سألته عن الجدل في الحج . فقال : من زاد على مرتين فقد وقع عليه الدم . فقل له : الذي يجادل وهو صادق ؟ قال : عليه شاة ، والكاذب عليه بقرة » .

وثالثها - ما رواه في الكافي عن ابي بصير عن احدهما (عليهما السلام) (٢) قال : « اذا حلف ثلاث ايمان متتابعات صادقاً فقد جادل ، وعليه دم . واذا حلف يمين واحدة كاذباً فقد جادل وعليه دم » .

ورابعها - ما رواه في الكافي ومن لا يحضره الفقيه في الصحيح عن عبدالله بن مسكان عن ابي بصير (٣) قال : « سألته عن المحرم يريد ان يعمل الغنم ، فيقول له صاحبه : والله لا تعمله . فيقول : والله لاعملنه ، فيخالفه مراراً ، يلزمه ما يلزم صاحب الجدل ؟ قال : لا ، انما اراد بهذا اكرام اخيه ، انما ذلك ما كان لله فيه معصية » .

وخامسها - ما رواه الشيخ في الصحيح عن معاوية بن عمار (٤) قال : « قال ابو عبدالله (عليه السلام) : ان الرجل اذا حلف ثلاثة ايمان في مقام ولاء وهو محرم ، فقد جادل ، وعليه حد الجدل اذ دم يهريقه ، ويتصدق به » .

(١) الوسائل الباب ١ من بقية كفارات الاحرام

(٢) الفروع ج ٤ ص ٣٣٨ ، والوسائل الباب ١ من بقية كفارات

الاحرام

(٣) الفروع ج ٤ ص ٣٣٨ ، والفقيه ج ٢ ص ٢١٤ ، والوسائل الباب

٣٢ من تروك الاحرام

(٤) التهذيب ج ٥ ص ٣٣٥ ، والوسائل الباب ١ من بقية كفارات الاحرام

وسادسها - ما رواه عن ابي بصير عن ابي عبدالله (عليه السلام) (١) قال : « اذا حلف الرجل ثلاثة ايمان وهو صادق ، وهو محرم ، فعليه دم يهريقه ، واذا حلف يميناً واحدة كاذباً فقد جادل ، فعليه دم يهريقه » .

وسابعها - ما رواه عن ابي بصير عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٢) قال : « اذا جادل الرجل وهو محرم فكذب متعمداً ، فعليه جزور » . وثامنها - عن يونس بن يعقوب في الموثق (٣) قال : « سألت ابا عبدالله (عليه السلام) عن المحرم يقول : لا والله وبلى والله ، وهو صادق ، عليه شيء ؟ قال : لا » .

وتاسعها - عن معاوية بن عمار في الصحيح (٤) قال : « سألت ابا عبدالله (عليه السلام) عن رجل يقول : لا لعمرى ، وهو محرم قال : ليس بالجدال ، انما الجدال قول الرجل : لا والله وبلى والله . واما قوله : لاها ، فانما طلب الاسم . وقوله : يا هتاه ، فلا بأس به واما قوله : لا بل شائنك ، فانه من قول الجاهلية » .

اذا عرفت ذلك فاعلم ان المشهور بين الاصحاب ان الجدال كاذباً في المرة منه شاة ، والمرتين بقرة ، والثلاث بدنة ، وصادقاً في الثلاث منه شاة ، ولا شيء في ما دونها . وانطبق الروايات المذكورة على ما ذكره من هذا التفصيل مشكل .

واستدل العلامة في المنتهى على ذلك بالنسبة الى الجدال كذباً بالرواية

(١) و(٢) و(٣) التهذيب ج ٥ ص ٣٣٥ ، والوسائل الباب ١ من بقية

كفارات الاحرام

(٤) التهذيب ج ٥ ص ٣٣٦ ، والوسائل الباب ٣٢ من تروك الاحرام

السادسة والثانية والسابعة ، قال (عطر الله مرقدہ) بعد ذكر التفصيل الذي نقلناه عنهم ، واختلاف المراتب في الكفارة بأزاء اختلافها في الذنب ؛ ويدل عليه ما رواه الشيخ في الصحيح عن أبي بصير عن أبي عبدالله (عليه السلام) قال ؛ إذا حلف ثلاثة إيمان وهو صادق ... ثم ساق الرواية السادسة ، ثم الرواية الثانية ، ثم السابعة . وجعل هذه الروايات الثلاث مستنداً للأحكام الثلاثة في الجدال كذباً ، واستدل على وجوب الشاة في المرة الواحدة بالرواية السادسة ، واستدل على وجوب البقرة في المرتين كذباً بالرواية الثانية ، وعلى وجوب البدنة في الثلاث بالرواية السابعة .

وانت خبير بأن ما ذكره في المرة الواحدة مسلم ، لدلالة الرواية المذكورة عليه ، وان غفل في وصفه لها بالصحة . ولهذا اعترضه في المدارك بضعف الرواية وقصورها بسبب ذلك عن الدلالة . وفيه ؛ انه وان كان كذلك بناء على اصطلاحه ، إلا ان هذا الحكم قد دلت عليه أيضاً صحيحة معاوية بن عمار المتقدمة في صدر البحث ، فلا مجال للمنازعة فيه .

نعم يبقى الكلام في الحكمين الأخيرين ، فان الروایتين المذكورتين لا دلالة فيهما على المدعى بوجه ، اما الرواية الثانية - وهي صحيحة محمد بن مسلم - فان ظاهرها انحصار الجدال الموجب للكفارة في ما زاد على المرتين ، وانه لا يتحقق الجدال إلا به ، وانه مع الزيادة على المرتين فعلى الصادق شاة وعلى الكاذب بقرة . ونحوها في الدلالة على هذا المعنى صحيحة الحلبي ومحمد بن مسلم ، وهي الاولى . ولهذا مال في المدارك الى العمل بهما ، فقال ؛ وينبغي العمل بمضمون هاتين

الروایتین ، لصحة سندهما ، ووضوح دلالتهما . واما الرواية التي استدل بها على الحكم الثاني - وهي الرواية السابعة - فظاهرها وجوب الجزور في تعدد الكذب في الجدل مطلقاً مرة كان او ازيد .

واما بالنسبة الى الجدل صادقاً فاستدلوا على وجوب الشاة في الثلاث بصحيفة معاوية بن عمار المتقدمة في صدر البحث . ومثلها ايضاً الرواية الثالثة والخامسة والسادسة . وينبغي حمل مطلقها على مقيدتها ليتم الاستدلال بها . إلا ان مقتضى ذلك وجوب التقييد بالتتابع والتوالي بمعنى كونها في مقام واحد ، وكلام الاصحاب اعم من ذلك . نعم نقل التقييد عن ابن ابي عقيل ، فانه قال : ومن حلف ثلاث ايمان بلا فصل في مقام واحد فقد جادل ، وعليه دم .

اقول : والظاهر عندي ان المستند في هذا التفصيل الذي اشتهر بين الاصحاب انما هو كتاب الفقه الرضوى ، فانه صريح الدلالة واضح المقالة في الاستدلال ، لا تعتريه شبهة الشك ولا الاحتمال في هذا المجال حيث قال (عليه السلام) (١) : واتق في احرامك الكذب ، واليمين الكاذبة والصادقة ، وهو الجدل الذي نهى الله (تعالى) عنه . والجدل قول الرجل : لا والله وبلى والله . فان جادلت مرة او مرتين وانت صادق فلا شيء عليك ، وان جادلت ثلاثاً وانت صادق فعليك دم شاة ، وان جادلت مرة وانت كاذب فعليك دم شاة ، وان جادلت مرتين كاذباً فعليك دم بقرة ، وان جادلت ثلاثاً وانت كاذب فعليك بدنة . انتهى .

والظاهر ان هذه العبارة هي مستند المتقدمين في الحكم المذكور دون هذه الاخبار المختلفة المضطربة ، ولكن لما لم يصل ذلك الى

المتأخرين تكلفوا الاستدلال عليه بهذه الروايات . وقد عرفت ما في ذلك والصدوق في الفقيه (١) قد نقل هذه العبارة بعينها عن أبيه في رسالته اليه ، فقال : وقال أبي (رضى الله عنه) في رسالته الي : اتق في انحرامك الكذب ، واليمين الكاذبة والصادقة ، وهو الجدال . والجدال قول الرجل : لا والله . . . الى آخر ما قدمناه كلمة وكلمة وحرفاً وحرفاً . وهو ظاهر في تأييد ما قدمناه من اعتماد الشيخ المذكور على الكتاب زيادة على الاخبار الواصلة اليه ، وشدة وثوقه به زيادة عليها ، وما ذاك إلا لمزيد علمه وقطعه بثبوت الكتاب عنه (عليه السلام) بحيث لا تعتريه فيه الشكوك والاهام .

وقال الجعفي : الجدال فاحشة اذا كان كاذباً او في معصية ، فاذا قاله مرتين فعليه شاة . وقال الحسن بن ابي عقيل : من حلف ثلاث ايمان بلا فصل في مقام واحد فقد جادل ، وعليه دم ، قال : وروى أن المحرمين اذا تجادلا ، فعلى المصيب منهما دم شاة ، وعلى المخطيء بدنة . وظاهر كلام الجعفي تخصيص الجدال المحرم على المحرم بهذين الفردين ، وانه اذا جادل مرتين باحد هذين النوعين فعليه دم شاة . ومستنده غير ظاهر ، بل ظاهر جملة من الروايات المتقدمة رده . واما مذهب الحسن فهو لا يخلو من الاجمال بكون هذه الثلاث الموجبة الدم في الجدال صادقاً او كاذباً او اعم منهما ، وهل المراد انحصار الجدال في هذا الفرد فلا كفارة في غيره ام هذا بعض افراده ؟ وبالجملة فالاجمال فيه ظاهر . وقد عرفت دلالة جملة من الاخبار

على وجوب الشاة في الثلاث ولاء ، ولكنها مخصوصة بالجدال صادقاً كما عرفت .

ثم انه بناء على التفصيل المشهور انما تجب البقرة في المرتين اذا لم يكفر عن الاولى بالشاة ، وكذا الثلاث بالبدنة اذا لم يكفر عن الثنتين بالبقرة . والضابط اعتبار ترتب الكفارة على العدد المذكور ، فعلى المرة الواحدة شاة ، وعلى الثنتين بقرة ، وعلى الثلاث بدنة . وفي الجدال صادقاً لو زاد على الثلاث ولم يكفر فالظاهر شاة واحدة عن الجميع ، ومع تخلله فلكل ثلاث شاة .

ولو اضطر المحرم الى اليمين لاثبات حق او نفى باطل فالظاهر انه لا كفارة ، كما ذكره جملة من الاصحاب ، عملاً بالأخبار الدالة على جوازها والامر بها .

هذا . وظاهر الحديث الرابع (١) ان الجدال المحرم انما هو ما كان على معصية الله (تعالى) قال في المنتهى بعد ذكر الخبر المذكور : وهذا الحديث يدل على ان مطلق الجدال لا يوجب عقوبة بل ما يتضمن الحلف على معصية الله (تعالى) .

والظاهر حصول المعصية بذلك وان كان صادقاً ما لم يكن الفرض المترتب عليه امراً دينياً ، مثل اكرام اخيه في الخبر المذكور (٢) فلا ينافي ما دل على وجوب الكفارة في الجدال صادقاً ثلاثاً .

وقد روى في الكافي (٣) عن ابي عبدالله (عليه السلام) انه قال لسدير : « يا سدير من حلف بالله كاذباً كفر ، ومن حلف بالله صادقاً

(١) و(٢) ص ٤٦٤

(٣) الفروع ج ٧ ص ٤٢٤ و ٤٣٥ ، والوسائل الباب ١ من كتاب

اثم ، ان الله - تعالى - يقول ؛ ولا تجعلوا الله عرضة لآيمانكم « (١) .
الصف التاسع والعاشر - تظليل الرجل سائراً ، وتغطية الرأس .
والكلام هنا يقع في مقامين ؛ الاول - التظليل ، المشهور - بل ادعى
عليه في التذكرة والمنتهى اجماع علمائنا - انه يحرم على المحرم حالة
السير الاستئطلال ، فلا يجوز له الركوب في ما يوجب ذلك ، كالحمل
والهودج والكنيسة والعمارية واشباه ذلك . ونقل عن ابن الجنيدي انه
قال ؛ يستحب للمحرم ان لا يظلل على نفسه ، لان السنة بذلك جرت
فان لحقه عنت او خاف من ذلك فقد روى عن اهل البيت (عليهم
السلام) جوازه (٢) وروى ايضاً ؛ انه يفدى عن كل يوم بمد (٣)
وروي ؛ في ذلك اجمع دم (٤) وروى ؛ لاحرام المتعة دم ولا حرام الحج
دم آخر (٥) .

والمعتمد الاول ، للاخبار المستفيضة ، ومنها - ما رواه الصدوق في
الصحيح عن عبدالله بن المغيرة (٦) قال ؛ « قلت لابي الحسن الاول (عليه
السلام) ؛ اظلل وانا محرم ؟ قال ؛ لا . قلت ؛ افاظلل واكفر ؟ قال ؛
لا . قلت ؛ فان مرضت ؟ قال ؛ ظلل وكفر . ثم قال ؛ اما علمت ان
رسول الله (صلى الله عليه وآله) قال ؛ ما من حاج يضحي ملبياً حتى
تغيب الشمس إلا غابت ذنوبه معها » .

(١) سورة البقرة ، الآية ٢٢٣

(٢) الوسائل الباب ٦٤ و٦٧ من تروك الاحرام

(٣) و(٤) الوسائل الباب ٦ من بقية كفارات الاحرام

(٥) الوسائل الباب ٧ من بقية كفارات الاحرام

(٦) الوسائل الباب ٦٤ من تروك الاحرام

وما رواه الشيخ في الصحيح عن الحلبي (١) قال : « سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن المحرم ، يركب في القبة ؟ فقال : ما يعجبني ذلك إلا أن يكون مريضاً » .

وفي الصحيح عن اسماعيل بن عبد الخالق (٢) قال : « سألت أبا عبد الله (عليه السلام) : هل يستتر المحرم من الشمس ؟ فقال : لا ، إلا أن يكون شيخاً كبيراً . أو قال : ذا علة » .

وفي الصحيح عن سعد بن سعد الأشعري عن أبي الحسن الرضا (عليه السلام) (٣) قال : « سألت عن المحرم ، يظل على نفسه ؟ فقال : أمن علة ؟ فقلت : يؤذيه حر الشمس وهو محرم . فقال : هي علة يظل ويغدى » .

وما رواه في الكافي والتهذيب عن محمد بن منصور عن أبي الحسن (عليه السلام) (٤) قال : « سألت عن الظلال للمحرم . فقال : لا يظل إلا من علة أو مرض » .

وما رواه في الكافي (٥) عن عثمان قال : « قلت لأبي الحسن الأول (عليه السلام) : إن علي بن شهاب يشكو رأسه ، والبرد شديد ، ويريد أن يحرم ؟ فقال : إن كان كما زعم فليظل . وأما أنت فاضح لمن أحرمت له » .

وما رواه الصدوق في الصحيح عن سعيد الأعرج (٦) : « أنه سأل أبا عبد الله (عليه السلام) عن المحرم ، يستتر من الشمس بعود أو بيده ؟

(١) و(٢) و(٤) الوسائل الباب ٦٤ من تروك الاحرام

(٣) الوسائل الباب ٦ من بقية كفارات الاحرام

(٥) الفروع ج ٤ ص ٣٥١ ، والوسائل الباب ٦٤ من تروك الاحرام

(٦) الفقيه ج ٢ ص ٢٢٧ ، والوسائل الباب ٦٧ من تروك الاحرام

فقال : لا ، إلا من حلة .

وما رواه في الكافي (١) في الصحيح او الحسن عن عبدالله بن المغيرة قال : « سألت ابا الحسن (عليه السلام) عن الظلال للمحرم . فقال اضح لمن احرمت له . قلت : اني محروور ، وان الحر يشهد علي ؟ فقال : اما علمت ان الشمس تقرب بذنوب المحرمين . »

وما رواه في الكافي (٢) عن قاسم الصيقل قال : « ما رأيت احداً كان اشد تشديداً في الظلال من ابي جعفر (عليه السلام) كان يأمر بقلع القبة والحاجبين اذا احرم . »

وما رواه الشيخ في الصحيح عن محمد بن مسلم عن احدهما (عليهما السلام) (٣) قال : « سألته عن المحرم ، يركب القبة ؟ فقال : لا . قلت : فالمرأة المحرمة ؟ قال : نعم . »

وما رواه في كتاب من لا يحضره الفقيه (٤) في الصحيح عن علي بن مهزيار عن بكر بن صالح قال : « كتبت الى ابي جعفر الثاني (عليه السلام) : ان عمي معي وهي زميلتي ، ويشهد عليها الحر اذا احرمت ، فزى ان اظل عليها وعلي ؟ فكتب : ظلل عليها وحدها . »

وما رواه في التهذيب (٥) في الموثق عن اسحاق بن عمار عن ابي الحسن (عليه السلام) قال : « سألته عن المحرم ، يظلل عليه

(١) والفروع ج ٤ ص ٣٥٠ ، والوسائل الباب ٦٤ من تروك الاحرام

(٢) التهذيب ج ٥ ص ٣١٢ ، والوسائل الباب ٦٤ من تروك الاحرام

(٤) ج ٢ ص ٢٢٦ ، والوسائل الباب ٦٨ من تروك الاحرام

(٥) ج ٥ ص ٣٠٩ ، والوسائل الباب ٦٤ من تروك الاحرام

وهو محرم ؟ قال : لا ، إلا مريض أو من به علة ، والذي لا يطيق الشمس .

وعن هشام بن سالم في الصحيح (١) قال : « سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن المحرم ، يركب في الكنيسة ؟ فقال : لا . وهو للنساء جائز » .

وما رواه في الكافي عن جعفر الخطيب - والتهديب عن جعفر المذكور - عن محمد بن الفضيل وبهر بن اسماعيل (٢) قال : « قال لي محمد : ألا اسرك يا ابن مثنى ؟ فقلت : بلى . وقمت إليه . قال : دخل هذا الفاسق (٣) أنفاً فجلس قبالة أبي الحسن (عليه السلام) ثم أقبل عليه فقال له : يا أبا الحسن ما تقول في المحرم ، يستظل على المحمل ؟ فقال له : لا . قال : فيستظل في الخباء ؟ فقال له : نعم . فاعاد عليه القول شبه المستهزئ . يضحك ، فقال : يا أبا الحسن فما فرق بين هذا وهذا ؟ فقال : يا أبا يوسف ان الدين ليس بقياس كقياسكم ، انتم تلعبون بالدين ، انا صنعنا كما صنع رسول الله (صلى الله عليه وآله) وقلنا كما قال رسول الله (صلى الله عليه وآله) ، كان رسول الله (صلى الله عليه وآله) يركب راحلته فلا يستظل عليها ، وتؤذيه الشمس فيستر جسده ببعضه ببعض ، وربما ستر وجهه بيده ، وإذا نزل استظل بالخباء وبالبيت والجدار » .

(١) التهديب ج ٥ ص ٣١٢ ، والوسائل الباب ٦٤ من ترك الاحرام

(٢) الفروع ج ٤ ص ٢٥٠ ، والتهديب ج ٥ ص ٢٠٩ ، والوسائل

الباب ٦٦ من ترك الاحرام

(٣) وهو ابو يوسف القاضي تلميذ ابي حنيفة

وما رواه في الإكافي عن محمد بن الفضيل (١) قال : « كنت في دهليز يحيى بن خالد بمكة ، وكان هناك أبو الحسن موسى (عليه السلام) وأبو يوسف ، فقام إليه أبو يوسف وتربيع بين يديه ، فقال : يا أبا الحسن - جعلت فداك - المحرم يظلم ؟ قال : لا . قال : فيستظل بالجدار والمحمل ويدخل البيت والخباء ؟ قال : نعم . فضحك أبو يوسف شيه المستهزئ ، فقال له أبو الحسن : يا أبا يوسف ان الدين ليس بالقياس كقياسك وقياس أصحابك ، ان الله امر في كتابه بالطلاق وأكد فيه : بشهادة شاهدين ، ولم يرض بهما إلا عدلين (٢) ، وأمر في كتابه بالتزويج وأهمله بلا شهود ، فاتيم بشاهدين في ما أبطل الله (٣) ، وأبطلتم الشاهدين في ما أكد الله (تعالى) (٤) ، وأجزتم طلاق المجنون والسكران (٥) ، حج رسول الله (صلى الله عليه وآله) فأحرم ولم

- (١) الفروع ج ٤ ص ٣٥٢ ، والوسائل الباب ٦٦ من تروك الاحرام
(٢) في قوله تعالى في سورة الطلاق الآية ٢ : « واشهدوا ذوى عدل منكم »
(٣) الاشياء والنظائر للسيوطي ص ٣٥٣ ، والميزان للشعراني ج ٢ ص ٩٦ ، وفيه : ان الشافعي وأبا حنيفة وإحمد لا يصححون النكاح إلا بشهادة ومالك لا يعتبرها ولكن يعتبر الاشاعة وترك التراضي بالكتمان .
(٤) يظهر من الاشياء والنظائر للسيوطي - حيث عد موارد الشهادة ولم يذكر الطلاق - ان من المسلم عندهم عدم اعتبار الشهادة فيه .
(٥) ذكر ابن قدامة في المغني ج ٧ ص ١١٤ : ان في وقوع طلاق السكران روايتين ، وذكر الخلاف في ذلك ، فمنهم من اجازه ، لا طلاق قوله (ص) : « كل الطلاق جائز إلا طلاق المعتوه » ومنهم من أبطله . وعلمه أحمد بأنه زائل العقل فاشبهه المجنون والنائم . ولم يذكر في الفقه على المذاهب الاربعة خلاف في عدم صحة طلاق المجنون . وارجع الى الاستدراكات

يظل ، ودخل البيت والخباء واستظل بالمحمل والجدار ، ففعلنا كما فعل رسول الله (صلى الله عليه وآله) . فسكت .

وما رواه الصدوق في الفقيه (١) عن الحسين بن مسلم عن ابي جعفر الثاني (عليه السلام) « انه سئل : ما فرق بين القسطة وبين ظل المحمل ؟ فقال : لا ينبغي ان يستظل في المحمل ، والفرق بينهما ان المرأة تطمئ في شهر رمضان فتقضي الصيام ولا تقضي الصلاة . قال : صدقت جعلت فداك » قال في الفقيه : معنى هذا الحديث : ان السنة لا تقاس .

وما رواه الصدوق في كتاب عيون اخبار الرضا (عليه السلام) (٢) في الموثق عن عثمان بن عيسى عن بعض اصحابه قال : « قال ابو يوسف للمهدي - وعنده موسى بن جعفر (عليه السلام) - : أناذن لي ان اسأله عن مسائل ليس عنده فيها شيء ؟ فقال له : نعم . فقال لموسى بن جعفر (عليه السلام) : اسألك ؟ قال : نعم . قال : ما تقول في التنظيل للمحرم ؟ قال : لا يصلح . قال : فيضرب الخباء في الارض ويدخل البيت ؟ قال : نعم . قال : فما الفرق بين هذين ؟ قال ابو الحسن (عليه السلام) : ما تقول في الطامث ، اتقضي الصلاة ؟ قال : لا . قال : فتقضي الصوم ؟ قال : نعم . قال : ولم ؟ قال : هكذا جاء . فقال ابو الحسن (عليه السلام) : وهكذا جاء هذا . فقال المهدي لابي يوسف : ما اراك صنعت شيئاً . قال : رمانني بحجر دامخ » ورواه الطبرسي

(١) ج ٢ ص ٢٢٥ ، والوسائل الباب ٦٦ من تروك الاحرام

(٢) الوسائل الباب ٦٦ من تروك الاحرام

— ٤٧٦ — (استدلال صاحب الذخيرة لاستحباب ترك المحرم الظليل) ج ١٥

في الاحتجاج (١) نحوه .

وما رواه الحميري في قرب الاسناد (٢) في الصحيح عن البزنطي عن
الرضا (عليه السلام) قال : « قال ابو حنيفة : ايش فرق ما بين
ظلال المحرم والحباء ؟ فقال ابو عبدالله (عليه السلام) : ان السنة
لا تقاس » .

وما رواه الطبرسي في الاحتجاج (٣) قال : « سأل محمد بن الحسن (٤)
ابا الحسن موسى بن جعفر (عليه السلام) بمحضر من الرشيد وهم بمكة ،
فقال له : ايجوز للمحرم ان يظل عليه محمله ؟ فقال له موسى (عليه
السلام) : لا يجوز له ذلك مع الاختيار . فقال له محمد بن الحسن :
افيجوز ان يمشي تحت الظلال مختاراً ؟ فقال له : نعم . فتضحك
محمد بن الحسن من ذلك ، فقال له ابو الحسن (عليه السلام) :
أتعجب من سنة النبي (صلى الله عليه وآله) وتستهزئ بها ؟ ان
رسول الله (صلى الله عليه وآله) كشف ظلاله في احرامه ومشى تحت
الظلال وهو مجرم ، ان احكام الله (تعالى) يا محمد لا تقاس ، فمن
قاس بعضها على بعض فقد ضل سواء السبيل . فسكت محمد بن الحسن
لا يرجع جواباً » ورواه الشيخ المفيد في الارشاد (٥) وذكر مثله .

واستدل في الذخيرة لابن الجنيد على الاستحباب بصحيفة الحلبي
المتقدمة ، وهي الثانية من الروايات التي قدمناها ، لقوله فيها :
« ما يعجبني » حيث قال بعد ذكر جملة وافرة من الاخبار الدالة على

(١) و(٢) و(٣) و(٥) الوسائل الباب ٦٦ من تروك الاحرام

(٤) هو محمد بن الحسن الشيباني تلميذ ابي حنيفة

ج ١٥ (كلام صاحب الذخيرة في حكم استغلال المحرم) — ٤٧٧ —

القول المشهور : وظاهر هذا الخبر الافضلية . واستدل به بعضهم على التحريم . وهو بعيد . وأشار بذلك البعض الى صاحب المدارك . ثم قال : ومنها - ما رواه الشيخ عن علي بن جعفر في الصحيح (١) قال : « سألت اخي (عليه السلام) : اظلل وأنا محرم ؟ فقال : نعم ، وعليك الكفارة . قال : فرأيت علياً اذا قدم مكة ينحر بدنة لكفارة الظل » وعن جميل بن دراج في الصحيح عن ابي عبد الله (عليه السلام) (٢) قال : « لا بأس بالظلال للنساء ، وقد رخص فيه للرجال » ثم قال : ويمكن الجمع بين الاخبار بوجهين : احدهما - حمل اخبار المنع على الافضلية ، ويؤيده ان النهي وما في معناه غير واضح الدلالة على التحريم في اخبار اهل البيت (عليهم السلام) كما ذكرناه كثيراً ، فهو حمل قريب ، بل ليس فيه عدول عن الظاهر . ويغدشه مخالفته للمشهور ، وظاهر صحيحة هشام بن سالم ، فان قوله (عليه السلام) : « وهو للنساء جائز » بعد منعه عن المحرم يدل على تحريمه على الرجال والوجه فيه حمل الجواز على الاباحة ، فان هذا الحمل غير بعيد في الاخبار كما لا يخفى على المتصفح . وثانيهما - حمل الاخبار المذكورة على التحريم ويحمل قوله : « ما يعجبني » على المعنى الشامل للتحريم وتحمل صحيحة علي بن جعفر على انه كان به علة يتضرر من الشمس . وفيه : ان الظاهر انه لو كان كذلك لذكر ذلك في مقام نقل الحكم المذكور ، او ذكر الراوي عنه حيث ينقل عمله في هذا الباب . وتحمل

(١) الوسائل الباب ٤٩ من كفارات الصيد ، والباب ٦ من بقية

كفارات الاحرام

(٢) الوسائل الباب ٦٤ من تروك الاحرام

صحيحة جميل على ان الترخيص يختص بحال الضرورة ، اذ ليس في الخبر ما يدل على عموم الترخيص . والمسألة عندي محل اشكال . انتهى .
اقول : لا يخفى ان هذا الفاضل قد ارتكب ، بما تفرد به من هذا القول شططا ، وازداد في جميع الاحكام غلطاً ، وقد بينا في ما سبق ان في ارتكاب هذا القول خروجاً عن الدين من حيث لا يشعر قائله ، فانه متى كانت الاوامر الواردة في الاخبار وما في معناها لا تدل على الوجوب والنواهي وما في معناها لا تدل على التحريم ، فاللازم من ذلك اباحة المحرمات وسقوط الواجبات في جميع ابواب الفقه من عبادات ومعاملات ، اذ لا محرم ولا واجب بالكلية ، وبذلك يلزم العبث في بعثة الانبياء والرسل وسقوط التكليف ، وهو كفر محض . نعوذ بالله من زلل الاقدام وزينج الافهام .

والعجب من قوله هنا : « والمسألة عندي محل اشكال » بل مسائل الفقه كلها عنده محل اشكال ، بناء على هذه القاعدة الخارجة عن جادة الاعتدال . واعجب من ذلك انه كثيراً ما يتستر في الحكم بالاخبار - بناء على هذه القاعدة - باتفاق الاصحاب او اشتهاار الحكم بينهم ، فكيف خرج عنه ؟ مع ان هذه الروايات التي استند اليها لا تبلغ قوة في معارضة ما قدمناه سنداً ولا عدداً ولا دلالة ، والجمع إنما هو فرع وقوع التعارض بناء على قواعدهم .

ثم انه مع الاغماض عن جميع ما ذكرناه لو فرضنا وجود روايات صريحة في الدلالة على الجواز لكان الواجب حملها على التقيية ، كما هي القاعدة المنصوصة عن اصحاب العصمة (صلوات الله عليهم) . إلا ان الظاهر من العمل بقاعدته المذكورة هو اطراح تلك النصوص الواردة بطرق الترجيح كمالاً ، من العرض على الكتاب ، او على مذهب

العامه ، ونحوهما من القواعد المذكورة في مقبولة عمر بن حنظلة وغيرهما (١) ، لانه متى قيل بعدم الوجوب في شيء من الاحكام وعدم التحريم وان الاحكام كلها على الاباحة ، فلا اختلاف إلا بالاستحباب والكرامة ، وهذا في التحقيق ليس باختلاف ، لاتفاق الاخبار من الطرفين على الجواز .

وبالجملة فان كلامه في امثال هذه المقامات باطل لا ينبغي ان يلتفت اليه ، وعاطل لا يصرح عليه ، ووجود الفساد اظهر من ان يخفى على احد من ذوي السداد والرشاد .
وينبغي التنبيه هنا على فوائد :

الاولى - لا خلاف ولا اشكال في انه لو اضطر المحرم الى الظلال جاز له التظليل ، وقد تقدم ذلك في جملة من الاخبار السابقة .
ولا ينافي ذلك ما تقدم من صحيحة عبدالله بن المغيرة او حسنته (٢) قال : « سألت ابا الحسن (عليه السلام) عن الظلال للمحرم . فقال : اضح لمن احرمت له . قلت : اني محروور وان الحر يشتد علي ؟ فقال : اما علمت ان الشمس تغرب بذنوب المحرمين » فالظاهر حمله على ما لم يبلغ المشقة والضرر بحيث يمكن تحمله .

نعم الخلاف هنا في .وضمين ؛ احدهما - وجوب الفدية وعدمه ، والمشهور الوجوب ، وخالف فيه ابن الجنيد وذهب الى الاستحباب ، لما تقدم نقله عنه من عدم تحريم التظليل . وهو ضعيف .
وثانيهما - ما يجب من الفداء ، والمشهور انه شاة ، وعن ابن ابي عقيل

(١) الوسائل الباب ٩ من صفات القاضي وما يقضي به

(٢) الوسائل الباب ٦٤ من تروك الاحرام

ان فديته صيام او صدقة او نكاح ، كالحلق لاذى . وتال الصدوق :
لا بأس بالتظليل ، ويتصدق عن كل يوم بمد . وقال ابو الصلاح
الحاجي : على المختار لكل يوم شاة ، وعلى المضطر الجملة المدة شاة .
ويدل على المشهور صحيحة محمد بن اسماعيل بن يزيد (١) قال :
« سأل رجل عن الظلال للمحرم من اذى مطر او شمس ، وانا اسمع ،
فامرته ان يفدي شاة ويذبحها بمعنى ، وقال : نحن اذا اردنا ذلك
ظللنا وفدينا » .

وصحيحة ابراهيم بن ابي محمود (٢) قال : « قلت للرضا (عليه
السلام) : المحرم يظل على عمله ويفدى اذا كانت الشمس والمطر
يضر به ؟ قال : نعم . قلت : كم الفداء ؟ قال : شاة » .

وما رواه الشيخ في الصحيح عن محمد بن الحسن الصفار عن علي
ابن محمد (٣) قال : « كتبت اليه : المحرم هل يظل على نفسه اذا أذته
الشمس او المطر ، او كان مريضاً ، ام لا ؟ فان ظلل هل يجب عليه
الفداء ام لا ؟ فكتب : يظل على نفسه ، ويهريق دماً ان شاء الله تعالى »
وفي الصحيح عن محمد بن اسماعيل بن يزيد (٤) قال : « سألت
ابا الحسن (عليه السلام) عن الظل للمحرم من اذى مطر او شمس .
فقال : ارى ان يفديه بشاة يذبحها بمعنى » .

(١) الفروع ج ٤ ص ٢٥١ ، والفقيه ج ٢ ص ٢٢٦ ، والتهذيب ج ٥
ص ٣١١ ، والوسائل الباب ٦ من بقية كفارات الاحرام
(٢) التهذيب ج ٥ ص ٣١١ ، والوسائل الباب ٦ من بقية كفارات
الاحرام

(٣) و(٤) الوسائل الباب ٦ من بقية كفارات الاحرام

واما ما رواه الشيخ في الصحيح عن موسى بن القاسم عن علي بن جعفر (١) - قال : « سألت اخي (عليه السلام) : اظلل وانا محرم ؟ فقال : نعم ، وعليك الكفارة . قال : فرأيت علياً اذا قدم مكة ينحر بدنة لكفارة الظل » - فيجب تقييده بالاخبار المستفيضة المتقدمة ، وحمله على الضرورة . وحمل جملة من الاصحاب البدنة هنا على الاستحباب ، لما تقدم من ان الواجب شاة . ونحوها بمكة محمول على كون التظليل في احرام العمرة ، ومعنى على ما كان في احرام الحج ، كما تقدم ويأتي ان شاء الله (تعالى) .

ومن الغريب ما وقع لصاحب الوافي في هذا الخبر ، حيث انه قال بعد ذكره (٢) : بيان : يعني : « علي » ابا الحسن الرضا (عليه السلام) . والظاهر ان السبب فيه ان النسخة التي نقل منها الخبر كان فيها لفظ « عليه السلام » في الخبر بعد ذكر « علي » فحمل « علياً » في الخبر على الرضا (عليه السلام) . وهو غفلة ظاهرة ، فان المراد : « علي » إنما هو علي بن جعفر السائل عن هذه المسألة ، والقائل هو موسى ابن القاسم الراوي عن علي . ولفظ « عليه السلام » ليس في شيء من كتب الاخبار .

والظاهر ان مستند ابن ابي عقيل ما رواه الشيخ عن عمر بن يزيد عن ابي عبد الله (عليه السلام) (٣) قال : « قال الله - تعالى - في

(١) الوسائل الباب ٦ من بقية كفارات الاحرام ،

(٢) باب (تغطية الرأس والوجه والظلال والاحتباء والارتماس للمحرم)

(٣) التهذيب ج ٥ ص ٣٣٣ و ٣٣٤ ، والوسائل الباب ١٤ من بقية كفارات

— ٤٨٢ — (لا تتكرر الفدية بتكرر التظليل إلا بتعدد النسك) ج ١٥

كتابه ! فمن كان منكم مريضاً او به اذى من رأسه ففدية من صيام او صدقة او نسك (١) فمن عرض له اذى او وجع ، فتعاطى ما لا ينبغي للمحرم اذا كان صحيحاً ، فالصيام ثلاثة ايام ، والصدقة على عشرة مساكين يشبههم من الطعام ، والنسك ! شاة يذبحها فيأكل ويطعم . وانما عليه واحد من ذلك » .

والجواب عنها : ان ما قدمناه من الاخبار وارد في خصوص التظليل ودلالة هذا الخبر عليه انما هي بطريق الاطلاق ، فيحمل على ما عدها جمعاً .

واما ما نقل عن الصدوق فالظاهر ان مستنده ما رواه في الكافي عن علي بن ابي حمزة عن ابي بصير (٢) قال : « سألته عن المرأة يضرب عليها الظلال وهي محرمة ؟ قال : نعم . قلت : فالرجل يضرب عليه الظلال وهو محرم ؟ قال : نعم ! اذا كانت به شقيقة ، ويتصدق بمد لكل يوم » ورواه الصدوق ايضاً بسنده عن علي بن ابي حمزة مثله (٣) . وحمل المد هنا على حال الضرورة والعجز عن الشاة . وكيف كان فهذه الرواية قاصرة عن معارضة ما قدمناه من الاخبار فالعمل على المشهور . والله العالم .

الثانية - ظاهر الروايات المتقدمة عدم تكرار الفدية بتكرار التظليل في النسك الواحد . وقوى شيخنا الشهيد الثاني إلحاق المختار به . والاصل يعضده ، وعدم الدليل على التكرار يسعده .

نعم الظاهر تكرره بتكرر النسك ، لما رواه الشيخ عن ابي علي بن

(١) سورة البقرة ، الآية ١٩٦

(٢) و(٣) الوسائل الباب ٦ من بقية كفارات الاحرام

ج ١٥ (لوزامل المحرم عليلأ او امرأة - هل يختص التحريم بالراكب ؟) - ٤٨٣ -

راشد (١) قال ! « قلت له (عليه السلام) : جعلت فداك انه يشتد علي كشف الظلال في الاحرام ، لاني محروور يشتد علي حرّ الشمس ؟ فقال ؛ ظلل ، وأرق دوا . فقلت له : دماً او دميين ؟ قال ؛ للعمرة ؟ قلت : انا نحرم بالعمرة وتدخل مكة فنحل ونحرم بالحج . قال ؛ فارق دميين » وما رواه في الكافي (٢) عن ابي علي بن راشد قال : « سأله عن محرم ظلل في عمرته . قال ؛ يجب عليه دم . قال ؛ وان خرج الى مكة وظلل وجب عليه ايضاً دم لعمرته ودم لحجته . »

الثالثة - لو زامل الرجل الصحيح عليلأ او امرأة ، اختص التظليل بالعليل او المرأة دونه ، من غير خلاف يعرف .

وتدل عليه الاخبار المستفيضة المتقدمة من تحريم التظليل للرجل الصحيح . وخصوص ما تقدم في الاخبار التي قدمناها من صحيحة علي ابن مهزيار عن بكر (٣) قال ؛ « كتبت الى ابي جعفر الثاني (عليه السلام) ... الحديث . »

واما ما رواه الشيخ عن العباس بن معروف عن بعض اصحابنا عن الرضا (عليه السلام) (٤) - قال ؛ « سأله عن المحرم له زميل فاعتل فظل على رأسه ، أله ان يستظل ؟ قال ؛ نعم » -

فاجاب عنه الشيخ باحتمال عود الضمير في : « أله ان يستظل » الى المريض الذي قد ظلل . وهو جيد . على ان هذه الرواية لا تبلغ حجة في معارضة ما قدمناه من الاخبار وغيرها ايضاً .

الرابعة - قد صرح شيخنا الشهيد الثاني (نور الله - تعالى - مرقدہ

(١) و(٢) الوسائل الباب ٧ من بقية كفارات الاحرام (٣) ص ٤٧٢

(٤) التهذيب ج ٥ ص ٣١١ ، والوسائل الباب ٦٨ من تروك الاحرام

— ٤٨٤ — (هل يختص تحريم الاستئصال في الاحرام بالراكب ؟) ج ١٥

ومنجمه) وغيره بان التظليل انما يحرم حالة الركوب ، فلو مشى تحت الظلال - كما لو مشى تحت الجمل والمحمل - جاز .

ويدل عليه ما رواه الشيخ في الصحيح عن محمد بن اسماعيل بن بزيع (١) قال : « كتبت الى الرضا (عليه السلام) : هل يجوز للمحرم ان يمشى تحت ظل المحمل ؟ فكتب : نعم » وبها يختص اطلاق جملة من الاخبار المتقدمة الدالة على تحريم التظليل مطلقاً .

وقال العلامة في المنتهى : انه يجوز للمحرم ان يمشى تحت الظلال وان يستظل بثوب ينصبه اذا كان سائراً او نازلاً ، لكن لا يجعله فوق رأسه سائراً خاصة ، لضرورة وغير ضرورة ، عند جميع اهل العلم . وظاهر هذا الكلام تحريم الاستئصال في حال المشي بجعل الثوب على رأسه سائراً . والظاهر ان صحيحة ابن بزيع المذكورة لا تنافي ذلك ، فان المتبادر من المشي في ظل المحمل كون المحمل في احد الجانبين لا على رأسه .

ويؤيده ايضاً ما تقدم في صحيحة اسماعيل بن عبد الخالق عن 'مي عبد الله (عليه السلام) (٢) قال : « سألته : هل يستتر المحرم من الشمس ؟ فقال : لا » .

ودعوى ان المتبادر منها الاستئثار حال الركوب - كما ذكر في المدارك - بعيد . واكثر الاخبار المتقدمة شاملة باطلاقها للراكب الماشي ، والحكم فيها وقع معلقاً على المحرم مطلقاً ، والحج كما يكون راكباً يكون ماشياً .

(١) الفروع ج ٤ ص ٣٥١ ، والوسائل الباب ٦٧ من تروك الاحرام

(٢) التهذيب ج ٥ ص ٣١٠ ، والوسائل الباب ٦٤ من تروك الاحرام

ج ١٥ (هل تحريم استغلال المحرم لفوات الضحى أو للستر ؟) — ٤٨٥ —

وبالجملة فالظاهر الاقتصار على مورد الصحيحة المذكورة ، وتنخيص الاخبار بخصوص ما اشتملت عليه ، ولا سيما مع تأيده بالاحتياط .
والظاهر ان ما ذكرناه هو مراد شيخنا الشهيد الثاني في ما قدمنا نقله عنه ، لا العموم لما فوق الرأس ، كما يشير اليه تمثيله ، ويشير اليه ايضاً ظاهر كلامه في الروضة ايضاً ، حيث قال : فلا يحرم - يعني : التظليل - نازلاً اجماعاً ، ولا ماشياً اذا مرّ تحت المعمل ونحوه .
فما ذكره في المدارك من ان المسألة محل تردد - فالظاهر انه لا وجه له .
الخامسة - قال شيخنا الشهيد (عطار الله مرقده) في الدروس : فرع ٤ هل التحريم في الظل لفوات الضحى او لمكان البستر ؟ فيه نظر ، لقوله (عليه السلام) (١) : « اضع لمن احرمت له » . والفائدة في من جلس في المحمل بارزاً للشمس ، وفي من تظلل به وليس فيه . وفي الخلاف ! لا خلاف ان للمحرم الاستغلال بثوب ينصبه ما لم يمس فوق رأسه . وقضيته اعتبار المعنى الثاني . انتهى .

اقول : ظاهره (قدس سره) التردد في هذا المقام ، ولا اعرف له وجهاً إلا دعوى الشيخ في الخلاف الاجماع على ما نقله عنه .
وانت خبير بان الظاهر من الاخبار المتقدمة هو المعنى الاول ، وقد تكرر فيها الامر بقوله : « اضع لمن احرمت له » كما في رواية عثمان ، وصحيفة عبدالله بن المغيرة او حسنته (٢) ومثله في روايات العامة (٣) .
قال في النهاية الاثرية : « وضعاً ظله » اي سات ، يقال :

(١) الوسائل الباب ٦١ و٦٤ من تروك الاحرام

(٢) الوسائل الباب ٦٤ من تروك الاحرام

(٣) سنن البيهقي ج ٥ ص ٧٠ . وارجع الى الاستدراكات

— ٤٨٦ — (هل تحريم استغلال المحرم لغوات الضحى او للاسترا ؟) ج ١٥

« ضحا الظل » اذا صار شمساً ، فاذا صار ظل الانسان شمساً فقد بطل صاحبه ومنه حديث الاستسقاء : « اللهم ضاحت بلادنا واغبرت ارضنا » اي برزت للشمس وظهرت ، لعدم النبات فيها ، وهي « فاعلت » من « ضحى » مثل « رامت » من « رمى » واصلها « ضاحيت » ومنه حديث ابن عمر (١) : « رأى محرماً قد استظل ، فقال : اضح لمن احرمت له » اي اظهر وامتزول الكن والظل ، يقال : « ضحيت للشمس وضحيت اضحى فيهما » اذا برزت لها وظهرت . قال الجوهرى : يرويه المحدثون « اضح » بفتح الالف وكسر الحاء وإنما هو بالعكس . انتهى . ونقل في الوافي عن الاصمعي إنما هو بكسر الالف وفتح الحاء من « ضحيت اضحى » لانه إنما امره بالبروز للشمس . ومنه قوله تعالى : وانك لا تعلم فيها ولا تضحى (٢) . انتهى . وبذلك يظهر لك قوة ما ذكرناه .

ويؤيده ايضاً ما علل به في جملة من الاخبار (٣) من ان الشمس تغيب بذنوب المحرمين ، يعني : بسبب بروزهم لها وصبرهم على حرارتها فلو جاز ان يستظل بالثوب على رأسه ما لم يمسه - كما نقله عن الخلاف - لم يكن لهذا التعليل وجه .

ويؤيده ايضاً النهي عن الاستتار عن الشمس في صحبة اسماعيل ابن عبد الخالق وصحبة سعيد الاعرج (٤) . وبجرد النهي في بعض الاخبار عن الكنيسة او المحمل المظلل او نحوهما لا يقتضي كون العلة

(١) سنن البيهقي ج ٥ ص ٧٠

(٢) سورة طه ، الآية ١١٩

(٣) الوسائل الباب ٦٤ من تروك الاحرام

(٤) ص ٤٧١ و ٤٨٤

في التحريم هو الاستتار ، حق انه لو لم يستتر بهذه الاشياء فلا يضره الاستتار بغيرها من ما لا يوجب الاستتار . واما المشي في ظلال المحمل ونحوه فاما قلنا به من حيث النص ، وإلا فعموم الاخبار المشار اليها يشملها .

ويوضح ما قلناه - زيادة على ما تقدم - ما رواه في الكافي (١) في الصحيح الى المعلى بن خنيس عن ابي عبدالله (عليه السلام) قال : « لا يستتر المحرم من الشمس بشوب ، ولا بأس ان يستر بعضه ببعض » . وبذلك يظهر لك ان ما ذكره الشيخ (رحمه الله تعالى) وتورد فيه شيخنا المشار اليه لا اعرف له وجهاً ، بل ظاهر الاخبار يأباه . السادسة - قد تقدم في صحيحة سعيد الاعرج النبي عن ان يستتر المحرم بيده او بعود . ولعله محمول على الفضل والاستحباب ، لما ورد في الاخبار الكثيرة من جواز ذلك :

ومنها - حديث محمد بن الفضيل وبشر بن اسماعيل المتقدم (٢) الدال على ان رسول الله (صلى الله عليه وآله) تؤذيه الشمس فيستر جسده بعضه ببعض ، وربما ستر وجهه بيده .

ومثله ما رواه الشيخ عن معاوية بن عمار في الصحيح عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٣) قال : « لا بأس ان يضع المحرم ذراعه على وجهه من حر الشمس ، ولا بأس ان يستر بعض جسده ببعض » ورواية المعلى بن خنيس المتقدمة في سابق هذه الفائدة .

واما ما رواه الصدوق عن عبدالله بن سنان (٤) - قال : « سمعت ابا عبدالله (عليه السلام) يقول : لا بأس ، وشكى اليه حر الشمس

— ٤٨٨ — (يجوز الاستظلal في حال الاحرام للنساء والصبيان) ج ١٥

وهو محرم وهو يتأذى به ، فقال : ترى ان استتر بطرف ثوبى ؟ قال : لا بأس بذلك ما لم يصبك رأسك » -

فهو محمول على الضرورة كما هو ظاهر السياق . وقوله : « رأسك » الظاهر انه بدل من الكاف في قوله : « يصبك » وفي بعض النسخ : « يصب رأسك » .

السابعة - الظاهر انه لا يضر الخشب الباقية في المحمل والعمارية ونحوها بعد رفع الظلال ،

لما رواه الفاضل الطبرسي في الاحتجاج (١) في التوقيعات الخارجة الى محمد بن عبدالله بن جعفر الحميري : « انه كتب الى صاحب الزمان (عليه السلام) : يسأله عن المحرم يرفع الظلال ، هل يرفع خشب العمارية او الكنيسة ، ويرفع الجناحين ام لا ؟ فكتب (عليه السلام) اليه في الجواب : لا شيء عليه في تركه رفع الخشب » ورواه الشيخ في كتاب الغيبة مثله (٢) .

واما ما تقدم (٣) من رواية القاسم الصيقل - الدالة على ان ابا جعفر (عليه السلام) كان يأمر بقلع القبة والحاجبين - فالظاهر حمله على الفضل والاستحباب ، كما يعطيه سياق الخبر .

والظاهر ان « الحاجبين » في هذا الخبر وقع تصحيف « الجناحين » كما في الخبر الاول .

الثامنة - الظاهر انه لا خلاف ولا اشكال في جواز تظليل النساء والصبيان كما تقدم في جملة من الاخبار السابقة .

(١) و(٢) الوسائل الباب ٦٧ من تروك الاحرام

(٣) ص ٤٧٢

ج ١٥ (يحرم على الرجل المحرم تغطية الرأس) — ٤٨٩ —

ويزيده تأكيداً ما رواه في الكافي (١) في الحسن عن عبد الله بن يحيى الكاهلي عن ابن عبد الله (عليه السلام) قال : « لا بأس بالقبة على النساء والصبيان وهم محرمون » .

المقام الثاني - في تغطية الرأس للرجل ، والحكم من مالاخلاف فيه ، قال العلامة في المشي ؛ ويحرم على الرجل حال الاحرام تغطية رأسه . وهو قول علماء الامصار ، ولا نعلم فيه خلافاً .

والاصل فيه الاخبار الكثيرة ؛ ومنها - ما رواه الشيخ في الصحيح عن زرارة (٢) قال ؛ « قلت لابي جعفر (عليه السلام) : الرجل المحرم يريد ان ينام ، يغطي وجهه من الذباب ؟ قال ؛ نعم ، ولا يخمر رأسه » .

وفي الصحيح عن حريز (٣) قال ؛ « سألت ابا عبد الله (عليه السلام) عن محرم غطى رأسه ناسياً . قال ؛ يلقي القناع عن رأسه ، ويلبي ، ولا شيء عليه » .

وما رواه الصدوق في الصحيح عن الحلبي (٤) « انه سأل ابا عبد الله (عليه السلام) عن المحرم يغطي رأسه ناسياً او نائماً . قال ؛ يلبي اذا ذكر » .

وما رواه في الكافي في الصحيح عن عبدالرحمان (٥) - والظاهر انه ابن الحجاج - قال ؛ « سألت ابا الحسن (عليه السلام) عن المحرم يجد

(١) الفروع ج ٤ ص ٣٥١ و ٣٥٢ ، والوسائل الباب ٦٥ من تروك

الاحرام

(٢) الوسائل الباب ٥٥ و ٥٩ من تروك الاحرام

(٣) و (٤) و (٥) الوسائل الباب ٥٥ من تروك الاحرام

— ٤٩٠ — (هل يجوز للمحرم ستر رأسه بيده او بعض اعضائه ؟) ج ١٥

البرد في اذنيه ، يغطيها ؟ قال ! لا .
وعن زرارة (١) قال : « سألته عن المحرم ، ايتغطى ؟ قال ! اما من
الحرم والبرد فلا » .

وفي الحسن عن عبدالله بن ميمون عن جعفر عن ابيه (عليهما السلام) (٢)
قال : « المحرمة لا تتنقب ، لان احرام المرأة في وجهها ، واحرام الرجل
في رأسه » .

وما رواه الحميري في كتاب قرب الاسناد (٣) عن السندی بن محمد
عن ابي البختري عن جعفر عن ابيه عن علي (عليهم السلام) قال :
« المحرم يغطي وجهه عند النوم والغبار الى طرار شعره » .
اقول : طرار شعره اي منتهى شعره ، وهو القصاص الذي هو
منتهى حد الوجه من الاعلى . وفي اللغة : ان طرة الوادي والنهر :
شفايره ، وطرة كل شيء : طرفه .

ونتميم الكلام في المقام يتوقف على بيان امور !

الاول - قال السيد السند في المدارك : لو ستر رأسه بيده او ببعض
أعضائه فالظاهر جوازه ، كما اختاره العلامة في المنتهى ، واستشكله
في التحرير ، وجعل في الدروس تركه اولى . ويدل على الجواز - مضافاً
الى الاصل ، وعدم صدق الستر ، ووجوب مسح الرأس في الوضوء
المقتضى لستره باليد في الجملة - ما رواه الشيخ في الصحيح عن
معاوية بن عمار عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٤) قال : « لا بأس

(١) الوسائل الباب ٦٤ من تروك الاحرام

(٢) و(٣) الوسائل الباب ٥٥ من تروك الاحرام .

(٤) التهذيب ج ٥ ص ٣٠٨ ، والوسائل الباب ٦٧ من تروك الاحرام

ج ١٥ (هل يجوز للمحرم ستر رأسه بيده أو بعض أعضائه ؟) — ٤٩١ —

ان يضع المحرم ذراعه على وجهه من حر الشمس . وقال : لا بأس ان يستر بعض جسده ببعض . انتهى .

وكتب عليه بعض مشايخنا المعاصرين في حواشي الكتاب : اقول : لا دلالة لصحيفة معاوية بن عمار على جواز ستر الرأس من المحرم بيده ، كما زعم الشارح وفقاً للعلامة ، اذ أقصى ما تدل عليه جواز وضع المحرم ذراعه على وجهه ، ومعلوم ان هذا القدر لا يستلزم ستر الرأس قطعاً ، بل ولا ابعاضه . مع ان الصحيح من المذهب جواز تغطية الرأس كما ستعلمه . والحاصل ان الخبر لا دلالة له على المدعى بوجهه ، وقد اعترف بذلك في الدروس . والعجب من السيد (قدس سره) حيث وافق العلامة على هذا الاحتجاج . ومن هنا يظهر ان استحكال العلامة للحكم في التحرير في محله .

ثم كتب (قدس سره) في حاشية اخرى : اقول : روى ابن بابويه في الفقيه (١) في القوى عن سعيد الاعرج : « انه سأل ابا عبدالله (عليه السلام) عن المحرم ، يستتر من الشمس بعود او بيده ؟ فقال : لا ، إلا من علة » وهو صريح في عدم الجواز إلا مع الضرورة . ولعله منشأ استحكال العلامة في التحرير للحكم ، وحكم الشهيد في الدروس باولوية تركه . ويؤيده ما رواه ايضاً في الفقيه (٢) عن سماعة : « انه سأل عن المحرمة ، تلبس الحرير ؟ فقال : لا يصلح ان تلبس حريراً عصباً لا خلط فيه ، فاما الخز والعلم في الثوب فلا بأس ان تلبسه وهي عرمة . وان مر بها رجل استترت منه بثوبها ، ولا تستتر بيدها

(١) ج ٢ ص ٢٢٧ ، والوسائل الباب ٦٧ من تروك الاحرام .

(٢) ج ٢ ص ٢٢٠ ، والوسائل الباب ٢٣ من الاحرام

من الشمس » وحينئذ يظهر ان ما ذكره (قدس سره) من الجواز تعويلاً على صحيحة معاوية بن عمار لا يخلو من نظر ، إذ ليست صريحة في المطلوب . انتهى كلامه (قدس سره) .

وهو محل نظر من وجوه : الاول - ان قوله : « اذ اقصى ما تدل عليه جواز وضع المحرم ذراعه على وجهه . . الى آخره » ليس في محله ، فان الظاهر ان موضع الاستدلال منها إنما هو قوله : « لا بأس ان يستر بعض جسده ببعض » فانه دال باطلاقة على المدعى كما لا يخفى ونحوه في ذلك ما قدمناه من رواية محمد بن الفضيل وبشر بن اسماعيل ورواية المعلى بن خنيس .

الثاني - قوله : « ان الصحيح من المذهب جواز تغطية الرأس » فانه غفلة ظاهرة ، إذ لا خلاف في الحكم كما عرفت ، والاخبار به - كما سمعت - متظافرة ،

الثالث - ان ما استند اليه من رواية سعيد الاعرج مردود بما عرفت من معارضتها بما هو اكثر عدداً واصرح دلالة ، فلا بد من تأويلها ، كما قدمنا ذكره من الحمل على الفضل والاستحباب . وعلى ذلك تحمل ايضاً رواية سماعة المذكورة ، جمعاً بين الاخبار .

الثاني - ظاهر الاصحاب القطع بوجوب شاة متى غطى رأسه بثوب او طينه بطاين ، او ارتمس في الماء ، او حمل ما يستره . وظاهر العلامة في المنتهى والتذكيرة انه اجماع . وامله الهجة ، فانا لم نقف في الاخبار على ما يدل على ذلك . وبذلك ايضاً اعترف في المدارك . والاصحاب - حتى العلامة في المنتهى - ذكروا الحكم ولم ينقوا عليه دليلاً ، وكان مستندهم إنما هو الاجماع .

ج ١٥ (هل يفرق في تغطية المحرم رأسه بين المعتاد وغيره ؟) — ٤٩٣ —

إلا انه قد روى الشيخ في الصحيح عن الحايي (١) قال : « المحرم اذا غطى رأسه فليطعم مسكيناً في يده » .

وظاهر هذه الرواية ان الواجب في تغطية الرأس عمداً اعطاء مسكين ، لانه مع النسيان لا شيء فيه ، كما تقدم في صحيحة حرير . وبهذا الخبر افق في الوسائل (٢) فقال : « ان المحرم اذا غطى رأسه عمداً لزمه طرح الغطاء واطعام مسكين ، ون كان ناسياً لزمه طرح الغطاء خاصة ، واستحب له تجديد التلبية » ثم اورد صحيحة الحلبي المذكورة وصحيحة حرير المتقدمة المشار اليها . إلا ان صاحب الوافي إنما نقل صحيحة الحايي المذكورة بلفظ « وجهه » عوض قوله « رأسه » (٣) ولعل نسخ التهذيب كانت مختلفة في ذلك . وسيأتي ما يؤيد ان المذكور فيها هو لفظ الوجه .

ثم انه على تقدير كون القدية شاة او اطعام مسكين ، فهل تتكرر بتكرر الفعل ؟ قولان ، واستقرب الشهيد التعدد مع الاختيار دون الاضطرار ، وحكم الشهيد الثاني بعدم التعدد مع الاضطرار ، وكذا مع الاختيار إذ انحدا المجلس ، واستوجه التعدد مع اختلافه . ولا اعرف لشيء من هذه الاقوال مستنداً ، سيما مع كون اصل المسألة خالياً من الدليل على ما يدعونه . وقضية الاصل تقتضي العدم مطلقاً . الثالث - قد صرح العلامة ومن تأخر عنه بانه لا فرق في التحريم

(١) التهذيب ج ٥ ص ٣٠٨ ، والوسائل الباب ٥٥ من تروك الاحرام ،

والباب ٥ من بقية كفارات الاحرام . وسيأتي ص ٤٩٧

(٢) ج ٩ ص ٢٩ رقم ٥ الطابع الحديث

(٣) وكذلك التهذيب والوسائل الباب ٥٥ من تروك الاحرام

— ٤٩٤ — (هل الاذنان من الرأس في حرمة التغطية في الاحرام ؟) ج ١٥

بين ان يغطي رأسه بالمعتاد كالعمامة والقلنسوة ، او بغيره حتى الطين والحناء وحمل متاع يستره .

واعترضهم في المدارك بانه غير واضح ، قال : لان المنهي عنه في الروايات المعتبرة تخمير الرأس ، ووضع القناع عليه ، والستر بالشوب لا مطلق الستر . مع ان النهي لو تعلق به لوجب حمله على ما هو المتعارف منه ، وهو الستر بالمعتاد . إلا ان المصير الى ما ذكره احوط . انتهى . وهو جيد .

إلا ان ما يأتي من الاخبار الدالة على النهي عن الارتعاس تحت الماء ربما يؤيد ما ذكره . ولكنه إنما يتم لو كان المنع من ذلك من حيث هذه الحيثية ، وهو غير ظاهر من الاخبار المذكورة ، فلعله من جملة محرمات الاحرام كغيره .

ثم نقل عن التذكرة انه لو توسد بوسادة فلا بأس . وكذلك لو توسد بعمامة مكورة ، لان المتوسد يطلق عليه عرفاً انه مكشوف الرأس . ثم قال : وهو حسن .

اقول : لو استلزم التوسد التغطية للزم منه تحريم النوم عليه مضطجماً ، إذ لا بد من وقوع جزء من رأسه على الارض او غيرها من ما يجعله تحت رأسه . وهو باطل قطعاً .

الرابع - قد صرح جملة من الاصحاب (رضوان الله - تعالى - عليهم) بان الرأس هنا عبارة عن منابت الشعر خاصة حقيقة او حكماً . وظاهرهم خروج الاذنين منه .

قال في المسالك : الظاهر ان الرأس هنا اسم لمنابت الشعر حقيقة او حكماً ، فالاذنان ليستا منه ، خلافاً للتحريم . انتهى .

ج ١٥ (لا فرق في حرمة تغطية المحرم رأسه بين كله وبعضه) — ٤٩٥ —

وظاهر العلامة في المنتهى التوقف ، حيث نقل في المسألة قولين للعامة الجواز والمنع (١) ، ولم يتعرض لغير ذلك . ونقل عن العامة حديثاً عن النبي (صلى الله عليه وآله) (٢) قال : « الاذن من الرأس » . ويمكن الاستدلال لما ذهب اليه في انتحري برواية عبد الرحمن للمتقدمة (٣) الدالة على السؤال عن المحرم يجد البرد في اذنيه ، يغطيها ؟ قال : لا .

الخامس - ظاهر الاصحاب (رضوان الله عليهم) عدم الفرق في التحريم بين تغطية الرأس كلاً او بعضاً .

واستدل عليه في المنتهى بان النهي عن ادخال الشيء في الوجود يستلزم النهي عن ادخال ابعاضه . ولهذا لما حرم الله (تعالى) خلق الرأس تناول التحريم خلق بعضه .

وفيه تأمل ، لعدم دليل على ما ادعاه من اللزوم . وما استند اليه من الخلق فانما هو من حيث الاطلاق الشامل للكل والبعض .

والاجود الاستدلال على ذلك بصحيفة عبدالله بن سنان (٤) قال : « سمعت ابا عبدالله (عليه السلام) يقول لا يبي ، وشكى اليه حر الشمس وهو محرم وهو يتأذى به ، وقال : ترى ان استتر بطرف ثوبي ؟ قال : لا بأس بذلك ما لم يصيبك رأسك » والتقريب فيه ان اطلاق النهي عن اصابة الثوب الرأس الصادق ولو ببعضه يقتضي ذلك .

(١) المغني ج ٣ ص ٢٩٢ طبع مطبعة العاصمة

(٢) سنن ابن ماجه ج ١ ص ١٦٨ .

(٣) ص ٤٨٩ رقم ٥

(٤) الفقيه ج ٢ ص ٢٢٧ ، والرسائل الباب ٦٧ من بقية كفارات الاحرام

— ٤٩٦ — (هل يجوز للرجل المحرم تغطية وجهه ؟) ج ١٥

واستثنى من ذلك عصام القربة ، وعليه تدل صحيحة محمد بن مسلم (١) « انه سأل ابا عبد الله (عليه السلام) عن المحرم ، يضع عصام القربة على رأسه اذا استسقى ؟ فقال : نعم » .
والمصابة عند الحاجة اليها . وعليه تدل صحيحة معاوية بن وهب عن ابي عبد الله (عليه السلام) (٢) قال : « لا بأس بان يعصب المحرم رأسه من الصداع » .

السادس - المشهور بين الاصحاب (رضوان الله - تعالى - عليهم) جواز تغطية الرجل وجهه ، بل قال في التذكرة : انه قول علمائنا اجمع . ونقل في الدروس عن ابن ابي عقيل انه منع من ذلك وجعل كفارته اطعام مسكين في يده . وقال الشيخ في التهذيب : فاما تغطية الوجه فيجوز مع الاختيار غير انه تلزمه الكفارة ، ومق لم ينو الكفارة لم يجوز ذلك .

اقول : ويدل على القول المشهور ما تقدم من صحيحة زرارة ، وما رواه الصدوق في الصحيح عن زرارة (٣) قال : « قلت لابي جعفر (عليه السلام) : المحرم يقع الذباب على وجهه حين يريد النوم فيمنعه من النوم ، ايفطي وجهه اذا اراد ان ينام ؟ قال : نعم » .
ورواية الحميري المتقدمة (٤) وما رواه الحميري ايضا في كتاب قرب الاسناد عن علي بن جعفر عن اخيه موسى بن جعفر (عليه

(١) الفقيه ج ٢ ص ٢٢١ ، والوسائل الباب ٥٧ من تروك الاحرام ،

(٢) الوسائل الباب ٥٦ و ٧٠ من تروك الاحرام

(٣) الوسائل الباب ٥٥ من تروك الاحرام رقم ٥ و ٧ عن التهذيب والفقيه

(٤) الوسائل الباب ٥٩ من قروك الاحرام

ج ١٥ (هل يجوز للرجل المحرم تغطية وجهه ؟) — ٤٩٧ —

السلام) قال : « سألته عن المحرم هل يصلح له ان يطرح الثوب على وجهه من الذباب وينام ؟ قل : لا بأس » .
وما رواه في الكافي عن عبد الملك القمي (١) قال : « قلت لابي عبدالله (عليه السلام) : المحرم يتوضأ ثم يجلس وجهه بالمنديل يخمره كله ؟ قال : لا بأس » .

وتؤيده حسنة عبد الله بن ميمون المتقدمة .

احتج الشيخ في التهذيب - على ما ذهب اليه من لزوم الكفارة بذلك - بما رواه في الصحيح عن الحلبي (٢) قال : « المحرم اذا غطى وجهه فليطعم مسكيناً في يده . قال : ولا بأس ان ينام المحرم على وجهه على راحلته » واجيب عن الرواية بالحمل على الاستحباب ، قال في المدارك : وهو غير بعيد ، لاطلاق الاذن بالتغطية في الاخبار الكثيرة ، ولو كانت الكفارة واجبة لذكرت في مقام البيان . ولا ريب ان التكفير اولى واحوط . انتهى .

اقول : فيه ما عرفت في غير مقام من ما تقدم من ان الحمل على الاستحباب مجاز لا يصار اليه إلا مع القرينة ، واختلاف الاخبار ليس من قرائن المجاز . مع ان القاعدة المشهورة تقتضي حمل اطلاق الاخبار المذكورة على هذه الرواية ، وغاية ما يلزم بناء على ما ذكره هو تأخير البيان عن وقت الخطاب ، وهو جائز عندهم . مع ان دعوى ان المقام مقام بيان الكفارة بموعة ، بل المقام مقام بيان مطلق الجواز

(١) الفروع ج ٤ ص ٣٤٩ ، والوسائل الباب ٥٩ من تروك الاحرام .

(٢) التهذيب ج ٥ ص ٣٠٨ ، والوسائل الباب ٥٥ و ٦٠ من تروك الاحرام

والباب ٥ من بقیة كفارات الاحرام . وتقدم ص ٤٩٣

— ٤٩٨ — (فدية تغطية المحرمة وجهها - يحرم على المحرم الارتماس) ج ١٥

فلا ينافيه التقييد بغير الكفارة المذكور .

السابع - نقل الشهيد في الدروس عن الشيخ في المبسوط ان فدية تغطية المرأة وجهها شاة . وقال الحلبي : لكل يوم شاة ، ولو اضطرت فشاة لجميع المدة . وكذا قال في تغطية الرأس . ولم اقف لشيء من هذين القولين على دليل ، كما عرفت في مسألة تغطية الرجل رأسه . وظاهر الشهيد - حيث اقتصر على مجرد نقل القولين المذكورين - التوقف في المسألة .

الثامن - ظاهر الاصحاب (رضوان الله - تعالى - عليهم) الاتفاق على عدم جواز الارتماس في الماء على وجه يعلو الماء رأسه ، قالوا : لانه في حكم تغطية الرأس .

اقول : ويدل على المنع من الارتماس جملة من الاخبار .

منها - ما رواه الشيخ في الصحيح عن عبدالله بن سنان عن ابي عبدالله (عليه السلام) (١) قال : « سمعته يقول : لا تمس الريحان وانت محرم ... الى ان قال : ولا ترتمس في ماء تدخل فيه رأسك » .

وعن حربز في الصحيح عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٢) في حديث قال : « ولا يرتمس المحرم في الماء ، ولا الصائم » .

وما رواه في الكافي في الصحيح عن يعقوب بن شعيب عن ابي عبدالله

(١) الوسائل الباب ٥٨ من تروك الاحرام

(٢) الوسائل الباب ٣ من ما يمسك عنه الصائم ، والباب ٥٨ من

تروك الاحرام

(عليه السلام) (١) قال : « لا يرتمس المحرم في الماء ولا الصائم » .
وروى عن حريز عن ابن أخيه عن أبي عبدالله (عليه السلام) (٢)
قال : « لا يرتمس المحرم في الماء » .

وما رواه عبدالله بن جعفر الحميري في كتاب قرب الاسناد عن
اسماعيل بن عبد الخالق (٣) قال : « سألت أبا عبدالله (عليه السلام) :
هل يدخل الصائم رأسه في الماء ؟ قال : لا ، ولا المحرم . وقال : مررت
ببركة بني فلان وفيها قوم محرمون يترايمسون ، فوقفت عليهم فقلت لهم :
انكم تصنعون ما لا يحل لكم » .

اقول : والارتماس الممنوع منه اعم من ان يكون بدخوله ببذنه
كاملًا تحت الماء او بإدخال رأسه خاصة ، كما تقدم في ارتماس
الصائم . والى الثاني تشير صحيحة عبدالله بن سنان .
وانظروا ان رأس المحرم هنا كـرأس الصائم ، وقد تقدم في كتاب
الصوم انه ما فوق الرقبة .

والمنع في الاخبار إنما تعلق بالارتماس ، فلا بأس بانصب على
الرأس ، وان يفيض عليه الماء في غسل وغيره . والظاهر انه لا خلاف فيه .
وتدل عليه جملة من الاخبار ، كصحيحة حريز عن أبي عبدالله
(عليه السلام) (٤) قال : « اذا اغتسل المحرم من الجنابة صب على
رأسه الماء ، يميز الشعر بانامله ببعضه عن بعض » .

(١) الوسائل الباب ٣ من ما يمسك عنه الصائم ، والباب ٥٨ من
تروك الاحرام

(٢) و(٣) الوسائل الباب ٥٨ من تروك الاحرام

(٤) الوسائل الباب ٧٥ من تروك الاحرام

— ٥٠٠ — (حكم الادهان بالدهن المطيب حال الاحرام وقبله) ج ١٥

وما رواه الشيخ عن يعقوب بن شعيب في الصحيح (١) قال : « سألت ابا عبدالله (عليه السلام) عن المحرم ، يقتسل ؟ فقال : نعم يفيض الماء على رأسه ، ولا يدلّكه » .

الى غير ذلك من الاخبار .

الصنف الحادى عشر والثاني عشر - الادهان ، وقتل هوام الجسد ، فالكلام هنا يقع في مقامين :

الاول في الادهان ، وينبغي ان يعلم ان الادهان على قسمين : مطيبة وغير مطيبة .

فاما القسم الاول فالظاهر انه لا خلاف في تحريمه على المحرم ، الا ما ينقل عن الشيخ في الجمل من القول بالكراهة . وهو ضعيف . وقال العلامة في المنتهى : انه قول عامة اهل العلم ، وتجب فيه الفدية اجماعاً .

وعلى يحرم استعماله قبل الاحرام اذا علم بقاء رائحته الى وقت الاحرام ام لا ؟ قولان ، والمشهور التحريم ، ونقل عن ابن حمزة القول بالكراهة .

والظاهر الاول ، انتهى عنه في عدة روايات ؛ منها - ما رواه في الكافي في الصحيح او الحسن عن الحلبي عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٢) قال : « لا تدهن حين تريد ان تحرم بدهن فيه مسك ولا عنبر ، من اجل ان رائحته تبقى في رأسك بعد ما تحرم . وادهن بما شئت من

(١) الوسائل الباب ٧٥ من تروك الاحرام

(٢) الفروع ج ٤ ص ٣٢٩ ، والوسائل الباب ٢٩ من تروك الاحرام

ج ١٥ (حكم الادمان بالدهن المطيب قبل الاحرام) — ٥٠١ —

الدهن حين تريد ان تحرم ، فاذا احرمت فقد حرم عليك الدهن حتى تحل . »

وما رواه الصدوق في من لا يحضره الفقيه وثقة الاسلام في الكافي عن علي بن ابي حمزة (١) قال : « سألت عن الرجل يدهن يدهن فيه طيب وهو يريد ان يحرم . فقال : لا تدهن حين تريد ان تحرم يدهن فيه مسك ولا عنبر تبقى رائحته في رأسك بعدما تحرم ، وادهن بما شئت من الدهن حين تريد ان تحرم قبل الغسل وبعده ، فاذا احرمت فقد حرم عليك الدهن حتى تحل . »

وما رواه في الكافي في الحسن عن الحسين بن ابي العلاء (٢) قال : « سألت ابا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل المحرم يدهن بعد الغسل . قال : نعم . فادهنا عنده بسلخة بان . وذكر ان اباه كان يدهن بعد ما يقتسل للاحرام ، وانه يدهن بالدهن ما لم يكن غالية او دهناً فيه مسك او عنبر . »

وما رواه الصدوق في الصحيح عن معاوية بن عمار عن ابي عبد الله (عليه السلام) (٣) قال : « الرجل يدهن باي دهن شاء - اذا لم يكن فيه مسك ولا عنبر ولا زعفران ولا ورس - قبل ان يقتسل للاحرام . قال : ولا تجمر ثوباً لاحرامك . »

اقول : وهذه الاخبار كما تدل على تحريم الاستعمال قبل الاحرام اذا كانت تبقى رائحته الى وقت الاحرام تدل على التحريم في الاحرام

(١) الفروع ج ٤ ص ٣٢٩ ، والفقيه ج ٢ ص ٢٠٢ ، والوسائل الباب

٢٩ من تروك الاحرام

(٢) و (٣) الوسائل الباب ٣٠ من تروك الاحرام

بطريق أولى ، فان التحريم أولاً على الوجه المذكور انما ينشأ من التحريم ثانياً كما هو ظاهر .

ويدل على ذلك ايضاً ما رواه الشيخ عن اسحاق بن عمار عن ابي عبدالله (عليه السلام) (١) في حديث قال : « وسألته عن المحرم يدهنه الحلال بالدهن الطيب والمحرم لا يعلم ، ما عليه ؟ قال : يغسله ايضاً وليحذر » .

وبه يظهر ضعف القولين المتقدمين .

واما القسم الثاني فلا خلاف في جواز اكله والادهان به عند الضرورة .

وانما الخلاف في الادهان به اختياراً ، فالمشهور التحريم ، ونقل الجواز في الدروس عن الشيخ المفيد ، ونقله الفاضل الخراساني في الذخيرة ايضاً عن الشيخ المفيد وابن ابي عقيل وسار وابي الصلاح . والظاهر الاول ، ويدل عليه ما تقدم في صحيحة الحلبي ، ورواية علي بن ابي حمزة ، لقوله (عليه السلام) : « فيهما بعد ان رخص له في الادهان اذا اراد الاحرام » ؛ « فاذا احرمت فقد حرم عليك الدهن حتى تحل » .

وفي الصحيح عن معاوية بن عمار عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٢) قال : « لا تمس شيئاً من الطيب وانت محرم ، ولا من الدهن ... الحديث » .

(١) الفروع ج ٤ ص ٣٥٥ و ٣٥٦ ، والوسائل الباب ٢٢ من تروك

الاحرام ، والباب ٤ من بقية كفارات الاحرام

(٢) الوسائل الباب ١٨ و ٢٩ من تروك الاحرام .

وقال في آخره : « يكره للمحرم الادهان الطيبة ، إلا المضطر الى الزيت او شبهه يتداوى به » .

وعنه عن ابي عبدالله (عليه السلام) (١) قال : « ولا تمس شيئاً من الطيب ولا من الدهن في احرامك » .

اقول : المراد بمسها يعني : الادهان بها ، لان جواز مسها بالاكل من ما لا خلاف ولا اشكال فيه . ولفظ الكراهة في الخبر الاول بمعنى التحريم ، كما هو شائع في الاخبار بتقريب الاخبار المتقدمة .

احتج من ذهب الى الجواز بالاصل والاخبار :

ومنها - ما رواه الشيخ في الصحيح عن محمد بن مسلم - وكذا الصدوق في الصحيح عنه - عن احدهما (عليهما السلام) (٢) قال : « سألته عن محرم تشققت يداه . قال : فقال : يدهنهما بزيت او بسمن او اهالة » .

وما رواه الكليني في الصحيح عن هشام بن سالم عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٣) قال : « ان خرج بالرجل منكم الخراج او الدمل فليربطه وليتداو بزيت او سمن » .

واجيب عن الاصل بما تقدم من الروايات . واما الخبران المذكوران وما في معناه فان موردهما جواز الادهان عند الضرورة ، وهو ليس من محل النزاع في شيء ، بل هو من ما لا خلاف فيه . وبذلك يظهر

(١) الوسائل الباب ١٨ من تروك الاحرام رقم ٩

(٢) الوسائل الباب ٣١ و٦٩ من تروك الاحرام

(٣) الفروع ج ٤ ص ٣٥٩ ، والتهذيب ج ٥ ص ٣٠٤ ، والوسائل

الباب ٣١ و٧٠ من تروك الاحرام

— ٥٠٤ — (هل تجب الكفارة في ادهان المحرم بالدهن المطيب ؟) ج ١٥

ان المعتمد هو القول الاول .

ثم ان ظاهر جملة من الاصحاب ان وجوب الكفارة انما هو في الادهان بالدهن المطيب ، قال ابن ادریس : تجب به الكفارة سواء كان مختاراً او مضطراً . وقال في غير المطيب : لا تجب به كفارة بل الاثم ، فليستغفر الله . وقوى في المختلف وجوب الكفارة في المطيب دون غيره ، قال : واما اكل غير المطيب فانه سائغ مطلقاً .

اقول : لم اقف بعد التتبع على ما يدل على الكفارة في الادهان إلا على ما رواه الشيخ في الصحيح عن معاوية بن عمار (١) : « في محرم كانت به قرحة فداواها بدهن بنفسج . قال : ان كان فعله بجهالة فعليه طعام مسكين ، وان كان تعمده فعليه دم شاة يهريقه » .

وبهذا استدل الشيخ في التهذيب على ما نقله عنه في المدارك ، وعليها جمد في المدارك ، اذ ليس غيرها في البين .

ولا يخفى ما في الاستدلال بها : اما (اولاً) : فلان الظاهر ان ضمير « قال » إنما يرجع الى معاوية بن عمار ، فتكون مقطوعة لا مضمرة كما ذكره في المدارك .

واما (ثانياً) : فلاشتمالها على وجوب الكفارة على الجاهل ، مع اتفاق الاخبار والاصحاب على ان الجاهل لا كفارة عليه إلا في الصيد خاصة كما تقدم .

واما (ثالثاً) : فلقصورها عن الدلالة على تمام المدعى ، فان موردها حال الضرورة . إلا ان يستعان بعدم القائل بالفصل ، كما

(١) الوسائل الباب ٤ من بقية كفارات الاحرام

هو احد اصولهم . وفيه ما لا يخفى . او يقال بالاولوية في غير الضرورة . وفيه منع .

وبالجملة فالاحتياط يقتضي المصير الى ما ذكره . ولعل اتفاقهم اولاً وآخرأ باعتضاده بهذه الرواية كاف في الحكم المذكور .

المقام الثاني - في قتل هوام الجسد ، جمع هامة : الدابة . والقول بتحريم قتل هوام الجسد - من القمل والبراغيث وغيرهما ، سواء كان على الثوب او الجسد - هو المشهور بين الاصحاب . ونقل عن الشيخ وابن حمزة : انهما جوزا قتل ذلك على البدن ، قال الشيخ : فان القى القمل عن جسمه فدى ، والاولى ان لا يعرض له مالم يؤذ . ومنع في النهاية من قتل المحرم البق والبراغيث وشبههما في الحرم ، فان كان علأ في الحرم فلا بأس . واوجب المرتضى في قتل القملة او الرمي بها كفأ من طعام .

والذي وقفت عليه من الاخبار في المسألة ما رواه الشيخ في الصحيح عن حماد بن عيسى (١) قال : « سألت ابا عبد الله (عليه السلام) عن المحرم يبين القملة عن جسده فيلقيا . قال : يطعم مكانها طعاماً » . وعن محمد بن مسلم في الصحيح عن ابي عبد الله (عليه السلام) (٢) قال : « سأله عن المحرم ينزع القملة عن جسده فيلقيا . قال : يطعم مكانها طعاماً » .

وعن الحسين بن ابي العلاء في الحسن عن ابي عبد الله (عليه السلام) (٣) قال : « المحرم لا ينزع القملة من جسده ولا من ثوبه متعمداً ، وان فعل شيئاً من ذلك خطأ فليطعم مكانها طعاماً : قبضة يده »

وما رواه الصدوق عن زرارة في الصحيح (١) قال : « سألت عن المحرم هل يحك رأسه ، أو يفصل بالماء ؟ فقال : يحك رأسه ما لم يتعمد قتل دابة ... الحديث » .

وعن معاوية بن عمار في الصحيح عن أبي عبد الله (عليه السلام) (٢) قال : « المحرم يلقي عنه الدواب كلها إلا القملة ، فإنها من جسده ، فإذا أراد أن يحول قملة من مكان إلى مكان فلا يضره » .

وما رواه في الكافي عن الحسين بن أبي العلاء (٣) قال : « قال أبو عبد الله (عليه السلام) ! لا يرمى المحرم القملة من ثوبه ولا من جسده متعمداً ، فإن فعل شيئاً من ذلك فليطعم مكانها طعاماً . قلت : كم ؟ قال : كفاً واحداً » .

وعن إبان في الصحيح عن أبي الجارود (٤) قال : « سألت رجل إبا جعفر (عليه السلام) عن رجل قتل قملة وهو محرم . قال : بش ما صنع . قال : فما فداؤها ؟ قال : لا فداء لها » .

وما رواه الشيخ عن معاوية في الصحيح والكافي عنه في الحسن (٥) قال : « قلت لأبي عبد الله (عليه السلام) : ما تقول في محرم قتل قملة ؟ قال : لا شيء عليه في القملة ، ولا ينبغي أن يتعمد قتلها » . وعن صفوان في الصحيح عن مرة مولى خالد (٦) قال : « سألت إبا عبد الله (عليه السلام) عن المحرم يلقي القملة . فقال : القوها ،

(١) الفقيه ج ٢ ص ٢٣٠ ، والوسائل الباب ٧٣ و ٧٨ من تروك الاحرام

(٢) (٣) و (٤) و (٦) الوسائل الباب ٧٨ من تروك الاحرام

(٥) الوسائل الباب ٧٨ من تروك الاحرام ، والباب ١٥ من بقية

كفارات الاحرام

ابعدهما الله ، غير محمودة ولا مفقودة .

وروى زرارة عن أحدهما (عليهما السلام) (١) قال : « سألته عن المحرم ، يقتل البقرة والبرغوث إذا رماه ؟ قال : نعم » .
وما رواه ابن إدريس في مستطرفات السرائر نقلاً من نوادر أحمد ابن محمد بن أبي نصر عن جميل (٢) قال : « سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن المحرم ، يقتل البقرة والبراغيث إذا آذاه ؟ قال : نعم » .
وما رواه في الكافي عن أبي الجارود (٣) قال : « قلت لأبي عبد الله (عليه السلام) : حككت رأسي وأنا محرم ، فوقعت قملة ؟ قال : لا بأس . قلت : أي شيء تجعل علي فيها ؟ قال : وما أجعل عليك في قملة ؟ ليس عليك فيها شيء » .

وما رواه الشيخ عن الحلبي (٤) قال : « حككت رأسي وأنا محرم فوقع منه قملة ، فاردت ردهن فنهاني ، وقال : تصدق بكف من طعام »
وما رواه الشيخ والصدوق في الصحيح عن معاوية بن عمار (٥) قال : « قلت لأبي عبد الله (عليه السلام) : المحرم يحك رأسه فتسقط منه القملة والثنتان ؟ قال : لا شيء عليه ، ولا يعود . قلت : كيف يحك رأسه ؟ قال : باظافيره ما لم يدم ، ولا يقطع الشعر » .
أقول : وهذه الاخبار كلها مع اختلافها إنما وردت في القملة خاصة ، فالقول بالتعميم لا يخلو من اشكال ، سيما مع دلالة رواية زرارة المذكورة هنا على جواز قتل البرغوث . وقد تقدم ذكر الخلاف في جواز

(١) الوسائل الباب ٧٩ من تروك الاحرام

(٢) الوسائل الباب ٧٨ من تروك الاحرام

(٣) و(٤) و(٥) الوسائل الباب ١٥ من بقیة كفارات الاحرام

— ٥٠٨ — (حكم القاء المحرم القراد والحلم عن نفسه وبغيره) ج ١٥

قتل البرغوث في المسألة التاسعة من مسائل الفصل الاول في صيد البر (١) .

والشيخ - بناء على ما هو المشهور - اجاب عن الروايات الاخيرة (اولاً) : بالحمل على الرخصة . و (ثانياً) : بالحمل على من يتأذى بها فيقتل ويكفر . قال : وقوله : « لا شيء عليه » يعني : من العقاب او لا شيء معين .

وانت خبير بما فيه ، إلا ان الاحتياط يقتضيه . والمسألة لا تغلو من نوع اشكال ، فان الروايات الاخيرة وان كانت على خلاف ما هو المشهور بين الاصحاب ، إلا انها مخالفة لمذهب العامة ، والروايات الاولى موافقة لهم (٢) إلا ان الحكم بها بين اصحابنا مشهور ، والقائل بخلافها نادر . والله العالم .

تنبيه

المشهور بين الاصحاب انه يجوز القاء القراد والحلم عن نفسه وبغيره والحلم بفتح الحاء واللام جمع حلمة بالفتح ايضاً ، وهي القراد العظيم كما نقل عن الصحاح . وقيل : انها الصفيحة من القرطان او الصخمة ضدان .

واستدلوا على ذلك بالاصل ، وبما رواه الكليني في الصحيح عن عبدالله بن سنان (٣) قال : « قلت لابي عبدالله (عليه السلام) : رأيت ان وجدت على قرادا او حلمة اطرحهما ؟ قال : نعم . وصغار لهما ،

(١) ص ١٥٩ (٢) ارجع الى الصفحة ٢٤٧ الى ٢٥٠

(٣) الوسائل الباب ٧٩ من تروك الاحرام

ج ١٥ (حكم القاء المحرم القراد والحلم عن نفسه وبغيره) — ٥٠٩ —

انهما رقا في غير مرقاهما « وهذا الخبر - كما ترى - يختص بالانسان ولا تعرض فيه للبعير .

وقال الشيخ في التهذيب ! ولا بأس ان يلتقى المحرم القراد عن بعيره ولا يلتقى الخلعة . واستدل عليه بما رواه عن معاوية بن عمار عن ابي عبدالله (عليه السلام) (١) قال : « ان القى المحرم القراد عن بعيره فلا بأس ، ولا يلتقى الخلعة » .

اقول ! ويدل على ما ذكره (قدس سره) زيادة على الرواية المذكورة ما رواه في الكافي في الصحيح او الحسن عن حريز عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٢) قال : « ان القراد ليس من البعير ، والخلعة من البعير بمنزلة القملة من جسدك ، فلا تلقها ، والقي القراد » .

وعن ابي بصير عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٣) قال : « سألته عن المحرم ، يقرء البعير ؟ قال : نعم ، ولا ينزع الخلعة » .

وما رواه في التهذيب عن عمر بن يزيد (٤) قال : « لا بأس ان تنزع القراد عن بعيرك ، ولا ترم الخلعة » .

وما رواه في التهذيب ومن لا يحضره الفقيه في الصحيح عن معاوية ابن عمار عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٥) قال : « ان القى المحرم القراد عن بعيره فلا بأس ، ولا يلتقى الخلعة » .

وما رواه الصدوق عن ابي بصير (٦) قال : « سألته عن المحرم

(١) و(٢) و(٣) و(٤) و(٦) الوسائل الباب ٨٠ من تروك الاحرام

(٢) الفروع ج ٤ ص ٣٦٤ ، والوسائل الباب ٨٠ من تروك الاحرام

(٥) الوسائل الباب ٨٠ من تروك الاحرام . وقد تقدم نقله عن

التهذيب برقم (١)

— ٥١٠ — (هل تجب الكفارة في القاء المحرم الحلم عن البعير ؟) ج ١٥

ينزع الحلمة عن البعير ؟ فقال : لا ، هي بمنزلة القملة من جسدك .
وعن حريز في الصحيح عن ابي عبد الله (عليه السلام) (١) قال :
« ان القراد ليس من البعير ، والحلمة من البعير » .

وبذلك يظهر ان ما ذكره الشيخ من التفصيل هو الاظهر . وعليه
يحمل اطلاق ما رواه في الكافي عن عبد الله بن سعيد (٢) قال : « سأل
ابو عبد الرحمان ابا عبد الله (عليه السلام) عن المحرم يعالج دبر
الجمل . قال : فقال : يلقي عنه الدواب ، ولا يدميه » .

والظاهر من هذه الروايات ان الحلم غير القراد ، حيث انه (عليه
السلام) جعل الحلمة منه بمنزلة القملة من الانسان ، بمعنى انها تخلق
من وسخه فكأنها من جسمه ، وان القراد ليس منه بل هو من الدواب
الخارجة التي تأتي اليه . ومقتضى ما ذكره اهل اللغة ان الحلمة نوع
من القراد اما الصغيرة منه او الضخمة ، وهو لا يلزم ما دلت عليه
هذه الاخبار . ولم ار من تنبه لذلك من المحدثين .

ثم ان الظاهر من هذه الاخبار انه لا كفارة في القاء الحلم عن
البعير ، حيث لم يتعرض في شيء منها لوجوب الكفارة لو فعل ، وانما
غاية ما تدل عليه الاثم بذلك .

إلا انه قد روى عبد الله بن جعفر الحميري في كتاب قرب الاسناد
عن الحسن بن ظريف عن الحسين بن علوان عن جعفر عن ابيه (عليهما
السلام) (٣) : « ان علياً (عليه السلام) كان يقول في المحرم ينزع
عن بعيره القردان والحلم ؛ ان عليه الفدية » .

والرواية - مع ضعف سندها وكون روايتها من العامة - قد تضمنت

(١) و(٢) و(٣) الوسائل الباب ٨٠ من تروك الاحرام

وجوب الغدية في نزع القردان مع ان الروايات المتقدمة قد اشتركت في الدلالة على جواز النزع . وحينئذ فالعمل على هذه الرواية - والامر كما عرفت - مشكل .

الصنف الثالث عشر والرابع عشر - ازالة الشعر ، واخراج الدم .
والبحث في ذلك يقع في فصلين : الاول - في ازالة الشعر ،
وتحقيق الكلام فيه يتوقف على بسطه في مسائل :

الاولى - الظاهر انه لا خلاف بين الاصحاب (رضوان الله - تعالى -
عليهم) في انه يحرم على المحرم ازالة الشعر من رأسه ولحيته وسائر
بدنه ، بحاق او نتف او غيرهما ، مع الاختيار . ونقل عليه في التذكرة
والمنتهى اجماع العلماء .

ويدل عليه بالنسبة الى الخالق قوله (عز وجل) : ولا تحلقوا رؤوسكم
حق يبلغ الهدي محله (١) .

ويدل عليه وعلى غيره الاخبار الكثيرة ، ومنها - صحيحة زرارة (٢)
قال : « سمعت ابا جعفر (عليه السلام) يقول : من حلق رأسه ، او نتف
ابطله - ناسياً او ساهياً او جاهلاً - فلا شيء عليه ، ومن فعله متعمداً فاعليه دم » .
وروى الشيخ في الصحيح عن زرارة بن اعين (٣) قال : « سمعت
ابا جعفر (عليه السلام) يقول : من نتف ابطه ، او قلم ظفره ،
او حلق رأسه ، او لبس ثوباً لا ينبغي له لبسه ، او اكل طعاماً

(١) سورة البقرة ، الآية ١٩٦

(٢) التهذيب ج ٥ ص ٣٣٩ ، والوسائل الباب ١٠ من بقية كفارات

الاحرام

(٣) الوسائل الباب ٨ من بقية كفارات الاحرام

— ٥١٢ — (يجوز للمحرم ازالة الشعر عند الضرورة) ج ١٥

لا ينبغي له اكله وهو محرم ، ففعل ذلك ناسياً او جاهلاً ، فليس عليه شيء ، ومن فعله متعمداً فعليه دم شاة » .

وروى الصدوق في الصحيح عن حريز عن ابي عبدالله (عليه السلام) (١) قال : « لا بأس ان يحتجم المحرم ما لم يحلق او يقطع الشعر . واحتجم الحسن بن علي عليهما السلام ... » وهو محرم » قوله : « واحتجم الحسن بن علي عليهما السلام ... » يحتمل ان يكون من الخبر ومن كلام الصدوق . ونحوه ما رواه الشيخ عن حريز في الصحيح مثله (٢) . وقد تقدم في صحيحة معاوية بن عمار (٣) - وهي آخر الروايات المتقدمة في مسألة قتل هوام الجسد - انه يحك رأسه باظافيه ما لم يدم او يقطع الشعر .

وعن عمر بن يزيد عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٤) قال : « لا بأس بحك الرأس واللحية ما لم يلق الشعر ، وبحك الجسد ما لم يدمه » .

الى غير ذلك من الاخبار الآتية في المقام ان شاء الله (تعالى) .
الثانية - الظاهر انه لا خلاف في جوازه مع الضرورة وان وجبت الفدية .

ويدل على الجواز الاصل ، ونفي الحرج (٥) وقوله (عز وجل)

(١) الفقيه ج ٢ ص ٢٢٢ ، والوسائل الباب ٦٢ من تروك الاحرام

(٢) الوسائل الباب ٦٢ من تروك الاحرام

(٣) ص ٥٠٧ رقم (٥)

(٤) الوسائل الباب ٧٣ من تروك الاحرام

(٥) ارجع الى الجزء الاول ص ١٥١

فمن كان منكم مريضاً او به اذى من رأسه فغدية من صيام او صدقة او نسك (١) .

وما رواه الشيخ في الصحيح عن حريز عن ابي عبد الله (عليه السلام) (٢) قال : « مر رسول الله (صلى الله عليه وآله) على كعب بن عجرة الانصاري والقمل يتناثر من رأسه ، فقال : أتؤذيك هواذك ؟ قال : نعم . قال : فانزلت هذه الآية : فمن كان منكم مريضاً او به اذى من رأسه فغدية من صيام او صدقة او نسك (٣) فامره رسول الله (صلى الله عليه وآله) بحلق رأسه ، وجعل عليه الصيام ثلاثة ايام ، والصدقة على ستة مساكين لكل مسكين مدان ، والنسك : شاة . قال : وقال ابو عبد الله (عليه السلام) : وكل شيء في القرآن « او » فصاحبه بالخيار يختار ما شاء ، وكل شيء في القرآن « فمن لم يجد فعليه كذا » فالاول بالخيار .

قوله (عليه السلام) : « فالاول بالخيار » يعني : فالاول هو المختار وما بعده انما هو عوض عنه مع عدم امكانه .

وقال الصدوق في الفقيه (٤) : « مر النبي (صلى الله عليه وآله) على كعب بن عجرة الانصاري وهو محرم ، وقد اكل القمل رأسه وحاجبيه وعينيه ، فقال رسول الله (صلى الله عليه وآله) : ما كنت ارى ان الامر يبلغ ما ارى ، فامره فنسك عنه نسكا ، وحلق رأسه ، لقول الله (تعالى) : فمن كان منكم مريضاً او به اذى من رأسه فغدية من صيام او صدقة او نسك (٥) . فالصيام : ثلاثة ايام ، والصدقة : على ستة مساكين ، لكل مسكين صاع من تمر . وروى : مد من تمر . والنسك : شاة لا يطعم منها احداً إلا المساكين » .

(١) و(٢) و(٣) و(٥) سورة البقرة ، الآية ١٩٦

(٢) التهذيب ج ٥ ص ٣٣٣ ، والوسائل الباب ١٤ من بقية كفارات الاحرام

(٤) ج ٢ ص ٢٢٨ ، والوسائل الباب ١٤ من بقية كفارات الاحرام

— ٥١٤ — (الفدية في إزالة المحرم الشعر بالحلق أو غيره عمدًا أو لضرورة) ج ٥

وما رواه الشيخ عن عمر بن يزيد عن أبي عبد الله (عليه السلام) (١) قال : « قال الله (تعالى) في كتابه : فمن كان منكم مريضاً أو به أذى من رأسه ففدية من صيام أو صدقة أو نسك (٢) فمن عرض له أذى أو وجع ، فتعاطى ما لا ينبغي للمحرم ، إذا كان صحيحاً ، فالصيام ثلاثة أيام ، والصدقة على عشرة مساكين يشبعهم من الطعام ، والنسك : شاة يذبحها فيأكل ويطعم . وإنما عليه واحد من ذلك » .
الثالثة - لا خلاف في أن الفدية في إزالة الشعر - بأي الوجوه المتقدمة ، عمدًا كان أو لضرورة - واجبة ، وإن اختلفت مقاديرها ، قال في المنتهى : لا فرق بين شعر الرأس وبين شعر سائر البدن في وجوب الفدية ، وإن اختلفت مقاديرها على ما يأتي ، ذهب إليه علماؤنا .
ثم إن ظاهر عبارات جملة من الأصحاب أن التخيير بين الأفراد الثلاثة مترتب على حلق الشعر مطلقاً من الرأس أو البدن . ونأمل فيه بعض الأفاضل .

أقول ! ظاهر رواية عمر بن يزيد العموم ، إلا أن موردها حالة الضرورة دون الاختيار .

بقي الكلام في الصدقة التي هي أحد أفراد الكفارة المخيرة ، وقد صرح جمع من الأصحاب بأنها على عشرة مساكين لكل مد . وقال الشيخ : من حلق رأسه لأذى فعليه دم شاة ، أو صيام ثلاثة أيام ، أو يتصدق على ستة مساكين ، لكل مسكين مد من طعام . وقد روى عشرة مساكين . وهو الأحوط . ونحوه قال الشيخ المفيد ، إلا أنه لم يذكر رواية العشرة ، بل جعل الإطعام لستة مساكين لكل مسكين

(١) التهذيب ج ٥ ص ٣٢٣ ، والوسائل الباب ١٤ من بقية كفارات الاحرام

(٢) سورة البقرة ، الآية ١٩٦

ج ١٥ (الفدية في ازالة المحرم الشر بالخلق او غيره عمداً او لضرورة) — ٥١٥ —

مد . وبه قال ابن ادریس . وقال ابن الجنید ؛ او اطعام ستة مساكين لكل مسكين نصف صاع . وهو الذي رواه الصدوق في المنقح . وبه قال ابن ابي عتيل . واختاره في المختلف .

والذي وقفت عليه من الاخبار في ذلك صحيحة حريز المتقدمة ، وكذا رواية عمر بن يزيد ، وصحيحة زرارة المتقدمة في صدر روايات المسألة الاولى .

وروى الشيخ عن زرارة عن ابي عبد الله (عليه السلام) (١) قال ، « اذا احصر الرجل فبعث بهديه ، فأذاه رأسه قبل ان ينحر هديه ، فانه يذبح شاة في المكان الذي احصر فيه ، او يصوم ، او يتصدق على ستة مساكين . والصوم : ثلاثة ايام ، والصدقة ؛ نصف صاع لكل مسكين » ورواه الكليني في الكافي عن زرارة مثله (٢) .

ومورد صحيحة حريز ورواية عمر بن يزيد ورواية زرارة - المشتمل كل منها على التخيير بين الافراد الثلاثة - انما هو الحلق للاذى ، وليس فيها ما يدل على حكم المتعمد من غير ضرورة . إلا ان يقال ؛ انه اذا كان الحكم في الضرورة ذلك فالمتعمد بطريق اولى . وظاهر صحيحة زرارة المتقدمة في صدر المسألة الاولى وان كان يدل على المتعمد ، إلا انه اوجب فيها الشاة خاصة ، والحكم عندهم التخيير . قال في المدارك : ولو قيل به اذا كان الحلق لغیر ضرورة لم يكن بعيداً . لكن قال في المنتهى : ان التخيير في هذه الكفارة لعذر او غيره قول علمائنا اجمع . ويدل على تعدى الحكم الى غير الحلق رواية عمر بن يزيد .

والظاهر ان مستند المشهور من التصديق على عشرة مساكين هو رواية عمر بن يزيد . لكنها قد اشتملت على انه يشبههم من الطعام ،

(١) و (٢) الوسائل الباب ١٤ من بقية كفارات الاحرام

— ٥١٦ — (الفدية في ازالة المحرم الشعر بالحلق او غيره عمداً او لضرورة) ج ١٥

وهم انما قالوا بالمد خاصة . وايضاً فانها قد اشتملت على ما لا يقول به احد من الاصحاب - في ما اعلم - من انه يجوز له ان يأكل من فدائه وقد ورد - كما قدمنا نقله ايضاً - ان الهدي الذي يكون جبرانا لما وقع في الحج او العمرة من النقصان لا يؤكل منه . وقد تقدم في مرسله الصدوق المذكورة في المقام (١) : « والنسك شاة لا يطعم منها احداً إلا المساكين » . قال في المنتهى : ولا يجوز ان يأكل منها شيئاً ، لانها كفارة فيجب دفعها الى المساكين كفيرا من الكفارات . انتهى .

وما دلت عليه صحيحة حريز من اطعام الستة هو مستند الشيخين ومن تبعهما ، إلا ان اكثرهم ذكر ان الصدقة مد ، ولم يذكر المدين إلا ابن الجنيد ، فتكون الرواية اشد انطباقاً على مذهبه . وبعضها ايضاً رواية زرارة المتقدمة الواردة في حلق رأس المحصر ، فانه جعل الصدقة على ستة مساكين ، وان يكون لكل مسكين نصف صاع . واما ما دلت عليه مرسله الصدوق من الصاع فالظاهر انه متروك . ولعل لفظ : « نصف » سقط من قلم المصنف (قدس سره) او من قبله . وجمع الشيخ - بين صحيحة حريز وما دلت عليه من الستة والمدين ورواية عمر بن يزيد وما دلت عليه من العشرة والشبع لكل واحد - بالتمييز بين الامرين . وهو جيد .

قال العلامة في المنتهى : والكفارة عندنا تتعلق بحلق جميع الرأس او بعضه ، قليلاً كان او كثيراً ، لكن تختلف ، ففي حلق الرأس دم ، وكذا في ما يسمى حلق الرأس ، وفي حلق ثلاث شعرات صدقة بمهما كان . قال في المدارك : وهو جيد . لكن ينبغي تعيين الصدقة في ذلك بكف من طعام او بكف من سويق ، كما سيبيح بيانه .

(١) الوسائل الباب ١٤ من بقية كفارات الاحرام رقم (٥)

ج ١٥ (هل تستقط الغدية في ازالة المحرم الشعر المضر وجوده) - ٥١٧ -

الرابعة - قال في المنتهى : اذا نبت الشعر في عينه او نزل شعر حاجبه فغطى عينه جاز له قطع النابت في عينه وقص المسترسل . والوجه انه لا فدية عليه ، لانه لو تركه لاضرر بعينه ومنعه من الابصار ، كما لو صال الصيد عليه فقتله ، فانه لا فدية عليه .

ثم قال (قدس سره) : لو كان له عذر من مرض او وقع في رأسه قمل او غير ذلك من انواع الاذى جاز له الحلق اجمعاً ، للآية (١) والاحاديث السابقة . ثم ينظر ، فان كان الضرر اللاحق به من نفس الشعر فلا فدية عليه ، كما لو نبت في عينه او نزل شعر حاجبه بحيث يمنعه من الابصار ، لان الشعر اضر به فكان له ازالة ضرره ، كالصيد اذا صال عليه ، وان كان الاذى من غير الشعر لكن لا يتمكن من ازالة الاذى إلا بحلق الشعر - كالقمل ، والقروح برأسه ، والصداع من الحر بكثرة الشعر - وجبت الغدية ، لانه قطع الشعر لازالة الضرر عنه ، فصار كما لو اكل الصيد للمخمصة . (لا يقال) : القمل من ضرر الشعر ، والحر سببه كثرة الشعر ، فكان الضرر منه ايضاً . (لانا نقول) : ليس القمل من الشعر وانما لا يمكنه المقام الا بالرأس ذى الشعر ، فهو محل لا سبب . وكذلك الحر من الزمان ، لان الشعر يوجد في البرد ولا يتأذى به . فقد ظهر ان الاذى في هذين النوعين ليسا من الشعر . انتهى .

واعترضه في المدارك بعد نقل الكلام الاخير بانه غير واضح ، قال : والمتجه لزوم الغدية اذا كانت الازالة بسبب المرض ، او الاذى الحاصل في الرأس مطلقاً ، لاطلاق الآية الشريفة (٢) دون ما عدا ذلك ، لان الضرورة مسوغة لزالته ، والغدية منتفية بالاصل .

— ٥١٨ — (حكم المحرم اذا مس لحيته او رأسه فسقط منه شيء) ج ١٥

أقول : لا ريب ان مورد الاخبار الموجبة لجواز الحلق مع الضرورة إنما هو التعبد بالقلم او بالصداع كما في روايات المحصر . وعليه يحمل اطلاق الآية (١) ويبقى ما عداه خارجاً عن محل البحث . وبالجمله فالفدية انما هو في موضع رفع الاذى باحد هذه الاشياء . واما ما يستلزم تركه الضرر الموجب للمعنى - مثلاً - او عدم الابصار ، او نحو ذلك من الامراض ، فالظاهر انه لا فدية فيه ، لعدم الدليل .
وبنحو ما ذكره العلامة هنا صرح في الدروس ايضاً . وهو جيد .
ومناقشة السيد (قدس سره) ضعيفة .

الخامسة - قال في الدروس . الاقرب انه لا شيء على الناسي والجاهل . ووجب الفاضل الكفارة على الناسي في الحلق والقلم ، لان الاتفاق يتساوى فيه العهد والخطأ كالمال . وهو بعيد ، لصحيح زرارة عن الباقر (عليه السلام) (٢) . « من حلق رأسه او تنف ابطه ناسياً او ساهياً او جاهلاً فلا شيء عليه » ونقل الشيخ الاجماع على عدم وجوب الفدية على الناسي . والقياس عندنا باطل ، وخصوصاً مع معارضة النهي . انتهى . وهو جيد .

السادسة - لو مس لحيته او رأسه فسقط منه شيء فالواجب كف من طعام . والحكم من ما لا خلاف فيه بين الاصحاب ، كما هو ظاهر المنتهى والتذكرة . ونقل عن ابن حمزة : التصدق بكفين . وقال الصدوق في المقنع : بكف او كفين من طعام . وقال سائر : وان اسقط بفعله شيئاً من شعره فمايه كف من طعام . ومن اسقط كثيراً من شعره فعليه دم شاة . واطلق . ولم يذكر التفصيل بين الوضوء وغيره .

(١) سورة البقرة ، الآية ١٩٦

(٢) الوسائل الباب ١٠ من بقية كفارات الاحرام

ج ١٥ (حكم المحرم اذا مس لحيته او رأسه فمقط منه شيء) - ٥٨٩ -

وكذا قال السيد المرتضى . وقاله لمن البراج . اذا مس رأسه او لحيته
لغير طهارة ، فسقط شيء من شعرهما بذلك ، فعليه كف . من طعام ،
وان كان مسهما للطهارة لم يكن عليه شيء ، وقد ذكر انه ان سقط في حال
وضوئه كان عليه كف من طعام ، وان كان كثيراً قدم شاة .

واما الروايات الواردة في اللقائم . فمتها - ما رواه الشيخ والصدوق
عن معاوية بن عمار في الصحيح (١) قال ؛ « قلت لابي عبد الله (عليه
السلام) . المحرم يعبث بلحيته فيستط منها الشعرة والثنتان ؟ قال .
يطعم شيئاً » قال الصدوق (٢) . وفي خبر آخر ؛ « مدأ من طعام
او كفين » .

وعن هشام بن سالم في الصحيح (٣) قال . « قال ابو عبد الله (عليه
السلام) ، اذا وضع احدكم يده على رأسه او لحيته وهو محرم ،
فسقط شيء من الشعر ، فليصدق بكف من طعام او كف من سويق »
ورواه المشايخ الثلاثة في الصحيح عن هشام مثله (٤) إلا انه قال .
« بكف . من كعك او سويق » .

وما رواه الكليني في الصحيح او الحسن عن الحافظ عن ابي عبد الله
(عليه السلام) (٥) قال ؛ « ان تتف المحرم من شعر لحيته وغيرها
شيئاً فعليه ان يطعم مسكيناً في يده » .

وما رواه الشيخ عن منصور عن الصادق (عليه السلام) (٦) ؛ « في

(١) و(٢) و(٣) و(٤) و(٥) و(٦) الوسائل الباب ١٦ من بقية كفارات الاحرام
(٤) الوافي باب (الحجامة وازالة الشعر والظفر للمحرم) . ولكن في
الوسائل الباب ١٦ من بقية كفارات الاحرام ينقله عن الصدوق والكليني
فقط . ولم نجده في التهذيب

— ٥٢٠ — (حكم المحرم اذا مس لحيته او رأسه فسقط منه شيء) ج ١٥

المحرم اذا مس لحيته فوقع منها شعرة ؟ قال : يطعم كفأ من طعام او كفنين .

وعن الحسن بن هارون (١) قال : « قلت لابي عبدالله (عليه السلام) : اني اولع بلحيتي وانا محرم فسقط الشعرات ؟ قال : اذا فرغت من احرامك فاشتر بدرهم تمرأ وتصدق به ، فان تمره خير من شعرة » .
اقول : وقضية ضم هذه الاخبار مطلقها الى مقيدها الاكتفاء بالكف من الطعام او السوق او التمر ، والمد افضل . واما ما ذكر من هذه الاقوال فلم اقف لها على دليل .

واما ما رواه الشيخ عن ليث المرادي (٢) - قال : « سألت ابا عبدالله (عليه السلام) عن رجل يتناول لحيته وهو محرم يصبب بها ، فيتلف منها الطاقات يبقين في يده خطأ او عمدأ . فقال : لا يضره » -
فقد حمله الشيخ على نفي العقاب ، قال : لان من تصدق بكف من طعام لم يستضر بذلك . واحتمل بعض الحمل على الانكار .
اقول : غاية الخبر ان يكون مطلقاً بالنسبة الى الكفارة ، فيجب تقييده . ولا ينافيه قوله : « ولا يضره » لا يمكن الحمل على عدم افساد الحج .

واما ما رواه الشيخ عن المفضل بن عمر (٣) - قال : « دخل النباجي على ابي عبدالله (عليه السلام) فقال : ما تقول في محرم مس لحيته فسقط منها شعرتان ؟ فقال ابو عبد الله (عليه السلام) : لو مسست لحيتي فسقط منها عشر شعرات ما كان علي شيء » -
فحمله الشيخ على صورة السهو وعدم التعمد . اقول :

(١) و(٢) و(٣) الوسائل الباب ١٦ من بقية كفارات الاحرام

ج ١٥ (حكم المحرم اذا مس لحيته او رأسه فسقط منه شيء) - ٥٢١ -

ويمكن الحمل على حال الوضوء ، لما سيأتي ان شاء الله - تعالى - في المقام .
وهذه الرواية رواها في الوافي (١) بهذا الوجه الذي نقلناه ، والموجود في كتب الحديث (٢) ؛ « عن جعفر بن بشير والمفضل بن عمر » فيكون الحديث صحيحاً ، لعطف المفضل على جعفر بن بشير . ولكنه لا يخلو من اشكال - كما نبه عليه جملة من المحدثين - لان جعفر بن بشير من اصحاب الرضا (عليه السلام) فتبعد روايته عن الصادق (عليه السلام) . واحتمل بعض سقوط الواسطة ، وبعض التحريف في الاثبات بالواو عوض « عن » . والظاهر ان ما ذكره في الوافي اجتهاد منه ، كما هي عادته في تصحيح الاخبار متناً وسنداً بما ادى اليه فكره .
هذا كله في ما لو كان المس في غير الوضوء ، اما لو كان فيه فالمشهور انه لا شيء عليه .

ويدل عليه ما رواه الشيخ في الصحيح عن الهيثم بن عروة التميمي (٣) قال : « سأل رجل ابا عبدالله (عليه السلام) عن المحرم يريد اسباغ الوضوء ، فتسقط من لحيته الشعرة او الشعرتان . فقال : ليس بشيء ما جعل عليكم من الدين من حرج » (٤) .
والحق الشهيد في الدروس بالوضوء الغسل ايضاً . قال في المدارك : وهو حسن . بل ممتنع التعليل لالحاق ازالة النجاسة والحك الضروري به ايضاً . انتهى .

ونقل في الدروس عن الشيخ المفيد : انه اوجب الكف في السقوط

(١) باب (الحجامة وازالة الشعر والظفر للمحرم) .

(٢) و(٣) التهذيب ج ٥ ص ٣٣٩ ، والوسائل الباب ١٦ من بقية كفارات

الاحرام (٤) سورة الحج ، الآية ٧٨

بالرضوخ ، قال : ولو كثرت الساقط من شعره نشاة . ولم تنف دليلاً
ونقل من سائر . ان في القليل كفاً وفي الكثير شاة . واطلاق . ونقل عن
الجلي . في قص الشارب وحلق العانة والابطين شاة .

السابعة - قد صرح الاصحاب (رضوان الله - تعالى - عليهم) بان
في تنف الابط اطعام ثلاثة مساكين ، وفي تنفها معاً شاة .

واستدلوا على الحكم الاول بما رواه الشيخ عن عبد الله بن جبلة
عن ابي عبدالله (عليه السلام) (١) : « في محرم تنف ابطه ؟ قال :
يطعم ثلاثة مساكين » .

وعلى الثاني بما رواه الشيخ في الصحيح عن حريز عن ابي عبدالله
(عليه السلام) (٢) قال : « اذا تنف الرجل ابطيه بعد الاحرام
فعليه دم » .

وناقش في المدارك في الحكم الاول . من حيث ضعف الرواية بان
في طريقها عبدالله بن هلال ، وهو مجهول ، وراويها وهو عبدالله بن
جبلة واقفى ، فان مقتضى صحيحة زرارة (٣) قال : « سمعت ابا جعفر
(عليه السلام) يقول : من حلق رأسه او تنف ابطه ناسراً او
ساهياً او جاهلاً فلا شيء عليه ، ومن فعله متعمداً فعليه دم » (٤) .
اقول : اما المناقشة الاولى فهي جيدة على اصوله ولا ثمرة لها

(١) و (٢) الوسائل الباب ١١ من بقية كفارات الاحرام

(٣) التهذيب ج ٥ ص ٣٢٩ ، والوسائل الباب ١٠ من بقية كفارات الاحرام

(٤) هكذا وردت العبارة في النسخ ، ومن الواضح انها غير تامة . واللفظ

الوارد في المدارك بعد تضعيف رواية عبدالله بن جبلة هو هكذا : « فلو قيل
بوجوب الدم في تنف الابط الواحد لصحيحة زرارة المتقدمة لم يكن بعيداً » .

ج ١٥ (خلق المحرم رأس المحل - اخراج المحرم الدم) — ٥٢٢ —

هكذا . ويمكن الجميع بحمل الصحيحة للمذكورة على الابطين باره
الجنس من المفرد المذكور فيها ، فتكون منطبقة مع صحيحة حرير على
معنى واحد إلا ان المحدث الشيخ محمد بن الحسن الحرير في الوسائل (١)
نقل ان الصدوق روي ايضاً صحيحة حرير بلفظ : « ايطة » بدون
قنية . ويشكل ذلك بنحو القول المشهور من الدليل ، اذ المستند في
وجوب الشاة في الابطين انما هو صحيحة حرير المذكورة كما عرفت
وعلى هذه الرواية فيشكل الحكم في المقام .

وكيف كان فلاحتياط في الدم بتنف الايط ، لما عرفت .
الثامنة - اختلف كلام الشيخ (قدس سره) في المحرم هل له ان
يحلق رأس المحل ؟ فجوزه في الخلاف ، ولا ضمان . وقال في التهذيب
لا يجوز له ذلك .

واحتمج في الخلاف بان الاصل براءة الذمة ، ولم يوجد دليل
على الشغل .

واحتمج في التهذيب بما رواه في الصحيح عن معاوية بن عمار عن
بي عبدالله (عليه السلام) (٢) قال : « لا يأخذ الحرام من شعر
الحلال » .

الفصل الثاني - في اخراج الدم ، وقد اختلف الاصحاب (رضوان
الله - تعالى - عليهم) في ذلك . ويجب ان يعلم - اولاً - ان اصل
الخلاف في المسألة بين المتقدمين انما هو في الحجامة ، كما نقل العلامة
في المختلف ، حيث قال : للشيخ في الحجامة قولان : احدهما - التحريم

(١) الباب ١١ من بقية كفارات الاحرام

(٢) الوسائل الباب ٦٣ من تروك الاحرام . واللفظ كما في الوسائل

إلا مع الحاجة . وبه قال شيخنا المفيد والسيد المرتضى وسائر وأبن
البراج وأبو الصلاح وابن إدريس ، وهو الظاهر . من كلام ابن
بابويه وابن الجنيد . والثاني - أنه مكروه . ذكره في الخلاف ،
وبه قال ابن حمزة . ثم قال : والاقرب الأول . وجملة من المتأخرين
قد أجروا الخلاف أيضاً في اخراج الدم ولو بهك جلده أو بالسواك
أو نحو ذلك . وبذلك يظهر لك أن ما ذكره في المدارك - بعد ذكر المصنف
اخراج الدم بهذه الوجوه بقوله : « القول بالتحريم في الجميع للشيخ
في النهاية ، والمفيد في المقنعة ، والمترضى ، وابن إدريس . ثم نقل القول
بالكراهة عن الشيخ في الخلاف ، وجمع من الأصحاب - ليس من ما
ينبغي . ثم إن من اختار القول بالكراهة أيضاً المحقق في الفرائع
والسيد السند في المدارك .

ويدل على القول الأول ما رواه في الكافي في الصحيح أو الحسن
عن الحلبي (١) قال : « سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن المحرم
يحتجم ؟ قال : لا ، إلا أن لا يجد بداً فليحتجم ، ولا يحلق مكان
المحاجم » .

وعن زرارة في القوي عن أبي جعفر (عليه السلام) (٢) قال :
« لا يحتجم المحرم إلا أن يخاف على نفسه أن لا يستطيع الصلاة » .
وما رواه الشيخ عن الحسن الصيقل عن أبي عبد الله (عليه السلام) (٣)
« عن المحرم يحتجم ؟ قال : لا ، إلا أن يخاف التلف ولا
يستطيع الصلاة . وقال : إذا أذاه الدم فلا بأس به ويحتجم ،
ولا يحلق الشعر » .

وما رواه في الفقيه (١) قال : « سأل ذريح ابا عبد الله (عليه السلام) عن المحرم يحتجم ؟ فقال : نعم اذا خشى الدم » .
وما رواه الشيخ في الصحيح عن معاوية بن عمار (٢) قال : « سألت ابا عبد الله (عليه السلام) عن المحرم كيف يحك رأسه ؟ قال : باظافيره ما لم يدم او يقطع الشعر » .
وعن عمر بن يزيد عن ابي عبد الله (عليه السلام) ... الرواية المتقدمة في الفصل الاول (٣) حيث قال فيها : « ويحك الجسد ما لم يدمه » .
وفي الصحيح عن الحلبي (٤) قال : « سألت ابا عبد الله (عليه السلام) عن المحرم يستاك ؟ قال : نعم ، ولا يدمى » .
وما رواه علي بن جعفر في كتابه عن اخيه موسى (عليه السلام) (٥) قال : « سألت عن المحرم هل يصلح له ان يستاك ؟ قال : لا بأس ، ولا ينبغي ان يدمى فمه » ولفظ : « لا ينبغي » في الاخبار بمعنى التحريم شائع ، كما نبهنا عليه في غير موضع من ما تقدم .
واما ما يدل على القول الثاني فصحيحة حريز عن ابي عبد الله (عليه السلام) (٦) قال : « لا بأس ان يحتجم المحرم ما لم يحلق او يقطع الشعر » .
قال في الفقيه (٧) : واحتجم الحسن بن علي (عليهما السلام) وهو محرم .
وصحيحة معاوية بن عمار (٨) قال : « قلت لابي عبد الله (عليه السلام) : المحرم يستاك ؟ قال : نعم . قلت : فان ادمى يستاك ؟

(١) و(٦) و(٧) الوسائل الباب ٦٢ من تروك الاحرام

(٢) و(٤) و(٥) الوسائل الباب ٧٣ من تروك الاحرام (٣) ص ٥١٢

(٨) الفروع ج ٤ ص ٣٦٦ ، والفقيه ج ٢ ص ٢٢٢ ، والوسائل الباب ٩٢

من تروك الاحرام

قال : نعم ، هو من السنة .

وعن معاوية بن عمار في الصحيح عن ابي عبد الله (عليه السلام) (١) قال :
« سألته عن المحرم يعصر الدم ، ويربط عليه الخرقه ؟ فقال : لا بأس .
وما رواه في الكافي في الموثق عن عمار الساباطي عن ابي عبد الله
(عليه السلام) (٢) قال : « سألته عن المحرم يكون به الجرب فيؤذيه .
قال : يحكه ، فان سال منه الدم فلا بأس . »

وبهذه الاخبار اخذ صاحب المدارك ، ومثله صاحب الذخيرة ،
وجمع بينها وبين الاخبار المتقدمة بحمل النبي في الاخبار المتقدمة
على الكراهة .

وانت خبير بما فيه ، كما اشرنا اليه في غير موضع من ما تقدم . على
نه انما يتم القول بالكراهة لو لم يمكن هنا وجه آخر للجمع بين
الاخبار المذكورة مع انه ليس كذلك ، فان الظاهر في الجمع انما هو
حمل هذه الاخبار على الضرورة ، فان هذه الاخبار مطلقة والاخبار
الاول مفصلة بين الاختيار فيحرم والاضطرار فيجوز . والقاعدة تقتضي
حمل المجمل على المفصل . فالقول بالكراهة - كما صار اليه - ضعيف .
واما ما اعتضد به في المدارك من رواية يونس بن يعقوب (٣) - قال .
« سألت ابا عبد الله (عليه السلام) عن المحرم يحتجم ؟ قال : لا احبه »
قال : فان لفظ ! « لا احبه » ظاهر في الكراهة -

(١) الفروع ج ٤ ص ٣٥٩ ، والفتاوى ج ٢ ص ٢٢٢ ، والوسائل الباب

٧٠ من تروك الاحرام رقم ٥ و١٠

(٢) الفروع ج ٤ ص ٣٦٧ ، والوسائل الباب ٧١ من تروك الاحرام

(٣) الوسائل الباب ٦٢ من تروك الاحرام

ففيه : ان لفظ : « لا احبه » وان كان في العرف كما ذكره إلا انه في الاخبار قد استعمل بمعنى التحريم كثيراً ، وقد حققنا سابقاً ان هذا من جملة الالفاظ المتشابهة في الاخبار التي لا يجوز حملها على احد المعنيين إلا بالقرينة .

ثم ان الظاهر من كلام الاصحاب انه على تقدير التحريم فليس فيه إلا مجرد الاثم ، ولا كفارة . وحكى الشهيد في الدروس عن بعض اصحاب المناسك : انه جعل فدية اخراج الدم شاة . وعن الحلبي : انه جعل في حك الجسم حتى يدمى اطعام مسكين .

واعلم ان الخلاف في المسألة بالتحريم والكراهة انما هو عند عدم الضرورة ، وإلا فمعها لا خلاف في الجواز ، كما ذكره في التذكرة ، وبه صرح الاخبار المتقدمة ، وعليه تجتمع الاخبار كمالاً كما ذكرناه . ويؤيده ما رواه الصدوق عن الحسن الصيقل (١) « أنه سأل ابا عبدالله (عليه السلام) عن المحرم يؤذيه ضرره ، أيقلمه ؟ فقال : نعم لا بأس به » .

ونقل في المدارك عن ابن الجنيد والصدوق : انه لا بأس بقلع الضرس مع الحاجة ، ولم يوجبا به شيئاً . ونقل عن الشيخ : ان في قلع الضرس شاة ، استناداً الى ما رواه في النهذيب (٢) عن محمد بن عيسى عن عدة من اصحابنا عن رجل من اهل خراسان : « ان مسألة وقعت في الموسم لم يكن عند مواليه فيها شيء : محرم قلع ضرره . فكتب : يهريق دماً » . وفيه : مع ارساله - ان المكتوب اليه غير معلوم

(١) الوسائل الباب ٩٥ من تروك الاحرام

(٢) الوسائل الباب ١٩ من بقية كفارات الاحرام

— ٥٢٨ — (يحرم على المحرم قطع شجر الحرم والحشيش النابت فيه) ج ١٥

والاستناد الى ما هذا شأنه واثبات حكم شرعى به مشكل .
الصف الخامس عشر والسادس عشر - قلع الشجر وقلم الاظفار .
والكلام هنا يقع في مقامين : الاول - في قلع الشجر ، الظاهر
انه لا خلاف بين اصحابنا (رضوان الله - تعالى - عليهم) في انه يحرم
على المحرم قطع شجر الحرم ، والحشيش النابت فيه ، عدا ما يأتي
استثناؤه في المقام ان شاء الله (تعالى) .

وعليه تدل جملة من الاخبار : منها - ما رواه الصدوق في الصحيح
عن حريز عن ابي عبدالله (عليه السلام) (١) انه قال : « كل شيء
ينبت في الحرم فهو حرام على الناس اجمعين إلا ما انبتته انت او غرسه »
وما رواه الكليني في الحسن عن حريز عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٢)
قال : « كل شيء ينبت في الحرم فهو حرام على الناس اجمعين » .
وما رواه الشيخ في الصحيح عن معاوية بن عمار (٣) قال : « سألت
ابا عبدالله (عليه السلام) عن شجرة اصلها في الحرم وفرعها في الحل .
فقال : حرم فرعها لمكان اصلها . قل : قلت : فان اصلاها في الحل وفرعها في
الحرم ؟ فقال : حرم اصلها لمكان فرعها » ورواه ابن بابويه والكليني في
الصحيح نحوه منه (٤) .

وما رواه الصدوق عن سليمان بن خالد في الصحيح او الحسن (٥)
« انه سأل ابا عبدالله (عليه السلام) عن الرجل يقطع من الاراك

(١) الفقيه ج ٢ ص ١٦٦ ، والوسائل الباب ٨٦ من تروك الاحرام .

(٢) الوسائل الباب ٨٦ من تروك الاحرام

(٣) و (٤) الوسائل الباب ٩٠ من تروك الاحرام .

(٥) الفقيه ج ٢ ص ١٦٦ ، والوسائل الباب ١٨ من بقية كفارات الاحرام

ج ١٥ (يحرم على المحرم قطع شجر الحرم والحشيش النبات فيه) — ٥٢٩ —

الذي بمكة . قال : عليه ثمنه يتصدق به . ولا ينزع من شجر مكة شيئاً إلا النخل وشجر الفواكه « ورواه الشيخ عن سليمان بن خالد في الموثق بإدنى تفاوت في المتن (١) .

وما رواه الكليني في الحسن أو الصحيح عن حريز عن أبي عبد الله (عليه السلام) (٢) قال : « لما قدم رسول الله (صلى الله عليه وآله) مكة يوم افتتحها فتح باب الكعبة ... فساق الحديث الى ان قال نقلاً عنه (صلى الله عليه وآله) : ألا ان الله قد حرم مكة يوم خلق السماوات والارض ، فهي حرام بحرام الله الى يوم القيامة ، لا ينفر صيدها ، ولا يعضد شجرها ، ولا يختلى خلاها ، ولا تحل لقطتها إلا لمنشد . فقال العباس : يا رسول الله (صلى الله عليه وآله) إلا الاذخر ، فافه . للقبور والبيوت . فقال رسول الله (صلى الله عليه وآله) : إلا الاذخر . قال الجوهري : الخلى مقصوراً : الحشيش اليابس (٣) الواحدة خلاة تقول : « خليت الخلى واختليته » اي جززته وقطعته . وقال في القاموس : الخلى مقصوراً : الرطب من النبات ، واحده خلاة ، او كل بقلة قلعته . وفي النهاية : الخلى مقصوراً : النبات الرقيق مادام رطباً ، واختلاؤه قطعه .

وما رواه الشيخ في الموثق عن زرارة (٤) قال : « سمعت ابا جعفر (عليه السلام) يقول : حرم الله حرمة بريداً في بريد : ان يختلى

(١) التهذيب ج ٥ ص ٣٧٩ و ٣٨٠ ، والوسائل الباب ١٨ من بقية كفارات

الاحرام (٢) الفروع ج ٤ ص ٢٢٥ ، والوسائل الباب ٨٨ من تروك الاحرام

(٣) ارجع الى الاستدراكات

(٤) التهذيب ج ٥ ص ٣٨١ ، والوسائل الباب ٨٧ من تروك الاحرام

— ٥٣٠ — (يحرم على المحرم قطع شجر الحرم والحشيش النابت فيه) ج ١٥

خلاه ، او يعضد شجره ، إلا الاذخر ، او يصاد طيره . وحرم رسول الله (صلى الله عليه وآله) المدينة ما بين لابتيتها ؛ صيدها ، وحرم ما حولها يريد أن يبريد ؛ ان يختلي خلاها ، او يعضد شجرها ، إلا عودي الناضح « وما رواه الكليني عن زرارة في الموثق (١) قال : « سمعت ابا جعفر (عليه السلام) يقول : حرم الله (تعالى) حرمه ؛ ان يختلي خلاه ، او يعضد شجره ، إلا الاذخر ، او يصاد طيره . »

وما رواه الشيخ عن جميل بن دراج في الصحيح عن ابي عبد الله (عليه السلام) (٢) قال : « رءاني علي بن الحسين (عليه السلام) وأنا اطلع الحشيش من حول الفساطيط بحنى ، فقال : يا بنى ان هذا لا يطلع . »

وما رواه الصدوق عن محمد بن مسلم في الصحيح عن احدهما (عليهما السلام) (٣) قال : « قلت : المحرم ينزع الحشيش من خير الحرم ؟ قال : نعم . قلت : فمن الحرم ؟ قال : لا . »

وما رواه الكليني عن عبد الكريم عن من ذكره عن ابي عبد الله (عليه السلام) (٤) قال : « لا ينزع من شجر مكة إلا النخل وشجر الفاكمة . »

وما رواه الصدوق عن منصور بن حازم (٥) « انه سأل ابا عبد الله

(١) الفروع ج ٤ ص ٢٢٥ ، والوسائل الباب ٨٧ من تروك الاحرام

(٢) الوسائل الباب ٨٦ من تروك الاحرام

(٣) الوسائل الباب ٨٥ من تروك الاحرام

(٤) الفروع ج ٤ ص ٢٣٠ ، والوسائل الباب ٨٧ من تروك الاحرام .

(٥) الوسائل الباب ١٨ من بقية كفارات الاحرام

(عليه السلام) عن الاراك يكون في الحرم فاقطعه . قال : عليك فداؤه .

واما ما رواه الشيخ عن محمد بن حمران في الصحيح - (١) قال : « سألت ابا عبدالله (عليه السلام) عن النبت الذي في ارض الحرم ، اينزع ؟ فقال : اما شيء تأكله الابل فليس به بأس ان تنزعه » -
فقد اجاب عنه الشيخ (رحمه الله) بانه لا بأس ان تنزعه الابل لانه يخلى عنها ترعى كيف شئت . واستشهد بما رواه عن حريز في الصحيح عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٢) قال : « يخلى عن البعير في الحرم يأكل ما شاء » .

اذا عرفت ذلك فاعلم انه قد اختلف الاصحاب في كفارة قلع الشجر ، فقال الشيخ في الخلاف والمبسوط : في الشجرة الكبيرة بقرة ، وفي الصغيرة شاة ، وفي الاغصان قيمته . وقال ابن الجنيدي : وان قلع المحرم او المحل من شجر الحرم شيئاً فعليه قيمة ثمنه . وقال ابو الصلاح : في قطع بعض شجر الحرم من اصله دم شاة ، ولقطع بعضها او اختلاء خلاها ما تيسر من الصدقة . وقال ابن البراج : في ما يجب فيه بقرة ، او يقلع شيئاً من شجر الحرم الذي لم يفرسه هو في ملكه ولا نبت في داره بعد يذاته لها . ولم ينصل بين الكبيرة والصغيرة . وقال ابن حمزة : والبقرة تلزم بصيد بقرة الوحش وقلع شجر الحرم ثم قال : تجب شاة بقلع شجر صنيد من الحرم . وقال ابن ادريس : الاخبار واردة عن الأئمة (عليهم السلام) بالمنع من قلع شجر الحرم وقطعه ، ولم يتعرض فيها للكفارة لا في الصغيرة ولا في الكبيرة . قال

في المختلف : وهذا قول يشمر بسقوط الكفارة . وظاهر المشهور بين المتأخرين القول الاول . وتردد المحقق في الشرائع فيه .

قال في المدارك بعد نقل عبارة المصنف الموافقة لمذهب الشيخ ، وتردده في ذلك : هذا الحكم ذكره الشيخ وجمع من الاصحاب ، واحتج عليه في الخلاف باجماع الفرقة والاحتياط . واستدل عليه في المنتهى بما رواه الشيخ عن موسى بن القاسم (١) قال : روى اصحابنا عن احدهما (عليهما السلام) انه قال : « اذا كان في دار الرجل شجرة من شجر الحرم لم تنزع ، فان اراد نزعها وكفر بذبح بقرة يتصدق بلحمها على المساكين » وهذه الرواية - مع ضعفها بالارسال ، وكونها متروكة الظاهر - لا تدل على وجوب الشاة في الشجرة الصغيرة ، ولا على حكم الابعاض . وقال ابن الجنيد :.. ثم ساق عبارته المتقدمة . ونقل انه قواه في المختلف ، واستدل عليه برواية سليمان بن خالد عن ابي عبد الله (عليه السلام) (٢) قال : « سألته عن رجل قلع من الاراك الذي بمكة . قال : عليه ثمنه » ثم قال : وهذه الرواية ضعيفة السند ايضاً فان من جملة رجالها الطاطري ، وقال النجاشي : انه كان من وجوه الواقفية وشيوخهم . ومن هنا يظهر ان المتجه سقوط الكفارة بذلك مطلقاً كما اختاره ابن ادريس ، وان كان اتباع المنقول احوط . انتهى .

اقول : فيه (اولاً) : ما عرفت سابقاً في غير موضع من ان الطعن

(١) التهذيب ج ٥ ص ٣٨١ ، والوسائل الباب ١٨ من بقية كفارات

الاحرام

(٢) التهذيب ج ٥ ص ٣٧٩ و ٣٨٠ ، والوسائل الباب ١٨ من بقية

كفارات الاحرام

في الاخبار بضعف السند لا يقوم حجة على المتقدمين .
و (ثانياً) : ان طعنه في رواية سليمان بن خالد بما ذكره متجه بناء على نقله الرواية من التهذيب ، فانها فيه مروية في الموثق الذي يعده في الضعيف ، ولكنها في الفقيه - كما قدمنا ذكره - صحيحة او حسنة بإبراهيم بن هاشم ، الذي قد اعتمد حديثه في غير موضع من شرحه ، وان ناقض نفسه فيه ايضاً في بعض المواضع ، إلا ان الاتفاق بين اصحاب هذا الاصطلاح على قبول روايته ، وان عدوها في الحسن ، بل عدوها في الصحيح جملة من المحققين .

و (ثالثاً) : انه قد روى الصدوق ايضاً عن منصور بن حازم - وطريقه اليه في المشيخة صحيح على ما صرح به العلامة في الخلاصة - عن ابي عبدالله (عليه السلام) (١) « انه سأله عن الاراك يكون في الحرم فاقطعه . قال : عليك فداؤه » وهي مطابقة لصحيحة سليمان المذكورة او حسنته . والمراد بالفداء في رواية منصور هو الثمن المذكور في رواية سليمان بن خالد . وبذلك يظهر ضعف ما اختاره من سقوط الكفارة مطلقاً .

وبالجملة فان الذي وقفت عليه من روايات المسألة هو ما ذكرت ، ومقتضاها وجوب البقرة في نزع الشجرة صغيرة كانت او كبيرة ، والفدية في غيره من الاراك ونحوه .

اقول : وفي هذا المقام فوائد : الاولى - يستفاد من صحيحة سليمان ابن خالد وموثقته ومرسلة عبد الكريم استثناء النخل وشجر الفواكه من هذا الحكم . والظاهر انه لا خلاف فيه ، وهو من جملة ما استثناه

(١) الفقيه ج ٢ ص ١٦٦ ، والوسائل الباب ١٨ من بقية كفارات الاحرام

— ٥٣٤ — (قطع الاذخر وما انبت الانسان او غرسه وعودى الناضح في الحرم) ج ١٥

الاصحاب ، سواء انبت الله (تعالى) او الأدمى ، لاطلاق النص المذكور .
وظاهر المنتهى انه اتفاق . لكن المذكور في كلامهم شجر الفواكه ،
حيث عدوه من الاربعة المستثناة في كلامهم . والظاهر ان مرادهم ما يعم
النخل . وكيف كان فحيث دل النص عليه يجب استثناؤه .

الثانية - الاذخر ، وظاهر المنتهى والتذكرة الاجماع على جواز قطعه
وهو من جملة الاربعة المستثناة عندهم . ويدل عليه استثناء الرسول
(صلى الله عليه وآله) بالتماس العباس في صحيحة حريز او حسنة
المتقدمة ، ومثلها موثقة زرارة المتقدمة ايضاً ، ورواية زرارة الآتية (١) .

الثالثة - قد دلت صحيحة حريز - وهى الاولى من الاخبار المتقدمة -
على استثناء ما انبت الانسان او غرسه من البقول والزرع والرياحين
والشجر ، ولم يذكره الاصحاب من جملة الاربعة التي صرحوا باستثنائها .
والرواية المذكورة صحيحة صريحة في استثنائه ، فلا بأس باستثنائه .
الرابعة - قد دلت موثقة زرارة على استثناء عودى الناضح ، وهما
عودا المحالة المذكورة في جملة الاربعة التي استثناناها الاصحاب . والمحالة
بفتح الميم : البكرة العظيمة التى يستقى بها ، قاله الجوهري . والمراد
العودان اللذان تجعل عليهما المحالة ليستقى بها .

ويدل على ذلك ايضاً ما رواه الشيخ بسند فيه ارسال عن زرارة
عن ابي جعفر (عليه السلام) (٢) قال : « رخص رسول الله (صلى
الله عليه وآله) في قطع عودى المحالة - وهى البكرة التى يستقى بها -
من شجر الحرم ، والاذخر » .

(١) و(٢) التهذيب ج ٥ ص ٢٨١ ، والوسائل الباب ٨٧ من ترك الاحرام

ج ١٥ (قلع النبات في الحرم في الملك - قطع اليايس في الحرم) - ٥٣٥ -

الخامسة - قد استثنى الاصحاب ايضاً في جملة الاربعة التي ذكروها ما ينبت في ملك الانسان .

واستدلوا على ذلك بما رواه حماد بن عثمان في القوى عن ابي عبدالله (عليه السلام) (١) « في الشجرة يقلعها الرجل من منزله في الحرم ؟ فقال : ان بنى المنزل والشجرة فيه فليس له ان يقلعها ، وان كانت نبتت في منزله وهو له فليقلعها » .

وروى الشيخ عن حماد بن عثمان (٢) قال : « سألت ابا عبدالله (عليه السلام) عن الرجل يقلع الشجرة من مضره او داره في الحرم . فقال : ان كانت الشجرة لم تزل قبل ان يبني الدار او يتخذ المضرب فليس له ان يقلعها ، وان كانت طرية عليها فله قلعها » .

وعليه يحمل ما رواه في الكافي عن اسحاق بن يزيد (٣) قال : « قلت لابي جعفر (عليه السلام) : الرجل يدخل مكة فيقطع من شجرها ؟ قال : اقطع ما كان داخلًا عليك ، ولا تقطع ما لم يدخل منزلك عليك » . والمستفاد من هذه الروايات انه ان سبق الملك للارض على نبت الشجرة جاز قلعها والا فلا .

والظاهر ان ذكر المنزل في الاخبار خرج مخرج التمثيل . السادسة - قال في المدارك : ولا بأس بقطع اليايس من الشجر والحشيش ، للاصل . ولانه ميت فلم تبقر له حرمة . ولان الخلى المحرم جزء الرطب من النبات لا مطلق النبات .

اقول : فيه : ان ظاهر الاخبار المتقدمة شمول الحكم لليابس والرطب

(١) و(٢) التهذيب ج ٥ ص ٢٨٠ ، والوسائل الباب ٨٧ من تروك الاحرام (٣) الفروع ج ٤ ص ٢٣١ ، والوسائل الباب ٨٧ من تروك الاحرام

— ٥٢٦ — (هل يجوز قطع اليابس من الشجر والحشيش في الحرم ؟) ج ١٥

من الشجر والحشيش ، وبه يجب الخروج عن حكم الاصل . واما ما ذكره - من ان الخلى هو الرطب من النبات - فهو مسلم بناء على ما نقله من عبارة القاموس ، حيث انه فسر به بذلك ، واما عبارة الصحاح التي قدمنا ذكرها فقد فسر فيها باليابس (١) وقال في كتاب مجمع البحرين في ما اوله الخاء المعجمة : لا يختل خلاها بضم الخاء وفتح اللام ، اي لا يجوز نبتها الرقيق ولا يقطع ما دام رطباً ، واذا يبس فهو حشيش . وظاهر هذا الكلام ان اطلاق الخلى عليه انما هو ما دام رطباً واذا يبس يسمى حشيشاً . وحينئذ فالحشيش هو اليابس ، مع انه قد دلت صحيحة جميل بن دراج وصحيحة محمد بن مسلم المتقدمتان على تحريم نزع الحشيش . ومع الاغماض عن ما ذكرناه فلا اقل من ان يكون الحشيش شاملاً للرطب واليابس ، فاطلاق التحريم في الصحيحتين المذكورتين شامل للفردين . وبذلك قال الشيخ - على ما ذكره في المختلف - حيث نقل عنه انه قال : حشيش الحرم ممنوع من قلعه ، فان قلعه او شيئاً منه لزمته قيمته . ولا بأس ان تغلى الابل ترعى . وقال ابن الجنيد : فاما الرعى فيه فمن ما لا اختاره ، لان البعير ربما جذب النبت من اصله . فاما ما حصده الانسان منه وبقي اصله في الارض فلا بأس به . اقول : اطلاق صحيحة حريز المتقدمة - الدالة على انه يخلى عن البعير في الحرم يأكل ما شاء ، ومثلها صحيحة محمد بن حمران - يدفع ما ذكره من منع الرعى . ومع تسليم ان الخلى عبارة عن الرطب خاصة فتخصيص الخلى بالذكر لا يدل على عدم شمول الحكم لغيره . ومع تسليمه فانه مخصوص بالحشيش ولا دليل على ذلك في الشجر .

(١) ارجع الى الاستدراكات

ج ١٥ (قطع المحل شجر الحرم وحشيشه - فروع في كلام العلامة) -- ٥٣٧ --

واما التعليل بانه ميت فهو تعليل عليل ميت .

السابعة - مقتضى موثقة زرارة المتقدمة تحريم صيد حرم المدينة وشجره . وهو قول الشيخ (قدس سره) . وقيل بالكراهة ، للاصل . وظاهر الخبر المذكور يوجب الخروج عن هذا الاصل .

الثامنة - قال في المدارك : واعلم ان قطع شجر الحرم كما يحرم على المحرم يحرم على المحل ايضاً ، كما صرح به الاصحاب (رضوان الله - تعالى - عليهم) ودلت عليه النصوص . وحيث ان كان المناسب ان لا يجعل ذلك من تروك الاحرام بل يجعل مسألة برأسها كما فعل في الدروس . انتهى . وهو جيد .

اقول : والظاهر ان حكم الحشيش ايضاً كذلك . وانه يحل للمحرم قطع الشجر وقلع الحشيش في غير الحرم ، بلا خلاف ولا اشكال في ذلك .

التاسعة - قطع العلامة في التذكرة بجواز قطع ما انكسر ولم يبن ، معللاً بانه قد تلف فهو بمنزلة الميت والظفر المنكسر . اقول : وهو لا يخلو من شوب الاشكال .

وجواز اخذ الكمأة ، معللاً بانه لا اصل له فهو كالشجرة الموضوعة على الارض . اقول : وهو جيد ، فان ظاهر الاخبار المتقدمة التخصيص بالشجر والحشيش ونحوهما من ما لا يتناول ذلك .

ونقل الاجماع على جواز الانتفاع بالغصن المنكسر والورق الساقط اذا كان ذلك بغير فعل الأدمى ، لتناول النهي ما يقطع وهذا لم يقطع . اقول : وهو جيد .

واستقرب الجواز اذا كان بفعل الأدمى ، لانه بعد القطع يكون

كاليابس . وتحريم الفعل لا يتنافي جواز استعماله . ونسب المنع الى بعض العامة ، قياساً على الصيد يذبحه المحرم (١) : ورده ، بان الصيد يعتبر في ذبحه الاهلية . اقول : وهو كذلك .

المقام الثاني - في قلم الاظفار ، وفي المنتهى والتذكيرة ان على تحريمه اجماع فقهاء الامصار .

ومستنده اخبار عديدة ؛ منها : ما تقام في صدر الروايات المنقولة في مسألة ازالة الشعر (٢) من صحيحة زرارة المتضمنة لان من قلم اظفاره متعمداً فعليه دم .

وما رواه الشيخ في الصحيح عن زرارة عن ابي جعفر (عليه السلام) (٣) قال : « من قلم اظفيره ناسياً او ساهياً او جاهلاً فلا شيء عليه ، ومن فعله متعمداً فعليه دم » .

وما رواه في الكافي في الموثق عن اسحاق بن عمار (٤) قال : « سألت ابا الحسن (عليه السلام) عن رجل نسي ان يقلم اظفاره عند احرامه . قال : يدعها . قلت : فان رجلاً من اصحابنا افتاه بان يقلم اظفاره ويعيد احرامه ، ففعل ؟ قال : عليه دم يهريقه » وروى الصدوق عن اسحاق بن عمار عن ابي ابراهيم (عليه السلام) (٥) نحوه منه .

وما رواه الشيخ عن اسحاق بن عمار عن ابي الحسن (عليه السلام) (٦) قال : « سألته عن رجل احرم فنسى ان يقلم اظفاره .

(١) المغني ج ٣ ص ٣١٦ طبع مطبعة العاصمة (٢) ص ٥١١

(٣) الوسائل الباب ١٠ من بقية كفارات الاحرام

(٤) و(٥) الوسائل الباب ١٣ من بقية كفارات الاحرام

(٦) التهذيب ج ٥ ص ٣١٤ ، والوسائل الباب ٧٧ من تروك الاحرام .

ج ١٥ (لو انكسر ظفر المحرم وتأذى به ازاله وفدى) — ٥٣٩ —

قال : فقال : يدعها . قال : قلت : انها طوال ؟ قال : وان كانت . قلت : فان رجلاً افتاه ان يقلمها وان يغتسل ويعيد احرامه ، ففعل ؟ قال : عليه دم .

الى غير ذلك من الاخبار الآتية ونحوها .

والاستفاد من هذه الاخبار ترتب الحكم على القلم الذي هو عبارة عن مطلق الازالة والقطع ، وجمله من الاصحاب (رضوان الله عليهم) انما عبروا في المقام بالقص ، وهو اخس حيث انه عبارة عن القمع بالمقص .

ولو انكسر ظفره وتأذى به فله ازالته - بلا خلاف كما نقله في التذكرة - وعليه الفدية .

وبدل على الحكمين المذكورين ما رواه الشيخ عن معاوية بن عمار في الصحيح عن ابي عبدالله (عليه السلام) (١) قال : « سألت عن الرجل المحرم تطول اظفاره . قال : لا يقص شيئاً منها ان استطاع ، فان كانت تؤذيه فليقصها ، وليطعم مكان كل ظفر قبضة من طعام » .

ورواه في الفقيه (٢) في الصحيح عن معاوية بن عمار ، والكليني عنه في الصحيح او الحسن (٣) وفيهما . « سألت عن المحرم تطول اظفاره او ينكسر بعضها ، فيؤذيه ذلك . قال ... الحديث » .

واستشكل العلامة الغداء في الصورة المذكورة . والنص يدفعه .

(١) التهذيب ج ٥ ص ٣١٤ ، والوسائل الباب ٧٧ من تروك الاحرام

(٢) ج ٢ ص ٢٢٨ ، والوسائل الباب ١٢ من بقية كفارات الاحرام

(٣) الفروع ج ٤ ص ٣٦٠ ، والوسائل الباب ١٢ من بقية كفارات

الاحرام

واما ما يلزم من الفدية في ذلك فالمشهور بين الاصحاب (رضوان الله - تعالى - عليهم) ان في تقليم كل ظفر مدأ من طعام ، فان قلم اظفار يديه جميعاً كان عليه دم شاة ، وكذا في اظفار رجله ، فان قلم اظفار يديه ورجليه فدمان ان تعدد المجلس وان اتحد قدم واحد . ونقله في المختلف عن الشيخين والسيد المرتضى والصدوق وابن البراج وسلاح وابن اديس . وعن ابن ابي عقيل : ان من انكسر ظفره وهو محرم فلا يقصه ، فان فعل فعليه ان يطعم مسكيناً في يده . وقال ابن الجنيد : من قص ظفراً كان عليه مد او قيمته ، وفي الظفرين مدان او قيمتهما ، فان قص خمسة اظافر من يد واحدة او زاد على ذلك كان عليه دم ان كان في مجلس واحد ، فان فرق بين يديه ورجليه كان عليه ليديه دم ورجليه دم . وعن ابي الصلاح : في قص ظفر كف من طعام ، وفي اظفار احدى يديه صاع ، وفي اظفار كليهما دم شاة ، وكذلك حكم اظفار رجله ، وان قص اظفار يديه ورجليه في مجلس واحد فعليه دم واحد .

اقول : والذي وقفت عليه من اخبار المسألة ما رواه الصدوق في الصحيح عن الحسن بن محبوب عن ابن مهزيار عن ابي بصير (١) قال : « سألت ابا عبد الله (عليه السلام) عن رجل قلم ظفراً من اظافيره وهو محرم . قال : عليه مد من طعام حتى يبلغ عشرة ، فان قلم اصابع يديه كلها فعليه دم شاة . قلت : فان قلم اظافر يديه ورجليه جميعاً ؟ فقال : ان كان فعل ذلك في مجلس واحد فعليه دم ، وان كان فعله متفرقاً في مجلسين فعليه دمان » .

(١) الفقيه ج ٢ ص ٢٢٧ ، والوسائل الباب ١٢ من بقية كفارات الاحرام

وردى الشيخ هذه الرواية في التهذيب (١) وفيها : « قال : عليه في كل ظفر قيمة مد من طعام حتى يبلغ ... الحديث » .
ومارواه الشيخ عن الحلبي (٢) : « انه سأل عن محرم قلم اظفاره . قال : عليه مد في كل اصبع ، فان هو قلم اظفاره عشرتها فان عليه دم شاة » .

قال في المدارك : وبمضمون هاتين الروايتين اثنى الاصحاب إلا من شذ . ويؤيدهما صحيحة زرارة عن ابي جعفر (عليه السلام) ... ثم نقل الصحيحة المذكورة في صدر الروايات ، ثم نقل قول ابن الجنيد وقول ابي الصلاح المتقدمين ، ثم قال : ولم نقف لهذين القولين على مستند .

اقول : ظاهر كلامه هنا يؤذن باختيار القول المذكور مع ان الروايتين المنقولتين في كلامه من قسم الضعيف باصطلاحه ، لان الاول عن ابي بصير وهو مشترك ، كما طعن به في غير موضع من شرحه ، وفي طريق الثانية محمد بن سنان كما صرح به في الشرح ، وقد تقدم له في غير موضع الطعن في مثل ذلك ، وان اجمع الاصحاب على المذكور فضلاً عن شهرته ، فكيف غض النظر هنا عن ذلك ؟ ومقتضى قاعدته رد الروايتين المذكورتين والرجوع الى حكم الاصل كما اعتمده في غير موضع ، ولكن ضيق الخناق في هذا الاصطلاح - الذي هو الى الفساد اقرب من الصلاح - اوجب لهم انحلال الزمام واختلال النظام وعدم الوقوف على قاعدة في مقام .

(١) و(٢) التهذيب ج ٥ ص ٣٣٢ ، والوسائل الباب ١٢ من بقية كفارات

الاحرام

ومنها : ما رواه في الكافي في الموثق عن ابي بصير عن ابي عبد الله (عليه السلام) (١) قال : « اذا قلم المحرم اظفار يديه ورجليه في مكان واحد فعليه دم واحد ، وان كانتا متفرقتين فعليه دمان » . وهذا الخبر ايضاً من ما يدل على القول المشهور بالنسبة الى اتحاد الشاة وتعددتها .

ومنها : صحيحة زرارة المتقدمة في صدر الروايات ، بحمل الدم فيها على مجموع الاظافر كما هو ظاهرها . وهو ايضاً ظاهر موثقة ابن عمار المتقدمة المتضمنة لمن نسي ان يقلم اظفاره حتى اقتناه رجل ، فان ظاهرها مجموع الاظفار او اظفار يديه العشرة .

ومنها : ما رواه الشيخ في الصحيح عن حريز عن ابي عبد الله (عليه السلام) (٢) : « في المحرم ينسى فيقلم ظفراً من اظافيره ؟ فقال : يتصدق بكف من الطعام . قلت : فثنتين ؟ قال : كفين . قلت : فثلاثة ؟ قال : ثلاثة اكف ، كل ظفر كف ، حتى يصير خمسة ، فاذا قلم خمسة فعليه دم واحد ، خمسة كان او عشرة او ما كان » .

وهذه الرواية حملها جملة من الاصحاب على الاستحباب ، لما دل على عدم الكفارة في صورة النسيان من صحيحة زرارة المتقدمة في صدر الروايات وغيرها .

ومنها : روايتا اسحاق بن عمار المتقدمتان بنقل صاحب الكافي وصاحب التمهيد ، فان ظاهرهما قلم اظفار يديه ورجليه او اظفار يديه ، ووجوب

(١) الفروع ج ٤ ص ٣٦٠ ، والوسائل الباب ١٢ من بقية كفارات الاحرام .

(٢) التهذيب ج ٥ ص ٣٣٢ ، والوسائل الباب ١٢ من بقية كفارات الاحرام

الشاة في ذلك ظاهر ، فتكون هاتان الروايتان من جملة روايات النول المشهور .

ومنها : ما رواه في الكافي عن حرير في الصحيح او الحسن عن من اخبره عن ابي جعفر (عليه السلام) (١) : « في محرم قلم ظفراً ؟ قال : يتصدق بكف من طعام . قلت : ظفرين ؟ قال : كفين .. قلت : ثلاثة ؟ قال : ثلاثة اكف . قلت : اربعة ؟ قال : اربعة اكف . قلت : خمسة ؟ قال : عليه دم يهريقه . فان قص عشرة او اكثر من ذلك فليس عليه إلا دم يهريقه » .

قال في الوافي بعد نقل هذا الخبر : ينبغي حمل الدم في الخمسة على الاستحباب ، لما يأتي من انه لا يلزمه الدم حتى يبلغ عشرة . اقول : وعلى ذلك حملة الشيخ وجملة من الاصحاب .

والظاهر عندي حمل الخبر المذكور على التقية ، لان وجوب الشاة في الخمسة مذهب ابي حنيفة واتباعه (٢) قال في التذكرة : قال ابو حنيفة : ان قلم خمس اصابع من يد واحدة لزمه الدم ، ولو قلم من كل يد اربعة اظفار لم يجب عليه دم بل الصدقة ، وكذا لو قلم يداً واحدة إلا بعض الظفر لم يجب الدم . وبالجملة فالدم عنده انما يجب بتقليم اظفار يد واحدة كاملة . انتهى . هذا . مع ما عرفت في الجمع بين الاخبار بالاستحباب - وان اشتهر بين الاصحاب - من عدم الدليل عليه من سنة او كتاب . مع ما فيه من الاشكالات التي تقدم ايضاحها في غير باب .

(١) الفروع ج ٤ ص ٣٦٠ ، والوسائل الباب ١٢ من بقية كفارات

الاحرام

(٢) المغني ج ٣ ص ٤٤٦ طبع مطبعة العاصمة

— ٥٤٤ — (لو افتاء مفت بتقليم ظفره فادماه لزم المفتي شاة) ج ١٥

ولعل هذا الخبر هو مستند ابن الجنيد في ما ذكره من وجوب دم الشاة في خمسة اظافر ، وان لم يدل على تمام ما ذكره من التفصيل . وكيف كان فهو بالاعراض عنه تحقيق ، لما عرفت . واما بقية الاقوال المذكورة فلا اعرف لها مستنداً .

ومن ذلك يظهر قوة القول المشهور وانه هو المؤيد بالاخبار والنصوص المنصور .

بقى في المقام فوائد يجب التنبيه عليها :

الاولى - قد ذكر الاصحاب (رضوان الله - تعالى - عليهم) انه لو افتاء مفت بتقليم ظفره فادماه لزم المفتي شاة .

واستدلوا عليه برواية اسحاق الصيرفي (١) قال : « قلت لابي ابراهيم (عليه السلام) : ان رجلاً احرم ، فقلّم اظفاره ، وكانت له اصبع علية فترك ظفرها لم يقصه ، فافتاه رجل بعد ما احرم فقصه فادماه ؟ قال : على الذي افتي شاة » .

واستدل عليه في المنتهى - زيادة على هذه الرواية - بموثقة اسحاق ابن عمار المتقدم نقلها عن صاحب الكافي (٢) : « في الرجل الذي ينسى ان يقلّم اظفاره عند احرامه ، فافتاه رجل بان يقلّمها ويعيد احرامه ، ففعل ذلك ؟ قال : عليه دم يهريقه » .

ورده في المدارك والذخيرة بان الرواية الاولى ضعيفة فلا تصلح لاثبات حكم مخالف للاصل .

(١) التهذيب ج ٥ ص ٣٢٣ ، والوسائل الباب ١٣ من بقية كفارات

الاحرام

(٢) ص ٥٢٨ رقم (٤)

ج ١٥ (لا يشترط احرام المفتي - هل يشترط كونه مجتهداً ؟) - ٥٤٥ -

اقول : فيه (اولاً) : ما عرفت في غير مقام من ان هذا الطعن لا يرد على المتقدمين الذين لا اثر لهذا الاصطلاح عندهم .
(ثانياً) : انه كيف صار ضعف السند هنا موجباً لرمى الرواية والتمسك بالاصل ؟ وهو في اصل المسألة انما تمسك بخبرين ضعيفين وخرج بهما عن حكم الاصل - كما نهينا عليه ثمة - ووافق الاصحاب في ما اقتوا به من التعميل المتقدم ، مع انه ليس في الاخبار الصحيحة ما يدل عليه ، وان كان في بعضها الاشارة في الجملة اليه ، وهو انما اعتمد على خبرين ضعيفين ، فان كان المعتمد على كلام الاصحاب وشهرة الحكم بينهم فهو مشترك بين المسألتين ، وان كان على الخبر وان ضعف كذلك . وبالجملة فالمناقضة في كلامه ظاهرة .

ثم ان ما استدل به العلامة في المنتهى - من الحديث الثاني - الظاهر انه لا دلالة فيه ، إذ الظاهر ان رجوع الضمير في قوله : « عليه دم يهريقه » انما هو للذي قلم اظفاره - كما اشرنا اليه آنفاً ، فيكون كفارة لما فعله من تقليم اظافيره - لا الى المفتي . على ان وجوب الكفارة على المفتي في كلامهم - وكذا في الخبر الذي هو مستند المسألة - انما هو مع ترتب الادماء على تلك الفتوى ، وهذه الرواية خالية من ذلك . والمعتمد في الاستدلال انما هو الرواية الاولى . والطعن بضعف السند عندنا لا تعويل عليه ، وعند الاصحاب مدفوع بالخبر بالشهرة ، فانه لا يخالف في الحكم ولا راد لروايته غير هؤلاء المتصنفين الذين لو تم لهم هذا الضابط لبطلت احكام الدين .

الثانية - صرح الشهيد في الدروس بانه لا يشترط احرام المفتي ولا كونه من اهل الاجتهاد . واعتبر الشهيد الثاني صلاحيته للافتاء

— ٥٤٦ — (لو تعدد المفتي - انما يجب الدم اذا لم يتخلل التكفير) ج ١٥

بزعم المستفتي ليتحقق كونه مفتياً . قال في المدارك : وهو حـنـ .
 اقول : الظاهر هو الاول ، عملاً باطلاق النص ، فان ما ذكره
 شيخنا الشهيد الثاني - وان استحسنه سبطه - تقييد للنص من غير
 دليل . وكثيراً ما يقع في الاخبار الاخبار عن افتاء من لم يكن من
 اهل الفتوى ، وقد وقع الانكار على بعضهم بقولهم (عليهم السلام) (١) :
 « فاین باب الرد الینا » وقوله (عليه السلام) (٢) : « اما انه شرٌّ
 علیکم ان تقولوا بشيء ما لم تسمعه منا » ونحو ذلك .

قال في المدارك : ولو تعدد المفتي ففي تعدد الكفارة او الاكتفاء
 بكفارة موزعة على الجميع ، اوجه ، ثالثها الفرق بين ان يقع الافتاء دفعة
 وعلى التعاقب ، ولزوم الكفارة للاول خاصة في الثاني والتعدد في
 الاول ، واختاره في الدروس . والكلام في هذه الفروع قليل الفائدة ،
 لضعف الاصل المبني عليه . انتهى .

اقول : هذا الضعف الذي حكم به في المستند ليس إلا عنده ،
 واما مثل الشهيد وغيره فانهم حاكمون بصحة هذه الاخبار ، كما هو
 صريح كلامه في مقدمات كتاب الذكرى من ما قدمنا نقله عنه في
 المقدمة الثانية من مقدمات الكتاب ، لان اتفاق الاصحاب (رضوان
 الله عليهم) على العمل بها موجب لصحتها وجبر ضعف سندها .

الثالثة - قال في المدارك : وانما يجب الدم والدمان بتقليل
 اصابع اليدين والرجلين اذا لم يتخلل التكفير عن السابق قبل البلوغ

(١) محاضن البرقي ص ٢١٣ . واللفظ هكذا : فاین باب الرد اذا ؟

(٢) اصول الكافي ج ٢ ص ٤٠١ و ٤٠٢ ، والوسائل الباب ٧ من صفات

القاضي وما يجوز ان يقضي به

ج ١٥ . (لو كفر بشاة ثم اكمل باقى الاظفار وجبت اخرى) — ٥٤٧ —

الى حد يوجب الشاة ، وإلا تعدد المد خاصة بحسب تعدد الاصابع .
قال في الذخيرة بعد نقل هذا الكلام ! والتأمل فيه مجال .
اقول : لعل وجه التأمل عنده هو ان وجوب الشاة ترتب على تقليم
العشرة ، وهو اعم من ان يكون قد اعطى عن كل ظفر مداً من ما
تقدم على هذه المرتبة ام لا .

وفيه : انه وان احتمل إلا ان الظاهر ان التكفير عن الفعل يجعله في
حكم العدم ، من قبيل الاستغفار ، فان المستغفر عن الذنب كمن لا ذنب له (١)
وحينئذ تنسقط هذه المراتب المتقدمة على العاشر بسبب التكفير بالمد عنها
كلاً او بعضاً وتكون في حكم العدم ، فلا بد في حصول العشرة التي ترتب
عليها الشاة من خلوها كلاً عن التكفير لتكون الشاة كفارة للجميع
والا لزوم وجوب كفارتين احدهما المد لكل واحد ، والشاة للجميع ،
والامر ليس كذلك . وبالجماة فالظاهر ان تأمله لا يغاير من تأمل .
الرابعة - قال في المدارك : ولو كفر بشاة لليدين او الرجلين ثم
اكمل الباقي في المجلس وجب شاة اخرى . انتهى . ووجهه ظاهر ،
لانه بعد ان كفر عن العشرة الاولى بالشاة لو لم يكفر عن العشرة
الثانية للزم بقاؤها بلا كفارة ، إذ الاولى قد تقدمت على تقليمها فلا
تصلح لأن تكون كفارة عنها .

ثم قال على اثر الكلام المتقدم ! والظاهر ان بعض الظفر كالكل ،
ولو قصه في دفعات مع اتعاد المجلس لم تعدد القدية ، وفي التعدد مع
الاختلاف وجهان . انتهى . وما ذكره من ان بعض الظفر كالكل قد
صرح به العلامة في المنتهى .

(١) الوسائل الباب ٨٦ من جهاد النفس وما يناسبه

— ٥٤٨ — (اجتماع الاسباب المختلفة للكفارة - تكرار الوطء من المحرم) ج ١٥

اقول : لا يخفى ان جملة من الاصحاب قد انهوا محرمات الاحرام الى ثلاث وعشرين ، كشيخنا الشهيد في الدروس ، وهي في كتابنا لا تنقص عن ذلك ، لان منها ما ادرجناه في طي المباحث لقصر الكلام عليه ، مثل لبس المرأة الحلي ، ولبس القفازين ، ولبس الرجل الخاتم للزينة ولبس السلاح ، فان هذا جميعه قد الحقاء بالصنف الرابع في لبس الرجل المغيظ . ونحو ذلك ايضاً .

ختم به الاتمام وفيه مسائل :

الاولى - قد صرح الاصحاب (رضوان الله - تعالى - عليهم) بانه اذا اجتمعت اسباب مختلفة - كاللبس وتقليم الاظفار والطيب - تعددت الكفارة ، سواء كان ذلك في وقت واحد او وقتين ، في مجلس واحد او مجلسين ، تخلل التكفير ام لا .

واستدل عليه في المنتهى بان كل واحد منها سبب مستقل في وجوب الكفارة ، والحقيقة باقية عند الاجتماع ، فيجب وجود الاثر . وهو جيد . ويؤيده فحوى ما يدل على تكرار الكفارة بتكرار الصيد ، ولبس الانواع المتعددة من الثياب .

ومع سبق التكفير فلا اشكال في التعدد ، وانما يحصل التردد مع عدمه ، لاحتمال التداخل . ولا ريب ان التعدد مطلقاً احوط .

الثانية - اختلف الاصحاب في ما لو تكرر منه الوطء فهل تتكرر الكفارة ام لا ؟ فالمشهور الاول ، حتى ان السيد المرتضى (قدس سره) ادعى فيه في الانتصار الاجماع ، فقال : من ما انفردت به الامامية القول بان الجماع اذا تكرر من المحرم تكررت الكفارة ، سواء كان

ج ١٥ (هل تتكرر الكفارة لو تكرر الوطء من المحرم ؟) — ٥٤٩ —

ذلك في مجلس واحد او في اماكن كثيرة ، وسواء كفر عن الاول او لا ، للاجماع ، وحصول يقين البراءة . ثم اعترض على نفسه بان الجماع الاول انسد الحج بخلاف الثاني . ثم اجاب بان الحج وان كان قد فسد لكن حرمة باقية ، ولهذا وجب المضي فيه ، فجاز ان تتعلق به الكفارة . انتهى .

قال في المدارك بعد نقل ذلك عنه : هذا كلامه (قدس سره) وما ذكره من جواز تعلق الكفارة به جيد ، لكن دليل التعلق غير واضح ، لمنع الاجماع على ذلك ، وعدم استفادته من النص ، اذ اقصى ما تدل عليه الروايات ان من جامع قبل الوقوف بالمشعر يلزمه بدنة واتمام الحج - والحج من قابل (١) ومن المعلوم ان مجموع هذه الاحكام الثلاثة انما تترتب على الجماع الاول خاصة ، فاثبات بعضها في غيره يحتاج الى دليل . انتهى .

اقول : ما ذكره (قدس سره) من عدم الدليل على تعلق الكفارة بالجماع ثانياً جيد ، لكن قوله - : « وما ذكره من جواز تعلق الكفارة به جيد » - غير جيد ، فانه اذا كان خالياً من الدليل - كما قرره - فبأي وجه يكون جيداً .

ونقل عن الشيخ في الخلاف انه قال : ان قلنا بما قاله الشافعي - من انه اذا كفر عن الاول لزمه الكفارة ، وان كان قبل ان يكفر فعليه كفارة واحدة (٢) - كان قوياً .

ونقل في المختلف عن ابن حمزة قال - : ونعم ما قال - انه قال :

(١) الوسائل الباب ٣ من كفارات الاستمتاع

(٢) المغني ج ٣ ص ٣٠٣ طبع مطبعة العاصمة

— ٥٥٠ — (هل تتكرر الكفارة لو تكرر الحلق من المحرم في وقتين ؟) ج ١٥

الجماع اما مفسد للحج او لا ، فالاول لا تتكرر فيه الكفارة ، والثاني ان تكرر فعله في حالة واحدة لا تتكرر فيه الكفارة بتكرر الفعل ، وان تكرر في دفعات تكررت الكفارة .

قال في المدارك : وهو غير بعيد . بل لو قيل بعدم التكرر بذلك مطلقاً - كما هو ظاهر اختيار الشيخ في الخلاف - لم يكن بعيداً . انتهى اقول : ظاهر كلام الشيخ في الخلاف المتقدم انما هو التفصيل بين التكفير عن ما فعله اولاً فتتكرر او لا فلا ، لا مطلقاً كما ذكره .

وبالجملة فالمسألة عندي - لعدم الدليل الواضح - محل توقف واشكال ، وان كان القول بما ذكره في الخلاف لا يخلو من قرب .

الثالثة - الظاهر انه لا خلاف ولا اشكال في انه لو تكرر الحلق في وقت واحد - بمعنى انه حلق بعض رأسه ثم حلق بعضاً آخر في وقت واحد - فلا تتكرر الكفارة ، لصدق الامتثال بالكفارة الواحدة واصالة البراءة من الزائد ، إذ غاية ما يستفاد من الاخبار ان من حلق رأسه فعليه شاة . والاصحاب جعلوا حكم البعض في حكم الجميع لصدق حلق الرأس في الجملة .

اما لو كرر الحلق في وقتين فظاهرهم تكرر الكفارة ، لان ما حلقة اولاً سبب مستقل في تحقيق الكفارة واجابها ، وحلقة في الوقت الثاني صالح للسببية ايضاً ، فيترتب على كل منهما مسيبه . ويشكل بان ما تقدم من الدليل على الواحدة في الصورة الاولى جار بعينه في الثانية ، من ان الامتثال يحصل بالواحدة ، والاصل براءة الذمة من الزائد ، وان غاية ما يستفاد من الادلة ترتب الكفارة على حلق الرأس كله للاذى وما عداه يستفاد حكمه بالفحوى او الاجماع على تعلق الكفارة به في

ج ١٥ (مناط تكرر الكفارة في تكرر الطيب واللبس من المحرم) - ٥٥.١ -

بعض الموارد ، وذلك لا يقتضي ثبوت الحكم المذكور كلياً . وبالجمله فالمسألة محل اشكال ، لعدم وضوح الدليل القاطع لمادة القال والقيـل .
الرابعة - اختلف الاصحاب (رضوان الله عليهم) في تكرر الطيب او اللبس في مجلس واحد او بمجالس متعددة ، فذهب الفاضلان الى ان مناط التعدد اختلاف المجلس ، فان تكرر في مجلس واحد فالكفارة واحدة ، وان تعدد المجلس تعددت الكفارة . والمنقول عن الشيخ وجمع من الاصحاب (رضوان الله عليهم) انهم اعتبروا في التكرر اختلاف الوقت ، يعني : تراخي الزمان عادة . وذهب بعضهم الى التكرر مع اختلاف صنف الملبوس كالقميص والسراويل وان اتحد الوقت ، وبه جزم في المنتهى ، فقال : او لبس قميصاً وعمامة وخفين وسراويل وجب عليه لكل واحد فدية ، لان الاصل عدم التداخل ، خلافاً لا احمد (١) . وربما ظهر من كلامه في موضع آخر من المنتهى تكرر الكفارة بتكرر اللبس مطلقاً ، فانه قال : لو لبس ثياباً كثيرة دفعة واحدة . وجب عليه فداء واحد ، ولو كان في مرات متعددة وجب عليه لكل ثوب دم ، لان لبس كل ثوب يغاير لبس الثوب الآخر فيقتضي كل واحد منها مقتضاه .

والاظهر التكرر مع اختلاف صنف الملبوس ، كما ورد في صحيحة محمد بن مسلم وقد تقدمت (٢) ، وتقدم ما يمكن الجمع به بين كلامي العلامة المذكورين هنا في الصنف الرابع في لبس المخيط من اصناف محرمات الاحرام . واما الفرق بين اتحاد المجلس او الوقت واختلافهما

(١) المغني ج ٣ ص ٤٤٨ طبع مطبعة العاصمة

(٢) ص ٤٣٦

— ٥٥٢ — (لا تجب الكفارة على الجاهل والناسي والمجنون إلا في الصيد) ج ١٥

- كما تقدم عن الفاضلين والشيخ - قام اقف له على مستند . وبذلك اعترف ايضاً في المدارك . والكلام في الطيب كالكلام في اللبس . وبالجمل فالتظاهر التعمد في صورة تعدد الاصناف ، وفي صورة اتحاد الصنف مع تخلل التكفير ، وفي ما عدا ذلك اشكال .

الخامسة - لا اشكال في سقوط الكفارة عن الجاهل والناسي والمجنون إلا في الصيد ، فان الكفارة تجب عليه مع العلم والجهل ، والنسيان والعمد ، وكذا الخطأ .

اما الحكم الاول فلا خلاف فيه ، وقد تقدمت جملة من الاخبار الدالة عليه (١) .

واما الحكم الثاني فهو المشهور بين الاصحاب ، وحكى العلامة في المختلف عن ابن ابي عقيل انه نقل عن بعض الاصحاب قولاً بسقوط الكفارة عن الناسي في الصيد . والمعتمد المشهور ، لما سبق من الاخبار في المسألة (٢) .

قالوا : ولو مال على المحرم صيد ولم يقدر على دفعه إلا بقتله جاز له قتله اجماعاً . وهل تجب الكفارة بقتله ؟ قولان ، قال في المدارك : والاصح انه لا يجب عليه الجزاء ، كما اختاره العلامة في المنتهى ، والشهيد في الدروس ، للاصل واباحة الفعل ، بل وجوبه عليه شرعاً . ولا يعارض باكل الصيد في حال الضرورة ، حيث وجبت به الكفارة مع تعينه شرعاً ، لاختصاصه بالنص ، فيبقى ما عداه على مقتضى الاصل الى ان يثبت المخرج عنه . والله العالم .

(١) ص ١٣٥ و ١٣٦ و ٣٥٥ الى ٣٥٨ و ٤٣١ و ٤٣٦ و ٤٣٧

(٢) ص ٣١٩ ، والوسائل الباب ٣١ من كفارات الصيد

ج ١٥ (تروك الاحرام المكروهة - الاحرام في الثياب السود) - ٥٥٣ -

السادسة - قد صرح جملة من الاصحاب بان المحرم اذا اكل ما لا يحل للمحرم اكله ، او لبس ما لا يجوز لبسه ، من ما لم يقدر فيه فدية مخصوصة ، فعليه شاة .

واستندوا في ذلك الى صحيحة زرارة بن اعين (١) قال : « سمعت ابا جعفر (عليه السلام) يقول : من تنف ابطه ، او قلم ظفره ، او حلق رأسه ، او لبس ثوباً لا ينبغي له لبسه ، او اكل طعاماً لا ينبغي له اكله ، وهو محرم ، ففعل ذلك ناسياً او جاهلاً ، فليس عليه شيء ، ومن فعله متعمداً فعليه دم شاة » .

وروى الشيخ عن الحسن بن هارون عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٢) قال : « قلت له : اكلت خبيصاً فيه زعفران حتى شبعته ؟ قال : اذا فرغت من مناسكك واردت الخروج من مكة فاشتر بدرهم تمرأ ثم تصدق به ، يكون كفارة لما اكلت ولما دخل عليك في احرامك من ما لا تعلم » .

الفصل الثاني

في تروك الاحرام المكروهة

ومنها : الاحرام في الثياب السود على المشهور ، قال الشيخ في النهاية : لا يجوز الاحرام في الثياب السود . وقال ابن ادريس بعد ما نقل ذلك عنه ؛ معناه انه مكروه شديد الكراهة لا انه محظور . وقال (رحمه الله) في المبسوط : فان كانت غدير بيض كان جائزاً ، إلا اذا كانت سوداً ، فانه لا يجوز الاحرام فيها ، او تكون مصبوغة بصبغ فيه طيب مثل الزعفران والمسك وغيرهما . ولا يخفى ظهور هذه العبارة في التحريم

(١) الوسائل الباب ٨ من بقية كفارات الاحرام

(٢) الوسائل الباب ٣ من بقية كفارات الاحرام

ونقل القول بالتحريم في المختلف عن ابن حمزة ايضاً ، ثم استقرب الكراهة كما هو المشهور .

والذي وقفت عليه من اخبار المسألة ما رواه الصدوق والكافي عن الحسين بن المختار (١) قال : « قلت لابي عبدالله (عليه السلام) ! يحرم الرجل في الثوب الاسود ؟ قال : لا يحرم في الثوب الاسود ، ولا يكفن به الميت » .

ومن ما يدل على الجواز عموماً ما رواه في الكافي في الصحيح او الحسن - والصدوق في الصحيح - عن حماد عن حريز عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٢) قال : « كل ثوب تصلي فيه فلا بأس ان تحرم فيه » . وخصوصاً ما رواه في الكافي عن ابي بصير (٣) قال : « سئل ابو عبدالله (عليه السلام) عن الخميصة سداها ابريسم ولحمتها من غزل . قال : لا بأس بان يحرم فيها ، إنما يكره الخالص منه » ورواه في الفقيه (٤) .

والخميصة - على ما ذكره في الصحاح - بالمعجمة ثم المهملة : كساء اسود مربع له علمان ، فان لم يكن معلماً فليس بخميصة . وفي النهاية : ثوب خز او صوف معلم . وقيل : لا تسمى خميصة إلا ان تكون سوداء معلمة . وكانت من لباس الناس قديماً .

ويمكن ان يكون الجواز هنا بلا كراهة من حيث كون الخميصة كساء ، وانه مستثنى في الصلاة ، لما ورد (٥) من انه يكره السواد إلا في

(١) الوسائل الباب ٢١ من الكفن ، والباب ٢٦ من الاحرام

(٢) الوسائل الباب ٢٧ من الاحرام

(٣) و(٤) الوسائل الباب ٢٩ من الاحرام رقم ١ و٣

(٥) الوسائل الباب ١٩ من لباس المصلي

ج ١٥ (الاحرام في الثوب المعصفر - الاخبار في الاحرام بالمصبوغ) - ٥٥٥ -

ثلاثة : الخف والعمامة والكساء .

ومنها : الثوب المعصفر . واستدل عليه بما رواه الشيخ عن ابيه ابن تغلب (١) قال : « سأل ابا عبد الله (عليه السلام) اخي - وانا حاضر - عن الثوب يكون مصبوغاً بالعصفر ثم يغسل ، البسه وانا محرم ؟ فقال : نعم ليس العصفر من الطيب ، ولكن اكره ان تلبس ما يشبهك به الناس » . وروى الكليني في الصحيح الى عبد الله بن هلال (٢) قال : « سئل ابو عبد الله (عليه السلام) عن الثوب ... الحديث نحوه منه » والصدوق من الكاهلي (٣) نحوه منه .

وظاهره كراهة ما تحصل به الشهرة من اي الالوان كان . ويؤيده ما رواه الشيخ عن عامر بن جذاعة (٤) . « انه سأل ابا عبد الله (عليه السلام) عن مصبغات الثياب تلبسها المرأة المحرمة فقال : لا بأس إلا المقدم المشهور » والمقدم باسكان الفاء : المصبوغ بالحمر صبغاً مشيماً .

ومن ما يدل على الجواز بالمعصفر ما رواه الشيخ في الصحيح عن علي بن جعفر (٥) قال : « سألت اخي موسى (عليه السلام) : يلبس المحرم الثوب المشبع بالعصفر ؟ فقال : اذا لم يكن فيه طيب فلا بأس به » .

ومن الاخبار الواردة في لباس المحرم ما رواه الشيخ عن ابي بصير

(١) التهذيب ج ٥ ص ٦٩ ، والوسائل الباب ٤٠ من تروك الاحرام

(٢) و(٣) و(٥) الوسائل الباب ٤٠ من تروك الاحرام

(٤) الفروع ج ٤ ص ٣٤٦ ، والفقيه ج ٢ ص ٢٢٠ ، والوسائل الباب

٤٠ من تروك الاحرام . ولم نجده في التهذيب

— ٥٥٦ — (الاخبار الواردة في الاحرام باللباس المصبوغ) ج ١٥

في القوى (١) عن ابي جعفر (عليه السلام) قال : « سمعته وهو يقول : كان علي (عليه السلام) محرماً ومعه بعض صبياناه وعليه ثوبان مصبوغان ، فمر به عمر بن الخطاب فقال : يا ابا الحسن ما هذان الثوبان المصبوغان ؟ فقال له علي (عليه السلام) : ما نريد احداً يعلمنا بالسنة ، انما هما ثوبان صبغا بالمشق ، يعني : الطين » .

وروى في الكافي في الصحيح او الحسن عن الحلبي عن ابي عبد الله (عليه السلام) (٢) قال : « لا بأس بان يحرم الرجل في ثوب مصبوغ بمشق » .

وروى الشيخ عن عمار بن موسى (٣) قال : « سألت ابا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل يلبس لحافاً ظهارته حمراء وبطائنه صفراء ، قد اتى له سنة او سنتان . قال : ما لم يكن له ريح فلا بأس . وكل ثوب يصبغ ويفسل يجوز الاحرام فيه ، فان لم يفسل فلا » اقول : يعني : اذا كان مصبوغاً بما فيه طيب .

وعن سميد بن يسار (٤) قال : « سألت ابا الحسن (عليه السلام) عن الثوب المصبوغ بالزعفران ، اغسله واحرم فيه ؟ قال : لا بأس به » . وعن الحسين بن ابي العلاء في الحسن (٥) قال : « سألت ابا عبد الله (عليه السلام) عن الثوب يصيبه الزعفران ثم يفسل فلا يذهب ،

(١) التهذيب ج ٥ ص ٦٧ ، والوسائل الباب ٤٢ من تروك الاحرام

(٢) الفروع ج ٤ ص ٣٤٣ ، والوسائل الباب ٤٢ من تروك الاحرام

(٣) الفروع ج ٤ ص ٣٤٣ ، والوسائل الباب ٤٣ من تروك الاحرام

(٤) التهذيب ج ٥ ص ٦٧ ، والوسائل الباب ٤٣ من تروك الاحرام

(٥) الفروع ج ٤ ص ٣٤٢ ، والوسائل الباب ٤٣ من تروك الاحرام

ج ١٥ (الاحرام في الثياب الوسخة - الاحرام في الثياب الملعمة) - ٥٥٧ -

أيحرم فيه ؟ فقال : لا بأس به اذا ذهب ريحه ، ولو كان مصبوغاً كله اذا ضرب الى البياض وغسل فلا بأس به .

وروى الكليني والصدوق عن خالد بن ابي العلاء الخفاف (١) قال : « رأيت ابا جعفر (عليه السلام) وعليه برد اخضر وهو محرم . ومنها : الثياب الوسخة ، لما رواه الشيخ في الصحيح عن العلاء ابن رزين (٢) قال : « مثل احدهما (عليهما السلام) عن الثوب الوسخ ، أيحرم فيه المصوم ؟ فقال : لا ، ولا اقول انه حرام ولكن يطهره احب الي ، وطهره غسله » .

وما رواه في الكافي في الصحيح عن محمد بن مسلم عن احدهما (عليهما السلام) (٣) قال : « سألته عن الرجل يحرم في ثوب وسخ ؟ قال : لا ، ولا اقول انه حرام ولكن تطهره احب الي ، وطهره غسله . ولا يغسل الرجل ثوبه الذي يحرم فيه حتى يحل وان توسخ ، إلا ان تصيبه جنابة او شيء فيغسله » ورواه الصدوق في الصحيح عن محمد ابن مسلم عن احدهما (عليهما السلام) مثله (٤) .

ويستفاد منه ايضاً - زيادة على محل الاستدلال - كراهة غسل ثوب الاحرام وان توسخ ، إلا ان تصيبه نجاسة . ولم اقف على من عده من مكروهات الاحرام .

ومنها : الثياب الملعمة . والعلم بالتحريك : علم الثوب من طراز

(١) الوسائل الباب ٢٨ من الاحرام

(٢) التهذيب ٥ ص ٦٨ ، والوسائل الباب ٢٨ من تروك الاحرام

(٣) الفروع ج ٤ ص ٣٤١ ، والوسائل الباب ٢٨ من تروك الاحرام .

(٤) الوسائل الباب ٢٨ من تروك الاحرام

وغیره ، وهو العلامة ، وجمعه اعلام ، مثل سبب واسباب . كذا في مجمع البحرين . وفي المصباح المنير . واعلمت الثوب ؛ جعلت له علماً من طراز وغیره ، وهي العلامة . وقد صرح جملة من الاصحاب بكراهة الاحرام فيه .

والاصل في ذلك ما رواه الشيخ في الصحيح عن معاوية بن عمار (١) قال : « قال ابو عبدالله (عليه السلام) : لا بأس ان يحرم الرجل في الثوب المعلم ، وتركه احب الي اذا قدر على غيره . »

قال في المدارك ؛ وفي الدلالة نظر . والظاهر ان وجه النظر ان « احب الي » افعّل تفضيل ، وهو يقتضي كون الاحرام في الثوب المعلم محبوباً له (عليه السلام) فلا يكون مكروهاً .

ومن ما يدل على الجواز ما رواه في الكافي ومن لا يحضره الفقيه عن ليث المرادي (٢) قال : « سألت ابا عبدالله (عليه السلام) عن الثوب المعلم ، هل يحرم فيه الرجل ؟ قال : نعم ، انما يكره الملمح » قال في الوافي ؛ الملمح من الثياب ما سداه ابريسم ولحمته غير ابريسم وما رواه الصدوق في الصحيح عن الحلبي (٣) قال ؛ « سألت - يعني : ابا عبدالله (عليه السلام) - عن الرجل يحرم في ثوب له علم . فقال ؛ لا بأس به . »

وظاهر خبر ليث المرادي المذكور كراهة الاحرام في الثوب الملمح . ومن ما يدل على جواز الاحرام فيه ما رواه الوزير السعيد علي

(١) التهذيب ج ٥ ص ٧١ ، والوسائل الباب ٣٩ من تروك الاحرام

(٢) الوسائل الباب ٣٩ من تروك الاحرام

(٣) الفقيه ج ٢ ص ٢١٦ ، والوسائل الباب ٣٩ من تروك الاحرام

ابن عيسى الاربلي (قدس سره) في كتاب كشف الغمة نقلاً من كتاب
الدلائل لعبد الله بن جعفر الحميري عن جعفر بن محمد بن يونس (١)
قال : « كتب رجل الى الرضا (عليه السلام) يسأله عن مسائل
- واراد ان يسأله عن الثوب الملحم يلبسه المحرم ، ونسى ذلك -
فجاء جواب المسائل ، وفيه . لا بأس بالاحرام في الثوب الملحم » .
وروى سعيد بن هبة الله الراوندي في الخرائج والجرائح عن محمد
ابن عيسى عن الحسن بن علي بن يحيى (٢) قال : « كتبت كتاباً الى
ابي الحسن (عليه السلام) - ونسيت ان اكتب اليه اسأله عن
المخرم هل يلبس الثوب الملحم ام لا ؟ - فجاء الجواب بكل ما سألته عنه ،
وفي اسفل الكتاب : لا بأس بالملحم ان يلبسه المحرم » .
ومنها : النوم على الثياب الصفرة . ويدل عليه ما رواه في الكافي
عن المعلى بن خنيس عن ابي عبد الله (عليه السلام) (٣) قال :
« كره ان ينام المحرم على فراش اصفر او على مرققة صفراء » .
وما رواه الشيخ في التهذيب في الصحيح عن ابي بصير عن ابي جعفر
(عليه السلام) (٤) قال : « يكره للمحرم ان ينام على الفراش الاصفر
والمرققة الصفراء » ورواه الصدوق بسنده عن ابي بصير مثله (٥) .
قال في المدارك : وكراهة الاصفر يقتضي كراهة الاسود بطريق
اولى ، لكن في الطريق ضعف . انتهى . وفي عبارات الاصحاب هنا
الثياب المصبوغة بالصفرة او السواد او غيرها من الالوان . ولذلك
استدل في المدارك بهذين الخبرين من حيث مفهوم طريق الاولوية .

(١) و(٢) الوسائل الباب ٤١ من تروك الاحرام

(٣) و(٤) و(٥) الوسائل الباب ٢٨ من تروك الاحرام

ومنها : استعمال الحناء للزينة على المشهور . واستوجه العلامة في المختلف التحريم ، واختاره الشهيد الثاني وسبّطه في المدارك . وحكم الشيخ في التهذيب بجوازه ، وبأن اجتنابه افضل . ولم يقيد بالزينة ولا عدمها .

واستدل على الكراهة بما رواه الشيخ عن ابي الصباح الكناني عن ابي عبدالله (عليه السلام) (١) قال : « سألت عن امرأة خافت الشقاق فارادت ان تحرم ، هل تخضب يدها بالحناء قبل ذلك ؟ قال : ما يعجبني ان تفعل ذلك » .

وهذه الرواية قد استدل بها في المختلف لما اختاره من القول بالتحريم .

والحق انها من ادلة القول المشهور ، إذ الظاهر من قوله : « ما يعجبني » انما هو الكراهة . إلا ان موردها قبل الاحرام ، وهو غير موضع البحث .

نعم ربما يدل على ذلك ما رواه عبد الله بن سنان في الصحيح عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٢) قال : « سألت عن الحناء . فقال : ان المحرم ليمسه ويداوي به بعيره ، وما هو بطيب ، وما به بأس » . واجاب العلامة في المختلف عن هذه الرواية باننا نقول بموجبه ، لاننا نجوز استعماله وانما نمنع استعماله للزينة .

وهو جيد ، فان الظاهر ان الخبر انما خرج في مقام الرد على من زعم او توهم انه من جملة افراد الطيب الذي يحرم على المحرم مسه . ولذا

(١) التهذيب ج ٥ ص ٣٠٠ ، والوسائل الباب ٢٣ من تروك الاحرام

(٢) الوسائل الباب ٢٣ من تروك الاحرام

قال فيه : « وما هو بطيب » . واما الاستعمال للزينة فهو مسألة اخرى كما لا يخفى . ومسه على هذه الكيفية المذكورة في الخبر لا يستلزم حصول الزينة كما لا يخفى . ومن ثم استند في المدارك - تبعاً للعلامة في المختلف - الى عموم التعليل الذي في رواية حريز ، وهو قوله (عليه السلام) (١) : « لا ننظر في المرأة وانت محرم ، لانه من الزينة ولا تكتحل المرأة المحرمة بالسواد ، ان السواد زينة » قال : فان تمتنضاه تحريم كل ما تتحقق به الزينة . اقول : ويؤيده ما تقدم في الصنف الخامس والسادس من قوله (عليه السلام) في صحيحة معاوية ابن عمار (٢) : « تكتحل المرأة بالكحل كله إلا الكحل الاسود للزينة » وقوله (عليه السلام) في صحيحته الاخرى (٣) : « لا بأس ان تكتحل وانت محرم بما لم يكن فيه طيب يوجد ريحه . فاما للزينة فلا » وقوله (عليه السلام) في صحيحة حماد بن عثمان (٤) : « لا ننظر في المرأة وانت محرم ، فانها من الزينة » .

وبالجملة فالاقرب هو القول بالتحريم ، وهو الموافق للاحتياط .

ونقل في المدارك عن جده (قدس سره) انه لو اتخذه للسنة فلا تحريم ولا كراهة . والفارق القصد .
ثم قال : ويمكن المناقشة فيه بان قصد السنة به لا يخرج عن

(١) الفروع ج ٤ ص ٣٥٦ ، والوسائل الباب ٣٤ و ٣٣ من تروك الاحرام

(٢) الوسائل الباب ٣٣ من تروك الاحرام ، والراوي زرارة

(٣) الوسائل الباب ٣٣ من تروك الاحرام . وتقدمت ص ٤٥١ رقم (٣)

(٤) الوسائل الباب ٣٤ من تروك الاحرام . وتقدمت ص ٤٥٤

— ٥٦٢ — (دخول المحرم الحمام وذلك الجسد فيه) ج ١٥

كونه زينة ، كما تقدم في الاكتحال . ولا ريب ان اجتنابه مطلقاً احوط . انتهى .

اقول : كلام شيخنا الشهيد الثاني ناظر الى ان التحريم انما ترتب على قصد الزينة به ، وكلام سبطه ناظر الى ترتب التحريم على حصول الزينة منه وان لم يقصدها . وهو الأرجح كما حققناه في مسألة الاكتحال للمحرم بالسواد من الموضع المتقدم ذكره .

ثم انهم قد اختلفوا ايضاً في حكم الحناء قبل الاحرام اذا قاربه فظاهر الاكثر الكراهة ، وحكم شيخنا الشهيد الثاني في الروضة بالتحريم اذا بقى اثره عليه . وفي المسالك : انه لا فرق بين الواقع بعد نية الاحرام وبين السابق عليه اذا كان يبقى بعده .

وانت خبير بانه ليس في المسألة إلا رواية ابي الصباح الكناني المتقدمة ، وهي قاصرة عن افادة التحريم كما عرفت . والمستفاد منها ايضاً ان محل الكراهة استعمال الحناء عند ارادة الاحرام ، فاستعماله قبل ذلك غير داخل تحتها ، وليس غيرها في المسألة . وحينئذ فالقول بذلك عار عن الدليل . وايضاً فان المستفاد من كلام الاصحاب وفاقاً للرواية المذكورة ان محل الكراهة انما هو استعماله عند ارادة الاحرام ، وظاهرهم انه لا قائل بالكراهة قبل ذلك .

ومنها : دخول الحمام وتديل الجسد فيه .

ويدل على الاول ما رواه الشيخ عن عقبة بن خالد عن ابي عبد الله (عليه السلام) (١) قال : « سألت عن المحرم يدخل الحمام ؟ قال : لا يدخل » .

(١) الوسائل الباب ٧٦ من تروك الاحرام

ج ١٥ (تلبية المحرم من يناديه بأن يقول : لييك) — ٥٦٣ —

قالوا : وانما حملنا النهي على الكراهة لما دل على الجوار ، مثل صحيحة معاوية بن عمار عن ابي عبدالله (عليه السلام) (١) قال : « لا بأس ان يدخل المحرم الحمام ، ولكن لا يتدلك » .
وموثقة ابن فضال عن بعض اصحابنا عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٢) قال : « لا بأس بان يدخل المحرم الحمام ، ولكن لا يتدلك » .

واما ما يدل على الثاني فالصحيحة المذكورة والموثقة التي بعدها .
والوجه عندي في الجمع بين هذه الاخبار حمل اطلاق الخبر الاول على التدلك المذكور في الخبرين الاخيرين . وعليه فيكون الحكم بكراهة دخول الحمام لغير التدلك لا وجه له وان اشتهر الحكم به بينهم .
ويؤيده ما يدل على كراهة التدلك ولو في غير الحمام ، مثل صحيحة يعقوب بن شعيب (٣) قال : « سألت ابا عبدالله (عليه السلام) عن المحرم يغتسل ؟ فقال : نعم ، يفيض الماء على رأسه ولا يدلكه » .
وعند في الدروس الدلك في غير الحمام ولو في الطهارة ، وغسل الرأس بالسدر والخطمي ، والمباغة في السواك وفي ذلك الوجه والرأس في الطهارة ، والهدر من الكلام ، والاغتسال للتبرد . ونقل عن الحلبي تحريمه .

ومنها : تلبية من يناديه بأن يقول ! « لييك » .
ويدل عليه ما رواه في الكافي في الصحيح عن حماد بن عيسى عن

(١) و(٢) الوسائل الباب ٧٦ من تروك الاحرام

(٣) الوسائل الباب ٧٥ من تروك الاحرام

— ٥٦٤ — (تلبية المحرم من يناديه بان يقول ! لبيك) ج ١٥

ابي عبدالله (عليه السلام) (١) قال : « ليس للمحرم ان يلبي من دعاء حتى يقضي احرامه . قلت : كيف يقول ؟ قال : يقول : يا سعد » وروى الصدوق مرسلأ (٢) قال : « قال الصادق (عليه السلام) : يكره للرجل ان يجيب بالتلبية اذا نودي وهو محرم » قال (٣) : وفي خبر آخر : « اذا نودي المحرم فلا يقل : لبيك ، ولكن يقول : يا سعد » .

وعلى ايضاً بانه في مقام التلبية لله فلا يشرك غيره فيها . والاولى ان يجعل ذلك وجهاً للنص المذكور .

قال الشيخ : ولا يجوز للمحرم ان يلبي من دعاء ما دام محرماً بل يجيب بكلام غير ذلك . وربما اشعر هذا الكلام بالتحريم .

قال الفاضل الخراساني في الذخيرة . ويدل على عدم التحريم الاصل مضافاً الى ما رواه الصدوق عن جابر عن ابي جعفر (عليه السلام) (٤) قال : « لا بأس ان يلبي المجيب » .

وفيه : ان الخبر الذي اعتضد به ليس كما نقله ، وإنما هو : « لا بأس ان يلبي الجنب » والمراد بالتلبية فيه انما هي التلبية الموظفة بعد الاحرام لا تلبية المنادي . والمراد التنبيه على ان الجنابة لا تمنع من الاتيان بالتلبية . ولهذا ان صاحبي الوافي والوسائل انما نظما هذا الخبر في اخبار تلبية الحج . والموجود ايضاً في كتب الاخبار (٥) انما هو « الجنب » لا « المجيب » بالميم من الاجابة كما ذكره .

(١) و(٢) و(٣) الوسائل الباب ٩١ من تروك الاحرام

(٤) الوسائل الباب ٤٢ من الاحرام . واللفظ كما يذكره المصنف

(٥) الفقيه ج ٢ ص ٢١١ ، والوافي باب (وقت التلبية وكيفيتها)

ومنها : الريحان عند بعض الاصحاب ، ومنهم : الشيخ ، وابن ادریس والمحقق في الشرائع ، والعلامة في جملة من كتبه ، فانهم ذهبوا الى الكراهة . وقد تقدم نقل القولين فيها في مسألة الطيب وتحريمه على المحرم ، وتحقيق الكلام في ذلك .

اذا عرفت ذلك فاعلم ان شيخنا الشهيد في الدروس قد عد في المكروهات ايضاً افراداً اخر زائدة على ما ذكره جمهور الاصحاب ؛ منها : ما قدمنا نقله عنه ، ومنها : الاحتباء للمحرم ، وفي المسجد الحرام ، والمصارعة ، خوفاً من جرح او سقوط شعر .

ويدل على الاحتباء ما رواه في الكافي عن حماد بن عثمان عن ابي عبدالله (عليه السلام) (١) قال : « يكره الاحتباء للمحرم ، ويكره في المسجد الحرام » والاحتباء - على ما في النهاية الاثرية - ان يضم الانسان رجله الى بطنه بثوب يجمعهما به مع ظهره ، ويشده عليها . وقد يكون الاحتباء باليدين .

ويدل على الثاني ما رواه عن علي بن جعفر في الصحيح عن اخيه ابي الحسن (عليه السلام) (٢) قال : « سألت عن المحرم يصارع ، هل يصلح له ؟ قال : لا يصلح له ، مخافة ان يصيبه جراح او يقع بعض شعره » اقول : ومن المكروهات رواية الشعر . ولم اقف على من عدّه من مكروهات الاحرام .

ويدل عليه ما رواه الشيخ في الصحيح عن حماد بن عثمان (٣)

(١) الوسائل الباب ٩٣ من تروك الاحرام

(٢) الفروع ج ٤ ص ٣٦٧ ، والوسائل الباب ٩٤ من تروك الاحرام

(٣) الوسائل الباب ٥١ من صلاة الجمعة ، والباب ١٣ من آداب الصائم ،

والباب ٩٦ من تروك الاحرام

قال : « سمعت ابا عبد الله (عليه السلام) يقول : يكره رواية الشعر للصائم ، والمحرم ، وفي الحرم ، وفي يوم الجمعة ، وان يروى بالليل . قال : قلت : وان كان شعر حق ؟ قال : وان كان شعر حق » .

وقد تقدم في كتاب الصيام (١) تحقيق يتعاق بهذا الخبر وامثاله في هذا المقام .

هذا آخر الجزء الخامس عشر من كتاب الحداثق الناضرة ، ويليه الجزء السادس عشر - ان شاء الله - والحمد لله اولاً وآخراً .

فهرس الجزء الخامس عشر من كتاب الحقائق الناضرة

الصفحة	الصفحة
١٥	٢
يكفي غسل الاحرام في النهار	مقدمات الاحرام
للليل وفي الليل للنهار	٢
١٥	مبدأ توفير شعر الرأس لمريد
اعادة غسل الاحرام بالنوم	الحج ومريد العمرة
١٦	هل يجب الدم على مريد الحج
هل ينتقض غسل الاحرام بالنوم؟	٦
١٧	بالخلق في ذي القعدة؟
هل ينتقض غسل الاحرام بغير	٩
النوم؟	التبؤ للاحرام بتنظيف الجسد
١٨	وغیره
من احرم بغير غسل او صلاة	١١
اعاده بعد التدارك	الغسل للاحرام
١٩	هل يتيمم بدلا عن غسل الاحرام
هل المعتبر هنا الاحرام الاول	١١
او الثاني؟	لو تعذر؟
١٩	١٢
الاحرام عقيب الظهر او اية	اعادة غسل الاحرام بأكل او
فريضة او نافلة للاحرام	لبس ما لا يجوز للمحرم
٢٣	١٣
صلاة الاحرام مستثناة من	تقديم غسل الاحرام على الميقات
كراهة النافلة في الاوقات	اذا خيف عوز الماء فيه واعادته
المشهورة	بوجدانه فيه
٢٣	١٤
هل السنة الاحرام بعد الفريضة	يجزىء غسل الاحرام في اول
والنافلة؟	النهار ليومه وفي اول الليل
٢٧	لليلته ما لم ينم
ما يقرأ في صلاة الاحرام	

٥٦٨ - (فهرس الجزء الخامس عشر من كتاب الحدائق الناضرة) ج ١٥

الصفحة	الصفحة
٢٨	كيفية الاحرام - نية الاحرام
٢٩	ما يقال عند نية الاحرام
٣١	نية الاحرام مبهما
٣١	نية الاحرام بالحج والعمرة
٣٢	قصد الاحرام بما احرم به
	شخص آخر من النسك
٣٥	قصد الاحرام بنسك والتلبية
	بغيره
٣٦	الاخبار في ما يهل به الأفاقي
٣٩	من نسى بماذا احرم
٤٠	وجوب التلبيات الاربع
٤٠	هل تجب مقارنة التلبية لنية
	الاحرام ؟
٤٤	ظهور الاخبار في تأخير التلبية
	عن عقد الاحرام
٤٥	توجيه ظهور الاخبار في تأخير
	التلبية
٤٦	ترجيح العمل بظهور الاخبار
	في تأخير التلبية
٤٧	ظهور الاخبار في تجاوز الميقات
	بغير احرام
٤٨	هل يتخير القارن في عقد احرامه
	بين التلبية والاشعار والتقليد ؟
٤٩	تعريف الاشعار
٥١	موقف المشعر في البدن الكثيرة
٥١	الاشعار يختص بالابل والتقليد
	يعم الجميع
٥٢	تعريف التقليد
٥٣	بحث في قول المحقق : وبأيهما
	بدأ كان الآخر مستحباً
٥٤	كيفية التلبيات الاربع
٥٤	اقوال الفقهاء في كيفية التلبيات
	الاربع
٥٦	الاخبار الواردة في كيفية
	التلبيات
٦٠	تحقيق في مفاد اخبار التلبيات
٦١	هل يجب الجهر بالتلبية او
	يستحب ؟
٦٢	الجهر بالتلبية يختص بالحج
	من ذي الحليفة والحج من مكة
٦٣	هل يختلف الراكب والماشي
	في الجهر بالتلبية ؟

ج ١٥ (فهرس الجزء الخامس عشر من كتاب الحدائق الناضرة) - ٥٦٩ -

الصفحة	الصفحة
٨٩ المحرمة الخائض تلبس الغلالة	٦٤ الجهر بالتلبية يختص بالرجال
٩٠ تعدد الثياب وابدالها حال الاحرام	٦٤ كيفية احرام الاخرس
٩١ لبس السراويل عند دهم الازار	٦٥ هل التلبيات الاربع ركن ؟
ولبس القباء عند عدم الرداء	٦٦ معنى كلمة : ليك
٩١ هل يختص لبس القباء بفقد الثوبين معاً ؟	٦٨ العلة في صيرورة التلبية شعار الحج
٩٣ تفسير قلب القباء عند لبسه حال الاحرام	٦٩ تحقيق في قول ابراهيم : هلم الى الحج
٩٥ مندوبات الاحرام	٧١ الاحرام انما يتحقق بالتلبية او الاشمار او التقليد
٩٥ رفع الصوت بالتلبية	٧٣ هل تستأنف النية بارتكاب المخالفة قبل التلبية ؟
٩٥ تكرار التلبية في المواضع الخاصة	٧٥ لبس المحرم الرجل ثوبي الاحرام
٩٥ منتهى التلبية وتكرارها للحاج	٧٦ هل لبس الثوبين شرط في الاحرام ؟
٩٦ منتهى التلبية للمعتمر بعمرة التمتع	٧٩ كيفية لبس ثوبي الاحرام
٩٧ منتهى التلبية للمعتمر بالعمرة المفردة	٨١ الاحرام في ما لا تجوز الصلاة فيه
١٠٠ مريد الاحرام يشترط على الله ان يحله حيث حبسه	٨٢ هل تحرم النساء في الحرير المحض ؟
١٠١ لفظ الاشتراط ووقته	٨٨ لبس النساء المخيط حال الاحرام
١٠١ هل تكفي النية في الاشتراط ؟	

— ٥٧٠ — (فهرس الجزء الخامس عشر من كتاب الحدائق الناضرة) ج ١٥

الصفحة	الصفحة
١٢٥ يجوز للحطابين والمجتنبية دخول مكة بلا احرام	١٠٢ فائدة اشتراط الاحلال في نية الاحرام
١٢٥ يجوز للعبيد دخول مكة بلا احرام	١٠٩ التلغظ في عقد الاحرام بما عزم عليه
١٢٦ يجوز لمن يدخل مكة للقتال ان يدخلها محلاً	١١٠ كلام صاحب المدارك في ما يذكره الآفاقي في الاملال
١٢٧ من دخل مكة بعد خروجه محرماً قبل مضي شهر له ان يدخلها محلاً	١١١ تحقيق المصنف في ما يذكره الآفاقي في الاملال
١٢٧ احرام المرأة كاحرام الرجل إلا في اشياء:	١١٣ الاحرام في الثوب من القطن الابيض
١٢٧ يجوز للمحرمة لبس المخيط	١١٥ الاحرام في الثوب الاخضر
١٢٨ ليس على المحرمة الجهر بالتلبية	١١٥ الاحرام في المصبوغ بمشق
١٢٨ يجوز للمحرمة التظليل حال السير	١١٥ الاحرام في الخبز
١٢٩ المحرمة تسفر عن وجهها	١١٦ الاحرام في البرد
١٣٢ الحائض تحرم اذا مرت بالميتات قاصدة النسك	١١٦ احكام الاحرام
١٣٤ ترك الحائض الاحرام من الميتات جهلاً بالحكم	١١٦ من عقد احراماً لا يحرم قبل اكماله
١٣٤ تروك الاحرام	١١٧ الاحرام بحج التمتع قبل التقصير من عمرته
	١٢٣ لا يدخل احد مكة بلا احرام
	١٢٥ الداخل ينوي باحرامه النسك

ج ١٥ (فهرس الجزء الخامس عشر من كتاب الحقائق الناضرة) — ٥٧١ —

الصفحة	الصفحة
١٥٤ كلام العلامة في قتل المحرم الحيوان المؤذي	١٣٥ يحرم على المحرم صيد البر
١٥٥ تحقيق المصنف في قتل المحرم الحيوان المؤذي	١٣٧ الصيد المحرم حال الاحرام
١٥٦ اخبار قتل المحرم الحيوان المؤذي	١٣٨ تحريم الصيد في الاحرام يمم
١٥٨ ما يستفاد من اخبار قتل المحرم الحيوان المؤذي	الحيوان المحلل والمحرم
١٥٩ هل يجوز للمحرم قتل البرغوث؟	١٣٩ فروع في الدلالة على الصيد
١٦٠ هل يجوز اخراج القمارى ، الدباسى من مكة ؟	١٣٩ الجراد من الصيد البرى
١٦٤ للمحرم اكل الصيد عند الضرورة	١٤٢ يجوز للمحرم صيد البحر واكله
١٦٥ اذا كان عند المحرم ميتة وصيد فمن ايها يأكل ؟	١٤٢ الطيور التي تعيش في البر والبحر
١٧٠ هل لا يملك المحرم شيئاً من الصيد ؟	١٤٣ هل الصيد الذي يذبحه المحرم ميتة ؟
١٧١ لا يخرج الصيد بالاحرام عن الملك	١٤٥ ما يذبحه المحل في الحرم محكوم بحكم الميتة
١٧٢ هل لا يدخل الصيد في الحرم في الملك ؟	١٤٨ ما يذبحه المحل في الحل يأكله المحل في الحرم
١٧٣ كفارات الصيد	١٥٠ للمحرم ان يأكل الدجاج الحبشي
	١٥٢ يجوز للمحرم ان يذبح النعم
	١٥٣ كلام الشيخ في قتل المحرم الوحشي غير المأكول

— ٥٧٢ — (فهرس الجزء الخامس عشر من كتاب الخدائق الناضرة) ج ١٥

الصفحة	الصفحة
١٩٢ كفارة قتل المحرم بقرة الوحش	١٧٣ كفارة قتل المحرم النعامة بدنة
وحماره	١٧٥ ما هو المراد بالبدنة ؟
١٩٥ كفارة قتل المحرم الظبي	١٧٦ ما هو الجزور ؟
١٩٨ كفارة قتل المحرم الثعلب	١٧٧ لو لم يجد المحرم القاتل للنعامة
او الارنب	بدنة
٢٠١ كفارة كسر المحرم بيض النعام	١٨٢ ولم يقدر المحرم القاتل
٢٠٩ فروع في كسر المحرم بيض النعام	للنعامة على الصدقة
٢١٠ كفارة كسر المحرم بيض القطا	١٨٤ كفارة قتل المحرم فرخ النعامة
او القبيج	١٨٥ لو بقي من القيمة ما لا يعدل
٢١٤ فروع في كسر المحرم بيض	يوماً
القطا او القبيج	١٨٦ هل ينقص الصوم بنقص قيمة
٢١٨ قتل المحرم الحمام	البدنة عن الستين ؟
٢١٨ تعريف الحمام	١٨٧ او تمكن في الصوم من الزيادة
٢١٩ عبارة المدارك في مفهوم الحمام	على الثمانية عشر
٢٢٠ الايراد على عبارة المدارك في	١٨٨ لو عجز عن الستين بعد صوم
مفهوم الحمام	شهر
٢٢١ كفارة قتل المحرم الحمام	١٩٠ هل الكفارة في النعامة وما
٢٢٢ كفارة قتل المحرم فرخ الحمام	بعدها مرتبة او بخيرة ؟
٢٢٣ كفارة كسر المحرم بيض الحمام	١٩١ هل يجب التتابع في صوم
٢٢٥ جزاء اصابة المحل الحمام او	كفارة الصيد ؟
فرخه او بيضه في الحرم	

ج ١٥ (فهرس الجزء الخامس عشر من كتاب الحدايق الناضرة) — ٥٧٢ —

الصفحة	الصفحة
٢٥١ كلام صاحب المنتقى في بعض	٢٣٠ جزاء اصابة المحرم الحمام او
اخبار المقام	فرخه او يبيضه في الحرم
٢٥٢ كفارة قتل المحرم الزنبور	٢٣٢ جزاء اكل المحرم بيض حمام
٢٥٤ جزاء اصابة المحرم ما لا تقدير	الحرم
لفديته	٢٣٣ حكم تضاعف الفدية والقيمة
٢٥٥ هل تجب المماثلة في الغداء	في صيد المحرم في الحرم
من جميع الجهات ؟	٢٣٤ هل يختلف جزاء كسر البيضة
٢٥٦ لو تعذر الجزاء في ما يجب فيه	في صورة تحرك الفرخ ؟
الجزاء	٢٣٧ يحرم ذبح الحمام الاهلي
٢٥٦ مورد الرجوع الى الحكمين	في الحرم وحمام الحرم
٢٥٧ الاخبار الواردة في آية الحكمين	٢٣٨ جزاء ذبح الحمام الاهلي في الحرم
٢٥٩ مقتضى الاخبار في آية الحكمين	والحمام الحرمي
٢٦٠ موجبات ضمان الصيد في	٢٣٩ جزاء اصابة المحرم القطلا او
الاحرام او الحرم	الحجل او الدراج
٢٦١ مباشرة اطلاق الصيد	٢٤٢ كفارة قتل المحرم القنفذ او
٢٦١ جزاء اكل الصيد بعد قتله	الضرب او اليد بوع
٢٦٨ اذا رمى المحرم الصيد ولم يؤثر فيه	٢٤٣ كفارة قتل المحرم المصنور او
٢٦٨ اذا رمى المحرم الصيد واثّر	القبرة
فيه ثم رآه سويا	٢٤٥ كفارة قتل المحرم الجرادة
٢٧٢ اذا رمى المحرم الصيد فذهب	٢٤٦ كفارة قتل المحرم الجراد الكثير
ولم يعلم حاله	٢٤٧ القاء المحرم القملة او قتلها

الصفحة	الصفحة
٢٨٧ جزاء من نفر حمام الحرم	٢٧٣ اذا رمى المحرم الصيد ولم يعلم
٢٩٠ اذا رمى محرمان صيداً فاصابه	اثر فيه ام لا
احدهما واخطأ الآخر	٢٧٣ جزاء قتل المحرم الغزال او
٢٩١ اذا اوقد محرمون ناراً فوق	اصابه بعض اجزائه
فيها صيد	٢٧٦ اذا اشتراك محرمون في قتل صيد
٢٩٢ المحرم اذا دل على صيد فقتل	٢٧٧ اذا اشتراك محرمون في اكل صيد
٢٩٣ دلالة المحل في الحرم او الحل	٢٧٨ اذا اشتراك محرم وعمل في قتل
على الصيد	صيد
٢٩٤ اذا اراد تغليص الصيد من	٢٧٩ لو ضرب المحرم بطير على الارض
سبيع او شبكة فهلك	فقتله
٢٩٥ اغراء المحرم الكلب بقتل الصيد	٢٨١ جزاء شرب المحرم لبن ظبية
٢٩٥ موت طفل الصيد بامساك	في الحرم
الصيد	٢٨٢ من موجبات ضمان الصيد اليد
٢٩٦ اذا رمى المحرم صيداً فقتل	٢٨٢ من احرم ومعه صيد
باضطراره فرخاً او صيداً آخر	٢٨٤ اجتماع المحرم والمحل او
٢٩٦ ما تجنيه دابة السائق والراكب	المحرمين على الصيد
حال وقوفه ومسيره	٢٨٤ ذبح المحرم الصيد
٢٩٧ صيد الحرم	٢٨٥ من موجبات ضمان الصيد
٢٩٧ يعمر على المحل صيد الحرم	التسبيب
٢٩٨ يجوز للمحل قتل القمل	٢٨٥ جزاء من اغلق على حمام الحرم
والبرغوث والبق والنمل في الحرم	وفراخه وبيضه

ج ١٥ (فهرس الجزء الخامس عشر من كتاب الحدائق الناضرة) — ٥٧٥ —

الصفحة	الصفحة
٢١٣ الصيد الذي يذبحه المحل في الحرم	٢٩٩ من قتل صيداً في الحرم
٢١٣ الصيد الذي يذبحه المحل في الحل ويدخله الحرم	٣٠٠ اشتراك محلين في قتل الصيد في الحرم
٣١٥ هل لا يملك الصيد في الحرم؟	٣٠٠ رمي الصيد في الحل وهو يؤم الحرم
٣١٥ كفارة صيد المحرم في الحرم	٣٠٤ الاصطياد بين البريد والحرم
٣١٥ حكم تكرار الصيد سهواً	٣٠٥ صيد الحل اذا دخل الحرم
٣١٦ حكم تكرار الصيد عمداً	٣٠٦ قتل الصيد في الحرم من الحل
٣١٩ الصيد يضمن بقتله عمداً وسهواً وخطأً	٣٠٦ قتل الصيد في الحل من الحرم
٣٢١ لو اشترى محل لمحرم بيض نعام فأكله	٣٠٧ قتل الصيد الذي يكون بعثه في الحرم
٣٢١ فروع في اشتراء بيض النعام للمحرم	٣٠٧ قتل الصيد الذي يكون على شجرة اصلها في الحرم
٣٢٤ اضطرار المحرم الى اكل الصيد	٣٠٨ من دخل بصيد الى الحرم او اصابه فيه
٣٢٤ قول الفقهاء في فداء الصيد المملوك لصاحبه	٣١٠ من اصاب طائراً مقصوداً في الحرم
٣٢٦ قتل المحرم الصيد المملوك لشخص	٣١١ هل يجوز للمحل في الحل صيد حمام الحرم؟
٣٢٧ التصديق بالفداء في غير المملوك	٣١١ من اخرج صيداً من الحرم
٣٢٧ موضع ذبح او نحر الفداء	٣١٢ من تنف ريش حمام الحرم

الصفحة	الصفحة
٣٥٢ اتفاق الزوجين على وقوع العقد	٣٣١ هل يجوز ذبح فداء الصيد
حال الاحرام	في موضع الاصابة ؟
٣٥٢ اختلاف الزوجين في وقوع	٣٣٤ هل يجوز ذبح فداء غير الصيد
العقد حال الاحرام .	حيث شاء ؟
٣٥٥ كفارة مباشرة المحرم النساء	٣٣٧ هل تعلق عمرة التمتع بحججه
٣٥٥ الجماع قبل الوقوف بالمشر	في ذبح الفداء بمعنى ؟
٣٦٠ هل العقوبة في اعادة الحج	٣٣٨ الموضع الافضل من مكة ومنى
بالجماع هي الحجة الاولى او	للذبح والنحر
الحجة الثانية ؟	٣٣٨ فروع في كلام العلامة ترتبط
٣٦٢ هل يشمل حكم الجماع قبل	بالمقام
المشر غير الزوجة الدائمة ؟	٣٣٩ يحرم على المحرم النكاح وطأ
٣٦٢ هل يشمل حكم الجماع قبل	وعقد النفسه ولغيره
المشر الوطء في الدبر ؟	٣٤٤ يحرم على المحرم النظر الى
٣٦٦ حكم الجماع قبل المشر يشمل	المرأة وتقبيلها ومسها بشهوة
الحج المندوب والحج عن الغير	٣٤٧ يحرم على المحرم الشهادة على
٣٦٦ هل يشمل حكم الجماع قبل	النكاح واقامتها
المشر الجماع بعد عرفة ؟	٣٥٠ اجراء عقد النكاح بالوكالة
٣٦٨ هل التفريق بين الرجل والمرأة	حال الاحرام
في الجماع قبل المشر واجب ؟	٣٥١ طلاق المحرم ورجوعه في الطلاق
٣٦٩ هل التفريق واجب في مجموع	وشراؤه الاماء
الحجتين او في حجة القضاء فقط ؟	

ج ١٥ (فهرس الجزء الخامس عشر من كتاب الحقائق الناضرة) — ٥٧٧ —

الصفحة	الصفحة
٣٩٠ فروع في الجماع في العمرة	٢٧٠ غاية التفريق في الحجة الاولى
٣٩٣ حكم الاستمنااء في الحج	والحجة الثانية
٣٩٥ جماع المحل امته المحرمة	٣٧٢ كلام المصدوق في التفريق
بأذنه	٣٧٣ معنى التفريق المأمور به
٣٩٧ لو عقد محرم او محل على امرأة	٣٧٣ الوطء نسياناً او جهلاً او عن
لمحرم ودخل بها	اكراه
٣٩٩ لو نظر المحرم الى غير اهله	٣٧٤ حكم المرأة كالرجل في الجماع
فامنى	قبل المشعر اذا طاوعته
٤٠١ لو نظر المحرم الى اهله فامنى	٣٧٥ الجماع بعد المشعر قبل طواف
٤٠٣ من قبل امرأته وهو محرم	النساء
٤٠٦ الحج المندوب كالواجب في	٣٧٧ الجماع في ما دون الفرج قبل
الجماع قبل الموقفين او بعدهما	المشعر او بعده
٤٠٧ وجوب القضاء في افساد الحج	٣٧٨ بدل البدنة الواجبة بالجماع
بالجماع قبل المشعر فوري	بعد المشعر عند العجز عنها
٤٠٧ مس المحرم امرأته	٣٨٠ بدل البدنة الواجبة بالجماع
٤٠٧ لو استمتع المحرم الى من يجماع	قبل المشعر عند العجز عنها
او تشاهى لاستماع كلام امرأة	٣٨١ بدل البدنة الواجبة بافساد
٤٠٨ لو امنى المحرم عن ملاعبة	الحج عند العجز عنها
٤٠٩ يحزم على المحرم استعمال	٣٨٣ الجماع قبل اكمال طواف
الطيب	النساء في الحج
٤٠٩ تعريف الطيب	٣٨٧ الجماع في العبرة قبل السمي

— ٥٧٨ — (فهرس الجزء الخامس عشر من كتاب الحدايق الناضرة) ج ١٥

الصفحة	الصفحة
٤٣٥ هل يلحق بالمخيط ما يشبهه ؟	٤١٢ هل يجوز للمحرم اكل الفواكه
٤٣٦ يجوز للمحرم لبس الطيلسان	الطيبة الرائحة ؟
٤٣٦ الفدية في لبس المحرم ما لا	٤١٣ ما يحرم على المحرم من الطيب
يجوز لبسه	٤٢٠ لا يحرم على المحرم خلوق الكعبة
٤٣٧ اضطرار المحرم الى لبس المخيط	٤٢٢ لو اضطر المحرم الى مس الطيب
٤٣٧ تعدد الكفارة على المحرم بتعدد	او اكل ما فيه طيب
صنف الملابس	٤٢٤ لو استهلك الطيب في المأكول
٤٣٨ لا فرق في وجوب الكفارة بين	او المسوس
اللبس ابتداء واللبس استدامة	٤٢٥ لو لصق الطيب ببدن المحرم
٤٣٨ كيفية نزع المحرم المخيط اذا	او ثوبه
لبسه نسياناً او جهلاً	٤٢٧ لو انعدمت رائحة الطيب
٤٣٩ عقد المحرم ازاره عليه	٤٢٧ لو لم يكف الماء لغسل الثوب
٤٤٠ عقد المحرم الهميان في وسطه	من الطيب والطهارة
٤٤٢ لبس المحرم الخفين وما يستر	٤٢٨ لو فرش المحرم فوق الثوب
ظهر القدم	المطيب ثوباً يمنع الرائحة
٤٤٣ هل يجب شق الخف ونحوه	٤٢٨ لو غسل المحرم الثوب حتى زال
عند اضطرار المحرم الى لبسه ؟	عنه الطيب
٤٤٤ لبس المحرمة القفازين	٤٢٩ نوم المحرم على فراش اصفر
٤٤٦ لبس المحرمة الحلي الذي لم	٤٣٠ لو مات المحرم لم يمس بالكافور
تعتد لبسه	٤٣١ كفارة استعمال المحرم الطيب
٤٤٨ لبس المحرم الرجل الخاتم	٤٣٣ لا يلبس المحرم الرجل المخيط

ج ١٥ (فهرس الجزء الخامس عشر من كتاب الحدايق الناضرة) — ٥٧٩ —

الصفحة	الصفحة
٤٧٨ نقد كلام صاحب الذخيرة	٤٤٨ لبس المحرم السلاح
٤٧٩ اضطرار المحرم الى الاستغلال	٤٥٠ اكتحال المحرم بالسواد
٤٧٩ الغداء في استغلال المحرم	٤٥٤ اكتحال المحرم بما فيه طيب
اضطراراً	٤٥٤ نظار المحرم في المرأة
٤٨٢ تتكرر الفدية بتكرر التظليل	٤٥٥ حرمة الفسوق في الحج وغيره
اذا تعدد النسك	٤٥٥ تفسير الفسوق
٤٨٢ لو زامل المحرم الصحيح عليلًا	٤٥٩ كفارة الفسوق حال الاحرام
او امرأة	٤٦٠ تحقيق في صحيحة علي بن جعفر
٤٨٣ هل يختص تحريم استغلال	في المقام
المحرم بالراكب ؟	٤٦٢ حرمة الجدال في الحج
٤٨٥ هل تحريم استغلال المحرم	٤٦٢ بماذا يتحقق الجدال ؟
لفوات الضحى او للمستتر ؟	٤٦٥ كفارة الجدال حال الاحرام
٤٨٧ استتار المحرم بعود او بيده	٤٦٩ اضطرار المحرم الى اليمين
٤٨٨ لا تضر الخشب الباقية في	٤٦٩ الجدال المحرم ما كان على
المحمل بعد رفع الظلال	معصية الله
٤٨٨ يجوز الاستغلال حال الاحرام	٤٧٠ المحرم الرجل لا يظلل حال
للنساء والصبيان	السيد
٤٨٩ يحرم على المحرم الرجل تغطية	٤٧٦ استدلال صاحب الذخيرة
الرأس	لاستحباب ترك المحرم التظليل
٤٩٠ هل يجوز للمحرم ستر رأسه	٤٧٧ كلام صاحب الذخيرة في
بيده او ببعض اعضائه ؟	استغلال المحرم

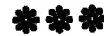
الصفحة	الصفحة
٥٠٤ هل تجب الكفارة في ادهان المحرم بالدهن المطيب ؟	٤٩٢ كفارة تغطية المحرم رأسه
٥٠٥ قتل المحرم هوام الجسد	٤٩٣ هل تتكرر الفدية بتكرر تغطية المحرم رأسه ؟
٥٠٨ القاء المحرم القراد عن نفسه وعن بعيره	٤٩٣ هل يفرق في تغطية المحرم رأسه بين المعتاد وغيره ؟
٥١٠ هل تجب الكفارة في القاء المحرم الحلم عن البعير ؟	٤٩٤ هل الاذنان من الرأس في حرمة التغطية حال الاحرام ؟
٥١١ يحرم ازالة المحرم الشعر عن بدنه	٤٩٥ لا فرق في حرمة تغطية المحرم رأسه بين كله وبعضه
٥١٢ للمحرم ازالة الشعر عند الضرورة	٤٩٦ يستثنى عصام القرية والمصابة عند الحاجة
٥١٤ الفدية في ازالة المحرم الشعر	٤٩٦ هل يجوز للمحرم الرجل تغطية وجهه ؟
٥١٤ مقدار الصدقة في كفارة ازالة المحرم الشعر	٤٩٨ فدية تغطية المحرمة وجهها
٥١٦ الكفارة تتعلق بحلق جميع الرأس وبعضه	٤٩٨ يحرم ارتماس المحرم في الماء
٥١٧ هل تسقط الفدية في ازالة المحرم الشعر المضر وجوده ؟	٤٩٩ للمحرم افاضة الماء على رأسه
٥١٨ هل تجب الكفارة في الحلق على الناسي ؟	٥٠٠ ادهان المحرم بالدهن المطيب
٥١٨ اذا مس المحرم لحيته او رأسه فسقط منه شيء	٥٠٠ الادمان بالدهن المطيب قبل الاحرام
	٥٠٢ ادهان المحرم بالدهن غير المطيب

ج ١٥ (فهرس الجزء الخامس عشر من كتاب الحدايق الناضرة) -- ٥٨١ --

الصفحة	الصفحة
٥٣٩ لو انكسر ظفر المحرم	٥٢٢ الفدية في تنف المحرم ابطه
٥٤٠ فدية تقليم المحرم اظفاره	٥٢٣ حلق المحرم رأس المحل
٥٤٤ لو افتشاء مفت بتقليم ظفروه	٥٢٣ اخراج المحرم الدم من بدنه
فادماه لزم المفتي شاة	٥٢٧ هل تجب الكفارة في اخراج
٥٤٥ لا يشترط احرام المفتي في ضمانه	المحرم الدم من بدنه ؟
٥٤٥ هل يشترط اجتهاد المفتي في	٥٢٧ قلع المحرم ضرره عند الضرورة
ضمانه ؟	٥٢٨ قطع المحرم شجر الحرم وحشيشه
٥٤٦ هل تعدد الكفارة او تعدد المفتي؟	٥٣١ كفارة قلع شجر الحرم
٥٤٦ إنما يجب الدم في تقليم المحرم	٥٣٣ قلع السخل وشجر الفواكه
اظفاره اذا لم يتغلغل التكفير	في الحرم
٥٤٧ لو كفر بشاة ثم اكمل باقي	٥٣٤ قلع الاذخر في الحرم
الاظفار وجبت اخرى	٥٣٤ قطع ما انبتته الانسان او غرسه
٥٤٧ بعض الظفر كالكل في الحكم	في الحرم
٥٤٨ عدد محرمات الاحرام	٥٣٤ قطع عودى الناضح في الحرم
٥٤٨ اجتماع الاسباب المختلفة	٥٣٥ قلع النابت في الحرم في الملك
للكفارة	٥٣٥ قطع الشجر والحشيش اليباس
٥٤٨ لو تكرر الوطء من المحرم	في الحرم
٥٥٠ لو تكرر الحلق من المحرم	٥٣٧ صيد حرم المدينة وقطع شجره
٥٥١ مناط تكرر الكفارة بتكرر السبب	٥٣٧ قطع المحل شجر الحرم وحشيشه
٥٥٢ لا كفارة على الجاهل والناسي	٥٣٧ فروع ترتبط بالمقام
والمجنون إلا في الصيد	٥٣٨ تقليم المحرم اظفاره

— ٥٨٢ — (فهرس الجزء الخامس عشر من كتاب الحقائق الناضرة) ج ١٥

الصفحة	الصفحة
٥٦٠ استعمال المحرم الحناء للزينة	٥٥٢ لو صال على المحرم صيد
٥٦٢ حكم الحناء قبل الاحرام	٥٥٣ اذا صدر من المحرم ما لم يقدر
٥٦٢ دخول المحرم الحمام وذلكه	فيه فدية فعليه شاة
الجسد	٥٥٣ قروك الاحرام المكرومة
٥٦٣ المكروهات التي ذكرها الشهيد	٥٥٣ الاحرام في الثياب السود
٥٦٣ تلبية المحرم من يناديه	٥٥٥ الاحرام في الثوب المعصفر
٥٦٥ استعمال المحرم الريحان	٥٥٥ الاختيار في الاحرام بالمصبوغ
٥٦٥ احتباء المحرم ومصارعته	٥٥٧ الاحرام في الثياب الوسخة
٥٦٥ رواية المحرم الشعر	٥٥٧ الاحرام في الثياب المعلمة
	٥٥٩ نوم المحرم على الثياب الصفر



الاستدراکات

(۱) ورد ص ۷۴ حدیث احمد بن محمد قال : « سمعت ابي يقول ... »
 وقد اورده الشيخ في التهذيب ج ۵ ص ۲۱۷ ، وفي الاستبصار ج ۲
 ص ۱۹۰ بهذه الصورة ، وكذا الكاشاني في الوافي باب (ما يجوز فعله
 بعد التيمؤ وقبل التلبية وما لا يجوز) واورده صاحب الوسائل كما
 خرجناه ، والعلامة في المنتهى ج ۲ ص ۸۳۸ ، وصاحب الجواهر ج ۱۸
 ص ۲۱۸ من الطبع الحديث . ولم يظهر من الصورة الواردة لسند
 الحديث انه مروي عن الامام (ع) ، ولم يتعرض هؤلاء الاعلام لهذه الناحية
 بل اقتصر نظرهم على توجيه الحكم الوارد فيه . ويمكن توجيه سنده
 بنحو يكون مروياً عن الامام (ع) - كما افاده سيدنا الاستاذ آية
 الله الخوئي دلم ظله - بالبيان الآتي : المراد من احمد بن محمد هو
 احمد بن محمد بن ابي نصر البزنطي بقرينة رواية محمد بن عيسى
 - وهو العبيدي - عنه . والقرينة على كونه العبيدي هي رواية محمد بن
 احمد بن يحيى عنه . والبزنطي يروي مباشرة - بمقتضى عصره - عن
 الامام الرضا (ع) . وتصحيحاً لذلك لابد من الالتزام بانه قد سقط من
 السند شيء بان تكون صورة السند هكذا : « عن احمد بن محمد عن ابي الحسن
 الرضا (ع) قال : سمعت ابي يقول ... » .

(۲) اورد المصنف (قدس سره) ص ۲۷۸ حدیث اسماعيل بن
 ابي زياد وانهاء بقوله (ع) . « وعلى المحل نصف الغداء » وجعل
 ما بعد ذلك من كلام الشيخ (قدس سره) . ولكن في التهذيب ج ۵
 ص ۳۵۲ والوافي باب (حكم صيد الحرم وما يقتل فيه وما يخرج
 منه) والوسائل جعل جزء من الحديث .

(٣) وردت العبارة ص ٢٨٦ س ٢ في النسخ المخطوطة والمطبوعة هكذا : « ويؤيده ان حمام الحرم موجب للفداء والقيمة » ومن المرجح سقوط شيء من العبارة ، والمناسب ظاهراً ان تكون العبارة هكذا : ويؤيده ان اتلاف المحرم حمام الحرم موجب للفداء والقيمة .

(٤) وردت العبارة ص ٣٠٤ في اول المسألة الثالثة في النسخة المطبوعة ناقصة عنها في النسخة المخطوطة ، وفاتنا التنبيه على ذلك في موضعه . والعبارة في النسخة المخطوطة بالنحو التالي : اختلف الاصحاب في حكم الاصطياد بين البريد والحرم . وهذا البريد خارج عن الحرم يحيط به من جميع جوانبه ويسمى حرم الحرم ، والحرم داخله بريد في بريد ستة عشر فرسخاً . قيل : ومعنى الاصطياد بين البريد والحرم يعني : الاصطياد ...

(٥) وعدنا في الصفحة ٢٢٦ التعليقة (١) بالرجوع الى الاستدراكات ، وذلك للتنبيه على ان ما نسب الى مالك - من ان المحرم اذا قتل صيدا يملوكا لغيره لم يجب الجزاء بقتله - لم نقف عليه في ما تيسر لنا مراجعته من كتب العامة ، بل في المدونة لمالك ج ١ ص ٣٤٠ خلاف ذلك . واما المزني فقد نسب القول المذكور اليه في المجموع للنووي ج ٧ ص ٢٩٥ الطبعة الثانية كما تقدم في التعليقة . ولكن في مختصر المزني على هامش الام للشافعي ج ٢ ص ١١١ خلاف ذلك ايضاً .

(٦) وعدنا في الصفحة ٣٥٣ التعليقة (١) بالرجوع الى الاستدراكات ، وذلك للتنبيه على ما وقفنا عليه في لثاء الاخبار ج ٢ ص ١٨٤ من الطبع الحديث ، قال : وفي خبر آخر قال : « احمل ما سمعت من اخيك على سبعين محملاً من محامل الخير ... » .

(٧) جاء ص ٣٨٨ حديث بريد بن معاوية العجلي ، وهو في النسخ المخطوطة والمطبوعة منسوب الى ابي عبد الله (ع) ، واوردناه في هذه الطبعة منسوباً الى ابي جعفر (ع) كما في كتب الحديث .

(٨) ورد ص ٤٣٧ و ٤٣٨ نقل كلام العلامة في المنتهى ، وفي النسخ المخطوطة والمطبوعة من الحدائق نقل الفرع الثالث والخامس من فروع المنتهى ، وحيث ان الفرعين في النسخة المطبوعة من المنتهى ج ٢ ص ٨١٢ هما الفرع الثانى والرابع اوردناهما في هذه الطبعة طبقاً لطبعة المنتهى .

(٩) جاء حديث عاصم بن حميد عن ابي بصير ص ٤٤١ باللفظ الوارد في الفروع ج ٤ ص ٣٤٣ و ٣٤٤ ، وفيه شيء من المخالفة للفظ الوسائل .

(١٠) ورد ص ٤٤٤ حديث العامة في شق الخفين اذا لبسهما المحرم عند الضرورة ، وارجمنا في تعيين موضعه الى سنن البيهقي ، وفاتنا التنبيه على لفظه الوارد هناك ، فنقول : اللفظ الوارد في سنن البيهقي ج ٥ ص ٥١ هكذا : عن ابن عمر قال : قال رسول الله (ص) : المحرم اذا لم يجد الثعلين لبس خفين ويقطعهما حتى يكونا اسنل من الكبين .

(١١) ورد ص ٤٥٦ حديث معاوية بن عمار ، وفيه س ١٥ : « فكان ذلك كفارة لذلك » وكلمة « لذلك » ليست في الفروع ج ٤ ص ٣٣٨ وإنما اضفناها بالنظر الى رواية الوافي باب (حفظ اللسان للمحرم) حيث ورد اللفظ فيه كذلك .

(١٢) وردت ص ٤٦٥ رواية ابي بصير رقم (١) مسندة الى ابي عبد الله (عليه السلام) في النسخ المطبوعة والمخطوطة تبعاً للوسائل ، ولكنها

في التهذيب ج ٥ ص ٣٣٥ والوافي باب (حفظ اللسان للمحرم) مقطوعة .
 (١٣) ذكر (قدس سره) ص ٤٦٦ نقلاً عن العلامة في المنتهى انه
 وصف رواية ابي بصير - وهي السادسة الواردة ص ٤٦٥ - بالصحة ،
 وان صاحب المدارك اعترض عليه في السادس من باقي المحظورات في
 المطلب الثالث بضعف الرواية . هذا . وليس في المنتهى المطبوع ج ٢
 ص ٨٤٤ في المسألة (٢) من البحث الحادى عشر وصف الرواية بالصحة .
 (١٤) جاء ص ٤٧٤ في حديث محمد بن الفضيل قول ابي الحسن
 (عليه السلام) لابي يوسف القاضي : « واجزتم طلاق المجنون
 والسكران » وجاء في التعليقة (٥) : ان طلاق المجنون مسلم البطلان عندهم
 في ما تيسر لنا مراجعته من كتبهم . وحينئذ فيمكن ان يكون قوله
 (عليه السلام) : « واجزتم طلاق المجنون » من باب الاخذ بلازم
 الفتوى في السكران بالصحة ، وانه اذا اجزتم طلاق السكران فقد اجزتم
 طلاق المجنون ، لان السكران لا عقل له .

(١٥) ورد ص ٤٨٥ انه قد تكرر في الاخبار الامر بقوله : « اضح
 لمن احرمت له » كما في رواية عثمان وصحيفة عبدالله بن المغيرة او
 حسنته ، ثم قال : ومثله في روايات العامة . اقول : ان هذه الجملة لم ترد
 في رواياتهم مروية عن النبي (ص) وإنما رووها عن ابن عمر كما في
 سنن البيهقي ج ٥ ص ٧٠ ، وعبارة النهاية الاثرية التي وردت ص ٤٨٦
 حيث قال : « ومنه حديث ابن عمر ... » . فهي من كلام ابن عمر ،
 والوارد في رواياتهم عن النبي (ص) ما رووه عن جابر بن عبد الله
 « ان رسول الله (ص) قال : ما من محرم يضحى للشمس حتى تغرب
 إلا غربت بذنوبه حتى يعود كما ولدته امه » سنن البيهقي ج ٥ ص ٧٠

(١٦) جاء ص ٥١٢ حديث عمر بن يزيد ، وفيه نفى البأس عن حك الرأس واللحية وعن حك الجسد . وقد ضبطنا حك الجسد بالباء الموحدة هكذا : « وبحك الجسد » كما هو المناسب للكلمة « لا بأس » والوارد في التهذيب ج ٥ ص ٣١٣ . ولكنه (قدس سره) اورد ما يتعلق بحك الجسد منها مستقلاً ص ٥٢٥ بلفظ الفعل المضارع هكذا : « وبحك الجسد ما لم يدمه » وقد علقنا هناك : ان الحديث تقدم ص ٥١٢ لتنبيه المطالع على حقيقة الامر .

(١٧) جاء ص ٥٢٩ النقل عن الجوهري في الصحاح تفسير (الخلى) بانه الحشيش اليابس ، وقد جاء ذلك في ذخيرة السبزواري في حرمة قطع الشجر والحشيش في المطلب الثالث في تروك الاحرام ، وورد ايضاً في الجواهر ج ١٨ ص ٤١٥ من الطبع الحديث . اقول ! ان عبارة الصحاح في تفسير (الخلى) هكذا : والخلى مقصوداً : الرطب من الحشيش ، الواحدة خلاة . وقد فاتنا التنبيه على ذلك هناك فارجعنا المطالع الى الاستدراكات .

(١٨) جاء ص ٥٣٦ تفسير (الخلى) بالحشيش اليابس عن الجوهري ايضاً ، وقد قدمنا عبارة الصحاح في الاستدراك رقم (١٧) .

(١٩) اورد (قدس سره) ص ٥٣٧ و ٥٣٨ بعض الفروع التي اوردتها العلامة (قدس سره) في التذكرة في البحث الرابع عشر من ابعاث تروك الاحرام في قطع شجر الحرم ، ومنها : الاتفاف بالغصن المنكسر والورق الساقط بفعل الآدمي ، فانه جوزة ونسب المنع الى بعض العامة قياساً على الصيد يذبحه المحرم . ثم رده بان الصيد يعتبر في ذبحه الاهلية . هذا ما نقله المصنف (قدس سره) عن التذكرة . وتام الرد

هكذا : والفرق ان الصيد يعتبر في ذبحه الاهلية وهي منتفية عن المحرم بخلاف قطع الشجرة ، فان الدابة لو قطعت جاز الانتفاع به . ونحوه في المنتهى ج ٢ ص ٧٩٨ الفرع الثالث .

(٢٠) اورد (قدس سره) ص ٥٤٠ رواية الصدوق عن الحسن بن محبوب عن ابن مهزيار عن ابي بصير كما في الوافي باب (الحجامة وازالة الشعر والظفر للمحرم) والوسائل الباب ١٢ من بقية كفارات الاحرام . واشير هناك الى ان في بعض النسخ « علي بن رثاب » بدل « علي بن مهزيار » كما في الفقيه ج ٢ ص ٢٢٧ .

(٢١) ذكر (قدس سره) ص ٥٣٨ : ان من الاخبار الواردة في حرمة قلم الاظفار على المحرم صحيحة زرارة المتضمنة لان من قلم اظفاره متعمداً فعليه دم ، وهي المرقمة برقم (٢) وقد تقدمت ص ٥١١ برقم (٣) ، واللفظ فيها « او قلم ظفره » . وعند ما عدت الروايات الواردة في فدية تقليم المحرم اظفاره تعرض ص ٥٤٢ لصحيحة زرارة الواردة في من قلم اظافيره المتقدمة ص ٥٣٨ برقم (٣) ووجه الحكم بالدم فيها بحمله على مجموع الاظافر كما هو ظاهرها ، ولم يتعرض لصحيحة زرارة المتقدمة ص ٥١١ برقم (٣) التي حكمت فيها بالدم في تقليم الظفر .

(٢٢) غيرنا العبارة ص ٥٤٢ س ١٩ الى ما يطابق النسخ الخطية لتطابق العبارة في نفس الصفحة السطر ٨ و ٩ حيث قال : « فان ظاهرها - يعني : موثقة ابن عمار - مجموع الاظفار او اظفار يديه العشرة » فان المراد بموثقة ابن عمار هنا هما روايتا اسحاق بن عمار اللتان ذكرهما في السطر ١٨ و ١٩ .

ملحوظة (١) : النسخة المطبوعة من الحدائق قد تختلف في التعبير عن النسخ الخطية بما لا يغير المعنى فنورد العبارة كذلك في هذه الطبعة إلا إذا استحسننا التغيير ، وقد يكون الاختلاف مغيراً فنورد العبارة على طبق الخطية ، كما في الصفحة ٢٢٠ السطر ٢٠ و ٢١ ، والصفحة ٣٨١ السطر ١١ و ١٦ ، والصفحة ٤٠٢ السطر ١٥ و ١٦ ، والصفحة ٤٢٧ السطر ٧ ، والصفحة ٤٣٦ السطر ٧ و ٨ ، والصفحة ٤٥٢ السطر ٩ و ٢٠ ، والصفحة ٤٦٦ السطر ١٨ و ١٩ ، والصفحة ٤٦٩ السطر ٥ . والصفحة ٥٠٢ السطر ٧ ، والصفحة ٥٣٨ السطر ١ ، والصفحة ٥٦٢ السطر ١٩ ، والصفحة ٥٦٣ السطر ١٥ . وإذا كان النص المنقول فيه تغييراً طبقناه على أصله من كتاب فقهي أو لغوي ، كما في الصفحة ٣٩٢ السطر ٢ و ٣ والصفحة ٥٢٧ السطر ١٤ و ١٦ و ١٧ و ٢٠ و ٢٢ ، والصفحة ٥٣٨ السطر ٥ ، والصفحة ٥٥٤ السطر ١٦ و ١٧ ، والصفحة ٥٥٨ السطر ٣ ، والصفحة ٥٦٥ السطر ٧ و ٨ .

ملحوظة (٢) : الحديث المنقول إذا كان فيه تغيير في اللفظ عن أصله طبقناه على أصله ، وإذا كانت كتب الحديث مختلفة في لفظ الحديث ذكرنا المصادر في التعليق ليقف المطالع على الاختلاف . والمصنف (قدس سره) كثيراً ما ينقل الحديث على طبق الوافي ، وصاحب الوافي عند ما تكون مصادر الحديث متعددة ومختلفة في اللفظ يأتي بلفظ واحد مطابق لواحد منها ، فينشأ من ذلك الاختلاف في اللفظ بين ما ينقله المصنف (قدس سره) عن مصدر وبين نفس المصدر .

ملحوظة (٣) : أرجعنا في التعاليق - لتعيين المصدر لفتاوى العامة الواردة في الكتاب - إلى المغني لابن قدامة الحنبلي ، وطبعاته المختلفة ،

نمن أول الكتاب الى الصفحة ١٦٩ الموضع الاول من التعليقة (٢)
وهو ج ٣ ص ٣١٤ و ٢١٥ ارجاع الى طبعة دار الممار ، وهو يوافق
ج ٣ ص ٢٨٤ من طبعة مطبعة العاصمة ، ومن الموضع الثاني من
التعليقة (٢) وهو ج ٩ ص ٤١٨ الى آخر الكتاب ارجاع الى طبعة
مطبعة العاصمة .







